

۲۹۱


کتابخانه مجلس شورای اسلامی
۹۲۲
۱۳۰۲

۹۰

بازدید شد
۱۳۸۲

بازرسی شد
۳۶ - ۳۷

مجموعه ۹۳ فی

کتابخانه مجلس شورای ملی	
کتاب الاقناع فی حل الفسطاطی بتجامع	شماره ثبت کتاب
مؤلف شیخ محمد الشربینی الخطیب	۱۵۷۴۱
موضوع	۱۲۱۹۹
شماره قفسه ۹۲۲	

خطی - فهرست شده
۹۲۲۰



كتاب الاقناع

كتاب الاقناع في حل الفاظ ابي شجاع
للعالم العلامة البحر الفهامة قدوة
المؤخرين الشيخ محمد الشريبي
الخطيب رحمه الله
نقالي وتنعنا به
وبعلومه امين

وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم

سأكنتم علمي عن ذوي الجهل طافتي ولا انثر الدر النجيس على النعم
فمن منح الجهال علما اضاع علمه ومن منع المستوجبين فقد ظلم

تريدون ادراك المعالي رفيسة ولا بد دون الشهد من ابر النحل

الحمد لله الذي ننشر للعلماء اعلاء ما وثبت لهم على الطرقات المستقيمة
 وجعل مقام العلم اعلا مقام وفضل العلم ارفع من رتبة العلم الدنيوية
 ومعرفة الاحكام واودع العارفين لطايف سرهم فهم اهل المحاضرات
 والاهام ووفق العاملين لخدمته فمهر في الذين المنان واذا في المحبين
 لذته تقربه وانسه فشغلهم عن جميع الزمان اجمدا سبحانه وتعالى
 على جناب الاعمال واشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له الملك
 العلم واشهد ان سيدنا قنينا محمد صلى الله عليه وسلم عبده
 ورسوله وصفيته وخليفة امام كل مام وعلى له واصحابه وازواجه
 وذريته الطيبين الطاهرين صلاة وسلاما دائما الى يوم الدين
 وبعد فيقول فقير مرجع تربية القريب الحبيب محمد الشيرازي
 الخطيب ان مختصر الامام العلامة البحر الفهامة شهاب
 الدنيا والدين احمد بن الحسين الاصفهايي الشهير بابي شجاع
 المسمى غاية الاختصار وسمي ايضا بالتقريب لما كان من ابداع
 مختصر في الفقه متق واجمع موضوع له وفيه على مقدار رحمة
 القى الشمس مني بعض الاعزة على الاخوان المتزدين الي ان اضع
 عليه شرحا يوضح ما اشكل منه ويفتح ما اقفل من صامات الودائع
 من القواعد المستحبات والقواعد المحرمات التي وصفتها في شروحي
 على التنبيه والمنهاج والبلغة فاستخرجت الله تعامدة من الزمان
 بعد ان صليت ركعتين في مقام امامنا الشافعي رضي الله تعالى عنه
 وارضاه وجعل الجنة ما واه ومنقلبه وضوءه في الشرح لذلك صدر
 شرعت في شرح تقريبه اعين اولي الرغبات لاجل ابدلك هذا الجليل الاجر
 والثواب جاني فيه الامجان الحلال والا طناب الممل حرمنا على التقريب

باقامة



وهو من اهل الطبقة
 التاسعة مولد عام
 اربعة مائة واربعة
 وثلاثين وكان قاضيا
 باصفهان

لفهم

لفهم قاصده والحصول على قوايد ليكتفي المبني على من العلم العلة في غيره
 والتوسعة من المرجعة لغيره فاني مومل من الله ان يجعل هذا الكتاب
 عمدة ومرجعا بركة الاكثر من الوهاب فما كل صنفا اجاد ولا كل من قال
 وفي بالمراد والفضل مواهب والناس في السفن مراتب والناس يتفاوتون
 في الفضائل وقد نظف لا واخرها تركه الا وابل وكبر تركه الاول
 للآخر وكبر الله على خلقه من فضل وجوده وكل ذي نعمة محسود والحسود
 لا يسود وسميته بالافتناء في حل الفاظ ابي شجاع اعنا الله على
 اكماله وجعله مخلصا لوجهه الكريم بكرمه وافضاله فلا طياء منه الا
 اليه ولا اعتماد الا عليه وهو حسبي ونعم الوكيل واساله السر الخليل قال
 المؤلف رحمه الله تعالى

بسم الله الرحمن الرحيم

ابي ابتدوا وافتتح او اولف وهذا اولي اذكر في اعل بيدي في فعله بسم
 الله الرحمن الرحيم بضم ما جعل التسمية مبداء له كما ان المسافر اذا حل او
 ارتحل فقال بسم الله كان المعنى بسم الله احل او لم يسم الله ارتحل
 والاسم مشتق من السمو وهو العلوف وهو الاسماء والحذوقة الانجاز
 كيد ودم لكثرة الاستعمال بدت او ايلها على السكون وادخل عليها
 همزة الوصل لتعذر الاشياء بالتساكن وقيل من الوسم وهو العلامة
 وفيه عشر لغات نظمها بعضهم في بيت فقال
 بسم وسم واسم بتثنية اول لهن سماء عاشر تمت الجمل
 والله علم على الذات الواجب الوجود المستحق لجميع المحامد
 لم يسم به سواه سمي به قيل ان يسمي وانزله على ادم في جملة الاسماء
 قال تعالى تعلم له سميا اي تعلم احد ان يسمي الله غير الله واسمه لا
 كما علم انه ادخلوا عليه الالف واللام ثم حذف الهمزة الخفاء
 ونقلت حركاتها الي اللام فصارت الله بلا ميم متحركين ثم سكنت

الاحوي واُدْعَتْ في الثانية التسهيل ولا اله في الاصل يقع على كل
 معبود بحق او باطل ثم غلب على المعبود بحق كما ان النجم اسم لكل
 كوكب ثم غلب على الثريا وهو عربي عند اكثر وعند الخفقي انه
 اسم الله الاعظم وقد ذكر في القرآن العظيم في الفين وثلاث مائة
 وستين موضعا واختار النووي تبعا لجماعة انه الهي لقيوم قال
 ولذلك لم يذكر في القرآن الا في ثلثة مواضع في البقرة والاحزاب
 وطه **الرحمن الرحيم** صفتان مشبهتان ببيتا للماء لغاه من مصدر
 رحم والرحمن ابلغ من الرحيم لان زيادة الميم تدل على زيادة المعنى
 كما في قطع بالتخفيف وقطع بالشد يد وقدم الله عليها لانه اسم
 ذات وهما اسم صفة وقدم الرحمن على الرحيم لانه خاص اذ لا يقال
 لغير الله تعال خلة في الرحيم والخاص مقدم على العام **فاب**
 السفي في تفسيره قيل لكتب منزله من السماء الى الدنيا مائة واربعة
 صحت شئت ستون وصحت ابراهيم ثلاثون وصحت موسى قبل
 التوراة عشرة والتوراة والانجيل والزبور والزفران ومعاني
 كل الكتب موعة في القرآن في البسملة ومعاني البسملة موعة في
 بانها ومعانيها اي كان ما كان وهي يكون زاد بعضهم ومعاني
 الباء في نقطها **الحمد لله** بداء بالبسملة ثم بالحمد له اقتداء بالكتاب
 العزيز وعمل بخبر كل امر ذي بال اي ذحال يهت به لا يبدى فيه
 لسم الله الرحمن الرحيم فهو قطع اي ناقص غير تام فيكون
 قليل البركة وفي رواية راولها ابوداود بالحمد لله وجمع
 المصنف رحمه الله تعالى كغيره ببي الا ابتداء **بسم الله** حقيقي وضايفي
 فالحقيقي حصل بالبسملة والاضافي بالحمد **الحمد لله** او ان الابتداء
 ليس حقيقيا بل امر عمر في يحد من الاخذ في التاليف الى الشروع

ومعاني كل القرآن محمود في الفاتحة ومعاني الفاتحة محمود

الابتداء ببي عملا
 بالروايتين وشارة
 الى انه لا تعارض
 بينهما اذ الابتداء

في المقصود

في المقصود والكتب المصنفه مبدا وها الخطبة بتمامها والحمد القطعي
 لغة الشناء بالسان على الجميل الاختباري على جهة التمجيل اي
 التعظيم سواء تعلق بالفضائل وهي النعم الناصرة ام بالقواصل
 جمع فاضله وهي النعم المتعدية قد دخل في الشناء الحمد وغيره و
 خرج بالسان الشناء بغيره كالحمد النفسي والجميل الشناء بالسان
 على غير الجميل ان قلنا بري ابن عبد السلام ان الشنا حقيقة
 في الخير والشر وان قلنا بري الجمهور وهو الظاهر منه حقيقة في
 الخير فقط فلابد ذلك تحقيق الماهية والجان عند مجوزة
 وبالاختيار المدح فانه يعد الاختيار غير نقول مدح اللوعة
 على حسنها دون حمدتها وعلى جهة التمجيل كما ان على جهة الاستهزاء
 والسخرية نحو ذق انك انت العزيز الكريم وعرفانا فعلى بيتي عن
 تعظيم المنعم من حيث انه منعم على الخامل او غيره سواء كان ذكر
 بالسان او اعتقاد او محبة بالجان ام عنده او خدمة بالاكرا
 قيل فادكم النعماء مني ثلاثه يدي ولساني والضمير لخير والشكر
 لغة هو الحمد وعرفا صرف العبد جميع ما انعم الله تعالى عليه من
 السمع وغيره ما خلق لاجله والمدح لغة الشنا بالسان على الجميل
 مطلقا على جهة التعظيم وعرفا ما يدل على اختصاص المدح بنوع
 من الفضائل وجملة الحمد لله خبرية لفظا انشائية معني حصول الحمد
 التكلم بهامح الادعان المدلولها وتجوز ان تكون موضوعا شرعا
 لان شئنا الحمد مختص بالله تعالى فادته الجملة سواء جعلت فيه
 الالاستغراق كما عليه الجمهور وهو ظاهر من الجسركم عليه الزمخشري
 لان لا لله تعالى للاختصاص فلا فرد منه لغيره تعالى للعهد كالتي
 في قوله تعالى اذها في الغار كما نقله ابن عبد السلام وجازة الواحد

ام للعهد

وسلمو

الاحخير

فَوَاوَكُلْ دَعَا خَيْرَ تَقْوَةٍ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ٥٤

فأما
جملة الأنبياء
التي وارتفع
التي والرسول
للمائة وعشرون
والعشرون
هم في القرآن باسم
شرون وكلهم

عوام الخير من
النسب افضل من
الانساب وعوام
الشر وهم غير
افضل من خوص
واخص المايه
خصاص المايه
واهم افضل من

اجمعي تأكيد وفي بعض النسخ **اما بعد** بساقطة في اكثرها
 اي بعد ما تقدم من الحمد ويتر و هذه الكلمة يولي بها من
 اسلوب الى اخر ولا يجوز الاتيان بها في اول الكلام ويستحب
 الاتيان بها في الخطب والكتابات اقتد ابر رسول الله صلى الله
 عليه وسلم وقد عقد البخاري لها بابا في كتاب الجمعة وذكر
 فيها احاديث كثيرة والفامل فيها اما عند سبويه لنيانها
 عن الفعل والفعل نفسه عند غيره والاصل منهما يكن من
 شي بعد **فقد سألني** اي طلب مني **بعض الاصدق** جمع
 صدوق وهو الخليل وقوله **رحمهم الله** جملة دعائية **ان اعمل**
 اي صنف **مختصر** وهو ما قل لفظه وكثر معناه لا سوطا وهو
 ما تفر لفظه ومعناه قال الخليل الكلام ببسط ليفهم ومختصر
 ليحفظ في علم **الفقه** الذي هو المقصود من بين العلوم بالذات
 وباقيه بالاكالات لانه به يعرف الحلال والحرام وغيرهما من الحكم
 وقد تظاهرت الايات والاحبار والافان وتواترت ونظما تقيت **الدلائل**
 الصريحة وتوافقت على فضلة العلم والحث على تحصيله والاجتهاد
 في اقتباسه وتعليمه فمن الايات قوله تعالى هل يستوي الذين
 يعلمون والذين لا يعلمون وقوله تعالى قل من جازني علما
 وقوله تعالى انما يخشى الله من عباده العلماء والايات في ذلك
 كثير معلومة ومنها الاخبار وقوله صلى الله عليه وسلم من
 الله به خير بيقظه في الدين مروا البخاري ومسلم وقوله
 صلى الله عليه وسلم لعلي رضي الله عنه لان يهدي الله بك
 رجلا واحد احب لك من حمير النعم مروا سهل عن ابن
 مسعود رضي الله عنه وقوله صلى الله عليه وسلم اذا مات
 ابن ادم انقطع عمله الا من ثلاث صدقة جارية او علم ينتفع

قول
 من يرد الله به خير
 الخ اي العظيم مشير
 فلا ينافي انما يخشى الله من عباده
 بغير الفقه قال النعمان
 هذا من اقوال السالكين
 الى حرم على طالب العلم
 ان ارادة وصطفاه
 نه اراة الله بالخير
 ان مفيضة عنه قليوي

به وور

به او لداخ بدعوله والاحاديث في ذلك كثيرة معلومة ومن
 الآثار عن علي رضي الله عنه كفي بالعلم تنفيا ان يدعه من الاجتهاد
 ويفرح به اذا نسب اليه وكفي بالجهل لما ان يبرأ منه كل امر عوفيه
 وعن علي رضي الله عنه ايضا العلم خير من المال العلم يحرسك وانت
 تحرس المال والمال تنقصه النفقة والعلم يزكو بالانفاق وعن
 الشافعي رضي الله عنه من لا يحب العلم فلا خير فيه فلا يكن
 وبينه معرفة ولا صداقة فانه حياة القلوب ومصباح البصائر
 وعن الشافعي ايضا طالب العلم افضل من صلاة النافلة وعن عمر رضي
 الله عنهما قال يجلس فقه خير من عبادة تسعين سنة والآثار في ذلك
 كثيرة معلومة ثم اعلم انما ذكرناه في فضل العلم انما هو فيمن طلبه
 مر يربه وجه الله تعالى ارادة لغرض ديني كمال او لرياسة
 او منصب او جاه او شهرة او نحو ذلك فهو مذموم قال النعمان كان
 يريد حث الاخرى نردله في حثه ومن كان يريد حث الدنيا نوته
 منها وماله في الاخرة من نصيب وقال صلى الله عليه وسلم من تعلم
 علما انتفع به في الاخرة يريد به غرضا من الدنيا لم يرج راحة الجنة
 اي لم يجد رزقا وصلى الله عليه وسلم اشد الناس عذابا يوم
 القيمة اي من المسلمين عالم لا ينتفع بعلمه وفي ذم العالم الذي لم
 يعمل بعلمه اخبار كثيرة وفي هذا القدر كفاية لمن وفقه الله تعالى
 والفقه لغة الفهم مطلقا خاصا صوبه الاسنوي واصطلاحا كما في
 قواعد الرنكشي معرفة احكام المصادق نضا واستنباط **الماز**
 اي ما ذهب اليه **الامام الشافعي** من الاحكام في المسائل مجازا عن
 مكان المذهب واذا ذكر المصنف رحمه الله تعالى الشافعي **رضي الله**
عنه فلنستعرض لطرف من اخباره تبركا به فنقول هو خير الامة

وسلطان الائمة محمد ابو عبد الله بن ادريس بن العباس بن عثمان
 بن شافع بن السائب بن عبيد بن عبد يزييد بن هاشم بن المطلب
 بن عبد مناف جد النبي صلى الله عليه وسلم محمد بن عبد الله
 بن عبد المطلب ابن هاشم بن عبد مناف وهذا النسب عليهم كما
 قيل فيه **نسب كان عليه من شجر الضحى نورا ومن فلق الصباح حمى**
 ما فيه الاسيد بن سيد جاز المكارم والتقى والجواد **وشافع بن**
 السائب هو الذي بنسب اليه الشافعي رضي الله عنه لقي النبي
 صلى الله عليه وسلم وهو متزعزع وانسل ابوه العيايب يوم بدر
 فانه كان صاحب راية بني هاشم فاسرى جملة من اسرو قدي
 نفسه فلما سم وعبد مناف بن قصي ابن كلاب بن مر بن كعب
 بن لوي بالهمز وتركه بن غالب بن فهر بن مالك بن النضر بن كنانة
 بن خزيمة بن مدركة بن الياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان
 والاجماع منعقد على هذا النسب المعدنان وليس فيما بعده الى
 ادم طريق صحيح فيما ينقل وعن ابن عباس رضي الله عنهما عن
 النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا انتهى في النسب الى عدنان
 امسك ثم يقول كذب النسابون اي بعده ولد الشافعي رضي الله
 عنه على الاصح بغرة التي توفي فيها هاشم جد النبي صلى الله عليه
 وسلم وقيل يعني سنة خمسين ومائة ثم حمل الى مكة وهو ابن
 سبع سنين ونشأ بها وحفظ القرآن وهو ابن سبع سنين و
 الموطن وهو ابن عشرة وتفقه على مسلم بن خالد مغني مكة المعروف
 بالزنجي لشدة شغفه من باب اسماء الامداد وذكر له في
 الاقنأ وهو ابن خمسة عشر سنة مع انه نشأ في حجره في
 قلة من العيش وضيق حال وكان صباة بحال للعلماء ويكتب

ما يستفيد

يستفيد العظام ونحوها حتى ملا حيايا ثم رجل الى مالك المدينة
 ولازمه مدة ثم قدم بغداد سنة خمس وتسعين ومائة
 فاقام بها سنتين واجتمع عليه علماء وهاجج كثير منهم
 عن مذاهب كانوا عليها الى مذهبهم وصنف بها كتابا القديم
 ثم عاد الى مكة فاقام بها مدة ثم عاد الى بغداد سنة ثمان
 وتسعين فاقام بها شهرا ثم خرج الى مصر ولم يزل بها ناشرا للعلم
 ملازمه الا انتقل بجامعها العتيق الى ان اصابته ضربة شديدة
 فمضى بسببها اياما قبل ان تنتقل الى رحمت الله تعالى وصي
 قطب الوجود يوم الجمعة سأل حجب سنة اربع ومائتين
 ودفن بالقرافة بعد العصر من يومه وانتشر علمه في جميع الا
 فاق وتقدم على الائمة في الخلاف والوفاق وعليه حمل الحديث
 المشهور عالم قرن يشتمل على طباق الارض علماء ومن علموا حكمه
 مرضي الله عنه انت مطامعي فارجت نفسي فان النفس ما طمعت
 واحيت القنوع وكان ميتا **ففي احيايه عرض مصون**
 اذا طمع يحل بقلب عبد **عقلته مهانة وعلاه هون**
 وله ايضا مرضي الله عنه
ماحك جلدك مثل ظفرك فتقول انت جمع امر
 وذا قصدت **لحاجة** فاقصد لمعترفا بقدر **راك**
 وقد افرد بعض اصحابه في فضله وكرمه ونسبه واشعاره
 كتب مشهورة وفيها ذكره تذكرا لا وليا الا لالباب ولولا خوف الملل
 شحنت كتابي هذا امها بابواب وذكر في شرح المنهاج وغيره
 ما فيه الكفاية ويكون ذلك المختصر في **غاية الاختصار** اي بالنسبة
 الى طول منه وغاية الشيء معناها ترتب الاثر على ذلك الشيء كما

نقول غاية البيع الصحيح حل الانتفاع بالمبيع وغاية العلة
الصحيحة اجزاؤها وفي **نهاية الانجاز** عناية تحسبه بعد
التمهيد أي الفرض وظاهر كلامه تقابير لفظي الاختصار واليجاز
والغاية والنهاية وهو كذا في الاختصار حذف عرض الكلام
واليجاز حذف طوله كما قاله ابن الملحق في اشارة عن
بعضهم وقد علم مما نقرر الفرق بين الغاية والنهاية
ليقر أي لوضوح عبارته **على المتعلم** أي المبتدي في التعلم
شيئا فشيئا **درسه** أي بسبب اختصاره وعذوبة الفاظه **وسهل**
أي يتيسر على المبتدي أي في طلب الفقه **حفظه** عن ظهر
قلب لما مر عن الخليل ان الكلام يختصر ليحفظ تنبيهه
حرف المضارع في الفعلين مفتوح وسالني ايضا بعض
الاصدق **ان أكثر فيه التفسيرات** لما يحتاج الى تفسيره من
الأحكام الفقهية الثانية كما في المياه وغيرها مما استعرفه
من **حصر** أي ضبط **المخالف** الواجبة والسندية **فاجتبه** أي
السائل **الى ذلك** أي الى تصنيف مختصر الكيفية المطلوبة وقوله
طالب حال من ضمير الفاعل أي يريد **للشوا** أي للمجاز
الله تعالى على تصنيف هذا المختصر بقوله صلى الله عليه وسلم
اذ مات ابن آدم انقطع عمله الا من ثلاث صدقة جارية او علم
ينفع به او ولد صالح يدعوه وقوله **صلى الله عليه وسلم** أي
حال ايضا ما ذكر أي ملتحيا **الى الله سبحانه وتعالى** في الامانة
من فضله على الحصول التوفيق **التوفيق** الذي هو خلق
قدرة الطاعة في العبد **للمصواب** الذي هو ضد الخطايا
يقدر على اتمامه كما اقدرني على ابتداءه فانه كريم جواد

لا يرد من سأله واعتمد عليه **وانه** سبحانه وتعالى **عليها**
ينشاء أي يريد **قد يرد** أي قادر والقدر صفة تؤثر في
الشيء عند تعليقها به وهي احدي الصفات الثمانية
القديمة الثابتة عند اهل السنة التي هي صفات الذات
القديم المقدس **وهو** سبحانه وتعالى **بعبادة** جمع
عبد وهو كما قال في المحكم الانسان حر كان او رقيقا
فقد دعي صلى الله عليه وسلم بذلك في اشرف المواطن
كالحمد لله الذي انزل على عبد الكتاب سبحانه الذي اسرى
بعده قال ابو علي الدقاق ليس للمومن صفة انه **و**
اشرف من العبودية كما قال القايل **لا تدعي الا بعباده**
فانه اشرف اسماء **ه** وقوله **لطيف** من اسمائه تعالى بالاجماع
واللطيف الرفاه والرفقا وهو من الله تعالى التوفيق والعصمة
بان يخلق قدرة الطاعة في العبد فاسم **سبحانه** قال السهيلي
ما جاء البشير الى يعقوب عليه السلام اعطاه في البشارة
كلمات كان يروى بها عن ابيه عن جده عليهم الصلاة والسلام
وهي يا لطيف فوق كل لطيف الطفا في امور **كلها**
كما احب ورثي في دنياي واخرتي قوله **خير** من اسمائه تعالى
ايضا بالاجماع أي هو عالم بعباده ويا فعالهم واقوالهم
وموضعاتهم وحواسهم وما تحف به صدورهم اذ قد اثنينا الكلام
حمد الله تعالى على ما قصدناه من الفاظ الخطبة فذكر طرفا
من محاسن هذا الكتاب قبل الشروع في المقصود فنقول **الله**
سبحانه وتعالى قد علم من مولاه خلوص نيته في تصنيفه
فعمر النفع به فقل من متعلم الا وبقدر اولاما يحفظ او امله طاعة

وقد اعتنى بشرحه كثير من العلماء العاملين بعلمهم فذلك
دلالة على انه كان من العلماء العاملين القاصدين وجه الله
تعالى جعل الله تعالى قرارة الجنة وجعله في اعلى عليين مع
الذين انعم الله تعالى من النبيين والصدقيين والشهداء والمجاهدين
وفعل ذلك بنا وبوالدينا ومشايخنا ومحبينا ولا حول ولا قوة
الا بالله العلي العظيم وبما كانت الصلاة افضل العبادات بعد
الايمان ومن اعظم شروطها الطهارة لقوله صلى الله عليه
وسلم مفتاح الصلاة الطهور والشروط مقدم طبعاً فقد
وضعنا يد المصنف بها فقال هذا **كتاب** بيان احكام
الطهارة اعلم ان الكتاب لغة معناه الضم والجمع يقال كتبت
كتاباً وكتابه وكتاباً ومنه قولهم فكتبت بنو فلان اذا اجتمعوا
وكتبت ادخلوا بالقلم بما فيه من اجتماع الكلمات والحروف قال ابو
حيان ولا يصح ان يكون مشتقاً من الكتب لان المصدر لا
يشق من المصدر ولجئ بان المراد يشق من المخرج واصطلاحاً
اسم جملة مختصة من العلم ويعبر عنها بالباب وبالفضل ايضاً
فان جمع بين الثلاثة قيل كتاب اسم جملة من مختصة من
العلم مشتملة على ابواب وفصول عالياً والباب اسم جملة مختصة
من الكتاب مشتملة على مسائل فصول عالياً والفصل اسم
جملة مختصة من الباب مشتملة على مسائل عالياً والباب لغة
ما يتوصل منه الى غيره والفصل لغة هو الخارج بين الشيء
والكتاب هنا خبر مبتدأ محذوف مضاف الى محذوفين
كما قدرته وكذا تقدري في كل كتاب وباب وفصل بحسب
ما يليق به واذ قد علمت ذلك فلا احتياج الى تقدير ذلك
في كل كتاب او باب او فصل لاختصار او لاطهارة اللغة العظيمة
النظافة والخلوص من الادناس حسية كانت كالانحاس
او معنوية كاليعقوب يقال طهر بالماء وهم قوم يتطهرون اي

اي يتزهنون عن العيون واما في الشرع فاختلغا في تفسيرها واول
حسن ما قيل فيه انه ارتفاع المنع المنسوب على الحدث والعين
قيد حل فيه غسل الذميمة والمجنونة كيتخلان لتحليلهما
المسلم فان الامتناع من الوطئ قد زال وقد قيل يقال انه
شرعاً لانه لم يرفع حدثاً ولم يزل نجساً وكذا القول في غسل
الميت فانه زال المنع من الصلاة عليه ولم يزل به حدث
ولا نجس بل هو نكرمة الميت وقيل هي فعل ما يستباح به
الصلاة وتنقسم الى واجب كالطهارة عن حدث ومستحب
في كتحديد الوضوء والغسل السنونة ثم الواجب ينقسم
الى بدني وقلبي فالقلبي كالحسد والعجب والرياء والكبر قال
العزالي معرفة حدودها واسبابها وطبها وعلاجهما فرض
عين يجب تلجها تعليمه والبدني اما بالماء والتراب او بهما
كما في ولوغ الكلب او بغيرها كالحريف في الدبائح او بنفسه
كانقلاب الخمر غل وقوله **المياه** جمع ماء والماء محدود على
الافصح واصله هو موه تحركت الواد وانفتح ما قبلها فقلت
الفار فابدت الماهمة ومن عجيب لطف الله تعالى انه اكثر
منه ولم يخرج فيه الكثير معالجته لعموم الحاجة اليه **التي**
نجوس التطهير بها اي بكل منها عن الحدث والنجس في اللغة
الشيء الحادث وفي الشرع يطلق على امر اعتباري يقوم بالاعضاء
يمنع من صحة الصلاة حيث لا يخص وعمل لا سباب التي
ينتهي بها الطهر على ذلك الذي لا يرفع الا الماء بخلاف النجس
لانه صفة الامر الاعتباري فهو غير فان المنع هي الحرمة
وهي ترتفع ارتفاعاً تاماً فبأنحو التعمم بخلاف الاول ولا فرق

في الحديث بين الاصغر وهو ما نقص الوضوء والمتوسط وهو
 ما اوجب الغسل من جماع او ازال والاكثر وهو ما اوجب
 مرجع او نفاذ والخبر في اللغة ما يستقدر وفي الشرع
 مستقدر يمنع من صحة الصلاة حيث لا مخرج ولا فرق فيه
 بين الخفيف كبول صبي لم يطعم غير لبن والمتوسط كبول غيره
 من غير حوك كلب والمغلظ كبوله نحو الكلب وانما نفيها
 في رفع الحديث لقوله تعالى فان لم تجدوا ماء فتيمموا وبالا
 للوجوب فلو رفع غير الماء لما اوجب التيمم عند فقده ونقل
 المنذر وغيره الاجماع على اشتراطه في الحديث وفي ازالة الخبث
 لقوله صلى الله عليه وسلم في خير المصحين حين بال الا
 صراي في المسجد صوة عليه ذنوباً من ماء والذنوب بفتح
 الذل المعجمة الذل المتبعية ماء والامر للوجوب كما هو فلو كفي
 غيره لما اوجب غسل البول به ولا يقاس به غيره لان الطهارة
 الطهارة عند الامام تعبد وعند غيره لما فيه من الرقة
 واللطافة التي لا توجد في غيره **تنبه** بخبر اذا اضيف
 الى العقود كان بمعنى الصحة واذا اضيف الى الافعال كان
 بمعنى الحل وهو هنا بمعنى الامر لان من امر غير الماء على
 اعضاء طهارته بنية الوضوء والغسل لا يصح ونحوه لانه
 تقرب بما ليس موضوعاً للتقرب فعصى لثلاثة **سبع مياه** به
 بتقدير السين على الموحدة لحدتها **ما السماء** لقوله تعالى
 وينزل عليكم من السماء ماء ليطهركم به ويذهب الاثام
 لشرها على الارض كما هو الاصح في المجموع وهل المراد
 بالسماء في الآية الحكيم المعهودا والسحاب قولان حكاهما

النووي

النووي في دقائق الروضة ولا مانع ان ينزل كل منهما
وتأنيها ما البحر المالح حديث هو الطهور ماؤه حل ميتته
 صححه الترمذي وسمى بحر الغمقة وتسامه **تنبه**
 حيث اطلق فالمراد به المالح غالباً ويقل في العذب كما قال في
 الحكم **فان** اعترض بعضهم على الامام الشافعي
 في قوله كل ماء من بحر عذب او مالح فالطهارة جازية لانه
 لحن وانما يصح من بحر مالح وهو محلي في ذلك قال الشافعي
 فلو تفلت في البحر والبحر مالح لا يصح ماء البحر من ريقها عذباً
 ولكن فهذه السقيم اذالة المذلل قال الشافعي **وكم**
 وكم من غائب قولاً صحيحاً واقته من الفهم السقيم
وتأنيها ما النهر العذب وهو بفتح الهاء وسكونها كما قيل
 والفرات ونحوها بالاجماع **وتنبه** ما **البيير** لقوله صلى الله
 عليه وسلم الماء لا يجسه شيء لما سئل عن بيير يضاهى بالظم
 لانه توصفاتها ومن بيير رقة **تنبه** شمل اطلاقه
 البيير من زم لان صلى الله عليه وسلم توصفاتها وفي المجموع
 حكاية الاجماع على صحة الطهارة به وان لا ينبغي ازالة
 النجاسة به سيما في الاستحباب ما قيل انه يورث التواسير
 وذكر نحوه ابن القلق في شرح البخاري وهل ازالة النجاسة
 به حرام او مكروه او حلال في الاولى وجه حكاهما الترمذي و
 لطيف لنا شرعي من غير ترجيح فقال لا ذرعي والمحمد الكراهة
 لان اذ ذرعي رضي الله تعالى عنهم حين قتل عنه ازالة به الدم
 الذي اذ منه فريش حين جموه كما هو في صحيح مسلم
 وعسكت اسماء بنت ابي بكر ولدها عبد الله ابن الزبير رضي

ازال

الله تعالى عنهم حين قتل وتقطعت اوصاله بما لم يرم
 محضر من الصحابة وغيرهم ولم يذكر ذلك عليه احد
و خامسها ماء العين الارضية كالنابعة من ارض وجبل
 او الجوانية كالنابعة من الرمال وهو شئ يتعقد من الماء
 على صورة حيوان او الانسانية كالنابعة من بين اصابع
 صلى الله عليه وسلم من داتها على حلق في فيه وهو افضل
 المياه مطلقا **سادسها ماء الناج** بالمثلثة **وسابعها ماء البر**
 بفتح الراء لانها ينزلان من السماء ثم يعرض بهما الجود في
 الهوكما يعرض لهما على وجه الارض قاله ابن الرعيه في
 الكفاية فان يرد ان على المصنف وكذا لا يرد عليه ايضا
 رشح بخار الماء لانه ما حقيقه وينقص بقدرة وهذا هو
 المعتمد كما صححه النووي في مجموعته وغيره وان قال الرافي
 نازع فيه حمامة الاصحاب وقالوا يسمونه بخارا وشحاما
 على الاطلاق ولما ماء الزرع اذ قلنا بطهوريته وهو المعتمد
 لانه لا يخرج عن احد المياه المذكورة **ثم المياه المذكورة على**
اربعة اقسام اهداها **ما طاهر** في نفسه **مطهر** لغيره **غير**
مكروه استعماله **وهو الماء المطلق** وهو ما يقع عليه اسم ماء
 بل قيد باضافة كماء ورد او بصفة كماء دافق او بلا
 عهد كقوله صلى الله عليه وسلم نعم اذا رات الماء يعني
 المعنى قال الوالي العرفي ولا يحتاج لتقييد القيد بكونه
 لانما لان القيد الذي ليس لان يرم كماء البير مثلا يطلق
 اسم الماء عليه بدونه فلا حاجة للاحتراز عنه وانما يحتاج
 الى القيد في جانب الاثبات كقولنا غير المطلق هو المقيد

بقيد

بقيد لازم انتهى **تسميته** يعرّف المطلق بما ذكر هو ملحق
 عليه في المنهاج واورد عليه المتغير كثير اما لا يؤثر فيه
 كطين وطحلب وما في مقرة ومرة فانه مطلق مع انه لا يبعد
 مما ذكر واجيب عن انه مطلق وانما اعطى حكمه في جوار
 التطهير بالضرورة فهو مستثنى من غير المطلق على ان
 الرافي قال اصل اللسان والعرف لا يمتنعون من ايقاع اسم
 الماء المطلق عليه وعليه لا يرد ولا يرد الماء القليل الذي
 وقعت فيه نحاسة ولم تغيره ولا المستعمل لانه غير
 مطلق **وثانيها ما طاهر** في نفسه **مطهر** لغيره **الا انه**
مكروه استعماله شرعا تنزهها في الطهارة **وهو الماء المشمس**
 اي المشمس روي الشافعي عن عمر رضي الله تعالى عنه انه
 كان يكره الاغتسال به وقال انه يورث البرص **لكن بشرط**
الاول ان يكون ببلد حاره اي وتنقله الشمس عن حالته
 الى حاله اخري كما نقله في البحر عن الاصحاب **الثاني**
 ان يكون في انية منطبعة غير النقدين وهي كلما طرق
 نحو الحديد والنحاس **الثالث** ان يستعمل في حال حراره
 في البدن لان الشمس يحدتها تفصل منه زهومه يعلوا
 الماء فاذا اقلت البدن بسخونتها خيف ان تقبض عليه
 فيحتبس الدم فيصل البرص ويؤخذ من هذا ان استعماله
 في البدن لغير الطهارة كشرب كالطهارة بخلاف ما اذا استعمل
 في غير البدن كغسل ثوب لفقد العلة المذكورة وخلاف
 المسخن بالشارع المعتدله وان سخن بنجس ولو يورث

يتمتعون

مخو كلب فلا يكره لعدم ثبوت نهى عنه ولذا هاب الزهومي
 لقوة تأثيرها وخلق ما اذا كان في بلاد باردة او معتدلة وخلق
 الشمس في غير المنطبع كالخريف والخياض او في منطبع نقي
 لصفاء جوهره اول استعمال في البدن بعد ان يبرد واما اللطوخ
 به فان كان ما يفكره والاقل كما قاله الماوردي وكثرة في الارض
 لزيادة البرص الضرورة وكذا في الميت لا يحترق وفي غير
 (الاشي من الحيوان ان كان بيد ركة كالخيل وانما لم يحترق من الشمس
 كاسد لان ضرره مطلق بخلاف السم ونجس استعماله عند فقد
 غيره ابي عند ضيق الوقت وكثرة ايضا تنزيها لشديد السخونة
 او البرودة في الطهارة يمنع الا سباع وكذا مياه شهود وكل ما
 مغضوب عليه كما ديار قوم لوط وماء البئر الذي وضع فيه
 السكر لرسول الله صلى الله عليه وسلم فان الله تعالى مسحها
 حتى صار كمنقاعة الحنا وماء ديار بابل **ونالها ما طاهر** في نفسه
غير مطهر لغيره **وهو الماء القليل المستعمل** في فرض الطهارة
 عند حدث كالسغلة الاولى اما كونه طاهرا فلا ان السلف
 الصالح كانوا لا يجترئون عما يتطايرون عليهم منه وفي الصحيحين
 انه صلى الله عليه وسلم عاده جابر في مرضه فتوضا فصب
 عليه من وضوءه ولما كونه غير مطهر لغيره فلا ان السلف
 الصالح كانوا مع قلة مياههم لم يحرموا استعمال الماء
 ثانيا بل انتقلوا الى التيمم ولم يجمعوه للشرب لانه مستقذر
 تنبيه المراد بالفرض ما لا بد منه اشد الشخص بتركه
 كمن في توضاء بلا نية ام لا كصبي اذا لا بد لصحة صلاته من
 وضوء ولا اثر لا اعتقاد الشافعي ان ماء الخنفي فيما ذكر لم يرفع

حدثا بخلاف اقتدائه خنفي من فرجه حيث لا يباح اعتبار
 اعتقاده لان الرابطة معتبرة في الاقتدار دون الطهارة
تنبيه اختلف في علة منع استعمال الماء المستعمل قليل وهو
 الاصح انه غير مطلق كما صححه النووي في تحقيقه وغيره وقيل
 مطلق ولكن منع من استعماله تعبد كما جزم به الرافعي قال
 النووي في منزه التنبيه انه الصحيح عند الاكثرين وخرج المستعمل
 في الفرض المستعمل في نفل الطهارة كما لفصل المسنون والصور
 انجد فانه طاهر على الجديده تنبيه من المستعمل ما غسل
 بعد امسح من راس او خف وما غسل كافر لئلا يحل لجليها المسلم
 واورد على صاحب المستعمل ما غسل به الرجلان بعد مسح الخنفي
 او ما غسل به الوجه قبل بطلان التيمم وما غسل به الخنثى المغف
 عنه فانه لا يرفع مع انها لم تستعمل في فرض واجب عن الاول
 يمنع عدم رفعه لان غسل الرجلين لم يوشر شيئا **ومر الثاني**
 بان استعماله في فرض اصاله **فانه** الماء ما دم مترد على
 العصور لا يثبت له حاكم الاستعمال ما بقيت الحاجة الى الاستعمال
 بالاتفاق للضرورة فلو نوي جنب رفع الجنابة ولو قبل تمام
 الانقاس في ماء قليل اجزاء الفصل به في ذلك الحديث وكذا
 في غيره ولو من غير جنسه كما هو مقتضى كلام الامام وصرح به
 القاضي وغيره ولو نوي جنبان معا بعد تمام الانقاس في ماء
 قليل طهرا او مرتبا ولو قبل تمام الانقاس قاله في قطع او نوي
 مقافي اثنائه لم يرفع حدثهما عن باقيهما ولو شك في المعبة
 فالظاهر كما عتده بعضهم انها بطهران لان الانسلب الطهور
 بالشك وسلبها في حق احدهما فقط ترجيح بلا مرجع والماء

المتروك على عضو المتوضي وعلى بدن الجنب وعلى التجسرات
 لم يتغير طهور فان جرى الماء من عضو المتوضي العضو
 الاخر وان لم يكن من اعضاء الوضوء كان جاوز متبكية
 او تقاطر من عضو ولو من عضو بدن الجنب صار مستعمل
 نعم ما يغلب فيه التقاذن كمن الكف الى الساعد وعكسه
 لا يصير مستعمل للعذر وان خرقه الهواء كما جزم به الرافعي
 ولو غرق بكفه جنب نوي رفع الجنابة او محدث بعد غسل
 وجهه **الفصل الاول** على ما قاله الزركشي وغيره او العلل
 الثلاث كما قال ابن عبد السلام وهو اوجه ان لم يرد في قطع
 على اقل من ثلاث من ما قليل ولم يرد الا عترافي بان نوي استعمال
 او اطلاق صار مستعمل فلو غسل بياقي كفه باقى يده لا غير ما
 اجزاه اما اذا نوي الاعترافي فان قصد نقل الماء من الينا
 والفصل به خارجه لم يصير مستعمل ومثل الماء المستعمل **الماء المتغير**
 طعمه او لونه او ريحه **ماء** اي شئ **خالطه** **الاعيان الطاهرات**
 التي لا يمكن فصلها المستغنى عنها كالمسك وزعفران وما شجر
 ومنى وبلغ جلي تغير يمنع اطلاق اسم الماء عليه سواء كان
 الماء قليلا ام كثيرا لانه لا يسمى ماء ولهذا الوجه لا يشرب ماء
 وكم في شربه قشر ذلك او اشتراه له وكيه لم يحدث
 ولم يقع الشراء وسواء كان التغير حسيا ام تقديريا حتى
 لو وقع في الماء ما يبع يوافقه في الصفات كما هو الورد المنقطع
 من اخذه فلم يتغير ولو قدرناه محال في وسطا كلون العصور
 وصلح الرمان وريح الآذني لغيره ضربان تعرض عليه مع
 هذه الصفات ان المناسب فلو وقع فيه فقط ولا يقدر بالاشد

بالاشد

بالاشد كلون الحبر وطعم الخل وريح المسك بخلاف الخبث لظلمته
 اما الملح المائي فلا يضر التغيير به وان كثر لانه منعقد من الماء
 واما المستعمل بما يبع فيقصر من محال في وسطا الماء في صفاته
 لا في تكثير الماء في ضم الى ماء قليل فبلغ قلبي صار طهورا
 وان اشر في الماء بفضله محال في وسطا ولا يضر تغييره بغير بطاهر
 لا يمنع الاسم لتعذر صوت الماء عنه ولبقاء اصله في اسم
 الماء عليه وكذا الوضوء في ان تغيره كثير او يسير لم يضر
 عمدا بالصل نعم ان تغيره كثير اشر شئ في ان التغير ان
 يسير او كثير لم يضر عمدا بالصل في الحالين قاله الاذرعيني
 ولا يضر تغيير عكث وان فحشا التغير وطين وطحلب وما في
 مقوم ومرة ككسريت وزرنيخ ونورة لتعذر صوت المارحني
 ذلك ولا يضر اوراق شجر تنشرت وتفتت واختلطت وان
 كانت بيعت او ببيعة عن الماء لتعذر صوت المارحني
 لان طرحت وتفتت او اخرج منه الطحلب او الزرنيخ و
 ناعما والقي فيه فغيره فانه يضر او تغير بالثمار الساقطة
 فيه لا مكان التغير عنها غالبا واحترق بقيد الحاطع
 المحاور الطاهر يعود ودهن ولو مطيبين وكافور صلب
 يضر التغيير به لا مكان فصله وبقاء اسم الاطلاق وكذا
 لا يضر التغيير بتراب ولو مستعملا طرح لان تغييره مجرد كدورة
 فلا يمنع اطلاق اسم الماء عليه نعم ان تغيره حتى صار لا يسمى
 الا طينا وطباضا وما تقر في التراب المستعمل هو المعتمد وان
 خالف فيه بعض المتأخرين **ويجوز ما تجس** اي متجسس
وهو الذي حلت فيه الاقنية نجاسة تدرك بالبصر وهو

دوره

القليل **دون القلبي** بثلاثة اربطال فاكثر سوا تغير الا المفهوم
 حديث القلبيين الاتي وخبر مسلم اذا استيقظ احدكم من نومه
 فلا يغسل يده في الايام حتى يغسلها ثلاثا فانه لا يدري ابرأيت
 يده منها عن الغرس خشية الخجاسة ومعلوم انها اذا اغتست
 لا تغير الماء فلو لا انها تنجسه بوصولها لم ينه **او كان كثيرا**
 بان بلغ قلبي فاكثر **فتغير** بسبب الخجاسة لخروجه عن الطاهر
 به ولو كان التغير يسيرا حسبا او تقديرا فهو نجس بالاجماع
 المخصص لخبر القلبيين الاتي وخبر الترمذي وغيره الماء لا ينجسه
 شيء كما خصصه مفهوم خبر القلبيين الاتي فالنغير الحسي طاهر
 والتقدير يري بان وقعت فيه نجاسة ما يغيره توافقا في الصفات
 كقول انقطعت ريحته ولو فرض مخالفا له في اعلا الصفات
 كلون الحبر وطعم الخل وزعم المسك كغيره فانه نجس بحاسته
 فان لم يتغير فلهو لقوله صلى الله عليه وسلم اذا بلغ الماء
 قلبي لم يحمل الخبث قال الحاكم على شرط الشيخين وفي رواية ابي
 داود وغيره باسناد صحيح فانه لا ينجس وهو المارد بقوله لم
 يحمل الخبث اي يرفع النجس ولا يقبله فارقا كثيرا للماء كثير
 غيره فانه ينجس بجر من قاة الخجاسة بان كثيرة قوي ويشق
 حفظه عن النجس خلا في غيره وان كثرت نبيها ان اول كونها
 في كونه قلبي ووقعت فيه نجاسة هل ينجس ولا ينجس
 مرأيا صحتها الثاني بل قال النووي في شرح المذهب **الصواب**
 انه لا ينجس اذا اصل الطهارة وشككت في الخجاسة منجسة
 ولا يلزم من حصول الخجاسة التنجيس الثاني لو تغير بعض
 الما فالنغير كنجاسة جامدة لا تحب التباعد عنها بقلبي والباقي

ان قل

ان قل فنجس والا فطاهر فلو عرف ودلوا من ماء قلبي فقط وفيه
 وفيه نجاسة جامدة لم تغير ولم يغير فلها مع الماء فباطل الدلو
 طاهر لا يفسد ما فيه عن الباقي قل ان ينقص عن قلبي لظاهرها
 لنجسه بالباقي المتنجس الخجاسة لقلته فان دخلت مع الماء او
 قبله انعكس الحكم **فان** تانيت الدلو افصح من تذكر
 فان نزل تغير الحسي او التقدير يري بغيره بان لم يحدث فيه شيء
 كان نزال بطول الكثرة او بما انضم اليه بفعل او غيره او اخذ منه
 والباقي قلبي طاهر لزال بسبب النجس فان نزال تغيره عسل او
 نحوه كزعفران او تراب لم يطمأنا لاندري ان او صاف النجاسة
 نزلت او غلب عليها ما ذكرنا استمرت ويشقني من النجس ميتة
 لادم لها امالة بان لا يسيل دمها عند شق عضومنها في حياتها
 كزبور وعقرب وورغ وذباب وعمل وبرغوث لا خوجية وضغ
 وفارة فلا تنجس ماء او غيره بوقوعها فيه بشرط ان لا يطرحها
 طارج ولم يغيره خشية الاحتراز عنها والخبر البخاري اذا وقع
 الذباب في شرب احدكم فليغسه كله ثم لينزعه فان في احد جناحه
 دمي وهو البيض كما قيل وفي الاخر شفاء نرا ابو داود وانه يثقي
 بجناحه الذي فيه الداء وقد يقضي نجاسة الى موته فلو نجس
 المايح لما امر به وقيس بالذباب ما في معناه من كل ميتة لا يسيل
 دمها فلو شككت في سيل دمها امتحن بنجسها فخرج للحاجة قاله
 الغزالي في فتاويه ولو كانت مما يسيل دمها لكان لادم فيها او
 فيها دم لا يسيل لصغرها قلها احكم ما يسيل دمها قال القاضي
 ابو الطيب ويستثنى ايضا نجس لا يشاهد بالبصر لقلته كنقطة
 بول وخمر وما يعلق بنحوه من ذباب لعسر الاحتراز عنه
 فاشبه دم البراغيث قال الترمذي وقياس استئدام الكلب

في الدلو

بالذباب

من يسير الدم المتطوع عنه ان يكون هنا مثله وقد يفرقا بينهما
 بالمشقة والفرق اوجه ويعني ايضا عن روث سمك البحر
 الماء وعن اليسير عرقا من شجر نخس من غير حبوب وعن
 كثيره من مركوب وعن قليل دخان الخانسه وعبار سرجي
 ونحوه مما تحمله الرشح كالذر وعن حيوان متنجس المنفذ
 اذا وقع في الماء المشقة في صوته ولهذا لا يعني عنه **عن**
 ادمي مستحجر وعن الدم الباقي على اللحم والعظم فانه يعلى
 عنه ولو نتجس فحيوان طاهر منه هرة او غير هاته غاب
 وامكن وردوه ماء كثير ثم وقع في طاهر لم يتنجس مع
 حكمنا بنجاسة فيه لان الاصل نجاسته وطهارة الماء وقد
 اعتضد اصل طهارته الماء باحتمال ولو غرغ في ماء كثير في
 الغيبة فخرج **والقلتان** بالوزن **خمسائة رطل** يكسر الراتنج
 افسح من قوتها **بالبغداد** ادي اخذ من رماية البيهقي
 وغيره اذا بلغ الماء قلنتين يفتل هجر لم يتنجس شيء
 والقلّة في اللقطة الحرة العظمية سميت بذلك لان الرجل
 العظيم ينقلها بيديه اي يرفعها وهجر يفتح الها والحجم
 قرية تقرب المدينة النبوية تجلب منها القلال وقيل هي
 بالبحرين قاله الانزهري قال في الخادم وهو الاشبه ثم روي
 عن الشافعي رضي تعالى عنه عن ابن جريح انه قال نزلت
 قلل هجر فاذا القلة منها تسع قريتين او قريتين او شيئا
 اي من قرب الحجاز فاحتاط الشافعي بحسب الشيء نصف اذلو
 كان فوقه لقال تسع ثلاث قرب ان شيئا على عادة العرب
 فتكون القلتان خمس قرب والغالب ان القرية لا تزيد
 عن مائة رطل بغداد ادي وهو مائة وثمانية وعشرون رطلا

نخس

واربعة اسباع درهم في الاصح فالجميع به خمسمائة رطل **تقريباً**
في الاصح فيعني عن نقص رطل ورتلين على ما صححه في
 الروضة وصح في التحقيق ما جزم به الرافي انه لا ينقص
 نقص قدر لا يظهر بنقصه تفاوت في المتغير بقدر معين
 من الاشياء المتغيرة كان تأخذ انا بين في واحد قلثان وفي اخر
 دونهما ان تضع في احدهما قدر من المتغير وتضع في الآخر قدره
 فان لم يظهر بينهما تفاوت في المتغير لم يضر ذلك والاضر وهذا
 اولي من الاول لضبطه وبالمساحة في المربع ذراع وربع طول
 وعرض او عمقا وفي المدور ربعان طولاً وذراع عرضاً والمرد
 فيه بالطول العمق وبالعرض ما بين حايطي اليسر من ساير
 الجوانب وفي الذراع في المربع ذراع الادمي وهو كثير
 تقريبا واما في المدور فالمراد في الطول ذراع التجار الذي
 بذراع الادمي ذراع وربع تقريبا والماء الجاري وهو ما انقع
 في مستوا ومنخفض كركد فيهما منه بمن التفرد بين القليل
 والكثير وفيما استثنى مفهوم حديث القلعين فانه لم يفصل
 بين الجاري والراكد لكن العبرة في الجاري بالجرية نفسها
 لا مجموع الماء وهي كما في المجموع الدفعة بين حافتي النهر
 عرضاً والمراد بهما ما يرتفع من الماء عند توجهه اي تحقيقا او
 تقديره فان كثرت الجرية لم تنجس الا بالتغير وهي في نفسها
 منفصلة عما امامها وما خلفها من الجريات حكما وان اتصلت
 بهما حساً اذ كل جرية طالبة لما امامها حامية عما خلفها من
 الجريات ويعرف كون الجرية قلثين بان يمسحاً ويجعل الحاصل
 ميزاناً ثم يوحّد قدر عمق الجرية ويضرب في قدر طولها ثم

الحاصل في قدر عرضها بعد بسط الاقدار من مخرج الربع
لوجوده في مقدار القلبيين في المربع فمساح القلبيين باثر
ذهرا ثمانا وربع اطولا في مثلها عمقان يحصل مائة وخمسة
وعشرين وهي الميزان اما اذا كان الجاري ارتفاع يرد
فله حكم الراكد **فصل** في بيان ما يظهر بداعه وما يستعمل
من الانية وما ينسج **وجلود** الحيوانات **الميتة** كلها **تظهر**
ظاهرا وباطنا **بالدباغ** ولو بالقالدباغ عليه بنحو مخرج
او بالقائه على الدباغ كذا لقوله صلى الله عليه وآله
اها ب دباغ فقد ظهر رواه مسلم وفي رواية هلام خذ
تداها بها قد يغتموه فانفعتم به والظاهر ما لا في الدباغ
والباطن ما لم يلبس في الدباغ ولا فرق في الميتة بين ان يكون
ماكولة اللحم ام لا كما يقتضيه عموم الحديث والدباغ نزع
فضوله وهي اما ميتة وطوباة التي يقصد بها طوباه
نزعها حيث لو نزع وطوباة التي يقصد بها طوباه في الماء
لم يعد اليه النتن والفساد وذلك انما يحصل غريفي بكسر
الحاء المهملة وتشديد الراء كالقرط والعقص وقشور
الرماد ولا فرق في ذلك بين الطاهر كما ذكره النجس كذرق
الطيور ولا يبغي التجميد بالتراب ولا بالشمس وخوف ذلك
صما لا ينزع الفضول وان جف الجلد وطابت رائحته لان
الفضلات لم تنزل وانما جددت بدليل انه لو وقع في الماء عادت
اليه العفونة وبصير المدبوع كشوب من نجس له قارة لل
لادوية النجسة او التي تنجست به قبل طهر عينه فيجب
غسله لذلك فلا يبلى فيه ولا عليه قبل غسله ونحوه

له قبله

له قبله ما لم يجمع من ذلك ما منع ولا يجد اكله سواء كان من
ما حول اللحم ام من غيره كخبر الصحيحين انما حرم من الميتة
اكلها وخرج بالجلد الشعر لعدم فائده بالدباغ قال النووي
وبعني عن قبله **الاجلد الكلب والخنزير** فلا يظهر الدباغ
قطعا لان الحياة في افادة الطهارة ابلغ من الدباغ والحياة
لا تفيد طهارة **توكذ ما تولد منها او من احد هما** مع
حيوان طاهر لما ذكره **وعظم** الحيوانات **الميتة** **وشعر** **وفروها**
وظفرها وظلفها **نجس** لقوله تعالى انما حرمت عليكم الميتة
والدم وتحريم ما لا جرم له ولا ضرر فيه يدل على نجاسة
والميتة ما زالت حياتها بغير ذكاة شرعية فيدخل في الميتة
ما لا يؤكل اذا نزع وكذا ما يؤكل اذا اختل فيه شروط
التنجيس كذبيحة المجوسي والمجوس للصيد وما ذبح بالعقل
وخوة والجذ المتفصل من الحي كمينته ذلك الحي ان طاهر فظاهر
وان نجس فنجس كخبر ما قطع من الحي فهو ميتة كمينته ذلك
الحي رواه الحاكم وصححه على شرط الشيخين فالمتفصل من
الاذني او المسنن او الجراد طاهر ومن غيرهما **نجس** **الاشعر**
وصوف او ريش او وبر المأكول فظاهر بالاجماع ولو تنق
منها شيء او انتفعت انتفى قال تعالى ومن اصوافها واويا
رها وشعارها انا وصانعها الحين وهو محمول على ذلك
ما اذا اخذ بعد التذكية او في الحياة على ما هو المعهود
ولو شككنا في ذلك هل انفصل من طاهر او نجس
حكمنا بطهارته لان الاصل الطهارة وشككنا في
النجاسة والاصل عدمها بخلاف ما لو اربنا قطعه لحم

وشكنا هل هي من مذكاه او لا لان الاصل عدم التذكية
 والشعر على العضو الميان نجس اذا كان العضو نجسا تنع
 له والشعر المنفصل من **الادمي** سواء انفصل منه في حال حياته
 ام بعد موته طاهر لقوله تعالى ولقد كرمتنا بني ادم وقضية
 التكريم ان لا نجس بجاسته بالموت ويوسف وسواء المسلم وغيره وما
 قوله تعالى اما المشركون نجس فالمراد به نجاسة الاعتقاد
 او اجتنابهم كالنجس لان نجاسة الابدان وتحل ميتة السمك
 والجراد لقوله صلى الله عليه وسلم **احل لنا ميتتان ودمان السمك**
والجراد وللبعد والطحال **لنك** **اعلم** ان الاميان جماد وحيوان
 فالجماد كله طاهر لانه خلق منافع العباد ولو من بعض
 الوجوه قال تعالى هو الذي خلق لكم ما في الارض جميعا **وقا**
حار يحصل ان تنفع او تكمل بالطهارة الا ما نص الشارع
 على نجاسته وهو كل مسكر ما يح لقوله صلى الله عليه وسلم كل
 مسكر خمير وكل خمير حرام وكذا الحيوان كله طاهر ما دام استعمال
 الشارع ايضا وهو الكلب ولو لم يعلم الخبر مسلم ظهورا في
 احكامه اذا وقع فيه الكلب ان يغسله سبع مرات **اولاهن**
 بالتراب وجه الدلالة ان الطهارة اما الحدث او خبث او تكرمه
 واحدث على الاناء او لا تكرمه فتعنت طهارة الخبث فثبت
 نجاسة فمه وهو اطيب اجزية بل هو اطيب حيوان نكته
 لكثرة ما يلهث فبقيةها اولى بالخبث من ان نكته اسو حال
 من الكلب وفرع كل منهما مع الخرافة مع غير من الحيوانات
 الطاهرة كالمولود بين ذيب وكلية تغليب للنجاسة وان

الفضلات

الفضلات فيها ما يستحيل في باطن الحيوان وهو نجس كدم ولو
 تحلب من كبد او طحال لقوله تعالى حرمت عليكم الميتة والدم
 اي الدم المسفوح وقبح لونه دم مستحيل وفيه وان لم يتغير
 وهو الخارج من المعدة لانه من الفضلات المستحالة كالبول
 وجوه وهي بكمس الجيم ما يخرج البعير او غيره ومرة وهي بكمس اليم
 ما في المارة واما الزباد فطاهر قال في المجموع لانه لبن سنور
 عري كما قاله الماوردي او عرق سنور بري كما سمعته من
 ثقات من اهل الخبرة بهذا لكن يغلب اختلافه بما يتساقط
 من شعرة فليحذر زعماء واحد فيه فان الاصح منع اكل البري
 وينبغي العفو عن قليل شعرة واما السمك فهو اطيب لطيب
 كمارواه مسلم وفارقه طاهرة وهي خراج بجانب شدة الطيبة
 كالسعلة والسلعة فتحتك حتى تلقيها وتختلفوا في العذر
 فمنهم من قال انه نجس لانه مستخرج من بطن ذوقه لا
 بيوكل لحمها ومنهم من قال انه طاهر لانه يثبت في البحر ويلفظه
 وهذا هو الظاهر وروى ولو من سمك وجراد لما روي البخاري
 انه صلى الله عليه وسلم لما حيي بحرين وروثة ليستنجي بها
 اخذ الحرين ورد الروثة وقال هذا الركن والركن النجس
 وبول الام يصب الماء عليه في بال الاعراب في المسجد روة
 الشيخان ومذي وهو اطعمه ماء ابيض رقيق يخرج بلاء
 شهوة عن ثوابها لا يغسل الذكر منه في خبر الصحيحين
 في قصة علي رضي الله عنه وودي وهو بالمهمل ماء ابيض
 كدر تخين يخرج عقب البول او عند حمل شيء ثقيل قياسا
 على ما قبله ولا يصح طهارة ما في غير الكلب والخنزير وفرع

أحدهما لأنه أصل حيوان طاهر وليس ما لا يؤكل غير **لبن**
الادمي كلبين الاثنان لا يستحيل في الباطن كالدم اما **لبن**
ما يؤكل لحمه كلبين الفرس وان ولدت نجلها فطاهر قال
تعالى لبنا خالصا سائغا للشاربين وكذا **لبن** الادمي
اذ لا يليق بكرامته ان يكون متشاوفا نجسا وكلامهم
شامل **لبن** الميتة وبه جزم في المجموع ولبن الذكر
والصغيرة وهو المعتمد وفيها ما لا يستحيل وهو طاهر كعرق
ولعاب ودمع من حيوان طاهر والعلاقة وهو الدم الغليظ
المستحيل من الدم في الرحم والمضغة وهي العلاقة التي تستحيل
فتصير قطعة لحم ووطوبة الفرج من حيوان طاهر وغير
ماكول طاهر ولا يظهر نجس العين يغسل ولا بأس بحاله
الا شئكان احد هما الجلد اذا ربح كما مر والثاني اللحم
اذا تخللت بنفسها فتطهر وان نقلت من شمس الى ظل وعكسه
فان خللت بطرح شئ فيها لم تطهر وما نجس بملاقات شئ
من كلب يغسل سبعة احدىها بتراب طهور يعم محل النجاسة
والغترير كالكلب وكذا ما تولد منهما او من احدهما فيلحق
بهما ومن نجس ببول صبي لم يتناول قبل مضي حولين غير
لبن التعذي يرضع **خبر الصحيح** عن ام قيس انها جاءت
بابن لها صغير لم ياكل الطعام فاجلسه رسول الله صلى
الله عليه وسلم في حجره فقال عليه قد عى بما قد فضحه ولم
يغسله وما نجس بغير الكلب وخوذه والصبي لم يتناول غير
اللبن ان كانت النجاسة حكمية وهي ما يتيقن وجودها ولا
يذكر لها اللون ولا طعم ولا ريح كفي وصول الماء الى ذلك المحل بحيث

يسيل

يسيل عليه نزايدها على النجاس وان كانت عينية وجذبة
بعد نزول عبيها ان الله الطم وان عسقله بغير بقاء لون كلون
الدم او ريح كراحمه الخمر عسقله له المشقة خلاف ما اذا سهل
فغير بقاءه فان بقيت على واحد معاصر القوة فلا نجس على
بقاء العين ويتنظر طوره ووداما على المحل ان كان قليل لئلا
يتنجس الماء لو عكس والغسالة طاهرة ان انفصلت بلا تغير
وبلا زيادة الوزن وقد طهر المحل **فروع** يظهر الغسل مباح
بمتنجس بفصل منه ولم يزد المصوغ وزنا بعد الغسل
على وزنه قبل الصبغ وان بقي اللون لعسقله فان
زاد وزنه ضرر فان لم يفصل منه لم يصدق به لم يظهر بقاء
النجاسة فيه ولو صب على موضع نحو بول او خمر من
ارض ما غمر طهر ما اذا أصب على نفس نحو البول فانه
لا يظهر ولبن بكسر الموحدة ان خالطه نجاسة حامية كما
لروث لم يطهر وان طبخ وصار اجزى العين النجاسة وان
خالطه غيرهما كالبول طهر طاهر بالغسل وكذا باطنه
ان نفق في الماء وان كان رخا وبصله الماء كالعين ولو
سقيت سكين او طبخ لحم بما نجس كفي غسلها ويطهر
الزبيب المتنجس بغسل طاهر ان تكتحل بين تنجسه
وعسله تقطع واكلم يطهر كالدهن ويكفي غسل موضع
نجاسة وقعت على ثوب ولو عقب عسقله ولو تنجس
ما به غير الماء ولو دهنا تعذر تطهيره اذ لا ياتي الماء على كله
واد غسل فيه المتنجس فليبالغ في الغرغرة ليغسل كلما في

حذر الظاهر ولا يبلع طعاما ولا شرابا قبل غسله لئلا يكون
 اكلا لخاسه **فصل ولا يجوز** لذكره وغيره **استعمال**
الزهر والذهب والفضة بالاجماع لقوله صلى الله عليه
 وسلم لا تشربوا في الذهب والفضة ولا تأكلوا في صحافها
 متعلق عليه ويقاس غير الاكل والشرب عليهما وانما احتج
 بالذكي لانهما اظهر وجوه الاستعمال واغلبها وتحريم على الولي
 ان يبيح الصغير لبعضهما انما بينهما ولا فرق بين الاكل الكبير
 والصغير حتى ما يخلل به اسنانه والطيل الذي يكتحل به
 الالزورة كان يحتاج الى حله عينه بالليل فيباح استعماله
 والوضوء منه صحيح والماخوذ منه من مأكول او غير مأكول
 لان التحريم للاستعمال لا بخصوص ما ذكره وبجزم البول
 في الاغذية منها او من احدهما وكما تحرم استعمالهما يحرم تناولهما
 من غير استعمال لان ما لا يجوز استعماله للرجال ولا لغيرهم
 يحرم اتخاذ كالة المله في ونخل استعمال كل اناطاهر ما عدا
 ذلك سواء كان من نحاسه نحاس او من غيره فان موه غير
 النقد كانا نحاس وخاتمه والاعراب من نحاس او حو به بالنقد
 ولم يحصل منه شيء ولو بالعرض على النار وموه النقد بغيره
 او صدي مع حصول شيء من الموه به او الصداحل استعماله
 لقلة الموه في الاولى فكانه معدوم ولعدم الخبلا في الثانية
 فان حصل شيء من النقد فالاولي اكثر منه اولم يحصل شيء
 من غيره في الثانية لقلة حرم استعماله وكذا اتخاذها فالعلة
 مركبة من تضيق النقد بين الخيل وكسر قلوب الفقراء وتحريم
 تمويه سقف البيت وجد رانه وان لم يحصل منه شيء بالعرض
 على النار وتحريم استدامته ان حصل منه شيء بالعرض على النار

والاقل

ولا يقل ولا يجبل استعمال واخذت النعير بحاقوت وبرجيد
 ويلو بر كسر الباق وفتح الهم ومرجان وحقيق والتخني من
 الطبيب المرتفع كمنسك وغيره وعود لانه لم يرد فيه كهي
 ولا يظهر فيه معنى السرف والخبلا وما ضيب من اناة بنفسه
 غيبة كبيرة وكلها او بعضها وان قل لزينة حرم استعماله
 واتخاذ او صغيره بقدر الحاجة فلا يحرم للصغر ولا كبيرة
 الحاجة ولما روي البخاري عن عاصم الاحول قال مررت
 قدح رسول الله صلى الله عليه وسلم عند انس بن مالك
 مرضي الله عنه وكان قد انصدع اي انشق فسلسته
 بقضه اي بشده فخط فضه والفاعل هو انس بن مالك
 البيهقي قال انس لقد سقيت رسول الله صلى الله عليه
 وسلم في هذا القدح اكثر من كذا وكذا او صغيرة كلها
 وبعضها الزينة او كبيرة كلها الحاجة جاز مع الكراهة
 فيها اما في اولي فالصغر وكراهة لفقده الحاجة واما في
 الثانية فالحاجة وكراهة للكبر وضبه موضع الاستعمال
 ليجوز شرب كغيره فيما ذكر من التفصيل لان الاستعمال
 منسوب الى الاله كله **فصل** مرجع الكبر والصغر
 العرف فان شك في كبرها فالاصل الاباحة قاله في
 المجموع وخرج بالفضة الذهب فلا يجبل استعمال انما ضيب
 بالذهب سواء كان معه غيره ام لا لان في الذهب اشتد من
 الفضة وباطا من النجس كالمختل من ميتة فيجزم استعماله
 فيما ينجس به كما قليل وما يع لا فيما لا ينجس به كما كثير
 او غير مع الجاف **فصل** سمر الدرهم والدرناير في الاكل

ونحو استعمال
 غيرهما اي الذهب
 والفضة من الاواني
 النعيسة

الخبلا ص

كما انضبط فيأتي فيه التفصيل السابق بخلاف طرحها فيه
 لا يحرم به استعمال الايام مطلقا ولا كبيرة وكذا الشرب بكفه وفي
 اصبعه خاترا وفي فمه دراهم او شرب بكفه وفيها درهم وجوز
 استعمال او اتي المشركين ان كانوا لا يتعبدون باستعمال الخجاسة
 كاهل الكتاب فهي كائنة المسلمين لان النبي صلى الله عليه وسلم
 نوصاهم من اذمة مشركة ولكن بكثرة استعمالها لعدم تحررهم
 فان كانوا يتدينون باستعمال الخجاسة كطائفة من الجوسس
 يغتسلون ببول البقر تقرأ في حوائر استعمالها وجهان اخذ
 من القولين في تعارض الاصل والغالب والاصح الجواز استعمالها
 لكن بكثرة استعمال او انهم وملبوسهم وما يلي اسافلهم اي
 مما يلي الجلد انشدوا واتي ما يهمل لخلق وعجري الوجهان في
 او اتي من ممي الخمر والقضا بين الذين لا يجتنبون من الخجاسة
 والاصح الجواز اي مع الكراهة اخذ امامنا **فصل في**
السواك وهو يكسر السين مشتق من مساك اذا ذك ذلك **والسواك**
 وهو لغة الدلك والتدليك وشربا استعماله لعود او غيره كاشنان
 في الاسنان وما حولها لاذهاب التغير ونحوه واستعماله **مستحب**
في كل حال مطلقا كما قاله الرافعي عند الصلاة وغيرها الصلوة
 الاحاديث في استحبابه كل وقت **الا بعد الزوال** اي زوال
 الشمس وهو مبيها عن كبد السماء فانه حينئذ بكثرة تنزهها
 استعماله **للصاير** ولو نقل خبر الصحيحين لخلو فم الصاير طبيب
 عند الله من مريح المسك والخلوف يضم اليه تغير رائحة الفم والمراد
 لخلو فم بعد الزوال لخبر عطيت امتي في شهر رمضان خمسا
 ثم قال ولما الثانية فانهم يمسون وخلو فم افواههم طبيب عند الله
 من مريح المسك والمسا بعد الزوال والطيبه لخلو فم تدل على طلب
 البقاية فكم من ان الله وتزول الكراهة بالغروب لانه ليس
 بصاير الا ان يوضح من ذلك ان من وجب عليه الامساك لعارض

مكن

كمن شئ نية الصوم ليل لا يكبره له السواك بعد الزوال وهو
 كذلك لانه ليس بها يد حقيقة والمعنى اختصاصها بما بعد
 الزوال ان تغير الفم بالصوم مما يقهر حيث قاله الرافعي ويلزم
 من ذلك كما قاله الاسوي ان يفروا بين من تشعروا وتناول في
 الليل شيئا م لا يفكر للمواصل قبل الزوال وانه لو تغير فم
 ما كمل ونحوه ناسيا بعد الزوال انه لا يكبره السواك وهي
 كذلك قال الترمذي الحكيم بكثرة ان يربط طول السواك على
 شجر واستحب بعضهم ان يقول في اوله اللهم بيض به اساني
 وشده به لثاتي وثبت به لهاثي وبارك لي فيه يا ارحم الراحمين
 قال النووي وهذا الا باس به وبين ان يكون السواك في
 عرض الاسنان ظاهرا وباطنا في طول الفم خير اذا استكتف فاما
 فاستاك وعرضه اياه ابوداود في مراسيله ويجزي طول الكف
 مع الكراهة لعدم بين ان يستاك في اللسان طولا كما ذكره
 بن دقيق العيد ويحصل بكل حشنة ينزل القاع كعود من
 اراك او خرقة او اشنان لحصول المقصود بذلك لكن العود
 اولى من غيره والاراك اولى من غيره من العيدان واليابس
 المندى بالماء اولى من الرطب ومن اليابس الذي لم يبد من
 اليابس المندى تغير الماء كماء الورد وعود النخل اولى
 من غير الاراك تمام قاله في المجموع وبين غسله ان يستاك
 ثانيا اذا حصل عليه وسخ او ربح او نحوه كما قاله في المجموع
 ولا يكفي الاستياك بأصبعه وان كانت خشنة لانه لا يسمي
 استياك كما هذا اذا كانت متصلة فان كانت منفصلة وهي
 خشنة اجزاء ان قلنا يطهار ثملها وهو الاصح وبين ان يستاك
 باليمين من عني فله لانه صلى الله عليه وسلم كان يحب اليمن
 التبرين ما استطاع في شأنه كله في ظهوره وترجله وتنعله

في صح

له

غيره

وسواكه رواه ابوداود وهو في ثلاثة مواضع اي احوال
اشد استحبابا احدها عند تغير راحته الغم وقوله
من ازم بفتح الهمزة وسكون الزاي هو السكون كوالامساك
عند الاكل من غير اي الا ازم كنوم واكل ذي ربح كريبه
وثانيها عند القيام من النوم خبر الصحيح ان كان النبي صلى
الله عليه وسلم اذا قام يشترط فاه اي يبدلكه بالسواك
وثالثها عند القيام الى الصلاة ولو نكح وتركه من
خو التراويح او التيمم او الفاقد الطهورين وصلة تجارة
وله يكن الغد متغيرا او استاك في وضوءه الخبر الصحيح
لولا ان اشق على امتي لامرهم بالسواك عند كل صلاة اي
امر ايجاب وخبر رفعت بسواك افضل من سبعين ركعة
بلا سواك رواه احمد بن محمد بن باسناد جيد وكما يتأكد ايضا في
الوضوء لقوله صلى الله عليه وسلم لولا ان اشق على امتي لامرهم
بالسواك عند كل وضوء اي امر ايجاب ومجمله في الوضوء
على ما قاله ابن الصلاح وابن النقيب في عمدة بعد غسل
الكفين وكلام الامام وغيره عيل اليه وهذا هو الظاهر وان
وان قال الغزالي لما روي مجله قبل التسمية ولقراءة قرآن
او حديث او علم شرعي ولذكر الله تعالى ولدخول منزل وعنه
الاختصار ويقال انه يسهل خروج الروح وفي السحر والاكل
وبعد الوتر وللصاير قبل وقت الخلق **فابعد** من
قوايد السواك انه يطهر الغم ويرضي الرب ويتنزه الاسنان
وطيب النكهة ويسوي الظفر ويشد اللثة ويوطي بالشيب
ويصفي الخلقه ويغري الغطنة ويضاعف الاجر ويسهل النزاع كما
ويذكر الشهادة عند الموت ويبين التحليل قبل السواك وبعد

ولكل

وذكر في كتابه
والتوضوء

وهنا

ومن اثر الطعام ويكون الخلال من **فصل** في الوضوء وهو بضم الطاء الواو واسم للفعل وهو
استعمال الماء في اعضا مخصوصة وهو المراد هنا وبفتحها اسم للماء
الذي يتوضأ به وهو ما خوذ من الوضوء وهي الحسرة والبطاوة
والضيا من ظلمة الذنوب واما في الشرع فلهوا فعال مخصوصة
مفتحة بالنية قال الامام وهو تعبد لا يعقل معناه لان فيه
مسحا ولا تنظيف فيه وكان وجوبه مع وجوب الصلوات
للمسح كما رواه ابن ماجه وفي موجبه اوجه احدها الحدث
وجوبا موسعا ثانيها القيام الى الصلاة او نحوها ثالثها هما
وهو الاصح كما في التحقيق ومشرع مسلم وله شروط وفروض
وسنن فشرطه وكذا الغسل ما مطلق ومعرفة انه مطلقا
ولو طنا وعدم الحائل وجري الماء على العضو وعدم الخفاف
من نحو حبس ونفاس في غير غسل الحج ونحوها او من ذكر
وعدم الصارف ويعبر عنه بدوام النية واسلامه وتمييز
ومعرفة كيفية الوضوء كنظيره الا في الصلاة وان يغسل
مع المغسول جزء يتصل بالمغسول ويحيط به ليتحقق به
استيعاب المغسول وتحقق الغرض الوضوء فلو شك هل
احد ادم لا يريح وضوءه على الاصح وان يغسل مع المغسول
ما هو مشتبه به فلو خلق له وجهان او يدين او رجلان والشيبة
الاملي بالزايد وجب غسل الجميع ويزيد وضوءا لضرورة ما
بان شراط دخول الوقت ولو طنا وتقدم الاستنجاء والتقصا حيث
احتيج اليه والوكالة بينهما وبين الوضوء واما فروضه
فذكر ما يقوله **وفروض الوضوء** جمع فرض وهو نحو لواجب
متروك فان الا في بعض احكام الحج كما استعرفه انشا الله تعالى هناك

يلغى

فروضه

وقوله **سنة اشياء** خبر زاد بعضهم سابعاً وهو الماء الطهور قال
 في المجموع والصواب انه شرط كما مر واستشكل بعد الترتيب كما في
 التيمم واجيب بان التيمم طهارته ضرورة **الاول** من الفروض **النية**
 لرفع حدث عليه اي رفع حكمه لان الواقع لا يرتفع وذلك
 كحرمة الصلاة ولو لم يسمع الخفق لان القصد من الوضوء رفع المانع
 فاذا التوى فقد تعرض المقصود وخرج بقولنا عليه ما لو نوى غيره
 كان بال وليم فتوى رفع حدث النوم فان كان عامدا لم يصح
 او غلطاً صحيح وضابطاً ما يضر الغلط فيه وما لا يضر كما ذكره القاضي
 وغيره ان ما يعتبر التعرض له جملة وتفصيلاً او جملة لا تفصيلاً يضر
 الغلط فيه فالاول كالغسل من الصوم الى الصلاة وعكسه والثاني
 كالغسل في تعيين الامام وما لا يجب التعرض له لاجمالة ولا
 تفصيلاً لا يضر الغلط فيه كالخطا هنا وفي تعيين المأموم حيث
 لم يجب التعرض له مأمداً اذا اوجب التعرض له امام الجماعة
 فانه يضر والاصل في وجوب النية قوله صلى الله عليه وسلم كما
 في الصحيحين انما الاعمال بالنيات اي الاعمال المعتد بها
 شرعاً وحقيقتها لغة القصد وشرعاً قصد الشيء مقترناً بفعله
 وحكمها الوجوب كما علم مما مر وحملها القلب والمقصود بها تمييز
 العبادات عن العادات كالجُلوس في المسجد للاعتكاف تارة وللانصراف
 اخرى او تمييز رتبها كالصلاة تكون للفرض تارة وللنفل اخرى
 وشرطها اسلام الناوي وتعيين وعلمه بالمعنى وعدم اتيانه بها
 بناقياً بان يستصحبها احكاماً وان لا تكون متعلقة قلوقال
 انشاء الله وقصد التعليق او اطلق لم يصح وان قصد الصبر
 صحت ووقتها اول الفروض كاول غسل جنزير من الوجهه وانما
 لم يوجبوا المقارنة في الصوم لمعسر مراقبة الحر وتطبيق النية
 عليه وكيفية اختلاف حسب الابواب فيلحق هنا نية رفع الحدث
 كما مر ونية استباحة الصلاة شيء مقترن في وضوء كالصلاة

وم

امام

والطواف

والطواف ومن المصحف لان رفع الحدث انما يطل بهذا
 الاشياء فاذا نواها فقد نوى غاية القصد او اقرض الوضوء
 او فرض الوضوء وان كان المتوضي صبيّاً او ادا الوضوء او الوضوء
 فقط التعرضية للمقصود فلا يشترط التعرض للوضوء كما لا يشترط
 في الحج والعمرة وصوم رمضان **ثاني** ما تقرر من الامور السابقة
 محله في الوضوء غير المجرد اما المجرد فالقياس عدم الاكتفا فيه
 بشية الرفع والاستباحة قال الاسوي وقد يقال يكفي بها كالصلاة
 المعادة غير ان ذلك مشكل خارج عن القواعد فلا يقاس عليه
 قال بنا العباد وتحريمه على الصلاة ليس بعيد لان قضية
 المجرد ان تصيد الشيء بصيغته الاولى انتهت والاول اولي
 لان الصلاة اختلف فيها هل فرضه الاولى او الثانية ولم يقل
 احد في الوضوء فيما علمت بذلك وانما اكتفي بنية الوضوء فقط
 دون نية الغسل لان الوضوء لا يكون الا عاده فلا يطلق
 على غير ما خلا في الغسل فانه يطلق على غسل الجنابة وغسل
 النجاسة وغيرهما ولو نوى الطهارة عند الحدث صحيح وان لم
 يقل عن الحدث لم يصح على الصحيح كما في زوائد الروضة وعلمه
 في المجموع بان الطهارة قد تكون عند حدث وقد تكون عند جنبة
 فاعتبر المميز ومن دام حدثه كاستحاضه ومنه به سلسبول
 او ربح كماء نية الاستباحة المتقدمة دون نية الرفع
 المار بها حدثه ويندب له الجمع بينهما خروجاً من خلاف
 منا اوجه لتكون نية الرفع للحدث السابق ونية الاستبا
 او نحوها لا حق وبهذا يندفع ما قيل انه قد جمع في نيته بين
 مبطل وغيره ويكفيه نية الوضوء ونحوها ما تقدم كما صرح
 به في الحاوي الصغير **ثالث** حكم نية دايد الحدث فيما
 سببها من الصلاة حكم نية التيمم كما ذكره الراعي هنا

بل

وسلسبول
 ذكر المستحاض
 ملاحظة

حه

نحوها
 كما ذكره

واغفله من الروضة وباسيا في بسط ذلك انشا الله في التجم
 ولا يصرط في النية الاضافه الى اللام تعالى لكن يستحب
 كما في الصلاة وغيرها ولو توشى النسيان بعد وضوئيه
 في حديثه احتياطا فان محدثا لم يحزه التردد في النية بل
 ضروره كما لو قضى فانتبه الظاهر مثلا نشا كما في انها عليه
 بان انها عليه لم يكفى اما اذا لم يتبين حديثه فانه يحزبه للفرق
 ولو توشى النسيان وجوبا فان شكك بعد حديثه في وضوئه فتوشى
 بجزءه وان كان مترددا ان الاصل بقا الحديث بل لو توشى في هذه
 ان كان محدثا فحزبه حديثه ولا فتحد يدصح ايضا كما في الجمع
 ومن توشى بوضوئه تبرد او شليا يحصل بدون قصد كشط
 ولو في اثنا وضوئه مع نية معتبره اي مستحضرا عند نسيان
 التبرد او حوئية الوضوء اجزأ الحصول ذلك من غير نية كحصل
 توشى الصلاة ودفع العثره فانها تحزبه لان اشتغاله عن العثره
 لا يقتصر الى نية فان فقد النية المعتبره كان توشى التبرد وقد غفل
 عنها لم يباح غسل ما غسله بنية التبرد وخوؤه ويلزمه اعادته
 دون استيناف الطهارة **فصل** في هذا باب النية للصحة
 اما النوب فقال الزركشي الظاهر عدم حصوله وقد اختار
 العزالي فيما اذا **امتلأ** الشوك في العبادة غير هامة امر ديني
 اعتبار الباعث على العمل فان كان القصد الديني هو الغلب
 لم يكن فيه اجزاء وان كان القصد الدنيوي غلب فله بقدر
 وان تساوى تساقطا واختار ابن عبد السلام انه لا اجزأ فيه
 مطلقا سواء انشأ والقصد ان امر مختلفا انتهى وكله العزالي
 هو الظاهر واذا بطل وضوئه في اثنا حديثه وعبره قال
 في المجموع من الرويا في محتمل ان يشاب على الماضي كما في
 الصلاة او يقال ان يطل باختياره فلا او يغير اختياره

الحال

فتع

حال

فتع ومن اصحابنا من قال لا نوب له لانه مراد لغيره بخلاف
 الصلاة انتهى والوجه التفصيل في الوضوء والصلاة ويبطل
 بالردة التجم ونية الوضوء والغسل ولو توشى قطع الوضوء
 انقطعت النية فبعد ما للباقي ومن توشى بوضوئه ما يندب
 له وضوء كقراءة القرآن والحديث لم يحزه لانه مباح مع الحديث
 فلا يتضمن قصده قصده رفع الحديث فلو توشى مع نية معتبره
 يعني انه يكفى كما لو توشى التبرد مع نية معتبره وقد وقعت
 هذه المسئلة في الفتاوى ولم ارم من تعرض لها **فصل** في لو توشى
 ان يصلي بوضوئه ولا يصلي به لم يباح وضوئه لثلاثه وتنا
 وكذا لو توشى به الصلاة بمثلان تحس ولو توشى بنية في وضوئه
 او غسله فانقضت في الغسله الثانيه او الثالثه بنية الغسل
 او في عادة وضوء او غسل النسيان له اجزاء بخلاف ما لو اغسله
 في تجديد وضوء فانه لا يحزبه لانه طهر مستقيلا بنية له
 يتوجه لرفع الحديث اصلا ويجب ان يكون **عند اول غسل** اي
 مغسول من اجزأ **الوجه** لتفترن باول الغرض كالصلاة
 وغير هامة العبادات ماعد الصوم فله يكفى اقترانها بما
 بعد الوجه قطعاً لخلو اول المغسول وجوبا عنها ولا لاجا قبله
 من السكنى اذا المقصود من العبادات اركانها او السنن نوابغ
 هذا اعترفت قبل غسل شيء من الوجه فان بقيت الى غسل
 شيء منه كفى بل هو افضل البشاش على السنن السابقة لاجا
 اذا حلت عن النية لم يحصل له نوبها ولو اقترنت النية
 بالمضمضة والاستنشاق وان يغسل معه جزء من الوجه
 اجزأه وان عزبت النية بعده سوء اغسله بنية الوجه
 وهو الظاهر اما لا لوجود غسل جزء من الوجه معقرونا
 بالنية لكن يجب إعادة غسل الجزء مع الوجه على الاصح

قضى

دا

في الروضة لوجود الصارف ولا تجري المضمضة ولا الاستنشاق
 في النشق الاول لعدم تقدمهما على غسل الوجه قاله القاضي
 محلي قالية لم تقتن بمضمضة ولا استنشاق حقيقة ولو
 وجدت النية في انشا غسل الوجه دون اوله كفت ووجب
 اعادة المغسول منه قبلها فوجوبها عنه اول غسل جزء منه
 ليعتد به وبغيره منه انه لا يجب استحباب النية الا في
 الموضوع لكن محله في الاستحباب المذكور اما الحكمي وهو
 ان لا يتوي قطعا ولا يأتي بما ينافيها كالرد فواجب كما غسل
 مام وله تفرقة النية على اعضاء الموضوع بان يتوي عند
 كل عضو رفع الحذن عنه كما ذكره الرافي لانه يجوز تفرقة
 النية على افعاله وهل تقطع النية بقوة ممكن وجهان
 اوجههما الاول والحدث الاصغر لا يحل كل البدن بل اعضاء الوضوء
 خاصة كما صح في التحقيق والجوع وانما لم يجر من المصحف
 بغيره لان شرط الماس ان يكون متطهر او يرتفع حدث كل
 عضو بمجرد غسله والثاني من الفروض غسل ظاهر كل الوجه
 لقوله تعالى فاعسلوا وجوهكم والاعضاء والمرا بال غسل
 كالانغسال سواء كان بفعل للتوضي ام بغيره وكذا الحكم
 في سائر الاعضاء وحد الوجه طولا ما بين منابت شعرة
 راسه وحتت منتهى خيئه وهما بفتح اللام على المشهور
 العظماء الذين تنبت عليهما الاسنان السفلى وعرضا ما بين
 اذنيه لان الوجه ما تقع به المواجهه وهي تقع بذلك وخرج
 بظاهر داخل الانف والقدم والعين فانه لا يجب غسل ذلك
 قطعاً وان اقتطع جفت او شطفه لان ذلك في حكم
 الباطن ولا يشكل ذلك بما لو ساء جلد الوجه فانه

الوضوء
 افعاله فكذلك
 عند تفرقة النية

نحب

نحب غسل ما ظهر منه لان هذا من محل ما يجب غسله فكان
 بدلا لاجل ما ذكر فانه ليس بدلا عن شيء مع انه يمكن غسله
 قبل ازالة ما ذكر فلا يجب غسله بعد ازالته وهو ظاهر والا
 بين غسل داخل العين ولكن يجب غسل ذلك ان تجس
 والفرق غلظ النجاسة بدليل انها تزال عن الشهيد اذا كانت
 من غير ما الشهادة اما ما في العين فانه يغسل به خلا فان
 كان عليه ما يمنع وصول الماء الى المحل الواجب كالزواصر وجبت
 ازالته وغسل ما تحته ومنايت شعر راسه الاصلع وهو من
 الحس الشعر عن ناصيته فانه لا يلزمه غسلها ودخل موضع
 الغم فانه من الوجه لحصول المواجهة به وهو ما بينت
 عليه الشعر من الجبهة والغم ان يسيل الشعر حتى يقيق
 الجبهة والقفا يقال رجل اغم وامرأة غما والعرب تدم به
 وتدمج بالترخ لان الغم يدل على البلاء والجن والجنح
 والفرخ بضم ذلك **فصل** مستهل الجبين من الوجه
 كما تقرر واما موضع التحذيق فمن الراس لا اتصال شعره بشعر
 الراس وهو ما بينت عليه الشعر الخفيف بين ابتداء العذة
 والزعرة سمي بذلك لان النساء والاشراق يحدفون الشعر
 عنه ليتسع الوجه وضابطه كما قال الامام ان يضع طرف
 خيط على راس الاذن والطرف الثاني على اعلى الجبهة وبعض
 هذا الخيط مستقيما فما نزل عنه الى جانب الوجه فهو موضع
 التحذيق ومن الراس ايضا الزعرة وهما بيضاوان يكشك
 الناصية وهو مقدم الراس من على الجبين والصدعان
 وهما فوق الاذنين متصلان بالعذارين اللهما في تدوير
 الراس وميسر غسل موضع الصلع والتحذيق والزعرة

لدخولها

والصدغين مع الوجه الخلاق في وجوبها في غسله ويجب
غسل جبهة من الرأس من الخلق ومن تحت الحنك ومن الأذنين
ومن الوجه البياض الذي بين العذار والاذن لدخوله
في حده وما ظهر من حمرة الشفتين ومن الأنف بالجدع ويجب
غسل كل هذب وهو الشعر النابت على إصقان العين وحاجب
وهو الشعر النابت على العين سمي بذلك لانه يجب على العين
من شعاع الشمس وعذار وهو الشعر النابت المحاذي للذن
بين الصدغ والعارض وشارب وهو الشعر النابت على الشفة
العليا سمي بذلك لقائه قد الإنسان عند الشرب وشعر نابت
على الخد وعنفقه وهو الشعر النابت على الشفة السفلى ويجب
غسل ذلك ظاهر وباطن وان كثرت وهي بكسر اللام الشعر النابت
على الذقن خاصة وهي مجمع اللبين ان خفت وجب غسلها
وباطنها وان كثرت وجب غسل ظاهرها ولا يجب غسل باطنها
لعمري يصل الماء اليه مع الكثافة العين النادرة ولما روي
النخاري انه صلى الله عليه وسلم نوضا فغرف غرقة غسل بها
وجهه وكانت لحبته الكربة كثيفة والغرفة الوعدة لا يصل
الماء الى ذلك غالبا فان خف بعضها وكثف بعضها وتميز مثل
حكمه وان لم يميز بان كان الكثيف متفرقا بين اثنين الخفيف
وجب غسل الكل كما قاله الماوردي لان افراد الكثيف بالغسل
يشق وامرار الماء على الخفيف لا يجزي وهذا هو المعتمد وان
قال في المجموع ما قاله الماوردي خلافا لما قال الاصحاب
والشعر الكثيف ما يستتر البشرة عن المخاطب بخلاف الخفيف
والعارضان وهما المخطان عن القدر المحاذي للذن كالحية
في جميع ما ذكر وخرج بالرجل المرأة فيجب غسل ذلك منها
ظاهر وباطن وان كثف لندرة كثافتها ومثلها الخدث ويجب غسل

نبئت في الوجه وان خرجت عن حد الحصول المواجه بها واعلم
ان التفصيل المذكور في شعر الوجه اذا كان في حده اما الخارج عنه
فيجب غسل ظاهرها وباطنها مطلقا ان جفت كما في العباب وظاهرها
فقط ان كثفت كما في الروض وبعضهم قرر في هذه الشعور
خلافا ذلك فاخذ من **فصل** من له وجهان وكان الثاني
مسامتا للاول وجب عليه غسلهما باليد بين عا عضوا وهذا
راسان كفي مساح بعض احدهما والفرق ان الواجب في الوجه
غسل جميعه فيجب غسل جميع ما يسمي وجهه وفي الرأس بعض
ما يسمي راسا وذلك يحصل ببعض احدهما ذكره في المجموع
والثالث من الغروض **غسل جميع اليد** من كفيه وذراعيه
الى مع **المرفقين** او قدرهما ان فقد الما من راحة مسلمة عن الي
هريرة رضي الله عنه في صفة وضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم
انه نوضه فغسل وجهه فاسبع الوضوء ثم غسل يده اليمنى
حتى الشرح في العنصر ثم اليسرى حتى الشرح في العنصر الاخرة
وللجماع ولقوله تعاوا يد يكم الى المرفق والى معني مع كما في
قوله تعاوان انصاري الى الله وقوله تعالى ونزدك قوة الى
قوتكم فان قطع بعض ما يجب غسله من اليدين وجب
غسل ما بقي منه لان اليسور لا يسقط بالمعسور ولقوله صلى الله
عليه وسلم اذا امرتكم بامر فأتوا منه ما استطعتم او قطع
منه رفقة بان سل عظم الذراع وبقي العظام المسماة
ببواس العنصر فيجب غسل راس عظم العنصر لانه من
المرفقين او قطع من فوق المرفق ندب غسل باقي عضة
كما لو كان سليم اليد وان قطع من منكبه ندب غسل محل
القطع بالماء كما نض عليه ويجب غسل شعر على اليد بين
ظاهر وباطن وان كثف لندرة وغسل ظفر وان طال وغسل

اجيب بان الماسح عليه غير ماسح على الرأس والمأمور
 به في التقصير انما هو شعر الرأس وهو صادق بالنازل ويلقى
 غسل بعض الرأس لانه ماسح وزيادة ووضع اليد عليه
 بان مد حصول المقصود من وصول الببل اليه ولو قطر الماء
 على راسه او تعرض للمطر وان لم ينو الماسح اجزاء مأمور وجب
 ماسح ببرد وتلج لا يذوبان لما ذكره ولو جلى راسه بعد ماسحه
 لم يعد الماسح مأمور في قطع اليد **والخامس** من الفروض
 غسل جميع **الرجلين** باجماع من يتبعه باجماع **مع الكعبين**
 من كل رجل او قد رها ان فقد كما مر في المرفقين وهما العظام
 النابتان من الجانبين عند مفصل الساق والقدم في كل
 رجل كعبان مأمور بهي النعمان بن بشير انه صلى الله عليه وسلم
 قال اقموا الصلوة فكم فرأيت الرجل منا يلصق مئكمه بمئكمه
 صاحبه وكعبه بكعبه رواه البخاري قال تعالى ونرطلكم الى
 الكعبين قري في السبع بالنصب والجر عطفا على الوجوه لفظا
 في الاول ومعنى في الثاني لجهة على الجوار ودل على دخول الكعبين
 الكعبين في الفسل ما دل على دخول المرفقين فيه وقد مر
فصل ما اطلقه الاصحاب هناك ان غسل الرجلين
 فرض محمول كما قاله الرافعي على غير لابس الخف او على ان
 الاصل الفسل والمسح بدل عنه ويجب ان لا ياتي شقوق
 الرجلين من عين كشمع وحناء قال الجويني ان لم يصل الى
 اللحم وعمل على ما اذا كان في اللحم غور اخذ امامه عن المجموع
 ولا ان له من ذايب ولون نحو حنا ويجب ان لا يات تحت
 الاظفار من مساح يمنع وصول الماء ولو قطع بعد القدم

وجب

وجب الفسل الباقي وان قطع فوق الكعب فان فرض عليه
 وليس غسل الباقي كما مر في اليد **والسادس** من الفروض **الترتيب**
على حكم ما ذكرناه من البداية بغسل الوجه مكررا بالنية ثم
 مسح الرأس ثم غسل الرجلين لفعله صلى الله عليه وسلم
 المبرين للوضوء المأمور به رواه مسلم وغيره وقوله وحجة الوازع
 ايد وامامه الله به رواه النسائي باسناد صحيح والخبر به يوم
 اللفظ ولانه تعالى ذكره صوحا بين مغسولان وتزويج الملتحاضين
 لا ترتبه العرب الا لفائدة وهي هنا وجوب الترتيب لان ربه
 بقضية الامر في الخبر ولا يله الاية بيان للوضوء الواجب فلو
 استعان باربعة غسلوا **اعضوا** عطاء دفعة واحدة ونوي
 حصل له غسل الوجه فقط ولو اغتسل محدث حدثا اصغر
 بنية رفع الحدث ونحوه ولو متعبد او بنية رفع الجنابة
 غا الطامع وان لم يكت قدر الترتيب كما لا يكتفي لرفع اهل الحدث
 فله صغراولي ولتقدير الترتيب في لحظات لطيفة ولو احدث
 واجنب اجزاء الفسل عنهما لا يدرج الاصغر وان لم ينو في
 الاكبر فلو اغتسل الاكبر والاكبر يد مثله ثم احدث ثم غسلها
 عن الجنابة تواتر ولم يجب اعادتها غسلها لا ارتفاع حدثها
 بغسلها عن الجنابة وهذا وضوء خال عن غسل الرجلين او
 اليدين وهما مكشوفتان بلا عليه قال القاضي وعند الترتيب
 وعطلة الاصحاب بانه غير خال عنه بل وضوء لم يجب فيه
 غسل الرجلين او اليدين قال في المجموع وهو انكار صحيح ولو
 غسل يديه الا اعضاء الوضوء ثم احدث لم يجب ترتيبها ولو احدث
 في بطنه عضو قبل الفراغ طهر وما بعده او بعد الفراغ لم يوش
 وما قرع من فروض الوضوء شرع في سنه فقال **وسننه**

اليد من

غسولا

الاقبال

عشرة اشياء بالماء غير مصروفي جمع شئ وللصنف له الصنف
 فيما ذكره وسند كثر باده على ذلك **الاول في التسمية** اول الوضوء
 لحبر النسائي باسناد جيد عن اسن قال طلب بعض اصحاب
 النبي صلى الله عليه وسلم وضوء فلم يجدوا فقال صلى الله عليه
 وسلم هل مع احد منكم ماء فاتي بماء فوضع يده في الماء الذي
 فيه الماء ثم قال توضعون اسم الله اي قائلين ذلك فربيت
 الماء بغير من بين اصابعه حتى توضعوا نحو سبعين رجلا وخبر
 توضعوا باسم الله روى النسائي وابن خزيمة واما يجب لآلية
 الوضوء الجبيلة لواجباته واما خبر لا وضوء لمن لم يسجد لله فسهو
 واقلها السجدة الله واكملها كما لها الحمد لله على الشكر ونعمته
 والحمد لله الذي جعل الماء طهورا ويزد العزالي بعد ما اعوذ
 به من همزات الشياطين واعوذ بك رب ان يحصرني وتسن
 التسمية لكل امرئ بالاي حال يهتد به من عبادته وغيرها
 كغسل وتيمم وذبح وجماع وثلاوة ولو من اثناء سورة لا
 لصلاة وحج وذكر وتكبر وتكبر او مكررة ولمراد بالوضوء اول
 غسل الكفين فينوي الوضوء ويسمي الله عنده بان يقرب النية
 بالتسمية عند اول غسلها ثم يتلفظ بالغنية ثم يكمل غسلها
 لان التلفظ بالنية والتسمية سنة ولا يمكن ان يتلفظ بهما
 في زمن واحد فان تركها سهوا او عمدا او في اول الطهارة فذلك
 اتي بها في اثنائه فيقول بسم الله اوله واخره لحبر اذا اكل
 لحد كره فليذكر اسم الله تعالى فان شئ ان يذكر اسم الله تعالى
 في اوله فليقل بسم الله اوله واخره روى الترمذي وقال
 حسن صحيح ويقاس بالاكل الوضوء وبالنسيان العمد ولا
 يسن ان ياتي بها بعد فروع الوضوء ولا نقضها به كما صرح به في
 المجموع بخلافه بعد فروعها من الاكل فانه ياتي بها لينتقي

لم هو
 المبينة
 ب
 الاسلام
 لعله
 يحدث
 بقلبه

الشيطان

الشيطان ما اكله وينبغي ان يكون الشرب كالاكل **والثانية غسل**
كفيه اي كوعيه قبل المضمضة وان تيقن طهرهما او توشأ من
 خوابر بذلك شاع روى الشيخان فان شك في طهرهما غسلها **اقبل**
ادخلهما الاثنا الذي فيه ماء قليل او مائع وان كثر **ثلاثا** فان ادخلها
 قبل ذلك كره لقوله صلى الله عليه وسلم اذا استيقظ احدكم من نومه فلا
 يغسل يده في الماء حتى يغسلها اثنا فانها لا يدري اين باتت يده
 متفق عليه الا لفظا ثانيا فلمسلم فقط اشار ما عليه فيه الاحتال
 نجاسة اليد في النوبكان تقع على محل الاستنجاء بالحق لا كما هو
 يستحبون به فيحصل لهم التردد وعلى هذا حمل الحديث لا محال
 مطلق النوم مما ذكره النووي في شرح مسلم واذ كان هذا هو الملام
 لم يرد واحتمل نجاسة يد كان في معنى الثانية وهذا الفصل
 الثالث في المندوب اول الوضوء كنت تدب تقديما عند الشك على
 خمس يد ولا تقول الكراهة الا بغسلها اظنه لان الشارح اذا عيا
 حكما بغايه انما يخرج عن عهدته باستيفائها فستطما قبل من انه
 ينبغي قول الكراهة بولحدة ليتقن الطهر بها كما لا كراهة اذا تيقن
 طهرهما ابتداء ومن هنا يؤخذ ما حثه الاذرعبي ان محل عدم
 الكراهة عند تيقن طهرهما اذا كان مستند اليقين غسلها
 ثلاثا فلو غسلها فيما مضى من نجاسة متيقنة او مشكوكه مرة
 او مرتين كره غسلها قبل غسلها اكمال الثالث مثل المايح في كسر
 كل ما كحل رطب كما في العباب فان تعذر عليه الصب كسرا او
 ولم يجد ما يفرق به منه استعان بغيره واخذ بطرف ثوب
 نظيف او بفيه او نحو ذلك اما اذا تيقن نجاستها فانه يحرم عليه
 ادخالها في الاثنا وقبل غسلها لما في ذلك من التخصيص بالنجاسة
 وخرج بالما والقليل الكثير فلا يكره فيه كما قال النووي في دقائقه
والثالثة المضمضة وهي جعل الماء في الفم ولو من غور اذ رقه فيه
 ومج منه **والرابعة الاغتسال** بعد المضمضة وهو جعل الماء

ما

بليغ

في الاثني وان لم يصل الى خيشوم وذلك لك تباع مروءة الشخان
واما خبر غصصموا واستنشقا فصعفا **تسليح** تقدم
غسل اليدين على المضمضة وهي على الاستنشاق مستحق
لا مستحب عكس تقديم اليمين على اليسرى وفرقا الريائي
بان اليد بين مثل عضوان متفقان اسما وصورا بخلاف
الغدة والاذن فوجب الترتيب بينهما كما اليد والوجه فلو
اتي بالاستنشاق مع المضمضة حسب دونه وان قدمه
عليها فقتضيه كراهه المجمع ان الموحى بحسب وقال في الروضة
لو قدم المضمضة والاستنشاق على غسل الكفا لم يجب
غسل الكفا على الاصح قال الاستوي وصوابه ليوافق
ما في المجمع لم يجب المضمضة والاستنشاق على الاصح
انتهمي المعتمد ما في الروضة لقوله في الصلاة الثالثة
عشر ثم تيب الامكان خرج الساق فيحسب منها ما وقع
اولا فكانه ترك غيره فلا يبعد بفعلة بعد ذلك كما لو تكرر
ثم اتي بدعا الا فتتاح ومن فوات يد غسل الكفين والمضمضة
والاستنشاق او لا معرفة اوصاف الماء وهي اللون والطهر
والريحة هل تغيرت او لا وبين اخذ الماء باليد اليمنى وبين ان
يبالغ فيها غير الصاب لقوله صلى الله عليه وسلم في رواية
صحح ابن القطان اسنادها اذا توضأت فابلغ في المضمضة
والاستنشاق ما لم تكن صائفة والمبالغة في المضمضة ان يبلغ
الحال الى اقصى الحكمة ووجهي الاسنان واللثان وبين اذرة
الماء في الفم ومجه وامر اصح بده اليسرى على ذلك وفي
الاستنشاق ان يبعد الماء بالنفس الى الخيشوم وبين الاستنثار

الاستنثار

الاستنثار للمروءة في خبر الصحيحين وهو ان يخرج بعد الاستنشاق
ما في اذنه واذي تحصر اليسرى في الاستنثار فلا يستقص فيصير
سعو طالا استنشاقا قاله في المجمع اما الصاب فلا تن له المبالغة
بل تكره لخوف الاضرار كما في المجمع فان قيل له لم يحرم ذلك
كما قالوا بتكرير القبلة اذ احتشيت الانزال مع ان العلة في كل
منهما خوف الفساد اذ يجب بان القبلة غير مطلوبة بل فاعية
لما يضاف الصوم من الانزال بخلاف المبالغة فيما ذكر وبانه هنا
يمكنه اطباق الحلق ومج الماء وهناك لا يمكنه من الذي اذا خرج
لانه ما دافق وبانه ربما كان في القبلة افساد لعبادة النبيين
والاظهر تفضيل الجمع بين المضمضة والاستنشاق على الفصل
بينهما الصحة الاحاديث المرحمة في ذلك ولم يثبت في الفصل شيء
كما قاله النووي في مجموعه وكون الجمع بثلاث عرف بمضمض مر كل
ثم يستنشق افضل من الجمع بغرفة بمضمضا منها اقل ثا ثم يستنشق
منها ثا او بمضمض منها ثم يستنشق مرة ثم كذلك ثانية وثالثة
لك اخبار الصحيحين في ذلك وفي الفصل كيفيتان افضلهما بمضمض
بغرفة ثا ثم يستنشق باخرى ثا والثانية ان يتضمض ثا ثا
عرفات ثم يستنشق بثلاث عرفات وهذه النطف الكيفيات واضعفا
والسنة تنادي بواحدة من هذه الكيفيات لما علم ان الخلاف في ان فضل
منها **فاسد** لا في العرفة لغتان الفتح والضد فان جمعت على لغة
الفتح تعين فتح الروان جمعت على لغة الضد جاز اسكان الروضهما
وفتحهما فتلخص في عرفات اربع لغات **والخامسة** مسح جميع **الرجل**
للك تباع مروءة الشخان وخروجها من خلق من اوجبه والسنة وكيفية
ان يديه يضع يديه على مقدم راسه ويلصق بسابته بالآخرى
وابهاميه على صدره ثم يذهب بهما الى قفا ثم يذهب بهما الى المكان
الذي ذهب منه اذا كان له شعر ينقلب وحينئذ يكون الزهاب ولورد

فتحتها قال لا ينوي ولم يتعرض النوي ولا غيره في التثليث التحليل
وقد روي البيهقي باستناد جيد كما قال في شرح المذهب عند عثمان
رضي الله عنه انه توضع وتحلل بين اصابع قيديه ثلاثا وقال
رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم فعل كما فعلت ونفسي هذا
استجاب تثليث التحليل انتهى وهذا ظاهر في الثامنة **تقديم**
غسل اليمنى على غسل اليسرى من كل عضوين لا يسن غسلهما
معاً كاليدين والرجلين لغيره اذا توضع فابداً يمسحهما من اليمين
خبر به وجان في صحيحها ولانه صلى الله عليه وسلم كان يحب
التباعد في شأنه كراهي مما هو للنكس كالغسل واللبس والاحتياط
والثقل وقص الشارب وتنقي الاطراف وحلق الراس والسوك
ودخول المسجد وتحليل الصلاة ومفارقة الخل والأكل والشرب
والمصافحة واستلام الحجر والركن اليماني والاحتياط والاعطاء
واليتاسر في صدق دخول الخل والاستنجاء والاحتياط وخلع
اللباس وازالة القدر وكراهة عكسه اما ما بين غسلهما معاً
كما خد بين والكفين والاذنين فلا يسن تقديم اليميني منهما
نعم منعه علة لا يمكنه معها ذلك كان قطعت اخذ ي
يده فيمسح له تقديم اليميني في التاسعة **الطاهر ثلاثاً**
وستوي في ذلك الممسوح والممسوح والتحليل المفروض
مندوب لا تصاح روى مسلم وغيره انما يجب التثليث لانه
صلى الله عليه وسلم توضع مرة وتوضع مرتين مرتين **في**
سكت المصنف عن تثليث القول كالسمية والتشهد آخر الوضوء
مع ان ذلك سنة فقد روي التثليث في القول في التشهد الحمد
وابن هاجه وصرح به الرواي وظاهر ان غير التشهد مما في
معناه كالسمية مثله وسياتي انشا الله تعالى انه يكره تثليث

مسح الخف قال الزركشي والظاهر الحاق الجبيرة والعمامة اذا حمل
بالمسح عليها بالخف ونكر الزيادة على الثلاث والنقص عنها
لا بعدد كما صحق سياقي لانه صلى الله عليه وسلم توضع ثلاثاً
ثم قال هكذا الوضوء من زاد على هذا ونقص فقد اساء وظلم
رواه ابو داود وغيره وقال في المجموع انه صحيح قال نقلت
الاصحاب وغيرهم من زاد على الثلاث ونقص عنها فقد اساء وظلم
في من الزيادة والنقص فارق قيل كيف يكون اساءة وظلم او قد
ثبت انه صلى الله عليه وسلم توضع مرة ومكرهين مرتين
اجيب بان ذلك كان لبيان الجواز فكان في ذلك الحال افضل
لان البيان في حقه صلى الله عليه وسلم واجيب قال بن دقيق
العيد ومحل الكراهة في الزيادة اذا التي بها على قصد نية الوضوء
اي او اطلقا فلو زاد عليها بنية التبرد او مع قطع نية الوضوء
عنها لم يكره قال الزركشي ينبغي ان يكون موضع الخل في تمام ماء
توضوء بماء باح او مملوك له فان توضع من ماء موقوف على من
يتطهر به او يتوضأ منه كالماء في السور والربط من الزيادة بالخل
لانها غير مادية فيها انتهى **في العشرة** قد بطلت ترك التثليث
كان ضاق الوقت بحيث لو اشغل به خرج الوقت فانه يكره عليه
التثليث او قل لما بحيث لا يكفي الا لغرض فحرم الزيادة لانها
توجه الى التيمم مع القدرة على الماء كما ذكره البغوي في فتاويه
وجري عليه النووي التحفة واحتاج الى الغرض لانه لا يكره
بان كان معه من الماء ما يكفي للشرب لو توضع مرة ولو نكث
لم يفضل للشرب شي فانما يحرم التثليث كما قاله الجلي في المحراز
وادرك الجلي علة افضل من تثليث الوضوء وسأيراد به ولا
يجزي نعد قبل تمام العضو نعد لو مسح بعض من سنة فلا

حصل التثليث لان قولهم من سنن الوضوء تثليث الممسوح
 شامل لذلك واما ما تقدم من محله في عضو يجب اسعاب
 بالتطهير ولا بعد تمام الوضوء فلو عوضا مرة ثم عوضا ثانيا
 وثالثا كذلك لم يحصل التثليث كما جزم به ابن المقري في
 روضة في فروق الجويني ما يقتضيه وان افهم كلام الامام
 خلا في فارقي **قيل** قد مر في المضمضة والاستنشاق ان
 التثليث يحصل بذلك اجيب عن الغد والاف كعضو
 واحد فجاز ذلك فيهما كاليد في غسل الوجه مثل لتباينهما
 فيبغى ان يفرغ من احدهما ثم ينتقل الى الآخر فيأخذ الشاك
 باليقين في المغموض وجوبا وفي المكسوب ندبان الاصل
 عدم ما زاد كما لو شك في عدد الركعات فاذا شك هل غسل
 ثلثا او مرتين اخذنا بالاقول وغسل اخري **والعامة في الملوحة**
 بين الاعضاء في التطهير بحيث لا يجب الاول قبل الشروع في
 الثاني مع اعتدال الهواء ومزاج الشخص نفسه والزمان
 والمكان وبقدار الممسوح مفسولا هذا في غير وضوء ضرورة
 كما تقدم وما لم يصف الوقت والافتجب والاعتبار بالغسل الا
 خيرة ولا يحتاج التفريق الكثير الى تجديد نية عند غروبها
 لان حكمها باق وقد قد من ان المصنف لم يجز بسنن الوضوء فيها
 ذكره فلندكر منها شيئا مما تركه من السنن ترك الاستعانة
 بالصب عليه لغير عذر لانه الاكثر من فعله صلى الله عليه
 وسلم ولانها نوع من التكبر والتعظيم وذلك لا يليق بالمتعبد والا
 جزم على قدر المنصف وهي حلة في الاولى اما اذا كان ذلك لعذر
 وفهم كمرض فلا يكون حلة في الاولى دفعا للمشقة بل تجب الاستعانة

اذالم يمكنه التطهر لايها ولو بيد لاجرة مثل والمراد بترك الاستعانة
 الاستقلال بالافعال لا طلب الاعانة فقط حتى لو اعانه غيره وهو
 ساكت كان الحكم كذلك ومنها ترك نقض الماء لانه كالصبري من
 العبادة فهو خلاف الاولى كما جزم به النووي في التحقيق وان رجح
 في زياد الروضة انه مباح ومنها ترك تنشيف الاعضاء بلا عذر
 لانه يزيل اثر العبادة ولانه صلى الله عليه وسلم بعد غسله من
 الجنابة انتبه بميمونة بمديل فزده وجعل يقول بالماء هكذا
 بينفضه راوية الشيخان ولا دليل في ذلك لاجلة النقص فقد يكون
 فقله صلى الله عليه وسلم لبيان الجواب ما اذا كان هناك عذر
 كحر او برد او التصاق نجاسة فلا كراهة قطع او كان يعمد بعقب
 الوضوء ليل يجمع البلل في وجهه ويديه اليهم واذ انشق قال ولا
 ان لا يكون بديله وطرف ثوب وخوها قال في الذخاير فقد قيل
 ان ذلك يوشى الفقر ومنها ان يصب المتوضي ان الماء عن يمينه ان
 كما يغترف منه وعن يساره ان كان يصب منه على يديه كما يترك لانه
 ذلك امكن فيهما قاله في المجموع ومنها تقديم النية مع اول السنن
 المتقدمة على الوجه ليحصل له ثوابها كما مر ومنها التلفظ بالمنوي
 قال ابن المقري سرامع النية بالنية لقلب ومنها استصحاب
 النية ذكر الى اخر الوضوء ومنها التوجه للقبلة ومنها ذلك اعضاء
 الوضوء وبالع في العقب خصوصا في الشتا فقد ورد ويل لا
 عقاب من النار ومنها البداءة على الوجه وان يلحذ ماء بكفيه
 صعا ومنها ان يبداء في غسل كفيه باطراف اصابعه وان صب
 عليه غيره كما جزم به النووي في تحقيقه خلا لما قاله الصبري
 من انه يبداء بالمرفق اذا صب عليه غيره ومنها ان يقتصد في الماء

في التطهير
 في الملوحة
 في النية
 في الاستعانة
 في الميمونة

فيكون السرف فيه ومنها ان لا يتكلم بلا حاجة وان لا يلطم وجهه
بالماء ومنها ان يتعهد موقفه وهو طرف العين الذي يلي الانف
بالسبابة لا يمن باليمين واليسر باليسري ومثله المحاذ وهو
الطرف الآخر ومحل يستن غسلها اذا لم يكن فيها رص يمنع
وصول الماء الى محله ولا يغسلها واجب كما ذكره في المجموع ومرة
الاشارة اليه وكذلك اكل ما يخاف اغتاله كالغضون ومنها ان
يجرك خاتما يصل الما تحتها ومنها ان يتوقى الريشاش ومنها
ان يقول بعد فراغ الوضوء وهو مستقبل القبلة رفع يديه الى
السماء كما قاله في العباب اشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك
له واشهد ان محمدا عبده ورسوله خبر مسلم من توضاء فقال
اشهد ان لا اله الا الله الى اخره فتحت له ابواب الجنة الثانية
يدخل من ايها يشاء **اللهم** اجعلني من التوابين وجعلني من
المتطهرين نزل الترمذي على مسلم سبحانك **اللهم** وعلمك
اشهد ان لا اله الا انت استغفرك واتوب اليك الخير الحالم
وصححه من توضاء ثم قال سبحانك **اللهم** وعلمك اشهدك
ان لا اله الا انت الى اخره كتب في رقا ثم طبع بطابع وهو كبس
البار وفتحها الخائف لم يكسر الى يوم القيمة اي لم يتطرق اليه
ابطال ويبين ان يصل ركعتين عقب الفراغ من الوضوء ثم
يبند بادامة الوضوء ويبين لقراءة القرآن او سماعه او الحديث
او سماعه او روايته او حمل كتب التفسير اذا كان التفسير
اكثر او الحديث او الفقه وكتابتهما ولقراءة علمه شرعي قربة
ولاذان وجلوس في مسجد ودخوله ولاوقوف والسعي والزيارة
قربة عليه الصلاة والسلام او غيره ولنومه ونقطة ويبين

من حمل

من حمل الميت ومسه ومن فصد وحجم وفي اكل جزور وفهقهه
مصل ومن لمس الرجل والمرأة بدن الخنثى او احد قبليه وعند
الغضب وكل كلمة قبيحة ولمن قضى شارب او حلق ولخطبة غير
المجعة والمراد بالوضوء الشرعي لا اللغوي ولا يندب لبس ثوب
وموهر وعقد نكاح وخروج لسفر ولقاء قادم ولزيارة والد وصديق
وعيادة مريض وتشجيع جنائز ولا دخول سوق ولا دخول على نحو
امير **فصل** في الاستنجاء وهو طهارة مستقلة على الاصح واخره
المجنى عن الوضوء اعلم ما يجوز تقديم الوضوء عليه وهو كذا
محل في التيمم لان الوضوء يرفع الحدث وارتفاعه يحصل مع
قيام المانع ومقتضاه كما قال الاسنوي عدم صحة وضوء دايم
الحدث قبل الاستنجاء لكونه لا يرفع الحدث وهو الظاهر وان قال
بعض المتأخرين ان الما اصل في رفع الحدث فكان اقوي من التراب
الذي لا يرفع اطلاقا **والاستنجاء** استفعال من طلب النقا وهو
الخلاص من الشئ وهو ماخوذ من خوت الشكر والخيتتها اذ قطعها
لان السنجي يقطع به الاذي عن نفسه وقد يترجم هذا الفصل
بالاستطابة ولا شك ان الاستطابة طلب لطيب فكان قاضي
الجاحه يطلب لطيب نفسه باخراج الاذي وقد يعبر عنه بال
ستجار من الجرار وهو الحصى الصغار ويطلق النثر
على ازالة ما على المنفذ لكن الاولان يعلمان الحجر والماء والثالث
يختص بالحجر **واجب من خروج البول والغائط** وغيرهما من
كل خارج ملوث ولو نادرا كره وقد ازالة للنجاسة لا على
الغور بل عند الحاجة اليه **والافضل ان يستنجى بالاناء** وما في
معناها **ثم يتبعها بالماء** لان العين تنزل بالحجر وما في معناه
والاثر يزول بالماء من غير حاجة الى محامرة بنجاسة وقضية

التعليل انه لا يشترط في حصول فضلية الجمع ملهارة الحجر وان
يكني بدون الفلث مع الانتقاد بالاول صرح الجليلي نقله عن
العزالي وقال الاسنوي في الثاني المعنا وسياق كلامه مذهب بلان
عليه انتهى والظاهر ان بهذا يحصل اصل فضيلة الجمع
واما كمالها فلا بد من بقية شروط الاستحباب بالحجر وقضية
كل مهمل ان فضلية الجمع لا فرق فيها بين البول والغابيط
وبه صرح سليم وغيره وهو المعقد وان جزمه القفال باختصاصه
بالغابيط وصوبه الاسنوي وشمل اطلاقه حجارة الذهب
والفضة اذ كان كل منهما قاطعاً في وجاهة الحرم فيجوز الاستحباب
بها وهو الاصح ويجوز له ان يقتصر فيه على الماء فقط لان الا
صل في ازالة نجاسة او يقتصر على ثلثة اجزاء لانه صل
الله عليه وسلم جوزه بها حيث فعله كماركة البخاري
وامر بفعله بقوله فيمارواه الشافعي وليستنجي بثلثة اجزاء
الموافق له مارواه مسلم وغيره من تلبية صلى الله عليه وسلم
عن الاستنجاء باقل من ثلثة اجزاء ونجس في الاستحباب في
الحجر امران احدهما ان ثلثة مسحات بان بعد بكل مسحة الحبل
ولو كانت باطراف حجر كبر مسلم عن سلمان نهان رسول الله
صلى الله عليه وسلم ان نستنجي باقل من ثلثة اجزاء وفي معناها
ثلثة اطراف حجر بخلاف روي الجاهلي في حجره ثلثة اطراف
عن ثلثة رميات لان القصد شرعاً في الرمي وهذا عند
المسحات ولو غسل الحجر وجف جانبه استعمله ثانياً كدوا
رج به ثانياً انما الحبل كما قاله **يبقي** اي بالاجزاء وما في
معناها **الحبل** فان لم يبق بالثلاث وجب الانتداب اربع فاكتر

الان لا

الان لا يبق الا ان لا يزيله الا الماء او صفار الخذف ومن بعد
الان نقاوان لم يحصل يوتراه ينار بواحدة كان حصل بربعة فياتي
بخامسة لما روي الشيخان عن ابي هريرة ان النبي صلى الله عليه
وسلم قال اذا استجمر احدكم فليستجمر وترا وصفه عن الواجب
راوية ابي داود وهي قوله صلى الله عليه وسلم من استجمر فليوتر
من فعل فقد احسن ومن لا فلا حرج في معنى الحج الوارد
كل جامد طاهر قال غير محترمة كخشب وخزق لحصول الغرض
به كالحجر فخرج بالجامد المايح غير الماء الطهور كماء الورد والحل
وبالطاهر النجس البعز والمتنجس كالماء القليل الذي وقعت فيه
نجاسة وبالقالع نحو الزجاج ولغصب الامسوق وغير محترم
المحترمة المطعومة ادمي كالحبزا وجني كالعظم لما روي مسلم
انه صلى الله عليه وسلم نهى عن الاستجمار بالعظم وقال انه
نزل اخوانكم ادمي من الجن فطعموه لادمي اولى والانس
المسح بالحجر رخصة وهي لا تنطاب بالمعاصي واما المطعومة
البهاية كالحشيش فيجوز والمطعومة لها اولاد فيعتبر
فيه الاغلب فان استويا فوجهان بناء على ثبوت الريا وبغايه
والاصح الثبوت قاله الماوردي والرويانى وانما جاز بالماء مع
انه مطعوم لانه يدفع النجس فمن نفسه تخل في غير
واما الثمار والغواكه ففيها تفصيل ذكرته في شرح المنهاج
وغيره ومن المحترمة ما كتب عليه اسم عظم او علم
كحديث وفقه قال في المهمات ولا بد من تفصيل العلم بالمحترمة
سواء كان شرعياً كما مر ام لا كحساب وخو وطب وعروض
فانها تشفع في العلوم الشرعية اما غير المحترمة كالفلسفة و

عليه

ومنطلق مشتمل عليها كما قاله بعض المتأخرين فلا إما غير
المشتمل عليها فلا يجوز وعلى هذا التفصيل تحمل عليه إطلاق
من جوزه وهو نزهة القاضي بورق التوراة والآنجيل وهو محمول
على ما علم بعد بله منها أو حلى عن اسم الله تعالى وخوة والحق
بما فيه علم محترم جلدته المتصل به دون المنفصل عنه
بخلاف جلد للصنف فإنه يمنع الاستنجاء به مطلقا وشرطا
الاستنجاء بالحجر وما الحق به لأن يجزي أن لا يحق النجس الخارج
الما فان جف تعين بعد لبوال ثانيا بعد جفاف بوله الأول وو
صل إلى ما وصل إليه الأول كفي فيه الحجر وحكدا الغايط المابح
كالبول في ذلك وإن لا ينتقل عن المحل الذي أصابه عند
خروجه واستقر فيه وإن لم يطرأ عليه اجنبي نجسا كان أو
ظاهر رطبا ولو لبس الحجر أما في الحاق الطاهر فله يؤثر فله طهر
عليه ذكر تعين المانع من الببل بعرق المحل لا يضر لانه ضروري
وإن يكون الخارج المذكور من فرج معتاد فلا يجزي في الخارج
من غير كخارج بالفصد ولا في منقح تحت المعدة ولو كان
الأصلي منسد الآن الاستنجاء به صلى الله عليه في الأصل ولا في
بول خنثى متساكنا مشكلا وإن كان الخارج من أحد قبليه لا
حتال من زيادته بعد أن كان له الله فقط لا تشبه الله الرجال
ولا الله النساء اجزى الحجر قبيلها وفي بول ثيب تيقنته دخل مدخل
الذكر لا تنشأ عنه مخرجه بخلاف البكر لأن البكرة تمتنع
نزل البول مدخل الذكر ولا في بول الأقلق إذا وصل
البول إلى الجلدة ويجزي في دم حيض أو نفاس وفايدته
فيمتنع انقطع دمها ويجزى عن استعمال الماء فاستنجت بالحجر

نثر يمين

نثر يمين لغير مرض فانه اتصل ولا إعادة عليها ولو نذر الخارج
كالدم والودي والمذي وانتشر فوق عادة الناس وقيل عادة
نفسه ولم يجز في الغايط صنفته وهي كل انضمت من الأوليين
عند القيام وفي البول حشفتة وهي ما فوق الختان أو قد نثرها
من مقملوها كما قال الأسنوي جازن الحجر وما في معناه أما النادر
فإن انقسام الخارج إلى معتاد ونادر مما يتكرر ويعسر البحث
عنه فان بيط الحكم بالحجر وأما المنتشر فوق العادة فلغير الاحتراز
عنه ولما صح أن المهاجرين أكلوا التمر لما هاجر ولم يكن ذلك
عادتهم وهو مما يرق البطون ومن رقى بطنة انتشر ما يخرج منه
ومع ذلك لم يوروا بالاستنجاء بالماء ولأن ذلك يتعذر ضبطه
فبيط الحكم بالصفحة والحشفة أو ما يقوم مقامهما فان جاوز
الخارج ما ذكره مع الاتصال لم يجز الحجر لا في المحاور ولا في غيره
خروجه عما تعديه البلوى ولا يجب الاستنجاء الدود وبعد
بل لصوت لغوات مقصود الاستنجاء من إزالة النجاسة وتخفيفها
ولكن ليس خروجا من الخلق والواجب في الاستنجاء أن يغلب
على طمأنينة روال النجاسة ولا يضر بشدة نجسها بيد فله تدل
على بقائها على المحل وإن حكمتا على يده بالنجاسة لا تال له تحقيق
أن محل الرشح باطن الأصبع الذي كان ملاصقا للمحل لا حتمال
أنه في جوانبه فله نجس بالشك ولأن هذا المحل وقد خفف
فيه الاستنجاء بالحجر مخفف فيه هنا فكتفي بغلبة طمأنينة روال
النجاسة **فإن أراد المستنجي الاقتصاد على أحد ما أي الماء والحجر**
فلا أفضل من الاقتصاد على الحجر لأنه يزيل العين وإن شغل
الحجر ولا استنجاء من غير ما ذكر فقد نقل الماء وري وغيره الإجماع

على انه لا يجب الاستنجاء من النوم والريح قال به الرافعي وله
 يفرق الاصحاب بين ان يكون المحل رطباً او يابساً ولو قيل
 بوجوده اذا كان المحل رطباً لم يبعد كما قيل به في دخان الحمام
 وهذا امر قد قد قال الجرجاني ان ذلك مكروه وصرح الشيخ
 نصر القدسي بنائهم فاعلة والظاهر كله الجرجاني وقال في
 الاحياء يقول بعد فراغ الاستنجاء اللهم طهر قلبي من النفاق
 وحسن فرجي من الغفوات **ويجتنب قاضي الحاجة استقبال**
القبلة واستند بارها اذا كان في غير الموضع لذلك مع
 سائر مرتفع ثلثي ذراع تقرباً فكثر عينه وبينه ثلاثة اذرع
 فاقبل بذراع الا وهي وارضا ذيلة كافي في ذلك فلهما حيث خلاني
 الاولى ونحرمان في البناء غير المعد لفضا الحاجة **وفي الصحيح**
 بدون السائر المتقدم وان صل في ذلك ما في الصحيحين انه
 صلى الله عليه وسلم قال اذا اتيت الغائط فلا تستقبل القبلة
 ولا تستدبروها ببول ولا غائط ولكن شرقوا وغربوا وفيهما
 انه صلى الله عليه وسلم قضى حاجته في بيت حفصة مستقبلاً
 الشام مستدبراً للكعبة وقال جابر رضي الله عنه وسلم
 ان تستقبل القبلة ببول فرايتك قبل ان يقبض بعام مستقبلاً
 رواية الترمذي وحسنه فحول الخبر الاول المفيد للحرمة على
 الفضل وما الحق به بسهولة اجتناب الحاذية فيه خلافاً للبناء
 غير المذكور مع الصحيح فيجوز فيه ذلك كما فعله صلى الله عليه
 وسلم بيانا للجواز وان كان الاولى لنا تركه كما مر ما في المحدث
 لذلك فلا حرمة فيه ولا كراهة ولا خلافاً الاولى قاله في
 المجموع ويستثنى من الحرمة ما لو كانت الريح تهب على يمين

القبلة وشمالها فانها لا يحرمان للصلاة واذا تعارض الاستقبال
 والاستدبار تعين الاستدبار ولا يحرم ولا يكره استقبال القبلة
 ولا استدبارها حال الاستنجاء أو الجماع او اخرج الريح اذ النهي
 عن استقبالها واستدبارها محالة البول والغائط وذلك مستوفى
 في الثلاثة **ويجتنب ندبا البول والغائط في الماء الراكد** للنهي عن
 البول فيه في حديث مسلم ومثله الغائط بل اولى والنهي في
 ذلك للكرهية وان كان الماء قليلاً لا مكان طهره بالكثرة وفي الليل
 استدبراه لان الماء بالليل ماوي لكن اما الجارجي ففي المجموع عن
 جماعة الكراهة في القليل منه دون الكثيري ولكن يكره في
 الليل كما مر ثم قال ويبين ان يحرم في القليل مطلقاً لان فيه
 اتلاً فأعليه وعلى غير وجه بما تقدم من التعليل وبانه مخالف
 للنص وسائر الاصحاب فهو كالا استنجاء خرقه ولم يقل احد
 بتحريمه ولكن يشكك بما مر من انه يحرم استعمال الاواني الخس
 في الماء القليل واجيب بان هناك استعمال خلافه هناك
يشبه محل عدم التحريم اذا كان الماء له ولم يتعين عليه
 الطهارة بان وجد غيره اما اذا لم يكن له كملوك لغبر او مسبل
اوله وتعين للطهارة بان دخل الوقت ولم يجد غيره فانه يحرم
فان قيل الماء العذب ربوي لانه مطعوم فلا يحل البول
 فيه اجيب بما تقدم ويكره ايضا قضاء الحاجة بقرب الماء الذي
 يكره قضاءها فيه لعموم النهي عن البول في الموضع وصوب البول
 في الماء كالبول فيه **ويجتنب ذلك تحت الشجرة المثمرة** ولو كان
 الثمر مباحاً وفي غير وقت الثمر صيانة لها عن التلويث عند
 الوقوع فتعاقها الانفس ولم يحرموه لان التنجس غير متيقن

نعمه اذ لم يكن عليها شجر وكان يجري عليها الماء من مطر
او غيره قبل ان تثمر لم يكن كما لو بال تحتها ثم اورد عليه ما طهر
اولا فرق في هذا وفي غيره مما تقدم بين البول والغائط يجنب
ذلك **مدبا في الطريق** المسلوب لقوله صلى الله عليه وسلم اتقوا
اللعناتين قالوا وما اللعنات قال الذي يتخلى في طريق الناس
او في ظلمة تسببا بذلك في لعن الناس لهذا كثير اعادة فنسب
اليها بصيغة المبالة اذ اصله اللعان عن قول الاسناد للمبا
والمعنى احذر واسيب اللعن المذكور وخبرني داود باسناد
جيد اتقوا الملك عن الثلاث البراري في الموارد وقارعة الطريق
والظل والملا عن مواضع اللعن والموارد طرق الماء والتخلي
التغوط وكذا البراز وهو يكسر بالعين المختارة وقيس بالغائط
البول كما صرح في المذهب وغيره بكونه ذلك في المواضع الثلاثة
وفي المجموع ظاهر كلامه الا صاحب كراهته وينبغي حرمة الاخبار
الصحيحة ولا يذم المسلمون انتهى والمعتمد ظاهر كلامه ان صاحب
الطريق اعملة وقيل صدره وقيل ما يبرهنه اما الطريق للمجوع
فلا كراهة فيه **ويجتنب ذلك مدبا في الظل** انتهى عن التخلي في ظلمة
اي في الصيف ومثله موضع اجتماعهم في الشمس في الشتاء في **التقب**
وهو ضد الثلثة المستند بانزال النهي عنه في خبري داود
وعنه لما يقال انه مسكن الجن ولانه قد يكون فيه حيوان
ضعيف فينادي او قوي فيؤذيه او يتجسس ومثله السرب وهو
بفتح السين والراء الشق المستطيل قال في المجموع ينبغي تحريم ذلك
للهي عنه الا ان يعد لذلك اي لغرض الحاجة فلا تحرم ولا
كراهة والمعتمد ما مر من عدم التحريم **ولا يتكلم على البول والغائط**

اي يسكت

اي يسكت حال قضاء الحاجة فلا يتكلم بكلام ولا غيره اي يكره
له ذلك الا لضرورة كما نذر اعمى فلا يكره بل قد يجب التحريم
بخروج الرجلان بضربان الغائط كما يشق عن عورتها
يتحد ثان فان الله سمعت على ذلك راوية الحاكم وصححه
ومعنى يضربان يأتیان والمقت البغض وهو وان كان على
المجموع فبعضه وجبانه مكره فلو عطف حمد الله تعالى قبله
ولا يخرج لسانه اي بكلام يسمع نفسه اذ لا يكره الهمس
ولا التواضع وظاهر كلامه ان القراءة لا تحرم حيث ذكر وقول
ابن كح انه لا تجوز اي جواز استواء الطرفين فتكره وان قال
الاذرعني اللابيق بالتعظيم المنع ويبين ان لا ينظر الفرجه
ولا الى الخارج منه ولا الى السماء ولا يصعب بيده ولا يلتفت يمينا
وشمالا **ولا يستقبل الشمس ولا القمر** ببول ولا غائط اي
يكره لذلك **ولا يستند برهيا** وهذا ما جرى عليه ابن المقري
في روضة والذي نقله النووي في اصل الروضة عن الجمهور انه
يكره الاستقبال دون الاستندبار وقال في المجموع وهو الصحيح
المشهور وهذا هو المعتمد وان قال في التحقيق انه لا اصل
للكراهة فالمختار اباحته وحكمه استقبال بيت المقدس واستدبار
حكمه استقبال الشمس والقمر واستدبارهما ويبين ان يعد عن
الناس في الصحاح الحق بها من البهتان الى حيث لا يسمع للخارج
منه صوت ولا يشمه له ريح فان تعدر عليه الا بعد عنهم سن
لهما الا بعد عنه كذلك ويستتر عن اعينهم عمر نفع ثلثي ذراع
فاكثر يمينه ويساره اذرع فاقبل لقوله صلى الله عليه وسلم
من اتى الغائط فليستتر فان لم يجد الا ان يجمع كعبا من رمل

فليس يستر به فان الشيطان يلعب بمقاعد بني ادم من فعل
فقد احسن ومن لا فلا حرج ويحصل الستر برحلة او ودية
او ارجاء ذيله هذا ان كان في الصحراء او بين ان لا يمكن تسقيفه
كان جالس في وسط مكان واسع فان كان في بناء يمكن تسقيفه
اي عادة كفي كما في اصل الروضة قال في المجموع وهذا الادب
متفق على استحبابه ومجمله اذ لم يكن ثم من لا يغض بصره
عن نظر عورتها ممن يحرم عليه نظرها والواجب الهتار
وعليه يحمل قول النووي في شرح مسلم يجوز كشف العورة
في محل الحاجة في الخلوة كماله الاغتسال والبول ومعاشر
الزوجة اما حضرة الناس فيحرم كشفها ولا يبول في موضع
هو بريح وان لم تكن هابة اذ قد تهب بعد شروعه في
البول فتزد عليه الرشايش ولا في مكان صلب لما ذكره لا يبول
قائما الخ الترمذي وغيره باسناد جيد ان عائشة قالت
من احد ثلث ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يبول قائما فلا
تصدقوه اي بكبره له ذلك الا لعذر فلا يركع ولا خله في
الاولى وفي الاحياء عن اطباء ان بوله في الحمام في الشفا قايما
خير من شربة دواء ولا يدخل الخل حافيا ولا مكشوف الرأس
للاتباع ويعتمد في قضاء الحاجة بساكن لان ذلك اسهل
لخروج الخارج ويندب ان يرفع لقضاء الحاجة ثوبه عن
عن عورتها شيئا فشيئا الا ان يخاف تخس ثوبه فيرفعه
بقدر حاجته وسيله شيئا فشيئا قبل انقضاء قيامه ولا
يستنجي بما في مجلسه ان لم يكن معه لذلك اي بكبره له ذلك
ليل تعود عليه الرشايش فيجلسه بخلاف المستنجي بالبحر

ذكر البول قايما

والمعد

والمعد لذلك المشقة في المعد لذلك ولقد العلة في الاستنجاء
وبكبره ان يبول في المغسل لقوله صلى الله عليه وسلم لا يبول
احدكم سقمة ثم يتوضأ فيه فان عامة السوسواس منه
ومجمله اذ لم يكن ثم منفذ بينه من البول والماء وعند قبر
محترم احترامه قاله الاذري ويصح ان يحرم عند قبور
الانبياء وتشتد الكراهة عند قبور الاوليا والشهدا قال
والظاهر تحريمه بين القبور المنكدة ونسبها لاختلاف ترتيبها
باجزاء الميت انتهى وهو حسن ومحرم على القبر وكذا في المسجد
على الاصح ويسن ان يستبرأ من البول عند انقطاعه بتنجس
تنجس ويتذكر قال في المجموع والمختار ان ذلك يختلف باختلاف
الناس والقصد ان يظن اليدين يجري البول شي يخاف
خرجه فنهله من يحصل هذا ابادي عصر ومنهله من يحتاج
الى تكريره ومنهله من يحتاج الى تنجس ومنهله من لا يحتاج
الى شيء من هذا او ينبغي لكل احد ان ينتهي الى الحد الوسوسة
وانما لم يجب الاستبراء كما قال به القاضي والبخاري وهو
عليه النووي في شرح مسلم لقوله صلى الله عليه وسلم
تنزهوا من البول فان عامة عذاب القبر منه لان الظاهر انقطاع
البول عنه مودة وتحمل الحديث على ما اذ الحقول وغلب على ظنه
بمقتضى ما رواه انه ان لم يستر اخرج منه شيء ويكره حشو محرج
البول من الذكر ينحوقطن واطالت المكث في محل قضاء الحاجة
لما روي عن لقمان انه يورث وجعا في الكبد ويبدن ان يقول عند
وصوله الى مكان قضاء الحاجة بسم الله اي يا الله اعوذ اعي
اعتصم بك من الخبث بقدر الخاء والباجم خبث والنجاسات

جمع خبيثته والمراود كور الشياطين ورنائهم وذلك لا يتباع
 رآوه الشيخان والاستعداد منهم في البناء بعد لقض الحاجة
 لانه ما واهم وفي غير ذلك سبب غير ما وري اللهم بخروج
 ويقول بعد باعقب انصرفه عفرانك الحمد لله الذي اذهب
 عني الادي وعافاني لك يتباع روه النسائي وفي مصنف عبد
 الرزاق وابن ابي شيبة ان نوحا عليه السلام كان يقول
 الحمد لله الذي اذاقني لذته واتقي في منفعته وادهب عني اذله
فصل في بيان ما ينتهي به الموضوع والذي ينقض الموضوع
 اي ينتهي به خمسة اشياء فقط ولا يخالف من جعلها اربعة
 كلتهاج لان المفهوم قول المتهاج الا نوم ممكن مقعده هو
 متطوق والثاني هنا فتوا فقام له فعلة النقض بها غير
 معقوله المعنى فلا يقاس عليها غير ما فلا نقض بالبلوغ بالس
 ولا يحسن الامر والحسن ولا عس فرج البهيمه ولا باكل لحم الجوز
 على المذهب في الاربعة وان صح النووي الاخير منها من
 جهة الدليل ثم اجاب من جهة المذهب فقال اقرب ما
 يستروح اليه في ذلك قول الخلفاء الراشدين وجمهور الصحابة
 وما يضعف النقض به ان الغاييل به لا يعد به الى شئ
 وسنامه مع انه لا فرق ولا بالتهمة في والا اما الخنص بها
 النقض كسائر النواقض وما وري من انها تنقض ولا
 فضعيف ولا بالنجاسة الخارجة من غير الفرج كالفصد والجماد
 لما وري ابو داود باسناد صحيح ان رجلين من اصحاب النبي
 صلى الله عليه وسلم حرسا المسلمين في غزوة ذات الرقاع فقام
 احدهما يصلي فرماه رجل من الكفار بسهم فغزعه وصلى ودمه

الصلوة

يجري

يجري وعلم النبي صلى الله عليه وسلم بذلك ولم ينكره واما صلواته
 مع الدم فلقطة ما اصابه منه ولا يشفاء دايمة الحدث لان حدثه
 لم يرتفع فكيف يصح عد الشفاء سببا للحدث مع انه لم ينزل
 ولا يترفع للحدث لان ه نومه يوجب غسل الرجلين فقط عاوي
 الاصح احدهما ما اي شي **خرج من احد السبيلين** اي من قبل
 المتوضي الحجج الواضح ولو مخرج الولد او بعد ذكر من يبول
 بهما او حد فرحين يبول باحدهما ويحيط بالآخر فان بالاحدهما
 او حاض به فقط فقد اختص الحكم به اما المشكل فان خرج
 الخارج من فرجية جميعا فهو محدث وان خرج من احدهما فلا
 نقض او من ادبر المتوضي الحجج سواء كان الخارج عينا ام رجعا
 طاهر ام نجسا جافا ام رطبا معتادا كبول او نادر كدم انفصل
 ام قليل ام كثير او طوعا ام كرها والاصل في ذلك قوله تعالى
 او جاء احد منكم من الغايطة الاية والغايطة المكان المظلم من
 الارض تقضي فيه الحاجة سمي به الخارج للمساورة وجد يش
 الصحيحين انه صلى الله عليه وسلم قال في الذي يغسل ذكره
 ويتوضا وفيهما اشتكى الى النبي صلى الله عليه وسلم الذي
 يخيل انه يجد الشئ في الصلاة قال لا تنصرف حتى تنمض صوا
 او تجد رجعا والمراد العلم بخروجه لا سمعه ولا شمه وليس
 المراد حمارنا قض في الصوت والريح بل نبي وجوب الوضوء
 بالشك في خروج الريح ويقاس بما في الاية والخبر كدخارج
 مما ذكر وان لم تدفعه الطبيعة كعود خرج من الفرج بعد
 ان دخل فيه **فمن السبيلين** التعبير بالسبيلين يجري
 على الغالب اذ الملاثة ثلاثه خارج اثان من قبلها ووجد من

دبرها ولأنه لو خلق للرجل ذكران فإنه ينتقض الخارج
 من كل منهما كما مر وكذا لو خلق للمرأة فرجان كما ذكره
 في المجموع والمجموع ويستثنى من ذلك خروج مبيئ الشخص
 نفسه الخارج منه أو لا فإن مبيئ بمجرد نظر واحتمالهم ممكنا
 فلا ينتقض وضوءه بذلك لأنه أوجب اعظم الأمرين
 وهو الغسل بخصوصه فلا يوجب ادونهما وهو الوضوء
 بعمومه كزنا المحض لما أوجب اعظم الحدين لكونه
 زنا المحض فلا يوجب ادونهما لكونه زنا وإنما أوجب
 الخبيض والنفاس مع إيجابهما بمجانبة الوضوء فلا
 يجزئان بجماعه بخلافه فخرج المبيئ بجمع منه الوضوء في
 صورة سلسل المبيئ في جماعه أما مبيئ غيره أو مبيئ إذا عا
 فينقض خروجه فنقد العلة بغيره لو ولدت ولرجاها
 التلقين وضوءها لأن الولد منعقد من مبيئها ومبيئ غيرها
 وأما خروج بعد الولد فالذي يظلم لها تنقح بين الوضوء
 والغسل لأنه يحتمل أن يكون من مبيئها فقط أو من مبيئ
 فقط ولو أنسد فخرجه وانفتح الأصلي من قبل أو غير أن له
 يخرج منه شئ وإن لم يلحقه فخرج بدله تحت معدته وهي
 بفتح الهم وكسر العين على الأصح مستقر الطعام وهي
 من السرة إلى الصدر كما قاله الأطباء والفقه واللعنويون
 هذا هو الحقيقة والمراد بها هنا السرة فخرج منها المعتاد خروجه
 كبول أو نادر كدود ودمه نقض القيامه مقام الأصلي كما
 ينتقض الخارج منه المعتاد والنادر فكذلك هذا أيضا وإن انفتح

في السرة

في السرة أو فوقها والأصلي مفسد أو تحتها والأصلي منفتح فلا
 ينتقض الخارج منه أما في الأولى فلا ن ما يخرج من المعدة أو
 فوقها لا يكون مما أحالته الطبيعة لأن ما تحيله تلقية إلى
 أسفل فهو بالقياس شبهة وأما في الثانية فلا ضرورة إلى جعل
 الحادث مخرجا مع افتتاح الأصلي وحيث أقمنا المنفتح كلاه
 إنما هو بالنسبة للنقض بالخارج منه فلا يجزي فيه الجرح ولا
 ينتقض الوضوء بمسه ولا يجب الغسل ولا غيره من أحكام الوضوء
 بالابلاج ولا يجرم النظر إليه حيث كان فوق العورة قال
 الماوردي في هذا في نسد اد العارض أما الخلق فينقض منه
 الخارج من المنفتح مطلقا والمنسد حينئذ كعضو من أيد من
 الخنثى لا وضوء بمسه ولا غسل بإبلاجه ولا الإبلاج منه
 قال النووي في نكتة على التقنية أن تعبيرهم بالنسد اد ينشعر
 بما قاله الماوردي وخروج بالمنفتح ما لو خرج شئ من المنافذ
 الأصلية كالبدن والاذن فإنه نقض بذلك كما هو ظاهر كلامهم
 الثاني من نواقض الوضوء النوم وهو استرخاء أعصاب الدماغ
 بسبب رطوبات الأخرجة المساعدة من المعدة وإنما ينتقض إذا
 كان على غير هيئة المتمكن من الأرض مقعدة أي اليه وذلك
 لقوله صلى الله عليه وسلم العينان وكما السية فمن نام فليتوضأ
 رواه أبو داود وغيره والسية بسين مشددة مفتوحة وهاء
 حلقة الدبر والوكاء بكسر الواو والمد الحيط الذي يربط به الشئ
 والمعنى فيه أن البيضة هي الحافظة لما يخرج والنايد قد يخرج
 منه الشئ ولا ينشعر به فأقول الأصل عدم خروج شئ فليق
 عدل عنه وقيل بالنقض أجيب بأنه لما جعل مظنة خروج

من غير شحور به اقيم مقام اليقين كما اقيمت الشهادة
 المفيدة للظن مقام اليقين في شغل الذممة واما اذا نام وهو
 ممكن اليه من مقرة من الارض او غيرها فلا يتنقض وضوءه
 ولو كان مستند الى الارتفاع لسقط الامت حرج شيء حينئذ من
 دبر ولا عبرة باحتمال الخروج من حرج من قبله لانه نادر ولقول ان
 رضي الله عنه كان اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ينامون
 ثم يصلون ولا يتوضون برواية مسلم وفي رواية ابي داود ينامون
 حتى يتحقق رؤسهم الارض فيحمل على نوم الممكن مما بين
 الحدين فيدخل في ذلك ما لو نام محتبيا وانه لا فرق بين
 الخفيف وغيره وهو ما صرح به في الروضة وغيره **ما ينقض**
 ان كان بين مقعدة ومقرة بعض تحاقف ينقض كما نقله في
 الشرح الصغير عن الرواية واقره ولا يمكن لمن نام على
 قعاه ملصقا بمقعدة غيره ومن خصا بيه صلى الله عليه وسلم
 لا يتنقض وضوءه بنوم مضطجحا وليس الوضوء من النوم محكما
 خروج من الخلاف الثالث من نواقض الوضوء **والنوم**
 العزيم ينجون او يسكن وان لم يات به او يعارض **وهو** كاعمال
 او يينا اول دوار ان ذلك البلع من النوم ولا فرق بين ان يكون
 متمكنا ام لا **فان** قال الغزالي الجنون يزيل العقل ولا
 ولا غماز يغمر والنوم يستر **فان** علمه من كلامه
 الصنف ان اوائل السكر الذي لا يزيل به الشعور لا ينقض
 وهو كذلك الرابع من نواقض الوضوء **المس** **الرجل** بشرته شقة
المرأة من غير حائل لقوله تعالى او لامستم النساء اي لمستم كما
 قرئ به قطعا للمس على الجنب من الغايط ويرتب عليهما
 الامر بالتيقن عند فقد الماء فدل على انه حدث لاحتمال معصيته
 حله في الظاهر اذا لمس لا يختص بالجماع قال تعالى فلمسوه
 بايديهم وقال صلى الله عليه وسلم لعلمك لمست ولا فرق في

مضطجحا

ذلك بين ان يكون بشهوة او اكره او نسيان او يكون ممسوحا او
 خصيا او عينا او المرأة محو زنا بشوها او كافرة بتجسس في غيره او حرة
 او رقيقة او واحدة مما يشكك لا يتنقض وضوء الميت والمس
 المس باليد والمعنى فيه انه مظنة ثوران الشهوة ومثله في ذلك
 بقى صور الى التقاط الحق به تحلف النقض للمس العرج كما سياتي
 فانه يختص بطلن الكفا لان المس انما يثير الشهوة بطلن الكفا
 والمس يثيرها به وبغيره والبشره ظاهر الجلد وفي معناها اللحم
 كالحمد لان سنان واللثة وباطن العين وخروج ما اذا كان على
 البشره حائل ولو رقيقا **فان** لو كثر الوضوء على البشره من
 العرق فان لمسه ينقض لانه صار كالجزء من لبدن كحلقه فاما اذا
 كان من عبا والسن والشعر والظفر كما سياتي وبالجمل والمر
 الرجلان والمرتان والخنثيان والخنثى مع الرجل والمرأة ولو
 شهوة لا استقامت لهما ولا احتمال التوافق في وصول الخنثى والمراد
 بالرجل الذكر اذا بلغ حد ابشته لا البالغ وبالمرة الانثى اذا
 بلغت كذلك لا البالغة **فان** لو لمست المرأة رجلا خنيا
 او الرجل امرأة خنية هل ينقض وضوءه الاذي ولا ينبغي
 ان يبيى ذلك على صحة من احتج به وفي ذلك حله فياتي في
 النكاح ان شاف الله تعالى ولا ينقض لمس محرم له بنسب او رضاع
 او مصاهرة ولو بشهوة لانها ليست مظنة للشهوة فهي بالنسبة
 اليه كالرجل ولو شك في الحرمة لم ينقض وضوءه لان الاصل
 الطهارة وظاهر كلامه مهذون الحكم كذلك وان احتلطت
 محرمة باجنبيات غير محصورات وهو كذلك لان الطاهر لا
 يرفع بالشك **فان** لو تزوج بواحدة منهن انتقض وضوءه
 بلهما لان الحكم يتبع بعض وان قال بعض المتأخرين بنبغي
 عدم النقض كما لو تزوج بصغيره لا تشتهى ومثل ذلك

ما لو تزوج بامرأة مجهولة النسب واستلحقا ابوة ولم يصدق
 فان النسب يثبت وتصبح خنتا له ولا يفسخ نكاحه وينتقض
 وضوءه بالمس بها تقدم قال بعضهم وليس لنا من ينكح من
 في الاسلام الا هذا ولا تنتقض صغيره ولا صغير لم يبلغ
 كل منهما الى حد ابنته عرقا لا تنتفا مظنة الشهوة بخلاف
 ما اذا بلغاها وان انتفت بعد ذلك لخواهره كما مر في الاشكال
 اليه وشعره وسن وظفر وعظم الان معظم التذاتي في هذا الموضع
 هو بالنظر دون المس ولا ينتقض العضو المبان غير الفرج
 ولو قطعت المرأة نصفين هل ينتقض كل منهما او لا وجهان
 والا قرب عدم الانتقاض قال الناشري ولو كان احد الجرح
 بده اعظم نقض دون غيره انتهى والذي يظهر انه ان كان
 بحيث ينطلق عليه اسم المرأة نقض والملاقاة وتقدم انه
 ينتقض الوضوء بالمس المبتدئة والميت ووقع في مرسوم
 المسائل انه مرجح عدم النقض بالمس الميت والحيته وعدم
 السهو الخامس وهو اخر التواقض **مس** شي من **فرج**
الادمي من نفسه او غيره ذكر كان او انثى متصل او منفصل
بباطن الكف من غير جابل الخبر من مس في فرجه فليتوضا
 بروة الترمذي وصححه وخبر ابن حبان اذا اقضى احدكم
 بيده الى فرجه وليس بينهما ستر ولا حجاب فليتوضا ولا فضا
 لغة المس بباطن الكف فثبت النقض في فرج نفسه بالنسب
 فيكون في فرج غيره او في لانه الخشن للميت كحرمة غيره
 بل ثبت في رواية من مس ذكر فليتوضا وهو شامل
 لنفسه ولغيره واما خبر عدم النقض بمس الفرج فقد
 قال ابن حبان وغيره انه منسوخ والمراد بباطن الكف
 الراحة مع بطون الاصابع والاصبع الزائدة ان كانت
 على سنن الاصابع انتقض بالمس بها والا فلا وسميت

كفالاتها

كفالاتها تعلق الاذي عن البدن وفرج المرأة ملتبس الشفرين
 على المنفذ لا ينقض بمس الاثنتين ولا باطن الاثنين ولا ما بين
 القبل والذبر ولا بالعانة وينقض **مس** خلفة **دبر** اي
 الادمي **على الجديد** لانه فرج وقياسا على القبل بجامع النقض
 منهما والمراد بهما ملتبس المنفذ لا ما وراءه ولا دم حلقه ساكنه و
 حكى فتحها وينقض بعض الذكر المبان كمس حلقه الا ما قطع
 الختان اذ لا يقع عليه اسم الذكر **قال** الماوردي واما قبل المرأة
 والذبر فالمختصة انه ان بقي اسمها بعد قطعها نقض مسها والا
 فلا لان الحكم متوسط بالاسم وينقض ما يقطع في ختان المرأة
 ولو بارز حال اتصاله ومثله ذكر ان نقض المس بكل منها سواء
 كانا عاملين ام غير عاملين لا مزاييد مع عامل ونحوه كما قال
 الاسنوي نقل عن الغوري ان اذ لم يكن مسامتا للعامل والا
 فهو كاصبع مزاييد مسامته للبقية فينقض ومثله الحفان
 نقضا بالمس سواء كانتا عاملتين لا مزاييد على عاملة فلا نقض
 اذ كان الكفان على معصمين بخلاف ما لو كانتا على معصم
 واحد وكانت على صحت الاصلية كالصبي الزائدة فانها
 ينتقض المس بها وينقض فرج الميت والصغير ومحل الجنب
 والذكرا لاشل وبالبعد الشلل وخرج بباطن الكف راس الا
 صابع وما بينهما وخرقها وخرق الكف فلا نقض بذلك
 خروجهما عن سمت الكف وضابطا ما ينتقض ما يستتر عند
 وضع احد الراحتين على الاخرى مع تحاميل يسير وفرج
 الادمي فرج بهيمة او طير فلا نقض بمسه قياسا على عدم
 وجوب ستره وعدم تحريم النظر اليه **فمس** **لا** من
 القواعد المقررة الذي يثبت عليها تحريم من الحكام
 الشرعية استصحاب الاصل وطرح الشك ويقاء ما كان

على ما كان وقد اجمع الناس على ان الشخص لو شك هل تروى حيا ام
هو مطلق من وجبه ام لا لا بد من كون له وصلها وان لم يشك هل تروى حيا ام لا
لا يكون له وصلها ومن ذلك ان لا يرفع يمينه بغير طهر او حدث نظن من ذلك
فلو ثبتت الطهر والحدث كما وجد منه بعد الغسل وجعل السائق منها اخذ
بصد ما قبلها فان كان قالها محدثا فهو ان تطلع اسوارا اعتاد الجدي
الطهر لان له ينفذ الطهر ويشك في رفعه والاصل عدمه او
ستطهر فهو له محدثا ان اعتاد القد يد له ينفذ الحدث ويشك في
رفعه والاصل عدمه بخلاف ما اذا لم يعتد فلا يأخذ به بل يأخذ
بالطهر لان الظاهر تاخر طهره عن حدثه بخلاف ما اعتاده تعارض
الاحتمالين بل مرجح ولا سبيل الى المصلحة مع التردد الحذف في الطهر
والاخذ بالطهر ومن هذه القاعدة ما اذا شك من تأمق اعدا فمكنا
لهم مال وانتهى ايها سبقا وشك هل مارة روى او حدث نفس
او هل لمس الشعر والبشره فله نقض بشي من ذلك **فصل في موجب**
الغسل وهو يفتح العين وضعا لغلة سيلان الماء على الشيء مطلقا
والفتح اشهر كما قال النوري في المكذب ولكن الفقهاء اوتروهم
انما تستعمله بالضم والشرع سئل به على جميع البدن مع النية
والغسل بالكسر ما يغسل به الرأس من غسول وحنط **والذي**
يوجب الغسل ستة اشياء منها ثلاثة يشترط فيها الرجال
والنساء معا وهي اي الاولي الثقل الختانين بادخال خشقة ولو
بلا قصد او كان الذكر اسفل او غير منتشرا وقد رها من مقلوعها
فما من امرأة او كان على الذكر خرقه مقلوعة ولو غليظة لقوله
صلى الله عليه وسلم اذا اتقى الختانان فقد وجب الغسل وان لم
ينزل مروءة مسلمة واما الاخبار الدالة على اعتبار الانزال فغير رويها
الماء من الماء فمسخة واجاب ابن عباس بان معناه انه لا يجب
الغسل بالاحتلام الا ان ينزل وذكر الختان هنا هي على
الغالب فلما دخل خشقة او قد رها من مقلوعها في فرج يهيمه
او في دبر كان الحكم كذلك لان الجماع في فرج وليس المراد بالانقار

الختانين انضمامها لعدم ايجابه الغسل بالجماع بل بخاذلها يقال النقاء
الغاربان اذا خذا باوان لم ينضموا وذلك انما يحصل بادخال الخشقة
في الفرج اذ الختان محل القطع في الختان وختان المرأة فوق الفرج
الكل ومخرج البول فوق مدخل الذكر ولو اوج حيوان قد را او
غير في ادبي ولا خشقة له فهل يعتبر كل ذكر او ابلح قد حشفة
معند له قال الامام فيه نظر موكول الى رأي الفقيه انتهى وينبغي
اعتماد الثاني وتجب صبي ومجنون او جانا او اوج فيهما ويجب عليها
الغسل بعد الحال وصح من هين ويجزئ في يوم مرة كالوضوء وابلح
الختن ومادون الخشقة لان اثره في الغسل واما الوضوء فيجب
على المومنين فيه بالفرج مندبر او من قبل انثى وابلح الخشقة بالخال
جار في سائر الاحكام كافتاد الصوم والنجس والختن بين
الوضوء والغسل بايلجه في دبر ذكره مانع من النقض لمسه
او في دبر ختنى او لجزءه في قبل المومنين او محدث لانه اما
جنب يتقدير ذكره فيها او نوثته وذكرته الاخرى في الثانية
يتقدير نوثته فيها مع انوثته الاخرى في الثانية فغير بينهما
كما سياتي فيمن اشتبه عليه لماني بغيره وكذا يجزئ الذكر
اذا اوج الختنى في دبره ولا مانع من النقض كما هو مقتضى
كلام الشيخين في باب الوضوء اما ايلجه في قبل ختنى او في
دبره ولم يوج الاخر في قبله فلا يوجب عليه شيئا ولو اوج
رجل في قبل ختنى فلا يجب عليها غسل ولا وضوء
احتمال انه رجل فان اوج الختنى في واضح اخر اجب يغتسل
وحده لانه جامع او جومع بخلاف الاخرين لانهما
واحد الواضح الاخر بالفرج منه اما لو اوج الختنى في الرجل
المومنين فان كلا منهما يجب ومنها اوج لحد ذكره تحجب
ان كان يبذل به وحده ولا اثر الاخر في نقض الطهر لانه اذا لم
يكن على سنن فان كان على سنن او كان يبذل بكل منهما

والثانية انزال ايجاز خروج **المني** بتشد يد اليواسمع تخفيفها
مني الشخص نفسه الخارج منه اول مرة وان لم تجاوز فرج الشيب
بل وصل الى ما يجب غسله في الاستحشاء اما البكر فلا بد من برودة
الظهار كما انه في حق الرجل لا بد من برودة عن الحشفة والاصل
في ذلك خبر مسلم اما الماء من المار وخبر الصحيح بن عبد الله
سأله قالت جاءت ام سليم الى رسول الله صلى الله عليه وسلم
فقلت ان الله لا يستحي من الحق هل علي المرة من غسل اذا هي
احتلمت قال نعم اذا برئت الماء اما الخنثى المشكل اذا خرج المني
من احد فرجيه فلا غسل عليه لاحتمال ان يكون زايد مع
انفتاح الاصل فان امني منها او من احدى وخصصا من في
الاخر وجب عليه الغسل ولا فرق في وجوب الغسل بخروج المني
بين ان يخرج من طريق المعتاد وان لم يكن مستحكما فالصلب
مع انسداد او من غير اذا كان مستحكما هنا كما بعد في فصل
الحدث فيعرق بين الانسداد والعارض والخلق هنا كما فرقا
هنا كما صوبه في المجمع والصلب انما يعتبر للرجل كما قاله
في المهملات اما المرأة فما ترايبها وهي عظام الصدر قال تعالى
يخرج من بين الصلب والترائب اي صلب الرجل وترائب
المرة فان خرج غير المستحكم من غير المعتاد كان خرج لمرض
فلا يجب الغسل به بلا خلاف كما في المجمع عن الاصحاب ولا
يجب بخروج مني غير منه ولا بخروج منيه منه بعد استدا
خله ويعرف المني بتدفقه بان يخرج بدفعات قال تعامن ما
دافع وسمي منيا لانه يمني اي يصب اوله بخروجه مع
فتور الذكر وانكسار الشهوة عقبه وان لم يتدفق لقلته
او خرج على لون الدم او رجع عجن حنطة او نحوها او رجع
طاح رطلها او رجع بياض بيضا دجاج او نحوها وان لم يتدفق

ولم يتدفق

ولم يتدفق كان خرج باقي منيه بعد غسله اما اذا خرج من قبل المرة التي
جامعها بعد غسلها فلا تغسل الغسل الا ان قضت شهوتها فان لم يكن
لها شهوة او كان ولم تقض كناية الا اعادة عليها فان قيل اذا
قضت شهوتها لم يتدفق بخروج منيها غير متدفق وقضا شهوتها
لا يستدعي خروج شيء من منيها كما قال في التوشيح **اجيب**
بان قضاء شهوتها انزل منزلة نومها في خروج الحدث فتزول
المظنة منزلة الا المنية وخروج بقيل المرة مالم يوطئت في دبرها
فاغتسلت ثم خرج منها مني الرجل لم يجب عليها اعادة الغسل
كما علم مما مر فان فقدت الصفات المذكورة في الخارج فلا غسل عليها
لانه ليس بمني فان احتمل كون الخارج منيا او غير كودي او مذي
تخير بينهما على المعتمد فان جعله منيا اغتسل او غيره توضع وغسل
ما اصابه لانه اذا لم يغتسل احدى ما برئ منه بغيره ولا اصل بزره
عن الاخر ولا معارضه خلافا من شئ من صلاتين حيث يلزمه
فعلها لا اشتغال منه بهما جميعا ولا اصل بقاء كل منهما واذا
اختار لحدتهما وفعله اعتد به فان لم يفعله كان له الرجوع
عنه وفعل الاخر اذا لا يتعين عليه باختباره ولو استندخلت
المرة ذكر او مقطوعا او قدر الحشفة منه لمزمها الغسل كما في
الروضة ومقتضاها انه لا فرق بين استدخاله من راسه او
اصله او وسطه تجمع طرفية قال السنوي وفي ذلك نظر
انتهى والظاهر المعول على الحشفة حيث وجدت فظاهر المنهاج
ان مني المرأة يعرف بالخواص المذكورة وهو قول الاكثر وقال
الامة والعزالي لا يعرف الا بالتلذذ وقال ابن الصلاح لا يعرف
الا بالتلذذ والريح وجره به النووي في شرح مسلم والاول
هو الظاهر ويؤيده قول ابن الرفعة قول المختصر واذا برئت

المرأة العالدة **فق** **ف** عمر لوراي في قرأته أو ثوبه ولو بظواهره
 منيلا لا يحتمل أنه من غير كونه الغسل وإعادة محل صلا لا يحتمل
 خلوها عنه وبين إعادة كل صلاة احتمل خلوها عنه وإن احتمل
 كونه من آخر بان نام معه في قرأته مثل انسان فانه بسن لهما
 الغسل ولو احسن خروجه اتي النبي فامسكه ذكره فلم يخرج منه شيء
 فلا غسل عليه كما علم مما مر وجزء به في الروضة **والثالثة الموت**
 لمسلم غير شهيد كما سباني انشاء الله تعالى الجنائز كحديث الحرم
 الذي وقفته ناقته فقال غسلوه بما اوسد زمره والاشجار
 وظاهر الوجوب وهو من فروض الكفايات والوقص كسر العنق
وتلا **ث** منها **تختص بالنساء وهي** اي الاولى **الحيض** لقوله تعالى
 فاعتزلوا النساء في الحيض **وتختص** بالخارجية اي صلي الله عليه وسلم
 قال لفاطمة بنت ابي حبيش اذا اقلت الحيضة فدمي الصلاة
 واذا ادبرت اغتسلي وصلي **والثانية النفاس** لانه دم حيض تختص به
 يعتبر مع خروج كل منها وانقطاعه القيام الى الصلاة اي وغوفا كما
 في الرافع والتحقيق وان صح في المجموع ان موجبة الانقطاع فقط
والثالثة الملاء ولو علقه او مضغه وكوبلا بلل لانه مني منعقد
 ولانه لا يخلو عند بلل غالبا فاقيد مقامه كالنوم مع الخارج و
 تغطيه المرأة على الاصح في التحقيق وغيره **تختص** بحرم على
 الحنب والحايض والنفساء ما حرم بالحدث الا صغرا لانها انما تملك
 منه وشيئان اخر ان احدهما المكث لمسلم غير النبي صلى الله عليه وسلم
 بالمسجد والتردد فيه لغير عذر لقوله تعالى تقرا الصلاة واتم
 سكراني حتى تعلموا ما تقولون واجنبوا عابري سبيل قال ابن
 عباس وغيره لا تقر بوضع الصلاة لانه ليس فيها عيوب
 سبيل بل في مواضعها وهو في المسجد الحايض ونظيره قوله تعالى

لهدمت

لهدمت صوامع وبيع وصلوان **ولقوله** عليه الصلاة والسلام لا حبل
 المسجد الحايض واجنب روة ابو داود وعنه عاصم بن رضى الله عنها
 وعن ايها وقال ابن القطان انه حسن وخرج بالمكث التردد والعوي
 لانه المذكور وكما لا يحرم لا يكره ان كان العوي رقية لغرض مثل ان
 يكون المسجد اقرب طريقته وان لم يكن له غرض كونه في الروضة
 واصلها وحيث يمكن كلف الاسراع في المشي بل يمضي على العادة و
 بالمسلم الكفاية فانه يمكن من المكث في المسجد على الاصح في
 الروضة واصلها **وبغير النبي صلى الله عليه وسلم** هو فلا يحرم عليه
 قال صاحب التلخيص ذكر من خصا به صلى الله عليه وسلم ودخل
 المسجد جنبا وبالمسجد المدارس والرباط ومصلي العيد وكذا ذلك
 وبلن عذر ما اذا حصل له عذر كان لحنام في المسجد وتعذر ركلة
 الخروج لاعلا قباب او خوف على نفسه او عضوه او مضغعة ذلك
 او على ماله فلا يحرم عليه المكث ولكن يجب عليه كما في الروضة
 ان يتهم ان وجد غير ثراب المسجد فان لم يجد غير لا يجوز له
 التيمم به فلو خالف وتيمم به صح تيممه كالتميم بتراب موصو
 والمراد بتراب المسجد الداخل في وقفه لا المجمع كمن خرج وخو
ثانيها يحرم على من ذكر قراءة القرآن باللفظ في حق الناطق
 وبالاشار في حق الاخرين كما قاله القاسمي في فتاويه فانها
 منزلة النطق هنا وذلك لحديث الترمذي ويحيى بن يعقوب الحنب
 والحايض شيئا من القرآن ولم كان به حدث اكبر لغير القرآن
 على قلبه ونظر في المصحف وقراءة ما نسخت منه وتوحيه
 لسانه وهمسة بحيث لا يسمع نفسه لانها ليست بقراءة قرآن
 وقاقد الطهويين بقراءة الفاتحة وجوبا فقط للصلاة لانه مضطر
 اليها اما خارج الصلاة فلا يجوز له ان يقرأ شيئا ولا ان يوطأ لها
 والنفساء والنساء اذا انقطع دمهما وتحل كمن ذكر اذا كان القرآن

يض

وغيرهما الموعظة واخباره واحكامه لا يقصد قرآن كقوله عند ركوب
 الدابة سبحان الذي سخر لنا هذا وما كنا له مقرنين اي مطيعين
 وعند المصيبة ان الله وان الله راجعون فان قصد القرآن وحده
 او مع الذكر حرم وان طلق فلا حرامه عليه في الدقائق لعدم
 حلول حرمته لانه لا يكون قرآنا الا بالقصد قاله النووي وغيره
 وبين المحب غسل الفرج والوضوء للأكل والشرب والنوم والحجاء و
 والحجاب غسل النساء بعد انقطاع دمها **فصل في احكام الغسل**
وقرأ بين الغسل ولو مسنونا غلة في اشياء على ما صححه الرافعي
 من عدم الاحتفا بغسله عن الحدث والخبث ففرضان على ما صححه
 النووي في كتبه من الاحتفا لهما بغسله وهو المذهب الاول **الحيض**
 لحدوث انما الاعمال بالنيات فينوي رفع الجنابة اي رفع حكمها ان
 كان جنبا ورفع حدث الحيض ان كانت حائضا ولو طأ في الركن
 واصلها او الغسل من الحيض كما قاله ابن المقرئ ولو نوي الشخص
 رفع الجنابة وحدثه الحيض او عسكة او نوي رفع جنابة للحجاء
 وجنابته بالاحتلام او عسكة صح مع الغلة دون العدم كنظيرة
 في الوضوء ذكر ذلك في المجموع وقضية تعليلهما بحجاب الغسل في
 النفاس يكونه عدم حيضه مجتمع انه يصح شية احدهما بالآخر
 وبه جنمه في البيان وتكفي نية رفع على كل البدن وكذا مطلقا
 في الاصح ان تستلزام رفع المطلق رفع المقيد ولانه يتصرف الى
 حدثه لوجود القربنة لخاله فلو نوي الاكبر كان تأكيد ولو نوي
 رفع الحدث الا صغر عمره لم يرفع جنابته لثلاثة اعباء او غلط
 امرت عن اعضاء الا صغر ان غسلها واجب في الحدثين
 وقد غسلها بنية الا الواس فلا ترفع عنه لان غسله وقع
 عن مسكه الذي هو فرض في الا صغر وهو انما نوي المسح
 وهو لا يعني عن الغسل بخلاف باطن الحجة الرجل الكثيفة
 فانه يكفي ان غسل الوجه هو الاصل فاذا غسله فقد اتي بالان
 صل اما غير اعضاء الا صغر فلا ترفع جنابته لانه لم ينو عماله
 في المجموع ولو اجتمع على المرأة غسل حيض وجنابة كفت **نية**

احدهما قطعها او ينوي استحسانه مفتقرا الى غسل كان ينوي استئصال
 الصلاة والطواف مما يتوقف على غسل فان نوي ما لا يقتصر اليه كالغسل
 كالغسل ليوم العيد لم يصح او نوي اذ فرض الغسل او فرض الغسل
 او الغسل المفروض او اذ الغسل وكذا الطهارة للصلاة اما اذا نوي
 الغسل فقط فلا يكفي وتقدم الفرق بينه وبين الوضوء في فصلة
 وتكون النية مقرونة باول ما يغسل من البدن سواء كان من اعضاء
 او من اسفله اذ لا ترتيب فيه فلو نوي بعد غسل جبرئته وجب
 اعادة غسله قال في المجموع واذا اغتسل من ان كان يري يتبع له
 ان ينوي عند غسل محل ان يستحجاء بعد فراغه منه لانه قد
 يغفل عنه او يحتاج الى المس فينقض وضوءه ولو كفلة في الوضوء
 على بدن ثالث في **انزال النجاسة ان كانت على شيء من بدن**
بدنه اعلى الا يصح عند الرافعي وقد عرفت فيما تقدم ضعفه
 وان الاصح انه يكفي لهما غسل واحدة كما لو اغتسلت من جنابه
 وحوض ولا ن واجسها غسل العوض وقد حصل ومحل الخلاف
 اذا كان الشخص حكما كما في المجموع ويرفعها المامعا والسابعة
 في المغالطة حكم هذه الغسلة فان كان الشخص عينا ولم تنزل
 بقي الحدث اما غير السابعة في النجاسة المغلظة فلا يرفع حدث
 ذلك المحل لبقاء نجاسته **الثالث ايضا الماء المجمع اجر الشعر**
 ظاهر او باطنا وان كثف وجب نقض الظفاير ان لم يصل الماء الى
 باطنها الا بالنقص كمن يعنى عن باطن الشعر المعقود ولا
 يجب غسل الشعر النابت في العين والاذن وان كان يجب غسله
 في النجاسة لغلطها **او المجمع اجزاء الشعر** حتى الاطراف وما
 يظهر من صماخي الاذنين او من فرج المرأة عند قعودها القضاء
 الحاجة ما تحت القلفة وموضع شعر ثفنه قبل غسله قال العجوزي
 ومن باطن جدرى ان تصح **فصل في لو اتخذ له امرأة او**
او انما من ذهب او فضة وجب عليه غسلها من حدث اخر
 او اخر ومن نجاسة غير معقود عنها لانه وجب عليه غسل
 ما ظهر من الاصح والاذن بالقطع وقد تعذر للعذر

فصارت الاغلة والانتفاخ كالاصليين ولا يجب في الغسل مضمضة ولا استنشاق بل يبين كما في الوضوء وغسل الميت **وسنة** اي الغسل كغيره الركعتين المذكورتين منها هنا **الخمس اشياء** وساد ذكر منها اشياء بعد ذلك **الاول** **التسمية** مقرونة بالنية كما صرح به في المجموع هنا وقد تقدم في بيان الوضوء اكلها **والثانية الوضوء** كاملا **قوله** لا يتابع روية الشنخا و قال في المجموع نقلنا عن الاصحاب وسوء قدم الوضوء كله ام بعضه ام اخره فعلمه في اثنا الغسل فهو محصل السنة لكن الافضل تقديمه ثم تجردت الجنابة عن الحدث الاصغر وان قلنا يندرج خروجها من اوجبه فان ترك الوضوء والمضمضة والاستنشاق كونه وبين له ان يتدارك ذلك **والثالثة امر باليد** في كل مرة من الثلاث **علي** ما امكن من **الحسد** فبدلك ما وصلت اليه من يده من بدنه احتياطا وخروجها من خلل من اوجبه وانما لم يجب عندنا لانه ايلة والاحاديث ليس فيها تغرض الوجوبه ويتهد معاطفة كان باخذ الماء بكفه فيجعل على المواضع التي فيها انعطاف ولتوا كان بيا ولا ذنوب وطيات البطن وداخل السرة لانه اقرب الى التقية بوصول الماء ويتأكد في الاذن فيأخذ كفاه من ماء ويضع الاذن عليه برفق ليصل الماء الى معاطفه وزواياه **والرابعة الموالاة** وهي غسل العضو قبل جفان باقية كما في الوضوء **والخامسة تقديم غسل جهة اليمنى** من جسده ظهرا وظهره **علي** غسل جهة اليسرى بان يفيض الماء على شقه الايمن ثم الايسر لانه صلى الله عليه وسلم كان يحب التيامن في طهوره متفق عليه وقد مرنا ان من الغسل كثيرا فمنها الثلاث تاسيانه صلى الله عليه وسلم وحيا في الوضوء وكيفية ذلك ان يتعمد ما ذكره في غسل راسه ويدلكه ثلاثا ثم باقي جسده كذلك بان يغسله ويتركه شقه الايمن المقدم ثم للآخر ثم الايسر كذلك ثم ثالثة ثم الثالثة كذلك لا حار للصحيحة الدالة على ذلك ولو انفس في ما كان كان جامعا كفي في الثلاث ان يمس عليه ثلاثا جلت لكن

قد يفوت

قد يفوت الدلك لانه لا يتمكن منه غالبا تحت الماء اذا اراد يضيق نفسه وان كان راكدا انعمس فيه ثلاثا بان يرفع راسه منه وينقل قدميه ويتقل فيه من مقامه الى اخر ثلاثا ولا يحتاج الى انفصال جهته ولا راسه كما في التسبيح من نجاسة الكلب فان حركته تحت الماء بحرية عليه ولا يبين تجديد الغسل لانه لم يتقل ولما فيه من المشقة خلا في الوضوء فينبى تجديد اذ اصاب بالاول صلاة ما كما قاله النووي في باب النذر من زوايا الرضة لما روي ابو داود وعمران بن دينار صلى الله عليه وسلم قال من توضأ على ظهره كتبت له عشر حسنات ولانه كان في اول الاسلام يحب الوضوء لكل فرض فسمح الوجوب وبقي اصل المطلب وبين ان تتبع المرأة غير المحرمة والمعدة لحيض ونفاس الزوال مسكا فتجعل في قطنه وتدخلها في الفرج بعد غسلها وهذا المراد بالاشرويكو تركه بلا عذر كما في التنقيح والمسك فارشي معرب الطيب المعروف فان لم تجد مسكا ولم تسرح به فتحوها مما فيه حريرة كاقسط او الاظفار فان لم تجد طيبا فطينا فان لم تجد كفي الما راما المحرمة فحرم عليها الطيب تا نوعه والحج تستعمل قليل قسطا او اظفارا **روين** ان لا ينقص ما الوضوء في معتدل الحسد عن مد تقريبا وهو رطل وثلاث بغدا دي والغسل عن صاع تقريبا وهو اربعة امداد حديث مسلم عن سفيته انه صلى الله عليه وسلم كان يغسله الصاع و يوضيه امد وبكرة ان يغسل في الماء راكدا وان كان كثيرا وير معينه كما في المجموع وينبغي ان يكون ذلك في غير الماء المستعمل **قالب** قال في الاحياء ينبغي ان يحلق او يقلم او يستحذ او يخرج دما او يبين من نفسه جزء وهو جنب اذ يرد اليه سائر اجزائه في الحركة فيعود جنبا ويقال ان كل شعرة تطالبه بجنباتها

صلاة

ويجوز ان يتكثف الغسل في خلوه او تحفة من يحوز له نظره الى
عورتها والستر افضل ومن اغتسل جنابة وخوها كحيض وجمعة
وخوها كعبه حصل غسلهما كما لو نوى الفريضة وحيية المسجد انوي
احدهما حصل فقط اعتبارا بما نواه وانما المبدع في النقل في الفريضة
لانه مقصود فاشبهه سنة الظاهر في فريضة فادق **فصل** الوضوء
بصلاته الفريضة دون التحية حصلت التحية وان لم ينوها اجيب
بان المقصد ثلث اشتغال البقعة بصلاته وقد حصل وليس المقصد
هذا النظافة فقط بل لئلا يتيقن عند العجز عن الماء ومن وجب
عليه فريضة كغسل جنابة وحيض كغسل الفريضة لا بد من ذلك ولو
سن في حقه سنتان لان مبني الطهارة على التداخل بخلاف
الصلاة ولو احدث ثم اجنب او اجنب ثم احدث واجب وحدث
معاكفي الغسل لا بد من رجح الوضوء في الغسل **تم** يباح للرجال
دخول الحمام ويجب عليهم غرض البصر عما لا يحل لهم وصورة مع
عن الكشف بخضرة من لا يحل له النظر اليها وقد روي ان الرجل
اذا دخل الحمام عاريا لعنه مكان روجه القبطي في تفسيره عند
قوله تعالى كراما كما تبين يعلمون ما تفعلون وروى الحاكم عن
جابر ان النبي صلى الله عليه وسلم قال حرام على الرجال دخول الحمام
الا عير را ما النساء فيكره لهن بلا عذر **تم** ما من امرأة تخلع ثايبها
في غير بيتها الا هتكت ما بينها وبين الله تعالى وروى الترمذي
وحسنه وان امرهن مبني على المبالغة في الستر ولما في خروجهن
واجتماعهن من الفتنة والشرب ينبغي ان يكون الحنفاء كما للنساء
ويجب ان لا يهد في الماء على قدر الحاجة ولا العادة واداه ان لا
يقصد التطهير والتنظيف لا التبريد والتنعيم وان **تم** الا
جرة قبل دخوله وان يسمى المدخول ثم يتعدى كما في دخول الخلاء
وان يذكر بخرارته حرارة تارجهن لشبهة بها قال في المجموع ولا
باس بقوله لغيره عافاك الله ولا باس بالمصافحة ويبغى

لمن عاى الناس التنطق باسواك وازالة شعرة وانزلة نزع
كريمة وحسن الادب معهم **فصل** في الاغتسال المسنونة
والاغتسالات المسنونة كثيرة المذكورة منها هنا **سبعة عشر غسل**
بنتقد به النبي على الموحدة وسادس كبرياد على ذلك الاول من
من السبعة عشر **غسل الجمعة** لمن يريد حضورها وان لم تجب عليه
حديث اذا جاء واحدكم الجمعة فليغتسل وخبير البيهقي بسند
صحيح من اني الجمعة من الرجال والنساء فليغتسل ولم ياتها
فليس عليه شيء وروى غسل الجمعة واجب على كل محتلم اي
متأكد وصرف هذا عن الوجوب خبر من نوا يوم الجمعة فيها
ونعت ومن اغتسل بالغسل افضل روى الترمذي وحسنه
ووقته من الفجر المصدق لان الاخبار علقته باليوم كقول
صلى الله عليه وسلم من اغتسل يوم الجمعة ثم راح في الساعة
الاولى وتقر به ملجأه الى الجمعة افضل لانه ابلغ في
القصود من انتفا الرائحة الكريهة ولو تعارض الغسل والتكبير
فمرعات الغسل اولى لانه مختلف في وجوبه ولا يبطل غسل الجمعة
لحدث ولا الجنابة فيغتسل ويكره بلا عذر على الاصح **والثاني**
والثالث العيد من الفطر والاصحى لكل احدث وان لم يحضر الصلاة لانه
يوم تربية فالغسل له بخلاف الجمعة ويدخل وقت غسلها ينصف
الليل وان كان المسحوب فعلة بعد الفجر لان اهل السواديين
اليها من قراهه فلوله يكفى الغسل لهما قبل الفجر ليشق عليهم فعلى
بالنصف الثاني لقربه من اليوم كما قيل في اذان **الفجر الرابع**
غسل صلاة **الاستسقاء** عند الخروج لها **والخامس** غسل صلاة
الخشوف ياذا المعجزة للمقمر **السادس** غسل صلاة **الكسوف**
بالكاف للشمس وتخصيص الخسوف بالغير والكسوف بالشمس هو
الافصح كما في الصحاح وحكي عكسه وقيل الكسوف بالكاف

وأوله فيهما والخسوف أخرة وقيل غير ذلك **والسابع الغسل من غسل الميت** سواء كان الميت مسلماً أم لا وسواء كان الغاسل طاهراً أم لا كما يرضى لقوله صلى الله عليه وسلم عن غسل ميتاً فليغسل ومن حملة فليتوضأ ررواة الترمذي وحسنه وإنما لم يجب لقوله صلى الله عليه وسلم ليس عليكم في غسل ميتكم غسل إذا غسلتموه ررواة الحاكم وبين الوضوء من مسه **والثامن غسل الكافر** ولو مرتد إذا **اسلم** تعظيماً للإسلام وقد أمر صلى الله عليه وسلم قيس بن عاصم بربطه كما أسلم وإنما لم يجب لأن جماعة من السلف وأولادهم صلى الله عليه وسلم بالغسل هذا أن لم يعرف له في كفره ما يوجب الغسل والأوجب على الأصح ولا عبرة بالغسل في الكفر في الأصح **فصل** قد علم من كلامه أن وقت الغسل بعد إسلامه لتصح النية ولا نه لا سبيل لتأخير الإسلام بعده بل المصحح به في كلامه تفتيح بين قال الكافر جاء ليسلم أذهب فاعتسل ثم أسلم لوضاه ببقائه على الكفر تلك اللحظة **والثاسع غسل المجنون** وإن انقطع جنونه والعاشرة غسل **المغمي عليه** ولو لحظه إذا **أفاق** ولم يتحقق منهما انزال للاتباع في الإجماع ررواه الشيخان وفي معناه المجنون بل أو لأن يقال كما قال الشافعي قل من جن إلا نزال **والحادى عشر الغسل عند إهرامه** حج أو عمره أو بهما ولو في حال حيض المرأة ونفاسها الثاني عشر **الغسل لدخول مكة** المشرفة ولو كان حلالاً على المنصوص في الأم قال المسلي وحينئذ لا يكون هذا من أعمال الحج الأم جهة أنه يقع فيه ويستثنى من إطلاق المصراً الواحرم المكي بعمره من قرب كالشعير وأغتسل لم يندب له الغسل لدخول مكة **والثالث عشر الغسل للوقوف بعرفة** والأفضل كونه بمكة ويجعل أصل السنة في غيرها وقبل الزوال بعد الحجر لكن تقريبه للزوال الفضل

كتفريه

كتفريه من ذهابه في غسل الجمعة **والرابع عشر الغسل للميت** **بمزدلفة** على طريقة ضعيف لبعض العراقيين والمذهب في الروضة وحكاية في الزوائد عن الجمهور ونص الام استحبابه للوقوف بمزدلفة بعد صبح يوم النحر وهو الوقوف بالمسعى الحرام **والخامس عشر الغسل لرمي الجمار الثلاثة** في كل يوم من أيام التشريق فلا يغسل لرمي جمرة العقبة يوم النحر قال في الروضة اكتفا بغسل العبد ولأن وقته منسوخ بخلاف رمي أيام التشريق **والسادس عشر والسابع عشر الغسل للطواف** أي لكل من طواف الأفاضة والوداع وهذا ما جري عليه النووي في منسكه الكبير وقال فيه أيضاً إن الاعتسالات للحلق مسنون لكنه في الروضة تبعاً للمكبر قال وزر في القديم ثلاثة غسل لطواف الأفاضة والوداع والحلق قال في المهمات وحاصله أن الحديده عدم الاستحباب لهذه الأمور الثلاثة وهو مقتضى كلام المصنف **والثامن** انتهى وهذا هو المعتمد وقد من أن الاعتسالات المستوفية لا تنحصر فيما قاله المصنف بل منها الغسل من الحجامة ومن الخروج من الخيام عند إرادة الخروج وللاعتكاف ولكل ليلة من رمضان وقيدة الأذري بمن يحضر الجماعة وهو ظاهر ودخول الحرم وحلق العانة وتلبؤخ الصبي بالسن ودخول المدينة الشريفة وهي موجودة في بعض النسخ فيكون هو السابع عشر وعند سبيل الوادي ولتغير راحة البدن وعند كل اجتماع من مجامع الكبر اما الصلوات الخمس فلا يسن الغسل لها ما في الميت **فصل** قال ابن كشي قال بعضهم إذا أراد الغسل للمسنونات نويها أسبابها إلا الغسل من الجنون فإنه ينوي الجنابة وكذا المغني عليه ذكره صاحب الفروع انتهى ومحل هذا إذا جن وأغمي

عليه بعد بلوغه لقول الشافعي قل من حدث الا وانزل اما اذا
 جئت او اغني عليه قبل بلوغه ثم افاق قبله فانه يوي السبب
 كغير **فصل** في المسح على الخفين ولخباره اكثر بكثير يعني
 خزيمة وبنهبان في صحيحهما عند ابي ابيكة انه صلى الله عليه
 وسلم ارخص للمسافر ثلثة ايام وليلتهن والمقيم يوما وليلة
 اذا تظلم وليس الخفين ان يمسح عليهما وروي ابن المنذر
 عن الحسن البصري انه قال حدثني سبعون من الصحابة
 ان النبي صلى الله عليه وسلم مسح على الخفين **والمسح على**
الخفين جائز في الوضوء بدلا عن غسل الرجلين فالواجب علي
 لاسبب الغسل او المسح والغسل افضل كما قاله في الروضة في
 اخر صلاة المسافر **فهم** ان ترك المسح رغبة عند السند او
 شك في جوازها اي لم تطئن نفسه اليه لانه شك هل يجوز له
 فعله او لا اخاف فوت الجماعة او عرفه او انفاذا سيرا ونحو
 ذلك فالمسح افضل بل يكره تركه في الاولي وكذا القول في
 سائر الرخص واللايق في الاخيرتين الوجوب وخرج بالوضوء
 ازالة النجاسة والغسل ولو مندوبا فلا مسح فيهما والمسح
 على الخفين مسح حق رجل مع غسل الاخرى فلا يجوز ولا
 قطع لبس حق في السالمه لا ان بقي بعض المقطوعة فلا يكتفي
 ذلك حتى يلبس ذلك البعض خفا ولو كانت احدي رجليه
 عليه لم يجز لباس الاخرى الخفق للمسح لمسح عليه اوجب
 التيمم عن الاول العليلة فهي كالصحيحة وانما يصح المسح
لذلك شرابا وترى رابعا كما استعرفه **ان يبتدي** يريد
 المسح على الخفين **لبسها بعد كمال** اي اتمام الطهارة من
 الحدثين للحدث السابق فلو لبسها قبل غسل رجليه

وغسلها

وغسلها في الخفين ليعجز المسح الا ان يترعها عن موضع القدم
 ثم يدخلها في الخفين ولو ادخل احديهما بعد غسلها ثم غسل
 الاخرى وادخلها لم يجز المسح **لان** يترع الاولي عن موضع
 القدم ثم يدخلها في الخفق فلو غسلها في ساق الخفين ثم
 ادخلها موضع القدم جاز المسح ولو ابتد اللبس بعد
 غسلها ثم احدث قبل وصولها الى موضع القدم لم يجز
 المسح ولو كان عليه الحدتان فغسل اعضاء الوضوء عليهما
 وليس الخفق قبل غسل باقي بدنه لم يمسح عليه لانه ليسه
 قبل كمال الطهارة فان قيل لفظة كمال لا حاجة اليها لان
 حقيقة الطهران يكون كاملا ولذلك اعترض الرافعي على
 الوجيز بانه لا حاجة الى قيد التمام لان من لم يغسل رجليه
 او احديهما ينتظم ان يقال انه ليس على طهر اجيب بان
 ذلك ذكر تأكيد وكردح احتمال نوهما رادة البعض والثاني
 من الشروط **ان يكون** اي الخفان **انما يحمل** في الوضوء وهو
 القدم بكعبه من سائر الجوانب لانه من الاعلى فلو روي القدم
 من اعلاه كان واسع الرأس لم يضربكسا سائر العورة فانه
 من الاعلى والجوانب لا من الاسفل لان القميص مثلا فيستر
 العورة يتخذ لستر اعلى البدن والخفق يتخذ لستر اسفل
 الرجل فان قصر عن غسل العرض او كان به خرق في محل
 الغرض ضرر وان خرق البطانة او الظهارة والثاني ضيق
 لم يضروا خرقا من موضعين غير متجاذبين لم يضروا
 بالستر هنا الخيلولة لا ما يمسح الروية فيكنى الشقاق عكس
 سائر العورة **لا المقصد** هنا الخيلولة ما يمسح الروية لان

صفيق

القصد هنا منع نفوذ الماء ونحوه منع الروية وقال في المجموع
 ان المعتبر في الخفق عسر غسل الرجل بسبب التثاقل وقد
 حصل والمقصود بستر العورة سترها بحرم وعن العيون
 ولم يحصل ولا يجر في منسوج لا يمنع نفوذ الماء الى الرجل
 من محل الخرق لو صب عليه لعدم صفاته لان الغالب من
 الخفاق فانها تمنع من النفوذ فيصرف اليها النصوص الدالة
 على الترخيص فيبقى الغسل واجبا قما عداها الثالثة من
 الشروط ان يكون ما يمكن متابعة المشي عليها لتردد مسافر
 حاجته عند الخط والتحال وغيرهما مجرت به العادة ولو كان
 لا يسه مقعد او اختلف في قدر المدة المتردد فيها فظلمة الحق ابي
 بنات لبال فصاعد او قال في المهمات المعتمد ما ضبطه الشيخ ابو
 حامد بمسافة القصر تقريبا انتهى والاقرب الى كلام الاكثرين كما
 قال ابن العماد ان المعتبر التردد فيه نحو اربع سفيروم وليلة للمقيم
 وكذا وسفر ثلاثة ايام ولياليه للمسافر سفر قصير لا يعمل
 انقضاء المدة يجب نزعه ففوتة تعتبر بان يمكن التردد فيه لذات
 وسواء في ذلك المتخذ من جلد او من غيره كجلد وخرق مضيق
 بخلاف ما لا يمكن المشي فيه كما ذكر لثقله كالحديد او الحديد
 مراسه المانع له من الثبوت او ضعفه كحرب الصوفية والتخل
 من جلد ضعيف او غلظته كالخشبة العظيمة او لفراط سعة او
 ضيقة او نحو ذلك فلا يكفي للمسح عليه اذ لا حاجة غسل ذلك ولا
 فائدة في ادا مته قال في المجموع الان يكون الضيق يتسع بالمشي
 فيه قال في الكافي عن قرب كفي المسح عليه بلا خلاف والشرط
 الرابع الذي استقطه المصنف ان يكونا طاهرين فلا يصح المسح
 على اخذ اخذ من جلد ميتة قبل الدبغ لعدم امكن الصلاة فيه
 وفائدة

وفاء بل في المسح وان لم تقتصر فيها فاقصد الاصل منه
 الصلاة وغيرها تنج لها ولا ان الخد بدلا عن الرجل وهو غيب
 العين ولا هي لا تظهر عن الحدث ما لم تنلها استنفاها فليس
 بمسح على البدل وهو غيب العين والمكتسب كالغيب
 في المجموع ان الصلاة هي المقصود الاصل على الخفق من
 المسح وما عداها من مسح المصحف ونحوه مما يباح لها كما مر
 نعم لو كان نجاسة معفو عنها ومسح من اعداها ما لا نجاسة
 عليه صح مسحها والمسح على النجاسة نراذيل ولو لم
 حيث غسله وغسل يده ذكر في المجموع **فرع** لو خسر
 حقه بشعر غيب الخفق او الشعر طيب طهر بالغسل ظاهر
 دون محل الخرق ويعفى عنه فلا يمسح الرجل المتبلة ويصلي
 فيه الغرابيض والنوافل للعموم البلوي كما في الروضة في
 الاطعمة خلافا لما في التحقيق من انه لا يصلي فيه **ومسح النقيم**
 ولو عاصيا باقامته والمسافر سفرا قصيرا او طويلا وهو عاصي
 بسفره وكذا اكل سفر بمنع فيه القصر **وما وليلة** كالمدين
 فيستباح بالمسح ما يستباح بالوضوء في هذه المدة **ومسح**
السافر سفر قصر **ثلاثة ايام ولياليه** فيستباح بالمسح ما يستباح
 بالوضوء في هذه المدة ودليل ذلك الخبر السابق اول الفصل
 وخبر مسلم عن شرح بن هاني سالت علي بن ابي طالب ع
 المسح على الخفي فقال جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ثلثة ايام ولياليه للمسافر وسوما وليلة للمقيم وامرا
 ولياليه ثلثة ايام متصلة بها سوا سبقت اليوم الاول
 وليلته ام لا فلو احدث في اثناء الليل او اليوم اعتبر قدر
 انما هي منه من الليلة الرابعة او اليوم الرابع وعلى



قياس ذلك يقال في مرة المنعم وما الحقا به فتعريفه شامل
اطلاقه دايم الحديث كالمستحاضة فيجوز له المسح على الخف
لان يحتاج الى لبسه والارفاق به كغيره ولانه سيقيد الصلاة
بطلان رتبة فيستفيد المسح ايضا لكن لو احدث بعد لبسه غير
حدثه الدايم قبل ان يصل بوضوء البسر فضا مسح لغريضة
فقط ولنوافل وان حدث وقد صلى بوضوء البسر فضا المسح
الا النفل فقط لان مسحه مرتب على طهره وهو لا يفيد اكثر
من ذلك فان زاد فريضة ونوافل فكانه لبس على حدث حقيقة
فان طهره لا يرفع الحدث على المذهب اما حدثه الدايم فلا يحتاج
معه الى استيناف طهره **مسح** ان اخر الدخول في الصلاة بعد
الطهر لغير مصليتها وحدثه بجري بطل طهره **وانبتدأ المدة**
للمسح في حق المقيم والمساقر **من حين** انقضاء الزمن الذي يحدث
فيه **بعد لبس الخفين** لا وقت جواز المسح بدخل بذلك فاعتبرت
مدته منه فاذا احدث ولم يمسح حتى انقضت المدة لم يجز المسح
حتى يستأنف لبسا على طهارته او لم يحدث لم تحسب المدة ولو بقي شرا
مثلا لانها عبادة موقته فكان ابتداء وقتها من حين جواز
فعلها كالصلاة وعلمها نقران المدة لا تحسب من ابتداء الحديث
لانها ما يستغرق غالب المدة وشمل اطلاقها الحديث بالنوم
والمس والمس وهو كذلك **فان مسح** بعد الحدث المقيم **في الحضر**
على خفيه **نفسا** سفر قصر **او مسح** المسافر على خفيه **في السفر**
نفسا قبل استيفاء مدة المقيم **ان** كل منهما **مسح** مقيم تنظيمها
الحضر لا ماله فيقصر في الاول على من حضر وكذا في الثاني **ان**
اقام قبل مدته كما هو الواجب النزح وتجزيه ما زاد على مدة
المقيم كما صحح النووي تغليب الحضر خلة فكل راعي ومثل ذلك

مالوسح

مالوسح احدي رجلية وهو عاص ثمة الاخرى بعد تبوته فيما
يظهر **مسح** قد علم من اعتبار المسح انه لا عبرة بالحدث
حضر او ان تلبس بالمدى ولا جمضى وقت الصلاة حضا او عينا
انما هو بالتأخير لا بالسفر الذي به الرخصة ولا بشرط في الخف
ان يكون حلا لان الخف يستعمل في به الرخصة لانه يجوز للرخصة
تخل في منع القصر في سفر المعصية اذا يجوز له السفر فيكون المسح
على المغصوب والديباج الصفيق والمخض من قصه او ذهب
للرجل كالتيتم بتر **اب** بمغصوب واستثنى في العبا بالوكان
لان لبس الخف محرم بانك ووجهه ظاهر والفرق بينه وبين المغصوب
ان المحرم منهي عن اللبس من حيث هو لبس وقصار الخف الذي
لا يمكن تتابع المشي فيه والتمهي عن لبس المغصوب من حيث
انه متعذر في استعمال مال الغير واستثنى غيره جلد الا دمي انما
اتخذ منه خفا والظاهر ان كالمغصوب ولا تجزي المسح على جرمه
وهو خف فوق خف ان كان فوق قوي ضعيفا كان او قويا لورق
الرخصة في الخف لعموم الحاجة اليه والجرموق لا تعد الحاجة اليه
وان دعت اليه حاجة امكنه ان يدخل يده بينهما ومسح الاسفل
فان كان فوق ضعيف كفي ان كان قويا لانه الخف والاسفل كاللغاة
والا فله الاسفل لان يصل الى الاسفل القوي فيلبي ان كان يقصد
مسح الاسفل فقط او يقصد مسحها معا ولا يقصد مسح
الجرموق فقط فلا يكفي لقصد ما لا يكفي المسح عليه فقط ويتصور
وصول الماء الى الاسفل في القولين يصبه في محل الخنز **ف**
لو لبس خفا على جيرة لم تجز المسح عليه على ان مسح في الروضة
لانها مليوس فوق همسوح كالمسح على العمامة وبين مسح

المغصوب

اعلاه واسنله وعقبه وحرقة خطوطا بان يضع يده اليسرى
تحت العقب واليمنى على ظهر الاصابع ثم يمر اليمنى الى الخرساقه
واليسرى الى اطراف الاصابع من تحت مفرجا بين اصابع يديه
فاستيعابه ويكره تكراره **وعسل الخنف** باعستح خله في الكولي وعليه
بحل قول الروضة البند ب الاستيعابه ويكره تكراره **وعسل الخنف**
مسمى بمسح الرأس في محل الغرض بظاهرا على الخنف لا باسفلها
وباطنه وعقبه وحرقة اذ المراد الاقتصار على شيء منها كما ورد
الاقتصار على الاعلى فيقتصر عليه وقوفه على محل الرخصة ولعل
وضع يده المبته عليه ولم يجرها او قطر عليه اجزاءه والا لمسح
لشاك في بقاء المدة كان شق ابتدائها او ان مسح حضرا او سفرا
لان المسح رخصة بشرط منها المدة فاذا اشك فيها رجح الى
الاصل وهو **الغسل وبطل حتم المسح** في حق لا بس الخنف **بطلته**
اشياء الا اول خلعهما او احدهما او يظهر بعض الرجل او شيء مما
يستتر به من رجل ولغافه وغيرهما **والثاني انقضاء المدة** المحذورة في
حقها فليس لاحدهما ان يصل بعد انقضاء مدته وهو بطله للمسح
في الحالين **والثالث ما يجب الغسل** من جنابة او حيض او نفاس
او ولاة فينتزع وينظف ثم يلبس حتى لو اغتسل لا يسا الا بمسح
بقية المدة كما اقتضاه كلام الرافعي وذلك لخبر صفوان قال كان رسول
الله صلى الله عليه وسلم يامرنا اذا كنا مسافريين او سفرا ان لا
نخرج خفافا فلا نلبس الا من جنابه مروة الزمردى
وغيره وصحوة وقيس بالجنابة ما في معناها وكان ذلك لا يتكرر
تكرار الحديث الا صغروا فارق الجبيرة مع ان في كل منهما مسحا على
ساتر الحاجة موضوعة على ظهر بالداجه ثم ارشد والنزع اشق ومن

فقد خله او ظهر شيء مما استتر به من رجل ولغافه وغيرهما اذا
انقضت المدة وهو ينظف للمسح في الثالثة لزمه غسل قد ميه
فقط لبطان ظهرهما دون غيرهما بذلك وخرج بظهر المسح
ظهر الغسل فلا حاجة الى غسل قد ميه **فصل** لو تنجست
رجله في الخنف بدم او غيره بجناسه غير معفو عنها وامكن
غسلها في الخنف غسلها ولم يبطل مسحه وان لم يكن وجب الترع
وغسل الجناسه وبطل مسحه ولو بقي من منة المسح ما يسع
ركعة او اعتقد طريقا حدث غالب فاحرم بركعتين او اكثر
ان تعقدت صلواته لانه على طهارته في الحال وصحح الاقتراب به
ولو علمه القندي بحاله وبفارقته عند عروضا المبطل قال في
الاحياء يستحب لمن اراد ان يلبس الخنف ان ينفضه ليلا يكون
فيه حية او عقرب او شوكة اي وخوذلك واستدل لذلك جماعة
الطبراني عن ابي امامه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من كان
يومئذ بالله واليوم الآخر فلا يلبس خفيه حتى ينفضهما **فصل**
في التيمم وهو لغة القصد بقائه في قلنا وجميعه وتأيممه و
متممه قصدته ومنه قوله تعالى ولا تيمموا الخبيث منه تنفقون
وشرع ابطال التراب الى الوجه واليدين بشراياه مخصوصه وحقق
به هذه الامه والكثيرون على انه فرض سنة ست من الحج
وهو رخصة على ان يصح وجميعه على انه مختص بالوجه واليدين
وان كان الحدث اكبر والاصل فيه قبل الجماع قوله تعالى وان كنتم
مرضى او علي سفر الى قوله فتيمموا صعيدا طيبا اي ترابا طيبا
وغيره سلم جعلت لنا الارض مسجد او ترابها طهورا **وشايطا**
التيمم جمع شريطة كما قال الجوهر في خمسة اشياء كذا في اكثر النسخ

والعذر ود في كلامه ستة كما استعرفه الشيء الاول **وجود العذر**
وهو العجز عن استعمال الماء والعجز ثلثة اسباب احدها فقله
بسبب **سفر** وللمسافر اربعة احوال الحالة الاولى ان يتيقن عدم
الماء فيتم به طلب الماء فانه في سبيل مسافر الام لا وفقده
في السفر جري على الغالب الحالة الثانية ان لا يتيقن العدم بل هو
جوز وجوده وعدمه فيجب عليه طلبه في الوقت قبل التيمم ولو
يمادونه ما جوزة فيه من رحله ورفقته المنسوبين اليه وبالأول
عنهم كان ينادي فيهم من معه ما يوجد به ثم من لم يجد الماء
نظر حواله يميناً وشمالاً وما ما وخلف الحد الذي وخص موضع
الحضرة والطير يمزج احتياطاً ان كان مستوفياً من الارض فان كان
ترو هدة او جبل تردد ان امن مع ما يأتي اختصاصاً وما لا يجب
بذلك الماء طهارة الى حد يلحقه فيه غوث رفقته لو استغاثهم
فيه مع اشتغالهم بالشفاء لهم فان لم يجد ما يتمد لطن فقد
الحالة الثالثة ان يعلم ما يحل بمصلحة مسافر حاجته واعتصاب
واحتشاش وهذا فوق حد الغوث المتقدم ويسمى حد القرب
فيجب طلبه منه ان امن غير اختصاص وما لا يجب بذلك الماء
وانقطاع عن رفقه وخروج وقت والا فلا يجب طلبه بخلاف من
معه ماء ولو تضاوبه خرج الوقت فانه لا يتم لانه وجد الماء ولم
يعتبر هنا الامن على الاختصاص ولا على المال الذي يجب بدله
نحوه فيما لم يتيقن وجود الماء الحالة الرابعة ان يكون الماء
فوق ذلك المحل المتقدم ويسمى حد البعد فيتمم ولا يجب قصد
الماء بعده فلو تيقنه اخر الوقت فانتظار افضل من تعجيل
التيمم لفضلية الصلاة بالوضوء ولو اخر الوقت ابلغ منها بالتيمم

الى

اوله

اوله وان ظنه او ظن ان يتيقن عدمه او ينك فيه اخر الوقت فتعجل
التيمم افضل لتحقيق فضيلته دون فضيلة الوضوء **السبب الثاني**
خوف محد ومن استعمال الماء بسبب بطوئ **برص** او زيادة الدم
او شين فاحش في عضو ظاهر العذر وذلك اية السابقة واليهي الاثر
المستتر من تغير لون او خول او استحشاف او نخرة تبقى او حكة
تزيد والظاهر ما يبد وعند المهنة عالباء الوجه واليد بين ذلك
الرافعي وذكر في الجنائيات ما حصله انه ما لا بعد كشفه هتكاً للستر
ويمكن زده الى الاول وخرج بالفاحش اليسير كقليل سواد وبالظاهر
الفاحش في الباطن فلا اثر لخوف ذلك ويعتمد في خوف ما ذكر قول
عدل في الرواية **السبب الثالث** حاجته اليه لعطش حيوان
محتتم ولو كانت حاجته اليه لذلك في المستقبل صونا للروح او
غيرها عند التلف فيتم مع وجوده ولا يكلف الطهارة لجمعه
وشربه لغبر دابة لانه مستغفر عادة وخرج بالمحترص غير العطش
المبيح للتيمم معتبر بالخوف في السبب الثاني والعطش ان احذر الماء
من ما كلفه قهراً بيد له ان لم يبد له **والشيء الثاني دخول وقت**
الصلاة فلا يتيمم لم وقت فرضاً كان او نفلاً قيل وقته لا التيمم
طهارة ضرورة ولا ضرورة قبل الوقت بل يتيمم له فيه ولو قبل التبان
شهره كستر وخطية جمعه وانما لم يصح التيمم قبل زوال الخاسة
في البدن للتصامح بهام مع كون التيمم طهارة منهية لا لكونه
زوالاً شرطاً للصلاة والخاص صحت التيمم قبل زوالها عن الثوب
وامكان الوقت شامل لوقت البول ووقت العذر ويدخل وقت
صلاة الجنائز بانقطاع الغسل او بدله ويتيمم للفعل المطلق
في كل وقت ارادة الا وقت الكراهة اذا اردا تنجاء الصلاة فيه

ويشترط العلم للوقت ولو تيمم شكاً فيه لم يصح وإن ما دونه **الثالث طلب الماء** بعد دخول الوقت بنفسه أو بما دونه كما مر
والشي الرابع تعذر استعماله شرعاً فلو وجد جاحبه مسبله بطريق
لم يجز له الوضوء منها كما في الزوائد أو حثاً كما في الجول بينه وبينه
سبح أو عدو ومن صور التعذر خوفاً سارقاً أو انقطاعاً عن رفقة
والشي الخامس اعوانه أي الماء أي احتياجه إليه **بعد الطلب** لعل
أو عطش حيوان محترم كما مر وهو ما لا يباح قتله **والشي السادس**
التراب بجميع أنواعه حتى ما يد أو يبه **الطاهر له غبار** قال تعافيتي
صعيداً طيباً أي تراباً طاهر كما فسره ابن عباس وغيره والمراد بالمال
الطهور فلا يجوز بالمتنجس ولا بما لا غبار له ولا بالمستعمل وهو
ما بقي بعوضه أو تناثر منه التيمم كالمقطوع من الماء ويؤخذ
من حصر المستعمل في ذلك صحة تيمم الواحد والكثير من تراب يسير
مرات كثيرة وهو كذلك ولو رفع يده في أثناء مسح العضو ثم
وضعه أصح على الأصح أما ما تناثر من غير مسح العضو فإنه غير
مستعمل ودخل في التراب المذكور المحرق منه ولو أسود ما لم يبر
وما دكا في الروضة وغيرها والأصغر والأحمر والأبيض المأكول
سفعها وخرج بالتراب النورة والزرنيخ وسحابة الخرق وخوف ذلك
فإن خالطه أي التراب الطهور **جفت** تكسر الجفم وتفتحها وهو
الذي تشبهه العامة الجبس ودقيق أو نحوه أو اختلط به مل
ناعد يلصق بالعضو **لم يجز** التيمم به وإن قل الخليل إلا أن
ذلك يمنع وصول التراب إلى العضو أما الرمل الذي لا يلصق
بالعضو فإنه يجوز التيمم به إن كان له غبار لأنه من طبقات
الأرض والتراب جئت له ولو وجد ماء صالحاً للغسل لا يكفي

وجوب

وجوب استعماله في بعض أعضائه مرتباً إن كان حدثه أصغر
أو مطلقاً إن كان أكبر كما يفعل ما يغسل كل يده كخبر الصحابي
الصحابي إن اذ امرتكم بامر فأتموه ما استطعتم ويكون
استعماله قبل التيمم عن الباقي لقوله تعالى فلم تجدوا ماء
فتيمموا صعيد طيباً وهذا أوحد ماء أما لا يصلح للغسل
كشج أو برد يذوب فالأصح القطع بأنه لا يجب مسح الرأس
به إذا لم يمكن فاهنا تقديم مسح الرأس ولو لم يجد إلا تراباً
لا يكفي فلهذه القطع بوجوب استعماله ومن به نجاسة
ووجد ماء يغسل به بعضها **وجب عليه** للحدوث المتقدم أو
وجد ماء وعليه حدث أصغر وأكبر وعلى يده نجاسة ولا يكفي
إلا لأحدهما تعين للنجاسة لأن التيمم لا بد لها من الخل في الوضوء
والغسل ويجب شراؤه الماء في الوقت وإن لم يكن وكذا التراب مثله
مثله وهو الأصح ما ينتهي إليه الرضا في ذلك الموضع في تلك الحالة
قال الإمام ولا قرب علي هذا أنه تعين له الحالة التي ينتهي فيها الأمر
إلى سد الموقر الرمي فإن الشربة قد تشتري حينئذ بذات يدي
ويبعد في الرخص إيجاب ذلك فإن احتياجه إلى التيمم لدين عليه
أو لنفقة حيوان محترم سواء كان آدمياً أو غيرك لم يجب عليه الشراء
وكان نفقة سائر المومن حتى المسكين والخدم كما صرح به ابن نج في
التجريد ولو احتياجه ولو احتاجت الماء إلى شرب سائر الأصناف
قدمها لزم النفع بها ولو كان معه ما لا يحتاج إلى شربه في شيء
في مما سبق حاز له التيمم كما في الجوع ولو وهب له ماء أو قرضه
أو عير دلو أو نحوه لا ضمن له إلا استنقاء في الوقت وجب عليه
القبول إذا لم يمكنه تحصيل ذلك بشرط أن لا يكون المسألة بذلك
غالبية فلا تعظم فيه المنه بخلاف ما لو وهب ثمن الماء فإنه لا يجب

عليه قبوله بالاجماع لعظم المنه ويشترط قصد التراب لقوله تعالى
فيمسحون بغيره اي اقصوه فلو تسفه رشح على عضو من اعضاء
التيمم فردده عليه ونوي لم يكن وان قصد بوقوفه في مسح الرشح
التيمم لا تنفاد القصد من جهته بانتفاء النفل المحقق له ولو نوى
بآذنه بان نقل الماذون التراب الى العنق وردده عليه جاز على
النقص كالموضوء ولا بد من نية الاذن عند النقل وعند مسح
الوجه كما لو كان هو التيمم والا لم يصح جزما كما لو نوى بغيره
ولا يشترط عند الاقامة فعل الماذونه مقام فعله لكنه يندب
له ان لا ياذن لغيره في ذلك مع القدرة خروجا من الخلاف بل يكره
له ذلك كما صح به الحديث ويحب عليه عند الحجر ولو باجره
عند القدرة عليها **فريضه** اي التيمم جمع فريضة اي اركان
هنا اربعة اشياء وعدها في المنهاج خمسة فادعيا ما هنا النفل
وعدها في الروضة سبعة فجعل التراب والقصد ركبتين واستقطا
في المجموع التراب وعدها ستة وجعل التراب شرطا والاولى ما في
المنهاج اذ لو حسن عدد التراب ركانا الحسن عدالماء ركنا في الطهر
واما القصد فداخل في النفل الواجب قرن التراب الى العطو المسمى
بنفسه او بآذونه كما مر فلو كان على العضو تراب فردده عليه
من جانب الجانب لم يكن وانما صرحوا بالقصد مع ان النفل
المقرون بالنية متضمن له رعاية اللفظ الالية فلو نوى التراب
من الرشح بركته او بغيره ومسح به وجهه لا يد بان حدث عليه
بعد زوال تراب مسحه منه تراب او نقله من يد الى الوجه او من
يد الى اخرى او من عضو ووجه اليه ومسحه به كفي ذلك لوجود
مسمى النفل والركن الثاني وهو ان دل في كلامه المص **الني**
اي نية استحبابه الصلاة ونحوها مما يقتضيه استحبابه الى

الطهارة

الطهارة كطواف ومحمل مصحف وسجودك واه اذا الكلام الان في
مسحة التيمم وامامها يستباح به فسياتي ولو نوى بنية الاستباحة
طائفا ان حدثه اصغر فبان اكبر او عكسه صحيح لان موجبها
واحد وان تعمد لم يصح لتلا عبه ولو اجنب في سوء ونسي
وكان بيمينه وقتا ويتوضا وقتا اعاد صلوات الوضوء فقط
لما مر ولا يكفي نية رفع حدث اصغرا وكبرا والطهارة عند
احدهما لان التيمم لا يرفع ولا يوي فرض التيمم فرض
الطهارة او التيمم المعروف لم يكن لان التيمم ليس مقصودا
في نفسه وانما يوي به عن ضرورة فلا يجعل مقصودا بخلاف
الوضوء ولهذا استحب تحديد الوضوء بخلاف التيمم ويجب
قرن النية بالنفل لانه اول الاركان واستدامتها الى مسح
شي من الوجه كما في المنهاج كما صله فلو عرت قبل المسح لم
يكف لان النفل ولو كان ركنا فهو غير مقصود في نفسه قال
الاسنوي والمحقق الاكتفاء باستحضارها عندهما وان عرفت
بينهما وتعليل الزاوي يفهمه وهذا هو الظاهر والتعبي ما بان
ستدامة جري على الغالب لان هذا الزمن يسير لا تعرب فيه النية
غالبا ولو ضرب بيد به على بشرية امره تنقض وعليها تراب فان
منع النفل المشرعين صح تيممه والافلا وامامها يباح بنية فان
نوى استحبابه فرضا ونقل ايجاله عملا بنية او فرضا فقط
فاله النفل معه لان النفل تابع فاذا صلحت طهارته الاصل
فللتابع اولى او تغل فقط او يوي الصلاة واطلق صلى به
النفل ولا يصلي به الفرض اما في الاولى فلان الفرض اصل والنفل
تابع له كما مر فلا يجعل المتبوع تابعا واما الثانية فقياسا

على ما لو تخرم بالصلاة أي وأطلق فإن صلاته تنعقد نكلا ولو نوي
 بتيممه حمل المصنف أو السجود للتكليف أو الشكر أو نوي نحو
 الحجب أو اعتكاف أو قراءة القرآن أو الحايض استباحة الوضوء
 كان ذلك كله كنية النفل في أنه لا يستباح به الفرض ولا يستباح
 به النفل أيضا لأن النافلة أكثر من ذلك وظاهر كلامه أنه ذكر
 في مرتبة واحدة حتى ادتبع لواحدها جازله فعل البقية ولو
 نوي بتيمم صلاة الجنازة قال أضح أن كانتيم للنفل والركن
 الثالث وهو الثاني في كلام المصنف **مسح الوجه** حتى ظاهر
 مسرسل لجنته والمقبل من الغد على شفتيه لقوله تعالى
 فامسحوا بوجوهكم وبأيديكم **والركن الرابع وهو الثالث**
 في كلام المصنف **مسح كل الدين مع المرفقين** الآية لا اليد
 تعالى وجب في التيمم طهارت الأعضاء الأربعة في الوضوء في
 أول الآية ثم استقامتها عضوين في آخر الآية فبقي العضو
 أن في التيمم على ما ذكرنا في الوضوء إذ لو اختلفا بينهما أكد قوله
 الشاقي **الركن الخامس وهو الرابع في كلام المصنف الترتيب**
 بين الوجه واليدين لما مر في الوضوء ولا فرق في ذلك بين التيمم
 عند حدث أصغر أو أكبر وغسل مسنون أو وضوء مجدد أو غير ذلك
 مما يطلب له التيمم فإن قيل لم يجب الترتيب في الغسل وجب
 في التيمم الذي هو بدله **الجواب** بأن الغسل لما وجب فيه جميع
 تيمم البدن صار كعضو واحد والتيمم وجب في عضوين فقط
 فأنشبه الوضوء ولا يجب اتصال التراب صحت الشغل الخفيف لما فيه
 من العسر بخلاف الوضوء بل ولا يستحب كما في الكفاية والكافي
 أولى ولا يجب الترتيب في نقل التراب إلى العضوين بل هو
 مستحب فلو ضرب بيد به التراب دفعة واحدة أو ضرب اليمنى

قبل

قبل اليسار ومسح يمينه وجهه ويساره يمينه أو عكس جاز
 لأن الفرض الأصلي المسح والنفل وسيلة إليه ويستترط قصد
 التراب بعصو مقين مسحة أي أو يطلق فلو أخذ التراب لمسح
 به وجهه فتذكر أنه مسحة لم يحزن أن مسح بذلك التراب
 يديه وكذلك لو أخذ يديه فلما أنه مسح وجهه ثم تذكر
 أنه لم يمسح لم يحزن أن مسح به وجهه ذكره الثقال في فائده
 وتجب مسح وجهه ويديه بضربتين بحجر الحافر التيمم ضربتان
 ضربة للوجه وضربة لليدين وروي أبو داود أنه صلى الله عليه
 وسلم تيمم بغير يمين مسح ياحدها وجهه والاخرى فخر عليه
 وإن الاستعاب غالبا لا يتأتى بدونها فاشبهنا الحجارة
 الثلاثة في الاستحباب ولا يتعين الضرب فلو وضع يديه على التراب
 ناعدا وعلق بهما عبارة كفي ثم شرع في سائر التيمم فقال
وسنة أي التيمم **ثلاثة أشياء** وفي بعض النسخ ثلاثة خصال
 بل أكثر من ذلك كما ستعرفه **الاول التسمية** أوله كالوضوء
 والغسل ولو حدث حدثا كبيرا **والثاني تقديم اليمنى** من اليدين
على اليسرى منهما **والثالث الموالاة** كالوضوء والغسل لأن كل منهما
 طهارة عند حدث أكبر وأصغر فإذا اعتبرنا هناك الجفاف
 اعتبرناه هنا أيضا بتقديم ماء ومن سنة أيضا الموالاة بين
 التيمم والصلاة خروج من خلاف من أوجبها وجب الموالاة
 بتسميتها في تيمم دايم لحدث كما يجب في وضوءه تخفيفا لما
 ومن سنة أيضا البدأة باليمين وجهه وتخفيف العبارة كقوله
 أو ما يقوم مقامهما وتفرق أصابعه في أول المرفقين وتحليل
 أصابعه بعد مسح اليدين وإن لا يرفع اليد عن العضو قبل تمام مسحه

التيمم
مبطلات

خروجاً من خلاف ما اوجبه ثم شرع في مبطلات التيمم فقال
والذي يبطل التيمم بعد صحته **ثلاثة اشياء الاول ما روي**
الذي يبطل الوضوء وتقدم بيانه في موضعه **والثاني روية**
الماء الملهو في غير **المصلى** وان ضاق الوقت بالاجماع كما قاله
ابن المنذر والخبزائي داود النزاع كافي ولو لم يجد الماء عشر
حج فاذا وجدت الماء فامسه جلدك **ثالثا** روية الحاكم وصححه ولانه
لم يشرع في المقصود قصار كما للوراء في اشياء التيمم ووجود
شئ الماء عند امكان شربه كوجود الماء وكذا اتوههم الماء وان نزل
سريعاً لوجود طلبه بخلاف توههم الشرط ولا يجب عليه طلبها
لان الغالب عدم وجدانها بالطلب للخل بها ومن التوههم
مرية سرب وهو ما يبرئ نصف النهار كان ماء او روية عرامة
مطبقة بقربة او روية ركب طلع وخود ذلك مما يتوهم معه
الماء فلو سمع قايلاً يقول عندي ماء لغايب يبطل تيممه لمقارنته
الما مع وجود الماء ولو قال عندي حاضر ما وجب طلبه منه ولو
قال عندي لفلان ماء ولم يعلم السامع غيبته ولا حضوره و
جب السؤال عنه او يبطل تيممه في الصورة فحينئذ ما من وجوب
الطلب ببطله ولو سمعه يقول عندي ما ورد يبطل ايضا و
وجود ما ذكر قبل تمام تكبيره الاحرام كوجوده قبل الشروع فيها
وانما يبطله وجود الماء وتوهمه ان لم يقترن بمانع يمنع من
استعماله كعطش وسبع لان وجوده والحالة هذه كعدم
فان وجبه في صلاة لا يقطع قضا وضاً بالتيمم باصلي في مكان
يغلب فيه وجود الماء يبطل تيممه اذ لا فائدة بالاستغفار بالماء
لان لا بد من اعادة الوضوء وان سقط التيمم قضاؤه لم يبطل تيممه

لانه

لانه شرع في المقصود فكان مكانه لوجود المكفر الرقبة بعد
الشرع في الصوم ولان وجود الماء ليس احداً لكنه مانع من
ابتداء التيمم ولا فرق في ذلك بين صلاة الغرض كظهر وعصاة
جبانة والنفل لعيد ووتر ولو روي المسافر الماء في اتصاله
وهو قاصر ثم روي القامة او روي القاصر الاتمام عند روية
الماء بطلت صلاته تعليلاً لحكم الاقامة في الاولى وكذا ما لم
يستطيع فيها وفي الثانية لانه الاتمام كما فتاح صلاة اخرى
وشغاف المريض من مرضه في الصلاة كوجود ان المسافر لما فيها
فبطلان كانت مما تسقط بالتيمم لم تبطل وان كانت مما لا
تسقط بالتيمم كان تيممه وقد وضع الجبيرة على حدث يبطل ويقطع
الصلاة التي تسقط بالتيمم ليس ويصلي بدلها افضل من اتمامها
لوجود المكفر الرقبة في اشياء الصوم وليخرج من خلاف من حرم
اتمامها الا اذا مضى وقت الغرضه فيتم قطعها كما حرم به في
التحقيق ولو تيمم ميت ثم صلى عليه وجد الماء وجب غسله في
الصلاة عليه سواء كان في أثناء الصلاة ام بعدها ذكره الغوي
في فتاويه ثم قال ويحتمل لا لعجب وما قاله محله في الحضر ما
في السفر فله عجب شيء من ذلك كالحج جزم به ابن سراقه في تلقينه لكنه
فرسه في الوجدان بعد الصلاة فعلم ان صلاة الجنائز كغيرها وان
تيمم الميت كتيمم الحي ولو صلى الماء في صلاة التي تسقط
بالتيمم يبطل تيممه بسلا مناه وان علم تلفه قبل سلامه لانه
ضعف بروية الماء وان مقتضاه بطلان الصلاة التي هو فيها
لكن خالفناه كحتمها وسلم الثانية لانها من جملة الصلاة كما اعلمه
النووي تبعاً للروايات ولوراء حايض تيمم لفقد الماء ولا

وهو عجا معهما حرم عليها تمكينه كما قاله القاضي ابو الطيب
 وغيره ووجب النزح كما في المجموع وغيره لبطلان طهرها ولو لم
 دونها لوجب عليه النزح لبقا طهرها ولو لم يراي الماء في أثناء قرة قد
 تيمم لها بطل تيممه بالروية سوى في قرة معلوم ام لا بعد
 ارتباط بعضها ببعض قاله الروياني ولا يجاوز المتغسل الذي
 وجد الماء في صلته الذي لم ينو قدس ركعتين بل سلم منهما
 لانه الاجب والعهود في النفل هذا اذا راى الماء قبل قيام الثانية
 فما قبلها الا انهما هو فيه فان نوي ركعة او عدد انتهى لان اعتقاد
 بنيه عليه فاشبه المكتوبة المقدرة ولا يزيد عليه لان الزيادة
 كما اقتتاحت نافلة بدليل اقتتارها الى قصد جدي ولو لم يرا
 في أثناء الطواف بل يتمه بنا على ان يجوز تفريقه وهو الاصح
 والثالث من البطلات **الردة** والعيادة بالله تعامها بخلاف
 الوضوء لقوته وضعف بدله لكن تبطل نيته فيجب تجديد
 الوضوء **وصاحب الجباير جمع** جبير بفتح الجيم وهي خشية او
 نحوها القصبة توضع على الكسر ويقتل عليها الجبر الكسر **ويصح**
 بالماء عليها حيث عسر نزحها الخوف محذور مما تقدم وكذا اللصوص
 بفتح اللام والشقوق التي في الرجل اذا احتاج الى تقطير شيء فيها
 ينزع من وصول الماء ويجب مسح كلها بالماء استعماله ما لم يكن
 بخلاف التراب لا يجب مسحها به وان كانت في محله لانه ضيق لا يوجب
 من دار حائل ولا يقدر المسح بمدة بل له الاستدانة الى الاند مال
 لانه لم يرد فيه ناقبة وكان الساتر لا ينزع الجنابة بخلاف النقع
 فيها ويصح الجنب ونحوه متى شاء والمحدث وقت غسل عليه ويشتر
 في الساتر ليكفي ما ذكرنا لاخذ من الصحيح الاما لا بد من الاسان

حكم الجبير

ويجب

ويجب غسل الصحيح لانها طهارة ضرورة فاعتبر الايمان فيها
 باقنى الممكن **ويتم** وجوب الماء روي ابوداود والدارقطني باسناد
 كل رجاله ثقة **عن** جابر في المشجوع الذي احتلم واعتسل فدخل
 الماء شجته فمات ان النبي صلى الله عليه وسلم قال انه كان بكفية
 ان يتم ويغصب على راسه خرقة ثم يمسح عليها ويغسل ساقيه
 والتيمم بدل عن غسل العضو العليل ومسح الساتر بدل **عن**
 غسل ما تحت اطرافه من الصحيح كما في التحقيق وغيره وقضية
 فذلك انه لو كان الساتر يغدر العلة فقط او بازيد وغسل الزايد
 كماله لا يجب المسح وهو كذلك فاطلا قههم وجوب المسح جري القاء
 من الساتر باخذ زبادة على محل العلة والغرض كالجرح الذي
 يخاف من غسله ما هو فيتممه له ان خاف استعماله الماء وعصا نته
 ولما بين حيات الجدي جري حكمه عضو الخرج ان خاف من غسله فامر
 واذا ظهر منه الفسادة من الصوف وشق عليه نزعه **وجب**
 عليه مسحه ويعفى **عن** هذا الدم المختلط بالماء تنكح ما لمصلحة
 الواجب على رفع مفسدة الحرام كوجوب تنكح مصلى الفرض
 حيث تعذر مرت عليه لقراءة الواجبة واذا تيمم الذي يغسل الصحيح
 وتيمم عن الباقي واذا فرضته لفرض ثاني وثالث وهكذا **أقول**
 يجد بعد طهارته الا ولى لم يعد الجنب ونحوه غسل **الحا**
 غسله ولا مسحها بالمسحة والمحدث الجنب فلا يحتاج الى إعادة غسل
 ما بعد عليه لانه اذا احتاج اليه ولو بطلت طهارة العليل و
 طهارة العليل باقية اذ ينقل بها فانها بعيد التيمم لضعفه
عن اد ا فرض ثان بخلاف من شئ لمعه فان طهارته ذلك العضو
 لم تحصل واذا امتنع وجوب استعمال الماء في عضوين محل الطهارة

لنحو مرضي او جرح ولم يكن عليه ساتر وجب التيمم ليل يبقى
 موضع العلة بلا طهارة **فيم الزاب** ما امكن على موضع العلم
 ان يحمل التيمم **وتجب غسل الصحيح** بقدر الامكان لما روي
 ابو داود وابن حبان في حديث عمر بن العاص في رواية لهما
 انه غسل معاصفه وتوضي وضوءه للصلاة ثم صلى بهم قال
 البيهقي معناه انه غسل ما امكنه وتوضي وتيمم عن الباقي
 ويتلطف في غسل الصحيح المجاور للعليل فيضع خرقة
 مبلولة بقره ويكامل عليها ليغسل بالمنقطة منها ما حوال اليه
 من غير ان يسيل اليه فان لم يقدر على ذلك بنفسه استعان ولو
 باجرة فان تعذر ففي المجموع انه يقضي ولو جرح عضو المحدث
 او امتنع استعمال الماء فيها لغير جراحه **فيجب تيمم** بناء على
 الاصح وهو اشتراط التيمم وقت غسل العليل لتعدد
 العليل وكل من الرجلين والدين كعصوفان كان في اعضائه
 الاربعه جراحة ولم تعد فلا بد من ثلاث تيممات **الاول للوجه**
والثاني لليدين والثالث للرجلين والرأس يكفي فيه مسح ما
 قل منه كما هو فان حمت الرأس فاربعة وان حمت الاعمضاء كلها
 فتيمة واحد عن الجميع لسقوط الترتيب بسقوط الغسل **ويجوز**
صاحب الجبيرة اذا مسح عليها وغسل الصحيح وتيمم **ولا اعادة**
عليه ان كان وضعها على طهر لانه اولى المساح على الخلق لضرورة هذا
 هذا اذا لم تكن الجبيرة على حمل التيمم ولا وجب القضاء قال في
 الروضة بخلاف لنقص اليد والمبدل جميعا ونقله في المجموع
 كالرافع عن جماعة ثم قال واصلاح للمجهول يقضي ان لا يفرق
 انتهى وما في الروضة اوجه لما ذكره وان وضعها على حدث

كان

سواء

سواء كان في اعضاء الجبيرة لانه مسح الطهارة **وتجب** تيممها ان
 امكن بلا ضرر **يبسح التيمم** لانه مسح على ساتر فاشتراط فيه
 الوضع على طهر بالخف فان تعذر نزعها ومسح وصلي قضى لغوث
 شرها الوضع على طهارة فانتفى تنبيهه حبس بالخف وكذا يجب
 القضاء ان امكنه النزع ولم يفعل وكان وضعها على طهر ولو
 تيمم عن حدث اكبر ثم احدث حدثا اصغرا تنقض طهر الاصغر
 لا الاكبر كما لو احدث بعد غسله فيحرم عليه ما يحرم على المحدث
 ويستم تيممه عن الحدث الاكبر حتى يجد الماء بلا مانع فلو وجد
 جارية ماء مسيل تيمم ولا يجوز الطهر منها الا انها وضعت
 للشرب نظر للغالب ولم يقض صلاة له كما لو تيمم بحضرة ما يحتاج
 اليه لعطش وصلي به ولو نسي الماء في رحلة او امله فيه فلم
 يجد بعد اتمام الطلب وتيمم في الحالين وصلي المذكورة في
 الشبان ووجده في الاصل فاقضى لانه في الحالة الاولى وجد
 لا لانه قصر في الوقوف عليه فيقضي كما لو نسي ستر العورة
 وفي الثانية عن رادرك لا بدوم ولو اضل رحله في رجال
 بسبب ظلمة او غيرهما فتيمة وصلي ثم وجده وقبله الماء فان
 لم يمسح في الطلب قضى لتقصيره فان امعن فيه فلا قضاء
 عليه اذا ما معه حال التيمم وفارقا اضلاله في رحله بان يقيم
 الرقعة او سيع غاكبا من تخيمه فلا يعد مقصرا ولو ادرك الماء
 في رحله ولم يشعر به او لم يعلم ببرخفيتها هناك فلا اعادة
 ولو تيمم لامسا له عن القافلة او عن الماء او لعصب ما به فلا
 اعادة بلا خلاف فذكر في المجموع **فروغ** لو تلف الماء في الوقت
 كفر من كفره وتنظيفه وتحير مجتهد لم يرض المعذر

او اتلفه عبثا في الوقت او بعد اعصى لتفريطه بانكلا فماتعين
للتطهارة ولا اعاده عليه اذ اتيمم في الحالين لان تيممه وهو
فاق الماء اما اذا اتلفه قبل الوقت فلا يخصص من حيث اتلاف
ماء التطهارة وان كان يعصى من حيث انه اضاعة مال ولا اعاده
ايضا لما امر فلو باعه او وهبه في الوقت بلا حاجة له ولا المشتري
او المتهب لعطش لم يبيع بيعه ولا هبته لانه علم بعين
تسلمه شرعا لتعينه للتطهارة وبهذا افارق صحة هبة من
لزمته كفارة او ديون فوهب ما يملكه وعليه ان يسترده فلا
يبيع تيممه ما قدر عليه لبقائه على ملكه فان عجز عن
استراداده تيممه وصلى وقضى تلك الصلاة التي فوتها في وقتها
فتنها التقصير دون ما سواها لانه فوت الماء قبل دخول وقتها ولا
يفضي تلك الصلاة بتيممه في الوقت بل يوجب القضاء الجود الماء او
حالة يتقضى الفرض فيها بالتيمم فلو تلف في يد المتهب والمشتري
لم تيممه وصلى لاعادة عليه مما سلف ويضمن الماء للمشتري دون
المتهب لانه فاسد كل عقد كصححة في الضمان وعده ولو
مرء في الوقت وبعد عنه بحيث لا يلزمه طلبة تيممه وصلى
اجزاه ولا اعادة عليه كما مر ولو عطش والميت ماء شربه و
يممونه وصيمونه الوارث بقبضته لا بمنزله وان كان مثلها اذا
كان يبريه الماء فيها قيمة ثم خرجوا الى وطنهم ولا قيمة
له فيه واراد الوارث تغيرهم اذ الورود المالك ان اسقاطا
للضمان فان فرض الغرم بكمكان الشرب او بكمكان لغرماء فيه
قيمة ولو دون قيمته بكمكان الشرب وزمانه مثله كسائر المثليات
ولو وصي بصرفه مال ولي الناس وجب تقديم العطشان المحترم

حفظا

حفظا للمحتمة ثم الميت لان ذلك خاتم امره وان مات اثنان ووجد الماء
قبل موتهما قدم الاول لسبعة فان ماتا معا ووجد الماء او وجد
اما بعدهما قدم الأفضل ولا فضلية بعلية الظن تكون اقرب الى
الرجح لا باخرية والنسب ونحو ذلك فان استويا اقرب بينهما ولا يفتقر
قبول الوارث له كالكفن المتطوع به ثم المتنجس لان طهارة لا يبدل
له للمحايض او لنفسه لعدم خلوهما عن النجس عما لبا ولعلوا حدهما
فان اجتمعا قدم افضلهما وان استويا اقرب بينهما ثم الجنب لان
حدثه اغلظ من حدثه المحدث حدثا اصغر **فان كفي**
المحدث دون المحدث او لانه يرتفع به حدثه بكماله دون الجنب
وبتيممه المعذور وجوبا **كل فريضة** فلا يهيى بتيممه غير فرض لان
الوضوء كان لكل فرض لقوله تعالى اذ قم الى الصلوة والتيمم بدل عنه
ثم نسخ ذلك في الوضوء بان صلى الله عليه وسلم صلى يوم الفتح خمس
صلوات بوضوء واحد فبقي التيمم على ما كان عليه ولما روي البيهقي
باب سادة صاحب سجدة ابن عمر قال تيمم لكل صلاة وان لم يحدث ولانه
صلواته ضرورة ومثل فرض الصلاة في ذلك فرض الطواف وخطبة
الجمعة فيمنع الجمع بتيممه واحد بين طوافين مفروضين وبين
طواف فرض وفرض صلاة وبين صلاة الجمعة وخطبتها على ما
رححه الشيخان وهو المعتمد لان الخطبة وان كانت فرض تكافيه اذ
قيل انها قايمة مقام ركعتين والصبي لا يود بتيممه غير فرض
كالبالغ لان ما يود به كالوضوء في التيمم وغيره **فان عجز** لو تيممه
للغرض ثم بلغ لم يسل به الفرض لان صلاة تفضل كما صححه في
التحقيق ونقله في المجموع من العراقيين فان قيل لم يجعل كالبالغ
في انه لا يجمع بتيممه فرضتين ولا يهيى به الفرض اذ بالغ لجيب

بان ذلك احتياط للعبادة في انه ينتج من الفرض الثاني ويتيمم ذال
 وهذا في غاية الاحتياط وخرج بما ذكره محكمين الحايض من الوطئ مرارا
 وجهه بين فرض آخر يتيمم واحد فانها جازان ولنذكر فرض
 عيني لتجنيته على النادر فاشبه المكتوبة فليس له ان يجتمع مع
 فرض آخر موداة كانت او مقضية بتيمم واحد ولو تعين على ذي
 حدث اكر نعلم فاتحه او حمل مصحفا او غوذا لك الحايض انقطع
 حبسها واداء الزوج وطهرتها وتيمم من ذكر الفريضة كاله ان
 يصلي الجنائز به كما ذكر **ويصلي بتيمم واحد ما شاربه النوافل** لان
 النوافل تكثر فيؤدي ايجاب التيمم لكل صلاة منها الى الترك او الى
 جرح عظيم فحفف في امرها كما خفف بترك القيام فيها مع القدرة وبترك
 القبلة في السفر ولو نذر اتمام كل صلاة دخل فيها فله جمعها مع فرض
 لان ابتداءها نفل ذكر الراوي في وتوصلي بالتيمم منفرد او في جماعة
 نذر اعادة اجماعه جاز لان فرضه الاولي ثم كل صلاة او حيلها
 في الوقت ولو جئنا اعادة نكاحه بوط على حصة ففرضه الثانية وله ان
 يعيدها بتيمم الاولي لانه الاولي وان وقعت نكاحا فلا ثبات بها
 فرض **فارق** كيف جمعها بتيمم مع ان كلا منهما فرض
 اجيب بان هذا كالمسبية في خمس يجوز جمعها بتيمم وان كانت
 فروض لان الفرض بالذات واحد ومن نسي احد الخمس ولم يعلم عونها
 كفاه لهن تيمم لان الفرض واحد وما سواه وسيلة له فلو تذكر المسبية
 بعد لم يجب اعادة تمام حجة في المجموع او نسي منهن مختلفتين ولم
 يعلم عونها صلى كلا منهن بتيمم او صلى اربعا فالظهر والعصر والمغرب
 والعشاء بتيمم واربعا ليس منها الذي يدأ بها اي العصر والمغرب وال
 العشاء والصبح بتيمم اخر فيبين ابيقين او نسي مختلفين متفقتين او شك

في اتقاتها

في اتقاتها ولم يعلم عونها ولا يكون المتفقتا الا من يومين
 فيصل الخمس بتيمم من الير يبين **تيمم** على فاقد الطهورين
 وهما الماء والتراب لمحيوس محل ليس فيه واحد منهما ان
 يصلي الفرض لحزمة الوقت ويعيد اذ وجد احدهما وانما
 يقيده بالتيمم في محل يسقط به الفرض اذ لا فائدة في اعادة
 بها في محل لا يسقط به الفرض وخرج بالفرض النفل فلا يتحل
 ويقتضي وجوبا بتيمم ولو في سفر لم يندبر فقدم
 يستحب له الملو ويد ثرية اعضاؤه وتيمم لفقد ما محل
 يندبر فيه فقدم ولو مسافر الندرة فقدم بخلافه محل لا
 يندبر فيه ذلك ولو مقيما وتيمم لعذر كفقدها وخرج في
 سفره معصية كابق لا عدم القضا رخصة فلا يناط سفر
 المعصية **فصل** في ازالة الخاسرة وهي لغة كالمستند
 وشرا مستقدر يمنع من صحة الصلاة حيث لا مخصص **وكل**
ما يخرج من بعد السبلين اي القبل والدر يسوء كان معادا
 كالبول والغائط او نادر كالذي والودي **خمس** سوي كان ذلك
 من حيوان ما كحل الا لا حاديت الدالة على ذلك فقد روي البخاري
 انه صلى الله عليه وسلم لما جى له بحرين وروثة ليستنجي بها اخذ
 البحرين ورد الروثة وقال هذا اركس الخمس وقوله صلى الله عليه
 وسلم في حديث الثبرين اما احدهما فكان لا يستبري من البول
 روة مسلم وقصة سائر الابوال واما امره صلى الله عليه وسلم العر
 نبييما شرب ابوال الابل فكان لتد اوي بالخمس جاز عند فقد
 الطاهر الذي يقوم مقامه واما قوله صلى الله عليه وسلم لم يجعل
 الله شيئا مني في احد من عليهما فجعل على الخمر والذي بالمعجزة
 ما ابيض رقيق يخرج بلا شهوة قوية عند ثوارتها والودي

والركض

وهو الماء الأبيض كدر رشحني يخرج عقب البول او عند حمل شيء
تقبل **فصل** في بعض منسج المائت وكل ما يخرج بلفظ الفم
بإسقاط ما بين قفا نكرا موصوفة اي كل شيء **فصل** من
الفضلات من النبي صلى الله عليه وسلم طاهرة كما حرم به الغوري
وغيره وصححه القاضي وغيره وهو المعتمد خلا فاما في الشرح المغير
والتحقيق من النجاسة لان بركه الحبيشية شربت بوزنه صلى الله
عليه وسلم وقال لن تخرج النار بطنك وصح لا الدارقطني وقال
ابو جعفر الترمذي دم النبي صلى الله عليه وسلم طاهر لان ابا
طلبته شربه وفعل ذلك ابن الزبير وهو غلام حين اعلاه النبي
صلى الله عليه وسلم دم حجامته ليد منه فنه فقال النبي صلى الله
عليه وسلم من خالط دمه لم ينجس النار **فصل** في اخرى
اخلف المتأخرون في حصة كخرج عقب البول في بعض الاحيان
وتسمى عند العامة بالحصة هل هي نجسة ام متنجسة تظهر بالغل
والذي يظهر فيها ما قاله بعضهم وهو ان اخبر طبيب عدل بانها
منعقدة من البول فهي نجسة والافتقار **فصل** في قنطرة من
جميع الحيوانات الا الكلب والخنزير وقرح احد هما اما مني الاذي
فلحد بن عابشة رضي الله عنها انها كانت تحك من ثوب رسول الله
صلى الله عليه وسلم ثم يصلي فيه متفق عليه واما غير الاذي فلا
نه اصل حيوان طاهر فان شبهه مني الاذي ويستحب غسل المني
كما في المجموع لاخبار الصحيحة فيه خروج من الخلق فواليف
الماخوذ من حيوان طاهر ولو غير مأكول طاهر وكذا الماخوذ
من ميتة ان تصلب ويترك القز وهو البيض الذي يخرج منه
دود القز ولو استعالت البيضة ومما قلها طاهرة على ما
صححه النووي في تنقيحنا وصح في شروط الصلاة منه

انها نجسة والوجه حمل هذا على ما اذا لم تستعمل حيوان والاول
على خلافه وقوله **وغسل جميعه** **فصل** **ولا والله واجب** اي مأكول
وغيره اراد به النجاسة المتوسطة كالبول والغايط بدليل
ذكره النجاسة الخفيفة والمغلظة بعد ذلك وبكى غسل ذلك
مرة لحديث كانت الصلاة خمسين والغسل من الجنابة والبول
سبع مران فلم ينزل رسول الله صلى الله عليه وسلم يسأل مره حتى
جعلت خمسا والغسل من الجنابة مرة ومن البول مرة مرة رواه ابو ذر
ولم يضعه وامره صلى الله عليه وسلم يصيب ذنوب على بول
الاعرجي وذلك في حكم غسلة واحدة وهو حجة الوجوب **فصل**
النجاسة على قسمين حاكمية وعينية فلحكمية كبول جف ولتر
يدركه صفة بكفي جري الماء عليه مرة والعينية يجب ان الة
صفاتها من طعم ولون وريح الاما عسر والله من لون او ربح
فلا يجب ان الة بل المحل اما اذا اجتمع فوجب ان الة مطلقا القوة
دالتهما على بقاء العين كما يدل على بقائها بقاء الطعم وحره وان
عسر والله ويؤخذ من التعليق ان محال ذلك فيما اذا بقي في
محل واحد فانه نقيان متفرقين لم يضر ولا يجب الانتحان في
نزال بغير الماء الا ان تعينت وشروط ورود ما ان قل لان كثر
على المحل لئلا يتنجس ما لو عكس فلا يطهر المحل والغسالة القليلة
بلا تغير وبلا زيادة ونرن بعد اعتبار ما يشربه المحل وقد ظهر
المحل طاهرة لان المنفصل بعض ما كان متصل وقد فرض طهره
ولا يشترط الفصل اذا كبلل بعض المنفصل وقد فرض طهره ولكن
بيت خروج من الخلق فان كانت كثيرة ولم تتغير او لم تنفصل
وطاهرة ايضا وان انفصلت متغيرة او غير متغيرة وزاد

وزنها بعد ما ذكر اوله يزول ولم يظلم الحمل فنجاسة **فرع** ما نقل
من الخبر فوجد فيه طعم زيل او لونه او ريحه حكم بنجاسته كما
كما قاله البغوي في تعليقه ولا يشك عليه قولهم لا يجد بزغ الخمر
لوضوح الفرق وان احتمل ان يكون ذلك من قريب جيفة لم
يحكم بنجاسته وهذه المسئلة مما تعد بها البلوى ثم يخرج في حكم
النجاسة المحففة فقال **لا بول البهي الذي لا ياكل العظام**
الذي لا يتغذي قبل مضى حولين فانه يظهر برش الماء عليه
بان يرش عليه ماء بعره ويغلبه بكاسيلان **فان** جلا في الصبية وان
لحنى لا بد في بولهما من الغسل على الاصل ويتحقق بالسيلان
وذلك لخبر الشيخين عن ام قيس انها جاءت بابن لها صغير
لم ياكل الطعام فاجلسه رسول الله صلى عليه وسلم في حجره فقال
عليه فدعاهما فنضجه ولم يغسله والخبر الترمذي وحسنه
يغسل من بول ثجارية ويرش من بوله الغلام و فرق بينهما
بان الابتلاء يحمل البهي بكثير خفف في بوله وبان بوله ارق من
بولها فلا يلصق بالحمل كاصوف بولها به والحق للفتى بها
وخرج بقيد التعذي تحنيكه بنحو ثمر وتناوله خو سقوف
للاصلاح فلا يمنعان النضج كما في المجموع ويقبل مضى حولين ما
بعدهما اذا رضاع حينئذ كالطعام كما نقل عن النص ولا بد مع
النضج من ازالة اوصافه كبقية النجاسات وانما سكتوا عن
ذلك لان الغالب سهولة زوالها خلا فاللزم كشي من ان بقا اللون
والريح لا يضر **ولا يعفى عن شيء من النجاسات** كلها مما يذكره
البصير **اليسير في العرق من الدم والقيح** الاهليين سواء كان
من نفسه كان انفصل منه ثم عاد اليه ام من غيره غير دم الكلب

والخنزير

والخنزير و فرغ احدهما لان جنس الدم ينطرق اليه العفوققع
القليل منه في محل المسألة قال في الامم والقليل ما تعافاه الناس
اي عدده معفووا والقيح دم استحال الى نقي وفساد ومثله
الصد يد ا مادام نحو الكلب فلا يعفى عن شيء منه لغسله كما
صرح به في البيان ونقله عنه في المجموع واقره وكذا الواخذ ما
اجنبيا ولطبخ به بدنه او ثوبه فانه لا يعفى عن شيء منه لتعديده
بذلك فان التضمخ بالنجاسة هرام وما دام الشخص نفسا
الذي لم ينفصل كدم الدما ميل وقروح وموضع الفصد والنجاسة
فيعفى عن قليله وكثيره انشربق امر لا ويعفى عن دم البراغيث
والقمل والبق وبعيد الذباب وعن قليل بول الخفاش وعن روثه
وبول الذباب لان ذلك مما تعم به البلوى وشيق الاحتراز عنه
ودم البراغيث والقمل من شجان تحمصها من الانسان وليس
لهاد في نفسها ذكره الامم وغيره في دم البراغيث ومثله
القمل **فان** محل العفوقعن سائر الدماء ما لم يختلط
باجنبي فان اختلط به ولو دم نفسه كان خرج من عينه دم او دم
دميت لثنته لم يعفى عن شيء منه **فان** يعفى عن ما اطله
اذ لم يتعمد وضعه عليها ولا فلا يعفى عن شيء منه قال النووي
رحمه الله تعالى في مجموع في الكلام على كيفية المسح على الخف لو
تمسح بسفل الخف معفو عنه لا يمسح على اسفله لانه لو مسحه
زاد التلويث ولزمه حينئذ غسله وغسل اليد انتهى واختلف
فيما لو ليس ثوبا فيه دم براغيث ويدنه رطب قتال المتولي
يجوز وقال الشيخ ابو عبيد الجوز لانه لا ضرورة الى تلويث بدنه
وبه جزم المحب الطبري في تفقهها ويجتنب حمل كلام الاول على

ما اذا كانت الطوبى بما وصف او غسل مطلوب لمصلحة الاحتراز كما لو كانت
 معرق والتناهي على غير ذلك كما علم مما مر وينبغي ان يلحق بها الطهارة
 ما يتساوقا من الماء حال شربه او من الطعام حالة اكله او جعل على
 جرحه دواء لقوله تعالى وما جعل عليكم في الدين من حرج واما ما لا
 يدركه البصر فيبعض عنه ولو من الجحاسة المغلظة لمصلحة الاحتراز
 عن ذلك **فصل** اقتصار المصنف في حصر الاستفاد على ما
 ذكره ممنوع كما يعلم مما تقدم وتقدم في المله بعض صور منها يعنى
 فيها **وما** اي ويحذف عن الذي **لا نفس له سائلة** من الحيوانات
 عند شق عضو منها كالذباب والزيور والقمل والبراغيث ونحو
 ذلك **اذ وقع في الماء** الذي فيه ما ينجس **لا ينجس** المايح بشرط
 ان لا يطرده طارح ولم يغيره لمصلحة الاحتراز عنه ولحقه البخاري
 اذ وقع الذباب في شراب احدكم فليغمسه كله ثم لينزع عنه فان
 في جناحه رداء اي وهو لا يسرهما قيل وفي الخبر شفاء زاد بن
 داود انه يتقي جناحه الذي فيه الداء وقد يقضى الى موقه فلو
 نجس المايح بما امر به وقيس بالذباب ما في معناه من كل ميتة
 لا يسيل دمها فلو شككت في سبيل دمها امتحت بمثلها فيخرج
 الحاجة قاله العراقي في فتاويه ولو كانت تلك الحيوانات ممرسا
 بسبيل دمها لكانت لا يجرها ولا يسيل بصغرها فلها حكم
 ما يسيل دمها فان غيرته الميتة لكثرتها او طرحت فيه بعد
 موتها قصد اتجس جز ما حكمه به في الشرح والمحاوي ٥٥
 الصغيرين ومفهوم قولها بعد موتها قصد انه لو طرحتها
 شخص بلا قصد او قصد طرحتها على مكان اخر فوقع
 في المايح او طرحتها من لا يجز او قصد طرحتها فيه فوقع

فيه

فيه وهي حية فانت فيه انه لا يضر وهو كذلك وان كان في بعض
 نسخ الكتاب وماتت فيه فطاهرة انها طرحت وهي حية فيفصل
 فيها بين ان تقع بنفسها ام لا **اعلم** ان الاعيان جراد وجمل
 فالجماد كله طاهر لانه خلق لنا فع العباد ولين بعض الوجوه قال
 تعالى هو الذي خلق لكم ما في الارض جميعا واما يحصل الانتفاع
 او يكمل بالطهارة الا ما نص الشارع على نجاسته وهو الحمار والباج
 وكذا الحيوان كله طاهر كما لا استثناء الشارع ايضا وقد
 بينه على ذلك بقوله **والحيوان كله طاهر** اي طاهر العين حال حياته
الا الكلب ولو علم الخبر وسلم ظهورنا احكم اذ لوغ فيه الكلب
 ان يغسله له سبع موان اولاهن بالتراب وجه الدلالة ان الطاهر
 اما حدث او خبث او تكرر ولا حدث على الا نأ ولا تكرر فتعبت
 طهارة الخبث فثبت نجاسته فيه وهو طيب اجز به بل هو طيب
 لحيوانات نكته لكثرة ما يلهث فبقيتها اولى **والخنزير** بكثرة نجاسته
 لانه اسوار حاله من الكلب لانه لا يفتني ونقض هذا التعليل
 بالخبثان ونحوها ولذلك قال النووي رحمه الله تعالى ليس لنا
 دليل واضح على نجاسته لكن ادعى ابن المنذر الاجماع على نجاسته
 وعرض بمذهب مالك رضي الله تعالى عنه ورواية عن ابي حنيفة
 رضي الله عنه انه طاهر ويرى النقض بانه منسوب الى قطعه بلا
 ضرر فيه ولا فائدة يمكن الانتفاع به جمل شي عليه ولا كذلك الحشرات
 فيها **وما تولد منها** اي من جنس كل منها **ومن احدثها**
 الاخر ومع غيره من الحيوانات الطاهرة ولو ادميا كالمولود بين
 ذيب وكلية تغليب النجاسة لتولدها منها والفرع بين الاب
 في النسب والام في الرق والحرية واشرفها في الدين واجاب البديل
 وتقرير الجزئية وانحطها في عدم وجوب الزكاة وانحطها في

الخجاسة وتحريم الذبيحة والناجحة والميتة وهي ما زالت حياتها الا
 بذكاة شرعية كذبيحة الجوسي والمحرّم بضم الميم وما ذبح بالغنم
 وغيره لا يحول اذا ذبح **كلها نجسة** بالموت وان لم يسئل ذمها الحرمه تناولا
 لها قال تعالى حرمت عليكم الميتة وتحريم ما ليس يحترّم ولا ضر فيه
 يدل على نجاسة وخرج بالتعريف المذكور الجنيين فان ذكوتهم بذكاة
 امه والصيد الذي لم تدرك ذكاته والذئود اذا ماتا باسهم ودخل
 في نجاسته الميتة جميع اجزائها من عظم وشعر وصف ووبر
 وغير ذلك لانه كالميتة لا يخلو الحيوة ودخل في ذلك ميتة ودخل في
 حل وتباح فانها نجسة لكن لا تنجسه لعسر الاجترار عنها ويجوز
 اكله معه لعسر تمييزه **الاميتة السمكة وميتة الجراد** فظاهر ان
 بالاجتماع لقوله صلى الله عليه وسلم اكلت لنا ميتتان ودمان السمكة
 والجراد والكبد والطحال وقوله صلى الله عليه وسلم في البحر هو
 الطهور ماؤه الحل ميتته والمراد بالسمكة كل ما اكل من حيوان
 البحر وان لم يمس سمكا وكما سياتي ان شاء الله تعالى في الاطعمة والجراد
 اسم جنس واحد جراده يطلق على الذكر والانثى **والاميتة الاممي** كما
 طاهرة لقوله تعالى ولقد ذكرنا بني ادم وقضية التكريم ان لا يحكم
 بنجاسته بالموت ويسو المسلم وغيره واما قوله تعالى يا ايها المشركون
 نجس فامر بدين نجاسة الاعتقاد او اجتنابهم كالتنجس لاجناسة
 الابدان واما خبر الحاكم لا تنجسوا مواثلكم فان المسلم لا ينجس حيا
 ولا ميتا فجري على الغالب انه لو نجس بالموت كان نجس العين كسائر
 الميتات ولو كان طاهرا لم يورث نجس كسائر الايمان النجسة فان
 قبل ولو كان طاهرا لم يورث نجس كسائر الايمان الطاهرة
اجيب بانه عهد غسل الطاهر بدليل المحدث بخلاف
 نجس العين **ويغسل الامار** وكل جامد ولو معصا من صيد

او غيره

او غيره **من ولوغ** كل من الكلب والخنزير وقرع احدهما
 وكذا جماعات شئ من اجزاء كل منهما سواء في ذلك لعابه وبوله
 وسائر طوابعه واجزائه الخافه اذا لاقت رطبا **سبع مرات** بما
 طهور **احد يهن** في غير رص ترابية **بالتراب** الطهور يحل
 النجاسة بان تكون قد راى يكد الماء ويصل بواسطة الى جميع
 اجزائه الحاصل ولا بد من مزجه بالماء اما قبل وضعها على المحل او بعد
 بان يوضع او لو مرتين ثم يخرجها قبل الغسل وان كان المحل رطبا
 اذا الطهور الوارد على المحل باق على طهور مرتين خلا فالاسوي
 في اشتراط المخرج قبل الوضع على المحل والاصل في ذلك قوله صلى
 الله عليه وسلم اذا ولغ الكلب في انا احدكم فاعسلوه سبع مرات
 اولهن بتراب **روى مسلم** وفي رواية له وعطروه الثامنة بالتراب
 اي بان يصاحب السابعة كما في رواية ابي داود السابعة بالتراب
 وفي رواية صحيحها الترمذي اولهن او اخرهن بالتراب وبني
 رواية مسلم تعارض في محل التراب فينساقطان في تعيين محله
 ويكفي وجوده في واحدة من السبع كما في رواية الدارقطني احدهن
 بالبطحاء فنص على الاعاب والحق به ما سؤالا لان لعابه اشرف
 فضلاته واذا ثبت نجاسته فغيره من بول وروث وعرق ونحو
 ذلك **اول** **فنبيل** اذا لم يزل النجاسة الالبست غسلا
 مثلا حسبت واحدة كما صححه النووي رحمه الله ولو اكل نحو لحم كلب
 لم يجب تسبيح محله الاستحزاء كما نقله الروياني عن النصف فان
 حمام غسل دخله كلب ولم يهد فطهره واستمر الناس على قوله
 والاغتسلات فيه مدة طويلة وانتشرت النجاسة في حصر الحمام
 وقوله فانيقن اصابه شئ من ذلك فنجس والا فطاهر لا

لا يتنجس بالشك ويظهر الحمام بمروءة الماء عليه سبع مرات بعد
بالطفل لأن الطفل يحصل به التزيب كما صرح به جماعة ولو مضت
مرة يحتمل أنه مر عليه ذلك ولو بواحدة الطين الذي في نعال
داظية لم يحكم بنجاسته كما في البرق إذا اكلت نجاسة وغابت
غيبه يحتمل فيها طهارة فيها ويصحب التراب ولو غبار رمل وان
افسد الثوب جميعا بين نوعي العلل فلا يكفي غيره كالمشاة
وصابون وبين جعل التراب في غير الثغرة والأولي أولى لعدم
احتياجه بعد ذلك إلى تزيب ما يترشس من جميع الغسلات
ولا يكفي تراب نجس ولا مستعمل في حدث ولا يجب تزيب أرض ترابه
إذا لمعنى للتزيب التراب فيكون شيعها بما وجدته ولو صاب ثوبه
مثلا منها شيء قبل تمام التسبغ لم يجب تزيبه قياسا على ما إذا
من غير الأرض بعد تزيبه ولو وقع نحو الكلب في أنافه ماء
قليل ثم كثر حتى يبلع قلتهن طهر الماء كما نقله البغوي
في نهك يده عن ابن الحارث وأقره فان كان في الأرض ما كثير ولم
يتقصر ببولوغه قلتهن لم ينجس الماء ولا الماء إن لم يكن أصاب
حرمه الذي لم يوصله الماء مع رطوبة لحدما قاله في المجموع
قضية أنه لو أصاب ما وصله الماء مما هو فيه لم ينجس وتكون كثرة
الماء مانعة من نجاسة وبه صرح الإمام وغيره **فمنه**
هل يجب إراقة الماء الذي تنجس ببولوغ الكلب ونحوه أو يتدب
وجهاً ناصحاً الثاني وحدوث الإصرار في قته فيحمل على من
أراد استعمال الماء إلا وأولاً دخل كلب مرسله في أنافه ماء قليل
فإن خرج فيه جافاً لم يحكم بنجاسته أو رطبا فكذلك إذا أصبح الو
جهين عملاً بالأصل وهو لو كان يحمل أن تكون من لعابه **ويغسل**

من سائر

من سائر أي باقي النجاسات المخففة والمتوسطة **مر** وجوباً
ثاني عليه وقد مر دليل ذلك وكيفية الغسل عند قول المصنف
رحمه الله تعالى وعسل جميع الأبول والأرواث **ولجب** **والثالث**
وفي بعض النسخ والثالث بالتأويل **فصل** أي من الإقتصار على
مرة فيندب أن يغسل غسليين بعد الغسلة المزيلة لعين النجاسة
لتكامل الثلاث فإن المزيلة للنجاسة واحدة وإن تعددت كما مر في
عسلات الكلب لا سحاب ذلك عند الشك في النجاسة في حديث
إذا استيقظ أحدكم من نومه فعد تخففتها أولى ويكمل ذلك
المغسل **وبه** صرح صاحب الشامل الصغير فيندب مرتين بعد
طهرها وقال الجليل لا يندب ذلك لأن المكبر لا يكبر كما أن الصغير
لا يصغر أي فتثلت النجاسة المخففة والمتوسطة دون المغلظة
وهذا الوجه **فمنه** قد علم مما تقدم أن النجاسة لا يترط في
إزالتها شدة بخلاف طهارتها لحدث لأنها عبادة كسائر العبادات وهذا
من باب التزويك لأنه كما كان مقصود القبح الشهوة ومخالفة الهوى
من باب التزويك لأنه كما كان مقصود القبح الشهوة ومخالفة الهوى
التحقق بالفعل ويجب أن يبادر بمسح النجس عاصراً بالنجس كان
استعمل النجاسة في بدنه بغير عمد وحاشا من المعصية فإن لم
يكن عاصياً به فالتحقق بالصلاة ويندب استعمله فيه فيما عدا ذلك
وظاهر كلامه أنه لا فرق بين المغلظة وغيرها وهو كذلك وإن قال
الزركشي رحمه الله تعالى ينبغي وجوب المبادرة بالمغلظة قال الاستوى
والعاصي بالجناية يتحمل الحاقه بالعاصي بالنجس **والنجس**
خلافه لأن الذي عصى به هنا منليس به بخلافه ثم وإذا غسل فيه
المنجس فليبالغ في الغرغرة ليغسل كل ما في جوف الظاهر ولا يبالغ

طعاما ولا شربا قبل غسله لئلا يكون اكله الغاسية ثقلة في المخرج
عند الشيخ ابي محمد الجويني واقره **وادخلت الخمر** اي المحترمة
وغيرها والمحترمة هي التي عمرت بقصد الخلبة او هي التي عمرت
لا بقصد الخمر به وهذا الثاني اولى **بنفسها طهر** لا نغسله
الغاسية والتجريد الاسكار وقد زال ولان العصور غالبا لا
يتخلل الا بعد الخمر فلوله تغل بالطهارة لتعذر رثا دخل الخمر
وهو حلال اجماعا وبطهرتها ما عظمها وان غلت حتى ارتفعت وه
تجس بها ما فوقها منه تشرب منها للضرورة وكذا انطهرت
نقلت من شمسي الوضل وعكسه او فتح رأس الدن لزال الشدة
من غير غاسية خلقتها **وان دخلت بطرح شي** فيها كالبصل والخير
ولو قيل الخمر لم يطهر لتجس المطروح فيها فينجسها بعد انقل
فصل لو غير بالوقوع بدل الطرح كان اولى لئلا يرد
عليه ما لو وقع فيها شي بغير طرح كالقاء ربح فانها لا تطهر معه
على الاصح **فصل** لو عصر العنب ووقع منه بعض حبات في
عصيره لم يكن الاحتراز عنها ينبغي انها لا تضر ولو نزع العين
الطاهرة منها قبل التخلل لم يضر بقدر العلة بخلاف العين النجسة
لان التجس يقبل التجس فلا تطهر بالتخلل ولو ارتفعت
بلا غليان بل بفعل فاعل لم يطهر الدن اذ لا ضرورة ولا خمر لا
تصالحها بالمرتفع التجس فلوله المرتفع بغير طهرت بالتخلل ولو
بعد جفافه خلا فاللغو في تفيد بقبل الحفاف ولو نقلت
من دن الخمر طهرت بالتخلل بخلاف ما اخرجت منه ثم صب فيه
عصير فتجمر ثم تخلل والخمر هي المتخذة من ما العنب ويؤخذ من
الاقتصار عليها ان النبل وهو المتخذ من غير العنب كالتمر لا يطهر

بالتخلل

بالتخلل وبه صرح القاضي ابو الطيب لتنجس الحمايه حالة الاشداد
فيجسه بعد الانقلاب خلا وقال البغوي يطهر ويختار السبكي
لان الماء من ضرورته وبدل له ماص حوايه في باب الريا انه لو باع
خل بتمر بخل عنب او خل بربيب بخل رطب صح ولو اختلط عصير
بخل مغلوب صلايه لقله الخل فيه بتخمير فيجس به بعد تخلله
او تخلل غالب فلا يضر لان الاصل والطاهر عدم التخمير واما المساوي
فينبغي الحاقه بالخل الغالب لها ذكر **فصل** الخمر موشه
كما استعملها المصنف رحمه الله تعالى وقد تذكر على ضعفه ويقال
فيها خمر بالتأويل على لغة قلبه **فصل** قال الحلبي رحمه
الله تعالى يصير العصير خل من غير تخمر في ثلاث صور الاولى
ان يصب في الدن المعلق بالخل الثانية ان يصب الخل في العصير
فيصير بمخالطته خلا من غير تخمر لكن محله كما علمه ما ان لا يكون
العصير غاليا الثالثة اذ تجردت حبات العنب من عناقيد وجملا
منها الدن ويطبخ براسه ويجوز امساك طرف الخمر والانتفاع بها
واستعمالها اذ اغسلت وامساك المحترمة لتصبر خلا وغير المحترمة
تجب اراقها فلوله يرقها فتخلت طهرت على الصحيح كما مر
فصل في المبيض والنفاس والاستحاضه وقد ذكرنا على
هذا الترتيب فقال **والذي يخرج من الفرج** اي قبل المرة مما يتعلق
به الاحكام من الدم **ثلاثه دماء** فقط وامادم الفساد الخارج
قبل التسح ودم الانسه فلا يتعلق به حكم والاصح انه يقال له
استحاضه فساد الاول **دم المبيض والثاني النفاس والثالث**
الاستحاضه ولكل منها حد يميز **فالمبيض** لغة السيلان نقول
العرب حاضت السحرة اذ اسال صمغها وحاض الوادي اذ اسال

ومشها دم حيلة اي نقيضه الطباع السليمة وهو **الدم الخارج**
من فرج المرأة اي من اقصى مرجها **على سبيل القعدة** احترار عن
الاستحاضة **من غير سبب الولادة** في اوقات معلومة احترار عن
النفاس والاصل في الحيض ابنة وسلونك المحيط اي الحيض
وفي خبر المصنفين هذا شي كتبه الله على بيان ادم قال الحافظ
في كتاب حياه الحيوان والذي يحيض من الحيوان اربعة الا
دميات والارب والضبج والحفاش جميعا بعضهم في قوله
اربع يحيض والنساء ضبيج وحفاش الهاد واوراد عليه غير
اربعه اخرى هي الناقة والكلبة والوزغة والحجرة اي الانثى من
الخيول وله عشرة اسماء حيض وطمث بالمثلثة وضحك وكبار
واعصار ودراس وممر الى بالعي المهيمة وفراكة بالفاو وطمس
بالسي المهيمة ونفاس **ولونه** اي الدم الاقوي **اسود** ثم ارجح
فهو ضعيف بالنسبة لك سو وقوي بالنسبة لك تنقش
والاه تنقرا قومي من الا صغرو هو اقوي من الا كدر وماله
بركة كبريه اقوي مما الاربعه له والتحيز اقوي من الرقيق
والا سود **معتد** معار مهملة تناكته ودال مهملة مكسورة بينهما
مشاة فوق اي حار ما خوذ من اعتدال النهار وهو اشتداد
حره **لذا** ع بذال معجمه وعين مهملة اي ما وجع **فمنه**
لو خلق للمرأة فرجان فقياسا ما سبق في الاحداث ان يكون الخارج
منا كل منهما حيفا ولو حاض المني من الفرج وامني من الذكر
حكما ببلوغه واشكاله او حاضا من الفرج خاصة فلا يثبت
للدن حكم الحيض لجواز كونه رجلا والخارج دم فساد قاله
في المجموع **والنفاس** لغة الولادة وشرعا هو **الدم الخارج** من

فرج

من فرج المرأة **عقب الولادة** اي فراغ الرحم من الحمل وسمي ناسا
لانه يخرج عقب نفس يخرج بما ذكر دم الطلق وهو الخارج مع
الولد فليس بحيض لان ذلك من اثار الولادة والنفاس لتقدمه
على خروج الولد بل ذلك دم فساد **فمنه** المتصل من ذلك عيضا
المتقدم حيض **فمنه** قوله عقب عذق اليه التحتية هي
الافصح ومعناه ان لا يكون مترجعا عما قبله **والاستحاضة** هو الدم
الخارج لقلة من عرق من ادنى الرحم يقال له العادل بذال بعجمه
ويقال مهملة كما حكاه ابن سيرو وفي الصحاح بمعجمه ونزاع في غير
ايام اكثر **الحبض** غير اكثر **النفاس** سواء خرج اثر حيض ام لا
والاستحاضة حدث دايرة فتنح الصوم والصلاة وغيرهما
جميعه كسائر الاحداث الضرورية فيقتل المستحاضة فرجان قبل
الوضوء والتيمم ان كانت تتيمم وبعد ذلك تعصيه وتتوضا بعد
عصية ويكون ذلك وقت الصلاة لانها طهارة ضرورية فلا تنقض
قبل الوقت كالتيمم وبعد ما ذكر تبادر الصلاة تقبل الحدث
فلو خرق لمصلحة الصلاة كستر عورة وانتظار عاجة واجتهاد
في قبالة وذهاب الى المسجد وحصل ستره لم يضر لانها لا تعد بذلك
مقتصر وان اخرجت لغري فمصلحة الصلاة صرف يبطل وضوءها فتجب
اعادته واعادة الاحتياط لتكرار الحدث والتجسس مع استغائها عن
احتمال ذلك لقدرتها على المبادرة ويجب الوضوء لكل فرض ولو لم
تند وراك التيمم ليقار الحدث وكذا تجب لكل فرض تجد بد العضا
وما يتعلق بها من غسل قياسا على تجد بد الوضوء ولو انقطع
دمها قبل الصلاة ولم تعتد انقطاعه وعوده واعتادت ذلك
ووسع زمن الانقطاع بحسب العادة وضوء او الصلاة وجب الوضوء

وإزالة ما على الفرج من الدم **وأقل الحيض** **نصف يوم وليلة** أي
 مقدار يوم وليلة وهو أربعة وعشرين ساعة فلكية **وأكثر خمسة**
عشر يوماً **ليلاً** **وان** **تتصل** **الدم** **والمرء** **خمس** **عشر** **ليلة**
 وإنه يتصل دم اليوم **الاول** **بليته** **كان** **زات** **الدم** **الاول** **الليل**
 لا يستتبع **وأما** **أخبر** **أقل** **الحيض** **ثلاثة** **أيام** **وأكثر** **عشرة** **أيام**
 فضحيض كما في المجموع **وقال** **له** **أي** **الحيض** **ست** **أوسبع** **و**
 باقي الشهر غالب الطهر **أخبر** **أي** **داود** **وعبر** **أنه** **صلى** **الله** **عليه**
 وسلم قال **كانت** **تبت** **عشر** **رضي** **الله** **تعالى** **عن** **ها** **حيض** **في** **علم**
الله **بسته** **أيام** **أوسبعة** **أيام** **كما** **أحيض** **النساء** **ويطهر** **من** **مقات**
حيضهن **وطهر** **هن** **أي** **الترمي** **لحيض** **ولحكامه** **فيما** **أصل**
الله **من** **عادة** **النساء** **ست** **أوسبع** **والمرء** **غالب** **بهن** **لأستحالة**
اتفاق **الكل** **عادة** **ولو** **أطرت** **عادة** **أمرأة** **بأن** **أحيض** **أقل** **من**
يوم **وليلة** **أكثر** **من** **خمس** **عشر** **يوماً** **بشيء** **ذلك** **على** **الأصح** **لأن**
كانت **الأولى** **أنه** **ولاحتمال** **عروض** **فساد** **المرء** **أقرب** **من** **خرقه**
العادة **المستقر** **ويستمر** **الحا** **وزة** **الخمس** **عشر** **بما** **استحاضه** **فيستقر**
فيها **فإن** **كانت** **مبتدأة** **وهي** **التي** **ابتدأ** **ها** **الدم** **مبتدأة** **بأن** **ترى**
في **بعض** **الأيام** **دماً** **قويًا** **وفي** **بعضها** **دماً** **ضعيفًا** **الضعيف**
من **ذلك** **استحاضه** **والقوي** **منه** **حيض** **أن** **ينقص** **القوي**
عن **أقل** **الحيض** **ولجاوز** **أكثر** **ولا** **ينقص** **الضعيف** **عن** **أقل** **الطهر**
وهو **خمس** **عشر** **يوماً** **كما** **سيأتي** **وإن** **كانت** **مبتدأة** **غير** **مبتدأة**
مرات **بصفة** **وحدة** **أو** **فقدت** **شروط** **تمييز** **من** **شروط** **السابقة**
فحيضها **يوم** **وليلة** **وطهر** **بها** **تسع** **وعشرون** **شهر**
وإن **كانت** **معتادة** **غير** **مبتدأة** **بأن** **سبق** **لها** **حيض** **وطهر** **وهي** **تعلمها**

قدرا

قدرا **أو** **وقتاً** **فتر** **اليها** **قدرا** **أو** **وقتاً** **وثبتت** **العادة** **المرتب** **عليها**
مأذون **غير** **ويحكم** **لمعتادة** **مميز** **بتمييز** **لأحالة** **مخالفة** **له** **ولم** **يتخلل**
بينهما **أقل** **طهران** **التي** **هم** **أقوي** **من** **العادة** **للمهر** **فإن** **نسبت**
عادتها **قدرا** **أو** **وقتاً** **وهي** **غير** **مميز** **فكما** **أبض** **في** **لعمامها** **السابقة**
لاحتمال **كل** **من** **معليها** **الحيض** **لأن** **إطلاق** **وعبادته** **تقتل** **نسبة**
كسالة **وتغتسل** **لكل** **قرض** **أن** **جهلت** **وقت** **انقطاع** **الدم** **وتصوم**
رمضان **لاحتمال** **أن** **تكون** **طاهراً** **ثم** **شهر** **كاملاً** **فيحصل** **لها** **من** **كل** **شهر**
أربعة **عشر** **يوماً** **فيبقى** **عليها** **يوماً** **أن** **لم** **تعد** **الانقطاع** **ليلاً** **فإن**
اعتادته **لم** **يبق** **عليها** **بشيء** **وإذا** **بقي** **عليها** **يوماً** **فمن** **تصوم** **من** **ثمانية**
عشر **يوماً** **أو** **لها** **أو** **ثلاثة** **آخرها** **فيحصل** **أن** **فإن** **ذكرت** **الوقت**
دون **القدر** **أو** **بالعكس** **فاليقين** **من** **حيض** **أو** **طهر** **حكمة** **وهي**
الزمن **المحتمل** **لحيض** **والطهر** **كناسية** **لها** **فيما** **روا** **الظاهر** **أن** **دم**
الحامل **حيض** **وإن** **ولدت** **متصل** **بآخر** **بلا** **تخلل** **نقلاً** **طفاً** **قالب**
السابقة **والأخبار** **والنقابين** **دماء** **أقل** **الحيض** **فأكثر** **حيض** **شعباً**
لها **بشروط** **وهي** **أن** **لا** **يجاوز** **ذلك** **خمس** **عشر** **يوماً** **ولم** **تنقص** **الدم** **عن**
أقل **الحيض** **وإن** **يكون** **النفا** **محتوشاً** **بين** **دمي** **حيض** **فإذا** **كانت** **تري**
وقتاً **دماء** **وقتاً** **نقاً** **واجتمعت** **هذه** **الشروط** **علمنا** **على** **الكل** **بأنه** **حيض**
وهذه **أيستمر** **قول** **السحب** **وقبل** **أن** **النقا** **طهر** **لأن** **الدم** **إذا** **دل** **على**
الحيض **وجب** **أن** **يدل** **النقا** **على** **الطهر** **وهذا** **يسمى** **قول** **اللفظ** **وأقل** **دم**
النفاس **مجرد** **أي** **دفعه** **وعبارة** **لكنها** **حظ** **وهو** **من** **الحمل** **وفي**
الروضة **وأصلها** **لأحد** **أقله** **أي** **لأقدير** **بل** **ما** **وجد** **منه** **وإن** **قل**
يكون **نفاساً** **ولا** **يوجد** **أقل** **من** **هجة** **فالمرء** **من** **العبارة** **أن** **كما** **قال** **في** **الأنبياء**
واحد **وتقدم** **تعريف** **النفاس** **لغة** **وأصلها** **حوا** **يقال** **لذات** **النفاس**

التمييز

نفسا بضم النون وفتح الفاء جمعها نفاس ولا يظلم له الاثنا عشر
 فجمعها عشر قال تعالى واذا الفشار عطلت ويقال في فعله نفسا مرة
 بضم النون وفتحها وبكسر الفاء فيها والصم افسح ولما الحابض
 فيقال فيها نفست بفتح النون وكسر الفاء غير ذكره في المجموع **الكثرة**
ستون يوما بلياليها **وعالمه ابعون يوما** بلياليها اعتبارا بالجوهر
 في الجمع كما مر في الحبيض واما خبر ابن داود عن ام سلمة كانت
 النفاس على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم اربعين يوما فلا
 دلالة فيه على نفي الزيادة او محمول على الغالب ويختلف في اوله فقبل
 بعد خروج الولد وقبل اقل الطهر فاوله فيما اذا اخرخر وجهه عن
 الولادة من الخرج لا منها وهو ما صح في التحقيق وموضع من
 المجموع عكس ما صح في اصل الروضة وموضع اخر من المجموع وقضية
 الاخذ بالا لان زمن النفا لا يحسب من الستين لكن يخرج البقيتي
 بخلافه فيقال ابتداء الستين من الولادة وزمن النفا لا يقاس فيه
 وان كان محسوبا من الستين ولم ارم من حقق هذا انتهى ومقتضى
 هذا انه يلزمها قضا ما فاتها من الصلوات المفروضة في هذه المدة
 ومقتضى قول النووي رحمه الله تعالى انها اذا ولدت ولدنا فابطل
 صومها انه لا يجب عليها ذلك وتحرم على حليها ان يستمتع بما بين
 السرة والركبة قبل غسلها وهذا هو المعتمد اما اذا لم تر الدم الا بعد
 خمسة عشر يوما فكثر فلا تقاس لها اصلا على الاصح في المجموع وعلى
 هذا يحل للزوج ان يستمتع بها قبل غسلها كما حنب وقول النووي
 رحمه الله تعالى في باب العيام انه يبطل صومها بالولد الحاف محله
 اذا رأت الدم قبل خمسة عشر يوما **قيل** انه ابوسهل المصلي
 معنى لطيفا في كون اكثر النفاس ستين ان المعنى يمكث في الرحم اربعين

يوما

يوما لا يتغير ثم يمكث مثلها اعلقه ثم مثلها مضعة ثم ينفخ فيه لروح
 كما جاء في الحديث الصحيح والولد وانما يجمع يتعدى يدم الحيض
 وحديث فلا يجمع الدم من حين النفخ لكونه عن الولد وانما يجمع
 في المدة التي قبلها وهي اربعة اشهر واكثر الحيض خمسة عشر يوما فيكون اكثر
 التماسين **واقل زمن طهر فاصل بين الحيضين خمسة عشر يوما** لان الشهر
 غالب لا يخلو عن الحيض وطهره اذا كان اكثر الحيض عشرة ايام ان يكون اقل
 الطهر كذلك واخرج بقوله بين الحيضين الطهر بين الحيض والنفاس فانه
 يجوز ان يكون اقل من ذلك سواء تقدم الحيض على النفاس اذ قلنا ان
 الحامل حيض وهو لا يصح ام تاخر عنه وكان طهره بعد بلوغه النفاس
 اكثر كما في المجموع لما اذا طهر قبل بلوغ النفاس كثر فلا يكون حيضا الا اذا
 فصل بينهما خمسة عشر يوما **واحد لاكثر** اي الطهر لا يجمع فقد لا يحض
 المرأة في عمرها الا مرة وقد تحيض اصلا **واقل زمن** اي من تحيض فيه **مرة**
 وفي بعض النسخ الحارة **تسع سنين** قمره كما في الحر والوباء الباقية
 للوجود لان ما ورد في الشرح ولا ضابط له شرعي ولا لغوي يتبع فيه
 الوجود كالقبض والحرز قال الامام الشافعي رضي الله عنه المحمل
 من سمعت من النساء انها لم يحض لتسع سنين اي تقربا لا
 تحديدا فيتسامح قبل تمامها بما لا يسع حيضا وطهر دون ما
 يسعها ولو رأت الدم اباما بعضها قبل زمن الامكان وبعضها
 فيه جعل الثاني حيضا ان وجدت شروطه المارة **واحد لاكثر** اي
 السن يجوز ان لا تحيض اصلا **واقل زمن الحمل ستة اشهر** ولطمان
 لحظة للوطي لحظة للوضع من امكان اجتماعها بعد العقد النكاح
واكثر اي زمن الحمل **اربعة سنين** **وعالمه تسعة اشهر** لا يستقر كما
 اخبر يوقوعه الشافعي رضي الله تعالى عنه وكذا الامام مالك حكي
 عنه ايضا انه قال جازتنا امرأة محمد وابنا عجلنا امرأة صدق

عقد

ذكر أحكام الحيض

ورويها رجل صدق حملت ثلاثة ابطن في اثني عشر سنة تحمل
كل بطن اربع سنين وقد روي هذا عن غير المرأة المذكورة ثم
شرع في احكام الحيض فقال **وتحرم بالحيض ولو اقله شيئا**
الاول الصلاة فرضها ونفلها وكذا سجدة التلاوة والشكر والثاني
الصوم فرضه ونفله ويجب قضاء صوم الفرض بخلاف الصلاة
لقول عائشة رضي الله عنها كان يصيبنا ذلك اي الحيض فتومر
بقضاء الصوم ولا نؤمر بقضاء الصلاة رواه الشيخان وانما هذا
جماع على ذلك وفيه من المعنى ان الصلاة تكثر فيشق قضاها بخلاف
الصوم وهل تحرم قضاها او يكره فيه خلاف ذكره في اللهمان فنقل فيها
عن ابن الصلاح والنووي عن البيضاوي رحمه الله تعالى انه حرم
لان عائشة رضي الله تعالى عنها نكحت السائل عن ذلك ولان القضا محله
فيها امر بفعله وعن ابن الصباغ والرازي والعجلي انه مكروه بخلاف
المجنون والمغمى عليه فيسقط القضا انتهى ولا وجه عدم التحريم
ولا يوزن فيه نهى عائشة رضي الله عنها والتعليل المذكور يقتضي بقضا
المجنون والمغمى عليه وعلى هذا انعقد صلاتها اولا في نظره والا
جده عدم الانعقاد وجوب القضاء عليها في الصوم بامر جديد من
النبي صلى الله عليه وسلم فلم يكن واجبا حال الحيض والنفس لانها
ممنوعة منه والوجوب لا يجتمعان **الثالث قراءة شيء**
من القرآن باللفظ او بالشارة من الخرس كما قاله القاضي في فتاويه
فانه امثلة النطق هذا ولو بعض الية للاختلال بالتعظيم سو قصد
قصد مع ذلك شيئا من القرآن ويقرأ روي بكسر الهمزة على النهي وبفتحها
على الخبر المراد به النهي ذكره في المجموع وضعفه لكن له متابعتان تحريم
ضعفه ولين به حديث ابي جبريل التمارن على قلبه ونظر في المصحف وقراءة

ما خُتنت

ما صحت تلاوته وتحريك لسانه وهمسة بحيث لا يسمع نفسه لسانها
ليست بقراءة قرآن وقاد الطهور بها يقرأ الفاتحة وجوبا فقط للصلاة
لانه مضطر اليها خلافا للرافعي في قوله لا يجوز له قراتها كغيرها
اما خارج الصلاة فلا يجوز له ان يقرأ شيئا ولا ان يمس المصحف
مطلقا ولا ان توطأ الحائض ولا النفس اذا انقطع ومهما دما فاذا
الماء في الحضر فيجوز له ان يمس ان يقرأ ولو في غير الصلاة وهذا في
حق الشخص المسلم اما الكافر فلا يمس من القرآن لانه يعتقد
حرمته ذلك كما قاله الماوردي واما تعليمه وتعليمه فيجوز ان يري
اسلامه والا فلا **فمنه** لا يحل لمن يحدث احدا ذكرا القراء
وغيرها كمواعظه وخطبه واحكامه لا يقصد قرآن كقوله عند الركوب
سبحان الذي سخر لنا هذا وما كنا له مقرين اي مطيعين وعند
المصيبة ان الله واننا اليه راجعون وما جري به لسانه بك قصد فان
قصد القرآن وحده او مع الذكر حرم وان اطلقا فلا كراهية عليه النوى
حرم الله في دقايقه بعد الاخلال بحرمته لانه لا يكون قرا الا بالقصد
قاله النووي وغيره وظاهره ان ذلك جائز فيما يوجد نظمه من غير القرآن
كالايتين المتفردتين والسملة والحمد له وقبلا لا يوجد نظمه الا فيه
كسورة الاخلاص واية الكرسي وهو كذلك وان قال الزركشي رحمه الله
لا شك في تحريم ما لا يوجد نظمه في غير القرآن وشعبه على ذلك بعض
المتأخرين كما شمل ذلك قول الروضة اما اذا قراء شيئا منه لا على
قصد القرآن فيجوز **والرابع مس** شيء من المصحف بتطهير اليدين لكن
الفتح غريب سواء في ذلك ورقة المكتوبة فيه وغيره لقوله تعالى
لا يمسها الا الطاهر ومن يحرم ايضا مس جلد المتصل به لانه كالجزء
منه ولهذا يشعبه في البيع واما المتفصل منه فعدمه كلام البيان حل

مسه وبه صرح الاستنوي رحمه الله تعالى وقرق بينه وبين حرمة
 الاستنجاء بان الاستنجاء لغش ونقل الزر كشي عن العزالي رحمه الله انه
 حرم مسه ايضا ولم ينقل ما يخالفه وقال ابن العماد انه الاصح ابقاء
 حرمة قبل انفصاله انتهى وهذا هو المعتمد اذ لم ينقطع نسبتة
 عن المصحف فاذ انقطعت كان جعل جلد كتاب لم يحرم مسه
 قطعاً وكذا يحرم حمله اي المصحف لانه ابلغ من المس ~~فقط~~
 بجوز حمله لضرورية خوف عليه من غرق او حرق او خاسه او وقوعه
 في يد كافر ولم يتمكن من الطهارة بل يجب اخذ حيل كما ذكره في التحقيق
 والجميع فان قدر على التيمم وجب وخرج بالمصحف غيره كتوربه وتغيب
 ومسوخ تلاوة من القرآن وان لم يتيسر حكمه فلا تحرم وجعل حمله
 في منافع تبطله اذ لم يكن مقصود بالحمل بان قصد حمل غير ما لم
 يقصد شيئاً لعدم الاختلال بتعظيمه حيث لا خلاف ما اذا كان مقصوداً
 بالحمل ولو مع الامتناع فانه يحرم وان كان ظاهر الكلام الشيخين
 يقتضي الحل وهو المعتمد في هذه الصورة كما لو قصد الحبس القرارة
 وغيره او يحل حمله في تفسير سواء تميزت الفاظه بكون ام لا حيث
 كان التفسير اثر من القرآن لعدم الاختلال بتعظيمه حيث وليس
 هو في معنى المصحف بخلاف ما اذا كان القرآن أكثر منه لانه في معنى
 المصحف او كان مساوياً له كما يوجد من حمل المصحف والقرآن بينه
 وبين الحل فيما اذا استنوي الحرير مع غيره ان باب الحرير اوسع بدليل
 جواز النساء وفي بعض الاحوال للرجال كبر وظاهر حكمه الاصحاب
 حيث كان التفسير أكثر لا يحرم مسه مطلقاً قال في المجموع لانه ليس
 بمصحف اي ولا في معناه وحيث لم يحرم حمل التفسير ولا مسه
 بل طهارة ذكرها **والخامس الدخول في المسجد** مكث او تردد لقوله تعالى

لا تقربوا

لا تقربوا الصلاة وانتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون ولا جنباً الا عابري
 سبيل قال ابن عباس رضي الله عنهما وغيره اي لا تقربوا موضع
 الصلوة لانه ليس فيها عبور سبيل بل في مواضعها وهو المسجد ونظر
 قوله تعالى للهدمت صوامع وبيع وصلوات ولقوله صلى الله عليه وسلم
 لا احل المسجد لغيره ولا يجب رواه ابو داود عن عائشة رضي الله
 عنها وخرج بالملك والتردد العبور للآية المذكورة ان لم يخف الحائض
 تلويثه وخرج بالمسجد المدارس والرباط وصلّى العبد وغو ذلك وكذا
 ما وقف بعضه مسجد اشيا بعاوان قال الاستنوي المتجه لحاقه بالمسجد
 في ذلك وفي التعبة للدخول وخو ذلك بخلاف صحة الاعتكاف فيه
 وكذا صحة الصلاة فيه للمأموم اذا تباعد عن امامه أكثر من ثلاثمائة
 ذراع **والسادس الطواف** فرضه وواجبه ونفله سواء كان في ضمن
 نسك ام لا لقوله صلى الله عليه وسلم الطواف بمنزلة الصلاة الا ان
 الله تعالى احل فيه الكلام فمن تكلم فلا يتكلم الا بخير ورواه الحاكم
 عن ابن عباس رضي الله عنهما وقال صحيح الاسناد **والسابع**
الوضوء ولو بعد انقطاعه وقيل الغسل لقوله تعالى لا تقربوهن
 حتى يطهرن ووطيها في الفرج كبيرة من العامد العالم المختار وكيف
 مستحله كما في المجموع عن الاصحاب وغيرهم بخلاف الناسي والمجاهل
 ولكل من خبر ان الله تجاوز عن امي الخطا والنسيان وما استكفرا
 عليه رواية البيهقي وغيره وبين للوضوء المتعهد المختار العالم بالخبر
 في اول الدم وقوته التصديق بمقتل اسلامي من الذهب الخالص
 وفي اخر الدم وضعفه بنصفه مثقال خبر اذا واقع الرجل امه
 وهي حائض ان كان دماً احر فليصعد بيد ياروان كان اصفر فليصعد
 بنصف دينار رواه ابو داود والحاكم وصححه ويقاس النفاس على

ضعها

الحيض ولا فرق في الواسطي بين الزوج وغيره فغير الزوج مقبوس
 على الزوج الوارد في الحديث والوطي بعد انقطاع الدم الى الطهر
 كالوطي في اخر الدم ككراهة في الجماع ويكفي التصديق ولو على فقير
 ولحد وانما لم يحبل منه وطئ محرم للاذني فلا تجب به كفارة كاللواط
 ويستثنى من ذلك المتخير فلا كفارة بوطئها وان حرم ولو اخرجته
 بحيضها ولم يمكن صدقها لم يلتفت اليها وان امكنت صدقها
 حرم عليه وطئها وان كذبها فلا لائمها ربا عانده ولا ت
 الاصل عدم التحريم بخلاف من علق طلاقها واخرجته به فانها
 تطلق وان كذبها لتقصير في تعليقه بما لا يعرف الا من جهتها
 ولا يكره طئها ولا ما مسته من ما او عجين او نحوه **الثامن**
الاستمتاع بما بين السر والركبة ولو بلا شهوة بقوله تعالى فاعترف
 السار في الحيض وخبرني داود بن اسد جدي انه صلى الله عليه
 سئل عما يحل للرجل من امرته وهي حائض فقال ما فوق الزا
 وخص بمفهومه عموم خبر مسلم اصنعوا كل شي الا النكاح والان
 الاستمتاع بما تحت الزا مريد عوا الى الجماع محرم بخبره من حام
 حول الحى يوشك بالكسر فصيح كما ذكره النووي رحمه الله في روضه
 ان يقع فيه وخرج بما بين السر والركبة هما وبارك الجسد فلا يحرم
 الاستمتاع بها وبالمباشرة الاستمتاع بالنظر ولو بشهوة فلا تحرم
 اذ ليس هو اعظم من تعبيرها في وجهها بشهوة قال الاسنوني
 رحمه الله وسكت عن مباشرة المرأة للزوج والقيام **ومسها**
 للذكر ونحوه من الاستمتاع المتعلقة بما بين السر والركبة
 حكمه حكم تمتعاته بها في ذلك المحل انتهى والصواب في نظر
 القياس ان تقول حكمها امتنعاه منه تمتعها ان تمسه به فيجوز له ان

ان يمس جميع بدنه سائر بدنها الا ما بين سرتها وكنيتها ويحرم
 عبثه تكمينها من مسه بما بينهما واد انقطع دم الحيض لزمن
 امكانه ارتفع عنها سقوط الصلاة ولم يحل مما يحرم به قبل
 الغسل والتيمم غير الصوم لان تحريمه بالحيض لا بالحدث بدليل
 صحته من الحيض وقد نزل وعبر الطلاق في لزوال المعنى المقضي
 للتحريم وهو تطويل العدة وغير الطهر فانها ما مورة به وما عدا
 ذلك من المحرمات فهو باق الى ان تظهر بما او تيمم ما عدا الاستماع
 فان لم يسمع منه انما هو لاجل الحدث والحدث باق واما الاستماع
 فلقوله تعالى ولا تقربوهن حتى يطهرن وقد قرئ بالتشديد
 والتخفيف اما قراءة التشديد فهي صريحة فيما ذكر واما التخفيف
 اما فان كان المراد به امسا الاغتسال كما قاله ابن عباس رضي الله
 عنهما وجماعة لقراءة قوله تعالى فاذا تظهرن فواضح وان كان
 المراد به انقطاع الحيض فقد ذكر بعدة شرط اخر وهو قوله فاذا
 تظهرن فلا بد منها معا **فان** لا يحكي العزالي رحمه الله
 ان الوطئ قبل الغسل يورث الجماع في الولد ويجب على المرأة تعلم
 ما تحتاج من احكام الحيض والاستحاضة والنفاس وان كانت
 نرجسها عالما الزمة تعليلها والافلها الخروج لسؤال العلماء بل يجب
 ويحرم عليه منعها الا ان سال هو وهي تخبرها فتستغني
 بذلك وليس لها الخروج الى مجلس ذكر او تعلم خير الا برضاها واذا
 انقطع دم النفاس او الحيض وتظهرت فللزواج ان يطأها في
 الحال من كراهة **ويحرم على الميت خمسة اشياء** وهي الصلاة والوقوف
وقراءة القرآن ومس المصحف وحمله على الحكم المتقدم ببيان في
 هذه الاربعة سابقا **الحائض** اي المكنت لمسلم غير النبي صلى

ذكر ما يحرم على الميت

الله عليه وسلم في المسجد او التردد فيه لغير عذر **واللاية السابقة**
 ولحديث المار وخرج بالكت والتزدد العور وبالمسلم الكافر فان
 يمكن من المكث في المسجد على الاصح في الروضة واصلاها لان
 لا يعتقد حرمة ذلك وليس الكافر ولو جنب دخول المسجد الا ان
 يكون حاجة كاسلامه وسماع قرآن لا اكل وشرب وان كان له مسلم
 في الدخول الا ان يكون له خصومه وقد قعد الحاكم الحكم فيه والها
 المسجد حرمة المسجد **فمن** لو قطع بمافه هو المسجد
 وقطع خارجة لم يحرم كما لو بصف في طرفه في المسجد وبغير النبي
 صلى الله عليه وسلم هو فلا يحرم عليه **هـ** قال صاحب التلخيص
 خصا بيه صلى الله عليه وسلم دخوله المسجد جنباً ومال اليه
 النووي رحمه الله وبالمساجد الدارين وخوها وبلا عذر اذا
 حصل له عذر كان احتلم في المسجد وتعذر عليه الخروج لا غلاف
 باب او خوف على نفسه او عضوه او منفعة ذلك او على ماله فلا يحرم علم
 المكث لكن يجب عليه كتاب في الروضة ان يتيمم بتراب غير تراب
 المسجد فان لم يجد غير تراب لم يحز ان يتيمم به فلو خالف وتيمم به
 صبح تيممه كالتيمة بتراب معصوب **والله** بتراب المسجد الداخل
 فيه وقفة لا المجموع من مزج وخوك ولو لم يجد الجنب الا الماء في
 المسجد فان وجد تراباً تيمم ودخل واعتزى وخرج ان لم يشق عليه
 ذلك والا غتسل فيه ولا يكفيه التيمم على المعتد كما حثه النووي
 رحمه الله في مجموع بعد نقله عن البغوي انه يتعمد ولا يغتسل
 فيه واطلاق الاوارجواز الدخول لا استقاء **ف** والمكث بقدرها
 فقد يجوز على هذا التفصيل **باب** لا باس باليوم في
 المسجد لغير الجنب ولو لغير عذر **ب** فقد ثبت ان اصحاب

يادون

الصفة

الصفة وغيرهم مرضي الله عنهم كانوا ينامون في المسجد في زمته
 صلى الله عليه وسلم **فمن** من ضيق على المصلي او شوش عليهم
 حرم النوم فيه قاله في المجموع **قال** ولا يحرم اخراج الزمخ فيه لكن
 الاولي اجتنابه لقوله صلى الله عليه وسلم املا بيه تتأذي
 مما ياذي منه بنوادم **ويحرم على المحدث** حدثا اصغرو وهو المحدث
 عند الاطلاق غالباً **ثمة اشياء** والاصح انه مختص بالاعضاء
 الاربعه لان وجوب الغسل والمسح مختصان بهما وان كل عضو
 لا يرتفع حدثه بغسله في المغسول ومسحه في الممسوح وانما حرم
 من المصحف بذلك العضو بعد غسله قبل تمام الطهارة لان
 لا يسعي بظهره وقد قال تعالى لا يمسه الا المطهرون وهي **الصلوة**
والطواف ومن المصحف وحمله على الحكم المتقدم حياته في كل
 من هذا الثلاثة في الكلام على ما يحرم بالحض **فمن**
 قد علم من كلام المصنف رحمه الله تقسيم الحديث الى كبير ومتوسط
 واصغرو به صرح كل من عبد السلام والزيكري رحمه الله تعالى
 عنه المصنف ويحرم كتب القرآن او شيء من اسماء به تعالى بنجس
 او على نجس ومسه به اذا كان غير معفو عنه كما في المجموع لا يظهر
 من متنجس ويحرم المشي على قراش او خشب نقش بشي من القرآن
 ولو خيف على مصحف نجس او كافر او تلف بنحو عرف او ضاع
 ولم يتمكن من نقله جاز له حملته مع الحديث في الاخير **وجيب**
 غيرهما صيانة له كما مر في الاشارة اليه ويحرم السفر به الى ارض
 الكفار اذ اخيف وقوعه في ايديهم وتوسده وان خاف سرقة
 وتوسده كتب علم الاخوف من نحو سرقة **فمن** ان خاف
 على المصحف من تلف بنحو عرف او نجس او كافر جاز له ان

بتوسده بل يجب عليه ويندب كتيبه وابضاحه ونقطه وبشكله
وينعج الكاف من مسه لاسماعه وعمره تعليمه وتعليمه ان كان معاندا
او غير المعاند ان رجي اسلا منه جاز تعليمه ولا فلا وتكره القراءة
بغير متنجس ويجوز له بلا كل هذه الجوام وطريق ان لا يلبسه عنها
والا كرهت ولا يجب منع الصغير المحرم من حمل المصحف واللوح للتعليم
اذا كان محدثا ولو حدا الكبر كما في فتاوى النوري والحاجة تعلمه و
مشقة استمراره متطهر بل يندب وقضية كنه مهدي ان يحمل ذلك في
حمل المتعلق بالدراسة فان لم يكن لغرض او لغرض اخر منع منه
جز ما كما قاله في المهمات وان نازع في ذلك ابن العباد وما المميز في
تكمينه من ذلك لئلا ينتهكه والقراءة افضل من ذكر لم يخص بحمل
فان خص به بان ورد الشرع به فيه فهو افضل منها ويندب ان
يتعود لها جهرا ان جهر بها في غير الصلاة اما في الصلاة فيسرها مطلقا
ويكرهه تعود ولحد ما لم يقطع قرآنه بكلام او فصل طويل كالفضل
بين الركعات وان يجلس وان يستقبل وان يقرأ بتدبر وتخشع
وان يسترل وان يبكي عند القراءة والقراءة نظري للمصحف افضل
منها عن ظهر قلب الا ان زاد خشوعه وحضور قلبه في القراءة عن
ظهر قلبه فهي افضل في حقه وتحرم بالشاذ في الصلاة وخارجها وهو
ما نقل احاد اقراننا كما يمانها في قوله تعالى والسارق والسارقة فاقطعوا ايما ايما هما وهو عند جماعة مناهم النوري رحمه الله تعالى ورواه
السبعة النجاشي وعمره ونافع وابن كثير وابن عمر وعاصم وحمزة والكسائي
وعند آخرين منهم النجاشي ما رواه العشرة السبعة السابقة والي
جعفر ويعقوب وخلف قال في المجموع واذا قرأ سورة من السبع
استحب ان يتم القراءة بها فلو قرأ بعض الايات بها وبعضها بغيرها

غيره

من السبع

من السبع جاز بشرط ان لا يكون ما قرأه بالثانية من تبطا بالاولى وتم
القراءة بعكس الاي لا بعكس السورة ولكن يكره الا في تعليم لا في
اسهل للتعليم ويحرم تفسير القرآن بلا علم ونسيانه او شيء منه كبر
والسنة ان يقول انسييت كذا لا نسييت ويندب ختمه اول النهار
اوليل والدعاء بعدة وحضوره والشرع بعدة في ختمه اخر جزي
وكثرة تلاوة وقد افراد الكلام على ما يتعلق بالقرآن بالتصانيف
وفيما ذكرته تذكرا لا ولي الا بالباب **كتاب الصلاة**
جمعها صلوات وهي لغة الدعاء خير قال الله تعالى وصل عليهم
اي ادع لهم والتضمنتها معنى التعطفون عدت بعلي وشرعا
اقوال وافعال مفتوحة بالتكبير مختتمه بالتسليم شريطا مخصوصه
ولا تزد صلوة الا خربس لان الكلام في الغالب فتدخل صلوة
الجنان بخلاف سجدة التلاوة والتشكر لان قولهم اقوال
وافعال يشمل الواجب والمندوب وغير التكبير والتسليم لقولهم
مفتوحة بالتكبير مختتمه بالتسليم وسميت بذلك لاشتمالها على
الدعاء اطلاقا لا اسم الجزء على اسم الكل وقد بدأ بالمكتوبات لانها
اهم وافضل فقال **الصلاة المفروضة** وفي بعض النسخ الصلوات
المفروضة اي العينية من الصلاة في كل يوم وليلة خمس معلومة
من الدين بالضرورة والاصل فيها قوله قبل الاجماع ايات لقوله تعالى
واقموا الصلاة اي حافظوا دايما بكمال واجباتها وسننها وقوله
تعالى ان الصلوة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا اي مختتمه موقته
ولخبر في المصحفين لقوله صلى الله عليه وسلم فرض الله على
امتي ليلة الايام خمسين صلاة فلم ازال ارجعه واسئله التخفيف
حتى جعلها خمسين في كل يوم وليلة وقوله لك علي حين قال صل

كتاب الصلاة

على غير ما قال لا لان تطلع وقوله لمعاذ رضي الله تعالى عنه لما
 بعثه الى اليمن اخبرهم ان الله تعالى قد فرض عليهم خمس صلوات
 في كل يوم وليلة واما وجوب قيام الليل فنسخ في حقنا وهل نسخ
 في حقه صلى الله عليه وسلم اكثر من الحق الصحابة والصحيح نعم ونقله
 الشيخ ابو حامد رحمه الله تعالى عن النص وخرج بقولنا العينية صلاة
 الجنائز لكن الجمعة من المفروضات العينية ولم تدخل في كلامه الا
 اذا قلنا انها بدل عن الظهر وهو ربي والاصح انها صلاة مستقلة
 وكان فرض الخمس ليلة المعراج كما مر قبل المحرم سنة اشهر **فائدة**
 في شرح المسند للرافعي رحمه الله تعالى ان الصبح كانت صلاة ادم
 عليه السلام والظهر كانت صلاة داود عليه السلام والعصر
 كانت صلاة سليمان عليه السلام والمغرب كانت صلاة يعقوب
 عليه السلام والعشاء كانت صلاة يونس عليه السلام وورد في
 ذلك خبر الجمع لله سبحانه وتعالى جميع ذلك لنبينا عليه وعليهم
 الصلاة والسلام ولا مئة تعظمها له ولا كثرة الاجور له ولا مئة وما
 كانت الظهر اول صلاة ظهر لانها اول صلاة صلاة هاجر بل عليه
 السلام بالنبي صلى الله عليه وسلم وقد بدأ الله بها في قوله اقم
 الصلاة لدلوك الشمس بدأ المصنف رحمه الله تعالى بها فقال **الظهر**
 اي صلواته سميت بذلك لانها تفعل وقت الظهور اي شدة
 الحر وقيل لانها ظاهرة وسط النهار وقيل لانها ظاهرة اول صلاة
 ظهرت فارقب **قد تقدم** ان الصلوات الخمس فرضت ليلة
 الاسرى ببدا بالصبح اجيب بحوا بين الاول انه حصل التخرج
 بان اول وجوب الخمس من الظهر قاله في المجمع الثاني ان الاثنيان
 بالصلاة تتوقف على بيانها ولم تبين الا عند الظهر وما صدر

الاكثر ونسبنا للشافعي رضي الله عنه الباب بذكر المواقيت
 لان بدخولها تحب الصلاة ونحوها فتوفت ولاصل فيها قوله
 تعالى فسبحان الله حين تمسون وحين تصبحون وله الحمد في السموات
 والارض وعشيا وحين تظهرون قال ابن عباس رضي الله عنهما
 اراد حين تمسون صلاة المغرب والعشاء وحين تصبحون صلاة
 الصبح وبغشيا صلاة العصر وحين تظهرون صلاة الظهر وخبر
 ابي جبريل عند البيت مرتين فصل في الظهر حين تطلع الشمس
 وكان النبي قد ركب الشراكة والعصر حين كان ظله اي الشيء مثله والمغرب
 حين افطر الصايه اي دخل وقت افطاره والعشاء حين غاب الشفق
 والنجم حين حرم الطعام والشراب على الصايه فلما كان العذر صلى في
 الظهر حين كان ظله مثله والعصر حين كان ظله مثله والمغرب
 حين افطر الصايه والعشاء الى ثلث الليل والفجر فاسفر وقال هذا
 وقت الانبياء من قبلك والوقت ما بين هذين الوقتين رواه
 ابو داود وغيره وقوله صلى الله عليه وسلم ان ظله مثله اي خرج
 منها حين بدا شمس في العصر في اليوم الاول حينئذ قاله الشافعي
 رضي الله عنه فاقبأ به اشتركتها في وقت ويدل له خبر مسلم وقت
 الظهر اذا زالت الشمس مال من تحضر العصر تبعهم المصنف رحمه الله
 فقال **واول وقتها** اي الظهر **رواى الشمس** اي وقت زوالها بعين
 بدخل وقتها بالزوال كما عبر به في الوجيز وغيره وقوميل الشمس
 عن وسط السماء المسمى بلوغها اليه حالة الاستواء الى جهة المغرب
 لاني الواقع بل في الظاهر لان التكليف انما يتعلق به وذلك بزيادة
 ظل الشيء على ظله حالة الاستواء وحده وثله ان لم يبق عند غلط حال
 في الروضة كما صلها او ذلك يتصور في بعض البلاد كمدك وصنعها

في طول ايام السنة فلو شرع في التكبير قبل ظهور الزوال لم يظهر الزوال
عقب التكبير او في انتابه لم يصب الظل وان كان التكبير حاصل
بعد الزوال في نفس الامر وكذا الكلام في الفجر وغيره **واخره اي**
وقت الظل اذ اصار ظل كل شيء مثله بعد اي اسوي ظل
الزوال الموجود عند الزوال واذا اردت معرفة الزوال فاعتبر
بقامتك او شاخص تقم في الارض مستوية وعلم على راس الظل
فما زال الظل ينقص من الحظ فهو قبل الزوال وان وقع لا يزيد
ولا ينقص فهو وقت الاستواء وان اخذ الظل في الزيادة علم
ان الشمس زالت قال العلماء وقامت كل انسان سنة اقام ونقص
بقدمه والشمس عند المتقدمين من ارباب علم الهيئة في السماء
الرابعة وقال بعض محقق المتأخرين في السادسة وهي افضل
من القمركية **نفعا** قال اكثر من وللظهر ثلثة اوقات ووقت
فضيلة اوله ووقت اختيارا **الآخر** ووقت عذر وقت العصر
لمن يجرح وقال القاضي رحمه الله تعالى لها رجة اوقات ووقت
فضيلة اوله الى ان يصير ظل الشيء مثل رجة ووقت اختيارا الى
ان يصير مثل نصفه ووقت جواز **الآخر** ووقت عذر ووقت
العصر لمن يجرح ولها وقت ضرورة وسباني وقت حمة وهو
آخر وقتها بحيث لا يسعها ولا عذر وان وقعت اداء وعجزان في
ساير اوقات الصلوة **والعصر** اي صلاتها وسميت بذلك لصا
صرتها وقت المغرب **اول وقتها الزيادة على ظل الشئ** وعبارة
التبعية اذ اصار ظل كل شيء مثله وزاد اذ في زيادة وانما ذلك
الامام الشافعي رضي الله عنه بقوله فان جاوز ظل الشيء مثله
ما قل زيادة فقد دخل وقت العصر ولم يزل ذلك مخالفا للصحيح وهو انه

لا يشترط

لا يشترط حد وث زيادة فاصلة كما في المنهاج كاسله بل هو محمول
على ان وقت العصر كما يعرف الابهاء وهي من وقت العصر وقبل
من وقت الظهر وقبل فاصلة **والآخر في وقت الاختيار الى ظل**
المشايخ بعد ظل الاستواء ان كان حديث جبريل عليه السلام المار
وسمي مختار لما فيه من الرجحان على ما بعد وفي الاخير سمي
بذلك لاختيار جبريل عليه السلام اياه وقوله جبريل عليه السلام
في الحديث الوقت ما بين هذا ومحمول على وقت الاختيار **والآخر في**
وقت الجواز الى غروب الشمس الحديث من ادرك ركعة من الصبح
قبل ان تطلع الشمس فقد ادرك الصبح ومن ادرك ركعة من العصر
قبل ان تغرب الشمس فقد ادرك العصر تنفق عليه **وروي ابراهيم**
شيبه باسناد في مسلم وقت العصر الى غروب الشمس **فصل**
للعصر سبعة اوقات ووقت فضيلة اول الوقت ووقت اختيارا ووقت
عذر ووقت الظل لمن يجرح ووقت ضرورة ووقت جواز بلا كراهة
ووقت كراهة ووقت حمة وهو آخر وقتها بحيث لا يسعها وان
قلنا انها اداء وزاد بعضهم ثامنا وهو وقت الغضا فيما اذا حرم
بالصلوة في الوقت ثم افسدها بعد افاؤها تصير قضاء كما نص عليه
القاضي حسي في تعليقه والتولي في التهمة والرواية في البحر وكن
هذا راي ضعيف **والمغرب** اي صلاتها **وقتها** **والعصر** اي الا
اختيارية كما في الحديث المار **وصو** اي اوله يدخل بعد غروب
الشمس حديث جبريل عليه السلام سميت بذلك لفعليها الغروب
واصل الغروب البعد يقال غروب الراي بعد والمركب كما مل
الغروب ويعرف في العمران بزاوية الشعاع من راس الجبال واقبال
الظل من الشرف **ويحتمل** على القول الجديد **بمقدار ما يؤيد**

وقول

لوقتها **وبنونا وستر العورة** **وبنم** بمقدار خمس ركعات كما في
المنهاج لان جبريل عليه السلام صلاها في اليومين في وقت
واحد بخلاف غيرهما كذا استدلال به اكثر الاصحاب ورد بان
جبريل عليه الصلاة والسلام انما يقين الوقت المختار وهو المسمى
فيه تعرض له وانما استثنى قدر هذه الامور للضرورة ولما زاد بالحسن
المغرب ويستتله البعيد به وذكر الامام سبع ركعات في ادر كفتين
قبلها بناء على انه ين ركعتان قبلها وهو ما رجحه النووي رحمه الله
والاعتبار في جميع ما ذكره بالوسط المعند كذا الملقاة الرا في جبريل
وقال القفال يعتبر في حق كل انسان الوسط من فعل نفسه لا من
يخلفون في ذلك ويحكم جبريل كلام الرا في رحمه الله تعالى على ذلك
ويعتبر ايضا قدر لكل قدر يكسبها احد الجوع كما في الشرح والروضة
لكن صواب في التنقيح وغيره اعتبار الشيع بما في الصحيحين اذا
قدم الشعا فابدا بانه قبل صلاة المغرب ولا تجزئوا على اعشائكم حمل
كلامه على الشيع الشرعي وهو ان ياكل القيمات يمتن صليبه والعشاء
في الحديث محمول على هذا ايضا قال بعض السلف الخبونه عشاء
الخبث انما كان اكلهم لقيمات **فمن** **فمن** ولو عبر المصنف رحمه
الله بالظهر يدل الوضوء شمل العمل والتميز واللة الخبث لكان
او في وعبر جماعة بلبس الثياب بدل ستر العورة واستحذاه الاستحوا
لتناولها التعهد والنقص والاريد او نحوها فانه صحيح للصلاة
ويمنه وقتها على القول القديم حتى يغيب الشفق الاحمر قال النووي
رحمه الله قلت القديما فلم قال في الجموع بل هو جبريل ايضا لان
الشافعي رضي الله عنه على القول به في الامل وهو من الكتب
الجديدة على ثبوت الحديث فيه وقد ثبت فيه احاديث في مسلم

منها

منها وقت المغرب مالم يغيب الشفق **وما** حديث صلا جبريل
في اليومين في وقت واحد محمول على وقت الاختيار كما مر وانما
احاديث مسلم مقدمه عليه لانها متأخرة بالمدينة وهو مقدم
بحكمه ولانها اكثر رواة واضح اسنادا منه وعلى هذا المغرب ثلاثة
اوقات وقت فضيله واختيارا ول الوقت ووقت الجواز مالم
تغيب الشفق ووقت عذر وقت العشاء من يجمع قال السنوي
نقله عن الترمذي ووقت كراهة وهو تاخيرها عن وقت الجبريل
انتهى ومعناه واضح مراعاة للمقول بخروج الوقت ولها ايضا
وقت ضرورة ووقت حرمة **والمنشأ** **يدخل اول وقتها اذا غاب**
الشفق الاحمر لما سبق وخرج بالاحمر ك صفر ولا يبيض ولم يبق
في المحرر بالاحمر لانصراف الاسد اليه لغة لان المعروف في اللغة
ان الشفق هو الاحمر كذا ذكره الجوهري والارمني وغيرهما قال
السنوي ولهذا الموضع التعرض له في اكثر الاحاديث كحديث **الخبث**
من العشاء لهم بان يكونوا بنواح لا يغيب فيها شفقهم بقدر
قد رما يغيب فيه الشفق باقرب البلاد اليهم كعادم القوات الجزي
في احطرة ببلدة ابي فان كان شفقهم يغيب عند ربح ليلهم مثلا
اعتبر من ليل هو كذا بالنسبة لانهم يصبرون بقدر ما يجزي من
ليلهم لانه ربهما استغرق ليلهم نيله على ذلك في الخادم **واخر في**
وقته الاختيار الى ثلث الليل خبر جبريل عليه السلام السابق
وقوله فيه بالنسبة اليها الوقت ما بين هذين محمول على وقت
الاختيار وفي قول نفسه لم يزلوا ان اشفق على امي لآخر العشاء
الى نصف الليل صححه الحاكم على شرط الشيخين ورجحه النووي رحمه الله
تعالى في شرح مسلم وكلامه في الجموع يقتضي ان اكثر من عليه

ومع هذا فالاول هو المعتمد **واخره في الجواز الى طلوع الفجر الثاني**
 اي الصادق لحدوثه ليس في اليوم تغريبا انما التعريب على من لم يصل
 الصلاة حتى يدخل وقت اخرى رواه مسلم خرجت الصبح بديل
 فيبقى على مقتضاء في غيرها وخرج بالصادق الكاذب والصلوة هو
 المنتشر من معتز بن ابي السهم غلاف الكاذب فانه يطلع
 مستطيل بالعلمة فهو كذب السراج وهو يكسر السبيل لطولها
 فلها سبعة اوقات وقت فضيلة ووقت اختيار ووقت جواز
 ووقت حرمة ووقت ضرورة ووقت عذر ووقت المغرب لم يجمع
 ووقت كراهة وهو ما قاله الشيخ ابو جعفر في **البحر بين الصبح**
 اي صلاة وهو بغير الصاد وكسر اللغة اول النهار فلذلك سميت
 به هذه الصلاة وقيل لا يها تقع بعد الفجر الذي يجمع بياضا
 وحمرة والعرب تقول وجه صبح لما فيه من بياض وحمرة **واول**
وقتها طلوع الفجر الثاني الصادق لحدوثه جبريل عليه السلام
 فانه علقه على الوقت الذي يحرم فيه الطعام والشراب على العباد
 وانما يحرم بالصادق **واخره في وقت الاختيار الى الاسفار** وهو
 الاضافة لجبريل السابق وقوله فيه بالنسبة اليها الوقت
 ما بين هذين يحمل على وقت الاختيار **واخره في وقت**
الجواز الى طلوع الشمس لحدوثه مسلم ووقت صلاة الصبح من
 طلوع الفجر الى تطلع الشمس والمراد بطلوعها هنا طلوع
 بعضها بخلاف غروبها فاما الحاقا لما لم يظهر بما ظهر فيها
 ولان وقت الصبح يدخل بطلوع بعض الفجر فاسب ان يخرج
 بطلوع بعض الشمس فلها ستة اوقات وقت فضيلة اول
 الوقت ووقت الاختيار ووقت جواز بلك كراهة الى الاخر

فهو وقت كراهة ووقت ضرورة وهي نهارية لقوله تعالى كلوا و
 شربوا الا ذكرا وللأخبار المصححة في ذلك وهي عند الشافعي رضي الله
 عنه والاصحاب الصلاة الوسطى بقوله تعالى حافظوا على الصلوة
 والصلوة الوسطى الاية اذا قنوت الا في الصبح والحج ومسلم قال عابسه
 رضي الله عنهما لم يكتب لهما مصحفا الكتب والصلوة الوسطى وصلاة
 العصر قالت سمعتها من رسول الله صلى الله عليه وسلم اذ العلق
 يقتضي المتعارف قال النووي رحمه الله عند الحارثي الكبير صححت
 الاحاد بين انها العصر لخبر شغلونا عن الصلاة الوسطى صلاة
 العصر ومذهب الشافعي رضي الله عنه اتباع الحديث وصار هذا من
 ولا يقال فيه قولان كما هو فيه بعض اصحابنا وقال في شرح مسلم
 الاصح انها العصر قاله العاوي ولا يكبر تسمية الصبح خذرا
 كما في الروضة ولا ولي عدم تسميتها بذلك وتسمي صبا وحر
 الان القران جاز بالثانية والسنة بهما معا ويكره تسمية المغرب
 عشا وتسمية العشاء عتمة هذا ما جزم به في التحقيق والنهاج
 وزوايد الروضة لكن قال في المجموع نص في الامم على انه يستحب
 التسمي بذلك وهو مذهب محقق اصحابنا وقالت طائفة قليلة
 نكرة انتهى والاول هو الظاهر لورود النهي عند ذلك ويكره النوم
 قبل صلاة العشاء بعد دخول وقتها لانه صلى الله عليه وسلم كان
 يكره ذلك ويكره الحديث بعد فعلها لانه صلى الله عليه وسلم يكره
 ذلك الا في خير كقراءة قران او حديث ومذاكرة فقه او ناسر عيني
 وزوجة عند زفافها وتكلم بما دعت الحاجة اليه لحساب ومحادثة
 الرجل اهله للملاطفة او نحوها فلا كراهة لذلك خبرنا جاز فلا يتر
 لمفسدة متوهمة وروى الحاكم عن عمر بن حصين قال كان النبي

في الصلاة الوسطى

الكلام بعد العشاء
يحب في جوار

صل الله عليه وسلم بعد شاعامة عن بني اسرائيل **فأبطل** لا روي
 مسلم عن النوايس بن سمعان قال كثر رسول الله صلى الله عليه وسلم
 الرجال ولبثه في الأرض أربعين يوماً يوم كسنة ويوم شهر ويوم
 كجمعة وسائر أيامه كما يأنكم قلنا فذلك اليوم الذي كسنة تكفيها
 فيه صلاة يوم قال لا قدر والله قدره قال الأسوي فيسثنى هذا
 اليوم مما ذكر في المواقيت يقاس به اليومان التاليان له وقال
 المجمع وهذه مسألة يستحتاج إليها نص على حكمها رسول الله صلى
 الله عليه وسلم انتهى **فثبت** **اعلم** ان وجوب هذا
 الصلاة موسع الى ان يبقى من وقتها ما يسعها وإذا اراد تأخيرها الى
 انشاء وقتها لم يزمه العزم على فعلها في الوقت وقد بقي منه على الأصح
 في التحقيق فان أخرها مع العزم على ذلك ومات في أثناء الوقت وقد
 بقي منه ما يسعها لم يضمن بخلاف الجحان الصلاة لها وقت محدود
 ولم يقصر بأخرها عنه وأما الحج فقد قصر بأخرها عنه وقته محيطة
 قبل فعله والا فضل ان يصلها اول وقتها اذا ابتغته ولو عاشا القول صلى
 الله عليه وسلم في جواب ابي الاعمال افضل قال الصلاة في اول وقتها
 تراها الدارقطني وغيره **فثبت** **يسن** تأخير صلاة الظهر في السنة الحرة
 الى ان يصير المحيطان ظل عشي فيه طالب الجماعة بشرط ان يكون ببلد
 حار كالحجاز لمصلحة جماعة بمصلي باتونه كلهم او بعضهم مشتقة في
 طريقهم اليه ومن أوقع من صلاته في وقتها ركعه فأكثركا الكدائد
 ومن جهل الوقت للخطو عجم اجتهد جواز ان قدر على التيقين والامتثال
 يحوز فان علم ان صلاة بالاجتهاد وقعت قبل وقتها اعادها
 وجوباً وبإدراكها وجوباً ان فاتت بغير عذر وبأن فاتت بعد
 كنوم وبين ترتيب الغايبة وتقدمه على الحاضر التي لا يخاف فوتها

وكذا كراهة تخريم كما صححه في الروضة في غير حرم منه صلاة عند استوا
 الشمس لا يعيم الجماعة وعند طلوعها وبعد الصبح حتى ترتفع كرمح
 وبعد صلاة اداء ولو محججاً في وقت الظهور وعند اصفرار الشمس حتى
 تغرب الصلاة لسبب غير متأخر عنها كغايبة كبريها تأخيرها اليها
 وصلاة الكسوف وخيبة لم يدخل اليه بنيتها فقط وسجدة شكر فلا
 تنكرو في هذا الاوقات وخرج بحرم مكة حرم المدينة فانه كغيره **فصل**
 فمن تجب عليه الصلاة وفي بيان النوافل وقد شرع في الاول فقال
وشريط وجوب الصلاة ثلاث اشياء الاول الاسلام فلا تجب على
 الكافر الأصلي وجوب مطالبة في الدنيا لعدم صحتها منه لكن تجب عليه
 وجوب عقاب عليها في الآخرة لتمكنه من فعلها بالاسلام **والثاني البلوغ**
 فلا تجب على صغير لعدم تكليفه لرفع القلم عنه كما صرح في الحديث
والثالث العقل فلا تجب على مجنون لما ذكره وسكت المصنف في الرابع
 وهو النفاذ الحيض والتفاس فلا تجب على حائض او نساء لعدم صحتها
 صحتها فمن اجتمعت فيه هذه الشروط وجبت عليه الصلاة بالجماع
 ولا قضاء على الكافر اذا أسلم لقوله تعالى الذين كفروا ان يتكلموا ينجز لهم
 ما قد سلف **فثبت** المرتد يجب عليه قضاء ما فاتته زمن الرد بعد
 اسلامه تغليظاً عليه لانه الرضاها بالاسلام فلا تسقط عنه بالحدود
 كحق الادامي ولو ارتد ثم جن قضي ايام الجنون مع ما قبلها تغليظاً
 عليه ولو سكر متعدياً ثم جن قضي المدة التي ينتهي اليها سكره لا مدة
 جنونه بعد ما اجتاز في صدق جنون المرتد لان من جن في ذمته
 مرتد في جنونه حكماً ومن جن في سكر ليس سكران في دوام جنونه
 ولو ارتدت او سكرت ثم حاضت او نكحت لم تقض من الحيض ولا
 لنفاس وفارقت الجنونه بان اسقاط الصلاة عنها عزيمه لانها
 مكلفة بالنزك وعنده رخصة المرتد والسكران ليسا من اهلها

وما وقع في المجموع من قضا الحايض المرتد من الجنون نسب فيه
 الى السهو ولا قضاء على الطفل اذا بلغ وبأمره الولي بها اذا مير
 ولو قضا ما فاتته بعد التميز والتميز بعد استكمال سبع سنين
 ويضرب على تركها بعد عشر سنين لخبر من الصبي والصبية بالصلوة اذا
 بلغ سبع سنين واذا بلغ عشر سنين فاضربوه عليها اي على تركها
 صحيحه الترمذي وغيره **فصل** في طاهر كل منهم انه بشرط
 للضرب تمام العشرة لكن قال الصميري انه يضرب في اثنتاهما وصحاح
 السنوي وحزم به ابن المقرئ وهو الظاهر لانه مظنة البلوغ ومقتضي
 ما في المجموع ان التميز وحده لا يكفي في الامر بل لابد معه من السج وقل
 في الكفاية انه المشهور وحسن ما قيل في حد التميز انه يصير
 الطفل بحيث يأكل ويشرب ويمشي وحده وفي ابي داود ان النبي
 صلى الله عليه وسلم لما سئل متى ينزل الصبي قال اذا عرف شماله
 عن يمينه قال الدميري والترمذي اذا عرف ما يضره وما ينفعه قال
 في المجموع والامر والضرب واجبان على الولي ايا كان او جده او
 وصيا او قريبا من جهة القاضي وفي المهمات والمتقط وكما لا الرقيق
 في معنى الاب وكذا المودع والمستعبر وخوفا قال الطبري ولا
 يقتصر على مجرد الصيغة بل لابد معه من التهذيب وقل في الروضة
 يجب على الاباء والامهات تعليم اولادهم الطهارة والصلوة والشرائع
 ولا قضاء على الحايض او الفاسا اذا طهرتا وهل يحرم عليهما او يكره
 وجها ان اوجهها الثاني ولا على الجنون او مخمى عليه اذا فاقد حديث
 رفع القلم عن ثلاث عن الصبي حتى يبلغ وعن النائم حتى يستيقظ
 وعن الجنون حتى يبرأ فورد النص في الجنون وقيل عليه كل
 من رآه عقله بسبب بعد رفيه ولو زالت هذه الاسباب المانعة

والنفسا

من وجوب

من وجوب الصلوة وقد بقي من الوقت قدر تكبيرة ما كثر وجبت الصلوة
 لان القدر الذي يتعلق به الاجاب يستوي فيه قدر الركعة ودونها
 ويجب الطهر مع العصر بان ادرك قدر من تكبيرة اخر وقت العصر
 ويجب المغرب مع العشاء اذ ادرك ذلك اخر وقت العشاء لا تحاد
 وقتي المغرب والعشاء في العذر في الضرورة اولي ويشترط الجوب
 ان يخلو الشخص من الموانع قدر الطهارة والصلوة اخفى ما يجزي
 كركعتين في صلاة المسافر **فصل** في الويلج الصبي في الصلوة با
 لمن وجب عليه انما لا نه ادرك الوجوب وهي صحيحة قلزمه
 اتقاهما كما الويلج بالنهار وهو ما يبرقانه يجب عليه امساك بقية
 النهار واخراجه لانه صلي الواجب بشرطه وقوع اولها
 نفلا لا يمنع وقوع اخرها واجبا كصوم مريض شفي في اثنا عشر
 بلغ بعد فعلها بالسن او بغيره فلا يجب عليه اعادتها بخل **ف**
 الحج اذا بلغ بعده يجب عليه اعادته لان وجوبه مرة في العمر بشرط
 وقوعه في حال الكمال بخلاف الصلوة ولو حاضت او نفست او جنت
 اول الوقت وجبت تلك الصلوة ان ادرك من ذكر قدر الفرض اخف
 ما يمكن والا فلا وجوب في ذمته لعدم التمكن من فعلها شرع في
 النوع الثاني فقال **والصلوات المستنونات** والمستحب
 والنفل والرغب فيه الفاظ مترادفة وهو الزايد على الفرائض وافضل
 عبادات البدن بعد الاسلام الصلوة لخبر الصحيحين قال تعالى كل
 عمل ابن ادم له الا الصوم فانه لي وناجز به واذا كانت الصلوة
 افضل العبادات ففرضها افضل الفروض وتطوعها افضل التطوع
 وهو ينقسم الى قسمين قسورتين الجماعة فيه وهو **حسن العبد بن**
والكسوفان والاستغفار يستسقا ورتبها في الافضلية على حكم

فصل

ترتيبها المذكور ولها ابواب تذكر فيها **وقسم** لا تسن الجماعة فيه
 ومنه **السنن** الرواتب وهي على المشهور **الثانية للقرآن** وقيل
 هي ماله وقت والحكمة فيها تكميل ما نقص من الفرائض
 ينقص نحو خشوع كترك تدبير قراءة وهي **سبعة عشر ركعة**
ركعتان قبل الصبح **واربع** اي واربع ركعات قبل الظهر
وركعتان بعدها **واربع** قبل العصر **وركعتان** بعد المغرب
وثلاث بعد العشاء **يوتر** **يوحدة** **منهن** لم يبين للصغار رحمه
 الله الموكدة من غير بيان ان الموكدة من الرواتب عشر ركعتان
 قبل الصبح وركعتان قبل الظهر وكذا بعدها وبعد المغرب
 والعشاء **الخبر الصحيح** عن ابن عمر رضي الله عنهما قال صليت مع
 النبي صلى الله عليه وسلم **ركعتين** قبل الظهر و**ركعتين** بعدها
ركعتين بعد المغرب و**ركعتين** بعد العشاء **وغير** الموكدة ان يزيد
ركعتين قبل الظهر **للاجماع** مروة مسلمة ويزيد **ركعتين** بعدها
 حديث من حافظ على **اربع** ركعات قبل الظهر و**اربع** بعدها حرمه
 الله تعالى النار **روى** الترمذي وصححه **واربع** قبل العصر **خبر**
 عمر انه صلى الله عليه وسلم قال حرم الله امر صلى قبل العصر **اربعا**
 اباخرجه وجبان وصححه **ومن** غير الموكدة **ركعتان** خفيفتان
 قبل المغرب **ففي الصحيحين** من حديث **اسن** ان كبار الصحابة كانوا
 يبتدون السوازي لهما اي للركعتين اذا اذن المغرب وركعتان
 قبل العشاء **خبر** بين كل اذانين صلاة والمراد الاذان والاقامة
 والجمعة كاطلها فيما امر صلى قبلها **اربعا** بعدها **اربعا** **خبر** مسلم اذا
 صلى احدكم الجمعة فليصل بعد **اربعا** **خبر** الترمذي ان **بره** **معهود**
 كان يصلي قبل الجمعة **اربعا** وبعدها **اربعا** والظاهر انه توفيق

ركعتان

كالظهر

وقول

وقول النصف رحمه الله يوتر بواحدة **منهن** اشار به الى ان من
 القسم الذي لا يسن جماعة الوتر وان افلة ركعة **خبر** مسلم **محدث**
 ابن عمر وابن عباس رضي الله عنهما الوتر ركعة من آخر الليل **وفي**
 صحيح ابن حبان **من حديث** ابن عباس رضي الله عنهما انه صلى
 الله عليه وسلم او تر بواحدة ولا كلمة في الافتتاح عليه اخلافا
 لما في الكفاية عن ابي العليب وادنى الكمال ثلاث واكمل من خمس
 ثم سبع ثم تسع ثم احدى عشر وهي اكثر الاخبار الصحيحة منها
 خبر عائشة رضي الله عنها ما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 يزيد في رمضان ولا غيره على احدى عشر ركعة فلا تصح الزيادة
 عليها كساير الرواتب **ومن** زاد على ركعة الفصل بين الركعات بالسلم
 وهو افضل من الوصل **بتشهد** في الاخيرة **وتشهد** بين في الاخيرة **بين**
 وليس له في الوصل غير ذلك ووقته بين صلاة العشاء وطلوع الفجر
 الثاني لقوله صلى الله عليه وسلم ان الله تعالى امره بصلاته **خبر**
 لكم من حمير النعم وهي الوتر **فجعلها** **الكلم** من العشاء الى طلوع الفجر **وبين**
 جعله اخر صلاة الليل **خبر** الصحيحين **اجعلوا** اخر صلاتكم من الليل
 وتر فان كان له **تفجد** اخر الوتر الى ان يتفجد ولا او تر بعد فريضة
 العشاء وارتبها هذا ما في الروضة كاصولها **وقيد** في المجمع بما اذا لم
 يبق ببقية اخر الليل ولا فتاخيره افضل **خبر** مسلم من خاف ان لا يقوم
 اخر الليل فليوتر اوله **ومن** طلع ان يقوم اخره فليوتر اخر الليل فان
 صلاته اخر الليل مشهودة وذلك افضل وعليه حمل خبر **بار** **والصبح**
 بالوتر ثم تفجد **له** **بندب** **اعادته** **لحبر** **لاوتر** **ان** في ليلة ويندب القنوت
 اخر وقت النصف الثاني من رمضان وهو قنوت الصبح في لقطه **ومحله**
 والجهر به **وبين** جماعة في رمضان **وثلاث** **ثلاثة** **واقل** **موكدة** **ات**

بعد الرواتب الأولى **صلاة الليل** وهو التهجيد ولو عجز
 كان أولى لمواظبته عليه لقوله تعالى ومن الليل فتهجد به فافله
 لك وقوله تعالى كانوا قليلين من الليل ما يهجعون وهو لغة دفع
 النوم بالتكليف واصطلاحاً حصوله التطوع في الليل بعد النوم كما
 قاله القاضي حسين سمي بذلك لما فيه من ترك النوم وبسبب
 التهجيد القيلولة وهو النوم قبل الزوال وهي بمنزلة السجدة
 للصائبة لقوله صلى الله عليه وسلم استعينوا بالقيلولة على قيام
 الليل رواه ابوداود **باب** ذكر ما يوليئ النساء روي ان
 التهجيد ينفع في اهل بيته روي ان اهل الجنيد روي في
 النوم فيل له فعل الله بك فقال طاحت تلك الانشاز وحات
 تلك العلة وفدت تلك العلوم ونفذت تلك الرسوم وما نفقنا
 الا ركعات تركها محمد السحر ويكره ترك التهجيد لمعاداة بلا
 عذر ويكره قيام الليل بغير قال صلى الله عليه وسلم لعبد الله بركم
 وبين العاص رضي الله عنه انه اخبر انك تقوم النهار وتقوم
 الليل فقلت بلى قال فلا تفعل صم واقطر وقم وافرغ الجسد
 عليك حقاً الى اخره اما قيام لا بغير ولو في ليال كاملة فلا يكره فقد
 كان صلى الله عليه وسلم اذا دخل العشر الاخر من رمضان احب
 الليل ويكره تخصيص ليلة الجمعة بقيام صلاة بغير مسامحة
 ليلة الجمعة بقيام من بين الليالي اما احبها بغير صلاة فلا يكره
 خصوصاً بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فان ذلك مطلوب فيها
 فيها **الثانية صلاة الفجر** وافللها ركعتان واكثرها ثمان كما في
 المجموع عن الاكثرين وصحة في التحقيق وهذا هو المعتمد وفي
 المساجد ان اكثرها اثنا عشر ركعة وبين ان يسلم من كل ركعتين و

فقتها

ووفقتها من ارتفاع الشمس كرجح الى الزوال والاختيار فعلها عند مضي
 ربع النهار **الثانية صلاة التراويح** وهي عشرون ركعة وقد اتفق
 على سببها وعلى انها المروءة من قوله صلى الله عليه وسلم من قام
 رمضان ايماناً واحتساباً غفر ما تقدم من ذنبه رواه البخاري
 فقوله ايماناً اي تصديق بقاياه حق معتقداً افضل بيته واخصاباً
 اي اخلاصاً والعرفان الغفران مختصاً بالصغار وبين الجماعة
 فيها ان عمر رضي الله عنه جمع الناس على قيام شهر رمضان الرجال
 علي اي بن كعب والنساء على سليمان بن اي جيثمة وسميت كل
 اربعة ترابحة لانها كانت ترحون عقبها اي بمنزلة ربحون قال
 الحليمي رحمه الله والسر في كونها عشريين ان الرواتب اي الركعات
 في غير رمضان عشر ركعات فوضفت لانه وقت جد وتشير انتهى
 ولاهل المدينة الشريفة على ساكنها افضل الصلاة والسلام فعلها سناً
 وتلاويح لان العشرين خمس ترابحات فكان اهل مكة يطوفون بين
 كل ترابحتين بسبعة اشواط فجعل لاهل المدينة بدل كل اسبوع
 ترابحة ليساؤهم ولا يجوز ذلك لغيرهم كما قاله الشيخان لان لاهلها
 شرفاً بغيره وبعد عنه صلى الله عليه وسلم وفعلها بالقرآن في جميع شهر
 افضل من تكرير سورة الاخلاص ووفقتها بين صلاة العشاء ولو
 تفدياً وطلوع الفجر الثاني قال في الروضة ولا تصح بنية مطلقة
 بل ينوي ركعتين من التراويح او من قيام رمضان ولو صلى
 اربعاً بتسليم لم يصح لانه خلاف المشرع بخلاف سنة الظاهر
 والعصر والفرق ان التراويح بمشروعية الجماعة فيها اشبهت الغزيرين
 فلا تغير عما ورد في **باب** بدخل وقت دخول الرواتب
 التي قبل الغرض بدخول وقت الغزيرين والتي بعد بدخول وقت
 وقت النوعين خروج وقت الغزيرين لانها تابعان له ولو فات النفل للوقت

يعد ب قضاؤه ومن القسم الذي لا شئب الجماعة فيه تحية المسجد وهي
 ركعتان قبل الجلوس لكل داخل وتحصل بفرض او نفل اخر وتكرر بتكرار
 الدخول ولو على قرب وتغوت بجلوسه قبل فعلها وان قمر الفصل الا ان
 جلس سهوا وقمر الفصل وتغوت بطول الوقوف كما اقي به بعض المتأخرين
فأبدل قال لا سنوي التحيات اربع تحية بالصلاة والبيت بالطواف
 والحرم بالاحرام وصلى بالرمي وزيد عليه تحية عرفه بالوقوف وتحية
 لغاة المسلم بالسلم **تتم** من القسم الذي لا تسن الجماعة فيه صلاة
 التسبيح وهي اربع ركعات تقول فيها ثلاثمائة مرة سبحان الله والحمد
 لله ولا اله الا الله والله اكبر بعد الحزم وقبل القراءة خمسة عشر وبعد
 الفرة وقبل الركوع عشرا وكذلك في الرفع منه وفي السجود والرفع
 منه والسجود الثاني فلهذا خمس وسبعون في اربع بثلاث مائة وصلاة
 وصلاة الاوابين وتسمى صلاة الغفلة لغفلة الناس عنها بسبب عشاء
 او نوم او غو ذلك وهي عشرون ركعة بين المغرب والعشاء واقلها
 ركعتان **حديث** الترمذي انه صلى الله عليه وسلم قال من صلى ست
 ركعات بين المغرب والعشاء كتبت الله له عبادة اثني عشر سنة
 وركعتا الاحرام وركعتا الطواف وركعتا الوضوء وركعتا الاستغفار
 وركعتا الحاجة وركعتا التوبة وركعتا عند الخروج من المنزل وعند
 دخوله وعند الخروج من مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم وعند
 مخرج بارض لم يرها قطا وركعتان عقب الخروج من احرام وركعتان
 في المسجد اذا قدم من سفر وركعتان عند القتل ان امكنه وركعتان
 اذا اعتد على امرأة وزفت اليه وبين لكل منهما قبل الوقوع **سا**
 يصلي ركعتين وادلة هذه السنن مشهورة لا يحتاجها شرح هذا
 الكتاب قال في المجموع ومن البدع المذمومة صلاة الرغائب ثنتا عشرة ركعة
 بين المغرب والعشاء ليلة اول جمعة من رجب وصلاة نصف شعبان

مائة ركعة ولا يغتر من يفعل ذلك وافضل القسم الذي لا تسن فيه
 الجماعة الوتر ثم ركعتا الفجر وهما افضل من ركعتين في خوف الليل
 باقي ركعتا الفجر ايضا ثم الفجر ثم ما يتعلق بفعل غير سنة الوضوء
 كركعتي الطواف والاحرام والتحية وهذه الثلاثة في الافضلية سورا
 والقسم الذي تسن الجماعة فيه صلاة العبد بين وقضية كل مسلم
 تساوي العبد بين في الفضيلة قال في الحاشية لكن الاربح في النظر
 نزح عمن الاصحى فصلا ثلثة افضل من صلاة الفطر وتبني الفطر
 افضل من تكبيره ثم بعد العبد في الفضيلة كسوف الشمس ثم خسوف
 القمر ثم الاستسقاء ثم التزاوج والاحرام للنفل المطلق وهو لا يغيد
 بوقت ولا سبب قال صلى الله عليه وسلم لا يذرى من الله عنه الصلاة
 خير موضوع استكثر منها وقل فان نوي فوق ركعة تشهد آخر
 فقط واخر كل ركعتين فاكثر فلا يتشهد في كل ركعة واذا نوي قد
 اقله زيادة عليه ونقص عنه ان نوي والا بطلت صلاته فان قام
 لزيادة سهوا فتذكر فقد ثم قام للزيادة ان شاء والنفل للطلق ليل
 افضل منه بالنهار ويا وسيله افضل من طرفيه ان قسمه ثلثة اقسام
 ثم اخرة افضل من اوله ان قسمه قسمين وافضل من ذلك السدس الرابع
 والخامس وبين المسلم من كل ركعتين نواهما او اطلق النبوة وبين
 بفصل بين سنة الفجر والغريضة باصطلاح على جهة التباح وان
 يقرأ في اولى ركعتين الفجر والمغرب والاستحراق وتحية المسجد قل
 يا ايها الكافرون وفي الثانية الاخلاص ويتأكد كثرة الدعاء والاستغفار
 في جميع ساعات الليل وفي النصف الاخير اكد وعند السجدة افضل
قوله يتعرض للمصنف لسجدة الثلاثة والشكر
 وينكره مختصر التعديبه الغايد لما حفظ هذا المختصر تسن سجدة

نداء وقاري وسامع قصد السماع ام لا قوله لجميع اية سجدة مقرونة
 وتناكد السامع بسجود القاري وهي اربع عشرة سجدة بالخوض ثلاث
 في الفصل في النجم والانشقاق واقر والبقية في الاعراف والوعد والفعل
 والاسرار ومهر والغرفان والنمل والمزابل وحجم السجدة وسماها
 معروفة ليس منها سجدة من بل هي سجدة شكر تشين في غير
 الصلاة وسجدة مصل القرية الامومة فلسجدة امامه فان تخلف
 عن امامه او سجد هود وبه بطلت صلاته وبكبر المصلي كغيره
 لهوى ورفع من السجدة بل رفع يد في الرفع من السجدة كغير
 المصلي وان السجدة لغير مصل خرم وسجود وسلام وشروطها
 كسلاة وان لا يطول فصل عرفا بينهما وبين قرأية الاية وتكررت
 الاية وسجدة الشكر لا تدخل صلاة وتسن للهيوم بعه وان دافع
 بقرعة او روية مبتلى او فاسق معلن ولا يطهرها للفاسق ان خاف
 صرة ولا المبتلى ليلا يتأذي وهي كسجدة التذوق وسافر فعلها
 كنافله وتسن مع سجدة الشكر كما في الجمع المصدقة ولو تقرب
 الى الله تعالى بسجدة من غير سبب حرم وما يحرم ما يجعله ككبر
 من الجهلة من السجود بين يدي المشايخ ولو الى القبلة او
 قصده لله تعالى وفي بعض صورة ما يفتني الكفرها فاما الله
 تعالى من ذلك **فصل** في اركان الصلاة وشروطها وسننها
 والسنة ابعاض وهي التي تجبر بسجود السهو وهشة وهي لا
 تجبر والركن كالشرط في انه لا بد منه وبفارقته بان الشرط هو
 الذي يتقدم على الصلاة كالركوع والسجود فخرج بتعريف
 الشرط التروك كترك فليست بشرط خاص به في الجوع بل
 مبطل الصلاة كقطع النية وقيل انها شرط كما قاله العراقي

رحمه الله تعالى ويشهد لان الكلام ليس بربا ليا ليا
 ولو كان تركه من الشرط لضرر **فصل** في اركان الصلاة
 بالانسان فالركن كراسه والشرط كحياته والبعض كاعضائه والهيئات
 كشعره وقد بداه بالقسم الاول فقال **وشرائط الصلاة** جمع شرط
 والشرط يسكون الرغبة العلامة ومنه اشراط الساعة اي علاماتها
 واصطلاحا ما يلزم من عدمه ولا يلزم من وجوده وجود ولا
 عدم الذات كالكلام فيها عهد او المعتبر من الشرط لصحة الصلاة
فصل في اركانها اي قبل التلبس بها **فصل** في اركانها
من الحدث الاصح وغيره فلو لم يكن متطهرا عند احرامه مع قننه
 على طهارته لم تنعقد صلاته ولو حرم متطهرا فان سبقه الحدث
 غير العار بطلت صلاته لطلان طهارته ولو صلى ناسيا للحدث
 اشيب على قصده لا على فعله الا الفأرة وخوها مما لا يتوقع على
 الوضوء فانه يشاب على فعله ايضا قال ابن **عيسى** عبد السلام وفي
 اشباهه على الفأرة اذا كان جنبا نظرا تنهى والظاهر عدم الاية والحج
 لغة هو الشئ الحادث واصطلاحا امر اعتباري يقوم بالاحضا
 يمنع من صحة الصلاة حديث لا محض وهو كما قال ابن الرفعة معنى
 ينزل منزلة المحسوس ولذلك يقال بتعيبه وارتفاعه عن كل
 عضو يغسله وطهارة **الفصل** الذي لا يعني عنه في ثوبه او بدنه
 حتى داخل فيه او عينه او اذنه ومكانه الذي يصل فيه فلا تصح
 صلاته مع شئ من ذلك ولو مع جهله بوجوده او بكونه مبطلا
 لقوله تعالى وثيابك فطهر وانما جعل احل الانق والغر هنا
 كظاهرها خلاف غسل الجنابة لغاظ امر النجاسة بدليل انه
 لروقت نجاسة في عينه وجب غسلها ولا يجب غسلها في الطهارة

فلو اكل متنجسا لم تصح صلاته ما لم يغسل قدمه ولو لم يباقي ثوب من
 يبريد الصلاة نجاسة لا يعلم بها الزمان اعلم انه لان الام بالمعروف
 لا يتوقف على العميان قاله ابن عبد السلام كما لو راى ناصيا يزني
 بصبيبة فانه يجب عليهما منعهما وان لم يكن عصيان واستغنى من
 المكان ما لو كثر ذرقا لطيور فيه فانه يعني عنه للمشقة في الا
 حتران وقيل في المطلب العفو بما اذا لم يتعمد المشي عليه قال
 الزركشي وهو قيد متعين وزاد غيره ان لا يكون رطبا اي وارجله
 مبلولة **فتبين** لو نجس ثوبه بما لا يعني عنه ولو ما يغسله
 به وجب قطع موضعها ان لم تنقص قيمته بالقطع اكثر من جرة
 ثوب يصلي فيه لو اكثر اه هذا ما قاله الشيخان ثم قال المولى وقال
 الاسنوي رحمه الله يعتبر اكثر الازهر من ذلك ومن ثم الماء لو اشتراه
 مع امرأة غسله عند الحاجة لان كلا منهما لو انقذ وجب تحصيله
 انتهى وهذا هو الظاهر وقيل الشيخان ايضا وجوب القطع
 بحصول ستر العورة بالظاهر قال الزركشي ولم يذكره المتولي
 والظاهر انه ليس بقيد بناء على ان من وجد ما يستتر به بعض
 العورة لزمه ذلك وهو الصحيح انتهى وهذا هو الظاهر ولو
 اشتبه عليه عليه طاهر ونجس من ثوبين او ميتين اجتهد
 فيهما للصلاة وصل فيهما طهرا من الثوبين او الميتين فاذا
 صلى بالاجتهاد ثم حضرت صلاة اخرى لم يجب تجديد الاجتهاد
 فان قيل ان ذلك يشكل بالاجتهاد في المياه فانه يجتهد فيها
 لكل فرض اجيب بان بقاء الثوب او المكان كبقا الطهارة فلو
 اجتهد وتغير طهره عمل بالاجتهاد الثاني فيصل في الارض من
 غير اعادة كما لا يجب اعادة الاولى ان لا يلزم من ذلك نقص الاجتهاد

باجتهاد

باجتهاد بخلاف المياه ولو غسل احد الثوبين بالاجتهاد صححت الصلاة
 فيهما ولو جمعها عليه ولو اجتهد في الثوبين او الميتين فلم يظهر
 له شيء صليا عاريا او في احد الميتين حرمة الوقت ولعاد لقصره
 بعدم ادراك العلة له ولان معه ثوبا في الاولى ومكانا في الثانية
 طاهرين يقيين ولو اشتبه عليه بدنان يبريد الا فتد اباحها الاجتهاد
 فيهما وعمل باجتهاده فان صلى خلق واحد ثم تغير طهره الى الاخر
 صلى خلفه ولا يجب الاولي كما لو صلى باجتهاد الى القبلة ثم تغير
 اجتهاده الى جهة اخرى فان تحير صلى منفردا ولو نجس بعض
 ثوب او بدن او مكان ضيق وجهل ذلك البعض وجب غسل كله
 لتصح الصلاة فيه فان كان المكان واسعا لم يجب عليه الاجتهاد
 فله ان يصلي فيه بلا اجتهاد وسكت عن ضبط الواسع والضيق
 والاحسن في ضبط ذلك العرف ولو غسل بعض نجس ثوب ثوبا
 غسل باقيه فان غسل معه مجاورا طهر كله ولا يغني المجاور ولا
 تصح صلاة نحو قابض طرف شيء كجل متصل بنجس وان لم يتحرك
 بحركته ولا يفرج عن طرفه تحت رجله ولا نجس محاذيه ولو وصل
 عظمه الحاجة بنجس من عظمه لا يصلح للواصل غير عذري ذلك
 فتصح صلاته معه ولا يلزمه نزع اذ اوصل طاهر كما في الروضة
 كاصلها وان لم يجتمع لوصلة او وجد صالحا غيره من غير ادعي
 وجب عليه نزع اذ امن نزع ضررا ببيع التيمم ولم يعت ومثل
 الوصل بالعظم فيما ذكر لو شتم فغني التفصيل المذكور وعني عن
 محل استجمار في الصلاة ولو عرف ما لم يجاوز الصلوة والحشة
 في حق غيره وعماعر الا حذر من غلبا من طين شامخ نجس
 بينا العسر تجنبه وتختلف المعفوعة وقتا ومكانا من ثوب

وبدون وعن دم نحو برغيث ودما ميل كقيل وعن دم فصد وحجامة
بجملها وعن مروث ذباب وان كثرا ذكر ولو بانتشار عرق لعموم
البلوى بذلك لان كثرة فعله فان كثرة فعله كان قتل برغيث
او عصر الدم لم يعرف عن الكثرة فاما هو حاصل كلام الرافعي والجمهور
وعن قليل دم اجنبى لا يمت قليل دم نحو كلب لعظله وكالدم فيما
ذكر فيج وصد يد وما تفرج ومنطق له نزع ولو صلى بجس غير
صغوف عنه لم يعلمه او علمه ثم نسي فصل ثم ذكر وجبت المأذنة ويجب
اعادة الصلاة يتيقن فعلها مع الخس بخلاف ما احتمل حدوثه بعد
والثاني ستر العورة عن العيون ولو كان خاليا في طلمة عند القدرة
لقوله تعالى خذ وان يفتنكم عند كل مسجد قال ابن عباس رضي الله
عنه المأذنة الثياب في الصلاة فان عجز وجب ان يبسط عاريا ويتم
ركبوعه وسجوده واعادة عليه ويجب ستر العورة في غير الصلاة ايضا
ولو في الخلوة لا حاجة كاعتقال وقال صاحب الذخاير يجوز كشف
العورة في الخلوة لادني عرضا قال ومن الاغراض كشف العورة لتبريد
وصيانة الثوب ههنا الادناس والعباءة عند كسر البيت وغيره وانما
وجب المستر في الخلوة لا طلاق الامر بالستر وان الله تعالى هو ان
يسأحي منه ولا يجب ستر عورته عن نفسه بل يكره نظره اليها العجيرة
وعورة الذكور ما بين سركه وركبته كخبر البيهقي واذا زوج احدكم امته
عبدة او اجيرة فلا تنظر اى الامه الى عورته والعورة ما بين السرة
والركبة ومثل الذكر من بهار رق يجامع ان راس كل منهما ليس بعورة
وخرج بذلك السرة والركبة فليس من العورة على الاصح **فائدة**
السرة الموضع الذي تقطع من المولود والسرة ما يقطع من سركته
ولا يقال له سرة لان السرة لا تقطع والركبة مفصل ما بين اعضاء

الخخذ

الخخذ واعالي الساق وكل حيوان ذي اربع ركبته في يديه وعرقوبه
في رجليه وعورة الحرة غير الوجه والكفين ظهر ابطان الكفين
لقوله تعالى ولا يبدين زينتهن الا ما ظهر منها وهو مفسر بالوجه
والكفين وانما يكونا عورة لان الحاجة تدعو الى ابرازهما والخشي
كالانثى مرقا وحرية فان اقتصر الخشي الحرة على ستر ما بين سركته
وركبته لم ينصح صلاته على الاصح في الروضة والافقه في المجموع
للشك في الستر وصح في التحقيق الصحة ونقل في المجموع في
نواقض الوضوء عن العجوي وكثير القطع به للشك في عورته
قال الاسوي رحمه الله تعالى وعليه القوي انتهى ويمكن الجمع
بين العبارتين بان يقال ان دخل في الصلاة مقتصر على ذلك
لم تصح صلاته للشك في الاعتقاد وان دخل مستورا كما يحكيه وكشف
شي من غير ما بين السرة والركبة لم يضر للشك في البطلان نظير
ما قالوه في صلاة الجمعة ان العدد لو كمل مخشي لم تنعقد الجمعة
للشك في الاعتقاد وان انعقدت الجمعة بالعدد للمعتبر وهذا
خشي زائد عليه لم يطلت صلاة واحد منهم وكمل العدد بالخشي
لم يطل الصلاة لانا نتقنا الاعتقاد وشكنا في البطلان وهذا
فتوح من العزيز الرحيم فتح الله على من يلتفت بقلب سليم وشهد
الساير جرمهم اذ اركلون البشرية لا جمها ولو بطين وخوما
مراكدا صاف متراكمة محضرة ويجب التطيب على فاقد الثوب وخو
ولو لم يكن هو خارج الصلاة خذك فالبعض المتأخرين ويجب ستر
العورة من اعلاها واجواربها لا من اسفلها ولو كان المصلي موقفا
مربوع عورته من كل طرف فبعضه لسعته في ركوعه او غيره من ركوعه
ستر بعضها جديا لحصول المقصود من الستر فان وجد من السرايا يكتفي

قبله وبره تعين لهما الله تعالى على انهما عورة ولا يراها الا من عساهما
فان لم يجد ما يكفيهما قد قبله وجوبا لانه منجبه الى القبلة
وبعد القبلة كما لو صلى صوب مقصوده وستر الخشعة قبلية فان كفى
لاحد من الخبير والاولى ستر الة الرجل ان كان هناك امرة والة النساء
ان كان هناك رجل **ففي** لو وجد الرجل ثوب حرير فقط
لزمه الستر به ولا يلزمه قطع ما راد على العورة ويقدم على المتنجس
للصلاة ويقدم المتنجس عليه في غيرهما مما لا يحتاج الى طهارة الثوب
ولو صلت امرة مكشوفة الرأس فغضت في صلاتها وحدث ستره
وجب عليها ان تستر نفسها بها فان لم تجد ما تستر به راسها ثبت
على صلاتها وبين للرجل ان يلبس للصلاة احسن ثيابه وان يصلي في
ثوبين لظاهر قوله تعالى جزاؤهم عند كل مسجد والثوابان
اهم الزينة والخبر اذا صلى احدكم فليلبس ثوبيه فان الله تعالى الحق
ان يزين له ويكره ان يصلي في ثوب فيه صورة وان يصلي الرجل
متلغا ولم يرد متقبلة الا ان تكون في مكان وهناك اجانب لا يحترقون
عند النظر اليها فلا يجوز لها رفع النقاب ويجب ان تكون السترة
لباس ظاهر حيث قدر عليه فالحجزة عنه او وجهه متجسسا وغير
عما يظهرونه او جنس في مكان نجس وليس معه الا ثوب لا يكفيه
للعورة ولا مكان صلى عاريا في هذه الصور الثلاثة ولا اعادته عليه
ان قدر ولو وجد ثوبا غيره حرم عليه لبسه وخرجه منه فله ان يركع
يلزمه قبول هبته على الاصح بل يصلي عاريا ولا اعادته عليه
ولو اعاد لزمه قبوله لضعف المنه فان لم يقبل لم تصح صلاته
لقد رت السترة ولو باعده اياه او حرقه فهو كما في التيمم **والثالث**
الوقوف على مكافاة فك تصح صلاة شخص بلك في بعض

بدنه او لباسه بخاسة في قيام او قعود او ركوع او سجود **والرابع**
العلم بدخول الوقت المحدود شرعا فان جهله لعارض نعيم او حيس
في موضع مظلم وعدم ثقة بخبره عن علم اجتهد جواز ان قدر على
اليقين بالصبر والخروج وروية الشمس مثلا والا فوجوبا بورد من
قرآن ودرس ومطالعة وصلاة وخود لك خياطة وصوت ديك
محرب وسواد البصر والاعمى وعمل على الا غلب في ظنه وان قدر على
اليقين بالصبر وعبره كالحروج لروية الخمر والاعمى كالصبر العاجز
تقليد مجتهد لغيره في الجملة اما اذا اخبره ثقة من اجل او امره ولو
مرقبا بدخوله عن علم اي مشاهدة كان قال رابيت الخياط العا و
الشفق غاريا فانه يجب عليه العمل بقوله ان لم يكن العلم بنفسه
وجاز ان امكنه وفي القبلة لا يعتمد الخبر عن علم الا اذا انقذ علمه
وفرقيبينهما ابتكر مرالا وقات فبجسر العلم بكل وقت بخلاف القبلة
فانه اذا علم عينها مرة اكتفى به مادام مقبلا محله فلا عسر ولا يجوز
له ان يقلد من اخبره عن اجتهد لان المجتهد لا يقلد مجتهدا
حتى لو اخبره عن اجتهد ان صلاته وقعت قبل الوقت لم يلزمه
اعادتها وهل يجوز للصبر تقليد المودن الثقة العارفين او لا قال الرافعي
رضي الله عنه يجوز في الصعودون القيم لانه فيه مجتهد وهو لا
يقبل مجتهدا وفي الصحيحين عن عيان وصحح النووي رحمه الله
جواز تقليده فيه ايضا ونقله عن النص فانه لا يؤذن في العادة
الا في الوقت فلا يتقاعد عن الديك المحرب قال البندنجي رحمه الله
اجماع المسلمين ولو شر المودنون وغلب على الظن اصابتهم جاز
اعتمادهم مطلقا بل خلافا ولو صلى بك اجتهد مطلقا تركه
الواجب وعلى المجتهد التأخير حتى يغلب على ظنه دخول الوقت

وتأخير الخوف الغوات افضل ويجعل المحجم محاسبه جوارا ولا
يقلده غير على الاصح في التحقيق وغيره والحاسب وهو من
يعتمد منازل المحجم وتقدر سيرها في معنى المحجم وهو من
يرى ان اول الوقت طلوع المحجم الغلة في كما يؤخذ من نظيره
في الصوم والخامس **استقبال القبلة** بالصدر لا بالوجه لقوله
تعالى قول وجهك بشطر ارضي نحو المسجد الحرام والاستقبال
لا يجب في غير الصلاة فتعين ان يكون فيها وقد ورد ان
صلى الله عليه وسلم قال لسي صلاته وهو خذ دابن رافع
الزبر في الانصار رضي الله عنه اذا قمت الى الصلوة فاسبح
الوضوء واستقبل القبلة روية الشبخان وروى انه صلى الله عليه
وسلم ركع ركعتين قبل الكعبة اي وجهها وقال هذه القبلة مع
خير صلواتكم اريدوني اصلي فلا تصنع الصلوة بدونه اجماعا وا
لغرض في القبلة اصابة العين في القرب يقينا وفي البعد ظنا
فلا يكفي اصابة الجهة لهذه الادلة فلو خرج عن محاذ الكعبة
ببعض بدنه بان وقف بطرفها وخرج عنه ببعضه بطلت
صلاته ولو امتد نصف طويل بقرب الكعبة وخرج بعضهم عن
المحاذة بطلت صلاته لانه ليس مستقبل لها ولا شئ انهم
اذا بعدوا عنها احاذوها وصحت صلاتهم وان طال الصلوة لان
صغير الحج كلما زاد بعدا زادت محاذاته كعرض الرماة واستشكل
بان ذلك انما يحصل مع الاخر في ولو استقبل الركن صبح كما قاله
الاذرع رحمه الله لانه مستقبل للمبنا والمجاور للركن وان كان
بعض بدنه خارجا عن الركن من الجانبين بخلاف مالو
استقبل الحجر بكسر الحاء فقط فانه لا يكفي لان كونه من البيت

مظنون

مظنون لا مقطوع به لانه لا يثبت بالاحاد **فصل**
استقبال المصنف رحمه الله شرطا سادسا هو العلم بكيفية الصلاة
بان يعلم فرضيتها وغير فرضها من سننها **فصل** ان اعتقدها
كلها فرضا وبعضها وله عيز وكان عاميا ولم يقصد فرضا بفصل
صحت ويجوز للمصلي ترك استقبال القبلة في حالتي الحالة
الاولى في صلاة **شدة الخوف** فيها يباح من قتال او غيره فرضا كانت
او تفك فليس التوجه بشرط فيها لقوله تعالى فان خفتهم فرجالا او
ركبانا قال ابن عمر رضي الله عنهما مستقبل القبلة وغير مستقبلها
رواه البخاري في التفسير قال في الكفاية **فصل** ان قدر ان
يصلي قايما الى غير القبلة وركبا الى القبلة وجب الاستقبال ركبا
لانك تحدد من القيام لا القيام بسيط في النافله بغير عذر بخلاف
الاستقبال والحالة الثانية في النافله في السفر اباح لقاصر
محل معين الا النفل يتوسع فيه كجواز قاعدة القارن **فصل**
المذكور التنفل ما شيا وكذا **على الرحلة** حديث جابر كان
رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي على رحلته حيث توجهت
به في جهة مقصده فاذا اراد الفريضة نزل فاستقبل القبلة
رواه البخاري وجاز لما شئ قياسا على الركب بل والحي والحمل في
التخفيف في ذلك على المسافر ان الناس محتاجون الى الاسفار
فلو شرط فيها الا مستقبل للنفل لادى الى ترك او اراهم او
مصالح معائشهم فخرج بذلك النفل في الحضر فلا يجوز **فصل**
المتروك في السفر لعدم ورود **فصل** يشترط في حق
المسافر ترك الافعال الكثير منها غير عذر كالركض والعدو ولا
يشترط طول سفره لعموم الحاجة قياسا على الرحلة والسفر

القصير قال القاضي والبغوي رحمهما الله تعالى مثل ان يخرج الى
 مكان يتلوه فيه الجمعة لعدم سماع النداء وقال الشيخ ابو حامد رحمه
 الله وغيره مثل ان يخرج الى ضيعة صيرها ميل او نحو وهما متقابلان
 فان سهل توجهه راكب غير صلاحيهم قد كره وج وسفينة في
 جميع صلاته واتمام الاركان كلها وبعضها لزمه ذلك ليتسرع
 عليه وان لم يسهل ذلك لم يلزمه الا توجهه في تحريمه ان سهل
 بان تكون الدابة واقفة وامكن الخرافة عليها او تحريفها او
 سارية وببدها وهي سهلة فان لم يسهل ذلك بان تكون
 صعبة او مقطوعة ولم يمكنه الخرافة عليها ولا تحريفها لم يلزمه
 تحريف المشقة واختلاف امر السير عليه اما ملج السفينة وهو
 مسيرها فلا يلزمه توجهه لان تكليفه ذلك تقطعه عن النفل و
 عليه ولا يخرج عن صوب طريقه الا الى القبلة لانها الاصل فان
 الخريف المغيرها عالما مختاراً بطلت صلاته وكذا انسيان او خطأ
 طريق او جماع دابة ان طال الفصل والا فلا ولكن يستأنس
 للسهولة لان عهد ذلك مبطل وهذا هو المعتمد وفي ذلك خلاف
 في كلام الشيخين رحمهما الله وبكفيه اجماعاً في ركوعه وسجوده
 وتكون سجوده لخفض من الركوع للاتساع والاشي يتم ركوعه
 وسجوده وتوجهه فيهما وفي تحريمه وجلوس بين سجوديه
 ولو صلى فرضاً عينا او غيره على دابة واقفة وتوجهه للقبلة وان
 الفرض جاز وان لم تكن معقولة والا فلا يجوز الا تسير الدابة
 متسوبة اليه ومن صلى في الكعبة فرضاً او نفلاً او صلى سطحا وتوجه
 شاخصاً منها كجهتها فلا يزار من مصلاته ومن لم يكن
 علم الكعبة ولا حایل بيته وبينهما لم يعمل بغيره فان لم يمكنه

اعتمد

اعتمد ثقة بخبر عن علم قوله انا شاهد الكعبة وليس ان
 يجتهد مع وجود اخبار وفي معتاد رويت محارب المسلمين
 ببلد كبير وصغير يكسر طارقه فان فقد الثقة المذكور فليكن
 الاجتهاد واجتهاد لكل فرض ان لم يذكر الدليل الاول فان قضا
 الوقت عن الاجتهاد او تحير صلى الى اي جهة شاء واعاد وجوبا
 فان عجز عن الاجتهاد ولم يمكنه تعلم اولتها ازمه تعليمها وتعليمها
 فرض عين لسفر فان ضاق الوقت عن تعليمها صلى كيف كان واعاد
 وجوبا وفرض كفاية بحضرة قبيد السبكي رحمه الله تعالى السجدة
 بقول فيه العارفي بالادلة فان ذكر ركوب الحاج فالحاضر صلى
 باجتهاد فتبين خطأ معينا اعاد صلاته وجوبا فان تيقنه فيها
 استأنفها وان تغير اجتهادها ثانياً عمل بالثاني وجوبا ان
 ترجح سواء كان في الصلاة ام لا ولا اعادة عليه لما فعله بالاول
 حتى لو صلى اربع ركعات لا يرفع جهات بالاجتهاد اربع مرات فلا
 اعادة عليه لان كل ركعة موداة باجتهاد ولم يتعين فيها فان
 استنوب ولم يكن في صلاته تخير بينهما اذ لا مؤيد لاحدهما على الآخر
 وان كان فيها عمل بالاول وجوبا كما نقله في اصل الروضة عن
 البغوي رحمه الله وفارق حكم النساء وبقي قبلها بانها هذا التزم
 بدخوله فيها جهة فلا يتحول الا بالرجح وشرط العمل بالثاني في
 الصلاة ان يظن الصواب مقارناً بالظهور للخطأ فان لم يظن مقارناً
 بطلت صلاته وان قدر على الصواب على قرب بمعنى جزء من صلاته
 الى غير قبيله ولا يجتهد في محارب النبي صلى الله عليه وسلم جهلة
 ولا يمنه ولا يسره ولا في محارب المسلمين **فصل** في اركان الصلاة
 وتقدم معين الركن لغة واصطلاحاً والفرق بين الركن والشروط

يتحول

واركان الصلاة ثمانية عشر ^{بنية} وهذا ما في التنبيه فجعل الطهارة
 في الركوع والاعتدال والجلوس بين السجدة وبين ونية الخروج
 اركاناً وفي بعض النسخ سبعة عشر وهو ما في الروضة والتحقيق
 لان الاصح ان نية الخروج لا يجب وجعلها في المنهاج ثلاث عشر كما في المحكي
 جعل الطهارة كالهيئة التابعة وجعلها في الاركان الاربعة كواحد
 والمخل في بينهم الخطي فمن لم يعد الطهارة نية ركناً جعلها في كل ركعة كالخروج
 منه والهيئة التابعة له ويؤيد ذلك ما في التقدّم والتأخير وكذا
 وبه يشعر خيراً اذا قمت الى الصلاة اللاتي ومن عدّها اركاناً في الاستقلال
 وصل في اسم السجود وخوّه بدونها وجعلت اركاناً لتغايرها اركاناً فلا
 لا تستقل لها وصل في اسم السجود وخوّه بدونها وجعلت اركاناً
 لتغايرها الاختلاف في محالها ومن جعلها ركناً واحداً فلكونها اجناساً واحداً
 كما عدّوا السجدة بين ركناً كذلك الاول **النية** لانها واجبة في بعض
 الصلاة وهو اولها لا في جميعها فكانت ركناً بالتكبير والركوع وقيل
 انها بشرط لانها عبارة عن قصد فعل الصلاة فتكون خارج الصلاة
 ولهذا قال العزالي رحمه الله بالشرط وشبهه ولا يصل فيها قوله تعالى وما
 امر ولا يعبد والله مخلصين له الدين قال الماورق رحمه الله
 تعالى والاخلص في كل مهمة النية وقوله صلى الله عليه وسلم انما الان
 عمال بالنبات وانما الكمال امر بما نوي واجتمعت الامة على اعتبار النية
 في الصلاة وبداؤها لان الصلاة لا تتعقد الا بها فاذا اراد ان يصلي
 فرضاً ولو نذر او قضاء او كفاية وجب قصد فعله ليعتبر في صلاته
 الافعال وتعيينه لئلا يمتزج عن سائر الصلوات ويجب نية الفرضية لئلا يمتزج
 عن النفل ولا يجب في الصلاة الصبي كما صح في التحقيق وصورة
 في المجموع حله فالما في الروضة والصلوات ان صلواته تقع نفلاً فكيف

ينوي الفرضية ولا يجب الاضافة الى الله تعالى لان العبادة لا تكون
 الا لله سبحانه وتعالى وتجب لتحقيق معنى الاخلاص يستحب نية
 استقبال القبلة ومحمد اركاناً ولو غير العدد كما في نوي الظاهر ثلثاً
 او خمساً لم تتعقد وتصح نية الاداء بنية القضاء وعكسه عند
 جهل الوقت بغير وخوّه كان بطن خروج الوقت فصلاً لها فضاء بيان
 وقتها او ضمن نفاذ الوقت فصلها اداها فضاء بيان خروج وجه لا يستعمل كل
 بمعنى ان خرت قول قضيت الدين وادبته بمعنى واحد قال تعالى
 فاذا قضيتهم مناسككم اي اديتم اما اذا فعلوا في العالم فلا تصح صلاة
 لثلاثة كما نقله في المجموع عن تمرّكهم **معهم** ان قصد بذلك
 المعنى اللغوي لم يضر كما قاله في النوار ولا يشترط التعرض للوقت
 ولو عن اليوم واخطأ لم يضر كما هو قضية كلام اصل الروضة
 ومن علمه فوايت لا يشترط ان ينوي ظهر يوم كذا بل يكفي نية
 الظهر والعصر والنفل ذو الوقت او ذوالسبب كالعصر في اشتراط
 قصد فعل الصلاة وتعيينها الصلاة الكسوف والربقة العشاء قال
 في المجموع وسنة الظهر التي قبلها او التي بعدها والوتر صلة مستقلة
 فلا ينطاق الى العشاء وان اوتر بواحد او اكثر وصل نوي الوتر وان
 فصل نوي بالواحد الوتر ويتخير في غيرها بين نية صلاة الليل
 ومقدمة الوتر وسنته وهي اولى اركانين من الوتر على الاصح
 هذا نوي عدد فان قال صلى الوتر واطلق صح وتحمل على ماء
 يريده من ركعة الى احدى عشر وتر ولا يشترط نية النافلة ويكفي في
 النفل المطلق وهو الذي لا يتعقّد بوقت ولا سبب نية فعل الصلاة
 والنية بالاجماع لانها القصد فلا يكفي النطق مع تحفلة القلب بالا
 وفي سائر الابواب كذا لك ولا يضر النطق بخلق ما في القلب كان

معنى

جامع

قصد الصبح وسبق لسانه الى الظهور ويندب النطق بالمنوي
 قبيل التكبير لمساعد اللسان القلب والانه بعد عن الوسواس
 ولوعقب النبوة بلفظ انشا الله او نواه وقصد بذلك التبرك
 او ان الفعل واقع بمشبهة الله والتعليق او اطلق لم تصح
 للمنافاة **فان** لو قال شخص لاخر صل فركضت ولك علي
 دينار فصي بهذا النبوة لم يستحق الدينار حر وجزارته ولو
 نوي بالصلاة ودفع الغريم صحت صلاته لان دفعه حاصل
 وان لم ينوي بخلاف ما لو نوي بصلاته فرضا ونفلا غير تحية و
 سنة وضوء لشركه بين عبادتي لا تندرج احدهما في الاخرى
 ولو قال اصلي الثواب لله تعالى وللرب من عقابه صحت صلاته
 خلافا للحنابلة **الرازي** رحمه الله تعالى **والثاني** من الاركان **القيام**
 في الفرض مع **القدرة** عليه ولو عني باجرة فاضلة عما هو
 موند وموند موند يومه وليلت فيجب حاله الاخرى الى
 البخاري عن عمر ابن حصير رضي الله عنه قال كانت بي بياض
 فسلت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الصلاة فقال صل قايما فان
 لم تستطع فقلعا وان لم تستطع فمجلسا وان لم تستطع
 فمجلسا فاستلقا لا يكلف الله نفسا الا وسعها **والثالث** على ذلك وهو
 معلوم من الدين بالضرورة وخرج بالفرض النفل والقادر العاجز قد
 يظهر ذلك صحة صلاة الصبي الفرض قاعدا مع القدرة على القيام
 والاصح كما في البحر خلافا ومثل صلاة الصبي الصلاة بالمعاهدة واستثنى
 بعضهم من ذلك مسائل الاولى ما لو خاف ركب السفينة غرقا وادخل
 راسه فانه يصلي من قعود ولا إعادة عليه **الثانية** ما لو كان له
 سلس بول لو قام سال بوله وان قعد لم يبسل فانه يصلي من قعود

النبي
 ويصح منه

على الاصح

على الاصح بلاء اعادة ومنها ما لو قال طبيب ثنته من بعينه ما ان صليت
 مستلقيا امكنا مداد انتك فله ترك القيام على الاصح ولو امكنا المربض
 القيام منفردا بلاء مشقة ولم يمكنه في جماعة الا بان يصلي بعضه قاعدا
 فالافضل الانفراد وتصح مع الجماعة وان قعد في بعضها كما في زيادة
 الروضة **الثالثة** ما لو كان القراءة قريب يرقب العدو ولو قام لركة
 العدو وجلس العزة في مكمن ولو قام لراهم العدو وفسدت يد به الحرب
 صلوا قعودا ووجبت المأذنة على المذهب لندرة ذلك الان خافوا قصد
 العدو ولم فلا تتركهم الاعادة كما صح في التحقيق والفرق بين ما
 هنا وما مر ان العدو هنا اعظم منه ثم وفي الحقيقة لا استثنان من
 ذكر عاجزا ما لضرورة التداوي او خوف الغرق او خوف على المسلمي او
 نحو ذلك **فان** قيل ان اكل القيام عند المذبح انه مقدم عليه الجيب
 بانها ركبن في الصلاة مطلقا وصوركين في الروضة الفريضة فقط قل ذلك
 قدمت عليه بشرط القيام نصب الظل المصلي لان اسم القيام دائر
 معه فان وقعت قدمه من قبل الى قدومه او خلفه او مايل الى يمينه
 او يساره بحيث لا يسمى قايما لم يصح قيامه لتركه الوجوب بلا عذر
 ولا يخفى السالك للاسم ان يصير الى الركوع اقرب كما في المحجج ولو
 استند الى شيء كحد الحجرة مع الكراهة ولو تحمل عليه وكان
 بحيث لو رفع يده استند اليه لسقط لوجود اسم القيام وان كان
 بحيث يرفع قدميه ان شاء وهو مستند لم يصح لانه لا يسمى قايما
 بل معلق نفسه وان هجر عن ذلك وصار كراعي كبر او غيره وقع وجوبا
 كذلك لقربة من الانتصاب ويزاد وجوب الحذاء كركوعه ان قدر على
 الزيادة ليميز الركبان ولو امكنا القيام متكيا على شيء او القيام على
 مركبة لزمه ذلك لانه يسره ولو كجز عن ركوع وسجود دون قيام

قام وجوبا وفعل ما أمكنه في الحياكة بصلبه فان عجز فبرقده ولبسه
فان عجز او ما اليهما او عجز عن قيام بلحوق مشقة شديدة فقد
كيف شاء واكثر اشد افضل من تربعه وغيره لانه فعود عبادة
ويكون الاقحام في قعدان الصلاة بان يجلس المصلي على وركبة ناصبا
مركبته للتهي عن الاقحام في الصلاة رواء الحائر وصححه ومروا لاقضاء
نوع مسنون بين السجدين وان كان الاقحام افضل منه وهو ان
يضع الطرف اصابع رجلية ويضع البية على عقبيه ثم يلحني
المصلي قاعد الركوعه ان قدر واقله ان يتحنى الى ان تحاذي جبهته
ما قد امركت به ولكم له ان تحاذي جبهته محل سجوده ومركوع القاعد
في النفل كذلك فان عجز عن القعود اضطلع اضطلع على جلته
وجوب الخبر عن السابق وسبق على اليمين فان عجز عن الجنب استلق
على ظهره رافعا راسه بان يرفعه قليلا بشي يتوجه الى القبلة
لوجهه ومقدم يده الا ان يكون في الكعبة وهي مسقوفة ويركع
وسجود بقدر امكانه فان قدر المصلي على الركوع فقد اكبره للسجود
ومن قدر على زيادة على اكمال الركوع تعينت تلك الزيادة للسجود
لان الفرق بينهما واجب على المتمكن ولو عجز عن السجود الا ان
يسجد بمقدم راسه او صدعه وكان بذلك اقرب الى الارض
وجب فان عجز عن ذلك او ما يراسه والسجود اخفض من الركوع
فان عجز فيضغ فان عجز اجري افعال الصلاة بنية على قلبه ولا عبادة
عليه ولا سقط عنه الصلاة وعقله ثابت لوجود مناط التكليف
والقدار على القيام النفل قاعد السوي الرواتب وغيرها وما شئت
فيه الجماعة كالعيد ولا تشن فيه ومضطجعا مع القدرة على
القيام وعلى القعود لحدوث البخار من صلي قائما فهو افضل

ومن صلي

ومن صلي قاعدا فله نصف اجر القايمة ومن صلي نائبا اي مضطجعا
فله نصف اجر القاعد ويترتبة ان يقعد للركوع والسجود فان
استلقى مع امكانه الا اضطجاع الثالث من اركان الصلاة
تكبير الاحرام شروطها وهي ايقاعها بعد الانتصاب
في الفرض ببلغه العربية للمقارر عليها ولفظ الجلالة ولفظ
اكبر وتقديم لفظ الجلالة على اكبر وعدم مدهمة الجلالة وعدم
مداء اكبر وعدم تشديد ها وعدم زيادة واوساكنه او تحريكه
بين الكافين وعدم ولو قبل الجلالة وعدم وقفه طويلا بين
كلمتيه كما قيد الزركشي في شرح التفسير ومقتضا ان اليسر
لا ضرر وبه صرح في الحاوي الصغير واقرة عليه ابن الملقن في شرحه
وان ليسح نفسه جميع حروفها ان كان صليحا السمع والامان
من لفظا وعيوك والا فرفع صوته بقدر ما يسمعه ولو لم يكن اصم
ودخل وقت الفرض لتكبير الفريض والنفل الموقوت وذو السبب
وايقاعها حال الاستقبال حيث شرطناه ولحجها على التكبير
الاحرام في حق المقتدي فلهذا خمسة عشر شرطا ان احتل ولعد
منها لم تعتقد الصلاة نه ودليل وجوب التكبير خبر السني صلته
اذقت الى الصلاة فكبر ثم اقرأ ما تيسر عليك من القرآن ثم ركع
حتى تطمئن ثم ارفع حتى تعتدل قايدا ثم اسجد حتى تطمئن
ساجدا ثم ارفع حتى تطمئن جالسا ثم افعلك في صلاتك كلها
رواها الشيخان والاتباع مع خبر صلواتكم ما يتم في اصلي والاضطر
زيادة لا تمنع اسم التكبير كالله الاكبر لانها تدل على زيادة مبا
في التعظيم وهو لا شعاعا بالتحصيص وكذا الله اكبر ولجل

والله الجليل اكبر وكذا كل صفة من صفاته تعالى اذا لم يطل بها
 الفصل فان طال كالله الذي لا اله الا هو الملك القدوس الكريم
 ولولم يحزم الروان اكبر لم يضر خلا فالما اقتضا كلام **ابن يوسف**
 رحمه الله تعالى في شرح التسمية واستدل له **الدميري** رحمه الله
 تعالى بقوله صلى الله عليه وسلم التكبير حزم انتهى قال الحافظ **ابن**
حجر رحمه الله تعالى هذا الاصل له وانما هو قول النحوي وعلى
 نقد بوجوده في معناه عدم التردد فيه وبين ان لا يغير التكبير
 بحيث لا يلقم ولا يحطه بان يبالغ في مد بل يات به مبينا ولا امر
 به اولى من مد بل لا تزول النية وان يحكم بتكبيره الاحرام وتكبيرات
 الاستقالات الامام لسمع المؤمنين فيعلموا اصله في خلاف غيره من
 هاهنا ومنه في السنة في حقه الاسرار **فصل** ان لم يبلغ صوت
 الامام جميع المأمومين جهر بعضهم ندبا ولحد اوكى بحسب الحاجة
 لم يبلغ عنده **خبر** الصحيحين انه صلى الله عليه وسلم صلى في مرضه
 بالناس وابوكبر رضي الله عنه يسمعهم التكبير ولو كبر للجلوس
 تكبيرات ناويا كل منها الا فتتاح دخل في الصلاة بلا وتار وخرج منها
 بالاشفاق لان من افتتح صلاة ثم نوي افتتاح صلاة بطلت
 صلاته هذا ان لم يتوبين كل تكبيرتين اخرجوا وافتتاحوا والا
 فخرج بالنية ويدخل بالتكبير فان لم يتوبين غير التكبير الاولى
 شيئا لم يضر لانه ذكر ومحل ما ذكر مع العدد كما قاله **ابن الرفعة**
 رحمه الله اما مع السهو فالبطلان ومن عجز وهو ناطق عند
 النطق بالتكبير بالعربية ترجم عنها باي لغة يشاء ويجب التعلم
 ان قدر عليه ولو سطر الى بلد اخر لان ما لا يتم الواجب الا به
 فهو واجب **فصل** انما سميت هذه التكبيرات الاحرام لانه يحرم

يقصر

يكمل

على

على المصلح ما كان حلالا له قلها من مفسد الصلاة كالاكل والشرب
 والكلام وخوذلك وست رفع يديه في تكبير الاحرام بالاجماع
 مستقبل بكنية القبلة ميل اطراف اصابعها نحوها مفرقا صابحة
 تفرقا وسطا لا تشغلا لها ويرفعها مقابل مكبته **حديث** ابن عمر
 رضي الله عنهما انه صلى الله عليه وسلم كان يرفع يديه حذو
 مكبته اذا افتتح الصلاة قال في شرح مسلم معني حذو مكبته ان
 تحاذي اطراف اصابعه اعلى اذنيه وابهاما شعبي اذنيه واقتضا
 مكبته وتحذف قرن النية بتكبير الاحرام لانها اول الاركان **يقصر** باوله
 ويستصحبها الاخيرة ولتختار النووي رحمه الله تعالى في شرح المذهب
 والوسيط تبع الامام والعراقي الاكتفا بالمقارنة العرفية عند العوام
 بحيث يعد مستحضر الصلاة اقتدا بالاولى في تسامحهم بذلك
 وقال **ابن الرفعة** انه الحق وصوبه السبكي ولي سيما اسوة والوسيلة
 عند تكبير الاحرام من ثلث غنة الشيطان وهي تدل على حبل العقل
 او جهل والدير والحب استصحاب النية بعد التكبير للعسل كرتين
 ويعتبر عدم المنا في كما في عقد اليمان بالله تعالى فان نوي الخروج من
 الصلاة او ترد في ان يخرج او يتم بطلت حال الوضوء والاعتكاف وال
 الحج والصوم لانها اضيق بايمان الاربعة فكان تأخيرها باخلل في النية
 انشد الرابع من اركان الصلاة **قوله** سورة الفاتحة كل ركعة في قيامها
 او بدله **خبر** الصحيحين ان صلاة من لم يقرأ الفاتحة اعي لكل ركعة عامر في
 خبر المصلي صلاته الا ركعة مسبوقة فلا تجب فيها معني انه لا ينقضي
 وجوبها عليه **الحمل** الامام لها عنه **قريب** فيصور سقوط الفاتحة
 في كل موضع حصل للمأموم فيه عذر بخلاف يسيرة عن الامام باربعة
 اركان طويلة ونزل عذره والامام ركع فيستعمل عنه الفاتحة بالزمان

تلاعه تلاعب

والربيع

بطي القراءة أو سبى الله في الصلاة أو امتنع من السجود بسبب نعمة أو شك
 بعد ركوع الإمامة في قراءة الفاتحة فتختلف لها شبه على ذلك الاستوى
وليس الله الرحمن الرحيم أي من الفاتحة ما روي أنه صلى
 الله عليه وسلم عد الفاتحة بسبع آيات وعد بسم الله الحمد **الرحمن**
 أي منها ركعة البخاري في تاريخه وروي الدارقطني عن أبي هريرة رضي
 الله عنه أنه صلى الله عليه وسلم قال إذا قرأتم القرآن فاقروا بسم الله
 الرحمن الرحيم إنها أم القرآن وأصل الكتاب والسبع الثاني وليس الله
 الرحمن الرحيم أحداياتها وروي ابن خزيمة بإسناد صحيح عن أبي
 أن النبي صلى الله عليه وسلم عد بسم الله الحمد **الرحمن** والحمد رب
 العالمين أي إلى آخرها ست آيات وهي آية من كل سورة إلا آية الإجماع
 المحاربة على ثبوتها في المصحف بخطه أو ليل السور سوى آية دون
 الأعراس وترجم السور والتعريف فلو لم تكن قرأنا ما أجازوا ذلك إلا أنه
 يحمل على اعتقاد ما ليس بقرآن ولو كانت لفصل كما قيل لا تثبت في
 أول سورة ولم تثبت في أول الفاتحة **فأقول** القرآن إنما ثبت باتوثر
 لجيب بأن محله فيما ثبت قرأنا قطعا أما ما ثبت قرأنا كما في
 فيه الظن كما يكفي في كل وطن وأيضا ثباتها في المصحف بخطه من غير
 تكثير في معنى التواتر فإن قيل لو كانت قرآن الكفر جاحدا **أجيب**
 بأنها لو لم تكن قرآن الكفر مثبتها وأيضا التكثير لا يكون بالظنيات
 وهي آية كاملة من أول الفاتحة قطعا وحدا فيها عدد آية من **الحمد**
 السور على الأصح والسنة أنه يصليها بالحمد لله وأن يحمد بها
 حيث يشرح الحمد بالقرآن **فأقول** ما ثبت في المصحف إلا أن
 من أسماء **والعشار** يعني ابتداء العشار في نومه ويجب رعاية حروف
 الفاتحة فلو لم يكن قادرا ومن أمكنة العلم بدل حرف منها بأخر لم يصح

والعشار

قراءة

قرآن تلك الكلمة لتعبيره النظم ولويدل ذلك **الحمد** هو الملهمة
 لم تصح كما اقتضى كلامه الرفيع رحمة تقا وغيره الجزم به خلافا للترشيح
 ومن تبعه وكذا الوابد لاجل الحمد لله بالها ولوظيق بالقاف متروكة بينها
 وبين الكاف كما ينطق بها العرب صرح مع الكراهة كما جزم به الروياني
 وعين وان قال في المجموع فيه نظر ويجب تشديد أنها إلى الهمزة عشر منها
 ثلاثة في المسحلة فلو خفف منها تشددا بدة بطلت قراءته تلك الكلمة
 لتعبيره النظم ولويدل الخفف الساو اجز كما قال الماوردي ويجب
 رعاية ترتيبها بأن يأتي بها على نظمها المعروف لانه مناط البلاغة
 ولا يجوز فلو بداء بنبضها الثاني لم يعتد به ويبي على الأول أن
 سبى بتأخيرها ولم يطل الفصل ويستأنف ان تعد أو طال الفصل
 ويجب رعاية مولاتها بأن يأتي كل ما تقا على الولا لا تباع مع خير
 صلواتها بنحوي أصلي فيقطعا تخلل ذكر وان قل وسكوت طالع عرفا
 بالاعذر فيهما أو سكوت قصد به قطع القراءة لا شعاع ذلك بالعرض
 عن القراءة بتخلل في سكوت قصير لم يقصد به القطع أو طويل أو تخلل
 ذكر بعد رمت جهل أو سهوا أو عياء أو تعلق ذكر بالصلاة كما مينة
 لامله وفحة عليه إذا توقف فيها فإن عجز عن جميع الفاتحة لعدم
 معلم أو صحت أو غير ذلك فسج آيات عدد آياتها يأتي بها ولو
 متفرقة لا تنقص صحتها عن حرف الفاتحة **فأقول** لا يظهر
 إطلاق قلمه لانه لا فرق بين ان تعيد المتفرقة معني منظوما أم
 لا كتهم نظر قال في المجموع وهو أي الثاني المختار ما أطلقه الجمهور
 واختار الإمام الأول وأقر في الروضة وأصلها قال بعضهم والثا
 هو القياس وقال الأذمعي المختار هو ما ذكره الإمام وأطلق قلمه
 محمول على الغالب **فأختاره** الشيخ أي النووي لما يقدر إذا لم يحسن

في

غير ذلك امام حفظه متواليه او متفرقة منتظمة المعنى فلا وجه
 له وان شمل اطلاق قولهم انتهى وهذا يشبه ان يكون جمعاً بين الكل وبين
 وهو جمع حسن ومن تحسن بعض الفاتحة يأتي به ويبدل اليافي
 ان احسنه ولا كرم في الاصح وكذا امر تحسن بعض بدلها من القرآن
 وحجبت لئلا يتب بين الاصل والبدل فان كان يحسن الآية في اول الفاتحة
 الفاتحة التي بها شرأ في البديل وان كان اخر الفاتحة التي بالبديل ثم
 الآية وان كان في وسطها التي ببديل الاول ثم قرأ علماً في الوسط
 ثم اني ببديل الآخر فان حجر عن القرآن التي بسبعة انواع من ذكرهم وبعدها
 لا ينقص حرفها عن حرف الفاتحة ويجب تعلق الدعا بالآخر فاجده
 النووي في محجوعه وان حجر عن ذلك كله حتى عن تهمة الذكر والاعا
 لزمه وقفة قدر الفاتحة في ظنه لانه واجب في نفسه ولا يترجم
 بحال في التكبير لغوات الاعجاز فيها رونه وسن عقب الفاتحة بعد
 نسكته لطيفة لقام بها في الصلاة وخارجها امين للاتباع رواه
 الترمذي في الصلاة وقيسر بها خارجها مخففاً ميمها حمد وقصر
 والكذا فصيح واشهر وهو اسم فعل بمعنى استحب ولو شدد عليهم
 لم تبطل صلته لقصد الدعاء وسن في حجره حجره الله صلى
 حتى للماموم لقراءة امامه تنبأ له وان يؤمن الماموم مع تامين
 امامه لحجر الشككين اذا امن من الامام فامنوا فان من وافق
 تأمينة تأمين الملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه قابل
 فاتحة الكتاب لها عشرة اسما فاتحة الكتاب وامن القرآن وامن الكتاب
 والسبع المثاني وسورة الحمد والصلاة والكافية والواقية والشفاء
 والاساس الخامس من اركان الصلاة الركوع لقوله تعالى

اركعوا

اركعوا وحجرت اذا قمت الى الصلاة ولا جماع وتقدم ركوع القاعد
 وما اقل الركوع في حق القايه فلهوان يلحق بالاصالة الخناسا
 فيه قد بلغ احيى يدي المخذل خلقه مركبية اذا اراد وضعها
 فلا يحصل بالخناس لانه لا يسمى ركوعاً ولو طالت يداه او
 قصرت او قطع شيء منهم لم يرتب ذلك فان حجر عما ذكره الامم يعني
 ولو باعتراد على شيء او لخناسه لزمه والعلم بركوعي قدر امكنه
 فان حجر عن الاخناس اصل او بلسه ثم نظر فيه السادس من
 اركان الصلاة الطمأنينة فيه اي الركوع لحديث المسترسل في
 المار واقفا ان تستقر عضاؤه راكم بحيث ينفضل رفعه من
 ركوعه عر هو به اي سقوطه فلا يقوم زيادة الهوي مقام
 الطمأنينة ولا يقصد بالهوي غير الركوع قصده هو ان لا
 لغمر من بنية الاركان لان نية الصلاة مستحبة عليه فلو
 هو في الظلوه فجعله ركوعاً لم يكف لانه صرفه الى غير الواجب
 بل ينصب اليه ركوع ولو قرأ امامه آية سجدة ثم منع عقبها
 فظن الماموم انه يسجد لتلاوة فهو الذي قرأه ليسجد
 فوقف عن السجود قال اقرأ كما قال الركشي انه يجب له ويقتصر
 ذلك للمتابعة واكمل الركوع تسوية ظهره ويغتنقه اي يمد يدهما
 باخنا خالص بحيث يصير ان كالصفحة الواحدة للاتباع
 رواه مسلم فان تركه كره نص عليه في الامم ونصب ساقيه في
 تحذيره واخذ مركبية بلحفيه للاتباع رواه البخاري وتفرقة
 اصابعه تفريقاً وسط الجبهة القبلة لانهما الشرف للجهات ولا
 قطع ونحوه كقصير اليدين لا يوصل يديه مركبية بل يرسلها
 ان لم يرسلها معا او يرسل احدهما ان سلمت الاخرى السابع

السادس

والسابع

والثامن

من اركان الصلاة **والرفع والاعتدال** ولولا فائدة كما يصح في
التحقيق لحدثت المصلي صلاة له وحصل بعود لمبدأ ايا روي كما
كان عليه قبل ركعة فاقام امان او قاعد **او الثامن** اركان الصلاة
الطهانية فيه لما في خبر المصلي صلاة له بان يستقر اعضاؤه على اماكن
قبل ركوعه بحيث يتفصل ارتفاعه من عوده الى اماكن ولو رجع
عن قيام فسقط اعر كوعه قبل الطهانية فيه عاد وجوبا اليه
واطمأن ثم اعتدل وسقط عنه بعد ما نهض معد الا ثم سجد
وان سجد ثم شك هل تم اعتداله اعتدال وجوبا ثم سجد ولا
يقصد غيره فلو رفع خواف من شيء كبره لم يكف رفعه لانه عن
رفع الصلاة لانه صار في كماله التاسع من اركان الصلاة **المسجد**
السجود مرتين في كل ركعة لقوله تعالى اركعوا واسجدوا والخبر
اذا اقيمت الى الصلاة وانما اعدا ركنا واحد الاتحاد هما اعد بعضهم
الطهانية في حالها الاربع ركنا واحدا لذلك وهو لغة التظامن
والليل وقيل الخسوع والتذلل ومنها اقله مباشرة بعض جهته
ما يصلي عليه من ارض وغيره الخبر اذا سجدت فمكّن جبهته لك
ولا تنظر نواحيه ارجحان في صحبه وانما اكتفي ببعض الجبهة
لصدق اسم السجود عليها بذلك وخرج بالجبهة الجنب والاف
فلا يكتفى وضعهما فان سجد على متصل به كطرف كمال الطويل
او عمامة جاز ان لم يتحرك كركبته لانه في حكم المنفصل عنه
فان تحرك تحركه في قيام او قعود او غير كركبته بل على عاتقه
لم يحز فان كان متعمدا عالما بطلت صلاته او ناسيا او جاهلا
لم تبطل واعاد السجود ولو صلى من قعود فلم يتحرك كركبته ولو
صلى من قيام لتحرك لم يضر اذا العبر بالحالة الراضة هذا هو

الظاهر

الظاهر ولم اد مر ذكره وخرج بمصليه ما هو في حكم المنفصل وان
حيث تحركت كركبته بغير السجود عليه كما في الجمع في
نواقض الوضوء ولو سجد على شيء في موضع سجوده كورق
فالتصقت بجبهته وان رفعت معة وسجد عليها ثانيا ضرر وان
خاها ثم سجد لم يضر ولو سجد على عصا جرح او نحوه لضرر
بان شق عليه ان الله لم يزلها الا عادة لانها اذا لم تزل منه مع
الاجزاء للعدر فهذا اولى وكذا الوضوء على شيء ثبت على جبهته
لان ما نعت عليها مثل بشرته ذكره البغوي في فتاويه ويجب
وضع حجر من ركبتيه ومن باطن كفيه ومن باطن اصابع
قدميه في السجود والخبر الشيخين امرت ان اسجد على سبعة
اعظم الجبهة واليدين والركبتين واطراف القدمين ولا يجب
كشفها بل يكفى كشف الركبتين كما نضر عليه في الامم **فرع ثلث**
خلق له راسان وارج ايد وارج ارجل هل يجب عليه
وضع كل الجبهتين وما بعدهما ام لا الذي يظهر انه ينظر في
ذلك ان عرف الزايد فلا اعتبار به ولا اكتفى في الخرج من
عهدة الوجه بموضع بعض احدى الجبهتين ويجزئ
وركبتين واصابع رجلين اذا كانت كلها اصلية فان اثنيت
الا صلى بالزايد وجب وضع حجر من كل منهما **والعاشر** من
اركان الصلاة **الطهانية فيه** اي السجود لحدثت المصلي صلاة له
ويجب ان يصيب محل سجوده ثقل مرسله للخبر لا اذا سجدت
فمكّن جبهته لك ومعنى الثقل ان يتجامل بحيث لو وضع تحت
قطن او حشيش لا تكسر وظهور اثره في بد لو فرضت تحت ذلك
ولا يعتبر هذا في بقية الاعضاء كما يؤخذ من عبارة الروضة وعبارة

بين
والعاشر

وعامة التحقيق ويندب ان يضع كفيه حد ومكبته وينشأ عنها
مضمومة للقبلة ويعتمد عليهما ويجب ان لا يلهوي لغير
السجود كما امر في الركوع فلو سقط على وجهه من الاعتدال وجب
العود اليه ليهوي منه لا يتغافل الهوي منه في السقوط فان
سقط من الهوي لم يلزمه العود بل يجب ذلك سجودا لا ان
يقصد بوضع الجبهة للاعتدال عليها فقط فانه يلزمه اعادة
السجود او بركبة او بنية او بنية لا استقامة وسجد اجزاه
فان نوي الاستقامة فقط لم يجز لوجود الصارف بل يجلس
ثم يسجد ولا يقوم ثم يسجد فان قام عامدا عالما بطلان صلاته
كما صرح به في الروضة وغيرها وان نوي مع ذلك صرفه عن السجود
بطلت صلاته لانه نراد فعل لا يزاد مثله في الصلاة عامدا
ويجب في السجود ان ترفع اسافله على الجالية للاتباع كما
صح في ابن حبان ولو صلى في سفينة مثلا ولم يتمكن من رفع
ذلك ليلانها صلى على حسب حاله ولم يزل الامامة لانه عذر نادر
نعم ان كان به علة لا يمكنه معها السجود ولا كذلك وصح في
امكنة السجود على وسادة بتكيس لزمه حصول السجود بذلك
او بركبة بتكيس لم يلزمه السجود عليها لقوات هيبة السجود بل يكفيه
الاختنا الممكن خلافا لما في الشرح الصغير والحادي عشر من اركان
الصلاة **الجلوس بين السجدين** ولو في نفل لانه صلى الله
عليه وسلم كان اذا رفع راسه لم يسجد حتى يستوي
جالسا كما في الصحيحين وهذا فيه مرد على اني حقيقه حيث
يقول يكفي ان يرفع راسه عن الارض اذ لم يرفع كذا السبق

والحادي عشر

والثاني

والثاني عشر من اركان الصلاة **الطمأنينة فيه** كحديث المسوي صلاته
ويجب الا يقصد برفعه غير الطمأنينة في الركوع فلو رفع راسه من
شيء لم يكن ويجب عليه ان يعود الى السجود ويجب ان لا يطوله
ولا الاعتدال لانهما ركبان قصيران ليسا مقصودين لذاتها بل
للفصل واكملها يكبر بلا رفع يد مع رفع راسه من سجوده لا
تباع روية الشيخان ويجلس هفتين وثلاثين ووضعا كفيه
على فخذيه قريبا من ركبته بحيث تتساوتها من الاصابع
ناشرا صابغة مضمومة للقبلة كما في السجود قايلا برأيه
لي وارجحي واجبرني وارفعني وارزقني واهديني وعافني
لأن تباع ثم يسجد الثانية كالأولى في الاقل والاكمل **والثالث عشر**
عشر من اركان الصلاة **الجلوس الاخير** لانه محل ذكر واجب
فكان واجبا كالقيام لقراءة الفاتحة **والرابع عشر** من اركان الصلاة
التشهد فيه اي الجلوس الاخير لقول ابن مسعود كنا نقول
قبل ان يفرض علينا التشهد السلام على الله قبل عبادته السلام
على خير اهل السلام على من كان على فلان فقال صلى الله
عليه وسلم لا تقولوا السلام على الله فان الله هو السلام ولكن
قولوا التحيات لله الى آخره روية الدارقطني بالدلالة فيه من
وجهين احدهما التغيير بالفرض والثاني الامر به والمرد فرضه
في الجلوس في اخر الصلاة ووافقه ما رواه الشافعي والنووي وقال
حسن صحيح التحيات لله سلام عليك ايها النبي ورحمة الله
وبركاته سلام علينا وعلى عباد الله الصالحين **استشهد** ان لا يركب
الله وان هجد رسول الله وان هجد عبده ورسوله وهل
يجزي وان هجد رسول الله وحده قال الاذرعبي الصواب اجزاه

الثالث عشر

الرابع عشر

الصلوة

تشهد

لشبوته في التشهد ابن مسعود بلغنا عبد رسول الله وقد
حكوا الاجماع على جواز التشهد بالرويات كلها ولا علم احدا
اشتراط لفظه عبده استلهم وهذا هو المعتمد واكمل التحات
لمباركات الصلوة الطيبات لله السلام عليكم ايها النبي وخمة
الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين تشهد
ان لا اله الا الله واشهد ان محمدا رسول الله والخامس عشر
من اركان الصلاة **الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فيه**
اي التشهد الاخير لقوله تعالى صلوا عليه قالوا وقد اجمع
العلماء على انها لا تجب في غير الصلاة فتعين وجوبها فيهما
والتنايل وجوبها مرة في غيرهما محجوج باجماع من قبله وحدث
عرونا كيف نصلي عليك فقال قولوا اللهم صل على محمد وعلى آل
محمد الى اخره متفق عليه وفي رواية كيف نصلي عليك اذا اخذ
صلينا عليك في صلاة تنافلا فقال قولوا اللهم صل على محمد الى اخره رواه
الدارقطني وابريحيان في صحيحه والمناصب بهامر الصلاة
التشهد اخرها فوجب فيه اي بعدة كما صرح به في المجمع وقد
صلى النبي صلى الله عليه وسلم على نفسه في الوتر كما رواه ابو عوف
في مسنده وقال صلوا كما راىتموني اصلي ولم يخرجها شيء من
الوجوب واما عدم ذكرها في خبر المسمى صلاة فمحمول على
انها كانت معلومة له ولهذا لم يذكر له التشهد والجلوس
له والنبوة والسلام واذا وجبت الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم
وجب القعود لها بالتبعية ولا يجوز وجوب القعود لها من
عبارة المصنف واقل الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم اللهم
صل على محمد وآله واجعلها اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما

بالتبعية

صليت

صليت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت
على ابراهيم وعلى آل ابراهيم انك محمد وفي بعض طرق الحديث
زيادة على ذلك ونقص والى ابراهيم اسمعيل واسحاق واولادهما
وخص ابراهيم بالذكر لان الرحمة والبركة له مجتمعة النبي عتير
قال تعالى رحمت الله وبركاته عليكم اهل البيت **قاعدة كل**
الانبياء من بعد ابراهيم عليه السلام من ولد اسحاق عليه السلام
واما اسمعيل عليه السلام لم يكن من نسله نبي الانبياء صلى الله عليه وسلم
قال محمد بن ابي بكر الرازي ولعل الحكمة في ذلك انفراد بالفضيلة فلم
افضل الجميع عليهم الصلاة والسلام والتحيات جمع تحية وهو ما يحيا
به من سلام وغيره والقصد بذلك التثنية على الله تعالى بانته مالك جميع
التحيات من الخلق ومعنى المباركات التاميات والصلوة الصلوات الخمس
والطيبات الاعمال الصالحة والسلام معناه اسم السلام اي اسم
الله عليه وعليها اي الحاضرين من امام ومأموم وملايكة وغيرهم
والعباد جمع عبد والصالحين جمع صالح وهو الغايه بما علمه من حقوق
الله تعالى وحقوق عباده والرسول هو الذي يملك خبره من رسله
ومحمد يعني معبود ومجيد بمعنى ما جدد وهو من كل شرفا وكرما
السادس عشر من اركان الصلاة التسليم الاولى الخبر وسلم تحيتها
التكبير وتعليقها التسليم قال الحاكم صحيح على شرط مسلم قال القفال
الكبير والمعني في السلام ان المصلي كان مشغولا عن الناس وقد اقبل
عليهم واقبل السلام عليكم فلا يجزي السلام عليهم ولا يطل
به صلاة تله لانه دعا الصايب ولا ملية وعليكم اي سلاما هي عليكم
ولا سلام عليكم فان تعذر ذلك مع علمه بطلت صلاته ويجزي
عليكم السلام مع الكراهة لما نقله في المجمع عن النص والحكمة

السادس عشر

السلام عليكم ورحمة الله لا نه الماثور ولا تنس زيادة وبركاته كما
صحة في الجميع وصوبه **السابع** عشر من اركان الصلاة **بنية**
الخروج من الصلاة ويجب قربة التسليم الاولي **في قول** فان
قدمها عليها واخرها عنها علمت بطلت صلاته والا صلح انما
لاجب قياسا على سائر العبادات ولان التنية السابقة مستحبة
على جميع الصلاة ولكن تنسوخا من الخلاف **والثامن عشر**
من اركان الصلاة **ترتيبها على ما ذكرناه** اي الاركان كما ذكرنا
في عدها المشتمل على فرق التنية بالتكبير وجعلها مع القراءة في
القيام وجعل التشهد والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في
العود والترتيب عند من اطلقه مراد فيما عدا ذلك ومنه الصلاة
على النبي صلى الله عليه وسلم فانها بعد التشهد كما جزم به في الجميع
كما مر في مرتبة وغير مرتبة باعتبارين ودليل وجوب الترتيب
الاتباع كما في الاخبار الصحيحة مع خبر صلواتها ايتيموني اصلي
وبعد من الاركان بمعنى الفروض صحيح وهو يعني الاجزاء في
تغليبها ولم يتعرض المصنف لعد الوكأن ان كان وصورة الرفع
تبعها لما بعد ثم تقابل الركن القصير وابن الصلاح بعد ص
طول الفصل بعد سلامه ناسيا ولم يعبه الاكثر من ركعة لكونه كالجز
من الركن القصير وكونه اشبه بالركعة وقال النووي في تنقيح
الولاء والترتيب شرطان وهو اظهر من عدهما من حيث انتهى
والمشهور عند الترتيب ركنا والاول شرط او اما الثاني وترتيب بعضها
على بعض كالا ستفتاح والنعوذ وترتيبها على الفرائض كالفاتحة
والسورة شرطي الاعتدال بها سنة ان في صحة الصلاة فان ترك
ترتيب الاركان عمد ابتعد بم ترك فعلها وسلام كان ركع قبل قرأته

او سجد

او سجد او سلم قبل ركعة بطلت صلاته او سلمها فافعله بعد من ركعة
لغول وقوعه في غير محله فان ترك ركعة قبل فعل مثله والا اجزأ
عن من ركعة وتدركها بالي **وهم** ان لم يكن المثلث من الصلاة كسجدة
تلك ولم يجز فان علم في اخر صلاته ترك سجدة من ركعة اخرى سجد
ثم تشهد او من غيرها او شك لزومه ركعة فيهما او علم في قيام ثمانية
مثل ترك سجدة من الاول فان كان جالس بعد سجدة التي فعلها
سجد من قيامه والا فليجلس نظيبا ثم يسجد او علم في اخر ركعة
ترك سجدة او ثلاث جهل محل الجهر فيهما وجب ركعتان او خمس
او ست جهل محلها فثلاث او سبع جهل محلها فسجدة ثم ثلاث
وفي ثمان سجرات سجدة ثمان وثلاث ركعات ويتصور ذلك بتركها طمعا
او سجد على عمامة وكما علم بتركها ما ذكر الشك فيه وما اقرع من
الاركان شرع ذلك السنن فقال **وسنتها** اي المكتوبة **قبل القول**
فيها اي قبل التلبس بها **ابشيان** الاول **الاذان** وهو المجمع لغة
الاعلام قال تعالى واذن في الملح اي اعلمهم به وشرها قول مخصوص
يعلم به وقت الصلاة المفروضة والاصل فيه قبل الاجماع قوله
تعالى واذ نادى الى الصلاة وخبر الصحابي ان اذ حضرت الصلاة
فليؤذن احدكم وليؤمكم اكره **والثاني الإقامة** في الاصل مصدر
اقام ويسمى الذكر المخصوص به لانه يقع في الصلاة والاذان
والاقامة مشروعان بالاجماع فيهما سنة مكتوبة دون غيرهما من
الصلوات والسنن و صلاة الجنازة والمنذورة لعدم ثبوتها فيه
بل يكرهان فيه كما صرح به صاحب النوار ويشترع الاذن **والاذان**
للوحد اليهين **والإقامة** في اليسرى كما صيغ في انشاء الله تعالى في
العقيقة وينشر الاذان ايضا اذا تغولت الغيلان اي تهردت

او اربع جهل
محلها وجب سجدة
ثم ركعتان صح

البيان خبر صحيح ورد فيه ويندب الاذان المنفرد وان يرفع
صوته به الاموضع وقعت فيه جماعة قال في الروضة كاصلها
وانمروا ويؤذن للاولي فقط من صلوات والاهاء ومعظم الاذان
شيء ومعظم الاقامة فرادي والاصل في ذلك خبر الصحيح
اميرالان يشفع الاذان ويؤثر الاقامة والمرد منه ما قلنا فالاقامة
احد عشر كلمة والاذن كلمات تسع عشر كلمة بالترتيب ويسر الاسرع
بالاقامة مع بيان هروفيها فيجمع بين كل كلمتين فيها بصوت
والكلمة الاخيرة بصوت والترتيب في الاذان فيجمع بين كل
تكريرتين بصوت ويلفظ باقي الكلمات للامير بذلك كما اخرجها الحاكم
ويسر الجميع في الاذان وهو ان يأتي بالشهادتين سرا قبل ان
يأتي بهما جهرا والتثويب في اذان الصبح وهو قوله بعد الجعلين
الصلوة خير من النوم مرتين ويسر القيام في الاذان والاقامة على
عال ان احتيج اليه والتوجه للقبلة وان يلفظ بعينه فيها عينا
مرة في حيا على الصلاة مرتين في الاذان ومرة في الاقامة وشمالا في
حي على الفلاح كذلك من غير تحريك صدره عن القبلة وقديه
عن مكانها وان يكون كلامه من المودن والمقيم عدلا في الشهادة على
عالي الصوت حسنة وكرها من فاسق وصبي هين وانهم وحده
محدث والكراهة لجنب الشد وهي في الاقامة اغلظ ويشترط في
والاقامة الترتيب والاولا بين كلمتها وجماعة جهرا ودعوى وقته
الاذان الصبح فمن نصف الليل ويشترط في المودن والمقيم الاسلام
والتمييز ولغير النساء المذكورة ويسر مودنان للمسجد وخوفا من
قوايدهما ان يؤذن ولحد للصباح قبل الفجر واخر بعد دويسا
لسامع المودن والمقيم مثل قولهما الا في جعلات وتثويب وكلمتي

وكلمتي

وكلمتي اقامة فهو قل في كل كلمة في الاول ويقول في الثاني صوت
وبررت وفي الثالث اقامتها الله وادامها وجعلني من صالح اهلها
ويسر لكل مودن ومقيم وسامع وسماع ان يصل على النبي صلى
الله عليه وسلم بعد الفجر من الاذان والاقامة فيقول اللهم رب هذه
الدعوة التامة والصلوة العظيمة ات محمد الوسيلا والفضيلة وابنته
مقاما محمودا الذي وعدته **فصل** الاذان وحده افضل
من الاقامة وقيل ان الاذان مع الاقامة افضل من الاقامة وصح
النووي هذا في نكته وسننها بعد الدخول فيها لبعض وهي ان
فابعضها ثمانية المذكور منها هنا **شئان** الاول **التشهد الاول**
كلمة او بعضه **والثاني الفنون في الصلح** كلمة ومجمله لا يقتصر على
الصلح من بقية الصلوات الخمس في حال الامن فان نزل بالمسلمين نازله
لا تزل استحب في سائر الصلوات ولكن ليس هذا من الاعاض
وهو اللهم اهدني فيمن هديت وعافني فيمن عافيت وتولني فيمن
توليت وبارك لي فيما اعطيت وقبي شرما قضيت فانك تقضي ولا
يقضي عليك وانه لا يذل من واليت ولا يعز من عاديت **تباركت**
ربنا وتعاليت وهكذا في اعتد الربعة الدور في جميع النصف
الاخير من شهر رمضان هو الصلوات والنزاهة وهو كفوت
الصلح في الفاظه وجبره بالسجود ويسر المنفرد ولا امام قوم
مخصوصين رضوا بالتطويل ان يقول بعدة فنون عمر رضي الله
عنه وهو مشهور وقد ذكرته في شرح التبية وغيره والبعض
العود للتشهد الاول والمراد بالتشهد الاول اللفظ الواجب
في التشهد الاخير دون ما هو سنة فيه **والراجح** القيام للفنون
الراتب **والخامس** لصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بعد

التشهد الاول والسادس الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم
بعد القنوت والسابع الصلاة على الاول بعد القنوت والثامن
الصلاة على الاول بعد التشهد الاخير وظاهر ان القعود للصلاة
على النبي صلى الله عليه وسلم بعد التشهد الاول والصلاة
على الاول بعد الاخير والقعود للاول وان القيام لها بعد
القنوت كما القيام له فتزيد الابعاض بذلك وسميت هذه
السنن ابعاضا لقربها بالجبر بالسجود من الابعاض الحقيقية
اي الاركان وخرج بها بنية السنن كما ذكرنا الركوع والسجود
فلا يجبر تركها بالسجود ولا تنس الصلاة على الاول في التشهد
الاول ولا بعض المتأخرين **وهي اتمها** جميع ههنا والمراد
بها ما ماعد الابعاض من السنن التي لا تجبر بالسجود وهي
كثيره والمذكور منها هنا **خمسة عشر خصله** الاولى **رفع اليدين**
اي رفع كفيه للقبلة ملشوقتين منشورتي الاصابع مفردة
سطا عند ابتداء تكبير **والاحرام** مقابل متكبیه بان يجاذي
اطراف اصابعهما اعلى اذنيه وابهاماه شجعتي اذنيه ورجلاه
متكبیه **وعند الهوى الى الركوع** وعند **الرفع منه** وعند القيام
الى الثالثة من التشهد الاول كما صوبه في المجموع وفي زاوية الروضة
وجزم به في شرح مسلم ايضا والثانية **وضع** بطن كفه **اليمنى على**
ظهر الشمال بان يقبض في قيام او بدله يميني كوع يساره وبعض
ساعدها ورصفها تحت صدره فوق سترته لا تباع وقيل يتخير
بين بسط اصابع اليمنى في غرض المفصل وبين نشرها صوب
الساعد والقصد من القبض المذكور تسكين اليدين **فان**
ارسلها ولم يعبت فلا بأس والكوع العظيم الذي يلي ابهام

اليدين

اليدين والبوع العظيم الذي يلي ابهام الرجل يقال الغيب الذي لا يعرف
كوعه من بوعه والرسخ المتفصل بين الكف والساعد **الثالثة** دعا
التوجه نحو وجهه وجهي الذي فطر السموات والارض حنييفا
مسلم او انا من المسلمين ان صلاتي وتسبيحها ومما في الله رب
العالمين لا تشريبه له وبذلك امرت ونامت المسلمين **للاستماع**
فان لا معنى وجهت وجهي اي اقبلت بوجهي وقيل قصة
بعباي ومعنى فطر ابتد الخلق على غير مثال والحنيف المايل الى
الحق وعند العرب من كان على ملة ابراهيم والحبا والممات الحباث
والموت والسك العباد **الرابعة الاستعاذه** للقرأة لقوله تعالى
واذا قرأت القرآن فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم اي اذا اردت
قرائة فقل اعوذ بالله من الشيطان الرجيم يقول ذلك في كل ركعة
لان له مبتدأ وفيها قرأة والاوي اكد لا تنفاق عليها **فان**
الشيطان اسم لكل متمرده ماخوذ من شطى اذا بعد وقيل من شاط
اذا احترق والرجيم المطرود وقيل المرجوم وسبب الاسرار دعاء
الافتتاح والتعوذ في السرية والجهرية كما يراى الا كما انتمسونه
والخامسة الجهر بالقرأة **في موضعه** فيست لغير المأموم ان يجهر
بالقرأة في الصباح واولي العشائين والجمعة والعيدين وحسب
القهر والاستسقاء والتراخي ووتر رمضان وركعتي الطواف لسبل
ووقت الصباح **والاسرار** بها **في موضعه** فيست في غير ما ذكر الا في
نافلة الليل للطلق فيتوسط فيها بين الاسرار والجهر ان لم
يشوش على نايله او وصل او خوه ومحل الجهر التوسط في المرة
حيث لا يسمع جندني ووقع في المجموع ما يخالفه في الخنثي ولعبت
في شرح المنهاج والعبارة في الجهر والاسرار في الفريضة المفصلة

بوقت القضاء بوقت الأداء قال الأذاعي وبشبهه ان يلحق بها
العبد والاشبه خلافة كما اقتضاه كلامه في باب صفة
العبد بن قبيل بان التكبير عمله باصل ان القضاء يحل الا
ولان الشرع ورد بالجهر يصلاته في محل الاسرار فيستحب
والسادسة الثامنة عقب الفاتحة بعد سكتة لطيفة لغايتها
في الصلاة وخارجها للاتباع حمد وقصر والمد افصح واشهر
من انتم فعل بمعنى استجب مبني على الفاعل ومحقق اليه فيه
ولو بشدة لم تبطل صلته لقصد الدعاء وسن في جهره بغير
بها وان يوم الامامون تامين امامه لخبر الشيخين اذا امن
الامام فامنوا فانه من وافق تامينه تامين الملائكة عقره
ما تقدم من ذنبه **فايد** في تهذيب النووي بحكاية
اقوال كثيرة في امين من احاسنها قول وهب ابن منبه امين
اربعة احرف يخلق الله تعالى من كل حرف ملكا يقول اللهم
اغفر لي كن يقول امين وخرج بقي جهرية السرية فلا يجهر
بالتامين فيها ولا معية بل يوم الامام وغيره سواء مطلقا
والسابعة قراءة السورة ولو قصره **بعد** قراءة الفاتحة في ركعتين
او ثنتين لغير الامام من امام وصغير جهرية كانت الصلاة او
سرية للاتباع اما الامام فلا تسن له له سورة ان سمع النبي
عن قرائته لها بل ستم قراءة امامه فان لم يسمعها الصبر وبعد
سماع صوت لم يفهمه او اسرار امامه ولو في جهرية قرا سورة
اذ لا معنى لسكوته فان سبق الامام بالا وليتبع من صلوة
امامه بان لم يذكرها معه قراها في باقي صلواته اذا تاركه
ولم يكن قراها فيما اذركه ولا سقطت عنه لكونه مسوقا اليها
مخلوا صلواته عن السورة بلا عذر ويسن ان يطول من

مع

تسن

تسن له سورة قراءة او لي على ثنية للاتباع بعد ان ورد نص
بتطويل الثانية اتبع كما في مسألة الزحام انه يسن للامام بطويل
الثانية ليحفظه منتظر السجود ويسن منفرد وامام بربها محسوبا
في سج طوالم الفصل وفي ظهر قريب منها وفي عصر وعشاء وباطله
وفي مغرب قصاره وفي صباح جمعة في اولي الم تنزل وفي
ثانية هل اني للاتباع **والثامنة التكبيرات عند ابتداء الخوض**
لركوع وسجود وعند ابتداء الرفع من السجود وبعد الخ
انتهاء الجلوس والقيام **والثاسعة قول سمع الله الحمد** اي
تقبل منه حمدا وتو قال محمد الله سمع له **وقول ربنا لك الحمد**
او اللهم ربنا لك الحمد وبواقبهما قبل لك مله السموات ومن الارض
ما شئت من شئ بعد اي بعد هما كالكرسي وسع كرسيه السموات
والارض وان يزيده منفردا وامام محصورين راضين بالتطويل
اهل الثناء والحمد الحق ما قال العبد وكلنا لك عبد لا مانع مما عطيته
ولا معطي مما صنعت ولا تطلع ذلجد اي الغنا منك اي عندك
الحمد للاتباع ويجهر الامام بسمع الله الحمد ويسر ربنا لك الحمد
ويسر غيره بهما نعم المبلغ بجهرهما بجهرية الامام ويسرهما يسره
كما قاله في المجموع لانه نازل وتبعه عليه جميع من شأه المظهر
وبالغ بعضهم في تشجيع على تارك العمل به بل استحسنة في
المهمات وقال ينبغي معرفتها لان غالب الناس على خلافه انتهى
وتترك هذا منثرة جهل الامة ولودين **والعاشرة التسبيح**
في الركوع بان يقول سبحان رب العظيم ثلاثا للاتباع ويتركه
منفردا وامام محصورين راضين بالتطويل اللهم لك ركعت وبك
امنت ولك اسلمت خشع لك سمعي وبصري ومخي وعظمي

وعصبي وما استقلت به قدمي للاتباع وتكون القراءة في الركوع وغيره
من بقية الاركان غير القيام كما في الحج والعمرة والحادي عشر السجود في
السجود بان يقول سبحان ربي الاعلى ثلاثا للاتباع وينبغي ان يقرأ
واما محصورين مرضيين بالتطويل اللهم لك سجدت وبك امنت
والا اسلمت سجد وجهي للذي خلقه وصوره واشق سمعي
وبصره تبارك الله احسن الخالقين وبين الدعاء في السجود بحسب
مسلم اقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد فأكثروا الدعاء اي
سجدوا كره والحكمة في اختصاص العظم بالركوع والاعلى بالسجود
كما في المهمات ان الاعلى فعل التفضيل والسجود في غاية التواضع
لما فيه من وضع الجبهة التي هي اشرف الاعضاء على مواضع
الاقدام ولهذا كان افضل من الركوع فجعل الابلغ مع الابلغ
انتهى الثالث عشر وضع راس اصابع اليدين على طرف النخلة
في الجلوس بين السجدين تبارك الله اشر اصابعه مضمومة للقبلة
كما في السجود وفي التشهد الاول وفي الاخير بسط يدي اليسرى
مع ضم اصابعها في تشهدها الى جهة القبلة بان لا يفرح بينها
لتوجه كلها الى القبلة ويقبض اصابع يده اليمنى كلها الا المصغرة
وهي بكسر الهمزة التي بين الابهام والوسطى فانه يرسلها ويشير بها
اي يرفها مع امانتها قليلا حال كونه تشهدا عند قوله الا انه
للا اتباع ويد يرفها ويقصد من ابتداء بهمة الا الله ان
المعبود واحد فجمع في توحيد بين اعتقاده وقوله وفعله
ولا يحركها للاتباع فكونها اكرة ولم تبطل صلاته ولا فضل
الابهام بخلافها بان يضعها تحتها على طرف ملوحته للاتباع
فلو رسلها معها او قبها فوق الوسطى اجلت بينهما ووضع

قبض مع

اضلة الوسطى بين عقدتي الابهام اي بالسنة لكونها اذ كسر
افضلها الثالثة عشر ان يجلس على كعب يساره بحيث
يلتزمها الارض وينصب بجنته ويضع اصراف اصابعه منها
للقبلة ويقعد لك في جميع الجلسات الخمسة وهي الجلوس بين
السجدين والجلوس للتشهد الاول وجلوس المسبوق وجلوس
الساهي وجلوس للصلاة بعد القراءة والريضة عشر التورك وهو
كالافتراس لكن يخرج يساره من جهة يمينه ويلصق
وركبه بالارض للاتباع في الجلسة الاخيرة فقط وحكمة التمييز
بين جلوس التشهد ليعلم المسبوق حالة الامام والخامسة عشر
التسليم الثانية على المشهور في الروضة الان يعرض له عقب
الاولى ما يتا في صلاته فيجب الاقتصار على الاولى وذلك ان
خرج وقت الجمعة بعد الاولى وانقضت مدة المسح او شك
فيها او تحرق الخف او نوى القصر الا قامه او انكشفت عورتاه
او سقط عليه حصى يعيق عنه او تبين له خطأه في الاحتياط
او عتقت امه مكشوفة الرأس وكفه او وجد العاري ستره
وبين اذا اتى بالتسليمين ان يفصل بينهما كما صرح به الغزالي
في الحيوان تكون الاولى جيبا والآخرى شمالا ملتفتا في التسليم
الاولى حتى يري خذك الايمن فقط وفي التسليم الثانية حتى
يبري خذك الايسر كذلك فيبداء السلام مستقبل القبلة ثم
يلتفت ويتم سلامه بتمام التفاتة يارب السلام على من انت
هو اليه من ملائكة ومومنين اسس وجن فينوي بركة على من
يمينه ومرة على اليسار على من عن يساره وينويه من خلفه
واما ما بينهما من الاولى والى وينوي مأموم الرد على من

القاصر

سلم عليه من امام ومأموم فينوبه على من على حين المسلم بكتفا
 بالسليمة الثانية ومن على سياركة باولي ومن خلفه وامامه بأبهاشوا
 وبين المأموم كما في التحقيق ان لا يسلم الا بعد فراغ الامام من
 تسليمته **فصل** فيها يختلف فيه حكم الذكر والانثى في الصلاة
 كما قال **والمرأة تخالف الرجل** حالة الصلاة **في خمسة اشياء** وفي
 بعض النسخ اربعة اشياء اما الاول **فالرجل** اي الذكر وان كان
 صبيامميز **بحا في** اي يخرج **من فقيه عن جنبه** في ركوعه
 وسجوده **للا تبايع الثاني** **يقول** بضم حاء والمضارعة اي يرفع **بطنه**
عن فقيه في السجود لانه ابلغ في تمكين الجبهة والانف
 في محل سجوده وابعده من هتات الكسالي كما هو في شرح مسلم
 عن العلماء **والثالث** من **يجهر في موضع الجهر** المتقدم بيانه في
 الفصل قبله **والرابع اذا نابه** اي اصابه **شيء** في الصلاة كتنبية
 امامه على سهو واذنه لداخل وانذاره اعمى غشي وقوعه في
 محذور **وساج** اي قال سبحان الله لخبر الصحيحين من نابه شيء
 في صلاة فاليساج واغما التصفيق للنساء ويعتبر في التسبيح ان
 يقصد به الذكر والذكر والاعلام ولا بطلت صلته **والخامس**
عورة الرجل اي الذكر وان كان صغيرا لم كان او غيره ويتصور
 في غير المحيز في الطواف **ما بين السرة والركبة** لخبر البيهقي
 اذ ازوج لحدكم امته عبدة او اجيرة فلا تنظر لي لاهله الى
 عورتها والعورة ما بين السرة والركبة اما السرة والركبة
 فليست من العورة وان وجب ستر بعضهما لان ما لا يتم الوجب
 الا به فهو واجب **وما المرأة** اي الانثى وان كانت صغيرة محيرة
 وظلها الخنثى **فانها** تخالف الرجل في هذه الخمسة الا في الاول

مسح
الركوع

انها

انها **تضم بعضها الى بعض** بان تلصق مرقعها جنبها والركوع
 والسجود والثاني ان تلصق بطنها الخد بها في السجود لان
 استر لها **والثالث** انها **تخفف صوتها** ان صلت **خفية الجال**
 الا جانب دفعا للفتنة وان كان الاصح ان صوتها اليسرى
والرابع اذا نابه اي اصابها **شيء** مما مر في الصلاة اي صلاتها
صفقت الحديث المار يضرب بطن كفك او ظهرها على ظهر
 اخري او ضرب ظهر كف على بطن اخري لا يضرب بطن منها
 على بطن اخري فان فعلته على وجه اللعب ولو ظهر اعلى
 ظهر علمه التحريم بطلت صلاتها وان قبل المتأقاة للصلاة
فصل لو صفق الرجل وسبح غيره جازمه
 فحالفتهما السنة والمراد التفرقة بينهما فيما ذكر لا بيان
 حكم التنبية والا فانذار الاغمى ونحوه واجب فان لم يحصل
 الا نذارا بالكلام او بالفعل المبطل وجب وتبطل الصلاة
 به على الاصح **والخامس جميع بدن المرأة** الحرة ولو صغيرة
 مميرة **عورة** في الصلاة **الا وجهها وكفيها** ظهرهما وبطنهما
 من رويس الاصاب الى الكوعين لقوله تعالى وتبد بين
 ريبتك الا ما ظهر منها قال ابن عباس وعائشة هو الوجه
 والكفان **والامه** ولو بمعضة **والرجل** عورتها ما بين السرة
 والركبة والحقت بالرجل بجامع ان راس كل منهما اليسرى
 فابدا السرة موضع الذي يقطع من المولود والسر
 ما يقطع من سرته ولا يقال له سره لان السرة لا تقطع
فصل الخنثى كالا نثى رقا وحريه فان اقتصر الحر
 على ستر ما بين سرته وركبته لم تصح صلاته على الاصح

في الروضة والافقه في المجموع للنسك في الستر وصح في
التحقيق الصلوة وتقل في المجموع في بواقض الوضوء عت
البعوي وكثير القطع به للشك في عورته وقال الاستوي وعليه
الفتوي وعلى الاول حب القضاء وان كان ذكر الشك حال الصلاة
والاولي حمل الاول على ما اذا شرع في الصلاة وهو سائر ما بين
السرة والركبة والثاني على ما اذا شرع وهو سائر الجميع
وانكشف منه ما بعد اما بين السرة والركبة لان صلاته قد
انقضت وشكنا في المبطل والاصل عدمه وهذا الحمل
وان كان بعيدا فلهو اولي من الشاقض **فصل** فيما يبطل
الصلاة كما قال **والذي يبطل الصلاة** المنعقدة امور المذكورة
منها **احد عشر** ثانيا **الاول الكلام** اي النطق بكلام البشر
بلغته العرب ويغيرها مجريين فاكثرا فمما كنتم ولو لمصلحة
الصلاة كقوله لا تقم واقعد ام لا كعن ومن اقوله صلى الله
عليه وسلم ان هذه الصلاة لا يصلح فيها شيء من كلام الناس
والحرمان من جنس الكلام وتخصيصه بالمعنى فقط اصطلاح
حادث للخلاف او حرق منهم حقوق من الوقاية وعمر الوحي
وكذا امد بعد حرفا وان لم يفهم نحو والمدا والفا واويا
والمدا ود في الحقيقة حرفان ويشئ من ذلك اجابه الله
النبي صلى الله عليه وسلم في حياته فمن ناداه والتلفظ
بقربه كنز وعنى بلا تعليق وخطاب ولو كان الناطق
بذلك مكرها لنذرة الاكراه فيها او شرطه في الاختيار
العدد مع العلم بتحريمه وانه في صلاة فله تبطل بقليل
كلام ناسيا للصلاة او سبق لسأله او جهل تحريمها

فهما

وان علم

وان علم تحريمه جنس الكلام فيها او قرب اسلامه او بعده
عن العلم بخلاف من بعد اسلامه وقرب من العلم بالتقصير
بترك التعلم والتباح والضحك والكأ ولو من خوف
الافسة والاشين والثاوة والنفخ من الفم او لا فان ظهر
بواحد من ذلك حرفان بطلت صلاته والا فلا ولو سلم
امامه وسلم معه ثم سلم الامام ثانيا فقال له الاموم قد سلمت
قبل هذا فقال كنت ناسيا لم تبطل صلاة واحد منهما وسلم
الاموم ويبدى له سجود السهو لانه تكلم بعد انقطاع
القدوة ولو سلم من اثنين ظانا كمال الصلاة فكما حصل
كما ذكره الرفع في كتاب الصيام اما الكثير من ذلك فانه
لا يعذر فيه لانه يقطع نظم الصلاة والقليل بحمل قلته
ولان السبق والسيان في الكثير نادر والفرق بين هذا وبين
الصوم حيث لا يبطل الا كل الكثير على الاصح ان المصلي
متلبس بهيته من كونه للصلاة يبعد معها النسيان بخلاف
الصايه ويعذر في اليسير عرفا من التباح وكوهم امر في
كالسعال والعطاس وان ظلم منه حرفان ولو من كل نقطة
وكوهم الغلبة اذ لا تقصير ويعذر في التباح بعد ركن
قولي اما اذا كثر التباح وكوهم الغلبة كان ظلم منه
حرفان من ذلك وكثر فان صلاته تبطل كما قاله الشنخا
في الضحك والسعال وكوهم لباقي في معناها لان ذلك
يقطع نظم الصلاة ويحل هذا اذا لم يصر السعال وكوهم
مرضا ملازما له اما اذا صار السعال وكوهم كذلك فانه
لا يضر كمن به سلس البول وكوهم بل اقل ولا يعذر في يسير

التشحيح الجمل لأنه سنة لا ضرورة إلى التشحيح له وفي معنى
 الجمل سائر السنين لقرأة السورة والقنوت وكبيرات الانتقالات
فروع لو جهل بطلانها بالتشحيح مع علمه تحريم
 الكلام فمعدو وخفا حكمه على العوام ولو علم تحريم الكلام
 كونه مبطل لم يعد تركه الوعلم تحريم شره المحذورين إيجابه
 الحد فانه يجد اذ من حقه بعد العلم بالتحريم الكفر ولو
 تكلم ناسيا لتحريم الكلام في الصلاة بطلت كسيان النجاسة
 على ثوبه صرح به الجويني وغيره ولو جهل تحريم ما أتى به
 منه مع علمه بتحريمه **جنس** الكلام كما أشمله كلام ابن القتيبي
 في الروضة وصرح به أصله وكذا الواسم ناسيا أنه تكلم بما لم
 أي يسير كما ذكره الرافعي في الصوم ولو نتجحح أمامة
 فكان منه حرمان لم يفرقه حملا على العذر لأن الظاهر
 تحريمه عن المبطل والأصل بقاء العبادة وقد تدل كما قال
 الكبسي قربة حال الإمام على خلاف ذلك فتجب المفارقة
 ولو حدث في الفاتحة خطأ بغير المعنى وجبت مفارقتها لكن
 لا يجب مفارقتها في الحال بل حتى يرجع لجواز أنه حين ساء
 هيا وقد يتذكر فيعيد الفاتحة ولو نطق بنظم القرآن
 بقصد التفهيم كما يحجى هذا الكتاب معها ما يستلزم
 أنه يأخذ شيئا إن قصد مع التفهيم قرأة لم تبطل والا
 بطلت وتبطل محسوخ الثلاثة وإن لم ينسخ حكمه لا
 محسوخ الحكم دون الثلاثة ولا تبطل بالذكر والدعاء وإن
 يندبها إلا أن يجاطب به كقوله لعاطس رحمه الله

وكذا

وكذا تبطل خطاب ما لا يعقل بقوله ما ارض مني ويركي
 أعوذ بالله من شرك وشرك ما قبله أما خطاب الناس كما يابك تعبد
 وخطاب النبي صلى الله عليه وسلم كالسلام عليه في التشهد
 فلا يضر ومقتضى كلام الرافعي أن خطاب الملك بركته وإياي
 الأنبياء تبطل به الصلاة وهو المعتمد والمنجى كما قال الاستاذ
 أن إجابة النبي صلى الله عليه وسلم بالفعل واجابة بالقبول
 ولا يجب إجابة الأيوبي في الصلاة بل تحريم في الغرض وبحوز
 في النفل والواجب الإجابة فيه أن شق عليهما عدمها ولو
 قرأ أمامة أياك تعبد وإياك نستعين فقال لها بطلت صلاة
 أن لم يقصد تلك أو دعاء كما في التحقيق فان قصد ذلك
 لم تبطل ولو قال اسعيت بالله واسعنا بالله بطلت صلاته
 لأن قصد بذلك الدعاء ولو سكت سكتا طويلا عمدا في غير
 مركب قصير لم تبطل صلاته لأن ذلك لا يحرم هيئة الصلاة
 والثاني من الأشياء التي تبطل الصلاة **العمل** الذي ليس من
 جنس الصلاة **الكثير** في العرق فإبعده العرق قليلا كخلع
 الخف ولبس الثوب الخفيف فقليل وكذا الخطو وإن للتوسطات
 والفرقتان كذلك والثلاث من ذلك وغيره كثير إن توالى
 سواها من جنس الخطوات أم اجناس كخطوة وضربة وخلع
 ثقل وسواها كانت الخطوات الثلاث بقدر خطوة أم لا ولو فعل
 واحدة بنية الثلاث بطلت صلاته كما قاله العمري وأبو
 الخطوة بفتح الحاء هي المرة الواحدة مطلقا يضم اسم ما بين
 القدمين ولو تردد في فعل هل انتهى الحد الكثير أم لا
 قال الإمام فينقذ فيه ثلثه أو جده اظهر ما أنه لا يوش

وتبطل بالوشة لا الحركات الخفيفة المتوالية كتحريك اصابعه
 بلا حربة كفة في سنة او عقد او عهد او نحو ذلك كتحريك لسانه
 او جفانه او شفتيه او ذكره مرارا فلا تبطل بذلك الا تحل
 ذلك بهيئة الخشوع والتعظيم فان شدة الفعل القليل وسهولة
 الفعل البطل وعدمه **والثالث المحدث** فان احدث قبل السليمة
 الاولى عمد امان او سهوا بطلت صلاته لبطلان طهارته
 بالاجماع ويؤخذ من التعليل ان فاقد الطهورين اذا سجد
 المحدث لم تبطل صلاته وجري على ذلك الاستسوي وظاهر كلام
 الاصحاب انه لا فرق وهو المعتمد والتعليل خرج مخرج الغالت
 فله مفهوم له كقوله تعالى مر يا ايها الذين آمنوا في محرابكم
 الرئيسية محرم مطلقا فلغظ المحرم لا مفهوم له فتبطل لو صلا
 ناسيا للمحدث ان شئ على قصد كالحمل فاعله الا القراءة وكونها
 لا يتوقف على وضوء فاته يثاب على فعله ايضا اما المحدث بين
 المتعمدين فلا يميز لان عروضا المفسد بعد التحلل من العادة
 ان يوفق وتبين لمن احدث في صلاته ان يخل بانفة لم ينصرف
 ليومها انه رغب مسترا على نفسه وينبغي ان يفعل كذلك اذا
 احدث وهو منتظر للصلاة خصوصا اذا قرب اقامتها او قيمت
والرابع حديث النجاسة التي لا يفي عنها في ثوبه او بدنه حتى
 داخل انفة او فيه او عنده او اذنه لقوله تعالى وثيابك فطهر
 وانما جعل داخل الفم والاذن هنا كظاهرهما بخلاف غسل الجنب
 لغسل امر النجاسة فلو وقعت عليه نجاسة رطبة او يابسة
 فان لها في الحال بقلع ثوب او غرض لم يضر ولا يجوز ان
 يغسل النجاسة بيده او كفه فان فعل بطلت صلاته فان

التسليمين

نحاهما

نحاهما يعود فكذا في احد وجهين هو المعتمد **فتبين**
 لو تحصى ثوبه بما لا يعنى ولم يجد مالا يغسله به **وقد**
 قطع لموضع ان لم تنقص قيمته بالقطع اكثر من اربع ثوب
 يصل فيه لو اكثر من هذا اما قاله الشيخان تبطل **وقد**
 الاستسوي يعتبر اكثر الامرين من ذلك وهو ثوب الماء لو اشتركا
 مع اجرة غسله عند الحاجة لان كلا منهما لو انفرد وجب تحصيله
 انتهى وهذا هو الظاهر وقيد الشيخان ايضا وجوب القطع
 بحصول ستر العورة بالظاهر قال الزركشي ولم يذكره المتولي
 والظاهر انه ليس بقيد بناء على ان من وجد ما يستربه بعض
 العورة لزمه ذلك وهو الصحيح انتهى وهذا هو الظاهر ايضا ولا
 تصح صلاة ملاق بعض لباسه نجاسة وان لم يتحرك بحركته
 كطرف عباءته الطويلة وخالف ذلك ما لو سجد على متصل
 به حيث تصح صلاته ان يتحرك بحركته لان اجنباب النجاسة
 في الصلاة شرع للتعظيم وهذا بنا فيه والمطلوب من السجود
 كونه مستقرا على غير تحريك سكت جبهة فاذ استجد على
 متصل به لم يتحرك بحركته حصل المقصود ولا تصح صلاة قاض
 طرف شئ كحل على خسر وان لم يتحرك بحركته لانه حامل لم يتصل
 بنجاسة فكانه حامل لها ولو كان طرف الحبل معلقا على ساوكة
 كلب وهو ما يجعل في عنقه او مشدودا بسفينة صغيرة بحيث
 تجر بحبل الحبل لم تصح صلاته بخلاف سفينة كبيرة لا تجر
 بحبل فانها كالدار ولا فرق في السفينة بين ان تكون في البر او في
 البحر خلافا لما قاله الاستسوي من انها اذا كانت في البر لم تبطل
 قطعا صغيرة كانت او كبيرة ولو وصل عظمه لا تكسره مثلا

له

يغرس فقد الطاهر الصالح للوصل فمعدور في ذلك فتصح صلاته
 معه للمروية قال في الروضة كاصلها ولا يلزمه نزعه اذا وجد
 الطاهر انتهى وظاهره انه لا يجب نزعه وان لم يخف ضراؤه وهو
 كذلك وان خالف بعض المتأخرين في ذلك اما اذا وصله به مع
 وجود الطاهر الصالح ولم يتحجج الى الوصل فانه يجب عليه نزعه
 ان لم يخف ضراؤه او هو ما يبيح التيمم فان بان من وجوب عليه
 النزع لم ينزع له تكليف منه ولست قضا التكليف عنه وقضية انه
 التعليق الاول تحريم النزع وهو ما نقله في البيان **عامة الا**
صحاب فروع الوشند وهو غير الجلد بالا به تحققت مخرج الدم
 بد عليه نحو نيلة ليرزق او يخضر بسبب الدم الحاصل بغرض
 الجلد بالا به تحريم التيمم عنه فتجب ان التيمم لم يخف ضراؤه
 التيمم فان خاف لم يجب ان التيمم ولا انه عليه بعد التوبة وهذا اذا
 فعله برفاء بعد بلوغه والا فلا يلزمه ان التيمم وتصح صلاته
 ولما هتة ولا يكس ما وضع فيه يده مثلا اذا كان عليها وشتم ولو
 داوي مخرج بد واجتس وخالطة بخيط جسر وشق موضع في يده
 وجعل فيه دما فكا الجبر يعظم نجس فيما مر **الخامس اكتشاف**
من العورة وان لم يقم كما لو طهرت التيمم مسترته الى مكان بعيد
 فان امكن ستر العورة في الحال بان كشف الرشح ثوبه فده في الحال
 لم تقبل صلاته لانتفا المحدث وروى في فقر هذا العارض اليسر
والسادس تغيير النية الى غير النوي فلو قلب صلاته التي
 هو فيها صلاة اخرى عالما عامدا بطلت صلاته ولو عفت
 النية بلفظ ان شاء الله او نواها وقصد بذلك التبرك او ان
 الفعل واقع بالشيء لم يضر والتعليق او اطلق لم يصح للمنافاة

ولو

ولو قلب فرضا فلا مطلقا ليدرك جماعة مشروعة وهو منقذ وسلم
 من ركعتين ليدركها صاحب ذلك اما لو قلبها انغلا معينا لركعتي
 الضحى فلا تصح لاقتضاه الى التعيين ان لم يفسخ الجماعة كما لو
 كان يصلي الظهر فوجد من يصلي العصر فلا يجوز القطع كما ذكره في
 المجموع **والسابع استدبار القبلة** او التحول ببعض اصرة عنها بغير
 عذر فان كان عذر فقد تقدم في موضعه **الثامن الاحل** ولو
 قليل لا لشدة منافاته لها لان ذلك يشعر بالاعراض عنها الا ان يكون
 ناسيا للصلاة او جاهلا تحريمه لقرب عهده بالاسلام او لبعده عن
 العلم فلا تبطل بقليله لعدم منافاته للصلاة اما كبره فيبطل مع
 النسيان والجهل بخلاف الصوم فانه لا يبطل بذلك وفروقات
 للصلاة ههنا مذكرة بخلافه وهذا الصالح قرا في جهل التحريم
 والفرق الصالح لذلك ان الصلاة ذات افعال منظومة والفعل الكثير
 يقطع نظمها بخلاف الصوم فانه كف والكثرة هنا كغيره لتذكر
 الاكراه فلو كان بغيره سكرة فبطل ذوبها بمصر وخوة لا يبضع بطلت
 صلاته لمنافاته للصلاة اما المضغ فانه من **الا** فعال فتبطل بكثرة
 وان لم يصل الى الجوف شي من المضغ **والقاسم الشرب** وهو كالكل
 فيما مر ومثل الشرب ابتلاع الريق المختلط بغير اذا القاعدة ان كلما
 يبطل الصوم يبطل الصلاة **والعاشر التفتة** فيه الضحك كركي
 حرقين فأكثروا البكاء ولومن خوف الغيرة والابن والتاوة والفتاح
 من الفدا والابن مثل الضحك اذا ظهر بول حدهما ذكره فان
 فأكثروا كما مر في الاشارة اليه **الحادي عشر الرد** في انشائها بعد
 الفراغ منها فانها لا تبطل العمل الا ان اتصلت باليوت كما قال
 تعالى ومن يرتدد منكم عن بيته فبمت وهو كافرا وليؤذي حبط

اعمالهم ولكن نحب انوار عمله كما نص عليه الشافعي ومن مبطلات
 الصلاة تطويل الركن القصير عمد او هو الاعتدال والجلوس بين
 السجود بين الامامين غير مقصود بين كما في المنهاج وهو المعتمد
 وتختلف الامامون عن امامه بكنس عمد او كذا انقده بهما عليه عمدا
 بغير عذر واعتلاخ حكمة نزلت من الله ان امكنه هجعا ولم يفعل
فتم بكرة الالتفات في الصلاة لوجهه بيمينه او يساره
 الحاجه فلا يكره ويكره رفع بصره الى السماء وكذا شعرة او ثوبه
 ومن ذلك كما في المجموع ان يصلي وشعره معقوص او مرد ودحت
 عما منه او ثوبه او حمله ومنه تشد الوسط وعزير العنقه ووضع
 يده على قدمه بل حاجة فان كان لها كما اذا انتاب فلا كراهة ويكره
 القيام رجل واحد والصلاة حاقنا بالتون او حاقنا بالالمجد
 او حاقنا بالتاق او حاقنا الاول بالبول والثاني بالغايط والثالث
 بالريح والرابع بالبول والغايط وتكره الصلاة بحفرة طعاسم كقول
 او مشروب ينوق اليه وان يبصق قبل وجهه وعن يمينه ويكره
 للمصلي وضع يده على خصره والمبالغة في خفض الرأس عن الظلم
 في ركوعه وتكره الصلاة في الاسواق والرحاب الخارجة عن
 المسجد وفي الحمام ولو في مسخرة وفي الطريق في البنيان دون
 البرية وفي الزبيلة وخوها كالحجرة وفي الكنيسة وهي معبد
 النصراني وفي البيعة بكسر الباء وهي معبد اليهود وخوها
 من اماكن الكفر وفي عطنت الايل وفي المقبرة الطاهرة وهي
 التي لم تنشر اما النيويشة فلا تصح الصلاة فيها بغير جابل
 ويكره استقبال القبور في الصلاة **فان** اجمع المسلمون
 الا الشيعة على جواز الصلاة على الصوف وفيه ولا كراهة

في الصلاة

في الصلاة على شئ من ذلك الا عند مالك فانه كره الصلاة وبين
 ان يصلي للوجود ان ركع فأن عجز عنه فلتحن عصى مفرور
 للامانة فان عجز عن ذلك بسط مصلي كسجادة فان عجز عنه
 خطا امامه خطا طويلا وطولا المذكورات ثلثا اذ ارع فأنش
 وبينهما وبين المصلي ثلاثة اذ ارع فاقبل فاذا صلى الى شئ من
 ذلك على هذا الترتيب سن له ولغيره دفع ما يمينه وبينهما
 والمراد بالمصلي والخطا علما وهما ويجرم المرور بينه وبينهما وان
 لم يجد المار سبيلا اخر واذا صلى في ستره فالسنة ان يجعلها
 مقابلة ليمينه او شماله ولا يصعد اليها بضم الهم اي يجعلها
 تلقا وجهه **فصل** فيما يشتمل عليه الصلاة او ما يجب عند
 العجز عن القيام وبداء بالقسام الاول فقال وعدد **ركعات**
الغزايض في اليوم واللييلة غير يوم الجمعة وسفر القصر
سبعة عشر ركعة قال الامام الرازي والحكمة في ذلك ان
 زمن البقطة في اليوم واللييلة سبعة عشر ساعة فان النهار
 المعتدل اثنا عشر ساعة ويسهر الانسان من اول الليل ثلاث
 ساعات ومن اخر ساعات من طلوع الفجر تجعل لكل ساعة
 ركعة انتهى وفيها اي الغزايض **اربع** وظل **ثوب** سجدة لان
 في كل ركعة سجدتين وفيها **اربع** وتسعون تكبيرة تنعنه
 للثناء على سبحان لا في كل رابعة اثنتين وعشرين تكبيرة بتكبير
 الاحرام فاجتمع منها ستة وستون تكبيرة وفي الثانية إحدى
 عشر تكبيرة وفي الثالثة سبعة عشر تكبيرة فاجتمعت **اربع**
 وتسعون تكبيرة وفيها **تسعة** تشهد ان لان في الثانية تشهد
 واحد وفي كل من الباقي تشهدين وفيها **عشر** تسليما وفيها

مائة وثلاث وخمسون تسبيحة لان في كل ركعة تسبيحات
مضروبة في سبعة عشر فتبلغ ما ذكر تفصيل ذلك في التنايه
ثمانية عشر وفي الثلاثية سبعة وعشرون وفي الرباعية مائة
وثمانية اما يوم الجمعة فعقد ركعاته خمس عشرة فيها خمسة
عشر ركوعا وثلاثون سجدة وثلاث وثمانون تكبيرة ومائة
وخمس وثلاثون تسبيحة وثمان تشهدات واما بسر القصر فعقد
ركعاته للقيام احدي عشر ركعة فيها احدي عشر ركوعا وثلاثون
وعشرون سجدة واحدي ستون تكبيرة وتسعون تسبيحة
تقدم للمشاء على السجدة فيهما وست تشهدات واما السلام فلا
يختلف عدده في كل الاحوال **وجملة الاركان في الصلاة** المروضة
وهي الخمس **مائة وست وعشرون ركنا** الاولى سبع بتقدير السجدة
وعشرون اذا الترتيب ركن كما سبق ثم ذكر تفصيله بقوله **في**
الصبح من ذلك **ثلاثون ركنا** النية وكبيرة الاحرام والقيام
وقراءة الفاتحة وبالركوع والطمانينة فيه والجلوس بين
السجدة تين والطمانينة فيه والسجدة الثانية والطمانينة
فيها والركعة الثانية كالأولى ما عدا النية وكبيرة الاحرام
وتزبد للجلوس للشاهد وقراءة التشهد والصلاة على النبي
صلى الله عليه وسلم بعدة والتسليم الاولى وسكت عن
الترتيب وقد علمت انه من الاركان وعد كل سجدة ركنا
وهو خلاف ما قدمه في الاركان من عددها ركنا واحدا وهو
خلاف لفظي **وفي المغرب** من ذلك **اثنا واربعون ركنا** الاولى
ثلاث واربعون لما عرفت ان الترتيب ركن اولها النية
واخرها التسليم الاولى **وفي كل من الصلاة الرباعية** من

ذلك

من ذلك **اربع وخمسون ركنا** والاولى خمس وخمسون بزيادة الترتيب
اولها النية واخرها التسليم الاولى كما علم ذلك ومن عددها في
الصبح فلا تطيل بذكره ثم شرع في القسم الثاني بقوله **ومن**
عجز عن القيام في الركعة صلى جالس الحديث السابق
وللاجماع على اي صفة يشاء لا طلاق الحديث المذكور ولا
يعني بالعجز عدم الامكان فقط بل في معناه خوف الهلاك
او الفرق وزيادة المرض او خوف مشقة شديدة او دوار
الرأس في حق راكب السفينة كما تقدم بعض ذلك قال في
زيادة الركعة الذي اختاره الامام في ضبط **الحجر العجزة**
تلك في تلك مشقة تذهب خشوعه لكن قال في المجموع
ان المذهب خلا فلما تكلم وجمع بين كلام الروضة والمجموع
بان اذهاب الخشوع ينشأ عن مشقة شديدة واقتراشه
افضل من غيره من **الحلقات** لانها هي مشروعة في الصلاة وكانت
اولى من غيرها ويكره الاقعا هنا وفي سائر قعدات الصلاة
بان يجلس المصلي على وركبيه وهما اصل فخذه ناصبا مركبته
بان يلصق البيه لموضع صلاته ويتصب فخذه وساقه
كهية المستوفز ومن الاقعا نوع مستحب عند النووي
وهو ان يقرب من رجلية ويضع البيه على قدميه ثم يجلي
المصلي قاعد الركوع بحيث يقابل جبهته قدام مركبته وهذا
اقل ركوعه واكمل ان يجاذي موضع سجوده لانه ايضا هو
مركوع القايير في المحاذات في الأقل والاكمل **ومن عجز عن الجلوس**
بان ناله من تلك المشقة الحاصلة من القيام **صلى مضطجعا**
لجنبه مستقبل القبلة بوجهه ومقدم يديه وجوبا حديث

عمران السابق والمبيت في اللحد والافضل ان يكون على اليمين
ويكره على اليسر بلا عذر كما حرم به في المجموع **ومن عجز عنه** اي
عن الاضطجاع صلى مستلقيا على ظهره واحمصاه للقبلة ولا
بد من وضع نحو ويساده تحت راسه ليستقبل بوجهه القبلة
الا ان يكون بالكعبة وهي مستقوفة فالتجديح والاضطجاع
على ظهره وكذا على وجهه وان لم تكن مستقوفة لانه كيف ما توجه
فهو متوجه لجزء منها ويركع ويسجد بقدر مكانه فان
قدر المصلي على الركوع فقط كره للسجود **ومن قدر على زيادة**
على اكمل الركوع تعينت تلك الزيادة للسجود لان الفرق
بينهما واجب على التمكن فان عجز عما ذكر **او ما** بظهرة براسه
والسجود اخفض من الركوع فان عجز فيصبره فان عجز لجرى
افعال الصلاة بسننها **او نوي بقلبه** ولا اعاده عليه ولا يستطاع
عنه الصلاة وعقله عقله ثابت لوجود مناط التكليف **تتم**
لو قدر في انصافه على القيام او القعود او عجز عنه التي
بالمقدور له وبني على قرأته ويندب اعادة نها في الاوليتين
لتقع حال الكمال وان قدر على القيام او القعود قبل القراءة فقرأ
قائما او قاعدا ولا يجز به قرأته في نهوضه لقد مرته عليها
فيما هو اكمل منه فلو قرأ فيه شيئا اعاد ويجب القراءة في هوي
العاجز لانه اكمل مما بعده ولو قدر على القيام بعد القراءة
وجب قيامه بلا طمأنينة ليركع منه لقد مرته عليه وانما لم يجب
الطمأنينة لانه غير مقصود لنفسه وان قدر عليه في الركوع
قبل الطمأنينة ارتفع لها الحد الركوع عن قيام **فان**

التكليف

انتصب

انتصب ثم ركع بطلت صلاته ما فيه من زيادة ركوع او بعد
الطمأنينة فقد تم ركوعه ولا يلزمه الانتقال الى الحد الركوع
ولو قدر في الاعتدال قبل الطمأنينة قام واطمان وكذا
بعدها ان اراد قنوتا في الاعتدال قبل الطمأنينة قام واطمان
وكذا بعدها ان اراد قنوتا في محله والا فلا يلزمه القيام
لان الاعتدال ركع قصير فلا يطول وقضية المعلى حول القيام
لان اعتدال ركع قصير فلا يطول وقضية التعليل معه وهو
اوجه فان قنت قاعد اطلت صلاة **فان** تسئل
الشيخ عز الدين عن رجل بقي الشبهات ويقتصر على ما كوله يسد
الرمق من شات الارض ونحوه فضعفي بسبب ذلك **عن**
المجعة والجماعة والقيام في الغراب فاجاب بانه لا خبر في
ورع يؤدي الى استقاط فرايض الله تعالى **فصل** في سجود
السهو في الصلاة فرضا كانت او نفلا وهو لغة نسيان الشيء
والفحلة عنه واصطلاحا الغفلة عن شيء في الصلاة وانما سن
عند ترك ما موربه من الصلوة او فعل منه عليه ولو بالشك
كما سياتي وقد بد بالقسمة الاول فقال **والمتركة من الصلاة**
فرضا كانت او نفلا **لانها شيئا** وهي **فرض** ويسنة اي بعضه
وهي وتقدم بيانها **فالغرض** المتركة سهوا **الا يتوب** اي
لا يقوم عنه **سجود السهو** ولا غيره من سنن الصلاة **بلى**
حكمه انه **ان ذكره** قبل سلامه التي به لان حقيقة الصلاة
لا تتم بدونه وقد يشرع معا الاثنان به السجود كان سجدا
قبل ركوعه سهوا ثم ذكر فانه يقوم ويركع ويسجد
لهذه الزيادة فان ما بعد المتركة لغو وقد لا يشرع

السجود لتدركه بان لا تحصل زيادة كما لو كان المني والسلم
 فذكره عن قريب ولم يتقل من موضعه فيسلم بر غير سجود
 وان تذكره بعد السلام **ولزمان قريب** ولم يبط الخاسه الى
 به وجوبا **وبني عليه** بقية الصلاة وان تلك قليلا واستد بالقبلة
 ناسيا وخرج من المسجد **وسجد لله** فان طال الفصل او وطئ
 نجاسة استأنفها وتفرق هذه الامور وطئ النجاسة باحتمالها
 في الصلاة في الجملة والمخرج في طوله وقصره الى العرف وقيل يعتبر
 القصر بالقدرا الذي نقل عن النبي صلى الله عليه وسلم في خبر
 ذي البدين وللتقول في الخبر انه قام ومضى الى ناحية المسجد
 ورجع ذابدين وسال الصحابة فاجابوه ثم شرع في القصر
 الثاني فقال **والمسوق** اي البعض المني وكذا عهد او سهوا
يعود اليه بعد التلبس بغيره كان تذكره بعد انتصابه
 ترك التشهد الاول اي يحرم عليه العود لانه تلبس بغيره
 فلا يقطعه لسنة فان عاد عامدا عالما بالتحرير بطلت
 صلاته لانه زاد قعودا محمدا وان عاد له ناسيا انه صلاة
 فلا تبطل لعززه ويلزمه القيام عند تذكره **ولكنه يستجد**
للسهوا لانه زاد جلوسا في غير موضعه وترك التشهد والجلوس
 في موضعه او جاهلا بتحريره العود فكذا لا تبطل في الاصح
 حال ناسي لانه مما يخفى على العوام ويلزمه القيام **على العلم**
 وسجد **للسهوا** **فصل** هذا في المنفرد والامام **فان**
واما في قيامه فلا يجوز له ان يتخلفا عن امامه للتشهد فان
 تخلف بطلت صلاته لخبر المخالفه فان قيل قد صرحوا
 بانه لو ترك امامه القنوت فله ان يتخلف ليعتد احق

واما الاموم

في السجدة

في السجدة الاولى اجيب بانه في تلك لم يحدث في خلفه وقوفه
 وهذا احدث فيه جلوس تشهد ولو قعد الاموم فانتصب
 الامام ثم عاد قبل قيام الاموم حرم قعوده معه لوجوب القيام
 عليه بانتصاب الامام مام ولو انتصبا معا ثم عاد لم يعد الاموم
 لانه مخطي به فلا يوافق في الخطا وعامدا افضل منه باطله
 بل يفارقه او ينظر جملة على انه عاد ناسيا فان عاد معه حامدا
 عالما بالتحرير بطلت صلاته وناسيا او جاهلا فلا واذا انتصب
 الاموم ناسيا وجلس امامه للتشهد الاول وجب عليه العود
 لان المتابعة اكد مما ذكره من التلبس في الفرض ولهذا استفتا
 بها القيام والقراءة عن المسبوق فان لم يعد بطلت صلاته اذا
 بينو المفارقة فان قيل اذا ظن المسبوق سلام الامام فقام
 لزمه العود وليس له ان يتويى الفارقة **اجيب** بان الاموم
 هنا فعل فعلا لا مام ان يقعله ولا كذلك في المشكل المستشكل
 بها لانه بعد فراغ الصلاة فانه المفارقة لذلك اما هذا
 نعم ان تركه فلا يلزمه العود بل بين كراهية التووي في العبد
 التحقيق وعينه وان صرح الامام بتحريره حيث ورفق الزكري
 بين هذه وبين ما لو قام ناسيا حيث يلزمه العود كما بان
 العامدا ينتقل الى واجب وهو القيام في يربين العود وعنده
 لانه تخير بين واجبين بخلاف الناسي فان فعله غير
 معتد به لانه لما كان معذورا كان قيامه كالعدم فليزمه
 المتابعة كما لو لم يقدر بعظم الجرة والعامد كالمفوت لتلك
 السنة بتعمده فلا يلزمه العود اليها ولو رجع قبل امامه
 ناسيا تخير بين العود والانتظار ويفارق امامه من انه

يلزمه العود فيما لو قام ناسيا الفحش المحالفة ثم فيبقى في
 الركعة بشئ بذلك او عامدا **سنة** له العود ولو طئ المصلي فاعاد انه
 تشهد التشهد الاول فافتتح القراءة لثالثه لم يعد الى قراءة التشهد
 وان سبقه لسانه بالقراءة وهوذا كرايه لم يتشهد جاز له العود الى
 قراءة التشهد لان نعمة القراءة كتعمد الغيام وسيبق اللسان اليها
 غير معتد به ولو سبى قنونا فذكره في سجوده حتى لو وضع الحيلة
 فخطا او بعض اعضا السجود جاز له العود لعدم التلبس بالفرص
 وسجد السهو وان بلغ اقل الركوع في هوية لانه زاد ركوعا سهوا
 والعمد مبطل لان ضابط ذلك ما يبطل عمد ركوع زائد او
 سجود سهو والاكالات والخطوات لم يسجد لسهو ولا
 لعدم ورود السجود له ولو قام نحو ناسيا في رابعة ناسيا
 ثم تذكر قبل جلوسه عاد الى الجلوس فان كان قد تشهد في الرابعة
 او لم يتذكر حتى قراءة في الخامسة اجزاه ولو طئ التشهد الاول
 لم يسجد لسهو وان كان لم يتشهد اليه ثم سجد لسهو وسلم
 ولو شك في تركه مندوب في الجملة ان المتروك قد لا يقتضي
 السجود بخلاف الشك في تركه بعض منهم كان شك في المتروك
 هل هو بعض او لا ضعفه بالابهام وبهذا اعلما ان التأكيد بالمعنى
 معين خلاف ما ذكره خلافة فجعل اليهم كالمعنيين وانما يكون
 كالمعنيين فيما اذا علم انه تركه بعضا وشك هل هو قنوت
 مثلا او تشهد او لا وغيره من الابحاض فانه في هذه يسجد
 لعلمه بمقتضى السجود او شك في ارتكاب منه عنة وان ابطال
 عمده ككلام قليل فلا يسجد لان الاصل عدمه ولو سبى
 وشك هل سبى بالاول والثاني يسجد ليتقن مقتضيه

ولو سبى

ولو سبى وشك هل يسجد السهو او لا يسجد لان الاصل عدمه او
 هل يسجد واحدة او اثنتين يسجد لقري والهيئة كالتسجعات
 ونحوها مما لا يجبر بالسجود لا يعود للمصلي اليها بعد تركها
 ولا يسجد لسهو عنها سواء تركها عمد او سهوا **واذا شك**
في عدد ما أتى به من الركعات اهي ثالثة ام رابعة **ينبغي**
على اليقين والعدد هو الاقل لانه الاصل **وياي** وجوبا
 بما بقي فيأتي بركعة لان الاصل عدم فعلها **وسجد له سجود**
السهو لتردد في زيادته ولا يرجع في فعله المعيرة كالحاكم اذا
 شي حكمه لا يؤخذ بقول التسهود عليه فان قيل **لانه**
 صلى الله عليه وسلم راجع اصحابه ثم عاد للصلاة في خبر
 ذي اليمين اجيب بان ذلك محمول على تذكره بعد مر
 جعته قال الزركشي وينبغي تخصيص ذلك عما اذا لم
 يبلغوا احد التواتر وهو بحث حسن وينبغي انه اذا صلى
 في جماعة وصلوا الى هذا الحد انه يكتفي بفعلهم والا صح
 انه يسجد وان زال الشك قبل سلامه بان تذكر انها رابعة
 لفعلها مع التردد وكذا احكم ما بصلية متردد او احتمل
 كونه مراد انه يسجد المتردد في زيادتها وانزال شكه
 قبل سلامه بان تذكر قبله انها رابعة يسجد للتردد في
 زيادتها لان شك في تركه من رابعة اهي ثالثة ام رابعة
 فتذكر فيها انها ثالثة فلا يسجد لان ما فعله منها مع
 التردد لا يد منه ولو شك بعد سلامه وان قصر الفصل
 في ترك فرض غير النية وتكبيره تحريم لم يوشك ان الظاهر
 وقوع السلام عن تمام فان كان الفرص نية او تكبيرة

بحرم استئناف الصلاة شك في اصل الاعتقاد وهل الشرط
كما الفرع اختلف فيه كلام النووي فقال في المجموع في موضع
لو شك هل كان متطهرا به يوترق اربا ان شك في الركبت
يكفر بخلافه في الطهر ان شك في الركبت حصل بعد تبين
الاعتقاد والاصل الاستمرار على الصحة بخلافه في الطهر ان
شك في الاعتقاد والاصل عدمه قال الاستوي ومقتضى
هذا الفرق ان يكون الشرط كالحاكم ذلك وقال في الحاشية
وهو في حسن لكن المتقول عدم الاعادة مطلقا وهو المتجه
وعلمه بالمشقة وهذا هو المعتمد كما هو ظاهر كلام ابن المظفر
ونقله في المجموع بالنسبة الى الطهر في مسح الخوف عن جميع
الطواف لما نقله هو عن القائلين به عن النص انه لو شك
بعد طواف شك هل طاف متطهرا لم يلزمه اعادة الطواف
وقد نقل عن الشيخ ابي حامد حواشي دخول الصلاة بطهر
مشكوك فيه والظاهر ان صورته ان يتردد ان متطهرا قبل
الشك والافلا تنقعد **فنفذ** لا يخفى ان مرادهم بالسلام
الذي لا يوترق بعده الشك سلام لا يحصل بعد عود الصلاة
بخلافه يوترق فلو سلموا سبعا سجود السهو ثم عاد وشك في ترك
ركبت لزمه تداركه كما يقتضيه كلامه وسهو للمأموم حال
قدومه الحسبة كان سهوي عن التشهد الاول او الحكمية كان
سهو الفرقة الثانية في ثابته من صلاة وان الرقاع بحمله
امامه كما يتحمل عنه الجهر والسورة وغيرهما بالقنوت و
خرج محال القدوة سهوة قبلها كما لو سهي وهو منعه
ثم اقتضى به فلا يحمله وان اقتضى كلام الشيخين في باب

ونظام

صلاة الخوف ترجيح تحمله لعدم اقتدائه به حال سهوة وسهو
بعد ما كما لو سهي بعد سلام امامه سواء كان مسبوقا ام
موقفا لا تنهها القدوة فلو سلم المسبوق بسلام امامه
فذكره حال بني على صلاته وسجد السهو لان سهوة بعد
انقضاء القدوة ويوجد من العلة انه لو سلم معه لم يسجد
وهو كذلك كما قاله الاذرعوي وبحق المأموم سهوا امامه غير
المحدث وان احدث الامام بعد ذلك لتطرق الخلل لصلاة من
صلاة امامه ولتحمل الامام عنه السهو اما اذا بان امله محدثا
فلا يلحقه سهوة ولا يتحمل هو عنه الا قدوة حقيقة حال السهو
فان يسجد امامه للسهو لزمه متابعته وان لم يعرف انه سهي
حملا على انه سهي فلو تركه المأموم المتابعة عهدا بطلت
صلاة الخوف لخلل الفته حال القدوة فان لم يسجد الامام كان تركه محمدا
او سهوا يسجد المأموم بعد سلام الامام جبر الخلل ولو اقتدا
مسبوقا بمت سهي بعد اقتدائه به او قبله يسجد معه ثم
يسجد ايضا اخر صلاته لان محل السهو الذي لحقه فان لم يسجد
الامام يسجد المسبوق اخر صلاته نفسه لما مر **وسجود السهو** وان
كثر السهو يسجد اثنان لاقتصار صلى الله عليه وسلم عليهما
في قصة ذي الندين مع تعدد فاته صلى الله عليه وسلم سلم
من اثنين وتكلم ومشي كانه سجد ما قبله وما وقع فيه وعده
حتى لو سجد للسهو ثم سهي قبل سلامه بسلام او غيرهما يسجد
للسهو ولا تأسهوا فلا يسجد ثانيا لان لا يامن وقوع مثله
في السجود ثانيا فبتسلسل قال القزويني وهو في السهو
التي سال عنها ابو يوسف الكسائي لما ادعى ان من تجبر في علم

اهتدي به الى سائر العلوم فقال له انت امام في النسخ والادب
فهل تهتدي الى الفقه فقال سئل ما شئت فقال لو سجد سجود
السهو ثلاثة هل يلزمه ان يسجد قال لا لان المصغر لا يصفى
وكيف ينهك السجود الصلاة في واجباته كوضع الجبهة والطائفة
والنخاع والتمكيس والافتراش في الجلوس بينهما والتوركيع بعدهما
وسباني بذكر سجود الصلاة فيهما وهو سنة لا حاد بين
المارة فلا تبطل الصلاة ومجلة بعد تشهدة قبل السلام لانه
صلى الله عليه وسلم صلى بهذه الظاهر فقام من الاولتين ولم
يجلس فقام الناس معه حتى اذا قضى الصلاة وانتظر الناس
تسليمه كبر وهو جالس فسجد سجدتين قبل ان يسلم ثم سلم
روى الشيخان قال الزهري فعلة قبل السلام هو اخر الامر بين
من فعلة صلى الله عليه وسلم وقد يتعدد سجود السهو وظهور
كما لو سلم امام الجماعة وسجد والسهو فبان قوتها اتموها ظاهرا
وسجدا وانما اخر الصلاة لتبين ان السجود الاول ليس في
اخر الصلاة ولو ظن سهوا فسجد فبان عدم السهو وسجد
للسهو لانه زاد سجدتين سهوا ولو سجد في اخر الصلاة
مقصود فلزمه الاتمام بسجد ثانيا فهذا مما يتعدد فيه
السجود صورة لاحكام **فصل** في لو نسي من صلاته ركعة
سلم منها بعد فراغها ثم احرم عقبها باخري لم ينعقد لانه
محرم بالاولي وان تخلل كلام يسير ولا يهتد بما الي به من
الثانية او بعد طول استئنافها البطلانها بطول الفصل
فان احرم بالاخري بعد طول الفصل انعدت الثانية
لبطلان الاول وطول الفصل واعاد الاول ولو دخل

في الصلاة

في الصلاة وظن انه لم يذكر للاحرام فاستأنف الصلاة فان علم بعد
فراغ الصلاة الثانية انه كبر تحت بها الاولى وان علم قبل فراغه
بني على الاولى وسجد للسهو في الحالتين لانه انما ناسيا بالاول
فعلة عامد ابطلت صلاته وهو الاحرام الثاني **فصل** في
بيان الاوقات التي ذكر فيها الصلوة بلا سبب وهي كراهة
تحريم كما صححه في الروضة والمجموع هنا وان صحح في التحقيق
وفي الطهارة من المجموع انها كراهة تنزيه وهي خمسة اوقات
لا يصل فيها اي في غير حرم مكة **الاصلاة لها سبب** غير متاخر
فاتها تصح كفايئة وصلاة كسوف واستسقاء واطواف وحج
وسنة وضوء وسجدة ثلاثة وشكر وصلاة جنازة وسواها كانت
الفايت فريضة ام نفلا لانه صلى الله عليه وسلم صلى بعد العصر
ركعتين وقال هما اللتان بعد الظل اما له سبب متاخر كركعة
الاستخارة والاحرام لا يبعد كالمصلاة التي لا سبب لها
قضية هل المراد بالمتقدم وقسمة بالنسبة الى الصلاة
كما في المجموع او الى الاوقات كما في اصل الروضة ورايات اظهر
هما كما قاله الاسنوي الاول وعليه جري ابن الرفعة
فعليه صلاة الجنازة وخوضا ركعتي الطواف تبينها متقدم
وعلى الثاني قد يكون متاخرنا حسب وقوعه في الوقت ومحل
ما ذكره الذي يجره وقت الكراهة ليو قعها فيه والابان
قصد تأخيرها الفايئة او الجنازة ليو قعها فيه او دخل المسجد
وقت الكراهة بنية التكبئة فقط او قراية سجدة يسجد بها
فيه ولو قرأها قبل الوقت لم يصح للاخبار الصحيحة
كخبر لا تحرقوا بصلتك لكم طلوع الشمس ولا غروبها ثم اخذ

المصنف في بيان الاوقات المذكورة فقال مبتدأ بابلها بعد
 صلاة الصبح اذ احدث نطاع الشمس وترتفع للنهي عنه في
 الصحيحين وثانيها عند مقارنة طلوعها سواء صلى الصبح ام لا
 حتى تتكامل في الطلوع وترتفع بعد ذلك قدر رجب في رأي القبي
 والا فالسافة بعيدة وثالثها عند الاستواء حتى تنزل ماروجيا
 مسلم عن عتيقه ابن عامر ثلاث ساعات كان رسول الله صلى الله
 عليه وسلم ينهاها ان يصلي فيهن او يقرب فيهن موتا ناهي نطلع
 الشمس بازعة حتى ترتفع وحين يقوم قابيل الظهير حتى تميل
 الشمس وهي تضيق للغروب فالظهير شدة الحر وقابيلها
 البعير يكون باركا فيقوم من شدة حر الارض وتضيق بئامناه
 من فوق نرضاه معجبة نرضاه من تحت مشددة اي تميل
 والمراد بالدفن في هذه الاوقات ان يترقب الشخص هذه
 الاوقات لأجل الدفن وبسبب الكراهة كما جاء في الحديث انه
 صلى الله عليه وسلم قال ان الشمس تطلع ومعاقرن الشيطان
 فاذا ارتفعت فارقتها فاذا استوت قارنها فاذا زالت فارقتها
 فاذا ادنت للغروب قارنها فاذا غربت فارقتها رواه الشافعي
 بسنده واختلف في المراد بقرن الشيطان فنيل قومه وهو
 عباد الشمس يستعدون لها في هذه الاوقات وقيل ان الشيطان
 يبدئ برأسه من الشمس في هذه الاوقات ليكون الساجد
 لها ساجدا لله وقيل غير ذلك وتزول الكراهة بالزوال وقت
 الاستواء لا يسع للصلاة ولا يكاد يشعر به حتى تنزل الشمس
 الا ان التحريم يمكن ايقاعه فيه فلا تصح الصلاة الا يوم الجمعة
 فتستثنى من حكمه لا مستثناة في خبر أبي داود وغيره والاصح

جوانر الصلاة في هذا الوقت مطلقا سواء حضر الى الجمعة ام لا
 وقيل يختص بمن حضر الجمعة وصححه جماعة **رابعا بعد**
 صلاة العصر اداء ولو لم يجوعه في وقت الظهر حتى تغرب الشمس
 كما لها للنهي عنه في الصحيحين وخامسها عند مقارنته
الغروب حتى يتأمل غروبها للنهي عنه في مسلم فتنبه
 قد علم مما تقرر انقسام النهي في هذه الاوقات الى ما يتعلق
 بالزمان وهو ثلاثة اوقات عند الطلوع وعند الاستواء
 وعند الغروب والى ما يتعلق بالفعل وهو وقتان بعد
 الصبح ادا وبعد العصر كذلك وتقسم هذه الاوقات
 الى خمسة هي عبارة الجمهور وتبعهم في الحر عليها وهي
 اولى من اقتصار المناهج على ان يستوا وعلى بعد صلاة
 الصبح وبعد صلاة العصر قال السنوي والمراد بحصر
 الصلاة في الاوقات اما هو بالينسية الى الاوقات الاصلية
 وافسنا في كراهة التنفل في وقت اقامة الصلاة ووقت
 صعود الامام لمخطبة الجمعة انتهى وانما ترد الاولى اذا قلنا
 الكراهة للتنزيه ونزاد بعضهم كراهة وقتين اخرين وهما
 بعد طلوع الفجر الى صلاته وبعد المغرب الى صلاته وقالها
 كراهة تحريم على الصحيح ونقله عن النص انتهى والمشهور
 في المذهب خلافه واخبرني بعض الخنايلة ان التحريم من ذهبهم
 وخرج بغير حرم مكة حرما فلا تكرر فيه صلاة في ثلثيها
 هذه الاوقات مطلقا بخبر يابني عبد مناف لا تمتعوا احدا
 طواف بهد البيت وصلى اية ساعة شاملا ليل او نهارا
 التزمذي وضيق وقال حسن صحيح ولما فيه من زيادة فضل

الصلاة **تعمد** هي خلاف الأولى خروجاً من الخلاف وخروج عم
مكة حرم المدينة فائدة كغيره **فصل** في صلاة الجماعة
والأصل فيها قبل الإجماع قوله تعالى وإذا كنت فيهم فأقبت
لهم الصلاة الآية أمر بها في الخوف وفي الأمن أولى والأخبار
تخبر الصحيحين صلاة الجماعة أفضل من المنفرد بسبع وخمسين
درجة وفي رواية بخمسين وعشرين درجة قال في المجموع ولا مانع
فائدة لأن القليل لا ينفي الكثير وأنه أخبر أولاً بالقليل ثم أخبر
الله تعالى بزيادة الفضل فأخبر بها أولاً ذلك يختلف باختلاف
أحوال المصلين ومكان صلى الله عليه وسلم مدة مقامه بمكة
ثلاث عشرة سنة يصلي بغير جماعة لأن الصحابة رضي الله تعالى
عنهم كانوا مقيمين يصلون في بيوتهم فلما هاجروا إلى المدينة
أقام الجماعة ووطب عليها وأنشد الإجماع عليها وفي الإجماع
عن أبي سليمان الداراني أنه قال لا يقوت أحد لصلاة الجماعة
الأنبياء أذنيه قال وكان السائق يعززون أنفسهم ثلاثاً أيام
إذا فاتتهم التكبير الأولى وسبعة أيام إذا فاتتهم الجماعة
وأقلها مائة مائة مائة كما يعلم مما سياتي وذكر في المجموع في بيان
هبة الجمعة أن من صلى في عشرة آلاف له سبعة وعشرون
درجة ومن صلى مع اثنين له ذلك لكن درجات الأولى أفضل
وصلاة الجماعة في المكتوبات غير الجمعة **سنة مؤكدة** ولو للنساء
للأحاديث السالفة وهذا ما قاله الرفعي وتبعه المصنف والأصح
المنصوص كما قاله النووي أنها في غير الجمعة فرض كفاية
لرجال الحر مقيمين غير عراة في أداء مكتوبة لقوله صلى الله
عليه وسلم ما من ثلاثة في قرية ولا بد ولا تقام فيهم للجماعة

الاستحوذ

الاستحوذ عليهم الشيطان أي غلب فعليك بالجماعة فأنما يا
كل الذئب من الغنم القاصية رواه أبو داود والنسائي وصححه
ابن حبان والحاكم فيجب بحيث يظهر شعار الجماعة بأقامتها
بمحل في القرية الصغيرة وفي الكبيرة والبلد بحال يظهر بها
الشعار ويستطاع الطلب بطائفة وأن قلت فلو أطبقوا على إقامتها
في البيوت ولم يظهر بها شعار لم يسقط الفرض **فصل** في إقامتها
كلهم من إقامتها على ذكر قائمتهم الإمام أو نائبه دون إحد
الناس وهكذا ألزمتها أهل محلة في القرية الكبيرة أو البلد
فلا تجب على النساء ومثلهن الخنثى ولا على فيه رقيق لا يشتغل
بخدمته السادة ولا على المسافر من كما حرم به في التحقيق **فصل**
نقل السبكي وغيره عن نص الإمام أنها تجب عليهم أيضاً ولا
العراة بل هي والانفراد في حقهم سواء الآن تكون عمياً أو غلظت
فتستجب ولا في مقضية خلق مقضية من نوعها بل تسراة مقضية
مواد أو بالعكس **فصل** مقضية ليس من نوعها فلا تسراة ولا
في من ذرية بل ولا تسراة الجماعة فالحجاء فيها فرض عين كما
سبأني في بابها أنشأ الله تعالى والجماعة في المسجد لغير المرأة
ومثلها الخنثى أفضل منها في غير المسجد كالبیت وجماعة
المرأة والخنثى في البيت أفضل منها في المسجد **فصل** خبر الصحيحين
الصحيحين صلوا بها الناس في بيوتهم فإن أفضل الصلاة صلاة
المرء في بيته إلا المكتوبة أي فهي في المسجد أفضل لأن المسجد
مشمول على الشرف وأظهار الشعار وكثرة الجماعة ويكره لذوات
الهيات حضور المسجد مع الرجال لما في الصحيحين **فصل** في
رضي الله تعالى عنها لوان رسول الله صلى الله عليه وسلم مر بها

النساء
ما حدث الثامن لمنعهن المسجد كما صنعت نساء بني اسرائيل
وخطوف الفتنة اما غيرهن فلا تكبر لهن ذلك قال في المجموع قال
الشافعي والاصحاب ويوم الصبي بحضور المساجد وهما عانت
الصلاة لبعادها وتحصل فضيلة الجماعة للشخص بصلاته في
بيته او نحوه بزوجته او ولد او رفيق او غير ذلك واقلها اثنتان
كما مر وما كثر جمعة من المساجد كما قاله الماوردي افضل مما قل
جمعة منها وكذا ما كثر جمعة من البيوت افضل مما قل جمعة منها
واقوى الغزالي انه لو كان اذا صلى منفرد خشع ولو صلى في جماعة
لم يخشع قال نفاذ افضل ونفعه ابن عبد السلام قال الزركشي
واختار بل الصواب خلاف ما قالاه وهو كما قال وقد يكون قليل
الجمع افضل في صور منها ما لو كان الامام مبتدعا كعترتي و
منها ما لو كان قليل الجمع ببادر امامة بالصلاة في اول الوقت
المحسوب فان الصلاة معه اول الوقت اولى كما قاله في المجموع ومنها
ما لو كان قليل الجمع ليس في ارضه شبهة وكثير الجمع محله
لاستينال طاهر عليه فالسلافة من ذلك اولى ومنها ما لو كان
الامام سريخ القراءة والماموم بطلها لا يدركه معه الفاتحة
قال الغزالي قال اولى ان يصلي خلف امام بطي القراءة وادراك
تكبيره الاحرام مع الامام فضيلة وانما يحصل بالاستئذان
بالتحريم عقب محرم امامه مع حضور تكبيره احرامه بخديش
الشيخين انما جعل الامام ليؤثر به فاذا ذكر تكبيرا والفتا
للتعقيب فابطاوه بالمتابعة لو سوسة غير ظاهري في المجموع
عذر بخلاف ما لو ابطاء لغيره وسوسة ولو بصلحة الصلاة
كالطهارة او لم بحضور تكبيره احرام امامه او لو سوسة طاهر

وتدرك

وتدرك فضيلة الجماعة في غير الجمعة ما لم يسلم الامام
وان لم يقعد معه اما الجمعة فانها لا تدرك الا بركعة كما
سبقت وتندب ان يخفف الامام مع فعل البعض والهيئات
الا ان يرضى تطويله محصور لا يصلي وراء غيره ويكبر
التطويل ليتخفى اخرون سواء كان عادته بحضور ام لا والخص
الامام في ركوع غير ثبات من صلاة الكسوف او في تشهد اخر بدا
حل محل الصلاة يقتضي به سن انتظارك لله تعالى ان لم يبالغ
في الانتظار ولم يميز بين الداخلين والخارجين وبين اعادة المكتوبة
مع غيره ولو واحد في الوقت وصل تشترط نية الفرض في
الصلاة العادية ام لا الذي اختاره الامام انه ينعى الظهور
العصر مثلا ولا يتعرض للفرض ورجحه في الروضة وهو الظاهر
وان صح في النهاج الاشارة والفرض الاولى وخص ترك
الجماعة بعد رعاها او خاص كمشقة مطر وسنة تخرج بليل
وبسطة وحل وبسطة حر وبسطة برد وبسدة جوع وبسدة عطش
بخصرة طعام مأكول او مشروب ومشقة مرض ومدا فاعلة
حدث وخوف على معصوم وخوف من غريمه والخائف العفو بعينه
بغير عليه اثباته وخوف من عقوبة يرجو الخائف العفو بعينه
وضوف من تخلف عن رفقة وفقد لباس لا يقى واكل ذي ربح
كربصة تعسر الزلثة وحضور مريض بلا متعهد او متعهد وكان
خو قريبا محتضرا كزوج او ولد يكن محتضرا لكنه يأسره وقد يكون
في شرح المنهاج زيادة على الاعذار المذكورة مع فوائد قال في
المجموع ومعنى كونها اعدا راسخوط الاثر على قول الفرض
والكرهية على قول السنة لا حصول فضلها وجزم الرواية

بأنه يكون محصلا للجماعة اذا صلى منفردا او كان قصده الجماعة
لولا العذر وهذا هو الظاهر وبذلك له خبر ابي موسى اذا مضى
العبد او سافر كتب له من العمل ما كان يعمل صحيحا مقبولا واد
الخامس ينشر شرح المصنف في شروط الاقتداء وهي امور الاول انه يجب
على المأموم ان ينوي الاقتداء بالامام والاقتداء به او نحو ذلك
في غير جمعة مطلقا وفي جمعة مع تحريم لان التبعية عمل فاقترحت
الى نية فان لم ينو مع تحريم انعقدت صلاته فرادي الجماعة فلا
تنعقد أصلا لا بشرط الجماعة فلو ترك هذه النية او شك
فيها وتابعه في فعل او سلام بعد انتظار كثير للمتابعة بطلت
صلاته لانه وقفها على صلاة غيره بل رابط بينهما ولا ينير صل
تعيبي الامام فان عينه ولم ينير اليه وخطا كان نوي الاقتداء
بزيد فبان عمو او تابعه كما مر بطلت صلاته لمتابعة من لم
ينوي الاقتداء به فان عينه بانشارة اليه كهذا معتقد انه نزل
او يزيد هذا والحاضر صحت قوله **دون الامام** اشارة الى
ان نية الامام الامامة لا تشترط في غير الجمعة بل تستلزم
فضيلة الجماعة فان لم ينوي لم تحصل له اذ ليس للمؤمن عمل
الا ما نوي ونصح نية لها مع تحريمه وان لم يكن اماما في الحال
لانه سيبصر اماما وفاقا للحويثي وخلاف العمراني في عدم
الصحة حينئذ واذ نوي في اثنا الصلاة جاز الفضلية من حيث
النية ولا تنعطف نية على ما قبلها بخلاف ما لو نوي الصوم في
النفل قبل الزوال فانها تنعطف على ما قبلها لان النية لا تنعطف
صوما وغيره بخلاف الصلاة فانها تنعطف بجماعة وغيرها اما في
الجمعة ان يأتي بها فيها مع التحريم فلو تركها لم تنصح جمعة لعدم

استقلاله

استقلاله فيها سواء كان من الاربعين ام يزيد عليهم نعم
ان لم يكن من اهل الوجوب ونوي غير الجماعة لم يشترط ما ذكر
وظاهر ان الصلاة المعادة كالجمعة او لا تصح فرادي فلا بد من
نية الامامة فيها فان اخطأ الامام في غير الجماعة وما الحق بها في
تعيبي تابعة الذي نوي الامامة به لم يضر لان غلطه في النية
لا يزيد على تركها ما اذ نوي ذلك في الجماعة او ما الحق بها فانك
بضران ما يجب التعرض له بضر الخطا في الثاني من شروط الاقتداء وعدم
تقدم المأموم على امامه في المكان فان تقدم عليه في اتصالته بطلت
او عند التحريم لم تنعقد كالنقد بتكبيره الاحرام قياسا للمكان على الزمان
نعم يستثنى من ذلك صلاة بشدة الخوف كما سياتي فان الجماعة
فيها افضل من الانفراد وان تقدم بعضهم على بعض ولو شك هل هو
متقدم ام لا كان في ظلمة صحت صلاته مطلقا لان الاتصال عدم
المفسد كما نقله النووي في فتاويه عن النص ولا تضر صلاة المأموم
لامامة ولا اعتبار في التقدم وغيره للقيام بالعقب وهو موخر القدم
لا الكعب فلو نساويا في العقب وتقدمت اصابع المأموم لم يضر نعم
ان كان اعتمادا على رويس الاصابع ضرها بخلافه الاستنساخ ولو تقدمت
عقبه وتاخرت اصابعه **ضرر** لا لو اعتمد على رويس الاصابع
احدي جليلة وقدم الاخرى على رجل الامام لم يضر ولو تقدم احدي
رجليه واعتمد عليها لم يضر كما في فتاوى البغوي والاعتبار للقاعد
بالالية كما افتى به البغوي اي في التشهد اما في حال السجود فيظهر
بكون المعتبر رويس الاصابع ويشتمل ذلك الركب وهو ظاهر وما
قبيل من ان المال قرب فيه الا الاعتبار ما اعتبر وادبه في المسابقة
بعيد وفي المضطجع بالجانب وفي المستلقي بالراس وهو في

قدم

احد وجهين يظهر اعتمادا وفي المقطوعة رجله ما اعتمد عليه
وفي المصلوب بالكتف ويسن ان يقف الامام خلف المأموم عند الكعبة
وان يستند برأسيه حولها ولا يصير كونهما اقرب اليها في غير جهة
الامام منه اليها في جهته كما لو وقف في الكعبة واختلجا جهة ولو
وقف الامام فيها والمأموم خارجها جاز وله التوجه الى اي جهة
يشاء ولو وقف بالعكس جاز ايضا لكن لا يتوجه المأموم الى الجهة
التي توجه اليها الامام لتقدمه حيثن عليه ويسن ان يقف
الذكر ولو صيا عن يمين الامام وان ينأخر عنه قليل لا يتابع
واستعمال الادب فان جاز ذكر اخر احرم عن يساره لا يتقدم
الامام او ينأخران في قيام وهو افضل هذا اذا امكن كل من
التقدم والتأخر والافعل المكن وان يصطف ذكر اخر خلفه
كأمرأة فاكثروا ان يقف خلفه رجال الغلظ لهم فصبيان لكن
محله اذا استوعب الرجال الصف والاكمل لهم وبعضهم محله
في الاحتمال ذكرهم فتنسا وذلك لا يتابع وان تقف امامتهن
وسطهن فلو امههن غير امرة قدم عليهن وكالمراة عار اقمة
بصراه في ضوء وكوة المأموم انفراد عن صف من جنسه بل يدخل
الصف ان وجد سعة وله ان يخرج الصف الذي يليه فما فوقه
اليها لتقصيرهم بنزكها ولا يتقيد خرف الصفوف بصفتين كما انهم
بعضهم وانما يتقيد به محطى الرقاب الا في الجمعة فان له
يجد سعة احرم ثم بعد حرمه جاز ليد شغلها من الصف وع
ليصطف معه ويسن محرمه مساعدته **وتجوز** للمصلي التوضي
ان يات بالمنيمة الذي لا اعادة عليه وبما ساجد الخف ويجوز
للقائدين ان يقفوا بالقاعد والمصطفح لانه صلى الله عليه

وسلم

وسلم صلى في مرض موته قاعدا او ابوبكر والناس قياما وان
يانه العدل **بالحر** الفاسق ولكن نكر خلفه وانما صحت لاولاه
الشيطان ان ابن عمر كان يصلي خلف الحجاج قال الشافعي وكفي
به فاسقا وليس لاحد من ولاية الامور تغير فاسقا اماما
في الصلوات كما قاله الماوردي انتهى فان فعل لم يصح كما قاله
بعض المتأخرين والمجندع الذي لا يغير يبد عنه كالفاسق
والعبد اي يجوز للمحران يانه بالعبد لان ذكران موليا
عائشة كان يؤتمها لكن الحر وان كان اعلم او لمه **وبالبح**
والمرهق لان عمر وابن سلمة بكسر اللام كان يوم قومه على عهد
رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو ابن ست او سبع رواه
البخاري لكن البالغ اولى من الصبي والحر البالغ العدل اولى من
الرفيق والعبد البالغ اولى من الصبي وفي الفتية والحر غير
الفتية ثلاثة اوجه اصحها انها سوا والمبعض اولى من
كامل الرفيق والاعمى والبصير في الامامة سواء ويقدم الوالي
بمحله ولايته الاعلى فالاعلى على غيره فامام مراتب نعم ان
ولاية الامام الاعظم فهو مقدم على الوالي ويقدم الساكن
في مكان بحق ولو باعارة على غير الاعلى صغير لسكن بل يقدم
الاعمى عليه ولا على سيد محرم سيد المحتجب له فافقه فافرا
فاورع فاقدام هجرة فاسن فاشب فانظف ثوبا وبدا فاف
صناعة فاحسن صوتا فاحسن صورة ولقدم بمكان لا بصنات
تقدم لمن يكون اهلا للامامة **ولا** يصح اقتداء وجه
يعتقد بطلان صلاته كشافعي افتد في محن من فرجه
لان افتصد اعتبارا عن راي معتزلا المعتدي والمجتهدين

الحر صغ

اختلاف في انابت من الماطاه وتنجس فان تعدد الطاهر صح
 اقتدر بعضهم ببعض مالم يتبعين انا امام النجاسة ولو ا
 شعبة خمسة من انبة فيها نجس على خمسة فظن كل طاهر
 انما منها فتوضا به وام بالباقيين في صلاة من النجس اعادها
 يتم به اكر ولا يصح اقتداءه بمقتدي ولا بمن تلتزمه اعاد
 لئلا يبرر ولا يصح ان **يانه** ذكر **رجل** او صبي فميز ولا خشي
امرأة وصبي مميّزة ولا خشي مشكل لان الانثى ناقصة عن
 الرجل والخشي الماموم يجوز ان يكون ذكرا وامام انثى
 لقوله صلى الله عليه وسلم لن يفلح قوم ولوا امرهم امراة
 وروى ابن ماجه لا تؤمن امرأة رجلا ويصح اقتداء خشي بان
 انوثته بامرأة ورجل خشي بانث ذنوبه مع الكراهة قال الامام
 وتصح قدوة المرأة بالمرأة وبالخشي كما تصح قدوة رجل بغيره
 بالرجل فيتلخص من ذلك تسع صور خمسة صحيحة وهي قدوة
 رجل برجل خشي برجل امرأة برجل امرأة خشي امرأة بامرأة
 رجة باطله وهي قدوة رجل بغيره رجل بامرأة خشي خشي
 خشي بامرأة **ولا يصح** ان يانه قاري وهو من يجسن الفاخة
بامتي امكنه التعلم والامي من اجل عرق كتحقيق مستند ومن
 الفاخة بان لا يجسنه كارت بمشاة وهو من يدغم بالبدال في
 غير محل الادغام بخلافه بلا ابدال كتشديد اللام والكان
 من ماله والنع بثلثه وهو من يبدل حرفا غير بان ياتي
 بغيره بدل السين فيقول المشنقيم فان امكن الامي تعلم
 ومن يتعلم لم تصح صلاته والا صحت كما اقتداه بثلثه

فيها

فيما يحل به وهو كركه **الاقتداء** بنحو تارة كفايا ولا حد جالا بغير
 المعنى كضد هالده فان غير معنى في الفاخة كانت تحت ضد او كسر
 ولم يحسن اللحن الفاخة فكافي فلا يصح اقتداء القاري به
 وان كان اللحن في غير الفاخة كجرك الام في قوله تعالى ان يري من
 المشركين ورسوله صحت صلاته والقذوة به حيث كان عاجزا
 عن التعلم او جاهلا بالتحريم وناسيا كونه في الصلاة او ان
 ذلك كان لكن القذوة به مكرهه اما القادر للعالم العام فلا
 يصح صلاته ولا القذوة به للعالم بحاله وكالفاخة فيما ذكر
 بدلها ولو بان امامه بعد اقتدائه به كافرا ولو مخفيا كفره كن
 بقا وجبت الاعادة لتقصير بترك البحث عنه **فعدم** لو لم بين
 كفره الا بقوله وقد اسلم قبل ان اقتداه فقال بعد الفراغ لم
 اكن اسلمت خفيفة او اسلمت ثمرات تدت لم تجب الاعادة لانه
 كافر بذلك فلا يقبل خبره لان بان ذا حدث ولو حدثا كسروفا
 نجاسة تخفيه في ثوبه او بدنه فلا تجب الاعادة على المقتدي
 لانها لا تنصير بخلاف الظاهر فتجب فيها الاعادة كما لو كان
 امامه اميا ولو اقتدي رجل خشي قبان الامام رجل لم يسقط
 القضا لعدم صحة القذوة في الظاهر لزود الماموم في صحة
 صلاته عندها وثالث الشروط اجتماع الامام والماموم بكان
 كما عهد عليه لجماعات في العصر الحالي والاجتماعهما اربعة
 احوال لانها اما ان يكونا بمسجد او بغيره من فضاء او ببناء
 او يكون احدهما بمسجد والاخر خارجا واذا كان بمسجد **واي**
موضع صلى الماموم في المسجد ومنه مرجعته **بصلوة الامام فيه**
المسجد وهو عالم بصلاته اي الامام لئلا يمكن من متابعتها بر

برؤيته او بعض صف او نحو ذلك كسماع صوت او صوت مبلغ
اجراه أي كناه ذلك في صحت الاقتداء به وإن بعدت مسافته
وحالت ابنية نافذة اليه كبير وسطح سواء انغلت ابوابها ام لا
وسواء كان احدهما اعلا من الاخر ام لا وان وقف على سطحه
او منارة والاخر في سرداب او بئر فيه لان كراهية للصلاة
فلم يتمعن فيه فتمعن لا إقامة الجماعة مودون لشعارها
فان لم يكن نافذة اليه لم يعد الجامع لها مسجد او احد افترض
الشك والمساجد الثلاثة التي تفتح ابوابها بعضها الى
بعض لمسجد واحد وان انفرد كل منها بامام وجماعة ومحل
ذلك **ما لم يتقدم** الماموم عليه أي الامام في غير المسجد الحرام
كهام وان **صلى** الامام في المسجد حاله كونه قريبا منه والمأموم
خارج المسجد أي من المسجد بان لا يريد ما بينهما على ذلك
ذراع تقريبا معتبرا من اخر المسجد لان المسجد كله شيء واحد
لانه محل الصلاة فلا يدخل في الحد الفاصل وهو **عالم بصلاته**
أي الامام الذي في المسجد باحد الامور المتقدمة **والاحابيل**
هناك بينهما كالباب المفتوح الذي لا يمنع الاستطراف
والمشاهدة **جان** الاقتداء حيث قلوا كان الماموم في المسجد
والامام خارجه اعتبرت المسافة من طرفه الذي يلي الامام
فان حال جدار لا باب فيه او باب معلق منع الاقتداء
لعدم الاتصال وكذا الباب المردود والشباك يمنع حصول
الحامل من وجهه اذا الباب المردود مانع من المشاهدة
لشباك مانع من الاستطراف قال الاستوي نعم قال
البعوي في فتاويه لو كان الباب مفتوحا وقت الاحرام

فانغلق

فانغلق في اثنا الصلاة لم يضر انتهى أما الباب المفتوح ويجوز
قتداء الواقف بخدايه والصنف المتصل به وان خرجوا عن المحاذاة
بخلاف العادل عن محاذاته فلا يصح اقتداء به للحابل وان كان
الامام والماموم بعين مسجد من فضاء وبناشرا في فضاء ولو حوطا
او مسقفا ان لا يزيد ما بينهما ولا بين كل صفيين او شخصين
من ايم بالامام خلفه او بجانبه على ثلثا يذراع من مراع الا في
تقريبا اخذ من عرف الناس فانه بعد وبها في ذلك تحتجب
فلا يضر زيادة ثلاثة اذرع كما في التهذيب وغيره وان كان في
بنابين كصحن وصفه من دار وكان احدهما مبنا والآخر فضاء
شرط مع مامرا انما اعدم حابيل بينهما منع مردود او روية
او وقوف واحد حذرا منغذ في الحابل ان كان فان حال ما يمنع
مردود الشباك او روية كباب مردود ولم ينفذ احد فها لم يصح
الاقتداء به اذا الحبلولة بدلك تمنع الاجتماع واذا اصبح
اقتد الواقف فيما مر فيصاح اقتدا من خلفه او بجانبه
يجوز تقدمه عليه كما لا يجوز تقدمه على الامام ولا يضر في
جميع ما ذكر شارح ولو كثر طروقه ولا تضر وان اخرج الى
ساح لانها لم يعد للساح الحبلولة وكذا ارتفاعه على امامه
وعكسه حيث امكن وقوفهما على مستوا الحاجة لتعليم
الامام المامومين صفة الصلاة وتبليغ الماموم تكبيره
الامام فيستن ارتفاعهما لذلك كقيام غير مقيم من مردي
الصلاة بعيد فراع إقامة لانه وقت الدخول في الصلاة
سواء اقام المودن ام غيره اما المقيم فيقوم قبل الإقامة
ليقيم قايما وكذا ابتداء نفل بعد شروع المقيم في الإقامة

فان كان في النفل اتية ان لم يحسن باجماعه فوات جماعة بسلام
 الامام ولا يندب له قطعه ودخل فيها الا انها اولى منه والاربع
 من شروط الاقتران توافق نظره صلاتيهما في الافعال الظاهرة
 فلا يصح الاقتران مع اختلاف في المكتوبة وكسوف او حادثة تفقد
 المتابعة ويصح اقتداء المؤد بخاص ومنع من يتنفل في طول الصلاة
 بقصيرة كظلم بصره وبالعكس ولا يضر اختلاف في بنية الامام والما
 موم والمقتدي في نحو كظلم بصره او مغرب كسبوق فيتم صلاته
 بعد سلام امامه والا فضل متابعته في قنوت الصباح وتشهد
 اخر المغرب وله فراقه بالنية اذا اشتغل بهما والمقتدي في الصباح
 او مغرب بنحو ظهر اذا اتم صلاته فارقته بالنية ولا فضل له
 انتظار في صبح ليسلم معه بخلافه في المغرب ليس له انتظار
 لانه يحدث جلوس تشهد لم يفعله الامام وبقيت في الصباح
 ان امكنه القنوت بان وقف الامام يسيرا والتركه ولا يسجد
 عليه لتركه وله فراقه بالنية ليقتل تحصيل السنة والخامس
 من شروط الاقتران موافقته في سائر تفحش حاله فيها
 فعلا وترك السجدة ثلثة وثلاثون تشهد اول علي تفصيل فيه بخلاف
 ما لا يفحش فيه الحائض جلسة الاستراحة والسادس من
 شروط الاقتران تبعية امامه بان ياخر تحريمه عن تحريم امامه
 فان خالفه لم يتعقد صلاته وان لا يسبقه بركعتين فعليه
 ولو غير طويلين عامدا عالما بالتحريم وان لا يتخلفا عنه
 بهما بله عذر فان خالف في السبق او التخلّف بهما ولو غير
 طويلين بطلت صلاته لمحض الحائض الحائض بله عذر بخلاف
 سبقه بهما ناسيا او جاهلا لكن لا يفتقد بعبث بذلك الركعة

فياتي

فياتي بعد سلام امامه بركعة وبخلاف سبقه يكون كان ركع قبله
 وان عاد اليه او ابتدأه رفع الاغتسال قبل ركوع امامه ان
 ذلك يسير لكنه في الفعلي بلا عذر حرام وبخلاف سبقه بركعتين
 غير فعليين كقراءة وركوع او تشهد وصلاة على النبي صلى الله
 عليه وسلم ولا تجب اعادة ذلك وبخلاف خلفه بفعل مطلقا
 او بفعلين ليس بعد ركع ابتداء امامه هو في السجود وهو
 في قيام القراءة والسبق بهما بقا بالتخلّف بهما وبخلاف المقارنة
 في غير الحرم لكنها في الافعال مكرهة مفقودة لفصيلة الحكمة
 كما حرم به في الروضة وهل هي مفقودة لما قارن فيه فقط او
 لجميع الصلاة الظاهر الاول واما ثواب الصلاة فلا يقوت
 بان ثواب مكره فقد صرحوا بان اذ اصاب بارض معصية
 ان المحققين على حصول الثواب والمكروه اولى والعذر
 للتخلّف كان اسرع امام قرائته وركوع قبل اتمام موافق له الفا
 وهو بطي القراءة فيتمها ويسعى خلفه ما لم يسبق باكثر من
 ثلثة اركان طويلة فان سبق باكثر من الثلثة بان لم
 يفرغ من الفاتحة الا والامام قابلا عن السجود او جالس
 للتشهد تبعه فيما هو فيه بعد اركعة بعد سلام امامه ما
 فاتته كسبوق فان لم يتمها موافق لشغله بسنة كدعا فتتاح
 فعذر وكبطي القراءة فياتي فيه كما موم علمه او شك قبل
 ركوعه وبعد ركوع امامه انه ترك الفاتحة فانه معذور
 فيقرؤها ويسعى خلفه كما مر في بطي القراءة وان كان علم بذلك
 او شك فيه بعد ركوعه لم يعد الى فعل قرائتها ليقراها فيه
 لقوته بل يتبع امامه ويصلي بركعة بعد سلام امامه

نحو

كمسوق ويسن لمسوق ان لا يشتغل بعد تحريمه بسنة كتعوذ
بل بالفاخرة الا ان يطأ اركانها مع استعماله بالسنة واذا رجع
امامه ولم يفر المسوق الفاخرة فان لم يشتغل بسنة تبعه وجوبا
في الركوع واجزاه ونسقطت عن الفاخرة واذا اشتغل سنة قرا
وجوبا بقدر الفاخرة هاهنا الفاخرة لتقصيره بعد وله من
فرضا الى سنة سواء قراها مشيا من الفاخرة اسلافان رجع
مع الامام بدون قراءة بقدرها بطلت صلاته **فصل في**
تنقطع قدوة بخروج امامه من صلاة ثم تحدث او غيره والمأموم
قطعها بنية المفارقة وكركه قطعها الا بعد ركعتين وتطويل
امام وتركه سنة مقصود كتشهد اول ولو نوي القدوة منفرد
في اثنا صلاة جاز وتبعه فيما هو فيه فان فرغ امامه او لا
فهو كمسوق او فرغ هو او لا فان تنطراة اخضل من مفارقتها
لبس لمعه وما ادر كة مسوق فاول صلاة فيه في ثابته
صح الغنوت وفي ثابته مغرب التشهد لانها محلها فان ادر
في ركوع محسوب للامام واطمان بيقينا قبل ارتفاع امامه
عن اقله اذراك الركعة ويكبر مسوق اذراك الامام في ركوع
لحزم ثم لركوع فلو كبر واحدة فان نوي بها التحزم فقط
وانتها قبل هوية اتعقدت صلاته والكم تنعقد ولو ادر كة
في اعتداله فيها بعد واقفة فيه وفي ذكر ما ادر كة فيه من
تحميد وتسبيح وتشهد ودعا وفي ذكر انتقاله عنه من تكبير لا
في ذكر انتقاله اليه واذا سلم امامه كبر لقيامه او بدله نوبا
ان كان محل جلوسه والا فلا والجماعة في الجمعة ثم صبح ثم
لجمعة ثم صبح غيرها ثم العشاء ثم العصر فصل ثم الظلم و

والمغرب

والمغرب **فصل في صلاة المسافر من حيث القصر والجمع**
المختص بالمسافر وجوبا تخفيفا عليه لما يلحقه من مشقة السفر عالا
مع كيفية الصلاة بخو المطر والاصل في القصر قبل الاجماع قوله
تعالى واذا ضربتم في الارض الا بالية قال به يعلى ابن امية قلت ليعلى
انما قال الله تعالى ان خعت وقد امن الناس فقال عجبت مما
عجبت منه فسالت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال صدقة
تصدق الله بها عليكم فاقبلوا صدقته رواء مسلم والاصل في
الجمع اخبارنا في ولما كان القصر هم هذه الامور بدأ المصنف
كغيره فقال **وختار للمسافر لغرض صحيح قصر الصلاة الرابعة**
المكتوبة دون الثمانية والثلاثين **فصل في شروط**
اخر يستكمل عليها الاول **ان يكون سفرة في غير معصية** سواء
اكان واجبا كسفر حج او سدى ويا كزياره قبره صلى الله عليه وسلم
او مباحا كسفر تجارة او مكرها كسفر منفرد اما العاصي بسفرة
ولو في اثناية كابق ويا لشرة فلا تقصر لان السفر بسبب للرخصة
فلا ينأى بالمعصية كبقية رخص السفر نعم له بل عليه التيام
مع وجوب اعادة ما صلا به على الاصح كما في المجمع فان تاب
فاول سفرة محل توبته فان كان طويلا او لم يشترط للرخصة طولا
كامل المينة للمظطر فيه ترخص والا فلا والحق بسفرة المعصية
ان ينعب نفسه او دابته بالكنس بلا غرض شرعي ذكره في
الروضة كاصلها **والشرط الثاني ان تكون مسافة** اي السفر
المباح ثمانية واربعون ميلا هاشمية ذهابا ورجوعا
وهما سبعمائة ميل معتدل بين سبعمائة ميل **وهي ستة عشر**
فريسخا ولو قطع هذه المسافة في خطوة في برا او بحر فقد

كان ابن عمر وابن عباس يقصران ويفطران في أربعة برد و
 مثله انما يفعل فتوفيق وخرج بذهاب الآيات معه فلا يحسب
 حتى لو قصد مكانا على مرحلة بنية ان لا يقيم فيه بل يرجع فليس
 له القصر وان ناله مشقة مرحلة من المراحل لان لا يسمى
 طويلا والغالب في الرخص الاتباع والمسافة تحدد لا تقرب
 لثبوت التقدير بالاهمال عن المحابة ولان القصر على خلاف
 الاصل فيحتاج فيه بتحقيق تقدير المسافة والميل أربعة آلاف
 خطوة والخطوة ثلاثة اقدام والقدمان ذراع والذراع اربعة
 وعشرون اصبعاً معترضات والاصبع ستة شعرات ومن شعير
 البرذون وخرج بالهاشمية التسوية لبني هاشم الاموية
 الهنبوية لبني امية والمسافة بها اربعون ميلا اذ كل خمسة
 منها قدر ستة هاشمية والشرط الثالث ان يكون موديا للعلامة
 المقصورة في احد اوقاتها الاصل اول عذر عري او الضروري فلا
 تقصر فابته الحضر في السفر لا تنبت في ذمته ثامته وكذا لا
 تقصر في السفر فابته مشكوك في انها فاتية سفرا وحضر احتياطاً
 ولان الاصل لا يتم وتقتضي فابته سفر قصر في قصر وان كان
 مقصوراً وان كان في غير سفر فابته دون الحضر نظر الى وجود
 السبب والشرط الرابع ان ينوي القصر مع تكبير الاحرام كما
 مثل النية ومثل نية القصر والنوي الظاهر مثلاً كقنبي ولم ينو
 ترخصاً كما قاله الامام وكما لو قال اودي صلاة السفر كما قاله
 المتولي فلو لم ينوي ما ذكر بان نوي الاتمام او اطلقاً انه لا نية
 المنوي في الاول والاصل في الثانية ويشترط التحريم عند ضا في
 نية القصر في دوام الصلاة كنية الاتمام فلو نواه بعد نية

القصر

القصر انك فغيب قد علم من ان الشرط التحريم عن منافها
 انه لا بشرط استدامة نية القصر وهو كذلك ولو احرم قاصراً
 ثم تردد في انه يقصر او يتم انما ويشك في انه نوي القصر ام لا
 انهم وان تذكر في الحال انه نواه لانه ادى جزاء من صلاته حال
 التردد على التمام ولو قام امامه لثالثه فلتك هل هو متم ام ساه
 التمر وان بان ان ساه ولو قام القاصر لثالثه عمداً بلا موجب للاتمام
 كنيته او نية اقامه بطلت صلاته وسهواً ذكر عاد وجوباً
 وسجد له ندباً وسلم فان اراد عند تذكره انه يتم عاد للقعود
 جوباً ثم قام ناوياً للاتمام والشرط الخامس ان لا ياتي بمقيم او بمن
 جهل سفره فان اقتدابه ولو في جزء من صلاته كما كان ادركه
 في اخر صلاته او حدث هو عقب اقتدابه لزمه الاتمام خير
 الامام احمد بن عباس سئل ما بال المسافر يصلي ركعتين اذ انفرد
 واربعاً اذ اتبعه فجمع فقال ثلثة السنة وله قصر الصلاة المعادة ان
 صلاها ولا مقصورة وصلها ثانياً خلق من يصليها مقصورة
 او صلاها اماماً وهذا هو الظاهر وان لم ار من تعرض له ولو
 اقتدى بمن ظنه مسافراً بان مقيماً فقط او مقيماً ثم بعد ثلثه
 الاتمام اما لو بان محدثاً ثم مقيماً او بان مقيماً ثم بعد ثلثه
 قدوة في الحقيقة وفي الظاهر ظنه مسافراً ولو استخلف
 قاصراً حدث او غيرهما ثم المقتدون به كالامام ان عاد
 واقتدى به ولو لزم الاتمام مقتدياً ففسدت صلاته
 او صلاة امامه او بان امامه محدثاً انما لا نيتها صلاة وجب
 اتمامها وما ذكر لا بد فعه ولو هو بان للامام حدث نفسه لم
 يلزمه الاتمام ولو احرم منفرداً ولم ينو القصر ثم فسدت صلاته

لزمه الاتهام كما في المجموع ولو فقد الطهور بين فشرع فيها بنية الاتهام
 ثم قدر على الطهارة قال المتولي وغيره قصر لأن ما قبله ليس بحقيقة
 صلة قال الأذري ولعل ما قالوه بناء على أنها ليست بصلوة شرعية
 بل تشبيهها والمذهب خلافه انتهى وهذا هو الظاهر وكذا يقال
 ضمن صلاته بتيمم من تلزمه الأعادة بنية الاتهام نه إعادتها ولو
 اقتدي بمسافر وشك في بنية القصر جزم هو بنية القصر جاز له
 القصر بأن الإمام قاصر لأن الظاهر من المسافر القصر فإن بان
 أنه منزه لزمه الاتهام فإن لم يجزم بالنية بل قال إن قصر قصره ولا
 بأن اتراحت جاز له القصر إن قصر مأمرا لأنه نوي ما في نفس
 الأمر فهو تنسخ بالمقتضي فإن يظهر لما موم ما نواه الإمام
 لزمه الاتهام احتياطاً بهذا آخر الشرط التي اشتراطها المصنف
 وأما الزايد عليها فأمور الأول يشترط كونه مسافراً في جميع
 صلاته فلو انتهت سفره قبلها كان بلغث سفيته داراً فامته
 أو شك في انتهائه انزل وال سبب الرخصة في الأولى والثانية
 فيه في الثانية والثاني يشترط قصد موضع معلوم معين أو غير
 معين أول سفره ليعلم أنه طويل فيقصر لها يده وهو من لا يدرى
 أين يتوجه وإن طال لا انتفاء عليه بطوله أوله ولا طالعته
 أو انقير رجوع متما وجهه ولا يعلم موضعه معمران قصد سفر
 مرحلتين أو لا كان عليه أنه لا يجد مطلوبه قبلها جاز له القصر
 كما في الروضة وأصلها وكذا الوقصد الهايم سفر مرحلتين
 كما شملت عبارة المحرر ولو علم الأسيران سفره طويل ونوي
 الهرب أن تمكن منه لم يقصر قبل مرحلتين ويقصر بعد ما
 ومثل ذلك يأتي في الزوجة والعبد إذا فوت الزوجة انما صحت

تخلصت

تخلصت من زوجها رجعت والعبد أنه متى عتق رجع فلا
 يتخصان قبل مرحلتين ولو كان لمقصده طريقان طويل
 يبلغ مسافة القصر وقصر لا يبلغها فلكل الطويل الغرض
 ديني أو دينوي لسهولة طريق واحد جاز له القصر لو جرد
 الشرط وهو السفر الطويل المباح وإن سلك مجرد القصر ولم
 يقصد شيئاً كما في المجموع فلا يقصر لأنه طول الطريق على نفسه
 من غير غرض ولو توسع العبد أو الزوجة أو الجدي ماله
 امره في السفر ولا يعرف كمال واحد منهم مقصده فلا قصر لهم
 وهذا قبل بلوغهم مسافة القصر فإن قطعوها قصر وأما في
 الأسير فلو نوي وصافة القصر جرد دون متبوعه
 قصر الجدي غير المثبت في الديوان دونهما لأنه حيث ليس
 تحت يد الأمير وقهره بخلاف فلهما فبئيهما كالعدم وأما المثبت
 في الديوان فهو مثلهما لأنه معهود تحت يد الأمير ومثله
 الجبش والثالث يشترط للنص تنجاً ونزعة سور مختص بها
 سافر منه كبلد وقريبة وإن كان داخله أماكن خربة ومزارع
 لأن جميع ما هو داخله معدود مما سافر منه فإن كان له مكان لم يكن له
 سور مختص به بأن لم يكن له سور مطلقاً أو في صوب سفره
 أو كان له سور غير مختص به كقري متفصلة جميعها سور
 فأوله مجاوزة عمران وإن تخلله خراب لا مجاوزة خراب بطرفه
 هجر بالتخويط على العامر ومزارع بقرينه ما يأتي أو ان رتب
 بأن ذهب أصول حيوانه لأنه ليس محل قائمته بخلاف ما
 ليس كذلك فإنه يشترط مجاوزة كما صح في المجموع ولا
 مجاوزة بساكنين ومزارع كما فلهما الأولى وإن اتصلت بها

عنك

سافر منه او كانتا محوطتين لانهما لا يتخذان الا قامة ولو كان
بالسنتين قصورا ودور تسكن في بعض فصول السنة لم يشترط
فجاوزتها على الظاهر في الجميع خلا في الروضة واصلا لا
نها ليست من البلد ولقريتان المتصلتان بشرط مجاوزتهما واوله
لساكن حياهما كالاعراب مجاوزة حلة فقط ومع مجاوزة عمره وان
سافر في عريضة ومع مجاوزة مهبط ان كان في مهبط ومع مجاوزة
مصعد ان كان في وهدية هذا ان اعتدلت الثلاثة فان افرطت
سعتها اكتفى بمجاوزة الحلة عرفا وينتهي سفره ببلوغ مبداء سفر من
سور وغيره من وطنه او من موضع اخر رجوع من سفره اليه او
وقد نوي قبل بلوغه وهو مستقل قامة به وان لم يصلح له اما
مطلقا واما اربعة ايام صحاح وباقامة وقد علم ان اربعة لا
يقضي فيها وان توقعه كل وقت قصر ثمانية عشر يوما صحاحا
حالا وغير محارب وينتهي ايضا سفره بنية رجوعه مكثا ولو
من طويل لا الى غير وطنه الحاجة بان نوي رجوعه الى وطنه
او الى غيره لغير حاجة فلا يقصر في ذلك الموضع فان سافر سفر
جديد فان كان طويلا قصر والا فلا فان نوي الرجوع ولو من
قصر الى غير وطنه الحاجة لم يثبت سفره بذلك وكيفية الرجوع
التردد فيه كما في الجميع والرابع يشترط العلم بمجوز القصر
فلو قصر جاهلا به لم تصح صلاته لثلاثة كما في الروضة وا
صلها **فصل** في الصوم مسافر سفر قصر فضل من القصر
ان لم يفرق لما فيه من ابراة الذمة والقصر له افضل من الانعام ان
بلغ سفره ثلاث مراحل ولم يختلف في جواز قصره فان لم يبلغها
فالانعام افضل حروجا من خلافه في حبيبه اما لو اختلف

فيه كراح يسافر في البحر معه عياله في سفينة ومنا بد به السفر
مطلقا فالانعام افضل له للخروج من خلافه من اوجبه كالانعام
احمد ولما فرغ من احكام الجمع في السفر فقال **ومجوز للمساافر**
سفر قصر **ان يجمع بين** صلاتي الظهر والعصر في ايها شاء تقديما
وتأخيرا **وان يجمع بين** صلاتي المغرب والعشاء في وقت ايها شاء
تقدريما وتأخيرا والجمعة كالظهر في جميع التقدير والا فضل لما ذكر
اولي تأخير ولغيره تقديره للاتباع بشرط التقدير اربعة شروط
الاول الترتيب بان يبدأ بعمد لا ولي لان الوقت لها والثاني نية
الجمع لينتهي التقدير بالمشروع عن التقدير سهوا او عشا في اولي ولو
مع تحلة فيها والثالث ولا بان لا يطول بينها فصل عمره فاولون ذلك
بعد ما ترك ركعتين الاولى اعادها ولجميعها تقديما وتأخيرا
جود للرحص فان تذكر في الثانية ولم يطل الفصل بين سلامها
والذكر تدارك وصحتها فان طال بطلت الثانية ولا جمع لطول
الفصل ولو جهل بان لم يدرك من الركعتين الاولى اعادتها لا
حتى ان نية من الاولى يغير جمع تقديره والرابع دوام سفره الى
عقد الثانية فلو اقام قبله فلا جمع لزوال السبب وبشرط التأخير
امران فقط احدهما بنية جمع في وقت اولي ما بقي قدر يسرها فميز
له عند التأخير تقديما وظاهرا انه لو افر النية الى وقت لا يسع الاولي
عصر وان وقعت ادا فان لم يتو للجمع او نواه في وقت الاولي ولم
يبق منه ما يسعها عصي وكانت قضاء وثانيها دوام سفره الى
تمامها فلو اقام قبله صارت الاولى قضا لا نهائيا بنية في
الاداء للتعدرو وقد رل قيل تمامها وفي الجميع ادا اقام في اثنا
الثانية ينبغي ان تكون الاولى ادبلا خلا في وما بحثه مخالف

لاطلا فله قال السبكي وتبعه الاسنوي وتعليقه منطبق
على تقديمه الاولي فلو عكس و اقام في اثناء الظهر فقد وجد
العذر في جميع المتبوعة واول التابعة وقياسا مامر في
جمع التقديم بما انها اد على الاصح انما اثممة تعليقه ولحي
الطلووسي الكلام على اطلاقه فقال وانما اكتفي في جميع
التقديم برب و ام السفر الى عقد الثانية ولم يكن في به في جميع
التاخير بل شرط د و امه الى تمامها لان وقت الظهر ليس
وقت العصر الا في الفسوق وقد وجد عند عقد الثانية فيحصل
الجمع واما وقت العصر فيجوز فيه الظهر بعد السفر وغيره
فلا ينصرف فيه الظهر الى السفر الا اذا وجد السفر فيها او
لاجاز ان ينصرف اليه لوقوع بعضها فيه وان ينصرف الى
غيره لوقوع بعضها في غيره الذي هو الاصل انتهى وكلامه
الطاووسي هو المعتقد ثم شرع في الجمع بالمطر فقط **ومحذور**
الحاضر في المقيم في المطر وتوكان ضعيفا بحيث يبطل الثوب
وخوه كشلج وبرد دينين **ان يجمع** ما يجمع بالسفر ولو جمعه
مع العصر خلا فاللروياني في منعه ذلك **تقديم في وقت الا**
ولي لما في الصحيحين عن ابي عباس صلى رسول الله صلى الله عليه
وسلم بالمدنية الظهر والعصر جميعا والمغرب والعشاء جميعا زاد
مسلم من غير خوف ولا سفر قال الشافعي كما لك اري ذلك في
المطر ولا يجوز ذلك تاخر لان اسدامة المطر ليست الى الجامع
فقد ينقطع قيوبي الى اخرجها عن وقتها من غير عذر بخلاف
السفر وبشرها التقديم ان يوجد نحو المطر عند تحريمه بهما
ليقارن الجمع وعند تحلله منه اولى ليتصل باول الثانية

فيؤخذ

فيؤخذ منه اعتبارا من ان بينهما وهو ظاهر ولا يضر انقطاعه في
اثناء الاولى او الثانية او بعدهما ويتنظر ان يصل جماعة بمصل بعيد
عن باب داره عرفا بحيث يتأذي بذلك في طريقه اليه بخلاف من
يصل بيته منفرد او جماعة يحشي الى المصل في كن او كان المصل
قريبا فلا يجمع الانتفاء التاذي بخلاف من يصل منفرد الى انتفاء الجماعة
فيه واما جمعة صلى الله عليه وسلم بالمطر مع ان يكون اذ واجه كانت
بحيث المسجد اجابوا عنه بان بيوتهم كانت مختلفة واكثرها كانت
بعيد اقلها حين جمع لم يكن بالقرب واجيب ايضا بان
للامام ان يجمع بالامام وبين وان لم يتأذى بالمطر صرح به ابن ابي هريرة
 وغيره وقال المحب الطبري وكان اتفق له وجود المطر وهو الم
لمسجد ان يجمع ولا يحتاج الى صلاة العصر اي والعشاء في جماعة
 وفيه مشقة في رجوعه الى بيته ثم عوده او في اقامته وكلامه لا يخص
غيره يقتضيه **فمن** قد علم مما مر انه لا يجمع بين السفر
وخوة المطر كرض ونحو وظلمة وضوف وحل وهو المشهور لانه لم
ينقل ولا خبر المواقيت فلا يخالف الا بصريح وحكي في الجمع عن
جماعة من اصحابنا حوازه بالمذكورات قال وهو قوي جدا في
المرض والوحل واختاره في الروضة لكن فرضه في المرض وحري عليه
ابن المقري قال في المهمات وقد طفت بنقله عن الشافعي انتهى وهذا هو
اللابق في اسر الشريعة وقد قال تعالى وما جعل عليكم في الدين من
حرج وعلى ذلك بين ان يرعى الارفق بنفسه فمن يجد في وقت
الثانية بقدر ما يشرب طمحه التقديم وافي وقت الاولى يوحها
بالامرين المتقدمين وعلى المشهور قال في الجمع انما لم يلحقوا
الرحل بالمطر كما في عذار الجمعة والجمعة لان تاركها باق يبد

ببذلها والجامع يترك الوقت بلا بدل وكان العذر فيها ليس
مخصوصا بل كل ما يتحقق به منقصة شديدة والوجه منه وعذر
الجموع مضبوط بما جاز به السنة ويرجي بالوجه **فصل**
قد جمع في الروضة ما يختص بالسفر الطويل وما يختص فقال
الخصم المتعلقه بالطويل أربع القوم والفطر والمسح على الجفون
أيام والجمع على الأظهر والذي يجوز في القوم أربع تركه الجمعة
وأكمل المنتهية وليس يختص بالسفر والتنفل على الرحلة على المشهور بينهم
واستقاط الغرض به على الصحيح فيهما ولا يختص هذا بالسفر أيضا
فيه عليه الرافعي وزيد على ذلك صور منها ما لو سافر المودع ولم يجد
المالك ولا وكيله ولا الحاكم ولا أمين فله أخذها معه على الصحيح
ومنها ما لو استصحب معه ضرة زوجته بقرعة فلا قضاء عليه ولا
يختص بالطويل على الصحيح وقع في المهمات تصحيح عكسه
وهو كما قاله الزركشي سهل **فصل** في صلاة الجمعة بغير اليوم وال
سكانها وفقها وحكي كسرها وجمعها جمعات وجمع سميت بذلك
لإجماع الناس لها وقيل لها جمع في يومها من الخير وقيل لأنه
جمع فيه خلق آدم وقيل لإجماعهم فيه مع حواشي الأرض
وكان يسمى في الجاهلية يوم العروبة أي البين العظيم وهي
أفضل الصلوات ويومها أفضل الأيام وخير يوم طلعت فيه
الشمس عتق الله تعالى فيه ستماية عتيق من النار من مات
فيه كتب الله له أجر شهيد ووفي فتنة القبر وهي بشرطها
الأنية فرض عين لقوله تعالى يا أيها الذين آمنوا ادعوا إلى الصلاة
من يوم الجمعة ما سعوا إلى ما مضوا وذكر الله وقوله صلى الله
عليه وسلم راح الجمعة واجب على كل محتلم وفرضت الجمعة

والنبي

والنبي صلى الله عليه وسلم مكة ولم يصلها حينئذ أما لأنه لم يكن
عندها عندئذ وكان من شعائر الأظفار وكان صلى الله عليه وسلم
مكة مستخفيا والجمعة ليست ظهرا مقصورة وإن كان وقتها وقتها
وتدراكه به بل صلاة مستقلة لأنه لا يغني عنها ولقول عمر رضي
الله عنه الجمعة ركعتان تمام من غير قصر على لسان بيكر رضي الله عنه
وسلم وقدر خاب من افتري رواه الإمام أحمد وغيره ويختص
بشرط الزومها وبشرط لصحتها وأداب وستانها وكلها وقد بدا
بالقسم الأول فقال **وشرائط وجوب صلاة الجمعة** سبعة أشياء بتقدم
السين على الموحدة الأولى **الإسلام** وهو شرط في كل عبادة والثاني
البلوغ والثالث **العقل** فلا جمعة على صبي ولا على مجنون كغيرها
من الصلوات والتكليف أيضا شرط في كل عبادة قال في الروضة
والمعنى عليه كالمجنون خلا السكران فإنه يلزمه قضاها وظاهر
كغيرها **والرابع الحرية** فلا تجب على من فيه رق لنقصه ولا
تشتغاله بحقوق السيد عن النبي لها وشمل ذلك المكاتب لأنه
عبد ما بقى عليه درهم **والخامس الذكورية** فلا تجب على المرأة
وخدش لنقصها **والسادس الصحة** فلا تجب على مريض ولا
على معذور بمحض في ترك الجمعة الجماعة ومما ينصرونه من
الاعذار الاشتغال بتجهيز الميت كما اقتضاه كلامهم وإسهال
لانضباط الشخص نفسه معه ويخشى منه تلويث المسجد كما
في النجاسة وذكر الرافعي في الجماعة أن الحبس عذر إذا لم يكن
مقرا فيه فيكون هناك ذلك وأفتى البيهقي بأنه إطلاقه لفظها
والعزالي بأن القاضي إن رآه المصلحة في منعه منع ولا فلا وهذا
أولى ولو اجتمع في الحبس رعيون فصاعدا قال ابن سني فإ

فالمحنة كما قال الماذري ان له الانصراف والفرق بين المستثنى
منه ان المانع في نحو الموضع من وجوبها مشقة للحضور وقد
حضر محله متحملا لها والمانع في غير صفات قابلية به لا يزول
لحضور **السابع الاستيطان** والاولى ان يعبر عنه بالاقامة
فلا جمعة على ما فركت قال البيهقي والصحيح وقعة على باب
عمروا من القرية ان كان فيهم جميع تصاح به الجمعة وهو ريعون
من اهل الكمال المستوطنين او بلغهم صوت عال من هودن كعادته
في علو الصوت والاصوات هادئة والرياح ركدة من طرف
يلتهم لبلد الجمعة مع استواء الارض لزمتهم والمعتبر سماع
من اصفي ولم يكن اصدا ولا جوا ولم يسمع احد العادة ولم يسمع
منهم غير واحد ويعتبر كون المودن على الارض اعلى عال لانه
لا ضبط لحد قال القاضي ابو الطيب قال اصحابنا الا ان يكون
البلد في ارض بين اشجار كطيرستان وتابعة في الجموع فانها
بين اشجار تمنع بلوغ الصوت فيعتبر فيها العلو على ما يساوي
الاشجار وقد يقال المعتبر المسامع لولم يكن مانع وفي ذلك مانع
فلا حاجة لاستثنائه ولو سمعوا النداء من بلد بين محض
الاكثر جماعة اولى فان استويا فمراعات الاقرب اولى كنظيره
في الجماعة فان لم يكن فيهم الجمع المذكورة ولم يبلغهم الصوت
المذكور لم تلتزمهم الجمعة ولو ارتفعت قرية فسمعت ولو
ساوت لم تسمع او انخفضت فلم تسمع ولو ساوت فسمعت
لزمت الثانية دون الاولى اعتبارا بتقدير الاستواء ولو وجدت
قرية فيها ريعون كاملون فدخلوا البلد او صلوا فيها استقلت

صفات اهل
ادم

فالمحنة

فالمحنة ان الجمعة تلتزمهم واما ان منهم من لا يصلح لاقامتها
فهو الواحد من البلد التي لا يعبر فيها الاجتماع اقامتها الجمعة لهم
ام لا والظاهر كما قال بعض المتأخرين ان له ذلك وتلزم الشايع
الهم والري من ان وجد امركبا ملكا او اجارة او عارة ولو جازيا
ادميا كما قاله في الجموع ولم يشق الركوب عليهما كمشقة المشي في
في الوحل لا تنافي الضر ولا يجب قبول الموصوب لما فيه من المنفعة
والشيخ من جاوز الاربعين فان الناس صفار واطفال وصبيان
وذري يري الى البلوغ وشبان وفتيان الى الثلاثين وكهول الى الان
والرجل شيخ والمرأة شبيخة واستنبط بعضهم ذلك من القرن القرن
قال تعالى واتيناها الحكم صبيا قالوا فليذكرهم وليعلم الناس
في الهدى وكهلا ان له ابا شيخا كبيرا واصل الهم لا قضى الكبر والزر
مآنة الابتلاء والعاهة وتلزم الاغمى ان وجد قايده او لوباجرة
مثل مجدها او متبرعا او ملكا فان لم يجد له لم يلزمه الحضور وان
كان يحسن المشي بالعصى خلا فاللقاضي الحسين لما فيه من
التعرض للضرر نعم ان كان قريبا من الجامع بحيث لا يتضرر
بذلك ينبغي وجوب الحضور عليه لان المعتبر عدم الضر وهذا
لا يتضرر ومن صحت ظهره بمن لا تلزمه جمعة صحت جمعة
لانها اذا صحت همت تلزمه فمن لا يلزمه اولى فتعفي عن ظهوره
وله ان ينصرف من المصلي قبل احرامه بها الا نحو مريض كاعمي
لا يجد قايده اقليل له ان ينصرف قبل احرامه ان دخل وقتها
ولم يزد ضرره بانتظاره فعملها او قيمت الصلاة **نعم**
لو اقيمت وكان ثم مشقة لا تحتمل عمد به اسها لظن انقطاع
فاحسن به ولو بعد تحريمه وعلم من نفسه انه ان مكث سبقة

عليهم سواء اسمعوا النداء أم لا ويحرم عليهم ذلك لتعطيلهم
 الجمعة في فريتهم ولو وافق العيد يوم الجمعة فحضر أهل
 القرية الذين يبلغهم النداء الصلاة العيد ولو رجعوا
 إلى أهليهم فانتظم الجمعة فلهم الرجوع وترك الجمعة على
 الأصح نعم لو دخل وقتها قبل انصرافهم فالظاهر أنه ليس لهم
 تركها ويحرم على من لم يفته الجمعة السفر بعد الزوال وإن وجبها
 تعلقا به يحرم دخول الوقت إلا أن يغلب على ظنه أن يدرج
 الجمعة في مقصده أو طريقه لحصول المقصود وينصرف تخلف
 لها عن أرفقه فلا يحرم دفعها للضرورة أما مجرد انتطافه
 عن الرفقة بلا ضرورة فليس يعد ركلا في نظيره من التيمم لأن
 الظاهر تكرره في كل يوم بخلاف الجمعة وبأنه يغتفر في الوكيل
 ما لا يغتفر في المقاصد وقبل الزوال وأوله الغرض في
 الحرمة وغيرها وإنما حرم قبل الزوال وإن لم يدخل وقتها لأنها
 مضافة إلى اليوم وكذلك يجب السعي قبل الزوال على عبدة الدار
 وبين لغبر من تلزمه الجمعة ولو حملها جماعة في ظهري وأخفوها
 إن خفي عذره ليلا يتهدد بالعبث عن صلاة الإمام وسنن من رهي
 زوال عذره قبل قوت الجمعة كعيد يرجو العتق فأخير ظهري إلى
 قوت الجمعة إماما من لا يرجو زوال عذره كأمارة فتعجيل الظاهر
 أفضل للجوز فضيله أول الوقت ثم شرع في القسم الثاني وهو
 شروط الصحة فقال **وشرايط صحة فعلها** مع شروط غيرها
ثلاثة بل ثمانية كما استرها الأول **أن تكون البلد** أي أن تقام
 في خطه أبنية أو طان المجتمعين من البلد سواء الرعاب المستقلة
 والساحات والمساكن ولو تهدمت الأبنية وأقاموا على عمارتها

له يضر

له يضر تهدمها في صحة الجمعة وإن لم يكونوا في مظال الأبنية
 وطنهم ولا تعقد في غير بناء إلا في هذه وهذا أخلاف مالو
 نزلو مكانا أو قاموا فيه ليمروه قرية لا تصح جمعتهم فيه
 قبل البناء استصحابا للأصل في الحالين وكذا وصلت طائفة
 خارج الأبنية خليف جمعة منعقدة لا تصح جمعتهم لعدم
 وقوعها في الأبنية المجتمعة وإن خالف في ذلك بعض المتأخرين
 ويجوز في الغضا المعدودة من خطه البلد **مساكنات أو قرية**
 بحيث لا تقصر فيه الصلاة كلها في الكن الخارج عنها المعدودتها
 بخلاف غير المعدود منها فمن أطلق المنع في الكن الخارج عنها
 أراد هذا قال الأذري وأكثر أهل الغري يؤخرون المسجد عن
 حدار القرية قليلا صيانة له عن تجاسة البهايم وعدم انعقاد
 الجمعة فيه بعيد وقول القاضي أبو الطيب قال أصحابنا لو بني
 أهل البلد مسجد هم خارجها لم يجز لهم إقامة الجمعة انتهى
 وفي فتاوي ابن النوري إنه إذا كان أي البلد كبيرا وضرب
 ما حوالى المسجد لم ينزل حكم الوصلة عنه ويجوز إقامة الجمعة
 فيه ولو كان بينهما فربما نسخ انتهى والظاهر فيه أن لا يكون
 بحيث تقصر الصلاة قبل مجاوزته أخذ إماما ولو كان أهل
 الخيار موضع من الصحرا ولم يبلغهم النداء من محل الجمعة فلا
 جمعة عليهم ولا تصح منهم لأنهم على هيئة المستوفزين وليس
 لهم أبنية المستوطنين وإن قبائل العرب كانوا مقيمين حول
 المدينة وما كانوا يصلونها وما أمرهم صلى الله عليه وسلم بها
والثاني من الشروط الصحة أن يكون العدد أربعين رجلا
 ولو مرضي ومنهم لا إمام من أهل الجمعة وهم الذكور الأحرار

كانت
مستما

المكلفون المستوطنون بمحلها لا يظعنون عنه شتاء ولا صيفا
 إلا لحاجة لأنه صلى الله عليه وسلم لم يجمع بحجة الوداع مع غيره
 على الإقامة أياما بها لعدم التوطن وكان يوم عرفه فيها يوم
 جمعة كما في الصحيحين وصلى به الظهر والعصر تقديما كما في خبر
 مسلم ولو نقصوا فيها بطلت لا لشترائط العدد في دوامها كالوقت
 وقد فات فيتمها الباقيون ظهرا أو في خطبة لم يحسب ركن
 منها فعمل حال نقصهم لعدم سماعهم له فإن عادوا قريبا
 عرفا جاز بنا على ما مضى منها فإن عادوا بعد طول الفصل
 وجب استئيناؤها لا لتفاد المولات التي فعلها النبي صلى الله
 عليه وسلم ولا بعدة فوجب اتباعهم فيها كتنقصهم
 بين الخطبة والصلاة فإنهم إن عادوا قريبا جاز البناء ولا
 وجب الاستئناء في ذلك ولو حرم أربعون قبل انقضاء
 الأولين غنت لهم الجمعة وإن لم يكونوا سمعوا الخطبة
 وإن أجزوا عقب انقضاء الأولين قال في الوسيط تستمر
 الجمعة بشرط أن يكونوا سمعوا الخطبة وتصح الجمعة خلف
 عبد وصبي صميز ومساقر ومذبان محدثا ولو حدثا أكبر
 كغيرها إن نهر العدد بغيره بخلاف ما إذا لم يسمع إلا بهم و
والثالث من الشروط الوقت وهو وقت الظهور لا تباع رواه
 الشيخان مع خبر صلوكهما رتبة في أصلي فيشترط الإصرام
 بها وهو باق بحيث يسعها جميعها **فإن خرج الوقت** أو
 ضاق عنها وعن خطبتها أو شاع في ذلك **أو عدم الشروط**
 أي شروط صحتها أو بعضها كان فقد العدد والاستئناء
صلية حيث شد **ظهر** كما لو فات شرط القصر يرجع إلى الإتمام

فعلهم

فعلهم أي إذا كانت لا تنقضي جمعة بل ظهر أو خرج الوقت
 وهم فيها وجب الظهر بها حال الدوام بالابتداء فسر الغزاة
 من حيث إذا اختلفت في ما لو شئت في خروجه لأن الأصل بقاؤه
 وأما المسبوق المدرك مع الإمام منها ركعة فهو كغيره فيها
 تقدم فاذا خرج الوقت قبل سلامه فإنه يجب ظهرا أيضا وإن
 كانت تابعة لجمعة صحيحة ولو سلم هذا الإمام الأولي ونسعه
 وثلاثون في الوقت وسلمها الباقيون خارجة صحت جمعة
 الإمام ومن معه أما المسلمون خارجة أو فيه لو نقصوا عن
 أربعين كان سلم الإمام فيه وسلم من معه أو بعضهم خارجة
 فلا تصح جمعتهم **فإن قيل** لو تبين حدث الإمام مبرر
 دون الإمام صحت جمعة كما نقله الشيخان عن البيهقي
 مع عدم انعقاد صلاتهم فهل كان هناك كذلك أجيب
 بأن المحدث تصح جمعة في الجملة بأن لم يجد ماء ولا تمرا
 بخلافها خارج الوقت والرابع من الشروط وجود العدد
 محاملا من أول الخطبة الأولى إلى انقضاء الصلاة للفرج
 مسألة الانقضاء المتقدمة والخامس من الشروط أن لا
 يسبقها ولا يقارنها جمعة في محلها ولو عظم كما قاله الشافعي
 لأنه صلى الله عليه وسلم والخلفاء الراشدين لم يقموا بجمعة
 جمعة واحدة ولأن الاقتصار على واحدة أفضى إلى
 المقصود من اظهار شعار الاجتماع واتفاق الكلمة قال
 الشافعي ولأنه لو جاز فعلها في مسجد بين الجان في مساجد
 العشائر ولا يجوز اجتماعهم إلا إذا كبر المحل وعسر اجتماعهم
 في مكان بأن لم يكن في محل الجمعة موضع يسعهم بلاء

مشقة ولو غير مسجد فيجوز التعدد والحاجة بحسبها لأن
الشافعي رضي الله تعالى عنه دخل بغداد وأهلها يقيمون
بها جمعيتين وقيل ثلاثا فلم يكثر عليهم طاعة الأكثرين على غير
الاجتماع قال الروياني ولا يحمل مذهب الشافعي غيره وقال
الصميري وبه افق المزي بمصر والمظاهران القبري والعسري
بمن يصلح لاجتماعهم وتزومه ولو لم يحضر ولا جمع أهل البلد كما قيل
بذلك والمظاهر النص منع التعدد مطلقا وعليه اقتصر صاحب
التبينة كالشيخ أبي حامد ومنايعه فالاحتياط لمن صلى الجمعة
ببلد تعددت فيه الجمعة بحسب الحاجة ولم يعلم سبق
جمعة ان يعيدها ظهرا فلو سبقها الجمعة في محل لا يجوز
التعدد فيه والصحيحة السابقة لاجتماع الشرايط فيها واللاحقة
بأصلها لا تعتبر سبق التحريم بتمام التكبير وهو الروان سبقه
الأخير بالهجرة فلو وقعتما معا أو بغيره في المعينة فلم يدرا أو
وقعتما معا مرتبا استوفيت الجمعة ان اشع الوقت لترا
فعتبرتا في المعينة فليست احديهما اولى من الاخرى ولأن
الأصل في صورة الشك عدم جمعة هجرية قال الامام وحكم
الائمة بانهم اذا اعدوا الجمعة يهربت ذمتهم بشكل الاحتمال
تقدم احديهما فلا تضح اخري فاليفين ان يقيموا جمعة ثم
ظهر اقال في الجميع وما قاله مستحب ولا فالجمعة كما فيه
في البراءة كما قالوه لأن الأصل عدم وقوع جمعة هجرية في
حق كل طائفة وان سبقت احديهما ولم يتعين كان سميع
مريضان تكبيرتين مثلا حقيقتين حقيقتين وجهان المتقدم
فاخير ابدا لك او تعينت ونسيت بعده صلوا ظهرا لا تاتينا

وقوع

وقوع جمعة صحيحة في نفس الامر ولا يمكن اقامه جمعة بعدها
والطائفة التي صحت بها الجمعة غير معلومة والاصل بقاء الفرض
في حق كل طائفة فوجب عليها الظاهر **باب** في الجمع
يحتاج اليها مع الزايد عليها كالحج عتيب المحتاج الى احديهما
في ذلك التفصيل المذكور فيهما كما افق به البرهان بن ابي
شريف وهو ظاهر **وفرايضها ثلاثة** وهذا لا يخالف من
عبر بالشروط والجمهور فان الشروط ثمانية كما مر اذا الفرض
والشروط قد يحتج بها في ان كلا منهما لا بد منه الاول وهو
الشروط السادسة **خطبتان** لخبر الصحيحين عن ابي عثمان
صلى الله عليه وسلم يخطب يوم الجمعة خطبتين يجلس
بينهما وكونها قبل الصلاة بالاجماع الامن بشد مع خير
صلو كما يتم في اصلي ولم يصل صلى الله عليه وسلم الا بعد
هما قال في الجميع ثبت صلاة صلى الله عليه وسلم بعد
خطبتين وامر بانها خمسة اولها حمد الله تعالى للاتباع
وثانيها الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم لانها
عبادة افترقت الى ذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم كالصلوة
ولفظ الحمد والصلاة متعين للاتباع فلا يجوز مجزئي
الفكر والثناء ولا اله الا الله وخود ذلك ولا يتعين لفظ
الحمد بل مجزئي الحمد الله اوله الحمد او خود ذلك ويتعين
لفظ الجلالة فلا يجزئ الحمد للرحمن او نحوه ولا يتعين
لفظ اللهم صل على محمد بل مجزئي صلى واصلي او خود ذلك
ولا يتعين لفظ محمد بل يكفي احمد والنبي او المكي او
الحاشر وخود ذلك ولا يكفي رحمه الله محمد او صلى الله

عليه وثالثها الوصية بالتقوى للاتباع **مرواة** مسلم ولا تعني
لفظ الوصية بالتقوى لان الغرض الوعظ والحث على طاعة
الله تعالى فيكون اطيعوا الله وراقبوه وهذه الثلاثة اركان
في كل من الخطبتين وراجعها قراءة آية في احديهما لان الغالب
ان القراءة في الخطبة دون تعيين قال الماوردي انه يحزني ان
يقرا ويدين قراتهما قال وكذا قبل الخطبة او بعد فراغها منها
ونقل ابن كج ذلك عن النص صريحا قال في المجموع **ويبين**
جعلها في الاولى ولو قرأ آية سجدة نزل وسجد ان لم يكن
فيه كلفة فان خشي من ذلك طول فصل سجد مكانه
انه امكن والاشركه وجامسها ما يقع عليه اسم دعا
للمؤمنين والمؤمنات باخروني في الخطبة الثانية لان
الدعاء يليق بالخواند ولو خص به الحاضرين كقوله رحمه
الله كفي بخلاف ما لو خص به الغائبين فيما يظهر كما يؤخذ
من كلامه ولا بأس بالدعاء للسلطان بعينه كما في رواية
الروضة ان لم يكن في وصفه هجاء فة قال ابن عبد السلام
ولا يجوز وصفه بالصفات الكاذبة الا للضرورة **ويبين**
الدعاء لايمة المسلمين وولاية امورهم بالصالح على الحق
والقيام بالعدل ونحو ذلك ويشترط ان يكونا عربيين وا
لمراد اركانها للاتباع السلف والخلف فان لم يكن ثم صحت
بحسن العربية ولم تكن تعليمها خطيب بغيرها او امكن
تعليمها وجب على الجميع على سبيل فرض الكفاية فيكون
في تعليمها واحد وان يقوم القادر **فيها جميعا** فان
عجز عنه خطب جالس **ويجلس بينهما** للاتباع بطائفة

والاعانة مع

في جلوسه

في جلوسه كما في الجلوس بين السجدين ومن خطب قائما
لغرض فصل بينهما بسكنة وجوبا ويشترط كونها في وقت
الظهر ويشتراط ولا بينهما وبين اركانها وبينهما وبين
الصلاة وظهر عن حدث اصغر واكبر وعن حسن وغيره
عنه في بدنه وثوبه ومكانه وسر لعورة في الخطبتين واسما
الاربعة الذين تعقد بهم الجمعة ومنه الامام اركانها
لامتصود هما وعظلم وهو لا يحصل الا بذلك فعلم انه يشترط
سماعهم ايضا وان لم يفهموا معناها كما لعاني بقرا الفاختة
في الصلاة ولا يفهم معناها فلا يكفي الا لسر كما اذا ن
اسماع دون الاربعة ولا حضورهم بل سماع لصدا
بعد او نحوه **ويست** ترتيب اركان الخطبتين بان يبدأ بالحمد
ثم الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ثم الوصية بالتمسك
القراءة ثم الدعاء ثم جري عليه السلف والخلف وانما لم
يجب لحصول المقصود بدونه ويست لمن سمعها سكوت
مع اصفا لها قوله تعالى واذا قرأ القرآن فاستمعوا له
واصغوا لذكر في التفسير انها نزلت في الخطبة **وسميت**
قرائنا لشمها العلية وجب رد السلام **ويست** تسميت
العاطس ورفع الصوت بالصلاة على النبي صلى الله عليه
وسلم وان اقتضى كلام الروضة اباحة الرفع **وصرح**
القاضي ابو الطيب بكرهته وعلمه **ويست** الانصات
فيها عدم حرمة الكلام فيها لانه صلى الله عليه وسلم
قال لمن ساله متى الساعة ما اعددت لها فقال **حب**
الله ورسوله قال انك من احبب ولم ينكح عليه الكلام

ولم يبين وجوب السكوت قال امر في الآية للندب جمعاً بين الد
 ليبيين ايمان لم يسمعها فيسكت او يشتغل بالذكر او القراءة
 وذلك اولى من السكوت **وتست** كونهما على منبر فان لم يكن
 منبر فعلى مرتفع وان يسلم على من عند المنبر **وان** يقبل عليهم
 ثم يجلس فيؤذن واحد لا يتابع في الجميع **وان** تكون الخطبة
 قصيرة جزلة لا مبتدلة ولا مركبة قريبة للفهم لا غريبة
 وحيشة اذ لا يشتغل بها اكثر الناس متوسطة لان المطول
 يمل والقصير يخل **واما** خير مسلم اطيعوا الصلاة واقصروا
 الخطبة فمقرها بالنسبة الى الصلاة **وان** لا يلتفت في شيء
 منها بل يستمر مقبلاً عليهم الى قراعتها وبين لهم ان يقبلوا عليه
 مستمعين له **وان** يشغل يسره بنحو سبق ويمناه بحرق
 الحذر **وان** يكون جلوسه بين الخطبتين بقدر سورة الاخلاص
 وان يقهر بعد قرائته من الخطبة مؤذن ويهادر هو ليبلغ
 المحراب مع فراغه من الإقامة فيشرع في الصلاة والمعنى
 في ذلك المبالغة في تحقيق الولا الذي هو وجوبه **وان** يقرأ
 في الركعة الاولى بعد الفاتحة الجمعة وفي الثانية المناقبين
 جهرا لا تنبأ ويروي انه صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في الجمعة
 سبح اسمر بكة وهل اتاك حديث القاشية قال في الروضة
 كان يقرأ في الجمعة هاتين في وقت او هاتين في وقت فهما
 سنتان **والركن الثاني** وهو الشرط السابع **ان يصلي ركعتين**
 بالاجماع ومرانها صلاة مستقلة ليست ظاهراً مقصوراً
 والركن الثالث وهو الشرط الثامن **ان تقع في جماعة**
 ولو في الركعة الاولى لانهم لم يرفع في عمر النبي صلى الله عليه

عليه وسلم
 صلى الله
 عليه وسلم

وسلم

وسلم والخلفاء الراشدون المكنون وهل يشترط تقدم اهل
 من تنعقد بعد لتصح غيرهم ولا يشترط السجوي ذلك ونقله
 في الكفاية عند القاضي وزج البلقيني الثاني وقال الزركشي
 ان الصواب انه لا يشترط تقدم من ذكر وهذا هو العمل
 قال البلقيني ولعل ما قاله القاضي اي ومن تبعه من عدم
 لصحة مبني على الوجه الذي قاله ان القياس هو انه لا يصح
 الجمعة خلف الصبي والعبد او المسافر اذا اتم العدد بغيره
 والاصح الصحة ثم شرع في القسمة الثالثة وهو الاداب وتسمى
 هيات وقال **وهياتها** اي الحالة التي تطلب لها والمذكور منها
هنا راجع الاول الغسل لمن يريد حضورها وان لم يحب عليه
 الجمعة الحديث اذا جاء احدكم الجمعة فليغتسل وتبارق العيد
 حيث لم يختص من يجز بان غسله للزينة واطهار السرور
 وهذا التثنية ورفع الاذاعن الناس ومثله يأتي في التبريد
 وروي غسل الجمعة واجب على كل محتلم اي متأكد ووقته من
 العجر الصادق وتقرية من ذهبه الى الجمعة افضل لانه افصى
 الى المقصود من انتفا الدابة الكراهية ولو تعارض الغسل
 والتكبير فمرعات الغسل اولى فان عجز عن الما كان توضأ
 عدمه او كان جرحاً في غير اعضا الوضوء تيمم بنية الغسل
 بان ينوي التيمم عن غسل الجمعة احرار للفضيلة كما يروى
لاغتسال **والثاني تنظيف الجسد** من الروائح الكريهة
 كالصان لانه يتأذي به فيبرأ بالماء او غيره قال الشافعي
 من نطق شوبه قل همة ومن طاب ريحه زاد عقله وبين
 السواك وهذه الامور لا يختص بالجمعة بل تنس لكل حاض

فقال

مجمع كما نص عليه لكنها في الجمعة اشدد استحبابا **والثالث**
اخذ الظل ان طال والشعر كذلك فنتف ابطه ويقص شاربته
 ويحلق عانتته ويقوم مقام الحلق القص والتنف واما المرأة
 فتتف عانتها بل يجب عليها ذلك عند امر الزوج لها به على
 الاصح وان تغلخش وجب قطعها والعانة الشعر النابت
 حولي الذكر الرجل وقبل المرأة اما حلق الرأس فلا يندب الا
 في تسك وفي المولود في سابع ولادته وفي الكافر اذا اسلم واما
 في غير ذلك فهو مباح ولذلك قال المتولي ويتربن الذكر بحلق
 راسه ان هرت عادتة بذلك وسيا تي في الاصحية ان من
 اراد ان يضحى بكه له فعل ذلك في عشر ذي الحجة فهو مستثنى
ورأى الطيب اي استعماله والتزين باحسن ثيابه حديث
 من اغتسل يوم الجمعة ولبس من احسن ثيابه ومن من طيب
 اذا كان عنده ثرا في الجمعة ولم ينخط اعتاق الناس ثم صلى ما كتب
 له ثم انصت اذا اخرج امامه حتى يفرغ من صلاته كان كفارة
 لما بينهما وبين الجمعة التي قبلها وافضل ثيابه البيض الخضر
 البسوا من ثيابكم البياض فانهما خير ثيابكم وكفونا فيها موتاكم
 ومن للامام ان يتردد في حسن الهيئة والعمه والارتد اوله
 تباع ولانه منظور اليه **ويستحب** لكل سامع الخطبة **الا**
نصت الى الامام في وقت قراءة الخطبة الاولى والثانية وقد
 مرد ليل ذلك وكبره كما نص عليه في الامم ان يتخطى مراقب
 الناس لانه صلى الله عليه وسلم يري رجل يتخطى مراقب
 الناس فقال له اجلس فقد اذيت واتيت ايجان اهرت
 ويستثنى من ذلك صور منها الامام اذا لم يبلغ الكبر والحجاب

ذكر

الا بالخطي فلا يكبر له لا ضرورة اليه ومنها ما اذا اوجد في
 الصغوف التي بين يديه فوجهه لم يبلغها الا بالخطي
 رجل او رجلين فلا يكبر له وان وجد غيرهما التقصير القوم با
 خلا فوجهه لكن يست اذا اوجد غيرهما ان لا يتخطى فان زاد في
 الخطي عليهما ولو من صف واحد ورجي ان يتقدموا الى العوجة اذا
 قيمت الصلاة كثر الا اذا ومنها اذا سبق الصبيان والعبيد
 او غير المستوطنين الى الجامع فانه يجب على الكاملين اذا حضروا
 الخطي لساع الخطبة اذا كانوا لا يسمعون بها مع البعد ومن ان نرا
 الكهف يومها وليلتها قوله صلى الله عليه وسلم من قرأ الكهف
 في يوم الجمعة اضاء له من النور ما بين الجمعتين وروي البيهقي
 من قرأها ليلة الجمعة اضاء له من النور ما بينه وبين البيت
 العتيق ويكثر الدعاء يومها وليلتها اما يومها فلرحا ان يصانق
 ساعة الاجابة قال في الروضة والصحيح في ساعة الاجابة ما ثبت
 في صحيح مسلم ان النبي صلى الله عليه وسلم قال في ما بين ان
 يجلس الامام الى ان تقضي الصلاة قال في المهمات وليس له
 ان ساعة الاجابة مستغفره لما بين الجلوس واخر الصلاة كما
 يشعر به ظاهرها بل المراد ان الساعة لا يخرج عن هذا
 الوقت فانه الحظوة لطيفة في الصحيحين عند ذكره اياها
 وابشار بيده يقللها واما وليلتها فلقول الشافعي بلغني ان
 الدعاء يستجاب في ليلة الجمعة والقباس على يومها ومن كثر
 الصدقة وفعل الخير في يومها وليلتها ويكثر من الصلاة على
 رسول الله صلى الله عليه وسلم في يومها وليلتها الخبر ان من
 افضل ايامكم يوم الجمعة فكثر وعلي من الصلاة فيه فان صلاتكم

الجمعة
 الساع في يوم
 ذكر موافق

عليه وسلم
 النبي صلى الله
 ذكر الصلاة على

معروضة على وخبر أكثر وأعلى من الصلاة ليلة الجمعة يوم الجمعة
فمن صلى على صلاة صلى الله عليه بها عشرا وعنا أبي هريرة أن النبي
صلى الله عليه وسلم قال من صلى على يوم الجمعة ثمانين مرة عمل
له ذنوبه ثمانين سنة ويحرم على من نكثه الجمعة التشاغل بالبيع
وغيره بعد الشروع في الأذان بين يدي الخطيب حال جلوسه على
المنبر لقوله تعالى ذنوبي للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا إلى ذكر
الله وذروا البيع فورد النص في البيع وقيس عليه غيره فإن
باع صح بيعه لأن النهي خارج عن العقد ويكره قبل الأذان
المذكور بعد الزوال لدخول وقت الوجوب **ومن دخل** لصلاة
الجمعة **والإمام يقرأ في الخطبة الأولى والثانية** واجالس
وهو يسئلهما **يصل ركعتين خفيفتين ثم يجلس** ثم يجلس جاء
ملك الغلط في يوم الجمعة واليهي صلى الله عليه وسلم
يخطب فقال له يا مليك قد فارحك ركعتين وتجوز فيهما ثم قال
إذا جاء أحدكم يوم الجمعة والإمام يخطب فلا يركع ركعتين
وليجوز فيهما هذا أن صلى سنة الجمعة والأصل ما خففه
وحصلت التخصة ولا يزيد على ركعتين بكل حال فإن لم يحصل
تخصة كان كان في غير مسجد لم يصل شيئا فأطلقهم ومعهم
من الراجحة مع قيام سببها يقتضي أنه لو تذكر في هذا الوقت
فرضا لا يأتي به وأنه لو أتى به لم يقع وهو الظاهر كما قاله
بعض المتأخرين أما الداحل في آخر الخطبة فإن غلب على ظنه
أنه إن صلاها فأنسته تكبيرة الإحرام مع الإمام لم يصل التخصة
بل يقع حتى تقام الصلاة ولا يقع لبلا يكون جالسا في
المسجد قبل التخصة قال ابن الرفعة ولو صلاها في هذه الحالة

استحب

استحب للإمام أن يزيد في كلام الخطبة بقدر ما يكملها وما قاله
نص عليه في الإمام والمردا في التخصيف فيما ذكره لا يقتصر على الوجوب
كما قاله الزركشي إلا بالإسراع قال ويدل له ما ذكره من أنه إذا كان
ضاق الوقت وأراد الوضوء اقتصر على الواجبات ويجب أيضا تخفيف
الصلاة على من كان فيها عن صعود الخطيب المنبر وجلوسه ولا تنباح
لغير الخطيب من الحاضرين فإنه بعد صعوده المنبر وجلوسه وإن لم
يسمع الخطبة لأعرضه عنم بالكليته ونقل فيه الماورى الإجماع والفرق
بين الكلام حيث لا بأس به وإن صعد الخطيب المنبر لم يبتدأ بالخطبة
وبين الصلاة حيث يجزم حينئذ فإن قطع الكلام حينئذ يبتدأ الخطيب
الخطبة بخلاف الصلاة فإنه قد يفوته بها سماع أول الخطبة وإذا
حرمت لم تنفقد كما قاله البيهقي لأن الوقت ليس لها **فتم**
من أدرك مع الإمام الجمعة ركعة ولو لم يفتة الجمعة فبصلى
بعذر والقدوته بمقارفة أو سلامه ركعة وبسبب أنه يجهر فيها
قال صلى الله عليه وسلم من أدرك من صلاة الجمعة ركعة فقد أدرك
الصلاة وإن أدرك دون الركعة فأنته الجمعة لقهوم الخبر فيتم بعد
سلامه أما ما ظهر أو نبوي وصحوا في اقتداء به جمعة موافقة للإمام
ولأن الأساس يحصل منها إلا بالسلام وإذا بطلت صلاة الإمام جمعة
أو غير ما خلفه عن قريب مقتد به قبل بطلانها جاز أن الصلاة
بإمامين بالتعاقب جائزة كما في قصة أبي بكر مع النبي صلى الله عليه
وسلم في مرضه وكذا لو خلفه غير مقتد به في غير جمعة إن لم يخالف
إمامه في نظم صلاته ثم إن كان الخليفة في الجمعة أدرك ركعة الأولى
تمت جمعة الخليفة والمقتدين والافتتحت الجمعة لهم لأنه لا يركع
ركعة كاملة مع الإمام وهو لم يدركها معه فيتمها ظهر كذا ذكره الشيخان

وقضت له ان يطمأظها وان ادرك معه ركوع الثانية وسجودها
لكن قال بقوي يطمأظها الجمعة لان الله صلى الله عليه وسلم مع الامام ركعة
ويراعي المسبوق نظير صلاة الامام فاذا تشهد اشار اليه بربها
بغيرهم فرائع صلاتهم وانتظارهم له ليسلوا معه افضل ومن
تخلف العذر عن سجود وامكنه على شيء من نسيان او غيره لمعه
السجود لممكنه منه فان لم يمكنه فليستظر ممكنه منه برب او بولي
جمعة وجوبا في الجمعة على ما جحد الامام واقوى الشجاعت
فان تمكن منه قبل ركوع امامه في الثانية سجد فان وجد بعد
سجوده قابجا او راعيا لمسبوقا وان وجد فربخ من ركوعة
وافقه فيما هو فيه ثم صلى ركعة فان وجد قد سلم فانتة الجمعة
فبتمها ظهرا وان تمكن في ركوع امامه في الثانية فليركع معه
ويحسب له ركوعة الاول فركعته ملققة فان سجد على ترتيب
صلاة نفسه عالما عامدا بطلت صلاة والا فلا تنسل لعز
ولكن لا يحسب سجوده المذكور مخا لفئة الامام فاذا سجد ثانيا
ولو منفردا حسب هذا السجود فان كحل قبل سلام الامام ادرك
الجمعة والا فلا **فصل** في صلاة العيد بين العيد مشتق
من العود المتكررة كل عام وقبل لكثرة عوايد الله تعالى
فيه على عباده وقبل العود السرور بعبوده وجمعة اعياد وانما
جمع بالياء وان كان اصله الواو للزومها في الواحد وقبل
للقرب بينه وبين اعواد الخشب والاصل في صلته قبل الجماع
مع الاخبار لانتية قوله تعالى فصل لربك والخرا راد به صلاة
الاضي والذبيح واول عباد صلاة صلى الله عليه وسلم عيد
الفطر في السنة الثانية من الهجرة فلهي سنة كما قال **وصلاة**

بغيرهم

العيد **بربها** لقوله صلى الله عليه وسلم للسائل عن الصلاة
خمس صلوات كتبهن الله على عباده قال علي بن ابي طالب لا تنطوع
موكدة لمواظبته صلى الله عليه وسلم عليه او تشرع جماعة
وهي افضل في حق غير الحاج بمجي اما هو فلا تنس له صلاة فيها
جماعة وتنس له منفرد او تشرع ايضا المنفرد والعيد والمركبة
والخشي والمسا فولا تتوقف على شروط الجمعة ووفقتها ما بين
طلوع الشمس وزوالها يوم العيد وبين تأخيرها الترفع
الشرك مع الاتباع **وهي ركعتان** بالاجماع وحكمها في الاركان
والشرائط والسنة كسائر الصلوات يحرم بها بنية صلاة عيد
الفطر والاضي هذا اقلها وبيان اهلها مذكور في قوله **يكبر**
في الركعة الاولى **سبع** بتقد به السبع على الموحدة **سوي**
تكبير الاحرام بعد دعا الافتتاح وقبل التعوذ كما رواه الترمذي
وحسنة انه صلى الله عليه وسلم كبر في العيد بين في الاولى **سبع**
قبل القراءة وفي الثانية خمس قبل القراءة وعليه من عبارة المصنف
ان تكبير الاحرام ليست من السبعة وجعلها ما لك والمزني
وابو ثور منها يقفند بابيين كل ثنتين منها كاية معتد له
يهلل ويكبر ويحجد وتحسن في ذلك ان يقول سبحان الله
والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر لا لا يبق بالخال وهي
الباقيات الصالحات ثم يتعوذ بعد التكبير الاخيرة ويقرأ
الفاتحة كغيرها من الصلوات **ويكبر في الركعة الثانية** بعد
تكبير القيام **خمس** **سوي** **تكبير القيام** بالنفس السابقة
قبل التعوذ والقراءة **الخمس** **مقدم** ويظهر ويرفع يديه ندبا
في الجميع كغيرها من تكبير الصلوة **وتبين** ان يضع يمينه على

يسرا تحت صدره بين تكبيرين كما في الاحرام ولو شاع في
 عدد التكبيرات اخذ باقلهما في عدد الركعات وهذه التكبيرات
 من الهيات كالنعوذ ودعاء افتتاح فليس فرضا ولا بعضا فلا يسهل
 لتزكهن وان كان الترك لكلمة او بعضهن مكرها وتكبر في
 قضاء صلاة مطلقا لانه من هياتها ولو شاع التكبيرات
 وشرع في القراءة ولم يتم الفاتحة لم يبدأ ركعها ولو تذكرها بعد
 النعوذ ولم يقرأ أكبر بخلاف ما لو تعوذ قبل الاستفتاح لا
 يأتي به لانه بعد النعوذ لا يكون مستفتحا ويبدأ بان يقول
 بعد الفاتحة في الركعة الاولى **ق** وفي الثانية اقتربت
 او سبح اسم ربك الاعلى في الاولى والفاتحة في الثانية
 جهر لا تبايع **وخطب بعدها** اي الركعتين **خطبتين**
 لجماعة لا منفرد **خطبتين** الجمعة في اركان وسنن لا في
 شروط طهارة فالجهر جاني وحرمة قراءة الحبيب اية في احدى
 ليس لكونها ركعة فيها بل لكون الآية قرآنا لكن لا يخفى
 انه يعتبر في اداء السنة الاستماع والسماع وكون الخطبة
 عربية وسن ان يعلمهم في عمدة الفطر الفطرة وفي عيد
 اضحى الاصحية **ق** قال ابنتنا الخطيب للمشروعة عس
 خطيب الجمعة والعيدين والكسوفين والاستسقاء وان
 في الحج وكلها بعد الصلاة الا خطبتى الجمعة وعرفة قبلها
 وكل منهما اثنتان **الا** الثلاث الباقية في الحج ففرادي **ويكبر**
 بدائي **في** افتتاح **الثانية سبعا** بتقدير السبعين على الموحدة
 ولا فراد في الحج تشبيها للخطبتين بصلاة العيد فان
 الركعة الاولى تشمل على تسع تكبيرات فان فيها سبع

تكبيرات

تكبيرات وتكبيرات الاحرام وتكبيرات الركوع والركعة الثانية
 على سبع تكبيرات فان فيها خمس تكبيرات وتكبيرة القيام وتكبير
 الركوع والركعة الثالثة في التكبيرات وكذا الافراد ولو تحلل ذكر
 بين كل تكبيرين او قرن بين تكبيرين جاز والتكبيرات
 المذكورة ليست من الخطبة بل مقدمة لها كما نص عليها
 لثانفي واقتنا الشيء قد يكون مقدمة التي ليست منه
 وسن غسل العيدين وان لم يهرد الحضور لانه يوم تزيين
 ويدخل وقتة بتصفى الليل ويكون بعد الصبح لغير امام وان
 بحضور ما وقت صلواته ويجعل الحضور في اضحى ويؤخر في
 الفطر قليلا وحكمة وقت انتساع التضحية ووقت صدقة
 الفطر قبل الصلاة وقبلها **بمسجد** افضل للشرقة لا لغيره
 كضيقة واذا خرج لغير المسجد استخلف من يامن يصلي وخطب
 فيه وان يذهب للصلاة في طريق طويل ما شيا يستلينة
 ويرجع في اخر قصير كحجة وان ياكل قبلها في عيد الفطر
 والاوى ان يكون على تمر وان يكون وترا ويمسك عن الاكل
 في عيد الاضحي ولا يركع قبلها بعد ارتفاع الشمس لغير
 امام اما بعد ها فان لم يسمع الخطبة فكذلك ولا فراد لانه
 بدائي معرض عن الخطيب بالكعبة واما الامام فيكرو له
 النفل قبلها وبعد ها لا يفتن قاله بغير اهم **ويكبر** بدائي لكل احد
 عمر حاج **من غروب الشمس من ليلة العيد** اي عيد الفطر
 والاضحى **يرفع** صوت في النازلة والاسواق وغيرهما ودليلا
 في الاول قوله تعالى وتكلموا **العدة** اي عدة صوم رمضان و
 لتكبير والله اي عند اكملها وفي الثاني القياس على الاول

وفي رفع الصوت اظهرا شعا العبد واستثنى الرافي منه
المرأة فظاهر ان جعله اذا حضرت مع غير محارمها وخوهم
ومثلها الخثي واسم التكبير **الحان يدخل الامام في الصلاة**
اي صلاة العبد اذا الكلام مباح اليه فالتكبير اول ما يشتغل
به لانه ذكر الله تعالى وشعاع اليوم فان صلى منفرد فالعبرة
باخرامه **ويكبر في عيد الاضي خلف صلاة الغرايض** والنوئل
ولو فابته وصلاة جنازة من بعد صلاة **صباح يوم عرفة الى**
بعد صلاة العصر من ايام التثنية الثلاث لا تتابع وما
الحاج فيكبر عقب كل صلاة من ظهر يوم كبر لانها اول صلواته
بعد انتهائها وقت التلبية الى عقب صبح ايام التثنية لانها
لاخر صلواته يعني وقبل ذلك لا يكبر بل يلبس لان التلبية في
شعارة وخرج بما ذكر الصلوات في عيد الفطر فلا يست
التكبير عقبها لعدم روعة والتكبير عقب الطلوات يسمى
مقيدة او ما قبله مطلقا ورسلا وصيغته المحبوبة الله اكبر
الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله والله اكبر الله اكبر والله الحمد
واستحسن في الام ان يتردد بعد التكبير في الثالثة الله اكبر
كثيرا والحمد لله كثيرا وسبحان الله بكرة واصيلا لا اله الا الله
ولا نعبد الاياه مخلصي له الدين ولو كره الكافرون لا اله الا الله
والله وحده صدق وعده وعز حنده ونصر عبده وهزم
الاحزاب وحده لا اله الا الله وحده الله اكبر وتقبل شهادة
هلال شوال يوم الثلاثين فنعطر ثم ان كان شاهدا تكم قبل
نزول بزم من يسع الاجتماع والصلاة او ركعة منها صلى
العبد حينئذ اداء والا فتصلي قضا متى اريد قضاءها

اما شاد تكم بعد اليوم بان شهد وابعده الغروب فلا تقبل في
صلاة العيد فتصلي من الغداة وتقبل في غيرها كوقع الظل
والعتق المعلقين تروية الهلال والعبرة فيها الوشيد وقبل
الزوال وعدلوا بعد ابوقت التعديل **فصل**
قال المولى لما راكبا من اصحابنا كلاما في التهنية بالعيد
والاعوام والاشهر كما يفعل الناس لكن نقل الحافظ المني
عن الحافظ المقدسي انه اجاب عن ذلك بان الناس لم يزلوا
يحتفلون فيه والذي اراكم الله مباح لاسنة فيه ولا بدعة
واجاب الشهاب بن حجر بعد اطلاعه على ذلك بانها مشروعة
واجب له بانا البيهقي عقد لذلك بابا فقال باب ما روي
في قول الناس بعضهم لبعض في العيد تقبل الله منا
ومنك وساق ما ذكر من اخبار وانما رضعيفه لكن مجموعها
يحتاج به في مثل ذلك ثم قال ويحتاج لعموم التهنية لما يحدث
من نعمة او ينذفع من نعمة بمشروعية سجود الشكر والتعظيم
وبما في الصحيحين عن كعب ابن مالك في قصة توبته لما تخلف
عن غزوة تبوك انه لما بشر بقبوله توبته ومضي الى النبي
صلى الله عليه وسلم قام اليه طامحة ابن عبيد الله فهناه و
يندب احبا ليلتي العيد بالعبادة ومحصل ذلك باحيا معظا الليل
فصل في صلاة الكسوف للشمس والكسوف للقمر وهذا
هو الاصح كما في الصحاح ويقال قيهما كسوفان وكسوفان
قال علماء الهيئة ان كسوف الشمس لاحقيقة له لعدم تغيرها في
نفسها لاستفادتها ضوها من جرمها وانما القمر يحول بظلمته
بيننا وبينها مع بقاء نورها فيري لون القمر كذا في وجدها

الافصح

الشمس فيظن ذهاب ضوئها واما خسوف القمر فحقيقة بذهاب
 ضوئه لانه صوره من ضوء الشمس وكسوفه بحيلولة ظل الارض
 بين الشمس وبينه فلا يبقى فيه ضوء البتة والاصل في ذلك قبل
 الاجماع قوله تعالى لا تسجدوا للشمس ولا للقمر واسجدوا لله
 عند كسوفهما واحبا وكثير مسلم ان الشمس والقمر آيتان من آيات
 الله لا ينكسفان لموت احد ولا حياته فاذا رايتهم ذلك فصلوا
 حتى ينكسف ما يكبر **وصلاة الكسوف** الشامل للخسوف للدليل
 المذكور وغيره **سنة** لانه صلى الله عليه وسلم فعلها لكسوف
 الشمس كما رواه الشيخان وخسوف القمر كما رواه ابنه في كتابه
 عن الثقات وواظب عليها وانما لم يوجب لخبر الصحيحين هل على
 غيرها اي الخسوف لان الامان تظلم ولا نها ذات ركوع وسجود
 الا اذا نالها كسوف الاستسقاء وما قول الرافعي في الام لا يجوز
 تركها فحمل على كراهته لتاكدها ليوافق كلامه في موضع اخر
 المكروه قد يوصى بعدم الجوار من جهة اطلاق الجائز على استوى
 الطرفين **فان فائت** وفوات صلاة كسوف الشمس بالاجل ويقرب
 كاسفة وفوات صلاة خسوف القمر بالاجل وطلوع الشمس لا طلوع
 الفجر **نقص** لدوال المعني الذي لا اجله شرعت فان حصل الاجل
 او الغروب في الشمس وطلوع الشمس في القمر في اثناهما لم تبطل بل اخلا
ويصل الشخص لكسوف الشمس وخسوف القمر ركعتين في كل ركعة
 ركوعان كما سياتي في كلامه فمحرم بنية صلاة الكسوف ويقرب بعد
 الافتتاح والتعوذ والفاخرة ويركع ثم يجتهد ثم يركع الفاتحة ثانيا
 ثم يركع ثانيا ثم يجتهد ثانيا ثم يسجد السجدة الثانية **روايت**
 بالعلمانية في محلها فهذا ركعة ثم يصلي ركعة ثانية كذلك

للا اتباع

للا اتباع وقوله ان هذا اقلها اذا شرع فيها بنية هذه الزيادة
 ولا في الجميع عن مقتضى كلام الاصحاب انه لو صلاها كسفة الظلم
 صحت وكان تاركها لا فضل او يحمل على انه اقل الحال ولا يجوز
 زيادة ركوع ثالث فاكثر لطول ملك الكسوف ولا يجوز استقام
 ركوع للاجل كما سير الطوائف لا يزد على اركانها ولا ينقص منها
 وورد ثلاث ركوعات واربعة ركوعات في كل ركعة واجاب
 الجمهور بان احاديث الركوعين في الصحيحين فهي اشهر ومع
 قدمت على بقية الروايات **والجملها في كل ركعة قبا مان** قبل السجود
يطيل القراءة فيهما فيقرب في القيام الاول كما في الام نص بعد
 الفاتحة وسوا بقها من افتتاح وتعوذ البقر بكمالها ان احسها
 ولا قدرها ويقراء في القيام الثاني كما يتي اية منها وفي القيام
 الثالث كما يتي وخمسين منها وفي القيام الرابع كما يتي منها تقريبا
 في الجميع ونص في البويطي انه يقرأ في القيام الثاني العن ان او
 قدرها وفي الثالث النساء او قدرها وفي الرابع المائدة او قدرها
 والمحققون على انه ليس باختلاف بل هو لتقريب **و في كل ركعة**
ركوعان يطيل التسبيح فيهما فيسبح في الركوع الاول من الركوعات
 الاربعة في الركعتين قدر ما يتي من البقر وفي الركوع قدر ما يتي
 منها وفي الركوع الثالث قدر سبعين منها يتقرب من السنين على الوحدة
 كما في المتأخر خلافا لما في التنبيه من تقدير المئنة الغوقة
 على السنين وفي الركوع الرابع قدر خمسين منها تقريبا في الجميع
 لشبوت التطويل من الشارع بلا تقدير **ودون السجدة** اي
 فلا يطيلها كما تجلس بينهما والاعتدال من الركوع الثاني
 ولتشهد وهذا ما جرى عليه الرافعي والصحيح كماله ابن

لتقريب

الثاني مع

الصلاح وتبعية النوري وثبت في الصحيحين في صلته صلى الله عليه وسلم لكسوف الشمس ونص في كتاب البويطي انه يطرحها نحو الركوع الذي قبلها قال البغوي فالسجود الاول كالركوع الاول والسجود الثاني كالركوع الثاني واختار في الروضة فظاهر كلامه استحباب هذه الاطالة وان يرض بها المأمون ويفرق بينها وبين المكتوبة بالندرة ولو نوي صلاة الكسوف واطلق هل يحمل على اقلها وهي كسنة الظلمة وعلى ادنى الكمال وهو ان يكون تمر كوعين قياس ما قاله في صلاة الوتر انه مخير بين الاقل وغيره ان يكون هناك ذلك ولما ذكره وتن الجماعة فيها للاتفاق كما في الصحيحين وبين المنفرد والعيد والملة والمساقر كما في المجموع وتن للنساء غير ذوات الهيئات الصلاة مع الامام وذوات الهيئات يصلن في بيوتهن منفردات فان اجتمعن فلا بأس بيسر صلاتها في المأمع كخطبته في العيد **ويخطب** الامام **بعدها** اي بعد الصلاة خطبتين كخطبتي عيد فيما لو كان يكر فيهما العدم وروية وانما تن الخطبة للجماعة ولو لو مسافرين بخلاف المنفرد ويحت فيها السامعين على فعل الخير من توبة وصدقة وعق ونحوها لا من بذلك في البخاري وغيره وبين الغسل لصلاة الكسوف وامسا التظيف بخلق الشعر وقلم الظفر فلا يبين لها ما صرح به بعض فقهاء اليمن فانه يضيق الوقت ويظهر انه يخرج في ثياب بذي قيا ساعا على الاستسقالا انه لا يبق بالخال ولما اراد من تعرض له ومن ادرك الامام في ركوع اول من الركعة الاولى او الثانية ادرك الركعة كما في سائر الصلوات او ادركه في ركوع ثان او قيام ثان من اي ركعة فلا يدرك شيئا منها لان الاصل هو الركوع الاول

وقيامه

وقيامه والركوع الثاني وقيامه في حكمه **التابع ويسري** قراءة **كسوف الشمس** لانها نهارية **ويحرم في** قراءة **خسوف القمر** لانها صلاة ليل او ملحقة بها وهو اجماع ولما اجمع عليه صلاتان فكثر ولم يأت من الفوات قدم الاخر فيؤاثر الاكد فعلى هذا لو اجمع عليه كسوف وجمعة او فرض اخر غير مقدم الفرض جمعة او غير هالات فعلة متعتم فكان الله هذا ان خيف فوته لضيق وقته في الجمعة بخطب لها ثم يصلها ثم الكسوف ان بقي ثم يخطب له وفي غير الجمعة يصل الفرض ثم يفعل الكسوف ما مر فان لم يخف فوت الفرض قدم الكسوف لتعرضها للفوات للاجلا ويحفظها كما في الجمعي فيقراء في كل قيام بالفالحة ونحو سورة الاخلاص كما نص عليه في الامم ثم يخطب الجمعة في صورتها منعرضا للكسوف ولا يصح ان يقصد معها بالخطبة لانه يشترك بين فرض وفعل مقصود وهو يمتنع ثم يصل الجمعة ولا يحتاج الى اربع خطب لان خطبة الكسوف متاخرة عن صلاتها والجمعة بالعكس ولو اجمع عيد وجنازة قدمت الجنائز فيهما خوفا من تغير الميت ولكن هل تقدم بها اذا حضرت وحضر الولي والا فرد الامام جماعة ينتظرونها واستغل مع الباقيين بغيرها والعيد مع الكسوف كما الفرض معه لان العيد افضل منه لكنه يجوز ان يقصد هما معا بالخطبتين لانهما يستعان والقصد منهما واحد مع انهما تابعان للمقصود فلا تنقض بينهما خلاف الصلاة **فتم** **كلا** بيت لكل احد ان يضرع بالدعاء ونحوه عند الركول ونحوها كالصواعق والريح الشديد والحسنى وان يصل في بيته

منور كما قاله ابن المقري ليل يكون غافله لانه صلى الله عليه وسلم
 كان اذا عصفت الريح قال اللهم اني اسالك خيرا وخيرا وخيرا وخيرا
 ما رسلته واعوذ بك من شرها وشرها وشرها وشرها وشرها وشرها
فصل في صلاة الاستسقاء هلولة طلب السبيا وشرعا
 سقيا العباد من الله تعالى عند حاجتهم اليها والاصل في ذلك
 قبل الاجماع الاشاع رواة الشيخان وغيرهما ويستأنس لذلك
 بقوله تعالى واذا استسقى موسى لقومه الآية **وصلاة الاستسقاء**
سنة مستسقة مؤكدة لما مر وانما لم يوجب الخبر هل علي غيرها
 وتنقسم الى ثلاثة انواع اذناها يكون بالدعاء مطلقا كما في
 فرادي او مجتمعين واسطها يكون بالدعاء خلف الصلوات
 فرضها كما في شرح مسلم ونقلها في البيان وفي خطبة الجمعة و
 نحو ذلك والافضل ان تكون بالصلاة والخطبة ويا في بيانها
 ولا فرق في ذلك بين المقيم ولو بقرية او بادية والمسافر ولو
 سافر قصر واستوى الكل وانما يصلي لحاجة من انقطاع الماء او
 قلته بحيث لا يكتفي او ملوحته ولا سترادة بها تنفع خلافا
 ما لا يحتاج اليه ولا تنفع به في ذلك الوقت وشمل ما ذكره
 انقطع عن طائفة من المسلمين واحتاجت اليه فيسأل غيرهم
 ايضا ان يستقوا لهم ويسالوا لزيادة النافعة لانفسهم وتكرار
 الصلوات مع الخطبتين حتى يستقوا فان سقوا قلبها اجتمعوا
 لشكر ودعا وصلوا وخطب بهم الامام شكرا لله تعالى وطلب
 المزيد قال تعالى لئن شكرتم لازيدنكم واذا اراد الخروج للصلاة
فيامره الامام الاعظم او نائبه قبل الخروج اليها بالتوبة
 من جميع المعاصي الفعلية والقولية المتعلقة بحقوق الله

تعالى

تعالى بشروطها الثلاثة وهي الندم والافتلاع والعزم على ان
 لا يعود وبالاكثر من **الصدق** على الحاقح والتوبة من
 حقوق الادميين وهي المبادرة **الخروج من المظالم** المتعلقة بهم
 من دم او عرض او مال مضافا ذلك الى الشروط الثلاثة المذكورة
 بالمبادرة الى **مصالحة الاعداء** المتشاحنين لا مردنيوي و
 لحظ نفس التحريم للهجران حينئذ فوق ثلاث **وبالمبادرة الى الصيام**
ثلاث ايام متتالية ويصوم معهم وذلك قبل ميعاد يوم
 الخروج فهي به اربعة لان لكل من هذه المذكورات اثر في
 اجابة الدعاء قال تعالى ويا قوم استغفروا ربكم ثم توبوا
 اليه يرسل السماء عليكم مدرارا وقد يكون منع الغيث
 بترك ذلك فقدم روي البيهقي ولا يمنع قوم الزكاة الا
 حين عظم المطر وفي خبر الترمذي ثلاثة لا تورد دعوتهم
 الصائدين حتى يفيطر والامام العادل والمطلوم وروي عنه
 البيهقي دعوة الصائدين والوالد والمسافر واذا امرهم الامام
 بالصوم لمهم امتثال امره كما افتي به النووي وسبقه
 الى ذلك ابن عبد السلام لقوله تعالى يا ايها الذين امنوا
 اطيعوا الاية قال الاسنوي والقياس طرده في جميع الامور
 به هذا انتهى ويدل له قوله في باب الامامة العظمى
 طاعة الامام في امره ونهيه ماله من الحكم الشرع واختار
 الا زعي عدم وجوب الصوم كما لو امرهم بالغنى وصدق
 المنطوق قال العزالي وفي الغيا من نظر لان ذلك اخرج
 مال وقد قالوا اذا امرهم بالاستسقاء في الجذب وجبت
 طاعته بيقاس الصوم على الصلاة فيؤخذ من كلامهم ان كلام

الله

فيقاس

بالعتق والصدقة لا يجب امتثاله وهذا هو الظاهر وان كان كلامهم
في الامامة شاملا كذلك اذ نفس وجوب الصوم منازع فيه فبالك
بأخراج المال الشاق على اكثر الناس واذا قبل بوجوب الصوم وجب فيه
تبيت النية كما قاله الاسنوي وان اختار لا ذرعي عدم الوجوب
وقال بعد عدم صحة صوم من لم ينو ليلا كل البعد **ثم يخرج بهم**
أي الناس الامام او نائبه الى الصحراء حيث لا عذر ثانيا صلي
الله عليه وسلم وان الناس يكثر من يسعهم المسجد غالبا وظاهر
كلامهم انه لا فرق بين مكة وغيرها واستثنى بعضهم مكة وبيت
المقدس لفصل البقعة وسعتها لا ناما ومورون باحضار الصبيان
وامورون بانا تحبهم المساجد **في اليوم الرابع** من صيامهم
صيا ما حديث ثالثة لا تردد عوتهم المتقدم ويتبعي الخارج ان
يخفف الحلة وشربة تلك الليلة ما امكس ويخرجون غير متطهين
ولا متزيين بل **في ثياب بدلة** بكسر الموحدة وسكون المعجمة
أي مهنة وهو من اضافة الموصوف الى صفة أي ما يلبس من
الثياب في وقت الشغل ومباشرة الخدمه ونصرف الانسان في بيته
وفي استكانة أي خشوع وهو حضور القلب وسكون الجوارح و
حفظ الصوت ويراد بها التذلل **وفي نزع** الى الله تعالى وبين
لهم التواضع في كلامهم وبشدهم وجلو سدهم للاتباع وينظفون
بالسواك وقطع الروائح الكريهة وبالعسل ويخرجون من طريق
ويخرجون في اخر مشاة في دهاهم ان لم يشق عليهم الاحفاة مكشوفون
الرأس ويخرجون معهم يدب الصبيان والشيوخ والعجايز ومن
لا هيئة له من النساء والحنثى القبيح المنظر كما قاله بعض
المتأخرين لان دعاهم اقرب الى الاجابة اذا الكبر ارف

فلها

قليل والصغير لا ذنب عليه ولقوله صلى الله عليه وسلم وهل ترون
وتنصرون الا بضعة بكم رواه البخاري بسند ضعيف لولا ثياب
خشع وبها يبررت وشيوخ ربح واطفال رضع لص عليكم
العذاب صبا ونظم بعضهم ذلك فقال لولا عباد الله لاله ربح
وصبية من التيامي رضع ومهملة في الغلاة رضع صب عليهم
العذاب الا وجع والمراد بالركوع الذي احنث ظهورهم من
الكبر وقيل من العبادة وبين اخراج البهايم لا الجرب قد
اصابها ايضا وفي الحديث ان نبيا من الانبياء خرج يستنقى
واذا هو بمكة رافعه بعض قوايها الى السمكة فقال ارجعوا
فقد استنجب لكم من اجل بشات النملة رواه الدارقطني في
البيان وعبره ان هذا النبي هو سليمان عليه السلام وان
النملة وقعت على ظهرها ورفعت يديها وقالت اللهم انت
خلقتنا فان رزقتنا والا فاهلكنا قال وروي انها قالت اللهم
انا خلق من خلقك لا غنا بنا عن رزقك لا غنا بنا عن رزقك
فك تهلكنا بد نوب بني ادم وتقف البهايم معزولة عند الناس
ويفرق بين الامهات والا ولاد حتى يكثرا الصبايح والصحة والدر
فه فيكون اقرب الى الاحابة ولا يمنع اهل الذمة الحضور ولا
نهم مستتر قون وقصلا الله واسع وغد يجيبهم استدراجا
وبكرة اخرجهم لاستسقا لانهم ربهم امانوا بسبب القحط قال
الشافعي ولا يكره من اخراج صبيانهم ما اكره من خروج كبارهم
لان دينهم اقل لكن بكرة لغيرهم قال النووي وهن ايتنصي
كروا طفال الكفار وقد اختلف العلماء فيهم اذا ماتوا فقال
الاكثر انهم في النار وطائفة لا يعلم حكمهم والمحققون انهم

اكره

في الجنة وهو الصحيح المختار لانهم غير مكلفين وولدوا على
 الفطرة انتهى ونحوه هذا انهم في احكام الدنيا كما في الفلأ يصلي
 عليهم ولا يدفون في مقابر المسلمين وفي الآخرة مسلمون فبدخلون
 الجنة ويبين لكل احد محمد يستحق ان يستشفع بما فعله من خير بان
 يذكره في نفسه فيجعله شافعا لان ذلك لا يبق بالنداء كما في
 خبر الثلاثة الذين اوا في الغار وان يستشفع باهل الصلاح لان
 دعاهم اقرب للاجابة لا سيما اقارب النبي صلى الله عليه وسلم كما
 استشفع عمر بن الخطاب رضي الله عنهما فقال اللهم ان كنا اذ القطينا
 نتوسل اليك بنبينا فنستغنا وانما نتوسل اليك بعمر بنينا فاستغنا
 فيستغفرون رواه البخاري **وصلى** الامام **بهم ركعتين** للاتباع رواه
 الشيخان **كصلاة العيد** في كيفيتها من التكبير بعد الافتتاح
 وقبل التعوذ والقرأة بسبع في الاولى وخمس في الثانية برفع
 يديه ووقوفه بين كل تكبيرتين كاية معتد له والقرأة في الاولى
 جهرا **السورة** وفي الثانية اقرب او سجع والغاشية قايما
 لانها ولا توقت بوقت عيد ولا غيره فتصلي في اي وقت كان
 من ليل او نهار لانها ذات سبب قد ارتفع سببها **ثم يخطب**
 الامام **بعدهما** اي الركعتين ونجزي الخطبتان قبلهما للاتباع
 رواه ابو داود وغيره ويبدل تكبيرهما باستغفار واللهما
 فيقول استغفر والله الذي لا اله الا هو احي القوم واتوب اليه
 بدل كل تكبيرة ويكثر في اثناء الخطبتين من قوله استغفر واراكم
 انه كان غفارا يرسل السماء عليكم مدرارا ويمددكم بأموال و
 بنين ويجعل لكم جنات ويجعل لكم انهارا ومن دعا الارب
 وهو الله الا هو العظيم الحليم لا اله الا هو رب العرش العظيم

لا اله

لا اله الا هو رب السموات ورب الارض ورب العرش الكريم ويتوجه
 للقبلة من نحو تلك الخطبة الثانية **ونحو** الخطبة **رادا** عند
 استقبال القبلة للتغافل بنحو بل الحال من السنة الى الرخا كان
 برسول الله صلى الله عليه وسلم يجب الغال الحسن وفي رواية
 لمسلم واحب الغال الصالح وتجعل بحسن مردائه يساره وعكسه
ويجعل **اعلاه اسفله** وعكسه والاول نحويل والثاني وذلك
 للاتباع في الاول ولله صلى الله عليه بالثاني فيه فانه
 استسقى وعليه خيمصة سودا فان باخذ باسفلها فيخطه
 اعلاها فلما ثقلت عليه قلبها على عاتقه وحصلان معا يجعل
 الطرف الاسفل الذي على شدة الامين على عاتقه الايسر وهذا
 في الرد المربع اما عند رروا مثلث فليس فيه الا التحويل قال
 القموني فانه لا يتها فيه التنكير وكذا الرد الطويل ومرو
 كغيره ان ذلك متغير لا منعذر ويفعل الناس وهم جلوس
 مثله نبعاله وكل ذلك مندوب **ويكثر في الخطبتين ما دعا**
 وببالغ فيه سرا وجهرا ويرفع الحاضرون ايديهم في الدعاء
 مشيرين بظهور اركانهم الى السماء للاتباع والحكمة فيه ان
 القصد رفع اليد بخلاف القاصد حصول شيء **ومما استغفرا**
 والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ايضا لان ذلك امر حبي
 لحصول المقصود **ويدعوا** في الخطبة الاولى **يدعوا** سيدنا
رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي السنة الثاني في
 المختصر وهو **اللهم سقيا رحمة** اي اسقنا سقيا رحمة قوله
 نصب بالفعل المقدر **ولا سقيا عذاب ولا محق** بفتح الميم
 وان كان الممهلة هو الاعتلاف وذهاب الحركة **ولا بل** بفتح

رسول الله

اي يا الله

الموحد وبالمجد هو الاعتبار ويكون بالخير والشر كما في الصحاح والمراد
هذا الثاني **ولا هدم** بالسكان الملهمة اي صار يهدم المساكن
ولونهم واكثر المطر فالسنة ان يسألون الله رفعه بان يقولوا
يا ارحم الراحمين الله عليه وسلم حين استنكاه الله ذلك **ولا عرق الهلاك**
بالمطر **اللهم على الاكام والظراب** بكسر المعجمة جمع ظرب بفتح اول
وكسر ثانياً جبل صغير والاكام بالجمع اكمر بضم تين جمع الكام بوزن
كتاب جمع اكمر وهو التل المرتفع من الارض اذا لم يبلغ ان يكون
جبالاً **ومنايت الشجر ويطون الأودية** جمع واد وهو اسفل
للحفرة على المشهور **اللهم اجعل المطر حوالينا** بفتح اللام **ولا**
تجعلنا **عليها** في الابنية والبيوت وهما في موضع نصب على الظرف
او المنعول كما قاله ابن الاثير ولا يصلي لذلك لعدم ورود للصلوة
ويدعوا في الخطبة الاولى ايضاً بما رواه الشافعي في الامم والمختصر
سليم بن عبد الله بن عمران رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا
استسقى قال **اللهم ايها الله اسقنا** بفتح الهمزة من اسقنا وصلها
من سقيا فقد ورد الماضي ثلثاً وثلاثين مرة قال تعالى واسقناهم
ما رعدوا وسقاهم ريم شراباً طهوراً **عشنا** بفتح العين اي مطراً **معشنا**
بضم الميم اي منقذاً من الشدة بارادة **هينا** بالمد والهمزة اي
طيباً لا ينقصه شيء **مربياً** بوزن هيناً اي محمود العاقبة **مربحاً**
بفتح الميم وكسر الراء بوزن هيناً اي محمود العاقبة **مربحاً**
خوذ من المراجعة وروي بالموحد من تحت اي ذابح اي غار ما
يربع اذا اكل الربيع وروي ايضاً بالمشناه من فوق من قولهم
رئعت الماشية اذا اكلت ما شاءت والمعني واحد **عندنا** بفتح
معجمه ودل مملكة مفتوحة اي كثير الماء والخير وقيل الذي

قطرة

قطرة كابر **يجعل** بفتح الجيم وكسر اللام يجعل الارض اي يعمرها كجمل
الزئير وقيل هو الذي جعل الارض بالنبات **سبحا** بفتح السين
وتشديد الحاء الملهمة اي تشديد الوقع على الارض يقال سبح
الماء يسبح اذا سال من فوق الى اسفل وسبح يسبح اذا جري
على وجه الارض **طبقاً** بفتح الطاء والباء اي مطبقاً على الارض اي
مستوعباً لها فيصير كالطبق عليها يقال هذا مطابق له اي ساوي
وايها اي مستعمل بقعة الى انتهائها الحاجة فان دوامه عذاب **اللهم**
اسقنا الغيث تقدم شرحه **ولا تجعلنا من القانطين** اي الذين
يتأخرون المطر **اللهم ايها الله ان البلاد والعباد والبهايمة والخلق**
كما في سباق المختصر **من الجهد** وقيل بفتح الجيم وضمها اي المشقة
وقيل البلاد كذا في مختصر الكفاية وقيل هو قلة الخير والفضل
وسوا الحال **والجوع** لفظ الحديث واللاء وهو بفتح المشددة
بالهمزة الساكن والمد شدة الجوع فعبر عنه المصنف بمعناه
والضئ بفتح المعجمة المشددة واسكان النون اي الضيق **بالا**
تشكوا اليك لان ارك القادر على النفع والضر وتكوى النون
في اوله **اللهم انبت لنا الزرع وادبر لنا الصرع** بالسين وهو بفتح
الهمزة وكسر الدال الملهمة وفتح الراء المشددة من الادرار وهو الا
كثار والصرع بفتح الصاد المعجمة يقال اضرعت الشاة اي نزل
لبنها قبل التناج قاله في الصحاح **وانزل علينا من بركات**
السماء اي خيراتها وهو النبات والثمار وفيهما اقوال اخرها
الشمس ابو حيان ثم قال وذلك ان السماء تجري مجرى الاب
والارض تجري مجرى الام ومنهما حصل جميع الخير ان خلق
الله وتدبيره **واكشف عنا من البلا** بالمد اي الحالة الشاقة

قال لا يكشفه غيرك وفي الحديث قبل قوله واكشف عنا اللهم
 ارفع عنا الجهد والجوع والعري **اللهم انا نستغفر** اي نطلب
 مغفرتك بكرمك وفضلك **انك كنت غفارا** اي كثير المغفرة فايد
فان ذكره تعالى في قوله تعالى ان الله كان على كل شيء
 حسيبا ان كل موضع وجد فيه ذكر كان موصولا بالله سبحانه و
 تعالى يصلح للماضي والخبر للمستقبل واذا كان موصولا بغير الله
 تعالى يكون على خلاف هذا المعنى **فارس السحاب** اي المظلة
 لان المطر ينزل منها الى السحاب او السحاب نفسه والمطر **عليها**
مدرارا بكسر الميم اي كثير الدر والمعنى ارسل علينا كثير وسين
 لكل احد ان يظهر لاول المطر السنة ويكشف من جسده عذر
 عورته ليصيبه شيء من المطر بركا ولا تباع **ويغتسل** او يتوضا
 ندبا كل احد في **الوادعي** ومن تفسيره اذا سال ماوه والافضل
 ان يجمع بين الغسل والوضوء قال في الجمع فان يجمع فليتوضا
 والمخج كما في المهمات الجمع ثم الاختصار على الغسل ثم على الوضوء
 والغسل والوضوء لا يشترط فيهما البنية وان قال الاسوي
 فيه نظرا لان يصادف وقت وضوء وغسل لان الحكمة فيه هي
 الحكمة في كشف البدن لئلا اول **مطر السنة** وبركته **ويسبح**
الرعد اي عند الرعد **والبرق** فيقول سبحان من يسبح
 لرعد محمد والملكيمه من خيافته كما رواه مالك في الموطا عن
 عبد الله بن الزبير فيسبح بالرعد البرق والمناسب ان
 يقول عند سبحان من يركب البرق خوفا وطمعا ونقل الشافعي
 في الامم عن الثقة عن مجاهد ان الرعد ملك والبرق لجنه
 يسوق بها السحاب وعلى هذا اقامت سمع صوتة او صوت

مطر

سوقه

سوقه على اختلاف قبة واطلاق ذلك على الرعد **مدرارا**
 مروي انه صلى الله عليه وسلم قال بعث الله السحاب فنطقت
 احسن النطق وصحكت احسن الضحك فالرعد نطقها والبرق
 ضحكها ويندب الا لا ينسج بمره البرق لان سلف الصالح كانوا
 يكرهون الاشارة الى الرعد والبرق ويقولون عند ذلك لا اله
 الا الله وحده لا شريك له سبح قدوس قال الماوردي فمخار
 الاقنداء به في ذلك وان يقول عند نزول المطر كما في البخاري
 اللهم صيبا بصاد مهملة وتشد يد المتناهية **التحفة** اي مطر
 تشد يد يا معاوية عوامار لما روي البيهقي ان الدعاء بسحاب
 في اربعة مواطن عند التقاء الصفوف ونزول العيث واقامة
 الصلاة وروية الكعبة وان يقول في اثر المطر مطرنا بفضل
 الله علينا ورحمته لنا وكرة بنوح كذا بلغ بونه وهم اخوة
 اي بوقت النعم الفلا في على عادة العرب في اضافته الامطار
 الى الانوار لانهما من انوار فاعل المطر حقيقة فان اعتقد
 انه الفاعل له حقيقة كقولهم **لا يكره** سب النخ وجمع
 على رباح وامر واح بل بين الدعاء عند هذا العبر النخ مروح
 الله اي رحمة تأتي بالرحمة وتأتي بالعذاب فاذا امر بنحوها
 فلا تسبوها وسالوا خيرها واستعيذوا بالله من شرها
 ومروي البيهقي في شعب اليمان عن محمد ابن خاتم قال قلت
 لابي بكر الوراق علمي شيء يقربني الى الله تعالى ويبعدني
 من الناس فقال اما الذي يقربك الى الله تعالى فمسالتك
 واما الذي يبعدك من الناس فترك مسالتك ثم روي
 عن ابي هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من لم يسأل

الله يغضب عليه ثم انشد الله يغضب ان تركت سؤاله
 ويبي ادم حين يسئل يغضب **فصل** في كيفية صلاة
 الخوف وهو ضد الامن وحكم صلاته الامن وانما افرده بفصل
 لانه يحتمل في الصلاة عنده في الجماعة وغيرهما لا يحتمل فيها
 عند غيره على ما سيأتي بيانه والاصل فيها قوله تعالى واذا
 كنت فيهم فاممت لهم الصلاة الآية والخبار بالاشارة مع غير
 صلوكا يرتوي باصلي ويجوز في الخبر السفر خلا فالما لك **وصلاة**
الخوف على ثلاثة اضرب بل اربعة كما سترها ذكر الشافعي
 رابعها وجاء به القرآن واختار يفتيها من ستة عشر نوعا مذ
 كورة في الاخبار وبعضها في القرآن **اهد ها ان يكون العدو**
في غير جهة القبلة او فيها وتدرسات وهو قليل وفي المسئلة
 المسلمين كثيرة وخيف هجومه **فيغير قلمهم الامام فرقتين** حيث
 يكون فرقه تقاوم العدو **فرقة تقف في وجه العدو والحراسة**
وفرقة تقف خلفه فيصل بالفرقة التي خلفه ركعة من
 الثانية بعد ان يجازيهم احيث لا يبلغهم سهام العدو
ثم اذا قام الامام للثانية فارقت بالنية بعد الانتصاب
 ندبا وقبله بعد الرفع من انه يستجود جوازا **وتتم لنفسها**
 الركعة الثانية **وتخصي** بعد سلامها **الوجه العدو والحل**
 سنة وبين للامام تحفيق الاولى لا تشتغال قلوبهم بما هم فيه
 وبين لهم كلهم تحفيق الثانية التي انفرقوا بها لئلا يطولوا
 انتظار **رعي الطائفة** اي الفرقة **الآخري** بعد ذهاب او
 ليك الى جهة العدو والامام قائم في الثانية ويطلب القيام
 ندبا الخوف قلم **فيصلي بها** بعد اقتداء بها به **ركعة** فاذا

جلس

جلس الامام للشهادة قامت **وتتم لنفسها** انيتها وهو منتظر لها
 وهي غير منفردة عنه بل تقف به وحققته وهو جالس **سما بها**
 لتجوز فضيلة التحلل معه كما جازت الاولى فضيلة التحريم معه
 وهذه صفة صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم بذات
 الرقاع مكان من جند بارض غطفان رواها الشيخان وسميت
 بذلك لان الصحابة رضي الله تعالى عنهم لغوا باجلهم الخرق
 لما تعرجت وقيل باسم شجرة هناك وقيل باسم جبل فيه
 بياض وحمرة وسواد يقال له الرقاع وقيل لترقع صلاتهم فيها
 ويقراء الامام بعد قيامه للركعة الثانية الفاتحة وسورة بعدها
 في زمن انتظار الفرقة الثانية ويتشهد في جلوسه لانتظارها
 فان صلى الامام مغربا على كيفية ذات الرقاع ففرقة ركعتين
 وبالثانية ركعة وهو افضل من عكسه الجايز ايضا وينتظر
 هي الثانية في جلوسه تشهد ها وقيام الثالثة وهو افضل
 او صلى على ركعة في كل ركعتين فلو فرقه اربع فرق وصلى بكل
 فرقة ركعة صحت صلاته الجميع وسهوا كل فرقة محمول في
 اولهم لا فقد شكهم فيها وكذا اثابة الثانية لاثابة الاولى
 لانفرادهم وسهوا لامام في الركعة الاولى بالحق الجميع وفي
 الثانية لا بالحق الاولى لفارقته قبل السهو **والضرب**
الثاني ان يكون العدو في جهة القبلة ولا سائر بينا وبينهم
 وبيننا شرة بحيث تقاوم كل فرقة العدو **فيصغهم الامام صغين**
 فاكثر خلفه **وتحرم بهم** جميعا ويستمر من معه الى اعتدال الركعة
 الاولى لان الحارسة الاتية محلها الاعتدال لا الركوع كما
 يعلم من قوله **فاذا استجد** الامام في الركعة الاولى **يسجد معه**

احد الصفيين سجدة نية **ووقف الصف الاخر** على حالة الاعتدال
يحررهم اي الساجد بن مع الامام **فاذا رفع** الصف الساجد
من السجدة الثانية **سجدة** واي الحاريسون لا كمال ركعتهم
ولحقوه في الركعة الثانية **وسجد** مع الامام في الركعة الثانية
من حرس او لا وحرس الغرة الساجدة او لا مع الامام فاذا
جلس الامام للتشهد سجد من حرس في الركعة الثانية وتشهد
الامام بالصفيين وسلم بهم وهذه صفة صلاة رسول الله صلى
الله عليه وسلم بعصفان بضم العين وسكون السين المهملتين قر
يقرب خليف بينهما وبين مكة اربعة برد سميت به لعصف
السيول فيها وعبارة المصنف كعبية في هذا اصادفة بان يسجد
الصف الاول في الركعة الاولى والثاني في الثانية وكل منهما فيما يمكنه
او تحول مكان اخر ويعكس ذلك ففي اربع كيفيات وكلها جائزة اذا
لم يكن اثر فعالهم في التحول والذي في خبر مسلم سجود الاول في الا
ولي والثاني في الثانية مع التحول فيها وله ان يرتبهم صفوفاً
تدبرهم صفان فاكثر وانما اختصت الحارسة بالسجود دون
الركوع لان الركع يمكنه بالمشاهدة ولا يشترط ان يحرس جميع
من في الصف بل حرس في الركعتين فرقنا صفه على المنا وبه ودام
غيرهما على المتابعة جاز بشرط ان تكون الحارسة مقاومة للعدو
حتى لو كان الحاريس واحد لا يشترط ان لا يزيد الكفان على اثنين
وكذا يجوز لو حرس فرقة واحدة لحصول العرض بكل ذلك مع
قيام العذر ويكره ان يصلي باقل من ثلاثة وان يحرس اقل منها
والضرب الثالث ان يكون فعلهم الصلاة **في شدة الخوف** وان
لم يتمكن القتال بحيث لم يأمروا بهم العدو ولو لواعنه وا

وانقسموا

وانقسموا **والنحام الحرب** اي القتال بان يتمكنوا من تركه وهذا
كناية عن شدة اختلاطهم بحيث يلتصقوا كحرم بعضهم بعض
او يقارب التصاقه **فيصل** كل واحد حينئذ **كيف يمكنه راجلاً**
اي ما شئاً **ورأى** لقوله تعالى فان خفتم فرجلاً ومركباً وليس
له ترك الصلاة عن وقتها **استقبل القبلة** **وغير مستقبل لها**
فيترك كل منهم في ترك توجه القبلة عند العجز عنه بسبب
العدو وللضرورة وقال ابن عمر رضي الله تعالى عنهما في تفسير
الاية مستقبل القبلة وغير مستقبلها قال نافع لا راحة الا مرفوعاً
بل الشافعي ان ابن عمر رواه عن النبي صلى الله عليه وسلم فلو
انحرف عنها بجراح الدابة وطال الزمان بطلت صلاته ويجوز
اقدام بعضهم ببعض وان اختلفت الجهة وتقدموا على الامام
كما صرح به ابن الرفعة وغيره للضرورة والجماعة افضل من
انفرادهم كما في الامن لحرم الاخبار في فضل الجماعة ويعذر رايها
في الاعمال الكثيرة كالغزوات والطعنات المتوالية لحاجة القتال
فباسمها على ما وردت من المضي وترك الاستقبال ولا يهذر في الصباح
لعدم الحاجة اليه لان السكوت اهيب ويحب ان يلقى السلاح لشراء
دهن دمالا يعني عنه فان حجز عن ذلك شرعاً بان احتاج الى اسلحه
امسكه للحاجة ويقتضي خلافاً لما في المنهاج لندرة عذرهما
في المجموع عند الاصحاب فان حجز عن ركوع او سجود او ما بهما
للضرورة وجعل السجود اخفض من الركوع ليحصل التمييز بينهما
وله حاضراً كان او مسافراً صلاة شدة الخوف في كل صباح قتال
وهرب كقتال عادل لباغ وذمي مال لقاصد اخذه ظالماً ومهرب
من خريق وسيل وسبع لا يعدل عنه وغيره له عند عسار

وهذه كله ان خاف فوت الوقت كما صح به ابر الرفعة وغيره
وليس يلزم من خاف فوت حج بفوت وقوفه بعرفة ان صلى العشاء
ما كان ان يصلها ما كانا وبفوت الحج لعدم حرمة الصلاة او
بحصل الوقوف لصعوبة قضا الحج وسهولة قضا الصلاة و
جهان مرجع الرافعي منها الاول والنووي الثاني بل صوبه وهو
وهو المعتمد وعليه فتأخيرها واجب كما في الكفاية ولو صلوا
صلاة شد الحوق لشئ ظنوه عدوا او اكره من ضعفه
فان خلافه قضاوا اذا لم يخبروا بالظن البين خطأ وهو والضرب
الرابع الذي اسقطه المصنف ان يكون العدو في غير القبلة
او فيها ونحوه ساكن وهو قليل وفي المسلمين كثرة وخيف هجومه
فيرتب الامام القوم فرقتين ويصل بهم مرتين كل مرة بفرقة
جميع الصلاة سواء كانت الصلاة تركعتين ام ثلاثا ام اربعاً
وتكون الفرقة الاخرى تجاه العدو وتحرس ثم يذهب اء
المصلية الى جهة العدو وتأتي الفرقة الحارسة فيصل فيهما
مرة اخرى جميع الصلاة وتقع الثانية للامام نافله و
هذه صفة صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم ببطن
محل مكانا من نجد بارض غطفان وهي وان جازت في ظن
الخوف فلهي مندوبة فيه عند كثرة المسلمين وقلة عدوهم
وخوف هجومهم عليهم في الصلاة **فصل** في تصح
الجمعة في الخوف حيث وقع ببلد كصلاة عسفان وكذلك
الرقاع لا يصلاة ببطن محل اذا لا تقام جمعة بعد اخري
ويشترط في الصلاة ذات الرقاع ان يسمع الخطبة عدتق
به الجمعة من كل فرقة بخلاف ما لو خطب بفرقة وصلي

صلاة

باخري

باخري ولو حدث نقص من السامعين في الركعة الاولى في الصلاة
بطلت او في الثانية فلا الحاجة مع سبق انعقادها ونحوه
الطائفة الاولى في الركعة الثانية لانهم منفردون ولا يجزئ الثانية
لانهم في الثانية مقتدون به وياتي ذلك في كل صلاة جهرية
فصل فيما يجوز لبسه للمحارب وغيره ولا يجوز وبيد
بهذا فقال **وتحرم على الرجال** المكلفين في حال الاختيار وكذا
الخنائي خلا فالنفل **لبس الحرير** وهو ما يجعل من الدودة بعد
موتها والقز وهو ما قطعته الدودة وخرجت منه وهو كبد الثوب
ومثل اللبس ساير انواع الاستعمال بفرش وتدر وجلس عليه
واسناد اليه وتستر به كما في الروضة ومنه يعلم تحريم النوم في
الناموسية التي في وجهها حرير اما لبسه للرجل فجمع على
تحريمه واما الخنثى فاحتياط واما ما سواهما فلقول اخذ بنية
لهم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم عن لبس الحرير والرياح
وان يجلس عليه رواية البخاري وعلى الامام والعراقي الحرمة
على الرجال بان في الحرير خنثى لا يلبق بشهادة الرجال اما في
حال الضرورة كحروبهم ملكين او مضربين كالخوف على
او منقعة فيجوز ان الله للضرورة ويؤخذ من جواز اللبس جواز
استعماله في غير بطريق الاولى لانه اخف ويجوز ايضا للمحارب
ولم يجد غيره يقوم مقامه والحاجة كجرب ودفع قبل الله صلى
الله عليه وسلم رخص لعبد الرحمن بن عوف في لبسه كذلك
وستر عورة في الصلاة عند عيون الناس وفي الخلوة اذا اوجبت
وهو الاصح اذا لم يجد غير الحرير **وكذا** يحرم على الرجال ومنكهم
الخنائي **التحريم بالذهب** كحري داود واسناد صحيح انه صلى

الرجل

الله عليه وسلم اخذ في جبينه قطعة حرير وفي شماله قطعة ذهب وقال هذا اني استعالمها حرام على ذكور امتي حل النساء يهرم والحق بالذكور الخنا في احتياط واحتذر بالتحريم عن الخاف انما او اجملة او يستفاد بان لا يحرم الخادها من ذهب على مقطوعها وان امكن الخادها من الفضة **وتحل للنساء لبس الحرير** واستعالمه بغير شر وغيره بالذهب والتجلي به الحديث المار **وبسبب الذهب وتبين في حكم التحريم** على من حرم عليه سواء بلافرق واذا كان بعض النوب ابريسما وهو بكسر الهمزة والراء ويفتحها وبكسر الهمزة وفتح الراء ثلاثة لغات الحرير وبعضه قطن او كتابا لا جاز لبسه ما لم يكن الابريسما غالبا فانه يحرم تغلبا لان كثرة جلته في ما اكثر من غيره والمستوي منهما لان كلاهما لا يسبى ثوب حرير والاصل الحل وتغلبا لاكثر في الاول ولولي الباس ما ذكر من الحرير وما اكثر ثمره منه صبيا اذ ليس له شهامة تنافي جنوسه الحرير جلته في الرجل ولانه غير مكلف والحق به الغزالي في الاحياء المجنون وتحل ما طهرنا وورق حرير قدر اربع اصابع لو روده في خبر مسلم او طرف به بان جعل طرف ثوبه سجدا به قدر عادة لو روده في خبر مسلم وفتح بينه وبين اربع اصابع فيما مر فان التطرف محل الحاجة وقد عمن الحاجة للزيادة على الاربع بخلا وما مع فانه مجزئ بنية فيفيد بالاربع **قوله لا يحل** استصباح يدهن نجس كما المتنجس لانه صلى الله عليه وسلم سئل عن فارق وقعت في سمن فقال فان كان جامدا افالقوها وما حولها وان كانت ما بيعا فاستصحبوا به او انتفعوا به

لا دهن

لا دهن نحو كلب كخنزير فلا يحل الاستصباح به لظن نجاسته ونحل لبس شي متنجس ولا طوبى لان نجاسة عارضة سهلة الازالة لا لبس نجس بجلد ميتة لما عليه من التعبد باحتساب النجس لا قامة العباد الا الضرورة كحرقه ممام ولا يحرم ان يستعمل النساء وهو المتخذ من التماس في الثوب والاول تركه وتركه رقا الثياب وحفظها صقلها قال الزركشي وينبغي طي الثياب وذكر اسر الله تعالى عليها الماروي الطبراني اذ اوطى ثيابكم فادكر واسم الله ليل بفسها الجذب بالليل وانتد بالنيار فتنبلي سريعا **فصل في الجنائز** بفتح الجيم وكسر القاف مشهور بان اسم الميت في التعش فان لم يكن عليه الميت فهو سرير وعشر وهي من جنزة اذ استتره ولما اشتمل هذا الفضل على الصلاة ذكره المصنف هنادون الدريث فقال **ويلزم في الميت** المسلم غير الشهيد **اربعة اشياء** على جهة فرض الكفاية الاول **غسله** اذا يتقن موقه يظهر شي من اماراته كاسترخا قدم وميل انف وانحساف صدع وان شك في موته اخر وجوبا كما قاله في المحجج الى التيقن بتغيير الرابحة او غيره واقل الغسل تعم بدنه بالماء مرة لان ذلك هو الغرض في الغسل من النجاسة في حق الحي فانه يشترط تقدم ازالة النجاسة عنه كما يلوح به كلام المحجج خلا فاما توهمة عبارة النهاج من انه يشترط تقدم ازالته ولا يجب نية الغسل لان القصد بغسل الميت النظافة وهي لا تتوقف على نية فيكفي غسل كما فلا غرق لاناما مورن بغسله فلا يسقط الغرض عما لا يفعلها واكمله ان يغسل في خلوه لا يدخلها الا لغسل ومن يعينه والولي

جنزة

وفي قيصريال اوسحقى لانه استرله على مرتفع كلوح البلاء
بصبه الرشاش بها بارد لانه يشد البدن الاحاجة الى المسحوق
كوسح وبرد وان جلست الغاسل على مرتفع يرفق ما يلا الى
ومرايه ويضع يمينه على كتفيه وابهامه في ثقبه قفاه لبلاء
يميل راسه ويسند ظهره بركبتيه اليمنى ويسح ببساره على
بطنه بما لفته الى خارج ما فيه الفضلات ثم يمسح بها قفاه
ويغسل خرقه ملفوفة على بساره سوويه ثم يلقها ويلقى
خرقه اخرى على اليد وينطق اسنانه ونحوه ثم يوضعه
كالحج ثم يغسل راسه فليحبه بخوسدر ويسح بشعرهما
ان تلبس منشط واسع الاسنان يرفق ويرد المنتف من
من شعرها اليه ثم يغسل شقه الايمن مما يلي قفاه ثم لا
يسر ثم يمسح به الى شقه اليسرى فيغسل شقه الايمن مما
يلي قفاه ثم يمسح به الى شقه الايمن فيغسل اليسرى كذلك
مستعينا في ذلك كله بخوسدر ثم يزيله جاء من فوقه
الى قدمه ثم يمسح به كذلك بما قراح فيه قليل كافور كما
سباني بحيث لا يغير لما فلهذه الاعمال المذكورة غسله
وسن ثابته وثالثه كذلك ولخرج بعد الغسل الحسن
وجب ان الله عنه ويندب الا ينظر لغاسل الى عورتته
الا قدر الحاجة اما عورة فيكرم النظر وان يغطي وجهه
خرقه وان يكون الغاسل امينا فان راها خيرا سن
ذكرة او ضد احرم ذكره الا المصلحة كدعة ظاهرة ومن
تعذر غسله يمسحها في غسل الجنابة ولا يكره للخوجنب
غسله والرجل اولى بالرجل والمرأة اولى بالمرأة وله غسل

حليته

حليته من روضة غير رجعية ولونكح غيرها واما ولو
كتأنيبه ولزوجة غير رجعية غسل زوجها ولو كانت
غير بلا مس متهاله ولا من الزوج او السيد لها فان
لم يحضر الاجنبي في الميت المرأة او اجنبية في الرجل تيمم
تيمم الصغير الذي لم يبلغ حد الشهوة يغسله الرجال
والنساء ومثله الخنثى الكبير عند فقد المحرم قال في الجمع
ويغسل فوق ثوب ويحسب ط الغاسل في غرض البصر
والسر والاولى بالرجل في غسله الاولى بالصلاة عليه
درجة وهم رجال للعصبة من النسب ثم الولا ثم الامام
او نائبه ان انتظم بيت المال ثم ذوالارحام وخرج بدرجة
الاولى بالصلاة صفة اذا البعد اولى من الاست والاقر
والبعيد الفقيه اولى من الاقر غير الفقيه هذا عكس
ما في الصلاة والاول بها في غسلها قرابتها واولاهن ذات
محرمية وهي من لو قدرت ذكر الرجل نكاحها وبعد
القربات ذات والا فاجنبية وزوج ورجال محارم كترتيب
صلاتهم فان تنازع مستويان اقرب بينهما والكافر احق
بقربه الكافر ولعواهل الميت كاصد قايه تقبيل وجهه
ولا باس بالاعلام بموته بخلاف نعي الجاهلية وهي النداء
بموت الشخص وذكر ما شؤ ومفاخرة **والثاني تكفنه** بعد
غسله بما له ليسه حيا من حرير وغيره وكبره مغالات فيه
وكبره لانني موضع صغير من حرير ومزعر وقل الكفن
ثوب واحد واختلف في قدره هل هو ما يستر العورة او
جميع البدن الاراس المحرم ووجه المحرمه وجهها

هاتج في الروضة والمجموع والشرح الصغير الاول فيختل
 قدره بالذكرة والاثوثة كما صرح به الراعي لا بالرق والحربة
 وصح النووي في مناسكه الثاني واختار ابن المقرئ في شرح
 ارشاده كالا ذرعي تبعا لجمهور الخراسانيين وجمع بينهما
 في الروضة فقال واقله ثوب بعد البدن والواجب ستر
 العورة فحمل الاول على انه حق الله تعالى والثاني على انه
 حق الميت ولا ينفذ وصيته باستقاطه على الاول وكذا على
 الثاني فقد صرح في المجموع عن التقريب والامام والعزالي
 وغيرهم انه لو اوصى بستر العورة فقط لم تصح وصيته
 اي مراعات الخلاق ولم يوص فقال بعض الورثة يكفن
 بثوب يستجميع البدن وبعضهم بستر العورة فقط وقلنا
 بخلافه كفن بثوب ذكره في المجموع اي لانه حق للميت ولو
 قال بعضهم بثلاثه كفن بها ما مر وقيل ثوب ولو اتفقوا
 على ثوب ففي التهذيب بخلافه في التتمه انه على الخلاف
 قال النووي وهو اقرب اي فيجب ان يكفن بثلاثه ولو كان
 عليه دين مستغرق فقال الغرما يكفن في ثوب والورثة في
 ثلاثه اجيب الغرما ولو قال الغرما يكفن بستر العورة و
 الورثة بستر جميع البدن اجيب الورثة ولو اتفقت الغرما
 والورثة على ثلاثه جاز خلافا وحاصله ان الكفن بالنسبة
 لحق الله تعالى بستر العورة فقط وبالنسبة لحق الغرما بستر
 جميع بدنه وبالنسبة للورثة ثلاثه فليس للوارث المانع
 منها ان يقد يبا حق المال وقارق الغرما بان حقه سابق
 وبان منفعة صرف المال له يعود الى الميت بخلاف الورث

بلا

فيها

فيها هذا اذا كفن من تركته اما اذا كفن من غير هاتين
 من تجهيزه من قريب وسيد ومروج وبيت المال الاثوب واحد
 سائر جميع بدنه بل لا يجوز الزيادة عليه من بيت المال كما يعلم
 من كلام الروضة وكذا اذا كفن مما وقف للتكفين كما اتفق به
 ابن الصباغ قال ويكون سائغا اي فلا يكفي ستر العورة لا الزائد
 عليها حق للميت كما مر واما افضل للرجال وللنساء فسيأتي
 وسنمغسول لانه لصديده وان يبسط لحسن اللبايق واد
 سعهما والباقي فوقها وان يذرع على كل وعلى الميت حنوط
 وان يضع الميت فوقها مستلقيا وان تشد اليه بحرقه وان
 تجعل على منافذه قطع عليه حنوط ويلقى عليه اللبايق
 ويشد اللبايق بشد ادخوق الا انتشار عند الحمل الا ان يكون
 صغرا ويحمل الشداد في القبر ويحمل تجهيز الميت تركته الاثوثة
 وخادمها فتجهيزهما على مروج غني عليه نفقتهما فان لم يكن
 للميت تركه فتجهيزه على من عليه نفقته حيا في قريب وسيد
 فان لم يكن للميت من يلزمه نفقته فتجهيزه على بيت المال
والثالث الصلاة عليه وهي من خصائص هذه الاماكن قاله
 الفاكهاني المالكي في شرح الرسالة قال وكذا ايضا بالثلاث
 وشروط لصحتها شروطا من الصلوات وتقدم طهر
 الميت لانه المتقول عن النبي صلى الله عليه وسلم فلو تغد
 كان وقع في حفرة وتعد راحله وطهره لم يصل عليه ولا
 الصلاة قبل تكفينه لما فيه من الارذال والميت ولا يشترط فيها
 الجماعه كما المكتوبة بل تنسب خبر مسلم ما من رجل مسلم يموت
 يقوم على جنازته اربعون رجلا لا يشركون بالله شيئا

لا يشفعه الله فيه ويكفي في اسقاط فرضها ذكر وصياؤه
 ميمرا لحصول المقصود به ولأن الصبي يصلح ان يكون اماما
 للرجل الا غير من خشي وامراه مع وجود الذكر لان الذكر ا
 اكمل من غيره وقد عاود الى الاجابة اقرب ويجب تقديمها
 على الدفن وتصحح على قبر غير بني للاتباع مرواة الشيخان
 ويصح على غايب عن البلد ولو دون مسافة القصر والاولى
 تصح الصلاة على القبر والغايب عن البلد ممن كان من اهل
 فرضها وقت موته قالوا لان غيره متفعل وهذا لا يتعمل
 بها وتاريخ السنوي في اعتبار وقت الموت قال وقتها
 انه لو بلغ او افاق بعده وقبل الغسل لم يوشه والصواب
 خلافه بل لو زال بعد الغسل او الصلاة وادرك زمانا ممكنة
 فعلها فيه فكذا ان انتهى وهذا هو الظاهر والتعبير بالموت
 جري على الغالب والاولى بامامة صلاة الميت اب وان اوصي
 بها القبر فابوه وان علا غايب فابنه وان سفل فباي
 العصبة بترتيب الارث فذو جده ويقدم حر عدل على عبد
 اقرب منه ولو اقره واسن لانها ولاية فلا حق فيها
 للزوج ولا للمرأة ولكنها محله اذا وجد مع الزوج غير
 الاجانب ومع المرأة ذكر وخشي والا فالزوج مقدم على
 الاجانب والمرأة تصلي وتقدم بترتيب الذكر وتقدم العبد
 القريب على الحر الا خشي والعبد البالغ على الحر الصبي وشرا
 المقدم ان لا يكون قاتلا كما في الغسل فلو استوي اثنان
 في درجة قدم الاسن في الاسلام العدل على الافقه منه
 عكس ما يراى الصلوات لان الفرض هنا الدعاء ودعاؤه

الاسن

الاسن اقرب الى الاجابة ويندب ان يقف غير الاموم من
 امام وصغير عند راس ذكر وعجز غيره من انثى وخشيت الاتباع
 ويجوز على الجنائز صلاة واحدة برضي اوليا بها لان الفرض
 منها الدعاء ويقدم الى الامام الاسبق من الذكر والافات
 او الخناثي وان كان المتأخر افضل فلو سبقت انثى ثم حضر رجل
 او صبي آخر عنده وظلها الخشي ولو حضر خاثن معا ومن بين
 جعلوا صفا عن جبهة راس كل منهم عند رجل الاخر ليلاء
 يتقدم انثى على ذكر ولو جده ميت مسلم غير شهيد صلى عليه
 بعد غسله او ستر تحرقه ودفن كالميت الحاضر وان كان الجسر
 ظفرا وشعر الكت لا يصل على الشعرة الواحدة كما قاله في العبد
 وان خالفه بعض المتأخرين وانما يصل على الجزر بقصد الجملة
 لانها في الحقيقة صلاة على غايب **الرابع دفن** في قبره وقوله
 حفرة تمنع بعد رميها ظهور راحة منه فتودي الحي وتمنع
 نبش سبع لها فياكل الميت فتسنتك حرمة قال الراعي والغرض
 من ذكرهما ان كانا متلازمين **بيان فافصل** في الدفن
 والاقيان وجوب رعابتهما فلا يكفي احدهما انتهى والظاهر
 الثاني وخرج بالحفرة ماله ووضع الميت على وجه الارض وجعل
 عليه ما يمنع ذلك حيث لم يتعد الحفر ومباي الكملة في كلامه
واثنان لا يغسلان ولا يصل عليهما التحريم ذلك في حقهما الا
في معركة المشركين لخبر البخاري عن جابر ان النبي صلى الله عليه
 وسلم خرج فصل على قتلا احد صلواته على الميت فالمراد جمعها
 بين الادلة دعاء المهد كعبه للميت كقوله تعالى وصل عليهم و
 سمى شهيدا الشهادة الله تعالى ويرسوله صلى الله عليه وسلم

له بالجنة وقيل غير ذلك وهو من لم يبق فيه حياة مستقرة قبل
انقضاء الحرب المشركين بسببها كان قتله كافرا وصاحبه سلاح خطاء
او عاد اليه سلاحه او رجعت دابته او سقط عنها او تردى حال
قتاله في يديهم وانكشفت عنه الحرب ولم تعلم سبب قتله وان لم يكن
عليه اثم لان الظاهر ان موته بسبب الحرب بخلاف من مات بعد
انقضاءها وفيه حياة مستقرة بمرحلة فيه وان قطع جمرة منها
او قبل انقضاءها لا بسبب حرب المشركين كان مات بمرض او غارة
او في قتال بغاة فليس بشهيد ويعتبر في قتال المشرك كونه مسلح
وهو الظاهر اما الشهيد العاري عما ذكر كالعريق والمبطون
والمطعون والميت عشقا والميتة طلقا والمقتول في غير القتال
المذكور ظاهرا في غسل ويصلي عليه ويحجب غسل جرحه اصابه
غير دم شهادة وان ادى ذلك الى نزول دمه او سن فتكفيه
في ثيابه التي مات فيها اذا اعتيد لبسها غالبا اما ثياب الحرب
كدرع وخوفاها لا يعتاد لبسها غالبا كحف وفروة فيندرب
نزعها كسائر الموتى فان لم تكن ثيابه وجب تسميمها بما يستتر
جميع بدنه لانه حق للميت كما هو **والثاني السقاء** بتثليث
السين **ان لم يستهل صار خا** اي بان لم تعلم حياته وكانت
لم يظهر خلقه فلا يجوز الصلاة عليه ولا يجب غسله وسن
سنه خرقه ودفنه دون غيرها اذا علمت حياته بصياح
او غيره او ظهرت امارتها كاختلاج او تحريك فكذلك في غسل
ويكفن ويصلي عليه ويدفن لتيقن حياته وموته بعدها
في الاولى وظهور امارتها في الثانية وان لم يعلم حياته
وظهر خلقه وجب تجهيزه بلا صلاة عليه فارق الصلاة

غيرها

غيرها بانه اوسع بابا منها بدليل ان الذي يغسل ويكفن
ويدفن ولا يصلي عليه والسقاء مشتق من السقوط وهو
النازل قبل تمام اشهره فان بلغها فكذلك الكبري كما افتى به بعض
المتأخرين والاسهل الالصباح عند الولادة كما قاله اصل
اللغة فقولنا صار خانا كيد **ويغسل الميت وتر** اند با كما مر
ويكون في اول غسله سدر او حطمي **وفي اخره** الذي يكون
وتر اشق من كافور تقوية للجسد ومنع اللهاوم والشر
وعود ودوب في كل غسله الا انه في الاخرة اكد ومجمله في غير الحرم
اما المحرم فلا يقرب طيبا كما في الروضة وغيرها وصفه اكمل
الغسل قد تقدم **ويكفي يكفن الميت الذكر في ثلاثة اثواب**
بيض خبر البسوا من ثيابكم البياض فايها لخبر ثيابكم وكفون
فهيها موتكم ليس فيها قميص **والاعمامة** هذا هو الافضل
في حقه ويجوز رابع وخامس فتراد قميص ان لم يكن محرما
وعمامة تحت اللقايغ والافضل في حق المرأة ومثلها الخنثى
خمسة ازار قميص مخمار وهو ما يغطي به الرأس فلفا فتان
واما الواجب فقد تقدم الكلام عليه ثم اعلم ان اركان الصلاة
على الميت سبعة ذكر المصنف بعضها الركن الاول النية كنية
غيرها من الصلاة ولا يجب في الميت الحاضر تعييشه باسمه او نحوه
ولا معرفته بل يكفي تمييزه لا نوع تمييز كنية الصلاة على هذا الميت
او على من صلى عليه الامام فان عينه كزيد او رجل ولم يشهد
واخطى في تعييشه فيان عمره وامره لم تصح صلاته فان اشار
اليه صحت كما في زيادة الروضة تغليب الاشارة وان حضر موتي
نوي الصلاة عليه وان لم يعرفه عدد هم قال الروابي فلعو

صلى على بعضهم ولم يعينهم ثم صلى على الباقي لم يرفع ولو اهرم
 الامام بالصلاة على جنازة ثم حفر اخرى وهو في الصلاة تركت
 حتى يفرغ ثم يصلي على الثانية لانه لم ينوها ولا ذكره في الجمع
 ولو صلى على حي وميت صححت على الميت ان جهل الحال ولا فلا يجب
 على المأموم نية لاقتداء والركن الثاني قيام قادر عليه كغيرها
 من الفرائض والركن الثالث **اربع تكبيرات** للاتباع رواه الشيخان
 فلو زاد عليها لم تبطل صلاته لانه انما زاد ذكرا واذا زاد امامه
 عليها لم يسن له متابع في الزيادة لعدم سنة الامام بزيادة
 وبسمل او ينتظر لبسله معه وهو افضل والركن الرابع قراءة الفاتحة
 كغيرها من الصلوات وعموم خبر الصلاة لمن لم يقرأ بفاتحة
 الكتاب وقوله **بقرء الفاتحة** بعد التكبير **الاول** هو ظاهر
 كلام الغزالي وتبعة الرافعي وصحجة النووي في تبينه ولكن
 الرابع كما رحمه النووي في مناجاة من زيادته انها تجزي في
 غير الاولى من الثانية والثالثة والرابعة وحيزم به في المجموع
 وفي المجموع يجوز ان يجمع في التكبير الثانية بين القراءة والصلاة
 على النبي صلى الله عليه وسلم وفي الثانية بين القراءة والدعاء
 للميت ويجوز اخلا التكبير الاولى من القراءة انتهى ولا يشترط
 الترتيب بين الترتيب الفاتحة وبين الركعتين الذي قد لا
 الفاتحة قبله ولا يجوز ان يقرأ بعضها في ركعتين اخر كما يوحى
 من كلام المجموع لان هذا الخصلة لم تثبت وبالفاتحة فيها
 ذكر عند العجز بدلها والركن الخامس **يصلي على النبي صلى الله**
عليه وسلم بعد التكبير الثانية للاتباع واقلها اللهم صل
 على محمد ورسلك الصلاة على الان كالدعاء للمؤمنين والمؤمنات

عقبها

عقبها والحمد لله قبل الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والركن
 السادس **يدعو للميت** مخصوصة لانه المقصود الاحاطة من
 الصلاة وما قبله مقدمة له فلا يكفي الدعاء للمؤمنين والمؤمنات
 والواجب بما ينطلق عليه الاسم كاللهم ارحمه اللهم اغفر له
 وما اكمل فسياتي وقول الاذاعي الانشبة ان غير المكلف لا يجب
 الدعاء له لعدم تكليفه قال الغزالي باطل ويجب ان يكون الدعاء
بعد التكبير الثالثة فلا يجزي في غيرها بل اخلا قال في المجموع
 وليس لتخصيص ذلك الا بهما الاتباع انتهى وبكفي ذلك وست
 رفع يديه في تكبيراتها اخذ وتكسية ويضع يديه بعد كل
 تكبير تحت صدره كغيرها من الصلوات وتعود للقراءة ويسر
 به وبقرأة ليله او نهارا وشارك افتتاح وسورة لطولها و
 ظاهر كلامهم ان الحكم كذلك ولو صلى على قبرا وغايب لانها
 صنية على التخفيف وما اهل الدعاء **فيقول** بعد قوله اللهم
 اغفر لي واصيبينا وشاهدنا وغايبنا وصغيرنا وكبيرنا وذكرنا
 وانتانا اللهم من احببته منا فاحبه على الاسلام ومن
 توفيته منا فتوفه على الايمان **اللهم ابي يا الله هذا ابي**
الميت عبدك وابن امتك بالتلنية تغليبا للمذكور **من**
روح الدنيا بفتح الراء وسم الريح **وسعتها** بفتح السين
 اي الاتساع والجر عطف على المجرور المضاف **ومحبها ابي**
 الدنيا **واحياءه فيه** اي ما يحبه ومن يحبه **الى ظلمة القبر**
وما هو لاقيه من هول منكر وتكبر كذا في في المجموع عند
 القاضي حسين قال في المهمات لكن اللفظ يتناول ما يلقاه في
 في القبر وفيما بعده **كان يشهد ان لا اله الا الله** استلزامه لان

بالثنية

وان سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم عبدك ورسولك والجميع
خلقك وانت اعلم به اي منا **الفرقة انه نزل بك اي ضيفك وانت**
الكرم الكريمين وضيف الكرام لا يضام وانت خير من رسله
ويذكر اللفظ مطلقا سواء كان الميت ذكرا مائتي لانه عايد الى
الله تعالى قال الدميري وكثير ما يغلط في ذلك **واصبح فقيرا**
الى جهنمك الواسعة وانت غني عن عذابه وقد جئناك اي
قصدناك راغبين **الا ليك شفعاله عندك اللهم ان كان**
محسنا لنفسه فزد في احسانه اي احسانك اليه وان كان
سيئا عليها فتجاوز عنه بكرهك ولقد اي الله ببرهته في حاله
عنه **وقد بفضلك فتنة السؤل في القبر** عاينه على التثبت
في جوابه **وقد عذابه** المعلوم صحتها من الاحاديث الصحيحة
وافسح له بفتح السؤل اي وسع له في قبره مد البصر كما صرح
في الخبر **وجا في الارض اي ارفعها عن جيبه** بفتح الجيم و
سكون النون بعدها تشبيهه بفتح الجيم هو عبارة الأكثرين وفي
بعض نسخ الامم الصحيحة عن جشنة بضم الميم وفتح المثناة
المضدرة قال في المهمات وهو احسن الدخول للجنيين والظلم
والبطن انتهى **ولقد ببرهته الامن من عذابه** الشامل
لما في القبر ولما في القمة واعيد باطلا فله بعد تقيد هاهنا
تقدم هاهنا ما يشانه اذ هو المقصود من هذه الشفاعة **حتى**
تبعثه من قبره بحسرة وروحته **امن** من هول الموقف مساقا
في نعمة المتقين **الى جهنمك يا ارحم الراحمين** جمع خلك الشافعي
رحمة الله تعالى من الاخبار واستحسنة الاصحاب ووجد في
نسخة من الروضة ومحبوبها وكذا هو في المجموع والمشهور
في قوله ومحبوبة واجابة الجرح ويجوز رفعه بجعل الواو الحال

وهذا

وهذا في البالغ الذكر فان كان اثني عشر بالامة وانت ما يعود
اليها وان ذكر بقصد الشخص لم يضرهما في الروضة وان كان
خفني قال الاسوي فالمعجزة التعبير بالملوك وخوة قال فان
لم يكن للميت اب بان كان ولدنا فالقياس ان يقول فيه وابن
امتك انتهى والقياس انه لو لم يعرف ان الميت ذكر او انثى
يعبر بالملوك وخوة ويجوز ان ياتي بالضمير مذكرة على ارادة
الميت او الشخص او موثقة على ارادة لفظ الجلالة **وانه لو**
صلى على جميع معايتي فيه ما يناسبه واما الصغير فيقول فيه
مع الاول فقط اللهم اجعله فرط لا يؤبه اي سايقا ههنا
مصالحهما في الاخوة ولفظا وخرابا بالذال المعجمة وعطلة وا
عتبارا وشفيعا وثقل به مولز بهما وافرغ الصبر على قلوبهما
لان ذلك مناسب للحال وزاد في المجموع على هذا ولا تغتنبهما
بعده ولا تحرهما خيرا وتوثقه فيها اذا كان الميت انثى ويأتي
في الخنثي مامور بكني هذا الدعاء للطفل ولا ينافي قوله
انه لا بد من الدعاء في الميت ان يخص به كما مر لثبوت
النص في هذا بخصوصه وهو قوله صلى الله عليه وسلم او
الستط يصلي عليه ويدعي لوالديه بالعافية والرحمة ولكن
لودعي له بخصوصه كني ولو تردد في بلوغ المراهق فلا حوط
ان يدعوا بهذا وتخصه بالدعاء بعد الثالثة قال الاسوي
وسواهما قالوه مات في حياته ايوبه ام لا قال الزركشي محله
في الابوين الحبيين المسلمين فان لم يكونا كذلك اتي ما يقتضيه
الحال ولو جهل اسلاهما فالاولي ان يعلق على ايمانها خصوصا
في ناحية بكثر فيها الكفار ولو علم كفرهما كتبعية الصغير

لهما في حرم الدعاء لهما بالمغفرة والشفاعة ونحوهما **وبقوله**
في التكبير الرابعة **سبح الله لا تحمينا** بفتح الحاء المنة العرقية
 وضما **اجعل** اي اجعل الصلاة عليه او اجعل المصيب به فان
 المسلمين في الصبيبة كالنبي الواحد **ولا تفتنا بعد** اي بال
 بئلا بالمعاصي ويزاد المصنف كالتيبة **واغفر لنا وله** واستحسنه
 الاصحاب ويمن ان يطول الدعاء بعد الرابعة كما في الروضة
 نعم لو خشي تغير الميت او انجازه لو اتي بالسنة فالقياس
 كما قال الاذري الاقتصار على الاركان والركن السابع **يسلم**
بعد التكبير الرابعة كسلام غيرهما من الصلوات في كيفية
 وتعدد ويؤخذ من ذلك عدم سن وبه كان خلا فالمرق قال
 يسن في ذلك وانه يلتفت في السلام ولا يقتصر على تسليمه وا
 حدة يحملها تلقاء وجهه وان قال في المجموع انه الاظهر وحمل
 الجنائز بين العمودين بان يضعهما رجل على عاتقيه ورأسه
 بينهما ويحمل الموفرتين رجلان افضل من التريج يات
 بتقديم رجلان ويتأخر آخران ولا يحملها ولوانتي الالجال
 المضعف النساء عن حملها فبكرة لهن ذلك وهم حملها
 على هيئة مصرية كحملها في كفة او هيئة يخاف منها سقوطها
 والمشي امامها وقربها بحيث لو انفتحت لراها افضل من غيره
 ويسن اسراع بها ان امن من تغير الميت بالاسراع والا فبئالي
 به فان خيف تغيره بالثاني ايضا يريد في الاسراع وسن لغير
 ذكر ما يسترك كقبة وكرة لغط في الجنائز بل المستحب التفكير
 في الموت وما بعده واتباعها بئالي في حجرة او غيرها ولا كبره
 الركوب في رجوعها ولا اتباع مسلم جنائز قريبة الكافر قال

يجعلها

الاذري

الاذري ولا يبعد الحاق الزوجة والمملوك بالقرى قال وهل
 تحقق به الجار كما في العادة فيه نظر انتهى لا بعد فيه تحريم الصلاة
 على الكفار ولا على من يحب طاعة لانه كرامه وهو ليس من اهلها ويجب
 علينا تكفير ذمى ودفعه حيث لم يكن له مال ولا من تلزمه ب
 نفقته وقابضته ولو اختلط من يصلي عليه بغيره ولم يميزه كسلم
 بكافر وغير شهيد ويجب تجهيز كل اذلية الواجب الا بذلك وعلى
 على الجميع وهو افضل وعلى واحد فواحد يقصد من يصلي عليه
 في الكيفيتين وينتقل التردد في النية ويقول في المثال الاول
 اللهم اغفر للمسلم منهم في الكيفية الاولى ويقول اللهم اغفر
 له ان كان مسلما في الكيفية الثانية وتسبب الصلاة عليه مسعود
 بثلاثة صفوف فذكر خبر مام مسلم يموت فيصلي عليه ثلاثة
 صفوف الاغفر له ولا تسبب اعادتها ومع ذلك لو اعيدت
 وقعت نفلا ولا توفى لغيره ولي اما هو فتوفى له ما لم يخف تغير
 ولو توفي امام ميتا حاضرا او غائبا ومأموم اخر كذلك جان
 لان اختلاف بينهما لا تضر ولو خلف المأموم عن امامه بلا عذر
 بتكبيره حتى يشرع في امامه في اخر بطلت صلاته اذا لاقتداء
 هنا انما يظهر في التكبيرات وهو خلف فاحش يشبه الخلف بربعة
 فان كان ثم عذر كسنان فلن تبطل الا بتخلفه بتكبيره عن علي ما
 اقتضاء كلاهما ولا ينعكس ان التقدم كالخلف بل اولى ويكبر
 المسبوق ويقرأ الفاتحة وان كان الامام في غيرهما كالدرع ان ما
 ادركه اول صلاة ولو كبر الامام اخري قبل فواته كبر معه
 وسقطت القراءة عنه كما في غيرهما من الصلوات واذا سلم الامام
 تدارك المسبوق ختما باقي التكبيرات تبادكها وجوبيا في الواجب

ومنذ وبأبي المندوب وبين ان لا يرفع الخافرة حتى يتم المسبوق
ولا يفر رفعها قبل اتمامه ثم شرع في الحمل الدفن الموعود
بذكره فقال **وبعد فن في اللحد** وهو يفتح اللحد وضماها و
سكون الحافيهما اصله الميل والمراد ان يحفر في اسفل جانب
القبر القبلي ما يلا عن الاستواء قدر ما يسع الميت ويسيره وهو
افضل من الشق بفتح الحجة ان صلبت الارض وهو ان يحفر
قعر القبر كالنهر ويبني جانبا به يلين او غيره عرسا مسددا للشار
ويجعل المتين بينهما اما الارض الرجوة فالشق افضل خشية
الانهار ويوضح في اللحد او غيره **مستقبل القبلة** وجوبا ثم
تنزلا له منزلة المصلي فلو وجهه لغيرها ينشروا وجهه للقبلة و
جوز ان لم يتغير والا فلا ينشروا ويوضح الميت ندبا عند موضع
القبر الذي سيبصر عند سفله رجل الميت **ويسل** بضم حرف
المضارعة على البناء المفعول اي يدخل من **قبل** بكسر اللام
وفتح الموحدة اي من جهة **راسه** بفتح عاروي انه صلى الله
عليه وسلم سل من قبل راسه ويدخله الاحق بالصلاة عليه
درجة فلا يدخله ولو انشأ الرجال لكن الاحق في انشأ نرج
وان لم يكن له حق في الصلاة فمحرم فعبد هالانه كالمحرم في النظر
وخوة فمسوح فمحبوب فخصي لضعف شهواتهم فاجنبي
صالح وسن كون المدخل وترا واحدا فكثر بحسب الحاجة و
سن ستر القبر بثوب عند الدفن وهو كغير ذكر من انشأ
وغشى اكد احتياطا **ويقول الذي يلحد** اي يدخله
القبر يد بالاسم الله وعلى مله اي دينه **رسول الله صلى**
الله عليه وسلم لا اتباع وفي رواية وعلى سنة رسول الله

صلى الله

صلى الله عليه وسلم **ويضع في القبر** على جنيته ندبا في الاضطجاع
عند النوم فان وضع على يساره كره وينشروا يدب ان يفضي
بجدة الى الارض **بعد ان** يوسع بان يتراد في طولها وعرضها
وان **يعرق** القبر بضم المضارعة وفتح المهملة الزيادة في
النزول **قائمة وبسطة** من رجل معتدل لها وهما رقيقة
اذرع ونصف كما صوبه النووي خلا فالذرافعي في قوله انها
ثلاثة اذرع ونصف تبع الحمالي ويندب ان يسند وجههم و
حمله الى جدار القبر وظهرة يتحول لينة كحجر حتى لا ينكس ولا
يستلقي وان يسند قدمه بفتح الفاء وسكون التانيخولين كطين
ما ان يبين بذلك ثم يسند فرجه بكسر لين وطين او نحوهما
وكره ان يجعل له فرش ومخدة وصدوق لم يحتج اليه لان
في ذلك اضاعة مال اما الاحتياج الى صدوق كندوة ونحوها
كرضاة في الارض فلا يكره ولا تنفذ وصيته الا حيث ولا يكره
دفنه ليلا مطلقا ووقت كراهة صلاة اما لم يجز بالاجماع
فان تحراكه كره كما في المجموع **ولا يبني** على القبر نحو قبلة كبيت
ولا يخصص اي يبيض بالخص وهو الجيس وقيل الخير والبر
هنا او احدهما اي يكره البناء والتخصيص للنهي عنها في الصحيح
مسلم وخرج بتخصيصه تطييبه فانه لا لباس به كما نص عليه
وقال في المجموع انه الصحيح ويكره الكتابة عليه سوا كتب اسم
صاحبه ام غيره وكره ان يجعل على القبر مظلة لان عمر رضي
الله عنه رأى قبره فنجاهما وقال ادعوه بظله عمله ولو بني
عليه في مقبرة مسلمة وهي التي حمرت عادة اهل البلد بالدفن
فبها حرام وهم لانهم يضيق على الناس ولا فرق بين ان يبني

قبله او بينا او مسجد او غير ذلك ومن المسلم كما قال الدميري
 قرأه مصر قال ابن عبد الحكم ذكر في تاريخ مصر ان عمرو بن
 العاص اعطاه المقوقسي فيها مالا جزيلاً وذكر انه وجد في
 الكتاب الاول انها تربة الجنة فكانت عمر بن الخطاب في ذلك
 فكتب اليه اني لا اعرف تربة الجنة الا احبها للمؤمنين فاء
 جعلوها لولاكر ويندب ان يرشوا لغيره لانه صلى الله عليه
 وسلم فعله بغير ولده ابراهيم والاولى ان يكون ظهوره
 بارداً وخرج بالماء والورد فالرشية مكره لانه اصابه مال
 وقال السبكي لا بأس من يسير منه ان قصد به حضور الملائكة
 فانها تحب الرائحة الطيبة انتهى ولعل هذا هو مانع
 الحرمه من اصابة المال ويمن وضع الحجر بيد الاخصر على
 القبر وكذا الرمحان وخوفاً من الشئ الرطب ولا يجوز للغير
 اخذه من على القبر قبل بيسته لان صاحبه لم يعرض عنه
 الا عند بيسته الزوال نفعه الذي كان فيه وقت بطوبته
 وهو الاستغفار وان يوضع عند مرسله حجر وخشبة او
 نحو ذلك لانه صلى الله عليه وسلم وضع عند مرسله عثمان
 ابن مظعون صخرة وقال انقل بها قبر اخي لا دفن اليه
 من مات من اهلي ويندب جميع الا اقارب الميت في موضع
 واحد من المقبرة لانه اسهل على الزاير والدفن بالمقبر
 افضل منه بغيرها لينال الميت دعة المارين والزايرين
 ويكره الميت بها لما فيها من الوحشة ويندب مرارة القنبر
 التي فيها المسلمون للرجال بالاجماع وكانت زيارتها منهيها
 عنها ثم نسخت بقوله صلى الله عليه وسلم كننت فليست

عن نزار

عن نزارت القبور فزورها ويكره زيارتها للنساء لانها مظنة
 لطلب بكايهن ورفع اصواتهن **تندب** بلبس زيارته
 قبر رسول الله صلى الله عليه وسلم فانها من اعظم القربات
 وينبغي ان يحق بذلك بقية الانبياء والصالح والشهداء
 ويندب ان يسلم الزاير لقبور المسلمين مستقبلاً وجهاً لميت
 قابلاً ما علمه النبي صلى الله عليه وسلم لاصحابه اذا خرجوا
 للمقابر السلام على اهل الديار من المؤمنين والمسلمين وانا انشا
 الله بكم لاحقون اسأل الله لنا ولكم العافية والسلام عليكم
 دار قوم موسيين وانا انشا الله بكم لاحقون كما رواه مسلم
 نزار ابوداود اللهم لا تحرمنا اجرهم ولا تفتنا بعدهم لكن
 بسند ضعيف وقوله انشا الله للثرك وقراءه عندهم ما
 تسروا القرآن فان الرحمة تنزل في محل القراءة والميت كاضر
 ترجي له الرحمة ويدعوله عقب القراءة لان الدعاء ينفع الميت
 وهو عقب القراءة اقرب الى الاجابة وان يقرب زيارته منه كقرب
 في زيارته حيا احتراماً له قال النووي ويستحب للاكثر
 من الزايرة وان يكثر الوقوف عند قبور اهل الخير والفضل
ولا بأس بالبكاء على الميت قبل الموت وبعدة قال في الروضة
 كما صلها والبكاء قبل الموت او لي من بعده لكن لا يولى عدمه
 بحفرة المحتضر والبكاء عليه بعد الموت خلاف الاولى لانه حينئذ
 يكون اسفاً على ما فات نقله في المجمع عن الجمهور وكنت
 يكون **من غير نوح** وهو رفع الصوت بالندب قاله في المجمع
 وهو حرام لخبر الناحية اذ المقتب تقوم يوم القيمة وعليها
 سربال من قطران ودرع من حرب راوه مسلم والسريال

نزارية

الشيوخ

القيصر والدرع قيصر فوقه **ولا شق جيب** ونحوه كنشر شعر
وتسويد وجهه والقادر على رفع صوت باقراط في
البكاء أي يحرم ذلك **خبر الشيخ** يحسن ليس منا من صر بالخرد
ويشق الجيوب ودعا يدعوي **لجأهلية** والجيب هو تقويس
موضع دخول مرسر الألبس من الثوب **قاله** صاحب المطالع
ويحرم أيضا الجزع بضرب صدره ونحوه كضرب خذ ومن ذلك
أيضا تعبيل الزبي وليس غير ما جرت العادة به والضابط
كل يتضمن اظهار جزع ينافي في الانتقاد والاستسلام لقضاء
الله تعالى ولا يعذب الميت بشي من ذلك **قاله** موضع به قال
تعالى ولا تنزروا نفرة ونزرا خري بخلاف ما اذا اوصي به و
عليه حمل الجمهور الاخبار الواردة بتعذيب الميت على ذلك
والاصح كما قاله الشيخ ابو حامد ان ما ذكر محمول على الكفار
وعبر من اصحاب الذنوب ويندب المباداة بقضاء دين
الميت ان يتسرع الى قبل الاشتغال بتجهيزه **خبر** نفس
المومن او روجه معلقة أي محيوسة عن مقامها الكريم
بدنه حتى يقضي عنه مراواة الترمذي وحسنه **وتجمل** المباداة
عند طلب المستحق حقه **وتنفيد** وصيته ونجب عند
طلب الموصي له المعين وكذا عند المكنة في الوصية للفقراء
ونحوهم من ذوي الحاجات او قد كما اوصي بتجهيلها ويكره
تمني الموت ليرزق به في بدنه اوضح في ديننا الا لفتنة
دين فلا يكره كما في المجموع ما تمنيه لغرض اخر ويحبوا
كتمني الشهادة في سبيل الله **ويبين** التداوي **خبر** الله
لم يضع دار الا وضع له دواء غير الهرم **قال** في المجموع فان

ترك

ترك التداوي **توكلوا** فهو افضل **ويكره** الكراهة المريض عليه
وكذا الكراهة على الطعام **ويستحب** ان يستعد للموت كل مكلف
بنوبة بان يبادر بها **الخلا** يخاف الموت المغفوت لها **ويستحب**
ان يكثر من ذكر الموت **خبر** اكثر ما ذكره هادم اللذات فانه
ما يذكر في كثير الاقله ولا قليل الاكثر **اي** تهيؤ من **الامل**
والدينا وقليل من العمل وهازم بالمعجزة أي قاطع ويحرم
نقل الميت قبل دفنه من محل موته الى محل ابعده من مقبره
محل موته **ليدفن** فيه **لان** يكون بقرب مكة او المدينة او
بيت المقدس **نص** عليه الشافعي لفضلها **يعني** ندبها **اهله**
أي الميت كبيرهم وصغيرهم ذكرهم وانثاهم لما رواه بن جهم
والبيهقي باسناد حسن ما من مسلم يعزي **اخاه** مصيبة الا
كساه الله من جلال الكرامة يوم القيمة **فنعلم** الشابة
لا يعز بها اجنبي وانما يعز بها محارمها وكذا الحق بهم في
حوادث النظر فيما يظهر وصرح ابن خيران بان **يستحب**
التفريضة بالملوك بل قال الزمخشري **يستحب** ان يعزى بكل
من حصل له وجه كما ذكره الحسن البصري حتى الزوجة
والصديق وتعزى بهم بالاهل جري على الغالب **وتندب**
البداية باضعفهم عن حمل المصيبة **ويبين** قبل دفنه لانه
وقت شدة الجزع والحزن ولكن بعده اولى لا تشتغلهم قبله
بتجهيزه **الان** افرط حزنهم فتعزى بها اولى ليصبرهم و
تأنيثها الى اخر **ثلاثة ايام** تقربا تمضي **من** وقت الموت لحاضر
ومن القديوم الغائب **وقبل** من وقت **دفنه** ومثل الغائب
المريض والمحبوس فيكره التعزية بعدها اذا الغرض منها

نسكن قلب الحصاب والغالب سكوتة قبلها فلا يجد حزنه
 ويقال في تعزية المسلم بالمسلم اعظم الله اجر كما جعله
 عظيمها واحسن عزاء كما جعله حسنا وغفر لبيك ويقال في
 تعزية الكافر الذي اعظم الله اجره وصبرك واخلف عليك
 او خير مصيبتك او نحو ذلك ويقال في تعزية الكافر بالمسلم غفر
 الله لبيتك ولحسن عزائك اما الكافر غير المحترم من حربي
 او مرتد كما تحشه الاذري فلا يعزي وهل هو حرام او مكروه
 الظاهر انه في المهمات الاول ومقتضي كلام الشيخ اي حامد
 الثاني وهو الظاهر هذا ان لم يرجع اسلامه فان رجي استحب
 كما يؤخذ من كلام السبكي واما تعزية الكافر بالكافر فلهي غير
 مندوبة كما اقتضاه كلام الشرح والروضة بل هي جائزة وان
 يرجع اسلامه وصفتها اخلف الله عليك ولا تقص عدوك
 لان ذلك ينفعنا في الدنيا بكثرة الجزية وفي الآخرة بالعدا
 من النار قال في المجموع وهو مشكل لانه دعاء بدوام الكفر
 فالخيار تركه ومنعه ابن النقيب بانه ليس فيه ما يقتضي
 البقاء على الكفر ولا يحتاج الى تأويله بتكثير الجزية **ولا بد فن**
اثنان ابتلي في قبر واحد بل يفرد كل ميت بقبر حاله الاختيار
 للاتباع فلو جمع اثنان في قبر واتخذ الجنس كرجلين وامرأتين
 كره عند الماوردي وهرم عند السرخسي ونقله عند النووي
 في مجموعهم مقتضا عليه وعقبة بقوله وعبارة الأكثرين
 ولا بد فن اثنان في قبر وخارج في القبر السبكي وسيأتي ما
 يفوي التحريم **الاحاجلة** اي لضرورة كما في كلام الشيخين
 كان كثر الموت وعسافر اذ كل ميت دفن فيجمع بين الاثنين

والثلاثة

والثلاثة والكثير في قبر بحسب الضرورة وكذا في ثوب الماتع في
 قتي احد رواه البخاري فيقدم جسدا افضلها نديا وهو
 الاحق بالامامة او جسد القبر قبل لانه صلى الله عليه وسلم
 كان يسأل في قتي احد عن اكثر قرانا فيقدمه الى الجسد **لا**
 يقدم فرع على اصله من جنسه وان علا حتى يقدم الجسد ولو
 من قبل الام وكذا الجدة قال الاستوي فيقدم الاب على الابن
 وان كان افضل منه بحسب الابوة وتقدم على البنت وان كانت
 افضل منها اما الابن مع الام فيقدم لفضيلة الذكورة وتقدم الرجل
 على الصبي والصبي على الخنثى والخنثى على المرأة ولا يجمع رجل وامرأة في
 قبر الضرورة فيجوز عند عدمها كما في الحياة قال ابن الصلاح وعلم
 اذ لم يكن بينهما محرمة او زوجية ولا يجوز الجمع قال الاستوي
 وهو متجه والذي في المجموع ان لا فرق فقال انه حرام حتى في الام
 مع ولدها وهذا هو الظاهر اذا العلة في منع الجمع الاندثار
 الشهوة قد انقطعت فلا فرق بين المحرم وغيره ولا بين ان يكونا
 من جنس واحد ام لا والخنثى مع الخنثى او غيره كالا نثي مع الذكر
 والصغير الذي لم يبلغ حد الشهوة كالمحرم ومجنس بين الميتين
 بنزاع حيث جمع بينهما بدو كما جزم به ابن المقرئ في شرح اشاده
 ولو اتحد الجنس واما نبش بعد دفنه وقبل السلام عند اصل
 الخبرة بتلك الارض المنقل وغيره كصلاة عليه وتكفينه فحرام
 لان فيه هتكاً كحرمة الضرورة بان دفنه لا غسل ولا ينجم بشره
 وهو ممن يجب غسله لانه واجب فاستدرك عند قبره فيجب
 على المثلون نبشه وغسله ان لم يتغير او دفن في ارض او في ثوب
 مغسول بطالهما ما لهما فيجب البشر ولو تغير الميت ليصل المسحق

الحققة وبين لصاحبها التركي ومحل البش في الثوب اذا وجد
ما يلفن فيه الميت ولا فلا يجوز البش كما اقتضا كلام الشيخ
ابي حامد وغيره قال الرازي والكفن الحريري للرجل كما لم يصب
قال النووي وفيه نظر ويبي ان يقطع فيه بعدم البش انتهى
وهذا هو المعتمد لانه حق الله تعالى اوقع في القبر مال وان قل خاتم
فيجب بشه وان تغير الميت لان تركه فيه اضاعه مال وقيد في
المهذب بطلب مالكة وهو الذي يظهر اعلمه قياسا على الكفن
والفرق بان الكفن ضروري لا يجدي ولو بلغ مالا لغيره وطلبه
صاحبه كما في الروضة ولم يضمن مثله او قيمته احد من الورثة
او غيرهم كما في الروض بشه وشق جوفه واخرج منه ورد لصاحبه
اما اذا ابتلع مال نفسه فانه لا يبش ولا يشق لاستهلاكه ماله
في حياته او دفنه لغير القبلة بخلافه فيجب بشه ماله بتغير
ويوجه للقبلة بخلاف ما اذا دفن بلا تكفين فانه يبش لان
عرض التكفين السر وقد حصل بالترايب **فتم**
بين ان يبقى هامة بعد دفنه عند قبره ساعة يسألون له
التثبيت لانه صلى الله عليه وسلم كان اذا فرغ من دفن ميت
وقف عليه وقال استغفروا لاهليكم واسألوا له التثبيت
فانه الان يسأل ويبش تلقين الميت المكلوف بعد الدفن الحديث
ورده قال في الروضة والحديث وان كان ضعيفا لكنه اع
اعتضد بشواهد من الاحاديث الصحيحة ولم تنزل الناس
على العمل به من العصر الاول في زمن من يتقدم به ويقعد
المكفن عن راس القبر اما غير المكلوف وهو للطفل وكونه منام
يتقدمه تكليف فلا بين تلقينه لانه لا يثبت في قبره **وسن**
لكو جيران اصل الميت كاقاربته البعد او لو كانوا ببلد وهو

باخر

باخر نهية طعام يشيعهم يوما وليلة لشغلهم بالحزن عنه
وان ياتح عليهم في اكلا ليلا يضعفوا بتركه وحرمة نهية
لنحو حاجة كنادية لانها اعانة على معصية قال ابن الصاغ
وعبى اما اصلاح الميت طعاما وجمع الناس عليه فيدعه غير
مسحبه **كتاب الزكاة** هو لغة التواوير
وزيادة الخير يقال زكي الزرع اذا عمي ونزكت النفقة اذا بورك
فيها وفلان زكي اي كثير الخير ويطلق على التطهير قال تعالى
قد افلح من زكاه اي طهرها من الادناس ويطلق ايضا على
المدح قال تعالى فلا تزكوا انفسكم اي تمدوها وشيها اسد
لقد رخصت ما من مال مخصوص يجب صرفه لاصناف مخصوصة
بشرايط ستاتي وسميت بذلك لان المال يتموا ببركة افعالها
ودعا الاخر ولا تملك بغيرها من الاثر وتعدده حتى تشهد
له بصحة الايمان والاصل في وجوبها قبل الاجماع قوله تعالى
واتوا الزكاة وقوله تعالى خذوا من اموالهم صدقة واخبار
كثير بني الاسلام على خمس وهي اركان الاسلام لهذا
الحبر يكفر بها واحد وان اتى بها في الزكاة المجمع عليها اما
المختلف فيها كالزكاة وبقايل المنع من ادايتها عليها وتؤ
منه قهرها فعل الصدقة رضي الله عنه وفرضت في السنة
الثانية من الهجرة بعد زكاة الفطر **زكاة في خمسة اشيا**
من انواع المال وهي **المواشي والاثمان والزرع والثمار**
وعروض التجارة وهذه الانواع ثمانية اصناف من اجناس
المال الابل والبقر والغنم الاشية والذهب والفضة والزرع
والنخل والكرم ومن ذلك وحيث لثمانية اصناف من طبقات

اهل مو

الناس **فاما المواشي** جمع ما نشية وهي تطلق على كل شيء من
الدواب والانعام ولما كان ذلك جبراديين المصنف امر له
بقوله **فتحت لزكاة في ثلاثة اصناف منها فقط وهي الابل**
يكسر لبا اسر جمع لا واحد له من لفظه وتسكن باؤه للتخفيف
ويجمع على ابال كجمل واجمال **والبقر** وهو اسم جنس واحد بقرة
وباقوة للذكر والانثى سمي بذلك لانه يبقر الارض اي يشقها
بالحرارة **والغنم** وهو اسم جنس للذكر والانثى لا واحد له من
لفظه فلا تجب في الخيل ولا في الرقيق ولا في متولد من غنم وظلها
فاما المتولد من واحد من النعم ومن اخر منها كما متولد بين
ابل وبقر فقصبة **كلامهم انها تجب فيه** وقال الولي العراقي
ينبغي القطع به **قال** والظاهر انه يزكي زكاة اخفها فالتولد
بين الابل والبقر يزكي زكاة البقر المتيقن **وشرا بها وجوبها**
اي انما نشية التي هي الابل والبقر والغنم **سنة اشيا الاول الاسلام**
لقول الصديق رضي الله عنه هذه فريضة الصدقة التي
فرضها رسول الله صلى الله عليه وسلم على المسلمين فلا تجب
على الكافر وجوب مطالبة وان كان يعاقب على تركها في الاخرة
لانه مكلف بفروع الشريعة **فعدم المرد** تؤخذ منه بعد
وجوبها عليه اسلامه لا مواخذة له بحكم الاسلام هذا اذا
لزمته قبل مردته وما لزمه في ردته فهو موقوف كما له ان يعاد
الى الاسلام لزمه اداؤه التبين بقاء ملكه والا فلا **والثاني**
الحرية فلا تجب على رقيق ولو مدبر او مطلقا عتقه بصفة
ومكاتبه بضعف ملكه المكاتب ولعدم ملكه غيره **فعدم**
تجب على من ملكه ببضعه اكرضا بالتمام ملكه **والثالث**

الملك الثامن فلا يجب فيما يملكه ملكا تاما كمال كتابة اذ للعبد
استفاضة متى شاء وتجب في مال العجور عليه والمحاطب بالاشراج
منه ولية ولا يجب في مال وفى الخبيث اذ لا وثوق بوجوده وهما به
في مخصص وصال وفجود وغايب وان تعد رخصة ومملوك
يعقد قبل قبضة لانها ملكة ملكا تاما وفي دين لازم من نقد و
عرض تجارة لعموم الادلة ولا يمنع دين ولو جدد به وجوبها ولو
اجتمع بركة ودين ادمي في تركه بان مات قبل اداها وضاعت
التركة عنهما قدمت على الدين فنقد بها الدين الله تعالى في خبر
الصحيحين دين الله احق بالقضاء **خرج** بدين الادمي دين الله
تعالى كزكاة وخرج فالوجه كما قال السبكي ان كان النصاب موجودا
قدمت الزكاة والا فيستويان وبالتركة ما لو اجتمعا على حي فانه
ان كان عجور عليه قدم حق الادمي اذ لم يتعلق الزكاة بالعمي
ولا قدمت مطلقا **والرابع النصاب** يكسر النون بقدر معلوم
مما تجب فيه الزكاة قاله النووي في تحريرها فلا زكاة فيما دونه
والخامس الحول خبر كزكاة في مال حي يحول عليه الحول
وهو ان كان ضيعفا مجبور بانما حكيمه عن اهل الخلفاء الاربعة
وغيرهم والحول كما في الحكم سنة كما صله فلا يجب قبل تمامه
ولو بلحظة ولكن لتناج نصاب ملكه بسبب ملك النصاب
حول النصاب وان ماتت الامهات لقول عمر رضي الله عنه لاسحية
اعتمد عليهم بالشئلة وايضا المعنى في اشتراط الحول ان يحصل
النمو والنتاج ثم اعظم فيبيع الاصول في الحول ولو ادعي
المالك النتاج بعد الحول صدق لان الاصل عدم وجوده
قبله فان اتهمه الساعي سن تحليقة **والسادس السوم**

وهو اسامة مالك له اكل الحول واختصت السابعة بالزكاة لتوفي
 موته بالرعي في كل مباح او مملوك قيمته يسيرة لا بعد مثلها
 كلغة في مقابلة تماثيلها لكن لم يعلقها قدر تعيش بدونه فلا
 ضرر بين ولم يقصد به قطع سوم ليرى اما لو سامت نفسها
 او اسامها غير ما كها كغاصب او اعتكفت سائمة او علقته معظم
 الحول او قدرها لتعيش بدونه او تعيش لكن بغير اوبلا ضرر
 بين لكن قصد به قطع سوم او مورتها وتم حولها ولم يعلم
 فلا زكوة لفقد اسامة المالك المذكورة والحاشية تصير
 عند العلف يوما ويومين لان الله **واما الاثمان فبشأن**
وهما الذهب والفضة والافضل في وجوب الزكاة في ذلك
 قبل الاجماع قوله تعالى والذين يكنزون الذهب والفضة
 والكنز هو الذي لم تود زكاته **فبشأن** قضية تعبير
 المصنف الاثمان بالذهب والفضة شمول الاثمان لغير
 المضروب فان الذهب والفضة يطلق على المضروب وغير
 وليس مراد واغايه الدنانير والدرهم خاصة كما قاله
 النووي في تحريره وجبني فاطلاق المصنف غير مطلق
 لتفسير الاثمان وان كان جنسا من حيث شمول المضروب
 وغيره فانه المراد هنا **وشرايط وجوب الزكاة فيها اي خمسة**
وهي الاسلام والحرية والملك التام والنصاب والحول و
 مختزاتها معلومة مما تقدم ولو زال ملكه في الحول عند
 النصاب او بعضه ببيع او غيره فعاد بشرا او عبدا
 استأنف الحول لا تقطاع الاول بما فعله فصار ملكا
 جديدا فلا بد له من حول للمحدث المتقدم واذا فعل

والما

الاثمان ولو قال فيها ليعود على الذهب والفضة لكان أولى لما تقدم

ذلك

ذلك بقصد الفرار من الزكاة كراهة تنزيه لانه فرار من
 القرية بخلاف ما اذا كان الحاجة اولها والفرار او مطالع على
 افهمه كلامهم فان قيل يشكل عدم الكراهة فيما اذا كان الحاجة
 وقصد الفرار بما اذا اتخذ ضربة صغيرة لزينة وحاجة احيى
 بان الضربة فيها اتخاذه فقوي المنع بخلاف الفرار ولو باح
 النقد بعضه ببعض التجارة كالصيارفة استأنف الحول كلما
 يادل ولذلك قال ابن شريح بشر الصيارفة بان الزكاة عليهم
واما الزرع فيجب الزكاة فيها ابتلاؤه شلبيط الاول ان يكون
مما يزرعه اي يتولى اسبابه **الادميون** كالحنطة والشعير
 والارز والعدس **والثاني ان يكون الزرع قوتا مدحيا** كالحمص
 والبقلا وهي بالتشديد يد مع القمر الغول والزرعة وهي بالجمعة
 مضمومة ثمرا خفيفة والهرملان وهو بضد الها والطاء
 جلبان بضد الجيم والماش وهو بالجمعة نوع من الجلبان
 فتجب الزكاة في جميع ذلك لوردها في بعضه في الاخبار ولحق
 به الباقي **واما قوله صلى الله عليه وسلم لا يمسى الا شقير**
 ومعاذ حين بعثهما الى اليمن فيما رواه الحاكم لا تؤخذ الصدقة
 الا من هذه الاربعة الشعير والحنطة والتمر والزبيب والخصر
 فية اضافي اي بالنسبة الى ما كان موجودا عندهم وخرج بالقوت
 غيره كخوخ ورمان ونين ولوز وتفاح ومشمش واختيار ما
 يفتان في الحذب اضطراب كحبوب البوادي كحب الحنظل
 وجب الفاسول وهو الاثنان فلا زكاة فيها كما لا زكاة في
 الوجيا حشيات من الطبا ونحوها وبديل المصنف تبعا لغيره
 قيد الاختيار بما يزرعه ادميون وعبارة التنبية بما يستنبته

الادميون لان مالا يزرعونه ايستنبونه ليس فيه شيء يقتات
اختيار **فصل** يستثنى من اطلاق المصنف ما لو حمل
السيل حباجب فيه الزكاة من دار الحرب فتنت في ارضها فانه لا
زكاة فيه كالتخل المباح بالصحر وكذا الثمار البستان وغلة القرية
الموقوفين على المساجد والربط والقناطر والفقراء والمساكين لا
يجب فيها الزكاة على الصحيح اذ ليس لها مال للمعين ولو اخذ
الامام الخراج على ان يكون بدلا عن العشر كان كاخذ القيمة في
الزكاة بالاجتهاد فيسقط به الفرض وان نقص عن الواجب
عمه **والثالث ان يكون نصابا كاملا وهو خمسة اوسق** لقوله
صلى الله عليه وسلم ليس فيما دون خمسة اوسق صدقة رواه
الشيوخان والوسق بالغتخ على الاقص وهو مصدر جمع الجمع
سمي به هذا المقدار لاجل ما جمعه من الضيعان قال تعالى
والليل وما سبق اي جمع وسياتي بيان الاوسق بالوزن في كلامه
وقدرها بالكيل في الشرح ويعتبر في الخمسة اوسق ان تكون
بصفاه من تبينها **لا قشر عليها** لان ذلك لا يוכל معها واما ما
ادخر في قشره ولم يוכל معه من ارضه وليس يطلع العين
واللام نوع من البر فنصابه عشرة اوسق غالبا اعتبارا بقشره
الذي ادخاره فيه الصلح له وايضا ولا يكمل في النصاب جنس
بجنس كالحنطة مع الشعير ويكمل في نصاب نوع باخر
كبريعتين نوع منه محامر ويخرج من كل من النوعين
بقسطه فان عسر اخراجه اكثر انواع وقلة مقداره كل
نوع منها اخرج الوسط منها لا اعلاها ولا ادناها مربية
لجانبين ولو تكدف واخرج من كل نوع فسطه جاز بل هو

فبين

الافضل

الافضل والسلت بضم السين وسكون الهم جنس مستقل لانه
بنسبة الشعير في برودة الطبع والحنطة في اللون واللامسه
فاكتسب من تركيب الشعير طبعها نودبه وصار اصلا بربه
فلا يصد الى غيره **واما الثمار فتجب الزكاة في شئين منها**
فقط وهما **ثمرة النخل وثمرة الكرم** اي العنب لانها من الا
قوات المدخرة ولو عير المصنف بالعنب لكان اولى لوروده النبي
عن تسميته بالكرم قال صلى الله عليه وسلم لا تسموا العنب كرم
كره ما نكح الكرم الرجل المسلم رواه مسلم قيل سمي كرمًا من
الكرم بفتح الراء الحمر المتخذة منه يحمل عليه فكمات
بسميه وجعل المؤمن اهدى بما يشتق من الكرم يقال رجل كرم
بأسنان الراو فتعها اي كرمير وثمرات النخل والاعناب افضل
الثمار وشجرها افضل بالا اتفاق واختلفوا ايها افضل والرجح
ان النخل افضل لوروده الكرم واما ثمر النخل المطعمات في الحبل
وافضل خلقت من طينة ادم والنخل مقدم على العنب في جميع
القران ونسبة صلى الله عليه وسلم النخلة بالمؤمن فانها تشرب
براسها فاذا قطع ماتت وينتفع بجميع اجزائها وهي الشجرة
الطبية المذكورة في القران فكانت افضل وليس في الشجر شجر
فيه ذكر وان شئ يحتاج الان في الى الذكر سواء ونسبة صلى
الله عليه وسلم عيسى الرجال بحبة العنب لانها اصل الخمر
وهي ام الخبايا **وشرايط وجوب الزكاة فيها اي الثمار**
انها بل خمسة كما يستعرفه وهي **الاسلام والحياة والملا**
التام والنصاب وقد علمت محترزاتها ما تقدم والخامس
بد والصالح وهو بلوغة صفة يطلب فيها غالبا فعلا منه

في الثمر انما كقول المتلون اخذه في حمرة او سواد وصفة وفي غير
المتلون منه كالعنب الا بيضا لينة ونحو هذه وهو صفاة و
جريان الماء فيه اذ هو قبل بد والصلاح لا يصلح للاكل **وبها**
عروض التجارة جمع عروض يفتح العين واسكان الراء **كل**
ما قابل التقدين من صرف الاموال فتجب الزكاة فيها الخبر الحاكم
باسنادين صحيحين على شرط الشيخين في الايل صدقتها
وفي العذر صدقتها وفي البر صدقة وهو يقال لا متعلا
لبرائز وللصلاح وليس فيه زكاة عين فنصدقته زكاة التجارة
وهي تغليب المال معاوضة لعوض الربح **بالشرائط الخمسة**
المدكورة في زكاة الاثمان وترك سادسا وهو ان يملك معاوضة
كلمه وعوض خلع وصلاح عن دم فلا زكاة فيما ملك بغير
معاوضة كهيبة بلا ثواب وارث ووصية لانفقاء المعاوضة
وسابعا وهو ان يتوي حال التملك التجارة لتمييز عن القنية
فان نواها انقطع الحول فيحتاج الى تجديد النية مقرره
بتصرف **فصل** في بيان نصاب الابل وما يجب اخراجه
اول نصاب الابل خمس ليس لحد يث فيما دون خمس ودم
الابل صدقة **وفيها شاة** وانما وجبت الشاة وان وجبها على
خلاف الاصل للرفق بالفقير لا ايجاب البعير بغير مالك
واجاب خبر من يغير وهو الخمس مضربه وبالفقر **وفي عشر**
شاة وفي خمس عشر **ثلاث شاة** وفي عشرين **اربع شاة**
والشاة الواجبة فيما دون خمس وعشرين من الابل حذمة
ضان لها سنة او اجزعت وان لم يتم لها سنة كما قال القرني
في الاضحية ونزل ذلك منزله البلوغ بالسنة والاحلام او

نسيئة

نسيئة معز لها سنتان فهو مخير بين الحذمة والنسيئة ولا يتعين
غالب غنم البلد الخبر في كل خمس شاة فالشاة تطلق على الضان
والمعز لكن لا يجوز الانتقال الى غنم بلد اخر لاجلها في القنية
او خبر منها وتخزي الجذع من الضان او التي من المعز كالا
وان كانت الابل انا فالصدق اسم الشاة عليه وتخزي بغير
الزكاة عند دون خمس وعشرين عوض عن الشاة الواحدة او
الشاة المتعددة وان لم يبا وقيمة الشاة لانه يخزي عن
خمس وعشرين كما سياتي فعراه ووثها ولي افادت اضافته
الى الزكاة اعتبار كونه انثى بنت مخاض فما فوقها كما في
المجموع **وفي خمس وعشرين بنت مخاض من الابل** وهي التي
لها سنة وطعنت في الثانية سميت بذلك لانها امها بعد
سنة من ولادتها تحمل مرة اخرى فتصير من المخاض اي
الحوامل **وفي ست وثلاثين بنت لبون** من الابل وهي
التي تملأ سنتان وطعنت في الثالثة سميت بذلك لان امها
ان لها ان تلد فتصير لبونا **وفي سنة واربعين حذمة** من
الابل بكسر الحاء وهي التي لها ثلاث سنين وطعنت في الرابعة
سميت بذلك لانها استحققت ان تتركب ويطلقها الغنم
ويحمل عليها ولو اخرج بدلها بنت لبون اجرة كما في
المروانيد **وفي احد وستين حذمة** بالذال المعجمة من
الابل وهي التي تملأ اربع سنين وطعنت في الخامسة
سميت بذلك لانها احدثت مقدم اسنانها اي اسقطته
وقبل لكامل اسنانها وهذا اخر اسنان الزكاة واعتبر في
الجميع الاثوثة لما فيها من رفق الدرر والسل ولو اخرج

صحة

بدل الجذعة حفتين او بنتي لبون اجزائه على الاصح لا اجزاء
 عما زاد وفي ست وسبعين بنتا لبون من الابل وفي احدى
 وتسعين حقتان وفي مائة واحدتي وعشرين ثلاث بنات
 لبون ثم يستمر ذلك الى مائة وثلاثين فتعين الواجب فيها وفي
 كل عشر بعدها وفي كل اربعين من الابل بنت لبون وفي كل
 خمسين حقة منها كما هي وفي ذلك البخاري مقطعا في عشرة
 مواضع وابودود كما له **فصل** في قول المصنف
 ثم في كل اربعين الى اخره قد يقتضي لولا ما قدرته ان استقفا
 الحساب بذلك انما يكون فيما بعد مائة واحدتي وعشرين
 وليس مراد ابل بتغير الواجب بزيادة تسع ثم بزيادة عشرتها
 قدرت به كلامه فان عدم بنت الخاض فابن لبون وان كان
 اقل قيمة منها وتبت العينية والمقصودة العاجزة عن
 تحصيلها ولم هو به بموجبه او حال وعجز عن تحصيلها فقد
 ولا يكلف ان يخرج بنت مخاض كريمة لكن يجمع الكريمة عند
 ابن لبون وحقا في لوجود بنت مخاض لمجرى في ماله وحذ
 الحق عن بنت مخاض عند فقدها لاعتد بنت لبون عند
 فقدها **فصل** في نصاب البقر وما يجب اخراجه **واول**
نصاب البقر ثلاثون فيجب اي النصاب **تبيع** اي مسنة
 سمي بذلك لانه يتبع امه في المرعى وفي كل اربعين مسنة
 لها سنتان سميت بذلك لتكامل استاتها وذلك لما روي
 الترمذي وغيره عن معاذ قال بعثني رسول الله صلى الله
 صلى الله عليه وسلم الى اليمن فامرني ان اخذ من كل اربعين
 بقرة مسنة ومن كل ثلاثين تبعا وصححه الحاكم وغيره

ولبقة

والبقرة فقال للذكر والانثى ولو اخرج بدل المسنة تبيعان
 اجزاة على المذهب **وعلى هذا الحكم ابدافقس** عند الزيادة
 ففي ستين تبيعان وفي سبعين تبيع ومسنة وفي ثمانين
 مسنتان وفي مائة وعشرين ثلاث مسنات او اربعة اتبعه
فصل في قد تخلص تخلص ان الفرض بعد الاربعين
 لا يتعين الا بزيادة عشرين ثم يتغير بزيادة كل عشرة وفي
 مائة وعشرين يتفق فرضان واذا اتفق في ابل وبقر فرضان
 في نصاب واحد وجب فيهما الا غبط منهما وهو الا نفع
 للمستحقين ففي ما بين تبعا ومائة وعشرين بقرة تجزى
 الا غبط من اربع حقائق وخمس بنات لبون وثلاث مسنات
 واربعة اتبعه ان وجد اجماله بصفة الاجزاء لان كل منها
 فرضها فاذا اجتمع اربع مائة حقا للمستحقين اذ لا مشقة
 في تحصيله واجزاء غير الا غبط بلا نقص من اجماله والساعي
 لتعذر وجير التفاوت لنقص حق المستحقين بفقد البلد
 او جز من الا غبط فلا يجزى وان وجد احدهما بماله اخذون
 وجد شي من الاخران الناقص كالمعدوم وان لم يوجد
 واحدهما بماله بصفة الاجزاء فله تحصيل ما شاء منهما كالا
 او بعضا منهما بشرا او غيره ولو غبط غبط لما في تعيين الا غبط
 من المشقة في تحصيله **فصل** في عدم واجبا من
 الابل ولو جده في ماله ان يصعد درجة وياخذ جيران ولبه
 سليمة او ينزل درجة ويحطية الجيران كما جاز ذلك في خبر
 انس فالحيرة في الصعود والنزول للمالك لا يحلها عشرها
 تخفيفا عليه والجيران شاران بالصفة السابقة وعشر

درهم نقد خالصه بخير الدافع ساعيا كان او مالكا وله
 صعود درجتين فاكثر ونزل درجتين فاكثر مع تعدد
 الجبران هذا عند عدم القربى في جهة المخرجة ولا ببعض
 جبران فلا يجزي شاة وعشرة درهم جبران واحد الا ان كان
 مرضي بذلك لان الجبران حقة فله استقاطه اما الجبرانات
 فيجوز تبعضها فيجزي شاتان وعشرون درهما جبران
 كالنقاريتين والجبران في غير الابل من بقر وعمل **فصل**
 في بيان نصاب الغنم وما يجب اخراجه **اول نصاب الغنم**
اربعون شاة وفيها شاة جذية من الضان بالمهنة وتركه
 لها سنة او ثنية من المعز يفتح العين لها سنتان **ومائة**
واحد وعشرين شاة وفي مائتين واحدة ثلاث شاة
وفي اربعمائة اربع شاة ثم في كل مائة شاة تحديت
 انش في ذلك رواية البخاري ونقل الشافعي ان اهل العلم لا
 يختلفون في ذلك ولو تفرقت ماشية المالك في اماكن فلهي
 كالتي في مكان واحد حتى لو ملكه اربعين شاة في بلد بيت
 لزمته الزكاة ولو ملكه ثمانين في بلدين في كل اربعين
 لزمته الزكاة واحدة وان بعدت المسافة ببينهم اخلا
 للامام احمد فانه يلزمه عند التباعد شاتان **فصل**
 يجزي في اخراج الزكاة نوع من نوع اخر كضان عند معز
 وعكسه من الغنم واجبية عن مملوكة وعكسه من الابل
 وعكس عن جواميس وعكسه من البقر برعاية القيمة ففي
 ثلاثين عنرا وهي اثني المهر وعشرين عجاء من الضان عنر
 او شاة بقيمة ثلاثه اربع عنر وربيع شاة وفي عكس

ذلك

ذلك عكسه ولا يؤخذ ناقص من ذكر ومعيب وصغير الامن
 مثله في غير ما مر من جوار اخذ ابن اللبون والحق والذكر
 من الشيات في الابل والتبعية في البقر فان اختلفت ماله نقصان
 وكالا ما واتخذ نوعا اخر كما مالا برعاية القيمة وان لم يوف
 تمامه ناقص ولا يؤخذ خيار كامل وكولة وهي السمنية
 لك كل وري وهي الحديثة العهد بالنتاج بان يحضي لها من
 ولادتها نصف شهر كما قاله الاثر هري او شهران كما نقله
 الجوهري الا برضا مالكيها يأخذ **فصل** ان كانت كلها اخبارا
 اخذ الخيار منها الا الحوامل فلا يؤخذ منها حامل كما نقله
 الامام واستحسنه ويؤخذ زكاة سائمة عند ورودها ماله
 لانها اقرب الى الضمان حيث لا يكلفهم الساعي ردها الى
 البلد كما لا يلزمه ان يتبع الماعي فان لم ترد المان اكتفت
 بالكل وقت الربيع فعند بيوت أهلها وافنيتهم ويصدق
 مخرجها في عدد ما ان كان ثقله والافتقد والاسهل عددا
 عند مضيق تمر به واحدة واحدة بيد كل من المالك والساعي
 او تأييدها قضيب يشيران به الى واحدة او يصبان **فصل**
 ظهرها لان ذلك بعد عن الغلط فان اختلفا بعد العد وكان
 الواجب يختلف به اعداد العدد **فصل** في زكاة خلطة
 الاوصاف وتسمى خلطة جوار اذ هي المذكورة في كلامنا
والخليطان من اهل الزكاة في نصاب او في اقل منه واحدا
 نصاب ولو في غير ماشية من نقد او غيره كما سياتي **فصل**
 وجوب **زكاة** بالنصب على نزع الخافض اي زكاة المال الواحد
 اجبا كما قاله الشيخ ابو جاهد **بشرط تسعة** بل عشرة مع

انه جري على واحد مما ذكره على رأي ضعيف كما استعرفه مع
 ابداله بغيره تصحى لما ذكره من العدد الاول **اذا كان المرح**
واحد وهو بفتح الهم اسم الموضع مبين الماشية والثاني
 اذا كان **المسرح واحد** وهو بفتح الهم واسكان المهملة اسم
 للموضع الذي تجتمع الماشية فيه فترشاق الى المرحي والثالث
 اذا كان **المرعي واحد** وهو بفتح الهم اسم للموضع الذي يرعى
 فيه والرابع اذا كان **الفحل** الذي يضربها **واحد** او اكثر بان تكون
 مرسلة بين واحد من الماشيتين بحيث لا يختص ماشية
 هذا الفحل عن ماشية الاخر وان كان ملكا لاحدهما او معارفا
 لهما ولهما الا اذا اختلف النوع كضأن ومعز فلا يضر اختلافه
 قطعا للضرورة **والخامس المشرب واحد** و بفتح الهم موضع
 مشرب الماشية سواء كان من نهلم وغيره **والسادس اذا كان**
الحالب وهو الذي يحلب اللبن **واحد** على رأي ضعيف وهذا
 هو الشرط الذي تقدم الاعلام بان المص جري على رأي
 ضعيف والاصح انه لا يشترط اتحاده كما نزل الغنم والاشا
 الذي يحلب فيه كاله الجوز ويبدل باتحاد الراعي فانه شرط
 على الاصح ومعناه كما في الروضة انه لا يختص احدهما
 براح ولا يضر تعدد الرعاة **والسابع** اذا كان **موضع الحلب**
واحد وهو بفتح اللام ويقال للبن والمصدر وهو المراد هنا
 وحكي سكنونها والثامن اذا كانت الماشيتان نصابا كاملا او اقل
 من نصاب واحد هما نصابا كما مر من الاشارة اليه والتاسع
 مطلق الحول من وقت خلطها اذا كان المال حوليا فلو ملكه
 كل منهما اربعين نشاة في اول المحرم وخططي في اول صفر الجوز

انه لا خلطة في الحول بل اذا جاء المحرم وجب على كل منهما
 نشاة ولو تفرقت ماشيتهما في اثناء الحول نظر ان كان نصابا
 طويلا عرفا ولو بلاك قصد صر وان كان يسيرا ولم يعلم انه لم
 يضر فان علمانه واقراة وقصد اذ لا او علمه احد هما فقط
 كما قاله الاذري صر والعاشقان يكونان من اهل الزكاة كما مر
 الاشارة اليه فلو كان النصاب المخلوط بين مسلم وكافر او
 مكان لم تؤثر هذه الخلطة بشي بل يقتصر نصيب من هو اهل
 الزكاة ان يبلغ نصابا زكيا زكاة المنفرد والا فلا زكاة ولا يشترط
 الخلطة في الاصح لان حصة المونة ما اتحاد المرفق لا يختص
 بالقصد وعدمه وانما يشترط بالاتحاد فيما مر ليجمع المالان
 كالامال الواحدة وتختف المونة على الحصة بالزكاة **فصل**
 مثل خلطة الجوار خلطة الشركة وتسمى خلطة اعيان لان
 كل عين مشتركة وخلطة بشيوع **فصل** الاظهر
 تأثير خلطة الثمر والزرع والنقد وعرض التجارة باشتراك
 او مجاورتها في الماشية وانما يؤثر خلطة الجوار في الثمر
 والزرع بشرط ان لا يتميز الناطور وهو بالمهملة الشجر من
 المعجبة حافظ الزرع والشجر والجرب وهو بفتح الجيم
 موضع تخفيف الثمار والببدر وهو بفتح الموحدة والدال
 المهملة موضع قضيب الحنطة وفي النقد وعروض التجارة
 بشرط ان يتميز الدكان والحارس ومكان الحفظ كخراطة
 ونحو ذلك كالميزان والوزن والنقاد والمنادي والحرث
 وجداد النخل والكيال والجمال والمشهد والمخف والحصاد
 وما يستق به لها فاذا كان لكل منهما خيل فزرع مجاور

لنحيل الآخر ولزعمه او لكل واحد كيس فيه نقد في صدق
واحد وامتنعة تجارة في مخازن واحد ولم يتميز احد صاعا
الاخر بشيء مما سبق تثبت الخطا لان المال يبي بصيران بذل
كالمال الواحد كما دللت عليه السنة في الماشية **فصل** في
بيان نصاب الذهب والفضة وما يجب اخراجه والا صل في ذلك
قيل الاجماع مع ما ياتي قوله تعالى والذين يكنزون الذهب
والفضة ولا الكثر هو الذي لم يتودع مكانه **ونصاب الذهب**
خالصا ولو غير مضروب **عشرون مثقالا** بالاجماع يؤثر
بوزن مكة لقوله صلى الله عليه وسلم المكيا لمكيا المدينة
والوزن وزن مكة وهذا المقدار يجد فلو نقصا في ميزان
وتغير في اخر فلا تزكاة على الا صلح للشك في النصاب والمثقال لم
يتغير جاهلية ولا اسلام او هو اثان وسبعون حبة وهي
شعبيرة معتدلة لم تنشر وقطع من طرفها مادق وطال
وفيه اي نصاب الذهب ربع العشر وهو نصف مثقال
تحدد بقوله صلى الله عليه وسلم ليس في اقل من عشرين
دينارا شيء وفي عشرين نصف دينار **وفيما على النصاب**
فحسابه ولو بيسيرا **ونصاب الورق** تكسر الرافضة
ولو غير مضروبه وهو ما يتا درهم خالصه بوزن مكة تحدد
لقوله صلى الله عليه وسلم ليس في فيما دون خمس اواق
من الورق صدق ولا وقية بضم الهيمزة وتتشد يد الباع
الاشهر ربعون درهما بالنصوص المشهورة والاجماع قاله
في المجموع والمراد بالدرهم الدرهما الاسلامية التي كل
عشرة منها سبعة مثاقيل وكل عشرة مثاقيل اربعة عشر درهما

وسبعان

وسبعان وكانت في الجاهلية مختلفة ثم ضربت في زمرات
عمر رضي الله تعالى عنه وقيل عبد الملك على هذا الوزن
واجمع المسلمون عليه ووزن الدرهم ستة دوايق والرافق
ثمان حبات وخمس حبة فالدرهم خمسون حبة وخمس حبة
وهي زبد على الدرهم ثلثة اسباع كان مثقالا ومتى نقص
من المثقال ثلثة اعشار كان درهما لان المثقال عشرة اسباع
فاذا نقص منها ثلثة بقي درهم **وفيها اي الدرهم المذكور**
ربع العشر منها وهو خمسة دراهم لقوله صلى الله عليه
وسلم وفي الرقة ربع العشر **وما زاد على النصاب ولو بيسيرا**
فحسابه والفرق بينهما وبين المواشي ضرر المشاركة **واله**
لمعني في ذلك واحد ان الذهب والفضة معدان للثا كما لا
الساجدة وهما من اشرف نعم الله على عباده اذ بها قوام
الدنيا ونظام احوال الخلق فان حاجات الناس كثيرة وكلها
تنقضي بهما بخلاف غيرهما من الاموال فمن كنزهما فقد
ابطل الحكمة التي خلقا لها كمن حبس قاضي البلد ومنعه
ان يفضي حوائج الناس ولا يكمل نصاب اخذ النقد بين
بالاخر لا اختلاف الجنس كما لا يكمل التمر بالذبيب ويكمل الجيد
بالردي من الجنس الواحد وعكسه كما في الماشية والمراد بال
كجودة النعمومة وخوها وبالرداة الخشونة وخوها وبوجوه
من كل نوع بالقسمة القسط ان سهل الاخذ بان قلت انواعه
فان كثرة وثقل اعتبار الجميع اخذ من الوسط كما في العشرة
ولا يجزي ردي عن جيد ولا مكسور عن صحيح كما لو اخرج
مرضية عن صحاح قالوا ونجري عكسه بل هو افضل لانه زاد

شبهة

غير فيسلم المخرج الدينار الصحيح او الجيد الى من يوكلة الفقراء
منهم او من غيرهم قال في المجموع وان لزمه نصف دينار وسلم
اليهم دينار ونصفه عن الزكاة ونصفه ياتي له معهم امانة
ثم يتفصل هو وهم فيه بان يبيعوه لاجنبي ويتقاسموا ثمنه
او يبتزوا منه نصفه او يبتزوا نصفهم لكن يكون له ثلثه
من تصدق عليه سواء فيه الزكاة وصدقة التطوع ولا شيء
في المغشوش وهو المخلوط بها هو ادون منه كذهب بفضة
وفضة بنحاس حتى يبلغ خالصه نضابا فاذا بلغه اخرج
الواجب خالصا او مغشوشا فالصبة قدر الواجب وكان
متطوعا بالناقص وكذا الامام ضرب المغشوش بحبر الصبي
من غشنا فليس منا وليلا يغش به بعض الناس بعضا فان
علم معيارهما صحت المعاملة بها وكذا ان كانت مجهولة كالحل
الاصح كبيع الغالية والمجهولات ويكون لغير الامام ضرب
الدرهم والدينار ونحوه ولو خالصا لانه من ثمن الامام وكان
فيه افتيانا عليه **واجب في الحل المباح** من ذهب او فضة
كالحال لامرأة **زكاة** لانه معد لاستعمال مباح فان شبه العمل
من النعم ويترك المحرم من حلبي ومن غيره كالا وفي بالاجماع
وكذا المكروح كالصبة الكبيرة من الفضة للحاجة وللصغير
للزينة ومن المحرم المبيل للمرأة وغيره فيحرم عليها **فهم**
لو اتخذ شخص ميلا من ذهب او فضة لحلا عينه فهو
مباح فلا زكاة فيه والسوار والخخال للنس الرجال بان
يقصده بانحاذهما فهما محرمان بالقصد والخنثي في حلبي
النساء كالرجل وفي حلبي الرجال كالمراة احتياط للسك في

اباحت

اباحت فلو اتخذ رجل سوارا مثلا بلا قصد لالبس ولا غير
او يقصد اجارته ثم له استعماله بلا كراهة فلا زكاة فيه
لاستفاء القصد المحرم والمكروه وكذا لو انكسر الحل المباح للا
استعمال وقصد اصلاحه وامكن بلا صوغ فلا زكاة ايضا
وان دام احوالا لدوام صورة الحل وقصد اصلاحه وحيث
اوجبت الزكاة في الحل واختلفت قيمته ووزنه فالعبرة بقيمته
لا وزنه مثلا في المحرم لعينه كالا وفي فالعبرة بوزنه لا بقيمته
فلو كان له حلبي وزنه ما يتادهم وقيمه ثلثمائة تخيير بين ان
يخرج ربع عشرة مشاعا ثم يبيعه الساعي بغير خمسة ويغرق
ثم يبيع على المستحقين او يخرج خمسة مصوغة قيمتها سبعة
ونصف نقد او لا يجوز كسره ليعطي منه خمسة مكسرة لان
فيه ضرر عليه وعلى المستحقين او كان له ان كذلك تخيير بين
ان يخرج خمسة من غيره او يكسره ويخرج خمسة او يخرج
ربع عشرة مشاعا ويحرم على الرجل حلبي الذهب ولو في الله
الحرب لقوله صلى الله عليه وسلم احتل الذهب والحري لا تان
امتي وحرم على كوكبه الا الانف اذا جدد فانه يجوز ان
يتخذ من الذهب لان بعض الصحابة قطع انفه في غزوة
فاخذ انفا من فضة فارتن عليه فامره صلى الله عليه وسلم
ان يتخذ من ذهب والا فبئله فانه يجوز ان يقطع
منه ولو لكل اصبع من الذهب قبا ساعلي الانف والا السن
فانه يجوز ان يقطع سنة الخادس من ذهب وان تعدد
قبا ساعلي الانف ويحرم لبس الخاتم من الذهب على الرجل
وهي الشعبة التي يستمسك بها الغص وتعمل للرجل من

من الفضة الخاتمة بالاجماع ولأنه صلى الله عليه وسلم اتخذ خاتماً
من فضة بل لبسة سنة سواء كان في اليمن أو في البصرة لكن
اليمن أفضل والسنة أن يجعل الفضة مما يلي كفة ولا بكفة المرأة
لبس خاتمة من الفضة **فصل** لم يتعرض الأصحاب
لمقدار الخاتمة ولعلهم اختلفوا فيه بالعرف أي عرف تلك البلدة
وعادة أمثاله فيها وهذا هو المعتمد وإن قال الأذرع في الصواب
ضبطه بدون مثقال ولو اتخذ الرجل خواتيم كثيرة ليلبس
الواحد منها بعد الواحد جائز كما في الروضة وأصلها **فان**
لبسها معاً جائز ما لم يود إلى اسراف كما يؤخذ من كلامهم ولو
تختم الرجل في غير المختصر جائز مع الكراهة كما في شرح مسلم
ويحل للرجل من الفضة تخلية الآلات الحرب كالسيف والرمح
والمسطرة أما لا يلبسها كالسرج والعمامة وليس للمرأة تخلية
آلة الحرب بذهب ولا فضة ولها لبس أنواع حل الذهب والفضة
كالسوار وكذا ما نسيج بهما من الثياب وتحريم المبالغة في السرف
كما في الحال ونزبه ما يتأدى بناه وكذا يحرم اسراف الرجل في الحرب
وتجوز تخلية المصحف بفضة للرجل والمرأة ويجوز لها فقط
بذهب لعموم أجل الذهب والحديد لأننا متى قال العزالي
ومن كتب المصحف بذهب فقد أحسن ولا تركاة في سائر
الجواهر كاللؤلؤ والياقوت لعدم ورودها في ذلك **فصل**
في بيان نصاب الزروع والثمار وما يجب أخراجه ونصاب
الزروع والثمار خمسة **أوسق** لغزله صلى الله عليه وسلم
ليس فيما دون خمسة **أوسق** صدقة والأوسق جمع وسق
بفتح الراء وكسرها سمي به لأنه يجمع الصبيان **وهي** بالوزن

الف

الف مرطل **وسمى به رطل بالعراق** أي ما البغدادي لأن الرطل
ستون صاعاً والصاع أربعة أمداد والمد رطل وثلاثون البغدادي
وقد رتب به الرطل الشرعي وهو مائة ومائة وعشرون
درهماً وأربعة أسباع درهم والنصاب المذكور مخدريه
كما في نصاب المواشي وغيرها والعبرة فيه بالكيل على الصحيح
وإنما قدرت بالوزن استظهاراً وإذا وافق الكيل والمعتبر
في الوزن من كل نوع الوسط فإنه يشتمل على الخفيف والـ
والثقلين وكيله بالارادب المصري ستة ارادب وربع ارادب
كما قاله القموني يجعل القدرين صاعاً تركاة العطار **فان**
اليمن خلك فالسبكي في جعلها خمسة ارادب ونصه **فان**
لأنه جعل الصاع قدرين الأسبكي مد **فصل**
لا يضم ثمرة عام وزرع في أكمال النصاب إلى ثمرة وزرع عام
آخر ويضم ثمرة العام الواحد بفضة إلى بعض في أكمال النصاب
وان اختلف أدراكه لاختلف في أنواعه وبلاد حرارة وبرودة
يحد وتهامة فتهامة حارة بزرع أدراك الثمر فيها بخلاف
يحد لبردها والمراد بالعام هنا اثنا عشر شهراً عربية والعبرة
بالضم هنا بإطلاعهما في عام فيضمه طلع تخلية الآخر
أن طلع الثاني قبل حداث الأول وكذا بعدة في عام
واحد **فصل** لو اشترى ثمرين في عام فلا يضم بل هما كثر
عامين وثمرتهما العام ويضمن وإن اختلف ثمرتهما في
الفصول والعبرة بالضم هنا اعتبار وقوع حصاديهما
في سنة واحدة اثني عشر شهراً عربية كما مر **فصل** فيها
أي في الخمسة **أوسق** وما زاد **ان** سقيت بما السماء وما

السيح وهو فتح الملهمة وسكون المشاخص السيل او بما انصب من
 جبل او نهرا وعين او شرب بعروق له لقربه من الماء وهو البعدسوا
 في ذلك الثمر والزرع **العشر** كاملا **ويجب فيها ان تسقيت بدو**
 بضم اوله وقتحه وهو يدبره الحيوان ودالية وهي البكرة
 او ناعورة وهو ما يدبره الماء بنفسه **ونضح** من نحو نهججون
 ويسمي للذكر ناضحا والانثى ناضحة او بما اشتركة او وهب
 له لعظم المنة فيه او غصته لوجوب ضمانه **نصفى** **العشر**
 وذلك لقوله صلى الله عليه وسلم فيما سقت السماء وا
 لعبون او كان عشرا العشر وفيما سقى بالنضح نصف
 العشر وانعقد الاجماع على ذلك كما قاله البيهقي وغيره والمعنى
 فيه كثرة المونة وخفتها كما في المعلوفة والسائمة والعشري
 بفتح الملهمة والمثلثة ما سقى بما السيل الجاري اليه في حفرة
 وتسمى الحفرة عاشر العشر المار بها اذ لم يعلمها والقنوات
 والسواقي المحفورة من الثمر العظيم كالطرف في المستقي بما
 يجري فيها منه **العشر** لان مونة القنوات انما تخرج لعارة
 القرية والانهار انما تحفر لاجل الارض فاذا انتهت وصل الماء
 الى الزرع ثم بعد اخري بخلاف السقي بالنواضع ونحوها
 فان المونة للزرع نفسه وفيما سقى بالنوعين كما النضح
 والمطر يسقط باعتبار مدة عيش الثمر والزرع ونمايهما
 لا باكثرهما ولا بعدد السقيات فلو كانت المدة من يوم الزرع
 مثلا الى يوم الاذراك ثمانية اشهر واحتاج في اربعة منها
 الى سقيه فسقى بالمطر وفي الاربعة الاخرى الى سقيتين
 فسقى بالنضح **وجب** ثلاثة ارباع العشر وكذا الوجهلنا

بطبعة صح

المقدار

المقدار من نفع كل منهما باعتبار المدة اخذ بالاسواء واحتاج
 في سنة منها الى سقيتين فسقى بما السماء وفي شهرين
 الى ثلاثة سقيات فسقى بالنضح **وجب** ثلاثة ارباع العشر
 وربع نصف العشر ولو اختلف المالك والساعي في انة
 سقى بما اذا صدق المالك لان الاصل عدم وجوب الزيادة عليه
 فان اتهمه الساعي خلفه ندبا وجب الزكاة فيما ذكره ويد
 صلاح الثمر لانه حينئذ ثمة كاملة وهو قبل ذلك لا يباع وحصر
 وباشتداد احب لانه حينئذ طعام وهو قبل ذلك قبل والصلاح
 في ثمر وعينه بلوغه صفة يطلب فيها غالبا وعلامته في الثمر
 الماحول المتلون اخذه في حمراء او سودا او صفراء كباخ وعباب
 في الثمر ومشمس وفي غير المتلون منه كالعنب الابيض لبنة
 وتوحيه وهو وصفه وجريان المافية ويد صلاح بعضه
 وان قل كظهوره وسن خوص اي حرر كل ثمر فيه ركاة
 اذ ابد صلاحه على صلاحه على مالك لا يتابع فيطوف
 الخارص بكل شجرة ويقدر ثمرتها كل النوع رطبا بخرابسا
 وذلك لتضمن اي لنقل الحق من العين الى الزمة ثمر او
 زبيبا يخرج في بعد حفاؤه بشرط في الخوص المنكوب عالجه
 اهل للشهادة كلها بشرط تضمين من الامام او نايبة
 لمخرج من مالك او نايبة وقبول للتصميم فاما لك حينئذ
 تصرف في الجميع فان ادعى حيق الخارص فيما خرصه او
 غلطه بما بعد لم يصدق الا يمينه ويخط في الثاني
 القدر المتكتم فان ادعى غلطه بالمتكتم بعد تلف الخوص
 صدق بيمينه ندبا اذا اتهمه ولا بلا يمين وان ادعى تلف

الحجر وصككه او بعضه فكلوديع لكن الميم هنا سنة خلافا
في الوديع فانها واجبة **فصل** في زكاة العروض والمعدن
والزكائن وما يجب اخراجه **وتقوم عروض التجار عند اخر**
الحول بما اشترت به هذا اذا ملك مال التجار بنقد ولو في
ذمته او غير نقد البلد الغالب او دون نصاب فانه يقوم به
لانه اصل ما بيده واقرب اليه من نقد البلد فلو لم يبلغ به
نصاب الزكاة وان بلغ بغيره اما اذا ملكه بغير نقد
كعرض وكراج وخلع فغالبا نقد البلد يقوم به فلو حال
الحول محل لنقد فيه كبلد يتعامل فيه بفلوس او نحوها
اعتبر اقرب بلاد اليه فان ملكه بنقد وبغيره قوم ما قابل
النقد به والباقي بغالب نقد البلد فان غلب نقد ان على
التساوي وبلغ ما التجار نصابا باحدهما دون الآخر يقوم به
لتحقق تمام النصاب باحد النقدين وهذا افاق مالولم
النصاب في ميزان دون آخر بنقد لا يقوم به دون نقد يقوم
به وان بلغ نصابا بكل منهما خير الحال مال كما في شاتي الجبران
ودارهم وهذا هو المعتمد كما صح في اصل الروضة وان
صح في المنهاج كما صله انه يتعين الامنع للمستحقين ويضم
من حاص في اثنا الحول لاصل في الحول ان لم ينص بما يقوم
به فلو اشترى عرضا جابني درهم فصار قيمته في الحول
ولو قبل اخره بالمحظة ثلثماية زكاة اخره اما اذا انصروا هم
او دونان يما يقوم به وامسكه الى اخر الحول فلا يضم الى
الاصل بل يزكي الاصل بحوله ويندر الزكاة الحول **ويخرج من**
قيمة ذلك امانت العروض **ربع العشر** اما ان ربح العشر فلما

في الذهب

في الذهب والفضة لانه يقوم بهما واما ان ربح القيمة فلا
متعلقة فلا يجوز اخراجه من عين العرض **وما** اي واي نصاب
استخرج من معدن الذهب والفضة اي استخرج ذلك من
هو من اهل الزكاة من ارض مباحية او مملوكة له **ويخرج منه**
اي النصاب ربع العشر لعموم الادلة السابقة بخبر وفي الرقة
ربع العشر وما زاد في حسابها فلا وقص في غير الماشية
كما مر ولا يشترط الحول بل يجب الاخراج **في الحال** لان الحول
انما يتعين لاجل تكامل النما والمستخرج من المعدن بما في نفسه
فان شبه الثمار والزرع ويضم بعض الخرج الى بعض ان
اتخذ المعدن وتتابع العمل كما يضم المتلاحق من الثمار ولا
يشترط بقا الاول على ملكه ولا يشترط في الضم اتصال التل
لانه لا يحصل غالبا الا متفرقا واد قطع العمل بعذر كاصلا
اله ومريض ضم وان طال الزمن عرفا فان قطع بلا عذر
لم يضم طال الزمن ام لا لا اعراضه ومقتضى عدم الضم انه
لا يضم الاول الى الثاني كمال النصاب ويضم الثاني الى الاول
ان كان باقيا كما يضمه الى ما دل به بغير المعدن كارت وانه
في الحال النصاب فاذا استخرج من الفضة خمسين درهمها
لعمل الاول ومائة وخمسين بالثاني فلا زكاة في الخمسين
ويجب في المائة والخمسين كما يجب فيها لو كان مالكا لخمسين
من غير المعدن **فخرج** بغيره بغيره وهو اصل
الزكاة المكاتب فانه يملك ما ياحذه من المعدن ولا زكاة عليه
فيه **وما** ما ياحذه الرقيق فليسيدة فيلزمه زكاته ويبيع
الذي من اخذ المعدن والزكاة بعد الاسلام كما يربح من

ح

لأحيائها لان الدار للمسلمين وهو دخیل فيها والعانع لها الحاكم
 فقط فان اخذها قبل منعة ملكه كما لو احتطب وبيارق ما
 احياء بيباد ضربة ووقت وجوب حق المعدن حصول النبل
 في يده ووقت الاخراج عقب التخليص والتنقية من التراب
 ونحوه كما ان وقت الوجوب في الزرع اشتداد الحب ووقت
 الاخراج التنقية وما ياتي نصاب من ذهب او فضة
يؤخذ بالحا المحجمة من الزكاة فقيه الخسر واهل الشجرات
 وخالف المعدن في حيث انه لا مونة في تحصيله او مونة قليلة
 لكن واجبه كالمعتبرات ويصرف هو والمعدن مصرف
 الزكاة لانه حق ولجب في الاستفادة من الارض ما تشييه
 الواجب في الزرع والثمار **فمنع** فذعله انه لا
 بد ان يكون مصابا من النقد ولا يشترط فيه الحول ولو كان
 بمعنى المكون وهو دفين الجاهلية والمراد بالجاهلية
 ما قبل الاسلام اي قبل بعث النبي صلى الله عليه وسلم
 كما صرح به الشيخ ابو علي سمو بذلك لكثرة جهالتهم ويعتبر
 في كون المدفون الجاهلي زكائا ان لا يعلم ان مالكة بلغت
 الدعوة فان علم انها بلغت وعاند ووجد في بنائه اوبله
 التي انشاها كنز فليس يزكها بل في كالحكاه في المجمع عن
 جماعة وافرة وان يكون مدفونا فان وجد ظاهر فان
 علم ان السيل اظهره زكائا وانه كان ظاهرا فلقطه وان
 شكك فكما لو شك في انه ضرب الجاهلية او الاسلام وسيا تي
 فان وجد دفين اسلامي كان يكون عليه شي من القرآن
 واسم ملك من ملوك الاسلام علم مالكة فله فوجب

رده على مالكة لان مال المسلم لا يملك بالاستيلاء عليه فان لم يعلم
 مالكة فلقطه وكذا ان لم يعلم من ابي الضريين الجاهلي والمال
 سلاهي هو بان كان مالا اثر عليه كالنير وانما يملك الزكائا الو
 له ويلزمه زكاته اذا وجد في موات او في ملك احياء فان
 وجد في مسجد او شارح فلقطه وان وجد في ملك شخص
 او في مرقوق عليه فلقطه شخص ان يحاه فان لم يدعه ان نفاه
 او سكت فملك ملكه منه وهكذا حتى ينتهي الامر الى الجاهلي
 فيكون له وان لم يدعه لانه ملكه ولو تنازع الزكائا في الملك
 بايع ومشتري او مكر ومكتر او معبر ومستعير صدق ذو
 اليد بيمينه كما لو تنازعا في امته الدار **فصل زكات**
 الفطر ويقال صدقة الفطر سميت بذلك لاجل وجوبها بدخول
 الفطر ويقال لها زكاة الفطر بكسر الفاء والناس في اخرها كما انها
 من الفطرة التي هي الخلقة المراد بقوله تعالى فطرة الله التي
 فطر الناس عليها قال وكيع ابن الجراح زكاة الفطر لشهر رمضان
 كسجدة السهو للصلاة تجبر نقصان الصوم كما يجب السجود
 نقصان الصلاة والاصل في وجوبها قبل الاجماع خبر بن عمر
 فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم زكاة الفطر من رمضان
 على الناس من صاعا من تمر او صاعا من شعير على كل حر وعبد
 ذكر وانثى من المسلمين **وجب زكاة الفطر ثلثة اشرايط**
 بل اربعة كما استعرفه الاول **الاسلام** فلا فطرة على كافر
 اصلي لقوله صلى الله عليه وسلم من المسلمين وهو اجماع قال
 الماوردي لانها طهرة وليس من اهلها والمراد الله ليس
 مالا باخر اجها ولكن بها قب عليها في الاخرة واما فطرة

المرتد ومن عليه موته فوقفه على عود لا إلى الإسلام وكذا
العبد المرتد ولو غربت الشمس ومن تلزمه الكفا ونفقته
من تلزمه فطرته حتى يعود إلى الإسلام وتلزم الكافر
الأصل فطرة رقيقه المسلم وقريبة المسلم كالنفقة عليهما
والشرط الثاني بغيره كل الشمس من آخر يوم من رمضان
لأنها مضافة في الحديث إلى الفطر من رمضان في الحس الماضي
ولا بد من أدراك جزء من رمضان وجزء من ليلة شوال ويظهر
أن ذلك فيما إذا قال لعبدك أنت حر مع أول جزء من ليلة شوال
أو مع آخر جزء من رمضان أو كان هناك مهابات في رقيق بين
الثنين بليته ويوم أو نفقة قريب بين الثنين كذلك فهي
عليهما لأن وقت الوجوب حصل في نوبتهما فتخرج عن
من مات بعد الغروب دون من ولد بعده ويسن أن يخرج
قبل صلاة العيد للاتباع وهذا يجري على القابل من
فعل الصلاة أول النهار فإن لفرت استحب الأداء أول النهار
ونكروا تأخيرها عن يوم العيد بلا عذر كغيبته ماله أو
الاستحقاق **والثالث من الشروط وجود الفضل أي القابل**
عن قوته وقوت من تلزمه نفقته من عاله من زوجته أو
بعضه أو ملكية في ذلك اليوم أي يوم العيد وليلته وشترط
أيضا أن يكون فاضلا عن مسكن وخادم لا يقيس به يحتاج
اليهما كما في الكفاة مجامع التطهير والمراد بحاجة الخادم
أن يحتاجه لخدمته أو خدمة صومنة أو ما حاجته لعمله
في أرضه أو ما شئته فلا اثر لها وخرج بالمال بقى به ماله
كأنه مقيس به يمكن إبداله بما لا يبق به ويخرج التفاوت

لزومه

لزومه ذلك كما ذكره الرافعي في الحج نعم لو نشئت الفطرة
في ذمة إنسان فإنه يباع فيها مسكنه وخادمه لأنها حينئذ
التحقت بالديون وينتظر كونه فاضلا عن دست ثوب
أيضا يليق به وبهونه كما أنه يبقى له في الدين ولا يشترط
كونه فاضلا عن دينه ولو لا ذلك كما رجحه في الجموع والشرط
الرابع الذي نكره المصنف الحرية فلا فطرة على رقيق لا
عن نفسه ولا عن غيره أما غير المكاتب كتابة صحح
فلعدم ملكه وأما المكاتب المذكور فلضعف ملكه إذا لا
يجب عليه نزكاة ماله ولا نفقة قريبه ولا فطرة سيده
لأنه لا يملك له خلافا للمكاتب كتابة فاسده فان فطرته على سيده
وأن لم يجب عليه نفقته ومن بعضه حر يلزمه من الفطرة
بقدر ما فيه من الحرية وما فيها على مالك الباقي هذا حيث
لأمهانية بيده وبين مالك بعضه فان كانت مهابية اختصت
الفطرة بين وقعت في نوبته ومثله في ذلك الرقيق والمشتكر
وبينك عن نفسه وعن من تلزمه نفقته من زوجته وبعضه
ورقيقه المسلم من تلزمه نفقته من تلزمه فطرة
نفسه لزومه فطرة من تلزمه نفقته بملك أو قرابة أو زوجية
إذا كانوا مسلمين ووجد ما يودي عنهم واستثنى من هذا الفاضل
سائل منهما ما لو كان لا يلزمهم المسلم فطرة الرقيق والتعريب
والزوجه الكفار وان وجبت نفقتهم لقوله صلى الله عليه
وسلم في الخبر السابق من المسلمين ومنها لا يلزم العبد فطرة
زوجته حرة كانت أو غيرها وان أوجبت نفقتها في كسبه ونحوه
لأنه ليس له الفطرة نفسه فكيف يتحمل عن غيره ومنها ما لا

يلزم الابن فطرة زوجته ابية ومستولدته وان وجبت نفقتها
على الولد لان النفقة لازمة للاب مع اعساره فيحمل الولد
تحمل في الفطرة ومنها عيب بيت المال يجب نفقته دون فطرته
ومنها الفقير العاجز عن الكسب يلزم المسلمين نفقته دون
فطرته ومنها ما نص عليه في الام انه لو اجر عبده وبشرط
نفقته على المستاجر فان الفطرة على سيده ومنها عبد المالك
في المساقاة والغرض اذا اشترط عمله مع العامل فنقته عليه
وفطرته على سيده ومنها ما ألجج بالنفقة ومنها عبد المسجد
فلا تجب فطرته وان وجبت نفقتها سواء كان عبد المسجد
ملك له او موقوفا عليه ومنها الموقوف على جهة معين كرجل
ومدرسة ورباط ولو اعسر الزوج وقت الوجوب او كان عبد الزم
سبيد الزوجة لامة فطرته لا الحرة فلا يلزمها ولا ثروها لا تنفعا
بسائر والفرق كمال تسليم الحرة نفسها بخلاف لامة لا تستخدم السيد
لها ويترك محنته نفسه **صاعا** غالب **قوت** **بلدة** ان كان بلد بها
وفي غيره من غالب قوت محله لاذلك يختلف باختلاف التواحي وال
لمعتبر في غالب القوت غالب قوت السنة كما في المجموع لا غالب
وقت قوت الوجوب خلافا للفرق في وسيط ونجزي القوت
الا على عن قوت المادي لانه مراد خير ولا عكس لنقصه عن
الحق ولا اعتبار في الاعلى والادنى بزيادة الاقتيات لان
المقصود بالخير من التمر والتمر ومن الزبيب فالشعير خير
من التمر لانه ابلغ منه في الاقتيات والتمر خير من الزبيب فالشعير
خير منه بالاولى **ويستعي** ان يكون الشعير خيرا من التمر وان
التمر خيرا من التمر وله ان يخرج عن نفسه من قوت واجب

وعن

وعن من تلزمه فطرته كزوجته وعبده وفريضة او محنت تخرج
بأذنه اعلان منه لانه مراد خيرا ولا يبيع الصاع يخرج عن
الشخص الوالد من جنسين وان كان احد الجنسين اعلاهما
الواجب كمالا بخبري في كفارة البهي ان يكسر خمسة ويطهر خمسة
او ما لو خرج الصاع عن اثنين كان ملكة واحد نصفي عبد بين
او مبعوضين ببلد بين مختلفي القوت فانه يجوز تبخير الصاع
او اخرجه من نوعين فانه جائز اذا كانا من الغلب ولو كان في
بلد اقوات لا غالب فيها تحبب والا فضل اعلاها في الاقتيات
لقوله صلى الله عليه وسلم تعالى لن تتألوا البر حتى تنفقوا
تحبون **فحبيب** لو كانا يفتانون القمح المخلوط
بالشعير تحبان ان كان الخليطان على حد سواء كان احدهما اكثر
وجب منه فان لم يجد الانصاف من ذ او نصفان فوجهان
او جهما انه يخرج النصف الواجب عليه ولا بخبري الاخر لما مر
انه لا يجوز ان ينقص الصاع من جنسين واما من يترك عن
غيره فالعبرة بغالب قوت محل المودي عنه فلو كان المودي
بمحل اخر اعتبر بقوت محل المودي عنه بناء على الاصح من ان
الفطرة تجب اولا عليه ثم يتحملها عنه المودي فان لم يعرف
محله كعبدا سبق فيتحمل كما قال جماعة استثنى هذا الصاع
او يخرج فطرته من قوت اخر محل عهده وصوله اليه لان
الاضل ان فيه او يخرج المحاكم لان له نقل الزكاة فان لم يكن
قوت المحل الذي يخرج منه بخبري اعتبر اقرب المحال البعيد
وان بقربه محلا من متساويان قريبا تحبب بينهما **وقدر** اي
الصاع بالوزن خمسة ارسال وثلاث رطل بالعراق ارب

البغدادي وتقدم الكلام في بيان مرطل بغداد في موضعه
والاصل فيه الكيل وإنما قدر بالوزن استظهارا والعبرة بما
لصاع النبوي ان وجد او معياره فان فقد اخرج قدر ما يتقن
انه لا ينقص عند الصاع قال في الروضة قال جماعة الصاع اربع
حفان تكفي رجل معتدل انتهى لها والصاع بالكيل المصري قد
حان وينبغي ان يريد بشيا يسير الاحتمال اشتمالها على طين
او تبن او نحو ذلك قال ابن الرفعة كان قاضي القضاة هما د
الدين السكري رحمه الله تعالى يقول حين يخطب بمصر خطبة
عيد الفطر والصاع قد حان بكيل بلذكر هذه ساله من
الطين والعيوب والغلت ولا يخزي في بلدكم هذه الا القمح
انتهى **فصل** في ذكر القفال الشاشي في محاسن
الشريعة معني لطيفا في احباب الصاع وهو ان الناس تمتنع
غالبا من الكسب في العبد وثلاثة ايام بعده ولا يجد الفقير
من يستعمل فيها لانها ايام سرور وراحة عقب الصوم وا
لذي يحصل من الصاع عند جعله خبز ثمانية ارطال
من الخبز فان الصاع خمسة ارطال وثلاث كما مروى في
من المأخوذ لثلاث فيأتي منه ذلك وهو كفاية الفقير في
اربعة ايام لكل يوم مرطلان **فصل** في
الصاع الواجب القوت الذي يجب فيه العشرة ونصفه لان
النصف قد ورد في بعض المعشرات كالبر والشعير والتمر
والزبيب وقس الباقي عليه مجامع الاقتنيات ومجزي
الافق لتبونه في الصحيحين وهو لبن يابس غير منزوع
الزبد وفي معناه لبن وجبن لم ينزع زبد هما واجزا كل

من الطعام

من الثلاثة ثم هو قوته سواء كان من اهل البادية او الحاضرة
اما من زرع الزبد من ذلك فلا يخزي وكذا لا يخزي الكشك
وهو ينفع الكاف معروف ولا المحض ولا المصل ولا البسم
ولا اللحم ولا صلح من الاقفا افسد كثرة الملح جوهره بخلاف
المالح البسير فيجزي لكن بحسب الملح فيخرج قدر لا يكون
محض الاقفا منه صاعا والاصل ان يخرج من ماله زكاة مولاه الغني
لانه يستقل بتعليكه بخلاف غير مولاه كولد مرشيد واجنبي
يجوز اخراجها عنه الا باذنه ولو اشترى كاهوسران او موسر
مفسر في رقيق لازم كل موسر قدر حصته لان واجبه كما وقع
في المناج بل من قوت محل الرقيق كما علم مما مر وصرح به في
الحجج بنا على ما مر من ان الاصل انها تجب ابتداء على المودي
عنه ثم يتحملها الودي **فصل** قسم الصدقات ابي
الزكوات على مستحقها وسميت بذلك لاشعارها بصدق
باذلها وذكرها المصنف في اخر الزكاة تبعا لامام الشافعي
رضي الله عنه في الام وهو انسب من ذكر المنهاج لها تنفعا
للمرتبي بعد قسم الغني والعنينة **وتدفع الزكاة** من اي
صنف من اصنافها الثمانية المتقدم ببيانها **الجميع الاضاف**
الثمانية عند وجودهم في محل المال وهم الذين ذكرهم الله
تعالى في كتابه العزيز في قوله تعالى **انما الصدقات للفقرا**
والمساكين والعاملين عليها والموظفة قلوبهم وفي الر
قاب والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل قد علم من
الحصر انما انما لا تصرف لغيرهم وهو جميع عليه واما دفع الخلا
في استيعابهم واصافة الالية الكريمة الصدقات الى الاصناف

الاربعة الاولى بلام الملك والى الاربعة الاخيرة بنى الظرفية
للاستعارة بطلاق الملك في الاربعة الاولى وتقسيد في الاربعة
الاخيرة حتي اذا لم يحصل الصرف في مهارفها استرجع مختلفا
في الاولى على ما ياتي وسكت المصنف عن تعريف هذه الاضاف
وانا اذكرهم على نظم الالية الكريمة فالاول الفقير وهو ما لا
مال له ولا كسب لا يبق به يقع جميعها او مجموعها موقعا من
كفايته مطعما وملبسا ومسكنا وغيرهما لا بد له منه على ما
يليق بحاله وحاله صونه كمن يحتاج الى عشرة ولا يملك او لا
يكتسب الادريه من او ثلاثة او اربعة وسواها ما ملكه
نصابا او قل ام اكثر والثاني المسكين وهو من له مال او كسب
لا يبق به يقع موقعا من كفايته ولا كيفية كمن يملك او يكسب
سبعة او ثمانية ولا كيفية الا عشرة والمراد انه لا كيفية العهر
الغالب ويمنع فقر الشخص ومسكنه كفايته بنفقة قريب
او زوج او سيد لانه غير محتاج لكتسب كل يوم قدر كفايته
واشتغاله بنواقل والكسب يمنع منه لانه لا يشتغل به علم شرعي
يتاتي من تحصيله واكسب يمنع منه لانه فرض كفاية
ولا يمنع ذلك ايضا مسكنه وخادمه وثيابه وكتب له تحا
جها ولا مال غائب مخرجين او مخرج فيعطي ما يكفيه الى
ان يصل الى ماله او يحل الاجل لانه الان فقير ومسكين
والثالث العامل على الزكاة كساع يحبسها وكتائب ما اعطاه
ارباب الاموال وقاسم وما شربهمه او يجمع ذوي
السهول لا قاص ووال فلا حق لهما في الزكاة بل مرهما
في خمس الخمس المرصد للمصالح والرابع المولفة جميع

مولف

مولف من الخاليق وهو من اسلم ونيتة ضعيفه قيتا لوب
ليفوي ايمانه او من اسلم ونيتة في الاسلام قوية ولكن
له شرف في قومه بتوقع باعطائه اسلام غيره او كما
لناشرون بلبية من الكفار او مانعي تركاة فهذا ان القسما
الاخير ان يعطيان اذا كان اعطا وهما امون عليهما من جيش
يبعث لذلك فقول اما وري يعنى في اعطاء المولفة احتياجا
اليهم محمول على غير الصنفين الاولين اما هما فلا ينسطفهما
ذلك كما هو ظاهر كلامهم وهل تكون المرأة من المولفة وجهان
اصحهما نعم والخامس الرقاب وهم المكاتبون كتابه صبي
غير مترك فيعطون ولو يغير اذن ساداتهم او قبل حول
الخوم ما يعينهم على الفتن ان لم يكن معهم ما يفي بخومهم
اما مكاتب المراكبي فلا يعطي من تركاة ثلثا العود الفايضة اليه
مع كونه ملكة والسادس الغارم وهو ثلثة تناب لنفسه
في مباح طاعة كان ام لا وان صرفه في معصية او غير مباح
كخمر وتاب وظن صدقة او صرفه في مباح فيعطي مع الحاجة
بان محل الدين ولا يقد رعلى وفاية بخلاف مال التداين لا
صلاح ذاته البين اي الحال بين القوم كان خاف فتنة بين
فيتمين تنازعنا في قنيل لم يظلم قائله فتعجل الديه تسكين
للفتنة فيعطى ولو غنيا ترغيبا في هذه المكربة او تداين
لضمان فيعطى ان اعسر مع الاصيل او اعسر وحده وكان متبرعا
بالضمان بخلاف ما اذا ضمن بالاذن والسابع سبيل الله تعالى
وهو عاز ذكره متطوع بالجهاد فيعطى ولو غنيا اعانه له
على العزو والثامن ابن السبيل وهو من شبي سطر من بلد

مال الزكاة او يجتاز في سفره ان احتاج ولا معصية في سفره
فمن علم الدافع من امام او غيره حاله من
استحقاق الزكاة وعدمه عمل بعلمه ومن يعلم حاله فان
ادعي عيالا او تلف مال عرف انه له فكله بينة لسهولتها
كعامل ومكاتب وغارم وبقية المولفة وصدق عاترين
سبيل بلا عيب فان تخلفا عما اخذ الاجله استرد منها ما
اخذ الا فالبيته هذا اخبر عدلين او عدل وامر اثنين
ويغني عن البيته استغاضة بين الناس وتصديق
داين في الغارم ويسيد مكاتب ويعطي فقير ومسكين
كغاية عمر غالب فيشترى ان بما يعطاه عقارا يستغلا به وللام
ان يشترى له ذلك كما في الغازي هذا فيمن لا يحسن الكسب
بحرفة ولا تجارة اما من يحسن الكسب بحرفة فيعطى ما
يشترى به ما يحسن التجارة في الانها او بتجارة فيعطى ما
يشترى ما يحسن التجارة فيه ما يلي ربحه بكفايته غالباً
ويعطي مكاتب وغارم لغير اصلاح ذات البين ما يجزئهم
من وفاد بينهما ويعطي ابن سبيل ما يوصله مقصده او
ماله ان كان له في طريقه مال ويعطي غار حاجته في عزوه
ذهابا وايابا وقامة له ولعياله وتبلكه فلا يترد منه
وبهاله مركوب ان لم يطق المشي او طالسفره وما يحكم
مراده ومتاعه ان يقيده مثله حملها كامن السبيل والمز
لغة يعطيها الامام او المالك ما يراه والعامل يعطي
اجرة مثله ومن فيه صفتا استحقاق كفقير وغارم ياتخذ
باحداهما ويجب تعميم الاصناف الثمانية في القسم ان

امكن

ان امكن بان قسم الامام ولو بنايبيه ووجد والظاهر لانه
فان لم يكن بان قسم المالك او قسم الامام لا عامل ذو وجد
بعضهم **وجب الدفع الى من يوجد منهم** وتعميم من وجد
منهم وعلى الامام تعميم احاد كل منف وكذا المالك ان يخصر واما
بالبلد وورثي بلده المالك فان لم يخصر او خصر واولا وورثي بهم
المالك لم يخصر الاقتصار **على اقل من ثلاثة من كل صنف** لتكثير
في الآية بصيغة الجمع وهو المراد في سبيل الله وابل السبيل الذي
هو الخمس **الا العامل** فانه يسقط اذا قسم المالك ويجوز
حيث كان ان يكون واحدا ان حصلت به الكفاية ويجب
التسوية بين الاصناف غير العامل ولو زاد حصة بعضهم
ولا يجب التسوية بين احاد الصنف الا ان ينقسم الامام وتساوي
الحاجات فتجب التسوية وتحرم على المالك ولا تجزئه نقل الزكاة
من بلد وجوبها مع وجود المستحقين الى بلد اخر فان عذمت
الاصناف في بلد وجوبها او فضل عنهم شيء وجب نقله او
الفاصل الى مثلهم باقرب بلد اليه وان عذمت بعضهم او
فضل عنه شيء مرد نصيب البعض او الفاضل عنه على الباقيين
ان نقص نصيبهم عن كفايتهم اما الامام فله ولو بنايبيه
نقل الزكاة مطلقا ولو امتنع المستحقون من اخذها فلو تلو
فمن لو كان شخص على دين فقال لذيون لصاحب
ادفع لي من ثركم حتى اقضيك دينك ففعل اجزاه عن
الزكاة ولا يلزم المديون الدفع اليه عند دينه ولو قال ما
الدين اقض ما عليك لارده عليك من ثركم ففعل صح
القضا ولا يلزمه رده اليه فلو دفع اليه وشرط ان يقضيه

قو

حب

ذلك عند دينه لم يحرم ولا يصح قضاؤه بها ولو ساءه بلا شرط
 جاز ولو كان عليه دين فقال جعلته من زكاتي لم يحرم على
 الصحيح حتى يقضيه ثم يرد إليه وقبل بحرية كما لو كان
 ودبحة **وخمسة لا يجوز دفعها** أي الزكاة **اليهم الأول**
الغني مال حاضر عنده **أو كسب** لا يبق به يكفيه **والثاني العبد**
 غير المكاتب إذا أحق فيها لمن به رق غير مكاتب **والثالث**
بنوها **شهر** **وبنو المطلب** فلا تحل لهما الفلوة صلى الله عليه
 وسلم إن هذه الصدقات أنما هي أو ساء الناس وإنها لا تحل
 لمحمد ولا آل محمد برؤاه مسلم وقال الأحل لكم أهل البيت
 من الصدقات شيئاً لكم في خمس الخمس ما يكتفونكم ويغنيكم
 أي بل يغنيكم ولا يحل أيضاً لغيرهم خبر مولي الغنوم منهم
الرابع من تنزه الميراث **نفقة** نروجه أو بعضه **لا بد فعلها**
اليهم بامس أي من سهم **الفقراء** لا من سهم **المساكين** لقامهم
 بذلك وله دفعها إليه من سهم باقي الأصناف إذا كان كذلك
 الصفة الآن المرأة لا تكون عاملة ولا غنيرة كما في الروضة
تجب **أو** **المصنف الضمير** في نفقة حملاً على
 لفظ من وجهه في اليهم حملاً على معناها ولا حاجة إلى
 تقيده بالميراث أو من يلزمه غير الميراث نفقة كذلك
 فلو حذفه لمكان أحضر واشمل **والخامس لا يصح للفقير**
 لخبر الصحيحين صدقة تؤخذ من أغنيائهم فتروى على
 فقراهم **تعم** الكيال والجمال والحافظ وخوهم تجوز
 كونهم كغير مستأجرين من سهم العامل لأن ذلك أجر
 لا زكاة **تجب** إذا الزكاة فوراً إذا مكنت
 من الاداء بحضور مال وأخذ للزكاة من إمام وسأح

أو مستحق

أو مستحق وجعاف تمر ونسقية حب وخلو مالك من مهم ديني
 أو ديني كصلاة وأكل وبقدرة على غايب قادر وعلى استيفاء
 دين حال وبنو الحجر فليس ونشر براجحة فنصيب ولا يشرط
 تقرير صدق جوت أو وطى وفارق الأجرة بأنها مستحقه في
 مقابلة المنافع فبغواتها يفسخ العقد بخلاف الصدق
 فإن آخر دأها وتلف المال ضمن وله ادائها المستحقها الآن
 طلبها إمام عن مال ظاهر فيجب ادائها له وله دفعها إلى
 الإمام بلا طلب منه وهو أفضل من تقريرها بنفسه **وتجب**
 نية في الزكاة لهذا أمر كاتي أو فرض صدقتي أو صدقة مالي
 المفروضة ولا يكفي فرض مالي لأنه لا يكون كفارة ونذراً ولا
 صدقة مالي **المعسر** **ولا يفي** لأنها تكون بأفله ولا تجب
 في النية تعيين مال فإن عينه لم يبيع عن غيره وتلزم المولي
 عن محصور وتكفي النية عند عزله عن المال أو بعدة عند
 دفعها لإمام أو وكيله **والأفضل** أن يسوي عند تقريره
 أيضاً وله أن يوكل في النية ولا تكفي نية الإمام عند الميراث
 بلا إذن منه إلا عند منفع من ادائها فيكفي تلزمه إقامة
 لها مقام نية الميراث والزكاة تتعلق بالمال الذي تجب فيه
 تتعلق بشركه بقدرها فلو باع ما تعلقت به الزكاة أو بعضه
 قبل أخراجها بطل في قدرها إلا أن باع ما تجازي بلا هبة
 فلا يبطل لأن متعلق الزكاة القيمة وهي لا تفوت بالبيع وست
 لك مأم أن يعين شهر لأخذ الزكاة ويسدان يكون المحرم لأن
 أول السنة الشرعية وإن يسم نعم زكاة وفيه لا تباع في محل
 صلب ظاهر للناس لا يكسر شعرة وحرم الوسم في الوجه للنهي

عنه **تتم** صدقة التطوع سنة لما ورد فيها من
الكتاب والسنة وتحل لغني ولذي قرى لا للنبي صلى الله عليه وسلم
وتحل للكافر ودفعها سرا وفي رمضان ولحقو قريب كزوجه
وصد بقا فاقرب اقرب افضل وتحرم ما يحتاجه من ثيابه
وغيرها لمؤنه من نفسه وغيره اولد ينال يظن له وقالوا تصد
به وتن بما فضل عن حاجته لنفسه ومونة يومه وليسته
وفضل كسوته وفاء دينه ان صبر على الاطاقة ولا كرها
في الملهذب وبين الاكثر من الصدقة في رمضان وامام الحجا
وعند كسوف ومرض وسفروج وجهاد وفي ازمته وامكنة
فاضله كعشر ذي الحجة فاياهم العيد ومكة والمدنية وبين
ان يخص بصدقته اهل الخير والاحتاجين ولو كان التصديق
لشي يسير وفي الصحيحين واتقوا النار ولو بشق تمرة وقال
تعالى فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره ومن تصدق بشي كهان
يتملكه من جهة من دفعه اليه بمعاضة او غيرها وتحرم
امن بالصدقة ويبطل ثوابها وبين ان يتصدق بما يحبه قال
تعالى لن تنالوا البر حتي تنفقوا مما تحبون **كتاب الصيام**
هو والصوم لغة الامساك ومنه قوله تعالى حكاية عن نهم
اني نذرت للرحمن صوما اي امساكا وسكوتا عن الكلام و
صمتا عما مساك عن المفطر على وجه مخصوص مع النية
والاصل في وجوبه قبل الاجماع اية كتب عليهما الصيام وخبر
بني الاسلام على خمس وفرض في شعبان في السنة الثانية
من الهجرة واركبانه ثلاثة صايم ونية وامساك عن المفطرات
وتجب صوم رمضان باحدا من بين الاحمال شعبان ثلاثين يوما

اوروبة

اوروبة الهلال ليلة الثلاثين من شعبان لقوله صلى الله عليه
وسلم صوموا الرويثة وافطروا الرويثة فان عمر عليكم فاموا عنه
شعبان ثلاثين ووجوبه معلوم من الدين بالصورة فمن عجز وجوبه
فهو كافر لان يكون قريب عهد بالاسلام او شعبان عيد اعد العلماء من ترك
صوم غير واحد من غير عذر كمرض وسفرهم قال الصوم واي على ولكن
لا صوم حبس ومنع الطعام والشراب النهار يحصل له صورة الصوم
بذلك وثبتت رويته في حق من لم يره بعدل بنهاية لقول النبي
اهبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم الي ربنا الهلال فصام وامر الناس
بصيامه رواه ابو داود وصححه ابن حبان ولما روي الترمذي
وغيره ان عمر بن الخطاب شهد عند النبي صلى الله عليه وسلم برويته قال الناس
بصيامه والمعني في ثبوته بالواحد لا احتياطا للصوم وهي شهادة
حسية قالت طائفة منهم البغوي ويجب الصوم ايضا على من
موتوا قابة بالروية اذا اعتقد صدقة وان لم يذكره عند القاضي
ويكفي في الشهادة اشهاد ابي ربي الهلال وتحل ثبوت رمضان بعدل
في الصوم قال الزركشي وتوا بعة كصلاة التراويح والاهرام بالعمرة ولا
فتناك المعملين بدخول رمضان لا في غير ذلك كدبر وجعل وقفي
طلاقة وعنى معلقين به هذا كما قال البغوي ان سبق التعليق
الشهادة فلو حكم القاضي بدخول رمضان بشهادة عدل ثم قال
قائل ان ثبت رمضان فبعد حرا وزوجتي طالق وقعوا محلا ايضا
اذا لم يتعلق بالشاهد فان تعلق به ثبت لا عتراضه **تتم**
بضاف الى الروية واحمال العدة ظن دخوله بالاجتهاد عند الا
شبهة والظاهر كما قال الاذرع ان الاما في الدالة كروية القناديل
المعلقة في المنار في اخر شعبان في الروية ولا يجب الصوم بقول المنجم

لا يجوز ولكن له ان يعمل بحسابه كالصلاة كما في المجموع وقال انه
لا يجوز به عن فرصه لكن صح في الغايه انه اذا اجاز اجزاء ونقله
عن الاصحاب وهذا هو الظاهر والحاسب وهو من بعد هذا من القم
تتقدير سيرة في معنى المحرم وهو من يري ان اول الشهر طلوع النجم
الفلاكي ولا عرفة ايضا بقول من قال الخبر في النبي صلى الله عليه وسلم في
المنام بان الليلة اول رمضان فلا يصح الصوم به بالاجماع لفقد ضبط
المرابي لا للشك في الروية **وشربا وجوب الصيام** اي صيام رمضان
ثلاثة اشياء بل اربعة كما استعرفه الاول **الاسلام** ولو قبحا مضي
فلا تجب على الكافر الاصل وجوب مطالبة كما مر في الصلاة **والثاني**
البلوغ فلا تجب على غير كمال الصلاة ويوم به الصبي لسبع ا
اطاقه فيضرب على تركه لعشر **والثالث العقل** فلا تجب على مجنون
الا اذا اثار من قبل عقله من شراب او غيره فيجب ويلزمه قضاء بعد
الافاقة والشرط الرابع الذي تركه المصنف اطاقه الصوم فلا يجب
على من لا يطيقه حسا او شرعا لكبرا او مرضا لا يبرهي به واهيضا
او نحو **فمن سكت** المصنف عن شروط الصحة وهي اربعة
ايضا اسلام وعقل ونقا عن حيض ونفاس ووقت قابل له بغير
العيد ان وايام التشريق كما سياتي **وقل ايضا الصوم امر به اشاء**
الاول النية لقوله صلى الله عليه وسلم انما الاعمال بالنيات ومحللها
القلب ولا يكفي باللسان قطعا ولا بشرط التلفظ بها قطعا كما
قاله في الروضة **فمن سكت** ظاهر كلام المصنف انه لو شعر
بالتقوي على الصوم لم يكن نية وبه صح في العدة والمفتد
انه لو شعر ليصوم او شره كدفع العطش نهارا او امتنع
من الاكل والشرب والجماع خوف طلوع الفجر كان ذلك نية اب

خطر

خطر بها الصوم بالصفات التي بشرط التعرض لها التضمين
كل منها قصد الصوم وبشرط الغرض الصوم من رمضان او
غيره كقضاء او نذر التبت وهو ابتغاء النية ليلا لقوله صلى الله
عليه وسلم من لم يبيت النية قبل الفجر فلا صيام له ولا بد من التبت
لكل يوم لظاهر الخبر ولا ن صوم كل يوم عبادة مستقلة لتخلل
اليومين بما بينا فقص الصوم كالصلاة لتحللها السلام والصبي
في تبيت النية لصحة صومه كالبالغ كما في المجموع وليس على
اصلنا صوم نفل بشرط طهية التبت الا هذا ولا بشرط في التبت
النصف الاخر من الليل ولا بعد الاكل والجماع بعد ما ولا يجب
جدد بها اذا نام بعد ما ثم تبت ليلا ويصح النفل بنية قبل
الزوال وبشرط حصول شرط الصوم من اول النهار بان لا يسبقها
مناف للصوم ككفر وجماع **والثاني تعيين النية** في الغرض
بان ينوي كل ليلة انه صاير عند اعد رمضان او عند راعى
لانه عبادة مضافة الى وقت فوجب التعيين في نيتها كالصلوة
الخمس وخرج بالغرض النفل فانه يصح بنية مطلقة فان قيل
قال في المجموع هكذا الصلوة لا صحاب وينبغي اشتراط التعيين
في الصوم **الراية كعرفه** وعاشور وايام البيض وستة شوال
كرواتب الصلوات اجيب بان الصوم في الايام المذكورة منصرف
اليها بل ينوي به غير ما حصل ايضا كتحية المسجد لان المقصود
وجود صومها **فمن سكت** فنية سكوت المصنف عن التعرض
للفريضة انه لا بشرط التعرض لها وهو كذا كما صح في المجموع
تبعه الاكثرين وان كان مقتضى كلام المتأخرين الاحتياط والفرق
بين صوم رمضان وبين الصلوات ان صوم رمضان من البالغ

لا يقع الا فضا خلا في الصلاة فان المعادة ينقل بتصور ذلك في
الجمعة بان يصلها في مكان ثم يدركها في اخر يصلونها
فيصلونها معهم فانها تنفع له ثاقلة ولا يشترط تعيين السنة
كما لا يشترط الادان المقصود منها واحد ولو نوي ليلة الثلاثاء
من شعبان صوم عند عن رمضان ان كان منه فكان منه لم
يقع عنه الا اذا اعتقد كونه منه بقول من يثق به من عبدا
او امرأة او فاسقا او ملهق فيصح ويقع عنه قال في المحمدي فلو
نوي صوم عند نقلا ان كان من شعبان والا فنه رمضان ولا
امارة فبان من شعبان صحيح صومه نقلا لان الاصل بقاء
وان بان من رمضان لم يصح فضا ولا نقلا وان نوي ليلة الثلاثاء
نهي من رمضان صوم عند ان كان من رمضان اجرة ان كان منه
لان الاصل بقاء **والثالث الامساك عن كل من الاكل والشرب**
والجماع ولو فطر بغير انزال ولقوله تعالى اهل ليلة الصيام
الرفق الى نسائكم والرفق الجماع **وعن تعهد القي** وان يتقن
انه لم يرجع شي الى جوفه لما ساءني **والرابع من الشروط معرفة**
طريق النهار بقينا اوضحنا التحقق امساك جميع النهار **فنبين**
انفراد المصنف بهذا الرابع وكأنه اخذ من قولهم لو نوي بعد
الغيم لم يصح صيامه او اكل معتقدا انه ليلا وكان قد طلع الفجر
لا يصح ايضا وكذا الواكل معتقدا ان الليل دخل فبان خلافة
لرمة الفضا وحاصل ذلك انه اذا افطر او تسهر بلا تحر ومهين
الحال صح في تسهر لا في افطار لان الاصل بقاء الليل في الاولى
والنهار في الثانية فان بان الصواب فيهما صح صومهما او
الغلط فيهما لم يصح ولو طلع الفجر وفيه طعام فله يبلغ

شيا

شيا منه بان طرده او امسكه بغيره صح صومه او كان طالع الفجر
مجامع فخرج حاله صح صومه وان انزل لتولده مبشره من
مباحه **والذي يفطر به الصائم عشرة اشيا الاول ما وصل من**
عين وان قلت كسمسة **عند** مختارا عما لها بالتحريم **الذي** مطلق الجوف
من نغد مفتوح سواء كان يجبل الغذاء او الدوا ام لا كما طن
الحلق والبطن والامعاء **وباطن الرأس** لان الصوم هو الامساك
عن كل ما يصل الجوف فلا يضر وصول دهن او كل ينشرب مسام
جوفه كما لا يضر اغتساله بالماء وان وجد الشربا طنة فلا يضر
وصول دواء او عوصة او غبار طريق او غربة دقيق جوفه
لعسر الخمر عنه والتقطير في باطن الاذن مقطر ولو سبق
ما المضمضة الاستنشاق الى جوفه نظرا بالغ افطر ولا فلا
ولا بقي طعام بين اسنانه فحري به ريقه من غير قصد لم يفطر
ان عجز عنه تمييزه وحجبه لانه معد ورفقه غير مفرط ولو كذا
او جهنما صبا ما في حلقه مكره لم يفطر وكذا ان اكره حتى
اكل وشرب لا حكم اختياره ساقط وان اكل ناسيا لم يفطر
وان كثر خبر الصحيحين من نسي وهو صائم فاكل او شرب
فليتم صومه فانما اطعمه ونشاه **والثاني الحقنة** وهو بصر
المهمله ادخال دوا وخوة من الدبر فتعبر بانها **من احد السبلين**
فيه يجوز فالتقطير في باطن الاحليل او ادخال عودا وخوة فيه
مفطر وكالحقنة دخول طرف اصبع في الدبر حاله الاستحاضة
فيفطر به الا ان ادخل السور معتدنه باصبعه فلا يفطر
به كما صحه البغوي لا ضرارة اليه **والثالث القي العمد**
وان يبتقن انه لم يرجع منه شي الى الجوف كما ان ثاقبا منكسا

خبر ابن حبان وغيره من ذرعه النبي ابي غلب عليه وهو صيام
 فليس عليه قضا ومن استقاء فليقض وخرج بقوله عمدا ما
 لو كان ناسيا ولا بد ان يكون عالما بالتحريم مختارا لذلك **فان**
 كان جاهلا لقرب عهده بالاسلام او نشأ بعيدا عن العلم او
 مكرها فلم يبطركم الوغلبة التي وكذا الواقع فغاية من الباطن
 وربما هاسوا اقلعها من دماغه او من باطنه لان الحاجة الى
 ذلك تنكر فلو نزلت من دماغه وحصلت في جرد الظاهر من
 الغم وهو يخرج الحاء المعجمة وكذا المهملة على الراجح في الزوائد
 فليقطعها من مجراها وليجها ان امكن فان تركها مع القدرة
 على ذلك فوصلت الجوف افطر لتقصير وكالتقي التجشي فان
 تعمد وخرج شي من معدته الواحد الظاهر افطر وان غلبه
فلا والرابع الوطلي بادخال حشنة او قدرها من مقطوعها
عمدا مختارا عالما بالتحريم **في الفرج** او دبر من ادعي او غيره انزل
 ام لا فلا يفطر بالوطلي ناسيا وان كثر ولا بالامرأه عليه ان قلنا
 يتصور وهو لا يصح ولا مع جهل تحريمه كما سبق في الاكل
والخامس الانزال ولو قطر **عن مائش** بخولس كقبلة بلا
 حاييل لانه يفطر بالايلاج بغير انزال في الانزال مع نوع شهوة
 اولي بخلاف ما لو كان حاييل او نظرا وفكر ولو بشهوة لانه انزال
 بغير مباشر كالاحتلام وحرم بخولس كقبلة ان حركت
 شهوة خوفي الانزال ولا فتركة اولى **والسادس الحيفض**
 للاجماع على تحريمه وعدم صحته قال الامام وكون الصوم لا
 يصح منها لا بد ركعة معناه لان الطهارة ليست مشروطة
 فيه وصل وجب عليها ثم سقط اوله يجب اصلا وانما يجب

القضا

القضا بامر جديد وجهان اصحهما الثاني قال في البسيط وليس
 لهذا الخلاف في ما يدينه فتيهه وقال في المجموع يظهر هذا
 في الاربعين والتعليق بان يقول متى وجب عليك صوم فانت
 طالق **والسابع النفاس** لانه دم حيض مجمع **والثامن**
الجنون لما فاته العادة **والثاسع الردة** لما فاته العادة و
 سكت المصنف عن بيان العاشر والظاهر انه الولادة فانها
 مبطله للصوم على الاصح في التحقيق وهو المعتمد خلافا
 لما في المجموع من الحاقها بالاحتلام لوضوح الفرق ولعل
 المصنف تركه لهذا الخلاف او النسيان او سهو **ويستحب في**
الصوم ولو نقله اشيا كثير المذكور منها **قائمة الاول**
تعجيل الفطر اذا تحقق فروب الشمس لخبر الصحيحين لا تزال
 (متي يخرج ما علموا الفطر نزل الامام واخروا الجوز وما في ذلك
 من مخالفة اليهود والنصارى ويكره له ان يوحه ان قصد
 ذلك ويرى ان تأخير فضيلة الافلا باس به نقله في المجموع
 عن رضا الام وبين كونه على رطب فان لم يجد فعلى تمر فان
 بعده فعلى ما **يحيى** صلى الله عليه وسلم يطر
 قبل ان يصل على رطبان فان لم يكن فعلى تمرات فان لم يكن
 حتى حسوات من ماء فانه طهور رواه الترمذي وبين
 السحور لخبر الصحيحين شكروا فان في السحور بركة والخبر
 الحاكم في صحيحه استعينا بطعام السحر على صيام النهار
 والليلولة النهار على قيام الليل **والثاني** **خبر السحور** ما لم
 يقع في ذلك في طلوع الفجر بخبر لا تزال امتي بخبر ما علموا
 الفطر واخروا السحور لانه اقرب الى التقوي على العادة فان

والطهارة

كان النبي

يشك في ذلك كان ترد في بقاء الليل لم يثبت التأخير بل الأفضل
 تركه للخبر الصحيح دح ما يرييك الى ما لا يرييك **فتبين**
 لوصح المصنف بين السكوت كما ذكر لكان اولي فان استجاب
 مجمع عليه وذكر في المجمع انه يحصل بكثير المأكل وقليلة ففي
 صحيح ابن حبان نصحوا ولو بجرعه ماء ويدخل وقتة بنصف
 الليل **والثالث ترك الهجر** وهو يفتح الها ترك الهجر **من**
الكلام جميع النهار لانه صلى الله عليه وسلم لم يزل قايما
 فسأل عنه فقالوا هذا ابو اسيريل نذر ان يقوم ولا يقعد ولا
 يستظل ولا يتكلم ويصوم فقال صلى الله عليه وسلم مرة
 ان يتكلم وليستظل وليتعد وليتم صومه رواه البخاري
 ولهذا تركه صمت اليوم الليل كما حرم به صاحب التلبية
 واقرة وما الهجر بضم الهاء وهو الاسم من الالهة وهو
 الافاض في النطق فليس للمصنف اذ كلامه فيما هو سنة
 وتركه فحش الكلام من عيبه وعيها واجب وبعضهم ضبط
 كلام المصنف بالضم واعترض عليه كما اعترض على المنهاج في
 قوله في الكندوبات وليصن لسانه عن الكذب والغيبة
 وان صون للسان عن ذلك واجب واجيب بان المعنى انك
 بين للصائم من حيث الصوم فلا يبطل صومه بالتركاب
 ذلك بخلاف ارتكاب ما يجب اجتنابه من حيث الصوم كما
 لا ستغاة قال السبكي وحديث خمس يفطرن الصائم الغيبة
 والتميمة الى اخره ضعيف وان صح قال الماوردي فالمراد
 بطلان الثواب لا الصوم قال ومن هنا حسنت عند الاختيار

عنه من اداب الصوم وان كان واجبا مطلقا وليس تركه شهوة
 لا تبطل الصوم كشر الرباحين والنظر اليها لما فيها من الترفة
 الذي لا يناسب حكمه الصوم وتركه كخوف كغصه لان ذلك
 رخصة وتركه ذوق طعام او غير خوف وصوله حلقه وتركه
 عليك يفتح العائى لانه يجمع الرقيق فان بلعة افطر في وجهه وان
 القاه عطشته وهو مكروه كما في المجمع **ويسن** ان يتخشل عن حدث
 اكر ليل لا يكون على ظهره من اول الصوم وان يقول عقب فطرة
 اللهم لك صمت وعلى مررتك افطرت لانه صلى الله عليه وسلم كان
 يقول ذلك رواه الشيخان وان بكثرت تلاوة القرآن ومدارسته بان
 بقرا على غيره ويقراء عليه تحببه في رمضان كما في الصحيحين ان جبريل
 كان يلقي النبي صلى الله عليه وسلم في كل سنة في رمضان حتى ينسلخ فيفطر
 عليه صلى الله عليه وسلم القرآن وان يقتل في ليلة لاسيما في العشر الاواخر
 منه للاتباع في ذلك والرجاء ان يصادق ليلة القدر اذ هي محصورة فيه عندنا
ويحرم صيام خمسة ايام اي مع بطلان صيامها وهي العبدان الفطر
 واضعي بالاجماع المستند الى نهى الشارع صلى الله عليه وسلم في خبر
 الصحيحين **وايام التشريق الثلاثة** بعد يوم النحر ولو تمتع للنهي
 عن صيامها كما رواه ابو داود وفي صحيح مسلم ايام هي ايام اكل وشرب
 وشرب وذكر الله **ويكفر صوم يوم الشك** كراهة تنزيه قال السنوسي
 وهو معروف المنصوص الذي عليه الاكثرون والمعتمد في المذهب
 تحريمه كما في الروضة والمنهاج والمجمع لقولهما من يأسر من صام
 يوم الشك فقد عصى ابا القاسم صلى الله عليه وسلم **فحليل**
 يمكن حمل المصنف على كراهة التحريم فيوافق المرح في المذهب **ان**
يوافق صومه عادة في نظو عه كان يسرد الصوم او يصوم يوما

ويغطر يوما والاثنين والخميس فوافق صومه يوم الثلاثاء وله
صومه عن قضاء او نذر كنظيرة من الصلاة في الاوقات المذكورة
لغيره لا تقدم مواضع رمضان بصوم يوم او يومين الا رجل كان
يصوم يوما فليصمه وقيس بالورد الباقي بحاجه السبب
فلو صامه بلا سبب لم يصح كيوم العيد بحاجه التحريم وقوله
او يصله بما قبله مبني على جواز ابتداء صوم النصف الثاني
من شعبان تطوعا وهو وجه ضعيف ولا يصح في المجموع تحريمه
بلا سبب ان لم يصله بما قبله او صامه عن قضا او نذر او واقفا
عادة له لغيره اذا انتصف شعبان فلا تصوموا رواه ابو داود وغيره
فعلى هذا لا يكتفى وصل يوم الثلاثاء الا بما قبل النصف الثاني
ولو وصل النصف الثاني بما قبله نذر او طرفة حرم عليه الصوم
الا ان تكون له عادة قبل النصف الثاني بما قبله فله صوم ابامها
وان قيل صلا استحباب صوم يوم الثلاثاء اذا اطلق الفهم خرجا
من خلا فالامام احمد حبيب قال موهوبة صومه حينئذ **حبيب**
بانا لا نراعي الخلاف اذ اختلف سنة صريحه وهي هنا خبر اذا غم
عليكم فاكلوا عنه شعبان ثلاثين ويوم الثلاثاء هو يوم الثلاثاء
من شعبان اذا تحدث الناس برويته او شهد بها عدد ترد
شهادتهم كصبيان او نساء او عبيد او فسقة وطلب صدقهم
كما قال الرازي وانما لم يصح صومه عن رمضان لانه لم يثبت
كونه منه نعم من اعتقد صدق من قال انه لم يثبت
ذكر يجب عليه الصوم كما تقدم عن البيهقي في طائفة
اول الباب وتقدم في اثنايه صحة نية المعتقد لذلك
ووقوع الصوم عن رمضان اذا تبين كونه منه فلا تنافي بين

ما ذكر

ما ذكر في المواضع الثلاثة لان يوم الثلاثاء الذي يحرم صومه
هو على من لم يظن الصدق هذا موضع وامان ظنه او اعتقده
صحت النية منه ويجب عليه الصوم وهذا موضعان متناقضان
الاستوي ان كلام الشيخين في الروضة وشرح المذهب متناقض
عن ثلاثة اوجه في موضع يجب وفي موضع يجوز وفي موضع
يجتمع ممنوع اما اذا لم يتحد احد بالروية فليس اليوم يوم
الثلاثاء بل هو من شعبان وان طبق للمفهم خبر فان غدر عليكم
فروع العطرين الصومين واجب اذا الوصال في الصوم
فرضا كان او تنالا حرام للنهي عنه في الصحيحين وهو ان يصوم
يومين فاكثر ولا يتناول بالليل مطعوما عدا ابلا عذر ذكره في
المجموع وقضيته ان الجماع وكحوة لا يمنع الوصال لكن في الجماع
هو ان يستدبر جميع اوصاف الصائمين وذكر الجرجاني وابن
الصلح نحو وهذا هو الظاهر ثم شرع فيما يجب فيه الكفارة فقال
ومن وطئ فتعيب جميع الحشقة او قد رها من مطلقوها
عامدا اختارا بالتحريم في **الفرج** ولو دبر من ادعي او غيره
في **نهار رمضان** ولو قبل تمام الغروب وهو مكلف صيام الله بالوطئ
بسبب الصوم **فعليه** وعلى الموطوءة المكلفة **القضا** لا صا صومها
بالجماع **وعليه** وحده **الكفارة** دونها لتقصان صومها بتعرضه
للبطان بعروض الحيض وكحوة فلم تكلل حرمة حتى تتعلق
بها الكفارة فتختص بالرجل الواطي ولانها غرم مالي يتعلق
بالجماع كالمهر فلا تجب على الموطوءة ولا على الرجل الموطوء كما
نقله ابن الصلاح الرفعة والواط وان كان البهيمه حكم بالجماع
فيما ذكر كما شمله ما ذكر في الحد فتحجب بقيد الوطي العطر

بغيره كالأكل والشرب والاستئناس والمباشرة فيما دون الفرج للضيقة
إلى الاتزال فلا كفارة وبقيت جميع الحشقة أو قدرها من مقطوعا
ادخال بعضها فلا كفارة به لعدم فطره به وبقيت العمد
النسيان لأن صومه لم يفسد بذلك وبالاختيار الأكثر لما ذكر
وبعلم التعميم جهله لقرب عهده بالاسلام أو انشائه بمكان
بعيد عن العلم فلا كفارة عليه لعدم فطره به نعم
لو علم التعميم وجهل وجوب الكفارة وجبت عليه إذا كان
من حقه أن يمنع وما لفرج الوطني في دونه فلا كفارة فيه إذا
انزل وبنهار رمضان وغير الصوم نذر أو كفارة فلا كفارة فيه
لأن ذلك من خصوص رمضان وبالمكلف الصبي فلا قضاء عليه
ولا كفارة لعدم وجوب الصوم عليه وبالصغير ولو فطر بغير
وصلي ثم وطئ أو نسي النية وأصبح ممسكا ووطئ فلا كفارة
حيث أن لا أثر ما لو وطئ المريض أو المسافر ولو بغير نية
الترخص ولو طئ وقت الجماع بقاء الليل أو فلك فيه أو طئ
باجتهاد دخوله فبان جماعه نهارا لم تلزمه كفارة لانقضاء
الأنثى ولا كفارة على من جامع عامدا بعد الأكل ناسيا ووطن
أنه افطر بالأكل ناسيا لأنه لا يعتد أنه غير صائم وإن
الاصح بطلان صومه بهذا الجماع كما لو جامع على ضل
بقاء الليل فإن خلافه ولا على مسافر افطرا الزمان مخصصا
لأن الفطر جائز له وإنه بسبب الزوال بالصوم **فتبين**
فيديو الروضة الجماع بالتمام تبع العزالي احتراز من المرأة
فإنها تفطر بدخول شيء من الذكر فريحها ولو دون الحشقة
وبغيره هو بخرجه ذلك بالجماع إذا الفساد فيه بغيره ومن

جامع في يومين لزمه كفارتان لأن كل يوم عباد مستقلة فلا
تتداخل كفارتاهما سواء كفر عن الجماع الأول قبل الثاني أم لا
كجنين جامع فيها فلو جامع أيام رمضان لزمه كفارتان بعد
دها فإن تكرر الجماع في يوم واحد فلا تعدد وإن كان باربع
نزوجات وحدوث السفر ولو طويلا بعد الجماع لا يسقط
الكفارة لأن السفر السفر المشاء في أثناء النهار لا يبيح الفطر
فلا يؤثر فيما وجب من الكفارة وكذلك حدوث المرض لا يسقطها
لأن المرض لا ينافي الصوم فيتحقق اهتلك حرمة وهي أي الكفارة
المذكورة مرتبة فيجب ألا **اعتق رقبة موصلة سلمة من**
العبودية المضرة بالعمل كما سياتي إن شاء الله تعالى في الظاهر فإن
لم يجد ما قضاهم شهرين متتابعين فإن لم يستطع صومها
فاطعام ستين مسكينا أو فقيرا الخير الصحيحين **ومن أكل**
مريئة جازل إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال هلكت
قال وما أهلك قال واقتعت امرأتي في رمضان قال تجد ما
تعتق رقبة قال لا قال فهل تستطيع أن تصوم شهرين متتابعين
قال لا قال فهل تجد ما تطعم ستين مسكينا قال لا
فكفرت قال النبي صلى الله عليه وسلم بفرق فيه ثم قال
تصدق بهذا فقال علي أقرضنا يا رسول الله فوالله ما بيني
ولا بينكما أي جملتها أهل بيت أوحى إليه منا وصحك النبي
صلى الله عليه وسلم حتى يدت أنبأ به ثم قال **أذهب**
فاطمة أهلك ولعرق بفتح العين والفاء والداء مكمل ينسج
من خوص النخل وكان فيه قدر خمسة عشر صاعا وقيل
عشرون صاعا ولو شري في الصوم ثم وجد الرقبة ندب

عقبتها ولو شرع في الاطعام ثم قدر على الصوم ندب له فلو حجز
عنه جميع الخصال المذكورة استقرت الكفارة في ذمته لان
صلى الله عليه وسلم امر الاميراني ان يكفر بما دفعه اليه مع
اخباره بحجزة فدل على انها ثابتة في الذمة لان حقوق الله
الله تعالى المالمية اذ اعجز عنها العبد وقت وجوبها فان كانت
لا بسبب منه كزكاة الفطر لم تستقر وان كانت بسبب منه استقرت
في ذمته سواء كانت على وجه البدل كجزا الصيد وفدية الحلق
ام لا كفارة الظهار والقتل واليمين والجماع ودم التمتع
والقران فان قيل لو استقرت لامر صلى الله عليه وسلم
الموافق باخراجها بعد اجيب بان تأخير البيان لوقت الحاجة
جائز وهو وقت القدرة فاذا قدر على حصوله منها فعلها
كما لو كان قادرا عليها وقت الوجوب فان قدر على اكثر ترتيب
وله العدول عن العدول الى الطعام لشدة الفلة وهي
بعين معجزة والام ساكنة بشدة الحاجة للشاح ولا يجوز للفقير
صرف كفارته الى عماله كالزكاة وسائر الكفارات واما قوله
صلى الله عليه وسلم في الخبر اطعمه اهلك ففي الام كما قال
الرافعي يحتمل انه لما اخبره بفقره صرفه له صدقة وفي ذلك
اجوبة اخر ذكرتها في المنهاج وغيره **ومن مات** مسلما كما فدية
به في القوت **وعليه صيام** من رمضان ونذر وكفارة قبل
امكانه القضاء بان استمر مرضه او المباح الى موته فلا تدارك
للغاية بالقدرة ولا بالقضاء لعدم تقصير ولا اثره لانه
فرض لم يتمكن منه الى الموت فسقط حكمه كالنجس هذا اذا كان
القوت بعد تركه وسواء استمر الى الموت ام حصل الموت

مسفره

في رمضان

في رمضان ولو بعد زوال العذر لما غير المعذور وهو المعتدي
بالفطر فانه يائس ويتدارك عنه بالقدرة كما صح به الرافي
باب النذر وان مات بعد التمكن من القضاء ولم يقض **اطعمه**
عنه ولبه من تركته **لكل يوم** فاته صومه **مد طعام** وهو رطل
وثلاث بالرطل البغدادي كما مر بالكيل المصري نصف قدح من
غالب قوت بلده **لغيره** مات وعليه صيام شهر فليطعم عنه مكان
كل يوم مسكينا ولا يجوز ان يصوم عنه ولبه في الحد بل لان الصوم
عبادة يبدى بها لا يدخلها النيابة في الجباه فكذلك بعد الموت
كالصلاة وفي القديم يجوز لولي ان يصوم عنه بل يندب للام
ويجوز له الاطعام فلا بد من التدارك على القولين والقديم
هنا هو الاظهر المقتضى به للاخبار الصحيحة عليه كخبر الصحيحين
من مات وعليه صيام صام عنه ولبه قال النووي وليس الجديس
حجم من السنة والخبر الوارد بالا طعام ضعيف ومع ضعفه قال
طعام لا يتبع عنه القابل بالصوم وعلى القديم الولي الذي
يصوم عنه كل قريب للميت وان لم يكن عاصيا ولا وارثا ولا ولي
مال على المختار لما في خبر مسلم انه صلى الله عليه وسلم قال لامرأة
قالت له ان اتي ماتت وعليها صوم نذرا فاصوم عنها قال
صومي عن امك قال في الجمع وهذا يبطل الاحتمال ولاية المال
والعصوبة وقد قيل بكل منهما فان اتفقت الورثة على ان
يصوم واحد اجاز فان تنازعوا ففي قول المذهب للمنفق ان
يقسم على قدر موارثهم وعلى القديم لو صام عنه اجنبى
بان اوصى به او باذن قريبة صح قيا ساعلى الحج قال في الجمع
ومذهب الحسن البصري انه لو صام عنه ثلاثون بالادون يوما

واحد الجزاء قال وهو الظاهر الذي اعتقده وخرج بقيد المسلم
فيما مر ما لا ريب ومات لم يصمه عنه ويتعين الاطعام قطعاً كما
قاله في القوت ولو مات المسلم وعليه صلاة او اعتكاف لم يفعل
عنه ذلك ولا فدية لعدم ورودها ويستثنى من ذلك ركعات
الطواف فانها تجوز تبعا للحج وما لو نذر ان يعتكف صابها فان
البعوي قال في التلخيص ان قلنا لا يفرغ الصوم عن الاعتكاف اي
وهو الاصح وقلنا يصوم الولي فهذا يعتكف عنه صابها وان
كانت النيابة لا تجزي في الاعتكاف **والشج** وهو من جاوز الاربعين
والجوز والمريض الذي لا يرجى بروه **ان يحجر كل منعه عند الصوم**
بأن كان تلحقه به مشقة يفطر ويصوم ان كان حراً **عن كل يوم**
لقوله تعالى وعلى الذين يطيقونه فدية طعام مسكين فان كلمة
لا مقدرة اي لا يطيقونه وان المراد بيطيقونه حال الشباب ثم
يجزى عن عنة بعد الكبر **فتبين** قضية اطلاق
المصنف انه لا فرق في وجوب الفدية بين الغني والفقير وقائده
استقرارها في ذمة الفقير وهو الاصح على ما يقتضيه كلام الروضة
كاصلها وجرى عليه ابن المنزي وقول الجميع ينبغي ان يكون الاصح
هنا عكسه لانه على حاله التكليف بالفدية مردود بان حذو الله تعالى
المالي اذا حجز عنه العبد وقت الوجوب يثبت في ذمته وهل الفدية
في حق موقوف بدل عن الصوم او واجبة ابتداء ووجهان
في اصل الروضة اصحهما في الجميع الثاني وخرج بالحق الرقيق
فدية فدية عليه اذا فطر لكبر او مرض ومات مرقباً **والحامل ولو**
من زنا والمرضع ولو مستأجرة او متبرعة اذا خافتا من حصول
ضرر بالصوم كالضرر الحاصل للمريض **على نفسها ولو مع الولد**

افطرتا اي وجب عليهما الافطار **وجب عليهما القضاء** بلا فدية
كالمرضع فان قيل اذا خافتا على نفسيهما مع ولد بهما فهو فطر
ارتفق به شخصان فكان ينبغي الفدية قياساً على ما سياتي
اجيب بان الآية وهي قوله تعالى ومن كان من ابصارها
ورحت في عدم الفدية فيما اذا افطرتا خوفاً على نفسيهما فلا
فرق بين ان يكون الخوف مع غيرهما ام لا **فان خافتا من عمل الولد**
فقط بان تخاف الحامل من استقاطله والمرضع بان يقل اللبن
قبل ذلك الولد افطرتا ايضا وجب عليهما القضاء لا افطار والكفارة
وان كانتا مسافرتين او مريضتين كما روي ابو داود والبيهقي
بأسناد حسن عن ابن عباس في قوله تعالى وعلى يطيقونه فدية
انه نسخ حكمه الا في حقهما حينئذ والقول بنسخه قول اكثر
العلماء وقال بعضهم انه محكوم غير منسوخ بتأويله فيما مر في
الاجتاج به **فتبين** يلحق بالموضع في يجاب
الفدية مع القضاء من افطر لا نقاداً هي معصوم او حينئذ
محتمر مشرف على ذلك بغرق او غيره فيجب عليه الفطر اذا لم
يمكنه تحليصة الا بفطرة فهو فطر ارتفق به شخصان
وهو حصول الفطر للمضطر والخلاص لغيره فلو افطر لخلص
مال لا فدية لانه لم يرتفق به الا شخصاً واحداً ولا يجب الفطر
لا جله بل هو جائز بخلاف الحيوان المحترم في وجوبه الدفع عنه
منزلة منزلة ادمي المعصوم فانه يرتفق بالفطر شخصان
وان نظر بعضهم في اليهمة لانهم نزلوا الحيوان المحترم في
وجوب الدفع عنه منزلة ادمي المعصوم ولا يلحق بالحامل
والمرضع في لزوم الفدية مع القضاء المتعدي بفطر رمضان

ما

بغير جاع بل يلزمه القضا فقط ومن أخر قضا رمضان مع إمكانه
حتى دخل رمضان أخر لزمه مع القضا لكل يوم مدان سنته
من الصحابة رضي الله عنهم قالوا بذلك ولا يخالف اللهم عبادنا ثم
بهذا التأخير قال في المجموع ويلزمه المد بدخول رمضان أما
من لم يكنه القضا لاستمرار عذره حتى دخل رمضان فلا فدية
عليه بهذا التأخير **باب** رد وجوب الفدية للتأخير
وفدية الشيخ اللهم رد حقه لأصل الصوم وفدية الموضع والحال
لتعويبت فضيلة الوقت ويترك المد إذا لم يخرج به بتكرار السنين
لأن الحقوق المالية لا تستدأخل ولو أخر قضا رمضان مع
إمكانه حتى دخل رمضان أخر فمات أخرج من تركته على الجدي
السابق لكل يوم مدان مد لفوات الصوم ومد للتأخير وعلى
القديم وهو صوم الولي إذا أصام حصل تدارك أصل الصوم
وجبت فدية التأخير **والكفارة** أن يخرج عن كل يوم مد وهو
كما سبق **رطل وثلاث بالعمري** أي بالعراقي وبالكيل نصف
قدح بالمصري ومصرف الفدية الفقراء والمساكين فقط
دون بقية الأصناف الثمانية المارة في قسم الصدقات لقوله
تعالى وعلى يطيقونه فدية طعام مسكين والفقير أسوأ
حالة منه فإذا جاز صرفها إلى المسكين والفقير أولى ولا يجب
الجمع بينهما وله صرف امراد الفدية إلى شخص واحد ولو كان
كل يوم عبادة مستقلة فلا مواد بمنزلة الكفارات بخلاف
المد الواحد فإنه لا يجوز صرفه إلى شخصين لأن كل مد
فدية تأمة وقد وجب الله تعالى صرف الفدية إلى الواحد

فلا

فلا ينقص عنها ولا يلزم منه امتناع صرف فدينين إلى شخص واحد
كما لا يتنع أن يأخذ الواحد من زكوات متعددة وجنس الفديتين
جنس الفدية القطع ونوعها وصفها وقد سبق بيان ذلك في
زكوات الفطر ويعتبر في المد الذي يوجبها هنا وفي الكفارات
أن يكون فاصلا عن قوته كزكاة الفطر قال القفال في فتاويه
وكذا عما يحتاج إليه من مسكن وخادم **تججيل فدية**
التأخير قبل دخول رمضان الثاني لبوخر القضا مع الإمكان جاز
في الأصح كتججيل الكفارة قبل الحدث المحرم وحرمة التأخير ولا
شي على الهرم وكذا الزمن ولا من اشتدت مشقة الصوم عليه
للتأخير الفدية إذا أخرها عن السنة الأولى وليس للهرم ولا
للحامل ولا للمرض تججيل فدية يومين فأكثر كما لا يجوز تججيل
تججيل الزكاة لعامة من بخلا ما لو عجل من ذكر فدية يوم فيه أو في
ليلته فإنه جاز **والمرضى** وإن تعدي بسببه **فالمسافر** **بطلان**
مباحا **ببطون** بنية الترخص **ويقتضيان** لقوله تعالى فهذا كان
مكرم مرضا أو على سفر أو غير ذلك من أيام أخر ولا بد في فطر المريض
من مشقة تباع له التيسير فإن خاف على نفسه الهلاك أو ذهاب
منفعة عضو وجب عليه الفطر قال تعالى ولا تقتلوا أنفسكم وقال
تعالى ولا تلقوا ياريدكم إلى التهلكة ثم إن كان المريض مطبقا فله
تركه التنية أو منقطعاً كما كان يحرم وقتادون وقت نظران
كان هجوم وقت الشروع جازله ترك المشقة والأفعلية أن ينوي
فإن عاد المريض واحتاج إلى الأقطار أو قطر ولمن غلب عليه الجوع
أو العطش حكم المريض أو ما المسافر السفر المذكور فيجوز له الفطر
وإن لم يتفرغ به ولكن الصوم أفضل لما فيه من براءة الزمة وعدم إخلال

الوقت عن العبادة ولأنه الأكثر من فعله صلى الله عليه وسلم أما
إذا تضرر به نحو مرض أو لم يشق عليه احتماله فالفطر أفضل
لما في الصحيحين أنه صلى الله عليه وسلم لم يجر جلا صابها في السفر
قد ظل عليه فقال ليس من البر أن تصوموا في السفر ~~تصوم~~
أن خاف من صوم تلف نفس أو عضو أو منقعة هرم عليه الصوم
كما قال العزالي في المستصحب ولو لم يفر بالصوم في الحال ولكن
بخاف الضعف لو صام وكان سفر جرح أو عجز أو فالفطر أفضل كما نقله
الرافعي في كتاب الصوم عن التمه وأقره **ففي باب** سكت
المصنف عن صوم التطوع وهو مستحب لما في الصحيحين من
صام يوما في سبيل الله بأعدا الله وجهه عن النار سبعين خريفا
ويتأكد صوم الاثنين والخميس لأنه صلى الله عليه وسلم كما يجزي
صومهما وقال ابنهما يومان تعرض فيهما الأعمال فأجاب أن يعرض
عملي وأما يوم وصوم يوم عرفة يكفر السنة التي قبلها والتي
بعده وهو تاسع ذي الحجة لغير الحاج الحرام صام يوم عرفة
يكفر السنة التي قبله والتي بعده وصوم عاشوراء وهو عاشور الحرام
لقوله صلى الله عليه وسلم احتسب على الله أن يكفر السنة التي
قبله وصوم تاسوعا وهو تاسع المحرم لقوله صلى الله عليه وسلم
لئن بقيت إلى قابل لأصوم اليوم التاسع فمات قبله وصوم ست
من شوال لقوله صلى الله عليه وسلم من صام رمضان اتبعه
ستامن شوال كان صام الدهر وتتابعها أفضل عقب العيد
وبكره أفراد يوم الجمعة بالصوم لقوله صلى الله عليه وسلم لا يصم
أحدكم يوم الجمعة إلا أن يصوم يوما قبله أو يوما بعده وكذا
أفراد السبت ولا أحد منكم لا تصوموا يوم السبت إلا فيما افترض

عليكم

عليكم لأن اليهود تعظم يوم السبت والنصارى يوم الأحد و
صوم الدهر نحو يومي العيد وإمام الشريفة مكره ولا خلاف به
ضرا أو تقوت حق واجب أو مستحب ومستحب لغير إطلاق
الأدلة وحكم صوم المرأة تطوعا وزوجها حاضرا لا بآذنه لغير
الصحيحين لا يحل للمرأة أن تصوم وزوجها حاضرا لا بآذنه
ومن تلبس بصيام تطوع أو صلاته فله قطعها أما الصوم فلتوق
صلى الله عليه وسلم المنتطوع أمير نفسه أن يشاء صام وإن شاء فطر
وأما الصلاة فقياس على الصوم ومن تلبس بصوم واجب أو صلاة
واجبة حرم عليه قطعه سواء كان قضاءه على الفور كصوم من
يتدأ بالفطر وآخر الصلاة لا إلا عذرا لم يكن بقا بذلك
فصل في أفضل الشهور بعد رمضان شهر الله المحرم ثم
رجب ثم باقي الأشهر الحرم ثم شعبان **فصل** في الاعتكاف وهو
لغة اللبث والجبر وشراعا اللبث في المسجد من شخص مخصوص
بنية والاصل فيه قبل الإجماع قوله تعالى ولا تباشروهن
واستمعوا كنون في المساجد وجر الصحيحين وأنه صلى الله عليه
وسلم اعتكف العشر الاوسط من رمضان ثم اعتكف العشر الاخر
ولا يرمه حتى توفاه الله تعالى ثم اعتكف من بعده وهو
من الشرايع القديمة قال تعالى وعهدنا إلى إبراهيم وإسماعيل
أن طهر بيته للطائفين والعاكفين **والاعتكاف سنة مؤكدة**
وهي **مستحبة** أي مطلوبة في كل وقت في رمضان وغيره بالإجماع
ولا إطلاق للأدلة قال الزركشي فقد روي هذا اعتكاف فوق ناقه
فكأنما اعتكف شمة وهو في العشر الاخر من رمضان أفضل
منه في غير لطلبة ليلة القدر فحجبها بالصلاة والقرأة وكثرة

الدعا فانها افضل ليالي السنة قال تعالى ليلة القدر خير من
 الف شهر اي العمل فيها خير من العمل في الف شهر ليس
 فيها ليلة القدر وفي الصحيحين من قام ليلة القدر اجابنا
 واحتسابا غفرله ما تقدم من ذنبه وهي منحصر في العشر الاخر
 كما نص عليه الشافعي رحمه الله تعالى وعليه الجمهور وانها
 تلتزم ليلة بعينها وقال المزي وبني خزيمة انها منتقلة في
 ليالي العشر جميعا بين الاحاديث واختاره في المجموع والمذهب
 الاول قال النووي في شرح مسلم ولا ينال فضلها الا من طلعت
 عليها لكن قال النووي يستحب التطعد في كل ليالي العشر حتى
 يحوز الفضيلة على اليقين فظاهر هذا انه يجوز فضيلتها سواء
 اطلع عليها اولى فعمد حال من اطلع اكمل اذا قام بو
 ضابطها وروى عن ابي هريرة مرفوعا من صلى العشاء الاخير
 في جماعة من رمضان فقد ادرك ليلة القدر وصلى الشافع
 رحمه الله تعالى انها ليلة الحادي والعشرين او الثالث
 والعشرين وقال ابن عباس واي هي ليلة سبع وعشرين وهو
 مذهب اكثر اهل العلم وفيها نحو الثلاثين قولاً ومن علمها
 انها طلعت لاحامه ولا باردة وتطلع الشمس في صبيحتها ايضا
 ليس فيها كثير شعاع ويندب ان يكثري ليكنها من قول اللهم
 انك عفو غيب العفو فاعف عني وان يجتهد في يومها كما
 يجتهد في ليلةها وخص بها هذه الامه وهي باقية الى يوم
 القيمة وليس لمن راها ان يكتبها **وله** اي الاعتكاف شرطان
 اي مكان فله بالشرط اما لا بد منه بل ان كان اربعة كما استعرفه
الاول النية بالقلب كغيره من العبادات ويجب نية فرضه

في نذره

في نذره ليتبين عن الفعل وان اطلق الاعتكاف بان لم يقدر له مدة
 كفته نيتية وان طال مكثه لكن لو خرج من المسجد بلا عذر وود
 وعاد جدد هاسوا اخرج للتبرئ ام لغيره لان ما مضى عبادة تامه
 فان عزم على العود كانت هذه العزيمة قايمة مقام النية ولو قيد
 بمدة كيوم وشهر وخرج لغير نية وعاد جدد النية ايضا وان لم
 يطل الزمن لقطعه الاعتكاف بخلاف خروجه للتبرئ فانه لا يجب
 تجديدها وان طال الزمن لانه لا بد منه فهو كما مستثنى عند النية
 لان نذر مدة متابعة يخرج **لعذر** لا يقطع التتابع فلا يلزم تجديد
 سواء اخرج للتبرئ ام لغيره **والثاني البت** بقدر ما يسمي عكفا اي
 اقامة بحيث يكون زمنها فوق زمن الطمأنينة في الركوع وخوضه فلا
 قدرها ولا يجب السكون بل يكفي التردد فيه وأشار الى الركن الثالث
 بقوله **في المسجد** فلا يصح في غيره للاتباع مرواة الشيخان والجمهور
 لقوله تعالى ولا تمشروا من حيث اعكفون في المساجد والجامع اولى
 من بقية المساجد لكثرة الجماعة فيه وليلا يحتاج الى الخروج للجمعة
 وخروجا من خلاف من اوجبه بل لو نذر مدة متتابعة فيها يوم
 جمعة وكان ممن تلزمه الجمعة ولم يشرها الخروج لها وجب الجامع
 لان خروجه لها يبطل تتابعه ولو عين الناذر في نذره مسجد
 مكة او المدينة او أقصى تعين فلا يقوم غيرها مقامها لمزيد
 فضلها قال صلى الله عليه وسلم لا تنشد الرجال الا الى ثلاثة مساجد
 مسجدي هذا والمسجد الحرام ومسجد الأقصى مرواة الشيخان
 ويقوم مسجد مكة مقام الاخيرين لمزيد فضله عليهما ويقوم
 مسجد المدينة مقام الأقصى لمزيد فضله عليه فلو عين مسجد
 مسجد اخر غير الثلاثة لم يتعين ولو عين من هذه الاعتكاف في نذره

فتعين والركن الرابع معتكف بشرطه اسلام وعقل وخلو
عن حدث اكبر فلا يصح اعتكاف من اتصف بشئ منها لعدم صحة
نيتة كالكافر ومن لا عقل له وحرمة مكث من به حدث اكبر
بالمسجد **ولا يخرج من المسجد في الاعتكاف المندى** غير مقيد
بمدة ولا تتابع **الا بالحاجة الانسان** من بول وغائط وما في
معناه مما كفلس من الجنابة ولا يضرها به كثرة بداله لم
لم يفحش بعدها عن المسجد ولا له دار اخرى اقرب منها او
فحش ولم يجد بطريقة مكانا لا يقاربه فلا ينقطع التتابع
به فلا يجب تبرئة في غير دار كسقاية المسجد ودار صد بئله
المجاورة له للمشقة في الاول والمسهة في الثاني اما اذا كان له
اخرى اقرب منها او فحش بعدها ووجد بطريقة مكانا لا يقا
به فيقطع التتابع بذلك لا اعتنا به بالاقرب في الاول
حتمال ان ياتيه الرد في رجوعة في الثانية فيبقى طول يومه
في الذهاب والرجوع ولا يكلف في رجوعة لذلك الاسراع بالمشي
على سحبة المعهودة واذا فرغ منها واستبقي فله ان يتوضي
خارج المسجد لانه يقع تابعه كذلك بخلاف ما لو خرج له فح
امكانه في المسجد فلا تجوز وضبط البغوي الحسن بان يذهب
اكثر الوقت في التبر الى الدار ولو عاد مريضا في طريقة او زار
قادم القضاء حاجته لم يضر ما لم يجد له طريقة ولم يطل وقته
فان طال او عدل انقطع بذلك تتابعه ولو صلى في طريقة على
حنانة فان لم ينتظرها ولم يعد اليها عن طريقه جاز ولا فلا
ولا ينقطع التتابع بخروجه بعد ركنيان الاعتكاف بان
كانت وان طال زمته **او عذر من حيض او نفاس ان طالت**

مدة

مدة الاعتكاف بان كانت لا تخلو عن غايها او جنابه من
احتلام لخبر المكث فيه حيث **او عذر مرض** ولو
حنونا واعمال **الحج المقيم** اي يشق معه المقام في
في المسجد لحاجة فرش وخادم وتزد طبيب او حلق
منه تلويث المسجد كما سهال وادار ببول خلا فريض
لا يجوز الخروج كصداع وحشي خفيفه فينقطع
التتابع بالخروج له وفي معنى المرض المخوف من لبس
او هريق ولا ينقطع بخروج معدن مراتب الى منارت
منفصلة عن المسجد في يده منه للاذان لانها مبنية
له معدودة من توابعه وقد اعتاد الراتب صعودها
والناس صوته فيعذر فيه ويجعل من الاذن كالمشي
من اعتكافه ويجب في اعتكاف مندوم متتابع قضاء زم
خروج من المسجد لعذر لا ينقطع التتابع كمن حيض
ونفاس وجنابة غير مغطاة لانه غير معتكف فيه الامن
خون تبر ما يطلب الخروج وله ولم يطل زمته عادة كامل
وغسل جنابة واذان مؤذن مراتب فلا يجب قضاء لانه
مستثني اذ لا بد منه ولانه معتكف فيه بخلاف ما يطل
زمته كمرض وعدة حيض ونفاس **ويسقط** الاعتكاف النذر
وغير **بالوطي** من عالم يتجر به ذكر الاعتكاف سواء طوي
المسجد ام خارجه عند خروجه لقضاء حاجته او نحوها
لمنافاة العبادة اليدنيه واما المباشرة بشهوة فيبادون
الفرج كالمسوقلة فتبطل ان انزل والا فلا تبطله بامر
في الصوم وخروج بالمباشرة ما اذا نظر وتفكر فانزل فانه

ور

لا يتطبل وان شهوره ما اذا قبل بقصد الاكرام او نحوه او به قصد
فلا يتطبل اذا التزل والاستسنا كالمباشرة ولو جامع ناسيا للاعتكاف
او جاهلا فكلما غاب الصائم ناسيا صومته او جاهلا فلا يضرهما في
الصيام ولا يضر في الاعتكاف التطيب والتزين باغتسال وقص
شارب ولبس ثياب حسنة ونحو ذلك من مواعي الجماعة لانه لم
ينقل انه صلى الله عليه وسلم تركه ولا امر بتركه والاصل بقاؤه على
الاباحة وله ان يتزوج ويزوج بخلاف الحرم ولا يكره له الصنایع
في المسجد كالحياطة والكتابة ما لم يكثر منها فان اكثر منها كرهت
لحرمة الكتابة العلم فلا يكره الاكثر منها لانه طاعة لتعليم العلم
ذكره في المجموع وله ان ياكل ويشرب ويغسل يده فيه ولا و ان
ياكل في سفره او نحوها وان يغسل يده في طشت ونحوها لم يكون
انظف للمسجد ونحوه نصيحة بمستعمل خلا فالماجرى عليهم بغوي
من الحرمة لا تنافهم على جواز الوضوء فيه واسقاط ما به في اجنه
مع انه مستعمل ويجوز الاحتمام والغسل فيه في انا ومع الكراهة
اذا امن تلويث المسجد ويحرم البول فيه في اناه والفرق بين ما تقدم
وبينه ان الدنيا اخف منه لما مر انه يعفى عنها في محلها وان كثرت اذا
لم تكن بفعله وان اشتغل المعتكف بالقرآن والعلم فزيادة حيس
لانه طاعة في طاعة **حاشا** لا بين المعتكف الصوم لاتباع
والخروج من خلاف من اوجبه ولا يضر العطر بل يصح اعتكاف
الليل وهذه الخبر الصحيحين ان عمر رضي الله عنه قال يا رسول الله
اي نذرت ان اعتكف ليلة في الجاهلية قال اوف بذكره فاعتكف
ليلة والخبر ليس على المعتكف صيام الا ان يجعله على نفسه
ولو نذر اعتكاف شهر بعينه فبان انه انتقضي قبل نذره لم يرد

ثنى

شئ لان اعتكاف شهر مضي محال وهل الافضل المتطوع بالاعتكاف
الخروج لعيادة المريض او دوام الاعتكاف قال الامام صاحبها سوا
وقال ابن الصلاح ان الخروج لها مخالف للسنة لان النبي صلى الله
عليه وسلم لم يكن يخرج لذلك وكان اعتكافه تطوعا وقال البيهقي
ينبغي ان يكون موضع التسوية في عيادة الاجانب اما ذو الرحم
والاقارب والاقارب والاصدق والجيران فالظاهر ان الخروج
لعيادتهم افضل لاسيما اذا علم انه يشق عليهم وعبرة القاضي
حسبي مصرحة بذلك وهذا هو الظاهر **كتاب الحج**
بفتح المهملة وكسر هاء لغتان قري بهلها في السج وهو لغة
القصد ونزعا قصد الكعبة للنسك الذي بيانه كما قاله
في المجموع وهو فرض على المستطيع لقوله تعالى ولله على الناس
حج البيت من استطاع اليه سبيلا الآية ولحديث بني الاسلام
على خمس وحديث نحو قبل ان تجزوا قالوا كيف حج قبل ان لا
تج قال ان تقعد العرب على بطون الاودية يمنعون الناس
السبيل وهو معلوم من الدين بالضرورة يكون حاحله الا ان
يكون قريب عهد بالاسلام او نشأ بادية يعبد عداها
وهو من الشرايع القديمة روي ان ادم عليه الصلاة والسلام
لما حج قال له جبريل ان الملائكة كانوا يطوفون قللك بهذا
البيت بسعة الالف سنة وقال صاحب التعجب ان اول من حج
ادم عليه الصلاة والسلام وانما حج اربعين مرة سنة من الهة
ما شيا وقيل ما من نبي الا حجه وقال ابو اسحاق لم يبعث
الله نبيا بعد ابراهيم الا وقد حج البيت وادعي بعض من
في المناسك ان الصحيح انه لم يحج الا على هذه الامه

وختلفوا متى فرض فقل قبل الهجرة حكا في النهاية والتهور
انه بعد ما وعليه قيل فرض في السنة الخامسة من الهجرة
به الرابع في الكلام على ان الحج على التراخي وقيل في السنة السا
دسة وصححه في كتاب التيسير ونقله في المجموع عن الأصحاب
وهذا هو المشهور ولا يجب بأصل الشرع الامرة واحدة ولا ثنية
صلى الله عليه وسلم لم يجمع بعد الفرض الا حجة واحدة وهي حجة
الوداع وخبر مسلم ان هذا العامنا ام لا بل قال بل لا بد
واما حديث البيهقي في الامم بالحج في كل خمسة اعوام فمحمول على
التدريج لقوله صلى الله عليه وسلم من حج حجة ادى فرضه ومن
حج ثمانية دارين مرة ومن حج ثلاث حج حرم شعره وينتحر على
النار وقد يجب اكثر من مرة لعارض كغدر وقضاء عند افساد
الطموح والعمرة فرض في الاظهر لقوله تعالى واتموا الحج والعمرة
اي ايتوا بهما تامين وعن عائشة رضي الله عنها قال صلى الله عليه وسلم
الله صل على النساء جهاد قال نعم جهاد لا قتال فيه الحج والعمرة
واما خبر الترمذي عن جابر بسئل النبي صلى الله عليه وسلم
عن العمرة اي واجبة هي قال لا وان تعتم خير قال في المجموع
اتفق الحفاظ على ضعفه ولا يجب العمرة لامر **وشرائط وجوب**
الحج اي طاعة **سبعة** بل ثمانية كما استعرفه الاول **الاسلام** فلا
يجبان على كافرا صلي وجوب مطالبة كما في الصلاة اما المرد بعد
الاستطاعة فلا يسقطان عنه فان اسلم معسرا استقر في دفعته
بتلك الاستطاعة وهو سر ومات قبل التمكن حج واعتمر عنه
من تركه ولو ارتد في اثنا وسلكه بطل في الاصح فلا يعطي

في فاسد

في فاسده **والثاني** والثالث **البوغ والعقل** فلا يجبان على صبي
ومجنون لعدم تكليفهما كسائر العبادات **والرابع الحرية** فلا
يجبان على من فيه رق لان منافعه مستحقة لسيده وفي بحاب
ذلك عليه اضرار لسيده **والخامس الاستطاعة** كما يعلم ذلك
من كلامه فلا يجبان غير مستطيع لفهوم الآية والاستطاعة
نوعان احدهما استطاعة مباشرة **ولها شروطا احدها وجود**
الزاد الذي يكفيه واوعيته حتى السرة وكلفة ذهابه مكة
وجروعه منها الى وطنه وان لم يكن له فيه اهل عسيرة فتكولم
يحد ما ذكره ولكن كان يكسب في سفره ما ينفي بزيادة وبادي
موتته وسفر طويل مرحلتان فاكثر لم يكن الشك ولو كان
يكسب في يوم كفاية ايام لانه قد ينقطع عن الكسب لعارض
ويتقدير عدم الاقطاع فاجمع بين تعب السفر والكسب
فيه مشقة عظيمة وان فمرسفر وكان يكسب في يوم كفاية ايام
الحج كلف كل الحج بان يخرج له لقلة المشقة حينئذ **وقدر في الحج**
ايام الحج بما بين زوال سابع الحجة وزوال ثالث عشرة وهو في
حق من لم ينفر المنفر الاول فان لم يجد مرادا واحتاج ان يسأل الناس
كراهة له اعتمادا على السؤال ان لم يكن كسب والاصح بناء على تحريم
المسئلة للمكتسب كما بحثه الادريعي والثاني من الاستطاعة
شروط وجود **الراحلة** الصالحة لمثله بشرط او استيجارها او اجرة
مثل لمن بينه وبين مكة مرحلتين فاكثر قدر على المشي ام لا
لكن ينبغي للقادر على المشي الحج خروجا من خلاف من اوجه
ومن بينه وبين مكة دون مرحلتين وهو قوي على المشي يلزمه
الحج لعدم المشقة فلا يعتبر في حقه وجود الراحلة فان ضعف

على الشيء بان يحجز او يحفظه ضرر ظاهر فكما البعيد عن مكة فيشتري طائر
حقة وجود الرحلة فان لحقه بالرحلة مشقة شديدة اشتراط
حمل وهو الخشبة التي يركب فيها يبيع او اجارة بعوض مثله
وفي الضرر في حق الرجل ولائنه الخشبي استر لا يثني واحوط الخشبي
واشتراط شريك ايضا مع وجود الحمل محلي في الشق الاخرت عكس
مركوب مشقة لا يعاد له شيء فان لم يجد له لم يلزمه النسك وان وجد
موتة الحمل نهاه او كانت العادة جارية في مثله بالمعادلة
بالانقار كما هو ظاهر كلام الاصحاب ويشترط كون ما ذكره من
الزاد والرحلة والحمل والشريك فاضلين عن دينه حال كان
او وجلا او عن كلفة من عليه نفقتهم مدة ذهابه واياه وعن
مسكنه اللاتي يقيه للسفر في حاجته وعن عبد يتيق به ويحتاج
اليه كخدمته ويلزمه صرف مال بخامرة الى الزاد والرحلة وما
يتعلق بهما الشرط السادس للوجوب تحلية الطريق اي امنه
ولو ظنا في كل مكان بحسب ما يليق به فلو خاف في طريقه على نفسه
او موصوفه او نفس محترمة معه او موصوفها او ماله ولو بغير اسبغ
او عدل او رصديا ولا طريق له سوا له لم يجب النسك عليه كصوص
الفر والاراد بالامن العام حتى لو كان الخوف في حقة واحدة وفي من
تركته كما نقله البلقيني عنه النص ومركوب البحر ان غلبت
السلامة في ركوبه وتعين طريق كسلوك طريق البحر عند غلبت
السلامة فان غلب الهلاك او استويا الامر ان لم يجب بل يحرم ما فيه
من الخطر السابع امكان السير الى مكة بان يكون قد بقي من الوقت
ما يتمكن فيه السير المعتاد لاداء النسك وهذا هو المعتاد كما نقله
الرافعي عن الامامة وان اعترضه ابن الصلاح بانه يشترط الاستقلال

لاوجوبه

لاوجوبه فقد صوب النووي ما قاله الرافعي وقال السبكي
ان رض الشافعي ايضا يشهد له ولا بد من وجود رفقته
يخرج معهم في الوقت الذي جود عادة اهل بلده الخروج فيه
وان يسيروا السير المعتاد فان خرجوا قبله او اخر الخرج المعتاد حيث
لا يصلون مكة الا اكثر من مرحلة في كل يوم او كانوا يسرون فوق
العادة لم يلزمه الخروج هذا ان احتيج الى الرفقة لرفع الخوف
فان امن الطريق بحيث لا يخاف الواحد فيها الزم ولا حاجة
للفرقه ولا نظر الى حسنة بخلافها فيما سري التيمم لانه لا بد لها
هنا بخلافه فيما سري والثامن ضرورة الوجوب وهو ضرورة
الاستطاعة ان يثبت على الرحلة او في حمله وخوفه بل مشقة يده
فمن لم يثبت عليها اصلا او ثبت في محل عليها الكرم مشقة مشقة
لكبر او خوافا تنفي عنه استطاعة المباشرة ولا تفر مشقة تحمل في
العادة ويشترط وجود ما وزاد محال يعتاد حملها امنها بمثل
زمانا ومكانا ووجود علف دابة تحمل مرحلة وخروج نحو خروج
امارة كحرمها وعبدها او نسوة ثقات محملات امن على نفسها وكثير
الصحاح لا تسافر المرأة يومين الا ومعها زوجها او محرم ويكفي
في الجواز لفرضها امرأة واحدة وسفرها وحدها ان امنت ولو
كان خروج من ذكر باجرة فليزنها اجرتها اذ لم يخرج لابلها
فيشتري في لزوم النسك لها قدرتها على اجرتها ويلزمها اجرة المحرم
كتأيد الاممي والحجوة عليه بسفه كغيره في وجوب النسك عليه
فيصح احرامه وينفق عليه من ماله لا بدفع له المال لئلا يبد
بل يخرج معه الولي بنفسه ان بناء لينفق عليه في الطريق

بالمعروف او ينصب له شخص ثقة ينوب عنه الولي وبإمرة مثله ان لم
 يجد من عرفه لينفق عليه في الطريق بالمعروف والظاهر ان اجرة
 كاجرة من يخرج مع المرأة والنوع الثاني استطاعة بغير فحش
 امانة عن مبيت غير مرت عليه نسك من تركته كما يقض منها
 ديونه ولو فعله عنه اجنبى جائز ولو بلا اذن كما تقضى ديونه
 بلا اذن وعن معصوب بضياد معجزة اي عاجز عن النسك بنفسه
 لكبر او غير لشقه شديدة بينه وبين مكة مرحلتان فاكتر ما
 باجرة مثل فضلت عما مر في النوع الاول غير مونة عياله سفر المرأة
 اذا لم يقار فله ان يحمله تحصيل موته او وجوده متطوع بنسك
 سواء كان اصله ام فرعه ام اجنبيا بشرط كونه غير معصوب
 موثق به اي فوضه ويكون بعضه غير ماضى ولا معولا عند الكسب
 المنة او السؤال الا ان يكسب في يوم كفاية ايام سورة مرحلتين
 ولا يجب عليه امانة مطيع حال الاجرة لعظم المنة بخلاف المنة
 في البذل الطاعة بنسك بدليل ان الانسان يستلحق الاستعانة
 حال غيره ولا يستلحق الاستعانة في الاشغال **فصل**
 نسك المصنف من شروط صحة النسك فيشرط الصحة لا اسلام فلا
 من كافرا صلي او مرتد لعدم اهليته لعبادة ولا بشرط فيه تكليف
 قتل في مال ولو عاذونه احرام على صغير ولو مميز كبر مسلم عن
 ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم لقي مريضا بالروحاء فرمى
 امرأته فاخذت بعضد صبي صغير فاخرجته من محبتها فقالت
 يا رسول الله هل لهذا حج قال نعم وللك اجرو عن محبتنا قيا ساعلى
 الصغير ويشترط المباشرة مع الاسلام التمييز ولو من صغير
 او رقيق كما في سائر العبادات فله يميز ان يحرم باذن وليه **باب**

ثم جدد

ثم جدد ثم وصي ثم حاكم او قيمه ويشترط الوقوع عن ومن
 الاسلام مع الاسلام والتمييز والبلوغ والحرية ولو غير
 مستطيع فيجزي ذلك من فقير لكمال حاله فهو كالمالك
 المريض المشقة وحضر الجمعة لا من صغير ورقيق ان كمالا بعد
 خبر ايماصي حج ثم بلغ فله فعله حجة اخرى وايماء عبد
 حج ثم عتق فعليه ثم عتق فعليه حج اخرى فالمراتب المذكورة
 للصحة وللوجوب اربع الوجوب والصحة المطلقة وصحة
 المباشرة والوقوع والوقوع عن فرض الاسلام **باب** **الرجوع**
 بل يستعفه الاول **الاحرام** به مع النية اي نية الرقول
 في الحج لخبر انما الاحمال بالنيات **والثاني الوقوف بعرفة** لخبر الحج
 عرفه **والثالث الطواف بالبيت** لقوله تعالى وليطوفوا بالبيت
 العتيق **والرابع السعي بين الصفا والمروة** لما روي الدارقطني
 وغيره باسناد حسن كما في المجموع انه صلى الله عليه وسلم استقبل
 القبلة في السعي وقال يا ايها الناس سعوا فان السعي قد كتب
 عليكم والخماس الحلق والتقصير لتوقف التحلل عليه مع عدم
 حركه يدم كالمطواف والسأدس ترتيب المعظم بان يقدم الاخر
 على الجميع ولو قوف على طواف الركن والحلق والتقصير والطواف
 على السعي ان لم يفعل بعد طواف القدوم وحليله لا اتباع مع
 خبر حذوا مني مناسككم وقد عده في الروضة كاصلها ركنا
 وفي المجموع شرطا والاول انسكها في الصلاة ولا دخل الحبر في
 الايمان **باب** **العمرة اربعة اشيا** بل خمسة كما استعفه الاول
الاحرام الثاني الطواف الثالث السعي الرابع الحلق **باب**
احد القولين التايل بان نسك وهو الاظهر ومثله التقصير

والخامس من الترتيب في جميع اركانها على ما ذكرناه **تسبيحات**
 الاول افضل ان يعين في احرامه **النسك** الذي يحرم به بان ينوي
 حجا او عمرة او كليهما فلو احرم بحجيين او عمرتين انعقد واحدة
 فان احرم واطلق بان لا يزيد عمر بنفس الاحرام وان كان في اشهر الحج
 صرفه الى ما شاء بالنسبة من الشككين او كليهما ان صلح الوقت
 لهما ثم بعد النية يأتي بما شاء فلا يحجز العمل قبل النية فان لم
 يصلح الوقت لهما بان فات وقت الحج صرفه للعمرة وان كان في
 غير اشهره انعقد عمرة فلا يصرفه الى الحج في اشهره لان الوقت
 لا يقبل غير العمرة ويستأنطق بنية وتلبية فيقول بقلبي ولساني
 نويت الحج والعمرة وهما البيك اللهم لبيك **الآخرة** كما سيأتي ولا
 تست التلبية في طواف ولا سعي لان فيهما اذكار خاصة وبين
 الغسل للاحرام وليرحول مكة وللوقوف بعرفة وبهرز لغة غداة
 الثغري في ايام التشريق للذي فان حجز عن الغسل تيمم وبين
 ايطيب مريد النسك بدنه للاحرام ولا بأس باستامته بعد
 الاحرام ولا يسقط تطيبه وبه فلا قالما في النهاج ويسن خضب
 يدي امرأة للاحرام الى الكوعين بالحناء لانهما قد ينكشان ومسح
 وجهها بشي منه وبين ان يصلي مريد للاحرام في غير وقت الكراهة
 ركعتين للاحرام والا فضل ان يحرم الشخص اذ توجه لطريقه
 وبين للحرم اكتساب التلبية في دوام احرامه ويرفع الذكر صوتا
 بها وتتأكد عند تغير الاحوال كركوب وصعود وهبوط واختلاف
 مرققة واقبال ليل او نهار ولغظها لبيك اللهم لبيك لا شريك
 لك لبيك ان الحمد والنعمة لك والملك لا شريك لك واذا اراني
 ما يعجبه او كرهه ندب ان يقول لبيك ان العيش عيش الآخرة

المستويات
ذكر الغسول

واذا

واذا فرغ من تلبيته صلى وسلم على النبي صلى الله عليه وسلم وسأله
 الجنة وضوانه واستعاذه من النار ولا فصل دخوله مكة قبل
 الوقوف بعرفة والا فصل دخولها من ثنية كذا بالضم والقصر
 وهي السفلى والثنية وهي الطريق الضيق بين الجبلين واذا دخل
 مكة ورأى الكعبة او وصل محل رويتها ولم يرها العمل وظلمة
 او غيرة كذا قال ندب ان يقرأ دعاء يديه اللهم زد هذا البيت تشريفا
 وتعظيما وتكريما ومهابة وزد من شرفه وكبره من حجه او
 اعمره تشريفا وتكريما وتعظيما وبرك اللهم انت السلام ومنك
 السلام فحينئذ ربنا بالسلام ويدخل المسجد من باب بني
 شيبه وان لم يكن بطريقه ويبدا بطواف القدوم **الاعتراف**
 كاقامة جماعة وضيق وقت صلاة ويخلص بطواف التويم
 حلالا وحاج دخل مكة قبل الوقوف وقت دخل الحرم بالنسك
 بل نحو تجارة بين له احرام بنسك **التفصيل** **الاول**
 واجبات الطواف بنوعه ثمانية الاول ستر العورة والثاني
 طهر عن حدث اصغر وكبر وعن نجسهما في الصلاة فلو ازالا
 في الطواف جدد الستر والطهر ومن على طوافه والثالث
 جعل البيت على يساره ما راى تلقات وجهه والرابع بدو
 بالحجر الاسود محاذياله وجزيه في مروة بيده فلو ايدى غيره
 لم يحسب له ما طافه فاذا انتها ابتداء منه ولو ازال الحجر
 والعبادة بالله تعالى وجبت محاذات ما حوله ولو مشى على الشاذ
 الخارج عن عرض جد امر البيت او من الجدار او اراته او دخل
 من احدى فتحتي الحجر المحوط بين الركنين الشامي لم يصح
 طوافه والخامس كونه سبعا والسادس كونه في المسجد

روان

والسابع نية الطواف ان استقل بان لم يشمله نسك والثامن
عدم صرفه لغيرة كطلب غيره وسنة ان يمشي في كله لا
لغرض ركض وان يستلم الحجر الاسود اول طوافه وان يقبله ويستلم
عليه وينعل محله اذا ازيل كذلك فان حجز عن التقبيل استلم
بيده فان حجز عن استلامه اشار اليه بيده ويراعي ذلك
الاستلام وما بيده في كل طوفة ولا يسن تقبيل الركنين
الشاميين ولا استلامهما ويبين استلام الركن اليماني ولا
يسن تقبيله وللطواف سنن اخرها دعة ذكرتها في شرح الحج
وغيره **التعقيب** **الطواف الثالث** واجبات السعي ثلاثة الاول ان
يبدأ بالصفا ويحتم بالروة والثاني ان يسعى سبعاً ذهاباً من
الصفا الى المروة ركن وعود منها اليه مرة اخرى والثالث
ان يسعى بعد طواف ركن او قدوم بحيث لا يتخلل بين
السعي وطواف القدوم الوقوف بعرفة ومن سعى بعد طواف
القدوم لم يسن له اعادة بعد طواف الافاضة وله سنن
ذكرتها في شرح المنهاج وغيره **التعقيب** **الطواف الرابع** واجبات
الوقوف بعرفة حضوره حزم من ارضها وان كان ماراً في طلب
ابق بشرط كونه محرماً اهلاً للعبادة لا معصياً عليه جميع وقت
الوقوف ولا بأس بالنوم ووقت الوقوف من وقت نزول الشمس
يوم عرفة الى فجر يوم النحر ولوا وقفوا اليوم العاشر على طواف
يقولوا على خلاف العادة اجزاءهم وقوفهم فان قلوا على خلاف
العادة وجب القضاء **واجبات الحج غير الاركان الثلاثة** بل
خمسة كما استعرفه وغاير المصنف بين الركن والوجب وهما

متزادان

متزادان الا في هذا الباب فقط فالغرض ما لا يوجد ما هيته الحج له
والواجب ما يجبر تركه بدم ولا يتوقى وجوب الحج على فعله الاول
الاكراه من المقبات ولوم اخره والا فصل من اوله والمقبات في
الغلة الحد والمرد به ههنا زمان العباداة ومكانها فالمقبات
الزمانية للحج بشوال وزد القعدة وعشر ليا في من ذي الحجة
فلوا حرم به في غير وقتة انعقد عمرة او جميع السنة وقت
لاحرام العمرة وقد يمنع لاحرام بها للعوارض منها ما لو كان
محرماً حج فان العمرة لا تدخل عليه ومنها ما لو حرم بها قبل نفاذ
لاستفائه له بالروي والمبيت ومنها ما لو كان محرماً بعرة فان العرة
لا تدخل على الاخرى واما البيقات المكانية للحج في حق من يمكنه
سواء كان من اهلها ام لا نفس مكة واما غير فيقات للتوجه
من المدينة ذوالحليفة وهي على نحو عشر مراحل من مكة ولا
لتوجه من الشام ومن مصر ومن المغرب الحقة وهي قريب
كبير بين مكة والمدينة قال في المجموع على نحو ثلاث مراحل من
مكة وميقات المتوجه من تهامة اليمن يلزم وهو موضع على
مراحلين من مكة وميقات المتوجه من نجد اليمن الحان قرب
وهو جبل على مرحلتين من مكة وميقات المتوجه من المشرق العراق
وغيره ذات عرق وهي قرية على مرحلتين من مكة والاصل في
المواقيت خير الصحنين انه صلى الله عليه وسلم وقت لا قبل
المدينة الحليفة ولا اهل الشام الحجة ولا اهل نجد قرن النازل ولا
اهل اليمن يلزم وقال لهم ولما اتى عليهم من غير اهلهم
من اراد الحج والعمرة ومن كان دون ذلك فمن حيث اتباح حتى
اهل مكة من مكة **فاب** لا قال بعضهم سالت احمد بن

حنبل في اي سنة اقام النبي صلى الله عليه وسلم موافقة
 الاحرام قال سنة عام حج ومن سلك طريقا ينتهي الميقات
 احرم من محاذاته فانه اذا ميقاتين احرم من محاذات اقربهما
 اليه فان استويا في القرب اليه احرم من محاذات ابعدهما من
 مكة وان جازي ميقات احرم على مرحلتين من مكة ومسكنه
 بين مكة والبيات فميقاته مسكنه ومن جازي ميقاته غير مسكنه
 نسكا ثم اراد فميقاته موضعه ومن وصل اليه من هذا السكك
 لم يخرج محاذاته بغير احرام بالاجماع فان جازي لم يزل في العود
 ليحرم الا اذا مضت الوقت او كان الطريق نحو فافان لم
 يعد له ذرا وغيره لزمه دم وان احرم ثم عاد قبل تلبسه
 بنسكه سقط الدم عنه ولا فلا وميقات العمرة الثاني من
 هو خارج الحرم ميقات الحج ومن احرم يلزمه الخروج الى ادنى
 الحل ولو باقل من خطوة فان لم يخرج واتي بافعال العمرة جازي
 في الاظهر ولكن عليه دم ولو خرج الى ادنى الحل بعد احرامه
 وقبل الطواف والسعي سقط عنه الدم وافضل بقاع الحل الجبلية
 ثم التنعيم ثم الحديبية الواجب الثاني **يوم الجبل الثالث** كل يوم
 من ايام التشريق الثلاثة ويدخل رمي كل يوم ايام التشريق
 بزول شمسها وتخرج وقت اختياره بغيرها واما وقت جواز
 فالي اخر ايام التشريق فان نفرا تفصل من مبي بعد الغروب
 او عاد والجمع في اليوم الثاني بعد رميه جازي وسقط ميت
 اللبلة الثالثة ورمي يومها وشهد لصحة الرمي ترتيب الجمرات
 بان يرمي اول الجمر التي تلي مسجد الحبيب ثم الى الوسط ثم الى حرة
 العقبة **فمن** لا لو قل المصنف والرمي لكان احصر وحمل

ليشمل

ليشمل رمي جمره العقبة يوم النحر فانه واجب بغير تركه دم ويد
 خل وقتها بنصف ليلة النحر ويبقى وقت اختياره الى الغروب
 شمس يومه واما وقت الجواز فالي اخر ايام التشريق ويشترط
 في رمي يوم النحر وغيره كونه سبع مرات وكونه بيدي لانه
 الوارد وكونه بغير فجزئي بائواعه وقصد المرمي وتحقيق
 اصابتة بالحجر قال الطبري ولم يذكر في المرمي حدا معلوما
 غير ان كل جمره عليها علم فينبغي ان يرمي تحته على الارض ولا
 يبعد عنه احتياطا وقد قال القاضي رضي الله عنه الجمره التي مع
 الحصى اما سال من الحصى وحده بعد المتأخرين بثلاثة اذرع
 من ساير الجوانب الا في الجمره العقبة فليس لها الا وجه واحد وهو
 قريب مما تقدم **والواجب الثالث** وهو **الحلق** على القول بانه استباحة
 محظورة وهو مرجوح والمعتقد انه ركن على القول باظهاره تسلكها
 مزيل نقل الامام الاتفاق على ركنية وحديث ويصح للمصنف ما
 ذكره من العدد بابدال هذا المرجوح بالمبيت بمزدلفة فانه واجب
 على الاصح ويجوز تركه بدم والواجب فيه ساعة في النصف
 الثاني من الليل فان رجع قبل النصف الثاني لزمه العود فان لم
 يعد حتى طلع الفجر لزمه دم **ويستأن** ياخذ منها حصص الرمي
 وهو سبعون حصاة منها سبع ترمي يوم النحر والباقي وهو ثلثه
 وستون حصاة الا ايام التشريق كل واحدة احد وعشرون حصاة
 لكل جمره سبع حصاة **ويستأن** ان يرمي بقدر حصص الخريف وهو
 دون الامله طولا وعرضا بقدر الثلث فلا ومن جاز عن الرمي
 اناب من يرمي عنه ولو تركه رميا من يرمي يوم النحر او ايام
 التشريق تداركه في باقي التشريق ادا ولا لزمه دم بتركه رمي

جمرة

الباقي

ثلاث رميات فأكثر والواجب الرابع البيت يعني ليالي أيام الشربة
معظم الليل كما لو حلف لا يبيت مكان لا يحسنه الأعبيث معظم
الليل فإن تركه لم يدم وحل وجوب بيت الليلة الثالثة تمت
بتغر النفر الأول كما مرة الاشارة اليه والواجب الخامس النحر
عن صوميات الأهرام واما طواف الواح فهو واجب مستقر ليس
من الناسك على المعتمد فيجب على غير نحو حاجب كنفسا بفراق
مكة ولو مكيا او غير حاج ومعتما وفاقها السفر قصر كما في المجموع
ويحبر تركه بدم فان عاد بعد فراقه بلا طواف قبل مسافة قصر
وطواف فلا دم عليه وان مكث بعد الطواف الا الصلوة اقيمت
او لشغل سفر كثيرا فزاد عاد الطواف **تخييل** بين دخول
البيت والصلوة فيه وشرب ماء زمزم وزيارته قبر النبي صلى الله
عليه وسلم ولو غير حاج ومعتما ومن لم يقصد المدينة الشريفة
لزيارته ان يكثر في طريقه من الصلاة والسلام عليه فاذا دخل
المسجد قصد الروضة وهي بين قبة ومنبره وصلى تحية المسجد
جانب المنبر ثم وقف مستدبرا القبلة مستقبل برسا القبر
الشريف وبعد عنه نحو اربعة اذرع **فارجع** القلب عن علق
الدينا وسلم برفع صوت واقله السلام عليك يا رسول الله
صلى الله عليك وسلم ثم يتأخر صوب جهة قد رزق فليسلم
على ابي بكر ثم يتأخر قد رزق فليسلم على عمر رضي الله عنهما
ثم يرجع الى موقفه الاول **قيل** وجه النبي صلى الله عليه وسلم
ويتوسل به في حق نفسه ويتشفع به الى ربه واذا اراد السفر
ودع المسجد من رحلتين واي القبر الشريف ودعا نحو السلام
الاول **وسنة الحج** كثيرة المذكور منها **سابع** بتقدير

السي

السي على الوحدة ومشى المصنف في بعضها على صين كما استعرفه
الاول **الامر** في عام واحد وهو **تقديم** اعمال **الحج على اعمال العمرة**
فان الحج والعمرة يرا دنان على ثلاثة اوجه الاول هذا الافراد الثاني
التمتع وهو عكسه والثالث القران وهو بان يحرم بهما معا في
اشهر الحج او عمرة ثم يخرجه قبل شروع في طواف ثم يعمل عمل الحج
فيهما وا فضلها الافراد ان اعتمر عامه ثم التمتع افضل من القران
وعلى كل من التمتع والقارن دم ان يكونا من حاضري المسجد
الحرام وهو من مسكنهم دون مرحلتين منه **والثانية التلبية** الا
عند الرمي فيسحب التكبير فيه دونها وتقدم صيغتها ومن
يحسنها بالعربية ياتي بها لسانها **والثالث طواف القدوم**
وتقدم انه يختص بحلال وحاج دخل مكة قبل الوقوف
فلو ادخل بعد الوقوف تعين طواف الافاضة لدخول وقته
والربع المبيت بمزدلفة على وجه ضعيف والاصح انه واجب
كما مر **والخامس ركعتان الطواف** خلف المقام فان لم يتيسر
ففي الحجر فان لم يتيسر ففي المسجد فان لم يتيسر في حيث شاء من الحرم
والسادس المبيت بمكة ليلة عرفة لانه للاستراحة لا للسك
وخرج بتقدير عرفة المبيت بها ليالي التشريق فانه واجب كما مر
والسابعة طواف الوداع على قول مرجوح والظاهر انه واجب
كما بيانه وقد بقي للحج سني كثيرة ذكرت منها حلاله في شرح
التبديد وغيرها **ويخرج الرجل عند الاحرام عن الخيما** وجوبا
كما حزم به النووي في جموعه وهو المعتمد وان خالف في مناسكه
الكبرى فقال فيه بالاستحباب ولو عبرا بالخيطة بضم الهمزة وكاء
مهالة بدل الخيطة بالخاء المعجمة كان اولي ليشمل الخفي

واليد والمنسوج **ويلبس** ندبا **انزال** و **وجاد** **ابيض** جد يدين
 والمهولين ويغلبين وخرج بالرجل المرأة والخنثى اذا نزع
 عليهما في غير الوجه والكفين **فصل** في محرمات الاكل
 وحكم الفوات وقد بدء بالقسم الاول فقال **وتحرم على المحرم** يخرج
 او يحرق وليهما امور كثيرة المذكور منها هنا **عشر اشيا الاول**
لبس المخيط وفي معناه كالمسجوع على هيئة والملزوق والبدن
 سواء كان من قطن ام جلد ام غير ذلك في جميع بدنه اذا كان
 معمولاً على قدره على هيئة المألوفه منه ليخرج ما لو ارتدى
 بقميص او قبا او تزرير او بل فانه لا فدية في ذلك ولا صل
 في ذلك الاخبار الصحيحة لخبر الصحيحين عن ابن عمر بن عبد
 سال النبي صلى الله عليه وسلم ما يلبس المحرم من الثياب
 فقال لا يلبس القميص ولا العمامة ولا السراويلات ولا البرنس ولا
 الخفاف الا بعد لا يجد نعلين فيلبس الخنثى وليقطعها اسفل
 من الكعبين ولا يلبس من الثياب شيئا معة نزع عن ابي او ورسول
 البخاري ولا تنقب المرأة ولا تلبس القفا من بين **فصل**
 السوال عما يلبس فاجيب بما لا يلبس من الحكمة في ذلك **فاجيب**
 بان ما لا يلبس محصور بخلاف ما يلبس اذا الاصل الاباحة وفيه
 تنبيه على ذلك انه كان ينبغي السوال بما لا يلبس وبان المعتبر
 في الجواب ما يحصل المقصود وان لم يبق السوال صريحا **الثاني**
تغطية بعض الدارس من الرجل ولو البياض الذي وراء الاذن
 سواء ستر البعض الاضراس لا بما بعد سائر عمر فاجيب ان كان
 كان او غيره كالعمامة والعليلسان ونحو الطين والحناء الخنثى
 خبر الصحيحين انه صلى الله عليه وسلم قال في المحرم الذي خسر

من بغيره

بغيره ميتا لا تحرقه مائة فانه يبعث ملبيا بخلاف ما لا يعد سائرا
 كما سئل لا يحل وان مسة فانه لبس وستر ذلك بغيره عذر محرم
 ولزمته الفدية فان كان لعذر من حر او برد او داء او كان خرج
 مائة فشد عليه خرقة فيجوز لقوله تعالى وما جعل عليكم في
 الدين من حرج لكن يلزمه الفدية قياسا على الحلق بسبب
 اذا **الثالث** ستر بعض **الوجه والكفين من المرأة** ولوامة كما
 في المجموع بما بعد سائر الاحاجية فيجوز مع الفدية وعلى الحره
 ان تستر منه ما لا يتأتى ستر جميع راسها الا به احتياط الراس
 اذا لم يكن ستره الا بستر لا بستر يسير مما يلي الوجه والحاج
 فطه على ستره كما له لكونه عورة اولى من الحفاظ على كفته
 ذلك القدر من الوجه ويؤخذ من التعليل ان الامه لا تستر
 ذلك لان راسها ليس بعورة فاذا ارادت المرأة ستر وجهها
 عن الناس ارجحت عليه بالستر فيجوز ثوب يحافظ عنه بغيره
 خشية بحيث لا يقع على البثرة وسواء فعلته لحاجة حر او
 لبرد ام لا ولها لبس الخيط وغيره في الراس لا القفا فليس
 لها ستر الكفين ولا احدهما به للمحدث المتقدم وهو شي عمل
 للميد بن يحيى يقطع ويكون له اذا اراد ويؤثر على الساعدين
 من البرد تلبسه المرأة في رديها ومراد الفقهاء ما يشبه المحتجب
 وغيره **فصل** المحرم على الخنثى المشكل ستر وجهه مع
 مائة ويلزمه الفدية ولدستر وجهه مع كشف مائة ولا
 فدية عليه لان لا توجهها بالشك قال في المجموع وبين ان لا يستر
 بالمخيط الجوارز كونه رجلا ويمكنه ستره بغيره **الرابع**
ترجيل اي تسريح الشعر اي شعر راس المحرم او كحيته ولو

شعر
صراص

من امرأة **بالرهن** ولو غير مطيب كزيت وشمع مذا اب لما فيه
من التزين المتنا في حال الحرم فانه انشعث اعين كما ورد في
في الحرم ولا فرق في الشعر بين القليل والكثير ولو وحده كما
هو ظاهر كلامهم ولو كان الرأس والحتية مخلوقا لما فيه من
تزين الشعر وتتميمته بخلاف الا قرع ولا صلح وذقد الامر
لا يشنا المعنى ولو اذ هن بد هن ظاهرو باطنا وسائر شعور
بذلك وكلمة وجعله في شجرة ولو براسة والحق المحل **الطبي**
بشعر الحية بشعر الوجه كحاجب وشارب وعنفقة وقال الولي
العراق في التخرير ظاهريما اتصل بالحية كالشارب والعنفقة
والقذام وما الجانب والهدب وما على على الجبهة اي والحذ
ففيه بعد انتهى وهذا هو الظاهر لان ذلك لا يزين به ولا يكره
غسل بدنه وراسه بخلوي وغوكة كسدر من تنف شعركان
ذلك لان الوساخ لا للتعزين والتتميمه لكن لا يتركه
وتركة الاحتفال الذي لا طيب فيه والحرم الاحتجام والفصد
ما لم ينقطع بها شعرا **والخامس حلقه** اي الشعر من سائر جبهه
ومثل الحلق التنف والاحراق وغو ذلك قال تعالى ولا تخلقوا
روسكم اي شعركم او شعركم سائر الجسد ملحق به والسادس
تقليم الاظفار قياسا على الشعر لما فيه من الترفه والمراد
من ذلك الجنس لصادق ببعض شعره وظفره **السابع**
الطيب سواء كان الحرم ذكر ام غيره ولو اخشم بما يقصد منه
سراجه عاليا ولو مع غيره كالسكك والعود والكافور والورس
وهو بشعر طيب ببلاد اليمن والزعفران وان كان يطلب الصبح
والنداء اي ايضا سواء كان ذلك في ملبوسه كثوبه ام في بدنه

لقوله

لقوله صلى الله عليه وسلم في الحديث المار ولا يمس من الثياب
ما مسه ويرى او زعفران وسوا كان ذلك باكمل ام اسقاط ام
اختناق فيجب مع التحريم في ذلك الغدبة واستعماله ان
يلصق الطيب ببدنه ام بلباسه على الوجه المعتاد في
ذلك بنفسه او ما ذوبه واستهلك الطيب في الخاط لانه
بان لم يبق له زنج ولا طعم ولا لون كان استعماله في دواجر
استعماله واكلة ولا فدية وما يقصد به الاكل او لتدوي
وان كان له زنج طيبة كالنفاح والنيسل وسائر الاثار يبرء
الطيبة كالمصطلي لم يحرم ولم يجب فيه فدية لان ما يقصد
منه الاكل والتدوي لا فدية فيه **والثامن محرم على الحرم قتل**
الصيد الصيد اذا كان ما كولا بري كان او وحشي وبين غير كولا
حمار وحشي وجاراهلي او بين شتان وظني اما الاول فلقوله
تعالى حرم عليكم صيد البر اي اخذه ماد منه حرما واما الثاني
فلا احتياضا وخرج بما ذكر ما تولد بين وحشي وغير ما كولي احد
هما وحشي كما بين حمار وذبيب وما تولد بين اهلين احدهما
غير ما كولا كالبعول فلا يحرم التعرض لشي منها وحرم ايضا
اصطياد ما كولا البري والتولد منه ومن غيره في الحرم على
الخلال بالاجماع كما قاله في المجمع ولو كان كافرا ملتزم الاحكام
وكثير الصحيحين من انه صلى الله عليه وسلم يوم فتح مكة قال
ان هذا البلد حرام بحمة الله تعالى لا يعصده شجرة ولا يفتر
صيد اي لا يجوز تنفير صيد الحرم ولا خلل فيغير الفير او في
قيس بمكة باقيه الحرم **والثاسع عقد النكاح** بولاية عليه
على الصحيح لانها اسند امه نكاح **والعاشر الوطى** بادخال

ما كولا ونسبي ما كولا كالكلب بين ذيب وشات وما تولد بين ذيب وحي
او كالة وكذا لقوله الله ولا يكلموا بالفساد

وجه لا يجوز في مباحثهم

الحشفة او قدرها من مقطوعها فانه يحرم بالاجماع ولو الهلجمة
في قبل او دبر وتحرم المرأة الحلال تمكين زوجها الحرام من الجماع
لانه اعانة على معصية ويحرم على الحلال جماع زوجته المحرمة وكذا
المباشرة قيل التحلل الاول فيما دون الفرج **بشهوة** لا بغرض
وكذا يحرم الاستمنا باليد **يجب في كل واحد من جميع ذلك** اي
الحرمات المذكورة **الغدية** التي بيانها في الفصل بعد **الاعقد**
الفاح او قبوله فلا فدية فيه **فانه لا ينعقد** فوجوده كالعدم
ولو جامع بعد المباشرة بشهوة او الاستمنا سقطت عنه الغدية
في صورتين لدخولها في بدنة الجماع **ولا يفسد** اي الاحرام بشي
من محرمة الا الوصل **في الفرج** فقط وان لم ينزل اذا وقع في
العرة قبل الفراغ منها وفي الفرج قبل التحلل الاول قبل الوقوف
باجماع وبعد خلخلة فالاي حشفة لانه وطا صادقا احراما معها
لم يحصل فيه التحلل الاول ولو كان الجماع في العرة والفرج مرقبا
او ضببا مما ينزل قوله تعالى فلا رفث ولا فسوق اي لا ترفثوا فلفظه
خير ومعناه النهي ولو بقي على الخير امتنع وقوعة في الفرج لان
اخبار الله صدق قطعها عن ذلك وقع كثيرا او الاصل في النهي
اقتضاؤ الفساد وقاسوا العرة على الفرج اما غير المحرم مناصي او محرمات
فلا يفسد ذلك الجماع وكذا الناسي والجاهل والمكروه ولو اهرم بها
معالمه ينعقد احرامه على الاصح في زوايد الروضة ولو اهرم حال
النزاع صح في احد اوجه بظهور ترجيحه لان النزاع ليس بجامع
فتبين كالا يحصل التحلل الاول في الفرج بفعل اثنين من فله
وهي ربي يوم النحر والحلق او التقصير والطواف المتبوع بالسعي
ان لم يكن فعل قبل وتخل به اللبس وسنن الرسل للرجال وسنن

الوجه

الوجه للمرأة والحلق والقلم والطيب والسيد ولا يجزئ به عقد النكاح
والمباشرة فيما دون الفرج لما رواه النسائي باسناد جيد كما قال النووي
اذا ارهنتم الحجرة حل لكم كل بشي الا النساء واذا فعل الثالث
بعد الاثنين حصل التحلل الثاني وحل به باقي الحرمات بالاجماع
ويجب عليه الا ثيان بما بقي من اعمال الحج وهو الرمي والمبيت مع انه
غير محرم كما انه يخرج من الصلاة بالتسليمة الاولى وتطلب منك
التسليمة الثانية لكن المطلوب هنا عن سبيل الوجوب وهناك على
النسب اما العرة فليس لها التحلل واحلان الحج يطول منه وكثير
اعماله فابيح بعض محرماته في وقت وبعضها في وقت اخر خلا في
العرة ونظير ذلك الحيض والجنابة لما طال من الحيض جعل
الارتفاع محظورا محلا ان انقطا الدم واغتسل والجنابة لما
قصر زمانها جعل الارتفاع محظورا محلا واحدا **واذا جامع**
لا يخرج منه بشي اي الاحرام **بالفساد** بل يجب المضي في فاسده
نفسه من حج او عرة لا طلاق قوله تعالى وانموا الحج والعره فانه
ان يفصل بين الصحيح والفساد وصورة الاحرام بالحج فاسدان
يفسد العرة بالاجماع **لا يبرئ** من عليه الحج فانه يصح على الاصح
وينعقد فاسد على الاصح في الروضة في باب الاحرام قال في الخو
واذا اسألت عن اهرام ينعقد فاسد على الاصح في الروضة فهذا
صوريته ولا علم لها اخرجه انتهى واما اذا اهرم وهو جامع فلم
ينعقد اهرامه على الاصح في زوايد الروضة ثم شرع في التقصير
الثاني وهو الخوات فقال **ومن فاته الوقوف بعرفة** بعد
او غيره وذلك بطاوع فجر يوم النحر قبل حضوره عرفات و
بغواته يفتي الحج **تحلل** وجوبها في الحج وحل عليه في الام

لا يصير محرما بالحج في غير شهره واستدأه الأحرار كما بتدأ به و
 بتدأه حيث لا تجوز وتحصل التحلل **العمرة** أي بعملها في أي مكان
 بها الحصة المتقدم بيانها نعم بشرط الحجاب السعي أن لا يكون
 سعي بعد طواف قدومه فإن كان سعي لم يحتاج لأحد فقه كما في الحج
 عن الأصحاب **وعليه القضاء** فوراً من قابل للحج الذي فاتته بقوات
 القوف سواء كان فرضاً أم يفلاً كما في الإفساد لأنه لا يجلو عن تقصير
 وإنما يجب القضاء في قواف لم يشاء عن حصر فإن شاعته بأن
 أحمر فسلك طريقاً آخر ففاته الحج وتحلل بعمل عمرة فلا إعادة
 عليه لأنه بذل ما في وسعه فإن قيل كيف توصف حجة
 الإسلام بالقضاء لاقتلها اجيب بأن المراد بالقضاء اللغوي
 لا القضاء الحقيقي وقيل أنه لما أحرم به تصديق وقته وبشره
 قضا عمرة الإسلام مع الحج كما قاله في الرخصة لأن عمرة التحلل
 لا تجزي عن عمرة الإسلام **وعليه مع القضاء الهدى** أي إيساء وهو
 كدم التمتع وسياقي **ومن تركه تركاً من أركان الحج** غير الوقوف
 أو من أركان العمرة سواء تركه مع إمكان فعله أم لا كما لا يخفى
 قبل طواف الأفاضة **لو تحلل** بفتح المشاة التختانية وكسر الملهة
 أي لم يخرج من إحرامه **حيث** أي المتروكة وبعد سنتين
 لا الطواف والسعي والحلق لا آخر لوقتها أما ترك الوقوف
 فقد صرف حكمه من كلامه سابقاً **ومن تركه واجباً من واجبات**
 الحج أو العمرة المتقدم ذكره سواء تركه عمد أم سهواً أم جهلاً
لزمه تركه دم وهو نسيئة كما سياتي **ومن تركه منه** من سبب
 الحج أو العمرة **لزمه تركها شيء** كتركها من سائر العبادات
فصل من ألزمه الواجب وما يقوم مقامها **والدم هو الوجه**

في الأحرار

في الأحرار بترك ما مورده أو ترك ما منهي **خمساً** أي بطريق
 الاختصار وبطريق البسط تسعة أنواع دم التمتع ودم القوف
 والدم النوط بترك ما مورده ودم الحلق والغنم ودم احصاء
 ودم قتل الصيد ودم الجماع ودم الاستمناء ودم القربان فلهذا
 تسع أنواع أحل المصنف بالآخر ههنا والثمانية معلومة
 من كلامه إذا الثلاثة الأولى داخلية في تعبيره بالنسبة كما استظهر
 لك أيضاً واستغفر التاسع انشاء الله تعالى **أحدها** أي الدم
الدم الواجب بتركه نسكاً وهو شامل للثلاثة أنواع الأولى **دمه**
 التمتع وإنما وجب بتركه الأحرار بالحج من ميقات بلد والهاج
 الدم المنوط بترك ما مورده من الواجبات المتقدمة **وهو** أي الدم
 الواجب في هذه الأنواع الثلاثة **على الترتيب** والتقدير وسياقي
 بيان التقدير وأما الترتيب هو ما أشار إليه بقوله **نشأ** بخبرته
 في الأصحية أو سيع بدنه أو سيع بقره ووقت وجوب الدم على
 الممتنع إحرامه بالحج لأنه حيث لا يصير متمتعاً بالعمرة إلى الحج
 ويجوز بذبحه إذا فرغ من العمرة ولكن الأفضل بذبحه يوم النحر
 ونقره وجوبه أن لا يكون من حاضري المسجد الحرام وهو من
 مسكنة دون مسافة القصر من الحرم وأن يحرم بالعمرة في أشهر
 الحج من ميقات بلده وأن يحج في سنتها وأن لا يعود إلى الأحرار
 بالحج إلى الميقات الذي أحرم منه بالعمرة بعد محاورة الميقات
 وقد بقي ثلثة وبين مكة مسافة القصر فعليه دم الأساة
فإن لم يجد تارك النسك نشأ بالحجر عنها حساً بأن فقدتها
 أو تمها أو شرعاً بأن وجدها بأكثر من ثمة المثل أو كان محتاجاً
 إليها وغاب عنه ماله أو نحو ذلك في موضعه وهو الحرم سواء

ع

عجن

قدر عليه ببلده ام لا بخلاف كفارة البمين لان الهدى يختص
ذبحه بالحرم والكفارة لا يختص **فصيام عشرة ايام** بدلها
وجوب **ثلاثة ايام منها في الحج** لقوله تعالى فمن لم يجد اي هدي
فصيام ثلاثة ايام في الحج اي بعد الاحرام فلا يجوز تقديهما على
الاحرام **بالحج** بخلاف الدم لان الصوم عبادة بدنية فلا يقدّمها
على وقتها كالصلاة والدم عبادة مالية فان شبة الزكاة يستحب
قبل يوم عرفه انه ليس للحاج فطره فيحرم قبل سادس
ذي الحجة ويصومه وتاليه واذا احرم في زمن يسع الثلاثة
وجب عليه نقد جميعها على يوم النحر فان اخرها عن يوم النحر
الشهر وصارت قضاء وليس السفر عذرا في تأخير صومها
لان صومها تعين ايضا في الحج بالنسبة وان كان مسافرا
فلا يكون السفر عذرا بخلاف رمضان ولا يجوز صومها في
يوم النحر وكذا في ايام التشريق في الجدي ولا يجب عليه
تقديم الاحرام بمن يتمكن من صوم الثلاثة فيه قبل يوم
النحر خلافا لبعض المتأخرين في وجوب ذلك اذا لم يجب
تحصيل سبب الوجود ويجوز ان لا يحج في هذا العام ويصوم
للموعدة يحرم بالحج يوم التروية وهو ثامن ذي الحجة
للا تنازع والامرية **صالح** في الصحيحين وسمي يوم التروية لما
تتقاهم فيه من مكة الى منى وصام بعد الثلاثة **سبعة ايام**
اذا رجع الى مكة ووسطه ان اراد الرجوع اليها لقوله تعالى وسعة
اذا رجعت وبقوله صلى الله عليه وسلم فمن حذر هدا فلينص
ثلاثة ايام في الحج وسبعة اذا رجع الى اهله **رواه الشيخان**
فلا يجوز صومها في الطريق كذا فان اراد الاهل مكة صامها

بها

بها كما قاله في البحر ويندب تتابع الثلاثة والسبعة ادا
كانت او قضا لان فيه مباركة لغضا الواجب وخروجها خلاف
ما اوجبه نعم ان احرم بالحج سادس ذي الحجة لزمه صوم
الثلاثة متتابعة لضيق الوقت لا لتتابع نفسه ولو فاتت
الثلاثة في الحج بعذرا او غير ذلك من قضاؤها وبقي في قضاها
بينها وبين السبعة بقدر اربعة ايام ويوم النحر وايام
التشريق ومدة امكان السير الى اهله على العادة الغالبة
كما في الادق فلو صام عشرة ولا تحصلت الثلاثة ولا يعتد بها
لبقية لعدم التفریق **والثاني الدم الواجب بالحلق والتزفة**
كالقلم من اليد او الرجل وتكمل الغديّة في ازالة ثلاث شعرات
او ازال ثلاث اظفار ولا بان الحد الزمان وكان وذالك
لقوله تعالى ولا تحلقوا رؤسكم اي شعركم وشعر ساير الجسد
معلق به بحامع التزفة واما الظفر فقيا ساعلي شعركم فيه
من التزفة والشعر يصدق بالثلاث وقيس بها الاظفار ولا
يعتبر جميعها بالاجماع ولا فرق في ذلك بين الناسي للاحرام
والجاهل بالحكمة لعموم الآية وكساير الاطراف وهذا بخلاف
الناسي والجاهل في التمتع باليس والطيب والدم والحامع
ومقدّماته لا اعتبار العلم والقصد فيه وهو منتف فيهما لعدم
لوازم الهاشي محنون او صغي عليه اوصي غير محذور من كل
الغديّة والفرق بين هؤلاء وبين الجاهل والناسي انهما بعقلا
فعلها فيسيان الى تقصير بخلاف هؤلاء على ان الجاهل على
قاعدة الاختلاف وجوبها عليهم ايضا ومثلهم في التامر ولي
انزل ذلك بقطع جلد او عضولم يجب فيه شيء لان ما انزل

تابع غير مقصود بالانزال ويلزمه في الشعرة الواحدة والظفر
الواحد وبعض شي من احدهما مد طعام وفي الشعرين او
الظفرين مدان والمعدور في الخلق بايذا قبل او نحو كوساخ
ان يخلق ويغدي لقوله تعالى فمن كان منكرا لم يرد الله تعالى
الاسنوي وكذي تلزمه الغدية في كل محرم ابيح الحاح
اللبس السراويل والخفين المقطوعين لان ستر العورة وقاية
الرجل عن النجاسة ما صورها تخفف فيها والحصر فيها قاله مني
او مول فقد استثنى صور لا قد به فيها منها ما اذا نزل ما ثبت
من الشعر في عينه وتاذي به ومنها ما اذا نزل قدر ما يغطيها
من شعر مراسه وحاجبه بحيث ستر بصر ومنها ما لو انكسرت
فقطع المؤذي منه ففقط **فصل** في الطلاق والمض
الترفة كما تقدم التنبيه عليه في تعديد الانواع والاستمتاع كما
لطيب واللبس ومقد مات الجماع والجماع التحللين ومن شعر الراس
والعجبة ولو محلوقين والحق الحب الطبري بذلك الحنا العاجب
والعذار والشارب والعنفقة وفصل ابن النقيب في الخلق بالجماع
ما اتصل بها كالشارب والعنفقة والعذار دون **الحاجب**
والهدب وما على الجبهة ومرت الاشارة الى ذلك وان هذا هو
الظاهر **وهو** اي الدم الواجب بما ذكره هنا **على التحجير** والتقدير
ويجب **شاة** مجزية في الاضحية او ما يقوم مقامها من سبع
بدنة او سبع بقرة او صوم **ثلاثة ايام** ولو مفرقة او **النصدق**
بثلاثة اصبع بمد الهمزة وضد الهمزة جمع صاع **على ستة**
لكل مسكين نصف صاع وتقدم في زكاة الفطريات الصاع وذلك
لقوله تعالى فمن كان منكرا لم يرد الله تعالى فخلق

من صيام

من صيام او صدقة او نسك **فان** لا سائر الكفارات لا يبرأ
المسكين فيها على هذا في هذه **والثالث الدم الواجب الاضطرار**
وهو المنع من جميع الطرق على اتمام الحج او العمرة وسكت
عن بيان الدم هنا وهو دم ترتيب ونبد يلزمها ساق
فيحلل جواز الماسيات كوجوبها سواء كان حاحا
او معتمرا ام قاربا سواء كان المنع بقطع طريق
ام بغيره منع من الرجوع ايضا ام لا وذلك لقوله
تعالى فان احصرتم اي واردم التحلل فما استيسر
من الهدي اذ لا حصار فيه له لا يلزم الهدي والاولى
للحصر المعتمرا الصبر عن التحلل وكذا الحاج ان استع
الوقت ولا فائدة ولي **النهي** ليل خوف الفوات
نعم ان كان في الحج ويتقن نزال الحصر في مدة يمكنه ادا امره
بعدها او في العمرة ويتقن قرب نزالها وهو ثلاثة ايام او تسع
تحلله كما قاله لما روي وهذا احد الموانع من اتمام النسك
وهي ستة وتأتي الموانع الحصر ظاهرا كان حسبي وهو مفسر
فانه يجوز له ان يتحلل كما في الحصر العام ولا تحلل بالمرض ونحوه
كله ضلال طريق فان شرط في احرامه ان يتحلل بالمرض ونحوه
جائز له ان يتحلل بسبب ذلك **ويهدي** المحصر اذا اراد التحلل
شاة او ما يقوم مقامها من بدنة او بقرة او سبع احداها حيث
احصر في حل او حرم ولا يسقط عنه الدم اذا شرط عند الاحرام ان
يتحلل اذا احصر بخلاف ما اذا شرط في المرض انه يتحلل بلا هدي
فانه لا يلزمه لان حصر الحد ولا يفتقر الى شرط في الشرط فيه ملغا
ولو اطلق في التحلل من المرض لم يشترط هدي بل يلزمه شي بخلاف

ما اذا شرط التحلل بالهدى فانه يلزمه ولا يجوز الذبح موضع
من الحبل غير الذي احصر فيه كما ذكره في المجموع وانما يحصل التحلل
بالذبح وقية التحلل بالمقارنة له لان الذبح قد يكون للتحلل وقد
يكون لغيرة فلا بد من قصد صارف وكيفية ان ينوي خروجه
من الاحرام وكذا الحلق ونحوه ان جعلناه نكاحا وهو المشهور
كما مر ولا بد من مقارنته النية كما في الذبح ويشترط تأخره عن
الذبح لانه السابقة فان فقد الدم حسا كما لم يجد ثمة او شرعا
كان احتياج الى ثمة او وجد غالبا فالأظهر ان له بدلا قياسا على دم
النتح وغيره وبدله طعام بقية الشاة فان حجب عن الطعام ما
حيث شاعن كل يوم قياسا على الدم الواجب بترك المأمور
وله اذا انتقل الى الصوم التحلل في الحال بالحلق بنية التحلل عنده
لان التحلل انما شرع لرفع الرق فاذا احرم الرقيق بلاذن سيده
فله تحليله بان يأمره بالتحلل لان احرامه بغير اذنه حرام لان
يعطل عليه منافعة التي يستحقها فانه قد يبرئ منه ما لا يبرح
للمحرم كالصطياد وله ان يتحلل وان يأمره بذلك سيده فان أمره
به لم يمه فيحلق وينوي التحلل فعلم ان احرامه بغير اذنه صحيح
وان احرم عليه فان يتحلل فله استيفاء منفعته منه ولا اثر عليه
واربع الموانع الزوجية فله زوج الحلال تحلل نزعته كمال ابتداء
من حج وعمره تطوع له باذن فيه وله تحليلها ايضا من فرص الاسلام
من حج او عمره بلا اذن لان حقه على الفور والنسك على التراخي فان
فليس منعها من فرض الصلاة والصوم فهلا كان هناك ذلك الجيب
بان مدتها لا تطول فلا يلحق الزوج نكاحا وخامس الموانع
الآلوية فان احرم الولد متنفلا بلا اذن منه يوبى فكل منعه

من فرض

من فرض النسك لا ابتداء وولاد واما كالصوم والصلاة وفراق
الجهاد بانه فرض عين عليه وليس الخوف في الجهاد وليس الولد
استيد نهما اذا كانا مسلمين في النسك فضا أو تطوعا وقضية
كلامهم انه لو اذن الزوج لزوجته كان لا يوبى لهما منعها وهو ظاهر
ان يسافر معها الزوج وسادس الموانع الدين فليس لغريم الدين
تحليله اذ لا مرد عليه في احرامه وله منعه من الخروج اذا كان
موسرا والدين حالاً ليوفيه حقه بخلاف ما اذا كان معسرا وموسرا
والدين حالاً ليوفيه حقه بخلاف ما اذا كان معسرا وموسرا والدين
موجلا فليس له منعه اذ لا يلزمه اذ لا حيث فان كان الدين
يحلل في غيبته استحب له ان يوكل من يقضيه عند حلوله ولا
قضا على المحض المتأخر لعدم وروحه فان نسكه فرضا مستقرجة
الاسلام في السنة الاولى من سني الامان اعتبرت الاستطاعة
بعد نزول الاحصار والواجب **الدم الواجب بقتل الصيد المأكول**
البري الوحشي او المتولد من المأكول البري الوحشي ومن غير
كمتولد بين حمار وحشي وحمار اهلي واعلم ان الصيد صان
ماله مثل من التعبد في الصورة والخلقة تقريبا فيضمن به وماله
مثل له فيضمن بالقيمة ان لم يكن فيه نقل ومن الاول ما فيه نقل
بعضه عن النبي صلى عليه وسلم وبعضه عن السلف فيبيع
وقد مرع المصنف في بيان ذلك فقال **وهو اي الدم المذكور التحريم**
بين ثلاث امور **ان كان الصيد المقتول والمزمن ماله مثل اي**
نسبه صوري من التعبد وذكر المصنف الاول من هذه الثلاث في
قوله **اخرج المثل من التعبد** اي يذبح المثل من النعم ويصدق به
على ساكني الحرم **فقرائنه** في اطلاق النعمة ذكر ان او انشئ

وتحليله وتحليلها
له التحلل بالسند
رفيقه وليس له
من آيويه منعه صحيح

بدنه كذلك فلا تجزي بقرة ولا سبع نشيا او اكثر لان جزاء الصيد
تزاحي فيه المماثلة وفي واحد عن بئر الوحش وصار بقر وفي
العزال وهو ولد الطيبة الا ان يطلق قرباه معز صغير ففي
الذكر حدي وفي الانثى عناق فان طلع قرباه سمي الذكر طيبا
والانثى طيبة وفيها وهي انثى المعز التي لها سنة وفي الكرب
عناق وهي انثى المعز اذا قويت ما لم تبلغ سنة وفي الربوع
حيفة وهي انثى المعز اذا بلغت اربعة اشهر وفي الضبع كبش
وفي الثعلب ثنائة ومالا نقل فيه من الصيد عما سباني حكم بمثله
من النعم عدلان لقوله تعالى يحكم به ذوا عدل منكم الاية
والعبرة بالمماثلة بالحقة والصورة تقريباً لا تحقيقاً فاذن
النعام من البدنة لا القيمة فيلزم في الكبير كبير وفي الصغير
صغير وفي الذكر ذكر وفي الانثى انثى وفي الصحيح صحيح
وفي المعيب معيب ان تحذف جنس العيب وفي السمين سمين
وفي الهزيل هزيل ولو اذ في المريض بالصحيح او المعيب
بالسليم والهزيل بالسمين فهو افضل ويجب ان يكون
العدلان فقهين فطنين لانهما حينئذ اعرف بالشبهة للفتن
لنهما وما ذكر من وجوب الفقه فهو على الفقه الخاص مما
يحكم به هنا وفي المجموع عن الشافعي والاصحاب من ان
الفقه مستحب محمول على زيادته **قوله** لا لو طلع عدلان
بان له مثلاً وعدلان بعد منه فهو مثل محرم به في الروضة
ولو حكم عدلان بمثل واخران بمثل اخر فحرم على الاصح ثم ذكر الثاني
من الفلائق في قوله **او قومه او اخرج** اي المثل سائرهم بقيمة
مكة يوم يوم الاخراج واشترى **بقية** اي طعاما يحجز في الفطرة

او ما

او ما هو عنده **وتصدق به** اي الطعام وجوبا على مساكين
الحرم وفقرائه القاطنين وغيرهم ولا يجوز له التصديق بالدم
ثم ذكر الثالث من الفلائق في قوله **او صام عن كل مد يوما**
الطعام في اي مكان كان **وان كان الصيد الذي وجب فيه الدم**
مما لا مثل له اي مما لا نقل فيه كالجراد وبقية الطيور وما عدا
الحمام كما سبق سوكان اكر حنة من الحمام لا **اخرج بقية**
اي يقدرها **طعاما** وانما لزمت القيمة عملا بالاصل في المتفوات
وقد حكمه الصحابة بها في الجراد ولانه مضمون لا مثل له فضمن
بالقيمة كمال الادمي ويرجع في القيمة الى عدلين اما ما لا مثل له
فيه نقل وهو الحمام وهو ما عدا اي يشرب الماء بلامس وهذا
رجع صوته وغيره كاليمام والقمري والفاخنة وكل مطوق في
واحدة منه ثنائة من ضمان ومعه حكم الصحابة مرضي للسل
عنهم وفي مستندهم وجهان احدهما نوقف بلقيم فيه
والثاني ما بينهما من الشبهة وهو الف البيوت
وهذا انما ياتي في بعض انواع الحمام او لا ياتي في
الفواخت وخوها وتصديق بالطعام على مساكين الحرم
وفقرائه كما مر **او صام عن كل مد** من الطعام **يوما** في اي موضع
كان قياسا على المثلي **قوله** لا تسير قيمة المثلي للطعام
في الزمان بحالة الاخراج على الاصح وفي المكان بجميع الحرم لان
محل الذبح لا يحل الاطلاق على المذهب وغير المثلي يعتبر قيمته
في الزمان بحالة الاطلاق فلا الاخراج على الاصح وفي المكان
بحال الاطلاق ولا يحرم على المذهب **والخامس** **الدم الواجب**
بالوطي المفسد وهو اي الدم المذكور **على الترتيب** والتعدي

على المذهب فتح فيه **بدنه** على الرجل بصفة لا صفة لقضاء
 الصلوات رضي الله عنهم بذلك وخرج بالوطي المفسد
 مسئلتان الأولى أن جامع في الحج بين التخليل والتأخير
 أن جامع تأييدا بعد جامعة الأولى قبل التخليل وفي
 الصورة أي أن التزمية نشاء وبالرجل المرأة وإن شملتها عبارة
 فلا فدية عليها على الصحيح سواء كان الوطني أو حيا من غيره
 وهو ما حل لا **قتل** حيث اطلقة البدنة في الكتب
 الحديث والفقه المراد بها البعير ذكرًا كان أو أنثى **فإن لم يجد**
 أي البدنة **فبقره** تجري في الأصحية **فإن لم يجد** أي البقرة **فبغ**
من الغنم أي الضأن والعزاة ومنهما **فإن لم يجد** أي الغنم قوم
 أي **البدنة** بدلهم بسبع مئة الوجوب كما قال المالكي وغيره
 وليست المسئلة في الشرحين والروضة **واقترى بغيرها** أي
 بقدرها **طعاما** أو أخرجه مما عنده **وتصدق به** في الحرم على
 مسكينه وقرابه **فإن لم يجد طعاما صام عن كل صوم** أي
 أي مكان كان ويكمل المنكس **قتل** المراد بالطعام في
 هذا الباب ما يجزئ عن الفطرة ولو قدر على بعض الطعام و
 يجزئ عن الباقي أخرج بقدر ما قدر عليه وصام عما يجزئ عنه و
 قد عرفت مما تقدم أن المذكور في كلام المصنف ثمانية أنواع
 وأما النوع التاسع الموعود بذكره فيما تقدم فهو دم القران
 وهو كدم المتمتع في الترتيب والتقدير وسائر أحكام التقدمة
 وإنما يدخل هذا النوع في تعبيره بترك النسك لأنه دم جبر
 لا دم نسك على المذهب في الروضة وسياق جميع الدما في
 خاتمة آخر باب أن شاء الله تعالى **ولا يجزئ به الهدي ولا**

الاطعام الأناخير مع التوقف على مسكينه وقترائه بالنية عندها
 ولا يجزئ به على أقل من ثلاثة من الفقير والمساكين أو منهما أو غريبا
 ولا يجوز له التحلل كل شيء منه ولا نقله إلى غير الحرم وإن لم يجد فيه
 مسكينا والفقراء **قتل** أفضل بقعة من الحرم لربيع
 معتمرة أو لا لأنها موضع تحلة والربيع الحاج مبيح لأنها موضع
 تحلة وكذا حكم ما ساقه الحاج والمعتمر من هدي نذر أو نفل كانا
 في الاختصاص ولا فضيلة ووقت ذبح هذا الهدي وقت الأ
 ضحية على الصحيح والهدي كما يطلق على ما سوفه الحرم
 يطلق أيضا على ما يلزمه من دم الجيرات وهذا الثاني لا يختص
 بوقت الأضحية **وحزبه** أن يصوم ما وجب عليه عند التحجير
 أو التحجير **حيث نشاء** من حل أو حرم كما مر ذلا منقولة لاهل
 الحرم في ميامه ونجيب فيه تبين النية وكذا ينعين جهته من
 تمتع أو قربان ونحو ذلك كما قاله القموي **ولا يجوز** لحم ولا لحلا
قتل صيد الحرم ما حرم مكة فبالاجماع كما قاله في الجموع ولو كان
 كافرا ملحقا بالأحكام وخبر الصحيحين أنه صلى الله عليه وسلم يوم
 فتح مكة قال أن هذا البلد حرام حرمة الله لا يعصده شجرها ولا
 ينفر صيدها ولا يجزئ تنفير صيدها لحم ولا لحلا لا يغبر التنفير
 أو لا يغبر مكة باقي الحرم **فإن تلقى فيه صيد ضئمة** كما مر في
 الحرم وما حرم المدينة فحرام لقوله صلى الله عليه وسلم أن
 أبراهيم حرم مكة وأبي حرم المدينة ما بين لا يتصلها لا ينقطع
 عضاها ولا يصاد صيدها ولكن لا يبيح في الجدي لأنه ليس بحلال
 للنسك بخلاف حرم مكة **ولا يجوز** قطع ولا قلع **شجرة** أي حرم
 مكة والمدينة لما مر في الحديثين السابقين وسوا في الشجر التي

المروءة

وغيره ولعدم النهي وحمل ذلك في الشجر الرطب غير المؤذي كالشوك
 ولعوسج وهو ضرب في الشوك فيجوز قطعه **تنبيه**
 علم من تعبته بالقطع تحريم صيد من باب أولى وخرج بالحرم شجر
 الحل إذا لم ينافي بعض أصله في الحرم فيجوز قطعه وقطعه ولو بعد
 عرسه في الحرم بخلاف عكسه عمداً بالاصل في الموضعين أما بعض
 أصله في فحرم تغليباً للحرم وخرج بتقييد غير المستند بالشجر الحظي
 ونحوها كالشعير والخضراوات فيجوز قطعها وقتلها وقتلها مطلقاً
 بلا احتياط كما قاله في المجموع **تنبيه** نسكت المصنف عرضاً
 شجرة مكة فيجوز قطع أو قلع الشجرة الكبيرة بأن يسمى كبيرة
 عمرها بقرة سواء خلقت أم لا قال في الروضة كاصلها والبدنة في معنى
 البقرة وفي الصغيرة أن قامرت سبع الكبيرة بشاة فإن صغيرة جداً
 فقيمتها القيمة ولو أخذ عصاً من شجرة حرمية وأخلفها مثله في مثله
 بأن كان لطيفاً بالسواك فلا ضمان فيه فإن لم يخلف أو أخلف مثله
 أو مثله لا في شبهة فعليه الضمان ولو اجاب في غير الشجر من النبات
 القيمة لأنه القياس ولم يرد نص في قطع وحمل أخذ نباته لعلق البهايم
 والندى والخنظل والغذي كالرجل له الحاجة إليه وإن ذلك في معنى
 الدرع ولا يقطع لذلك إلا بقدر الذي يبيع أو له لا يجوز بيعه ويؤخذ
 منه إن أحيى جوزه بأخذ السواك كسائر السواك لا يجوز بيعه ويجوز
 رمي خشب الحرم وشجره كما نص عليه في الأم بالبدن أي ويجوز
 أخذ أوراق الأشجار بلا حط لئلا يضر بها وخطها حرام كما في
 المجموع نقلاً عن الأصحاب ونقل اتفاقهم على أنه يجوز أخذ ثمرها
 وعود السواك ونحوه ونقضت أنه لا يضمن الغصن للطيف لأن
 لم يخلف قال الأذاعي وهو الأقرب ويحرم أخذ نبات المدينة ولا يضمن

فأخلف

ويحرم

ويحرم صيد وح الطائيف ونباتاته ولا ضمان فيها قطعاً **قالب**
 يحرم نقل تراب من الحرمين أو حجاراً أو ما عمل من طين أحدهما
 كما لا يري في غيرهما إلى الحل فيجب ردّه إلى الحرم بخلاف ما فهم منه فإنه
 يجوز نقله ويحرم أخذ طيب الكعبة فمن أراد لبس كسبها بطيب
 نفسه ثم يأخذها وما ستره فالحال مرفوعه للإمام يصرفه في بعض مصارف
 بيت المال ببيعاً وعطاً وإيلاً يتلف بالبلد وبهذه أقوال ابن عباس
 عائشة وأم سلمة رضي الله تعالى عنهم وجوزوا أن أخذ الكعبة
 ولو جنتاً وحاً أيضاً **الحل والحرم في ذلك** أي في تحريم صيد الحرم
 وقطع شجرة والضمنان **سواء** بلا فرق لعدم النهي **قالب**
 نافعة فيما سبق ما كان أن لا فافحصاً كالصيد وحيث الغديّة فيه
 مع الجهل والنسيان وما كان استمتاعاً وترفعاً كالطبيب والنسب فلا
 فدية فيه مع الجهل والنسيان وما كان فيه شايبة في الجاني بالجماع
 والخلق والقلم ففدية خلافه ولا يصح في الجماع عدم وجوب الفدية
 مع الجهل والنسيان وفي الخلق والقلم الوجوب مع العلم **قالب**
 حيث أطلق في مناسك الدم فالمراد به كلام الأصحح فيجزي البدنة
 أو البقرة عن سبعة دما وإن اختلفت أسباها فلو خضعها عن دم و
 حيب فالغرض بسبعها فله إخراج عنه وكل الباقي لا في جزاء الصيد
 المشاي فلا يشترط كونه كالأصحية فيجب في الصغير صغير وفي
 الكبير كبير وفي المعيب معيب كما أمر بل تجزي البدنة عن شاته
 وحاصل الدماء ترجع باعتبار حكمها إلى أربعة أقسام وم ترتيب
 وتقدير دم ترتب وتعديل دم تحبير وتقدير دم تحبير وتعديل
 النفس الأول يشتمل على دم التمتع والقران والغواص والمنوط
 بترك ما هو وهو ترك الأهل من الميقات والمري والمبيت بمنزلة

وصي وطواف الوداع فهذه الدماء ما ترتب بمعي انه يلزمه
الذبح ولا يجزئ به العدول الى غير ذلك الا اذا عجز عنه وتقديره
ان الشرح قدر ما يعدل اليه بما لا يريد ولا يتقصده **الفسد**
الثاني يشتمل على دم الجماع فهو دم ترتب وتعديل بمعنى الشرح
امر فيه بالتقوية والعدول الى غير بحسب القيمة فتجب فيه
بدنه ثم بقية ثم سبع بشاة فان عجز قوم البدنة بدلهما وبالبره
طعاما وتصدق به فان عجز عن كل واحد يوم او يكمل المتكسرهما ودم
الاحصار فعليه بشاة ثم طعام بالتعديل فان عجز صام عن كل واحد
يوم **والفسد الثالث** يشتمل على دم الحلق والتقليم فيختار اذا حلق
ثلاث شعرات او قلم ثلاثة اظفار ولا بين ذبيح دم واطعام سنة
مسكين لكل مسكين نصف صاع وصوم ثلاثة ايام وعلى دم الاستحباب
وهو التطيب والذهن بفتح الدال المراس او الحجة وبعض شعرة
الوجه على خلاف تقدم واللبس ومقدمات الجماع والاستحباب والجماع
غير المفسد **والفسد الرابع** يشتمل على دم جزاء الصيد والشجر فله
هذه الرما عشرون دما وكلها لا تختص بوقت كما هو وترا في النسك
الذي وجبت فيه ودم الغوات يجزي بعد دخول وقت الاحرام با
لقضاء كالتمتع اذا فرغ من عمرته فانه يجوز له ان يذبح قبل
الاحرام بالحج وهذا هو المعتمد فان قال ابن المقري لا يجزي الا بعد
الاحرام بالغض او كلها او بعضها من الطعام يختص بغيره بالحرم
على مسكينة وكذا يختص به الذبح الا المحصر فيذبح حين
بحر كما هو فان عدم المسكين في الحرم لغيره كما هو حتى يجد لهم كمن
التصدق على فقراء بلده فلم يجد لهم وبين لمن قصد مكة عجز
او عجز ان يهدي اليها شيئا من النعمان الصحيح ان يهدي اليها

الله عليه وسلم هدي في حجة الوداع مائة بدنة ولا يجب ذلك
الا بالندرة وبين ان يقتل البدنة او البقرة نعلين من النعال
التي تلبس في الاحرام ويتصدق بها بعد ذبحها ثم يخرج صفة
سنة منها البهين كحد يده مستقبلا بها القبلة ويلطخها بالدم
لتعرف والغنم لا تخرج بل تقتل عري القرب في اذنها ولا
يلزم بذلك ذبحها **كتاب البيوع وغيره**
انواع المعاملات كقراض وشركة وغيره بالبيوع دون البيع
المناسب للذات الكريمة في قوله تعالى واحل الله البيع والطريق
الاختصار نظرا الى تنوعه وتقسيم احكامه وايتنوع الى اربعة
انواع كما سياتي احكامه تنقسم الى صحيح وفاسد والصحيح
الى لازم وغير لازم كما يعلم ذلك من كلامه والبيع لفظة
مقابلة شي بشي قال الشاعر ما بعتمكم مهنتي الا بوصلكم
ولا سلمها الا يد ابيد وشرعا مقابلة مال بمال على وجه
مخصوص والاصل فيه قبل الاجماع ايات كقوله تعالى واحل
البيع ولعاد بن كقوله صلى الله عليه وسلم انا البيع عن
تراض **والبيع ثلاثة اشياء** اي انواع بل اربعة كما سياتي الاول
بيع عين مشاهدة اي مربة للمبتا يعني **فحاي** لا تنتفى العقد
والثاني بيع شي يصع السلوفية **موصوف في الزمة** بلفظ السلوف
فحاي اذا وجدته الصفة المشروطة ذكرها فيه **على ما وصفه**
العين المسلم فيها مع بقية شروطه الاتية في باب الثالث
بيع عين غائبة من مجلس العقد او حاضرة فيه **له شاهد**
للعاقدة **فلا يجوز** للنهي عن بيع الغرر **فمن** لا يرد
بالجواز فيها ذكر في هذه الانواع ما بعد الصحة والاباحة

والمعج

إذ تعاطى العقود الفاسدة حرام والرابع بيع المنافع ومنه لا حاجة
 وستاتي وللمبيع شروط خمسة كالنجاح ذكر الصنف منها ثلاثة
 الاول منها ما ذكره بقوله **ويصح بيع كل شيء طاهر عينا او بطله**
 بفلسفه فلا يصح بيع المتنجس الذي لا يمكن غسله كالحل واللبان
 لانه في معنى نجس العين والذي الذي كالتين فان لا يمكن تطهيره
 في الاصح فانه لو امكن له المبرارة السمن فيما رواه ابراهيم
 انه صلى الله عليه وسلم قال في الفارة تموت في السمير بان كان
 حيا مد فالقوها واصلحوها وان كان ما بيعا فارقيقه اما ما يمكن
 تطهيره كالثوب المتنجس والاحراج يكون ما يبيع نجس كيول فانه
 يصح بيعه لا مكان طهره وسياتي محترز قوله طاهر في كلامه
 والشرط الثاني ما ذكره بقوله **منتفع به** شرعا ولو في المال
 كالحشيش الصغير وسياتي في محترزة في كلامه والشرط الثالث
 ما ذكره بقوله **مملوك** اي يكون للعاقدة عليه ولا يملكه ولا يصح
 عقد فضولي وان اجازة المالك لعدم ولايته على العقود
 ويصح بيع مال غير ظاهر ان بان بعد البيع انه له فاعين باع
 ما مورثه ظاهرا فانه فبان ميتا لتبين انه ملكه والشرط
 الرابع قدرة تسليمه في بيع غير ضمن ليوثق بحصول العوض
 فلا يصح بيع نحو مال كابق ومغصوب من لا يقدر على
 التحيز على تسليمه حال خلا في بيعة الفادر على ذلك تعذر
 ان احتاج فيه الى مونة في المطلب ينبغي المنع ولا يصح بيع
 جز معين ينقص بقطعة قيمته او قيمة الباقي كجزا او
 ثوب نفيس ينقص بقطعة ما ذكره المحقق عن تسليم ذلك
 شرعا لان التسليم لا يمكن فيه الا بالكل والقطع وفيه

نقص

نقص وتضييع مال بخلاف ما لا ينقص بقطعة ما ذكره كغليظا
 كوربا ينقص بالمخذور والشرط الخامس العلم به للعاقدين
 عينا وقد مر وصفه على ما ياتي بيانه حد مران الغرر ولما
 مروى مسلم انه صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الغرر ويصح
 بيع صاع من صبرة وانجهلت صيغتها العلم بها بقدر
 المبيع ما تساوي الاجزا فلا عذر ويصح صبرة وانجهلت
 صيغتها كل صاع بدرهم ولا يضر في جهوله الصيغ
 الجهل بحمل الثمن لانه معلوم بالتفصيل ويصح صبرة مجهولة
 الصيغان بماية درهم كل صاع بدرهم ان خرجت بماية صاع
 ولا فلا يصح لتعذر الجمع بين جملة الثمن وتفصيله لا
 يبيع احد الثوبين مائة مثالا ولا يبيع باحدهما وان تساوت ثمنهما
 او حمل البيت برا او برنة ذكر الحصاة ذهب او ملى البيت ورنه
 الحصاة مجهولان او بالن درهم ودنانير الجهل بعين
 المبيع الاولى ويعين الثمن في الثانية ويقدر في الباقي فان
 عين بالبر كان قال بعثت ملى ذي البيت منذ البر صاع
 لا مكان لا لاخذ قبل ثلثه فلا غرر وقد بسطت الكلام في
 غير هذا الكتاب ثم اخذ المصنف في محترزة قوله طاهر بقوله
ولا يصح بيع عين نجسة سواء امكن تطهيرها بالاستحالة
 كحل الميت ام لا كالسجور والكلب ولو مقلما والخمر ولو
 محترمة كخمر الصبيحي انه صلى الله عليه وسلم نهى عن
 ثمن الكلب وقال ان الله حرم بيع الخمر والميتة والخنزير
 وقيس بها ما في معناها ثم اخذ في محترزة قوله منتفع به
 قوله ولا يصح بيع **مالا منفعة فيه** لانه لا يعيد مالا ماخذ

كالمسرحين

غأخذ المال في مقابلته ممنوع للنهي عن إضاعة المال ومنع
أما بحسب كالحشرات التي لا منفعة فيها أما لنفسه والحية والعقرب
ولا عبرة بما عبرة بما يذكر من منافعتها في الخواص ولا بيع كل
سبع أو طير لا ينفع كالأسد والذئب والحداد والغراب وغير
المأكول ولا ينفع الجلد بعد الموت ولا منفعة الرنثري
النبل ولا لا قننار الله لا يؤكل لبعضها الذهبية والسيانسة
أما ما ينفع من ذلك كالقهد للصيد والفيل للقتال والحمل
للعسل والطاووس للسريلونه فيصنع وأما قلعة كسبي
الخططة والله لشعير ولا أثر لغير ذلك إلى أمثاله أو وضع في
قنق وسع هذا يحرم غصبه وجب رده ولا ضمان فيه إن تلفت
أذلا مالبة ولا يصح بيع آلة اللهو كالحكمة كالمطربوم والمزمار
والرياب وإن اتخذت المذكورات من نقد أو لا تنفع بها شرعا
ويصح بيع آنية الذهب والفضة لأنها المقصود أن ولا يشك
بها من منع الآلة الملاهي المتخذة منها لأن استعمالها يباح استعمالها
لها الحاجة بخلاف تلك ولا يصح بيع كتب الكفر والتجسيم
والشعبة والفلسفة كما حرم به في المجموع ولا بيع السمك
في الماء إلا إذا كان في بركة صغيرة لا يمنع الماء من ربه وسهل
أخذها فيصنع في الأصح فإن كانت البركة كبيرة لا يمكن أخذها
منه لا بمشقة بشد يده لم يصح على الأصح وبيع الكمام في
البرج على هذه التفصيل ولا يصح بيع الطير في الهواء أو
حماما اعتمادا على عادة عودها على الأصح لعدم الوثوق
بعودها إلا الخجل فيصنع ببيعه طائر في الهوى على الأصح
في الزوايد وقيد في الملهات تبعاً لابن الرفعة بأن يكون

البيع سوب في الخلية فارقا بينه وبين الحوام بان النحل لا
تقصد بالجوارح بخلاف غيرهما من الطيور فانها تقصد بها
ويصح بيعه في الكوراة ان شاهد جميعه ولا فهو من بيع
الغائب ولا يصح ~~فد~~ سكت المصنف عن اركان البيع
وهي ثلاثة كما قال في المجمع وهي في الحقيقة سبعة عاقد
بايع ومشتري ومعقود عليه متجن ومتجن وصيغة ولو كانه
وهي ايجاب بيعتك ومكتك واشترى مني وجعلت لك بكزى
ناوي البيع وقول كاشتريت وتكك وقيل وان تقدم
على الايجاب كنعني بكزى لان البيع منوط بالرضا خبر انما
البيع عند تراض والرضا حتى فاعتبر ما يدل عليه من اللفظ
فلا يصح بمعاطات ويرد كلما اخذ بها او بدله ان تلف
وشرط في الايجاب والقبول ولو كانه اشارة اخرى ان لا
يتخللها كلام اجبي عن العقد ولا سكونا طويل وهو ما اشعر
نا مرضه عن القبول وان يتوقف الايجاب والقبول ولو معنى
فلو اوجب بالغ مكسرة فليل يصححه او عكسه ليرى
ويشترط انما عدم التعليق والتاقيت فلو قال انما اني
فقد بيعتك هذا بكذا او بعثته فكذا اشهر ليرى
في العاقد بايعا او مشريا اطلاق تصرف فلا يصح عقد مني
او محبوس او محبور عليه بسفه وعدم اكره بغير حق فلا يصح
عقد مكروه في ماله بغير حق لعدم مرضاه ويصح محققا ان
توجه عليه بيع ماله لو فانيته فاكرهه الحاكم عليه ولو باع
مال غيره ماكرهه عليه صحيح لانه ابيع في الاذن واسلام من
يشترى له ولو بوجه ماله مصحفي او نحوه ككتب حديث او كتب

علم فيها ان السلف او مسلم او مرتد لا يعتق عليه ما في ملكه
 النافذ للمصنف وكخوة من الالهاته ولمسلم من الاذلال وقد
 قال تعالى ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا والبقاعلة
 الاسلام في المرتد خلاف من يعتق عليه كابية وابنة فيصح
 لاستغاء اذلاله لعدم استقرار ملكه **فان** لا يجوز تصوير
 دخول الرقيق المسلم في ملك الكافر **مسائل** اخوار بعين
 صورة وقد ذكرتها في شرح المنهاج واقردها للقبني بتصف
 دون الكراسه والشمائل جميعها ثلاثة اسباب الاول الملك المملوك
 الثاني ما يقبل الفسخ الثالث ما يستعقب العتق فاستفاد فانه
 مضافا مذهب وبعضهم في ذلك نظره وهو **شعر**
 ومسلم يدخل ملك الكافر بالارث والرد بعيب ظاهر
 اقاله وفسخه وما وهب اصل وما استعقب عتقا لاسباب
 وتقدمت شروط العقود عليه ولو باع بنقد مثلا وترنقد
 غالب تعين لان الظاهر مراد منهما له او تنقد ان مثلا ولو صحبا
 ومكسورا ولا طالبا بشرط تعين لفظا ان اختلفت قيمتهما
 فان استوت لم يشترط تعين وتكفي معاينة عوض عن العلم
 بقدر اكتفاء لتعين المصحوب بالمعاينة وتكفي روية قبل
 عقد فيما لا يغلب تغيره الى وقت العقد بخلاف ما يغلب
 تغيره كالاطعمة وتكفي روية بعض مبيع ان دل على باقية
 كظاهر ميرة نحو بركة شعير ولم يدخل على باقية بل كان صونا
 للباقي لباقية كقشره مان وبيض وقشر سفل كجوز او لغيره
 وتكفي روية لان صلاح باطنه في انقائه فيه وخرج بالسفلي التي
 تكسر حالة الاحل العليا لانه ليست من مصالح ما في بطنه **نعم**

ان لم

ان لم تنقذ السفلي التي كاللون الاخضر كفت وبيته العليا لان
 الجميع ما كول ويجوز بيع قصب السكر في قشرة الاعلى لان قشرة
 الاسفل كباطنه لانه قد يبعن معه ولان قشرة الاعلى ليست حصة
 ويصح سلم الاعمي وان عني قبل تميزه بعوض في دمنه معي في
 المجلس ويوكل من يقبض عنه او من يقبض له راس مال السلم
 والمسلم فيه ولو كان ماري قبل العمي شيئا مالي يتغير قبل عقده
 صح عقده عليه كالصير ولو اشترا البصير شيئا عمي قبل قبضه
 لم يفسخ فيه البيع كما صح النوري ولا يصح بيع البصل والجوز
 نحوهما في الارض لانه موقوف **فصل** في الربا وهولغة الربا
 قال تعالى امتزت وربت اي زارت ونمت ونثره عقد على عوض
 غير معلوم الثامن في معيار الشرع حالة العقد ومع تاخير في
 البدلين واحد هما وهو على ثلاثة انواع ربا الفضل وهو البيع
 مع تاخير قبضهما او قبض احدهما وربا النساء وهو البيع
 لاجل **والربا** حرام لقوله تعالى وحل البيع وهرم الربا لقوله
 صلى الله عليه وسلم لعن الله اكل الربا وموكله وشاهديه وكاتبه
 وهو من الكيابر وقال الماوردي لم يحل في شريعة قط لقوله تعالى
 واخذهم الربا وقد نهوا عنه يعني في الكتب السابقة والقصد بهذا
 الفضل بيع بوي وما يعتبر فيه زيادة على ما مر وهو لا يكون
 الا في **الذهب والفضة** ولو غير مخر وبين وفي **المطعمان حرام**
 لافي غير ذلك والمراد بالمطعم ما فسد اقتياتا او نقلها او تدويا
 كما يؤخذ من قوله صلى الله عليه وسلم الذهب بالذهب والفضة
 بالفضة والبر بالبر والشعير بالشعير والتمر بالتمر والمخ بالمخ فلا
 جملا سواء سواء يدا بيد فاذا اختلفت هذه الاجناس في بيع كيف

كيف شيعتم اذا كان يدا بيد اي متفاضله فانه نص فيه على الصبر
 على البر والشعير والمقصود منهما التقوت فالحق بهما ما في معناه
 كلامه والذرة ونص على التمر والمقصود منه التثقله والتأدم فالحق
 به ما في معناه كما التين والزبيب وعلى المالح والمقصود منه
 الاصلاح فالحق به ما في معناه كما لمصطلي بضم الميم والقصر
 والنجيل ولا فرق بين ما يصلح الطعام او ما يصلح البدن
 فان الاغذية تحفظ الصحة والادوية لرد الصحة ولا راي في حب
 الكتان ودهن السمكة لانها لا تقصد للطعم ولا فيما يختص به
 الجن كالعظم والبهائم كالنجن والحشيش او غلب تناولها له
 اما اذا كان على حد سواء فالاصح ثبوت الرأيه ولا راي في الحيوان
 مطلقا سولجا بلعه كصغار السمكة ام لا لانه بيد للاكل على
 هيئته **ولا يجوز بيع عبيد الذهب بالذهب ولا بيع عبيد الفضة**
كذلك اي بالفضة **الا** بثلاث شرائط الاول كونه **مقايلا** اي
 متساويا في القدر من غير ربا ذهبة ولا فضة والثاني
 كونه **نقد** اي حالا من غير نسبة في شيء منه والثالث كونه
 مقبوضا قبل التفرق او التخيير للخير السابق وعلمه الرأيه في
 الذهب والفضة جنسة الاثمان غالباً كما صح في المجمع ويعبر
 عنها ايضا بجهوية الاثمان غالباً وهي منتفية عن الفلوس
 وغيرهما من سائر العروص واحتمل بقوله بغالب الفلوس
 اذا مرجه فانه لا راي فيها كما مر ولا اثر للقيمة الصنعة في ذلك
 حتى لو اشترى بدينار ذهباً مصوغاً فتمته اضعاف الدينار
 اعتبرت المماثلة ولا نظر الى القيمة والحلية في تملك الربوي
 بخنسه متفاضلاً كببيع ذهب بذهب متفاضلاً ان يبيعه

من صاحبه

من صاحبه بدينار او عرض وينسري منه بها او به الذهب
 بعد التفاضل فيجوز وان لم يتفرقا ولم يتخايرا **ولا يجوز** اي
 ولا يصح **بيع ما ابتاعه** ولا الاثرا فيه ولا التولية **حتى**
يقبضه سوا كان منقولا او عقارا اذن البائع وقبض الثمن
 ام لا جزمنا اتباع طعاماً فلا يبيعه حتى يستوفيه قال
 ابر العباس **ولا احسب** كل شيء الا مثله موه الكيخان وبيعه
 البائع كغيره فلا يصح لعموم الاخبار ولضعف الملك ولا
 جازم والكناية والرهن والصداق والهبة والاقرار وجعله
 عوضاً في نكاح او خلع او صلح او مسلم او غير ذلك كالباع
 فلا يصح بناء على ان العلة في البيع ضعف الملك ويصح الاتحاق
 لسرق الشايع اليه ونقل ابن المسلمة فيه الاجماع وسوا كان
 للبائع حق الحسرام لا لقوته وضعف حق الحسرة **ولا**
 يستبلاذ والتزويج والوقف كالعتق والثمن المعين كالباع
 قبل قبضة فيما رولة التصرف في ماله وهو في يد غيره امانة
 كود بعة ومشتراك وقراض ومهر من بعد انقضاء وهو روث
 وباقي في يد وليه بعد فلك الحجر عنه لتام ملكه على ذلك ولا
 يصح بيع المسلم فيه ولا الاعتياض عنه قبل قبضه ويجوز
 الاستبدال عن الثمن الثابت في الذمة فان استبدل هو فحقاً
 في علة الرأيه كما مر عن دنا بئر وعكسه اشترط قبض البديل
 في المجلس حد من الدراويش شرط تعيينه في العقلان الصرف
 على ما في الذمة جازم ويصح بيع الدين بغير دين لغيره هو
 عليه كان باع الحجر مائة له على زيد بمائة كببيع من هو
 عليه كما مر في الروضة وان رجع في النهاج البطلان اما

بيع الدين بالدين فلا يصح سوا الخبز الجبس ام لا انتهى من
بيع الكافي بالكافي وفسر بيع الدين بالدين وقبض فيقول
من ارض وشجر ويخوذ لك بتخليته للمشتري بان يمكنه منه
البائع ويسلمه المفتاح وتفرغه من متاع غير المشتري ينظر
للعرق في ذلك وقبض لنقول من سفينة وحيوان وغيرهما ينقله
مع تفرغ السفينة المشحونة بالامتعة نظر العرق فيه ويكفي
في قبض الثوب ونحوه ما يتناول باليد تناول وتلا في المشتري
المبيع قبض له ولو كان المبيع تحت يد المشتري امانة او مضمونا
وهو حاضر ولم يمكن للبائع حق الجبس صار مقبوضا بنفس العقد
بخلاف ما اذا كان له حق الجبس فانه لا بد من اذنه ولو اشترى
صبرة نذر اشترى مكانها لم يكف والسفينة من المنقولات كما
قاله ابن الرعيه فلا بد من تحويلها وهو ظاهر في الصغيره
وفي الكبيره فيما تسير به اما الكبيره في البر كالعقار فيكون فيها
التخليه لعسر النقل **فرفع** للمشتري الاستقلال
بنقص المبيع ان كان الثمن موقفا وان حل اذ كان حالا كالحل
او بعضه وسلم الحال المستحقه وبشرط في قبض ما بيع مقدرا
مع ما مخرج من كيل ووزن ولو كان لكرطعام مثلا
مقدرا على زبد عشرة اصع ولعمر وعليه مثله لم يكتل بنفسه
من زبد ثم يكيل لعمر ويكون القبض والقباض صحيحين
ويكفي استدامته في خوا المكيل فلو قال بكر لعمر وقبض من
زبد مالي عليه لك ففعل ففسد القبض لا اتحاد القابض
والقبض وكل من العاقدين حبس عرضه حتى يقبض
مقابله ان خاف فوته بهرب او غيلا فان لم يحف فوته

وتنازعها

وتنازعها في لا يتبدل اجبر ان عين الثمن كالمبيع فان كان في الزمة
اجبر البائع واذا سلمه اجبر المشتري ان حضر الثمن والا فان
اعسره فالبائع الفسخ بالفسخ وان ايسر فان لم يكن له مال
مسا فة القصر حجر عليه في امواله كلها حتى يسلم الثمن وان
كان ماله مسا فة القصر كان له الفسخ فان صبر فالجحرا
مرو محل في هذا وما قبله اذا لم يكن محورا عليه بفلس والا
فلا حجر وما الثمن الموجب فليس للبائع حبس المبيع به لرضاه
بتأخير ولو حل قبل التسليم فلا حبس ايضا **ولا يجوز بيع العبر**
وما في معناه كالشحم والكبد والقلب والكليه والطحال والامه
ما حيوان من جنسه او غير جنسه من مأكول كببيع كرم البحر
بالضمان وغيره كببيع كحرضان بحال للنهي عن بيع اللحم
بالحيوان اما بيع الجلد بالحيوان فيصح بعد دفعه بخلافه
قبل **وجوز بيع الذهب بالقضه** وعكسه **متفاضلا** اي
زايد احدهما عن الآخر بشرطين الاول كونه **نفذا** اي حالا
والثاني كونه مقبوضا بيد كل منهما قبل تفرقتهما او تخايرهما
وكذلك المطعومات المتقدم بيانها **لا يجوز بيع الجنس منها**
اي المطعومات **مثله** سوا اتفق نوعه ام اختلف **نقد** و
لثا لك كونه مقبوضا بيد كل منهما قبل تفرقتهما او تخايرهما
كما مر بيانه في بيع النقل بمثله والمماثلة تنسب في العكيل جلا
وان تفاوت في الوزن وفي الموزن وزنا وان تفاوت في الكيل والقيس
في كون الشيء مكيلا او موزنا غالبا عادة التجار في عهد رسول
الله صلى الله عليه وسلم لظهور انه اطلع على ذلك واقهره
وما لم يكن في ذلك العهد او كان وجهل حاله وحرمة كاله بغيره

بلد
فيه عادة التبدل البيع فان كان البر منه فالوزن ولو كان عم
جنرا فان قد اجزا فافا بغير الجيم هو انتفاء الوزن والكيل كما علم
او طعا ما يحسنه تخمينا للبيع البيع وان حرجا سوا الجهل
بالمائة عند البيع وهذا معنى قول الاصحاب بالجهل بالمائة
كخفية الفاضله وتعتبر بالمائة للربوي حال الكمال فتعتبر في
النهار والحبوب وقت الحفاف وتنقيتهما فلا يباع مرطب المطعومات
بمرطبا بغير الرافيهما ولا يباع فيها اذا كانت من جنس الا في
مسئلة العمد لا يكتفي بمائة الدقيق والسويق والخبز بل يعتبر
المائة في الحبوب حبا وفي حبوب الدهن كالسمسم بغير السنين
حبا او دهنا وفي العنب والرطب مربييا او تمرا او خل عنب
ويرطب او عصير ذلك وفي اللبن لبن او سمن خالصا مصفى
بشمس واما في يجوز بيع بعضه ببعض وزنا وان كان
ما بعا على النص ولا يكتفي بمائة ما اثر فيه النار بالطحخ
او منها اي المطعومات **تغير** كالحنطة بالشعر **متفاضلا**
بشرطين الاول كونه **نقدا** اي حالا والآخر كونه مقبوضا
بيد كل منهما قبل تقويمهما وقبل تحايرهما **والاجوز بيع الغرر**
وهو غير المعلوم للنهي عنه ولا يشترط العلم به من كل وجه
بل يشترط العلم بعين المبيع وقدره وصفته فلا يبيع ببيع
الغائب الا اذا كان مائة قبل العقد وهو مالا يتغير غالبا
كارض والا واني والحديد والحاسر ونحو ذلك كما مر في الاشارة
اليه في الفصل قبل هذا وتعتبر مروية كل شيء مما يليق به في
الكتاب لا بد من مروية ورقه وورقة ورقه وفي الورقة
البياض من مروية جميع الطاقات وفي الدار لا بد من مروية

البيوت

البيوت والسقوف والسطوح والجدران والمستحدر والباط
لوعة وكذا مروية الطريق كما في المجمع وفي البستان مروية
اشجاره وحجري مائة وكذا يشترط مروية الما الذي تدور به
الرحي خلا لالا ابن المقرئ لاختلاف الغرض ولا يشترط مروية
اساس حديد ارباب البستان ولا مروية عروق الاشجار ونحوها
ويشترط مروية الارض في ذلك ونحوه ولو راي الله بنا الحمام
وارضها قبل بنائها لم يكتف عن رويتها كما لا يكتفي في التمر
مرويته مرطبا كما لو راي سحلة او صيا فكملا لا يصح بيعها
بلا مروية اجزي ويشترط في الرقيق ذكر كان او غيره مروية ما
سوا لعورة لا اللسان والاسنان ويشترط في الدابة مروية كلها
حتى شعرها فيجب رفع السرج والما في ولا يشترط اجزاها
ليعرف سيرها ولا يشترط في الدابة مروية اللسان والاسنان
ويشترط في الثوب نشره ليتم الجميع ولو لم ينشر مثله لا عند
القطع وينشر في الثوب مروية وجهي ما يختلف منه **كان**
يكون صفيقا الديبا ج منتشر وسطا بخلاف مالا يختلف وجهه
ككرياس فيكي مروية احدهما ولا يصح بيع اللبن في الفرج ونحو
حلب منه شيء وروي قبل البيع للنهي عنه ولعدم مرويته
ولا يبيع الصوف قبل الخزانة والتدكية لاختلافه بالحادن
فان قبض قطعه وقال بعته هذه صح ولا يصح بيع
مسكة اختلط بغيره لجهل المقصود كقولين مختلطين بغيره
فصل ان كان محجورا بغيره كالفالية والند صح لان المقصود
بيعهما لا المسكة وحده ولو باع المسكة في غارتها لم يصح ولو
فأخرجها سها كما لعمد في الجلد فان كان من لها فاعرعه ثم ملئت

مسألة البرية ثم راجي اعلا كما من رسها او راها خارجها ثم اشترى
 بعد مدة اليها جازر ولما فرغ المصنف من صحة العقد وضاده
 شرع في لزومه وجواز ذلك بسبب الخيار والاصل في البيع
 للزوم لان القصد منه نقل الملك وقضية الملك التعرف
 وكلاهما فرع للزوم الا ان الشارع اثبت فيه الخيار فعلا
 بالمتعاقدين وهو نوعان خيار لنفسه وخيار لغيره فخير
 التمسك ما يتعاطاه المتعاقدان باختيارهما وشهرتهما
 من غير توقف على قوت امر في المبيع وسببه المجلس
 الشرط وقد بدا بالسبب الاول من النوع الاول بقوله
والمتياعان بالخيار والمرتفعان بيدتهما من مجلس العقد
 او تخلفا الزوم العقد كقولهما خيارا فلو اختار احدهما
 لزمه سقط حقه من الخيار ورجع الحق للآخر لانهما والشيطان
 انه صلى الله عليه قال البيعان بالخيار ما لم يتفرقا او يقول احدهما
 للآخر اختر وثبت خيار المجلس في كل بيع وان استعقب عتقا
 كشراب عبده وذلك كبريوي وسلم وتولية وشريك لا في بيع
 عبد منه ولا بيع صبي لان معصودها العتق ولا في قسمة
 غير رد ولا في حوالة ولا في ابراء واصلح خطبة ونكاح وهبة
 بلا ثواب وخوف ذلك جالا يسمع ببيع لان الخيار انما ورد في البيع
 اما الهبة بثواب فانها بيع فيثبت فيها الخيار على المعتمد
 خلافا لما جري عليه في النكاح ويعتبر في التفرق العرفي
 بعدة الناس فغير يقابلهم به العقد ومالا فلا لان ما ليس له شرا
 ولا لغة يرجع فيه الى العرف فلو قاما وتماشيا من ادا ما
 خيارهما كما لو طال مكثهما وان مرادة المدة على ثلاثة ايام او عرضا

عما

عما يتعلق بالعقد وكان ابن عمر روي الخبر اذا ابتاع شيئا
 فارق صاحبه فلو كان في دار كبيرة فالغرف فيها بالخيار
 من البيت الى الصحن او من الصحن الصفة او البيت والا
 ناكاف في سوق او صحرا فبان يولي احدهما الآخر ظاهرا
 وعشي قليلا ولو لم يبعد عن سماع خطابه وان كانا في
 سفينة او دار صغيرة فيخرج احدهما منها ولو تباديا
 لبيع من بعد ثبت لهما الخيار امتد مالهما بفارق احدهما
 مكانه فان فارقته ووصل الى موضع لو كان الآخر معه
 بمجلس العقد عدت فارقا بطل خيارهما ولو مات احدهما في
 المجلس وجن او غمي عليه انتقل الخيار في الاول الى الورث
 ولو اقام او في الثانية والثالثة الى الولي المتأخر او غيره ولو
 اصابه الوارث او نسخ قبل عمله بموت مورثه نفذ ذلك
 بناء على صن باع مال مورثه طائعا اختياره فبان ميتا صحيح
 ويبيح للولي على الوجه من وجهين فكاهما في البيع واحد
 واجراهما في خيار الشرط ثم شرع في السبب الثاني من النوع
 الاول بقوله **ولهما اي المتعاقدان ان يشترط الخيار لهما**
 او لاحدهما سواء شرط ان يقع اثنى منهما او من احدهما او
 من اجنبي كالعبد المبيع وسواء شرط ذلك من واحد ام من
 اثنين مثالا وليس لشارطه للاجنبي خيار الا ان يموت
 الاجنبي في زمن الخيار وليس لو كمل اخذها بشرطه الاخر
 ولا اجنبي بغير اذن موكله وله شرطه لموكله ولنفسه
 وانما يجوز بشرطه مدة معلومة متصلة بالشرط فتواليه
 الى ثلاثة ايام فاقبل بخلاف ما لو اطلق او قدر بحد مجهول

او مرادة على الثلاثة وذلك لخبر الصحيح عن ابن عمر قال
 ذكر رجل لرسول الله صلى الله عليه وسلم انه يخرج في البيع
 فقال له من يابعت فتعل لا خلاية ثرائت بالخيار في كل سعة
 ابتعتها ثلث لبال وفي رواية فحعل له عهدة ثلاثة ايام
 وخلاية بكسر المعجمة وبالموحدة الغبن والخدبة قال ما في
 لروضة كاصلها اشتهر في النسخ ان قوله لا خلاية عبارة
 عن اشتراط الخيار ثلاثة ايام وتحسب المدة المشروطة من
 حين شرط الى وسوا اشتراط في العقد ام لا في مجلسه ولو
 شرط في العقد الخيار من الغد بطل العقد والآلة الى جواز
 بعد لزومه ولو شرط لاحد العاقلين يوم والآخر يومان
 او ثلاثة جاز والمملك في البيع في مدة الخيار بمن انفرده من
 بايع ومشتري فان كان الخيار لهما فوقوف فان ثرا البيع بان
 كان للملك للمشتري من حين العقد والا فللبايع وجاز له
 يخرج عن ملكه ولا فرق فيه بين خيار الشرط والمجلس
 وكونه لاحدهما في خيار المجلس بان يختار الاخر لزوم
 العقد وحيث وقف وقف ملك الثمن ويحصل فسخ
 العقد في مدة الخيار بخلاف فسخ البيع لو فتنه والاجازة
 فيها بخلاف البيع او مضته والتصرف فيها موطي واعناق
 واجازة وتزويج من بايع والخيار له اولها فسخ للبيع
 لا استعارة بعدم البقاء عليه وصح ذلك منه ايضا لك
 لا يجوز وطية الا ان يكون الخيار له والتصرف المذكور من
 المشتري والخيار له اولها اجازة للشراء لا سعة بالبقاء
 عليه والاعتناق ناحله منه ان كان الخيار له او اذن له البايع

ومث حكم ملك
 البيع لاحدهما حكم
 ملك الثمن للآخر

وغير

وغير نافذ ان كان للبايع او موقوف ان كان لهما ولم ياذن
 له البايع ووطية حلال ان كان الخيار له والافحام والبقية
 صحيح ان كان الخيار له او اذن له البايع والا فلا وانما يكون
 له الوطي فسخا او اجازة اذا كان الموطون في الذكرا ولا
 حنفي فان بانت او وثته ولو باخياره تعلق الحكم بذلك
 الوطي وليس يحرم المبيع على البايع في مدة الخيار والتوكيل
 فيه فسخا من البايع ولا اجازة من المشتري لعدم اشعارها
 من البايع بعدم البقاء عليه ومن المشتري بالبقاء عليه في نسخ
 في النوع الثاني وهو العلق بغير مقصود مطلقون سواء
 الظن فيه من قضاة في والنزاع شرطي وتعزير فعلي
 مبتدأ بالامر الاول وهو ما يظن حصوله بالعرف وهو السلامة
 من العيب فقال **واذا وجد بالمبيع عيب فله فسخ** حيث
مردة اذا كان العيب باقيا وتنقص العين به نقصا يفوت به
 عرض صحيح او ينقص قيمتها وغلب في جنس المبيع عرجه
 اذا الغلب في الاعيان السلامة وخرج بالقبيل الاول ما لو زال
 العيب قبل الرد والثاني قطع اصبع نرايدة وقلفة يسيرة
 من مخذ او ساق لا يورث شيئا ولا يفوت عرضا فلا مرد بهما
 وبالثالث ما لا يغلب فيه ما ذكر كقطع سن في الكبير وثبوت
 في وانهما في لامة فلا مرد به وان نقصه القيمة ثبت به الرد
 كخصه حيوان لنقصه المفوت للغرض من الفحل فانه يصلح
 لما لا يصلح له الخصي مرققا كان الحيوان او بهيمة **نعم**
 الغالب في الشيراز الخصي فيكون ثبوت لامة واجازة وعضة
 ورجحه لنقص القيمة بذلك ونزاعه فبق وسرقته وبقائه

وان لم يتكرر ذلك منه او تاب عنه ذكره كان او انشئ صغيرا وكبيرا
 خلا فالله روي في الصغير وعجزه وهو الناشي من تغير المعدة
 اما تغير الفكر فتأخر الا سنان فلا لزواله بالتنظيف وصنانه ان
 كان مستحكما اما الصنان العارض من عرق او اجتماع وساخ
 ونحو ذلك كحركة عينه فلا وعوله بالاراش ان خالف العادة
 سواء احدث العيب قبل قبض المبيع بان فارت العقد ام حدث
 بعد قبض القبض لان المبيع حينئذ من متان البايع فكذا
 جزوه وصفته او حدث بعد القبض ولا يستند لسبب متقدم
 على القبض كقطع يد الرقيق المبيع بخلافه سابقه على
 القبض جملها المشتري لانه لتقدم سببه كالتقدم سببه
 كالتقدم فان كان عالما به فلا خياله ولا ارش ويضمن
 البايع المبيع بجميع الثمن بقتله بردة مثالا سابقه على
 قبضه جملها المشتري لان قتله لتقدم سببه كالتقدم
 فيمنع المبيع فيه قبيل القتل فان كان المشتري عالما
 به فلا شيء له بخلاف ما لو مات من مرض سابق على قبضه
 جهله المشتري فلا يضمنه البايع لان المرض لا يربطه
 فشيء الموت فله يحصل بالسابق والمشتري ارش المرض
 وهو ما بين قيمة المبيع صحيحا ومرضيا من الثمن فان كان
 المشتري عالما به فلا شيء له ويتفرع على مسلة الردة والمرض
 مونة التخليص فهو على البايع في تلك وعلى المشتري في
 هذه واما الامر الثاني وهو يظن حصوله بشرط فهو كما
 باع حيوانا او غيره بشرط براءة من العيوب في المبيع براءة
 عن عيب باطن بحیوانا موجود فيه حال العقد جهله

يزداد

بخلاف

بخلاف غير العيب المذكور فيه فلا يبرع العيب في غير
 الحيوان ولا فيه لكن حدث بعد البيع وقبل القبض
 يطلق لان شرط المكان موجود عند العقد
 ولا من عيب ظاهر في الحيوان ان علمه البايع ام لا ولا
 عن عيب باطن في الحيوان علمه ولو بشرط البراءة مما
 يحدث منها قبل القبض ولو مع الوجوب منها لم يصح
 الشرط لانه استقام للشي قبل ثبوته ولو تلف المبيع
 غير الربوي بحسبه عند المشتري ثم علمه عيبا به رجع
 بالارش لتعدد الرد بغوات المبيع اما الربوي المذكور
 كلي ذهب بيع بخرنه ذهبا فان فبان معيبا بعد
 تملكه فلا ارش فيه والا لتقص الثمن فيصير البا في منه
 مقابلا باكثر منه وذلك ربا والرد بالعيب على الفور فيبطل
 بالتأخير لا عذر ويعتبر الغير عادة فلا يضر خصوصية
 واكمل دخل وقتها كقضاء حاجة وتكمل لذلك او الليل وقيد
 ابن الرفعة كون الليل عذرا تكلفه المسير فيه وبردة المشتري
 ولو بوكلية على البايع او موكله او وكيله او وارثه او يرفع
 الاخر لحاكم ليفصلة وهو اكد في الرد في حاضر بالبلد من يرض
 عليه لانه ربما احوط الى الرفع ويجب في غائب عن البلد
 وعلى المشتري ان يشهد بفساخ في طريقة الى الرد وعليه
 او الحاكم او حال توكيله او عذره فان عجز عن الاشهاد بما
 لفساخ لم يلزمه التلفظ بالفساخ وعليه ترك استعمال
 لا ترك ركوب ما عسر سوقه وقوده فلو استخدم مرقبا او
 تركه على دابة سرجا او كافلا فلا مرد ولا ارش لان شعار ذلك

بالرضي بالعيب ولو حدث عند المشتري عيب سقط الرد
 القهري لا يضر بالبائع ثم ان رضي بالعيب البائع مرد
 المشتري عليه بلا ارش الحادث او وقع به بلا ارش للتقديم
 وان لم يرض به البائع فان اتفقا في غير الربوي على الفسخ
 او اجازة مع ارش الحادث او القديم فذلك ظاهر ولا يجب
 طالب الامساك سواء كان المشتري ام البائع مما اؤيد من
 تقرير العقد الربوي فيتعين فيه حج الفسخ مع ارش
 الحادث وعلى المشتري اعلام البائع فور بالحادث مع
 القديم ليختار ما تقدم فان اخرا علامه بلا عذر فلا رد له
 ولا ارش عنه لا شعارا لتأخير الرضي ولو حدث عيب
 بعرف القديم بدونه ككسر بيض نعام وجوز وتقوير بطبخ
 مدود بعينه رد بالعيب القديم ولا ارش عليه للحادث
 لانه معدور فيه واما الاموال لثالث وهو ما يظن حصوله
 بالتفريق والفعل فهو التصرف فيه وهو ان يترك البائع
 حلب الناقة او غيرها عمدا قبل بيعها لبيتوه المشتري
 كشمرة اللبن فيثبت للمشتري الخيار فان كانت مأكولة رد
 معها صاع ثم بدل اللبن المحلوب وان قل اللبن ولو تعددت
 المصراة تعدد الصاع بعددها كما نص عليه هذا المتيقفا
 على رد غير الصاع من اللبن وغيره سواء تلف اللبن ام لا خلافا
 ما اذا لم يجلب او اتفقا على الرد والعبرة في الترميم متوسط
 عند الترميم فان تعدد فقيمتها بالمدينة الشريفة وقيل
 باقرب بلد الترميم ويثبت للمجاهل بالنصر به على الغرم ولا
 يختص خياره بالتعمير بل يعم كل مأكول من الحيوان والحجارة

والاثنان

والاثنان ولا يرد معهما شيئا بدل اللبن لان لبن الحارثة لا يغناه
 عنه غالباً ولبن الاثنان نجس عوض له **فروع**
 لا يرد قهراً بعيب بعض ما يبيع صنفته لما فيه من يبيع
 الصنفته ولو اختلفا في قديم عيب يمكن حذوثة صدق
 البائع بيمينه كما وافقته الاصل من استمرار العقد و
 يخلو كجوابه والزيادة في المبيع او الثمن المنصلة كسمن
 نبتت له في الرد اذا لم يكن افرادها حمل قارن ببيعاً فانه
 يتبع امة في الرد والزيادة المنصلة كالولد والاجرة لا تتبع
 الرد بالعيب وهي حصلت لمن في ملكه وجس ما في القناه
 واما الراعي الذي يدر بها البطيخ المرسل مأكول منهما
 عند البيع وتحبي الوجه وتسويد الشعر وتجعية
 يثبت الخيار للطبخ ثوب الرقيق ممداد تخمير لكتائبه
 فظهر كونه غير كائب فلا مرد له اذ ليس فيه كبير غير **رد**
يجوز بيع الثمرة مطلقاً اي بغير شرط قطع ولا بنية
الا بعد بدو صلاحها فيجوز بشرط قطعها وبشرط ان
 بقاؤها سواء كانت الاموال لاحدهما او لغيره لانه مأكول
 الله عليه وسلم نهى عن بيع الثمرة قبل بدو صلاحها
 فيجوز بعد بدو صلاحها وهو صادق بكل الاحوال الثلاث والمعني
 الفارق بينهما امن العاهدة بعده غالباً لفظها وكبر
 نواها وقبل الصلاح ان بيعت مفردة عن الشجر لا يجوز
 البيع ولا تصاع للخبر المذكور الا بشرط القطع في البيع
 وان كان الشجر للمشتري لم يحجب الوفا بالشرط الا ما عني
 لتكليفه قطع ثمرة عن شجرة ان بيعت الثمرة مع الشجرة

جائز به بشرط ان التمر هنا نتيج الاصل وهو غير متعرض للعاهة
 ولا يجوز بشرط قطعها لان فيه حرجا على المشتري في ملكه ولا يصح
 بيع البطيخ واللبان ونحوهما قبل بدو الصلاح الا بشرط
 القطع وان بيع من مالكة الاصول لما مر ولو باعته مع اصوله
 فكبيع التمر مع الشجرة على المعتمد وينتشرط الزرع والتمر بعد بدو
 الصلاح فلهذا المقصود من الحب والتمر لئلا يكون بيع غائبين
 وعنب لانها مما لا يحام له ويشعر بظهوره في سنبلة ولا يبري
 حبه كالخنطة والعقد في السنبلة لا يصح بيعه دون سنبلة
 لاستتار ولا معه لان المقصود منه مستثنى باليسر من صلاحه
 كالخنطة في تبتهاب بعد الدباس وبدو صلاحه ما مر من ثم وغير
 بلوغه صفة يطلب فيها غالبا وعلامته في الثمر المأكول المتلوف
 اخذه في حمرة او نحوها كسواد في غير المتلون منه كالعين الابيض
 لينة وجربان اما فيه وفي خواص الثمر ان يجنا غالبا الاكل وفي الزرع
 استدراك وفي الورق ان يفتح ويدو صلاح بعضه وان قل
 كظهوره وعلى بايع ما بدا صلاحه من الثمر غير سقيه قبل التحلية
 ويعصدها عند استحقاق المشتري الا بقا قدر ما يجر او يسلم من
 التلف والغسا دون تصرف فيه مشترية ولا يدخل في ضمانه بعد
 التحلية فلو تلف بترك البايع السقي قبل التحلية او بعدها
 انفسح البيع او تعيب به بخير المشتري بين الفسخ والاحاق
 ولا يصح بيع ما يغلب تلاحقه واختلاط حادته بوجوده كعين
 وقتنا الا بشرط قطعه عند خوف الاختلاط فان وقع اختلاط
 فيه او في مال يغلب اختلاطه قبل التحلية خير للمشتري ان لم يسمع
 له به البايع فان بادى البايع وسمع سقط خياره اما اذا وقع الاختلاط

بعد

بعد التحلية فلا يخير المشتري بل ان ترفع على قدر ذاك والا
 صدق صاحب اليد جمينه في قدره حق الاخر واليد بعد التحلية
 للمشتري ولا يجوز بيع ما فيه الرابطة المملوكة من خمسة طبا
 بفتح الراء والون الجانيين كالرطب والرطب والخضر بالخضر والتمر
 بالتمر او في احدهما كالرطب بالتمر والتمر بقدره **الا لذي** وما
 اشبهه من الامايعة كالادهان والخلول واعلم ان كل خليج
 لا ما فيها واتخذ جنسهما اشتراط التماثل والا فلا وكل خليج فيها
 ما لا يباع احدهما بالآخر ان كانا من جنس وان كانا من جنس
 وقلنا ان العذب يبري وهو لا يصح له جرح وان كان اماه في احدهما
 وهما جنسان كحل العنب كحل التمر كحل الرطب كحل الزبيب جائز لان
 اعماء في حد الطرفين والمماثلة بين الخليجين المذكورين غير معتبرة
 والخلول تتخذ غالبا من العنب والرطب والزبيب والتمر ويتنظر من
 هذه الخلول عشرة سايل وضابط ذلك ان تلخذ كل واحد مع نفسه ثم
 تاخذ مع ما بعد ولا تلخذ لا مع ما قبله لانه قد عدته قبل هذا
 فلا تعدد المرة الاخرى الاولى بيع حل العنب بمثلته الثانية بيع
 حل الرطب بمثلته الثالثة بيع الزبيب بمثلته الرابعة بيع حل التمر بمثلته
 الخامسة بيع حل العنب كحل الرطب السادسة بيع حل العنب كحل
 الزبيب السابعة بيع حل العنب كحل التمر الثامنة بيع حل الرطب
 كحل الزبيب التاسعة بيع حل الرطب كحل التمر العاشرة بيع حل الزبيب
 كحل التمر في خمسة منها يجزم بالجواز وفي خمسة بالفسخ الاولى حل
 عنب كحل عنب حل رطب كحل رطب حل رطب كحل عنب حل عنب كحل
 عنب حل زبيب كحل رطب والخمسة الثانية حل عنب كحل زبيب
 حل رطب كحل زبيب كحل زبيب كحل رطب كحل زبيب كحل رطب
 الزيتون ايضا عامته يباع بعضه ببعض اذا تحقق وجعلوه

حالة كمال وكذا العرياء وهو بيع الرطب على النخل خرصاً بئر في الأرض
كيلاً أو العنب على الشجر خرصاً بئر بيب في الأرض كيلاً فيما دون خمسة
أوسق بخديدي ابتعد بركبان بمثلته لأنه صلى الله عليه وسلم خرص
في بيع العرايا خرصها فيما دون خمسة أوسق أو في خمسة سنتك داود
ابن الحصين أحد رواية فاحذر الشافعي بالأقل في الظاهر قوله ولو
مراد على ما دونها في ضعفين جاز ويشترط التقاض بتسليم الثمن أو
لن يبيح إلى البائع كيلاً والتقليد في رطب النخل وعنب الكرم لا يبيح
مطعوم مطعوم ولا يجوز بيع العرايا في باقي الثمار كالحجج واللوز
لأنها مستنورة بالأوراق فلا يبيحها غيرها ولا يختص بيع العرايا
بالفقر لإطلاق الأحاديث الخاصة **فصل** في السلم ويقال له السلم
السلف يقال سلم وسلم وسلف والسلم وسلف والسلم لغة أهل
الحجاز والسلف لغة أهل العراق قاله الماوردي سمي سلم التسليم
من سلم المال في المجلس وسلفا التقديم من سلم المال والأصل قبل الإجماع
قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا إذا ابتعتم بدين إلى أجل فسمى
الآية قال ابن عباس رضي الله عنهما فزلت في السلم وخسر
الصحيحين من أسلف في فليسلف في كيل أو وزن معلوم إلى
أجل معلوم وتقدم تعريف السلم في كلام المصنف أول البيوع
ويصح السلم حالاً وموجلاً بأن يصرح بهما إما الموجدل فالتص
والإجماع وأما الحال فبالأولي لبعده عن الغرر فإن قيل الكتابة لا
تصح بالحال وبالموجدل أحيب بأن الاجل فيها انما هو بعد عدم قدرة
الرفيق والحلول بنا في ذلك ويشترط تسليم رأس المال في مجلس العقد
قبل لزومه فلو تنفر قبل قبض رأس المال أو الزوجه بطل العقد
أو قبل تسليمه بعضه بطل فيما لم يقبض وفيما بقائه من السلم
فيه فلو أطلق كما سلمت لك دنانير في ذمتي فيكون الدينار

مثل

وسلم

وسلم في المجلس قبل التجار جاز ذلك لأن المجلس حريم العقد
ولو قبضه المسلم إليه في المجلس وأدعاه المسلم قبل التفرق
جائز لأن الوديعة لا تستدعي لزوم الملك وكذا يجوز رد إليه
عند دينه كما اقتضاه كلام أصل الروضة في باب الرمي ويجوز
كون رأس المال منفعة وتقضى بقض البهي وروية رأس
المال كفي عن معرفة قدره ولا يسلم إلا فيما **يكامل** أي يجمع فيه
حسن ثوابه الأول أن يكون المسلم فيه **مضبوطاً بالصلة الثابتة**
بغير الوجود بها كالحبوب والأدهان والثمار والخياب والدواب
والأرقا والأصواحي والأخشاب والأحجار والحديد والرصاص ونحو
ذلك من الأموال التي تضبط بالصفات فما لا يضبط بالصفات كالنيل
لا يصح المسلم فيه وكذا ما يعجز وجوده كاللؤلؤ الكبار والياقوت
وسائر الجواهر والتجارية ولقنتها أو ولدتها **الثاني أن يكون** المسلم
فيه **مستقراً** واحد **الرجحان** به جنس غيره اختلاطاً لا ينضبط
مقصوده كالمختلط بالعقود الأركان التي لا تنضبط كهرسية و
معجون وغالبية وخفي مركب لا شئ له على بطانة وظهارة فان
كان الخف مفرد أصبح السلم فيه أن كان جديداً أو مخدومين
جديد ولا امتنع ولا يصح في التزايق المخلوط فان كان مفزاجاً من
السلم فيه ولا يصح في رويس الحيوان لأنها تجمع اجناساً مقصودة
ولا يضبط بالوصف **ولم تدخله النار** **الثالث** أي فيصير منضبطاً
فلا يصح السلم في خش ومطبوخ ومشوي لاختلاف العرض باختلاف
النار فيه وتعرثر الضبط بخلاف ما ينضبط بغيره فلو كان كالعسل
المصغى بها والسكر والفانيذ والديس واللبا فيصح السلم فيها
كما مال ترجحة النووي في الروضة وهو المعتمد وقيل لا يصح

كما في الربا وفوق بصفيق باب الربا ولا يصح في مختلف اجزاءه وكقدر
وكوتر وقمطر وصارة ودست لتعذر معموله ضبطها وخرج
جمعوله للصوبة في قالب فيصاح السلم فيها ولا يصح في الجلد
لاختلاف الاجزاء في الرقة والغلط ويصح في اسطال مربع او
مدورة ويصح في المرامهم والدنانير وغيرها لا غلظها ولا في احد
بالاخر حال كان او موجلا بشرها في السلم في الرقيق ذكر لونه ان
اختلف كالبياض مع وصفه كان يصف بياضه بسمرة وذكر لونه
كان خمس سنين وذكر قد طولا او غير تقريبا في الوصف
والسن والقدر حتى لو شرط كونه ابن سبع سنين مثلا فلا زيادة
ولا نقصان لم يحز لندرتة ويعتمد قوله الرقيق في الاختلاف وفي
السن ان كان بالغوا لا يقول سيده ان ولد في الاسلام ولا
فقول النجاسين ابي الدالين بظنونهم وذكر كونه وانولته
وشرط في ما يشبهه من بذر وابل وغيرهما ما ذكر في الرقيق الا ذكره
صف اللون والقدر فلا يشترط ذكرهما وشرها في طير وسرك نوع
وجثته وفي لحم غير صيد وطير نوع كالحم بقرة وذكر خصي يرضع
معلوق حذع او صدها من تحت او غيرها ككتف ويقبل عظم
الحكم معتاد وشرها في ثوب ان يذكر جنسه كقطن ونوعه وبلده
الذي ليس فيه ان اختلف به الغرض وطوله وعرضه وكذا
غلظه وصفاقته ونعومته او صدها ومطلق الثوب يحمل
على الخام ويصح السلم في المقصور وفي موضوع قبل سحبه وشرها
في ثمر او زبيب وجب كبر ان يذكر نوعه كبر في ولونه كاحمر وبلدي
كدي وجربه كبريل وصغير او عنقه او حداثته وشرها في عمل
خل مكانه كجبل وزهانه كصبي دلونه كالبياض والثالث ان لا

يكون

يكون السلم فيه **معينا** بل يشترط ان يكون دينان لفظا
السلم موضوع له فلو اسلم في معين كان قال اسلمت اليك هذا
الثوب في هذا العبد فقبل لم ينعقد سلمه لا انتفاء الدين به
ولا بيعا لا اختلال اللفظ **والرابع** لا يكون المسلم فيه من موضع
معين لا يوم او انقطاعه فيه فلو اسلم في قرية صغيرة لا بشان
او ضيقة ابي في قدر معلوم منه لم يصح لانه قد ينقطع حاجته
وخوها وظاهر كلا مذهب انه لا فرق في ذلك بين السلم الحال والمحل
فهو لذلك اما اذا اسلم في ثمر ناحية ام قرية عظيمة لانه لا ينقطع
غالب **والخامس** ان يكون المسلم فيه **ما يصح بيعه** لانه بيع شي
موصوف في الذمة ويشترط فيه لفظ السلم قال الزركشي وليس
لنا عقد يخص بصفة الا هذا او النكاح ويؤخذ من كون السلم
بيعا انه لا تصح ان يسلم الكافر في الرقيق المسلم وهو الاصح كما
في المجموع ومثل الرقيق المسلم الرقيق المهرند **لر لصفة** عقد
المسلم فيه حيث **ثمانية** شرائط **الاول** ان يصف بعد ذكر
جنسه ونوعه بالصفات التي **يختلف بها الثمن** اختلافا ظاهرا
وينضبط بها المسلم فيه وليس الاصل عدمها التقريبه من المعايير
وخرج بالقييد الاول ينسأ مع ذكره كالكحل والشم في الرقيق
وبالثاني مالا ينضبط كما مر وبالثالث كون الرقيق قويا على العمل
او ضعيفا او كاتب او اميا او نحو ذلك فانه وصف يختلف **بالرابع**
الغرض اختلافا ظاهرا مع انه لا يجب التعرض له لان الاصل
عدمه **والثاني** ان يذكر **قدرة** ابي السلم فيه **بما ينبغي له حال**
عنه من كيل فيما يكال او وزن فيما يوزن كالحديث المار او الباب
او عدد فيما بعد او ذرع فيما يذرع قيا ساعا على ما قبلهما ويصح سلم

المكيل وزنا والموزون الذي يتناهي كيلة كيلا وحمل الامام ٢
 طلاق الاصحاب جواز كيل الموزون على ما بعد الكيل في مثله ضابطا
 فيه فلا يصح ان يسلم في فتات المسك كيلة وقيل يصح كاللالي الصغار
 وقرق بكثرة التفاوت بالمسك وخوة بالكيل على الحمل وتركه بخلاف
 اللالي اي يحصل بذلك تفاوت كالقمح والفول ويستثنى الجحاشي
 وغيره التقدير ايضا فلا يسلم فيهما الا بالوزن ويستثنى القورن في
 في البطيخ والقثا والباذنجان وما اشبه ذلك مما لا يسطر الكيل
 لتجافيه في الكيل كقصب السكر والبقول ولا يكتفي فيه الغد لكثر
 التفاوت فيهما والجمع فيها بين البعد والوزن مفسد لانه يحتاج
 معه الى ذكر الجرم فيوزن عن عزت الوحد ويصح في الجوز واللوز
 وان لم يقبل اختلافا وزنا وكذا كيلة قياسا على الجوز والتمر
 ولوعين كيلة فسد السلم ولو كان خلافا ان لم يكن ذلك الكيل كقورن
 لا يعرف قدر ما يسع كان الكيل معتادا بان عرف قدر ما يسع
 لم يفسد السلم ويلغو تعيينه كسائر الشروط التي لا غرض فيها
والتالي ان كان المسلم موجلا ذكر وقت محله بكسر الميم اي
 وقت حلول الاجل فيجب ان يذكر العاقد اجل معلوما والاجل
 المعلوم ما يعرفه الناس كشهورة العرب والفرس والروم لانها معلومة
 مضبوطة ويصح التوقيت بالنار وزنه ووزن الشمس يخرج الميزان
 ويعيد الكفاران عرف المسلمون ولو عدلين منهم او المتعاقدين
 فان اصلق الشهر جملا على الهلال وهو ما بين الهلالين الا انه عرف
 الشرع وذلك بان يقع التقدير اول الشهر فان انكسر شهر بان وقع
 التقدير في اثنا عشر والتاحيل بان شهر جيب الباقي بعد الاول المنكسر
 وتعد الاول ثلاثين مما بعدها **تعمدان** وقع العقد في

اليوم

اليوم الاخير من الشهر اكتفي بالا شهر بعد الالهة تاما كانت
 او ناقصة والسنة المطلقة تحتمل على الهلال له دون غيرها لانها
 عرف الشرع قال تعالى يسألونك عن الالهة قل هي موافقة
 للناس والحج ولو قال الى يوم كذا او شهر كذا او سنة كذا احل بول
 حرمته ولو قال في يوم كذا او شهر كذا او سنة كذا لم يصح على
 الاصح او قال الى اول شهر كذا او لفرقة صبح وحل على الجز والاول كما
 قاله البغوي وغيره ويصح التاحيل بالعيد وحادي ورجب ويصح
 الحج ويحتمل على الاول من ذلك لتحقيق لاسميه **تعمدان** لو قال بعد
 عيد الفطر الى العيد حمل على الاصح لانه الذي يلي العقد
 قاله ابن الرفعة **والربيع ان يكون** المسلم فيه **موجود عند الاله**
الاستحقاق اي عند وجود التسليم لان المحذور عن السلامة يتبع
 ببعده فينتج السلم فيه فاذا اسلم في منقطع عند الحول كالرطب
 في نهر من الشت لم يصح وكذا الواسل مسلم كافرا في عيد مسلم **تعمدان**
 ان كان في يد الكافر وكان السلم محالا صبح ولو ظن تحصيل السلم
 فيه بمشقة عظيمة كقدر كثير من الباكورة وهي اول الفاكهة
 لم يصح فان كان المسلم فيه يوجد ببلد اخر صبح السلم فيه ان
 اعتيد نقله على ما عليه للبيع وخوة من المعاملات وان بعدة
 المسافة للقدرة عليه والا فلا يصح السلم فيه لعدم القدرة عليه
 ولو اسلم فيما بعد وجوده فانقطع وقت حمله لم يفسخ لان السلم فيه
 يتعلق بالزمن فاشبهه افلاس المنفرد بالثمن فيتحيز المسلم بين فسخه
 والصبر حتى يوجد فيطالب به دفعا للضرر ولو علم قبل الحل انقضاء
 عنده فلا خيار قبله لانه لم يدخل وقت وجود التسليم **والخامس**
 ان يكون وجوده **في الغالب** من الازمان فلا يصح فيما يندر وجوده كالحمد

الصبي محل بيع وجوده فيه لا تنافي الوثوق بتسليمه معهم
لو كان المسلم حلالا وكان المسلم فيه موجودا عند المسلم اليه
ببند رقبه صحيح كما في الاستقصار والافيه والاستقصار
صفة عن وجوده كالنولوا الكبير لا يوافق وجارية ولا
خسها وخالتها وعمتها او ولدها او شقيقا سبختها فان
اجتماع ذلك بالصفات المشروطة فيها ناس **والسادس**
ان يذكر في السلم الموهيل **موضع قبضة** اذ عقد بموضع
لا يصلح للتسليم كالبادية او يصلح للحمل المسلم فيه مونة
لتفاوت الاعراض فيما يزداد من الامكنة اما اذا صلح التسليم
ولم يكن بحمله مونة فلا يشترط ما ذكر ويتعين مكان العقد للتسليم
للعرف ويكتفي في تسليمه ان يقول تسلم لي في بلدة كذا الا ان تكون
كيرة كغندلا والبصري ويكتفي احضاره في اولها ولا يكلف احضاره
الى منزله ولو قال في اي بلاد شئت فسد او في اي مكان شئت
من بلد كذا فان انتزع لم يحضر ولا جاز او ببلد كذا او ببلد كذا
فهل يفسد او يصح ويترك على التسليم النصف بكل بلد وجهان
اصحهما كما قال الشافعي الاول قال في المطلب والفرق بين تسليمه في
بلد كذا او تسليمه في شهر كذا حيث لا يصلح اختلاف الغرض في الزمان
دون المكان فلو عين مكانا خرب وخرج من صلاحية التسليم تعين
اقر به موضع صالح له على الاقبس في الروضة من ثلاثة اوجه
اما السلم الحال فيتعين فيه موضع العقد للتسليم **نعم** ان كان
غير صالح للتسليم اشترط البيان كما قال ابن الرقعة فان عيننا
غيره تعين بخلاف المبيع المعين لان السلم يقبل التأجيل فقبل
شرطا يضمن تاخير التسليم والمرد بموضع العقد تلك الحجة

تسليم

لا نفس

لا نفس موضع العقد **والسابع ان يتقايضا** اي المسلم والمسلم
اليه بنفسه او نايبه من مال السلم وهو الثمن في مجلس العقد قبضا
حقيقا **قبل التفريق** او التحير لان الزوم كالنفرق كما مر في الخيارات
لو تفرق كان في معين بيع الدين بالدين ان كان من مال في الزمة
ولان في السلم غير فلا يضمن اليه غير تأخير من المال ولا بد من
حلول من مال كالمصر فلو تفرقا قبله او الزامه بطل العقد وقبل
تسليم بعضه بطل فيما لا يقبض وفيما يقبله من المسلم فيه وصح
في الباقي بقسطه وخرج بتقيد الحقيقي ما لو حال المسلم المسلم اليه
برأس المال وقبضه المسلم اليه في المجلس فلا يصح ذلك سواء كان
في قبضة المحيل ام لا لانه الحوالة ليست قبضا حقيقيا فان الحل عليه
يؤدي عن جهة نفسه لا عن جهة المسلم **فصل** ان قبضة السلم
من الحال عليه او من المسلم اليه بعد قبضه باذنه وسلم اليه
في مجلس صحيح ولا يشترط تعيين من سلما في العقد بل الصحيح يجوز
في الذمة فلو قال سلمت اليك دينارا في ذمتي في كذا شهر عين
الدينار في المجلس قبل التأجيل جاز ذلك لان المجلس هو العقد
فله حكمه فان تفرقا وتخييرا قبله بطل العقد **الظاهر ان يكون**
ناجرا لا بدخلة خيار الشرط لهما ولا لاحدهما لانه يحتمل التأجيل
والخيار اعظم عن من منه لانه مانع من الملك او من لزوم ملك
واحتراز بتقيد الشرط عن خيار المجلس فانه يثبت فيه لعموم قوله
صلوات الله عليه وسلم الباعان بالخيار لا يتفارقا والمسلم بيع موصوف
في الذمة كما مر **فصل** لو احضر المسلم اليه المسلم فيه
الموهيل فيه المحرم قبل وقت حلوله فامتنع المسلم من قبوله
لغرض صحيح بان كان حيوانا يحتاج كمونه لها وقنع

او وقت اتمارة او كان نمر او لحما يريد اكله عند الحمل طريا او
كانوا ما يحتاج الى مكان له مونة كالحنطة الكثير فلم يجز على
قبوله فان لم يكن للمسلم عرض صحيح في الامتناع اجبر
على قبوله سواء كان اليهودي عرض صحيح في التحصيل فكذلك
رهن او ضمان او مجرد براءة ذمتهم اكلها اقتضاء كلام الروي
لان عدم قبوله له تعنت فان اصر على عدم قبوله له اخذ الحاكم
له ولو اضر المسلم فيه الحال في مكان التسليم لغرض غير البراءة
اجبر المسلم على قبوله او لغرضها اجبر على القبول او الاير ولو
ظفر المسلم بالمسلم اليه بعد الحمل في غير محل التسليم وطال له
ولا يطالب بقيمة وان امتنع المسلم من قبوله في غير محل التسليم
لغرض صحيح لم يجز على قبوله لضرورة بذلك فان لم يكن له
عرض صحيح اجبر على قبوله وان كان اليهودي عرض صحيح
لتحصل براءة الذمة ولو اتفق كون راس مال المسلم بصفة
المسلم فيه فاحضره وجب قبوله **فصل** في الرهن وهو
لغة الثبوت ومنه الحالة الرافعة وشرعا جعل عين ماله وثيقة
بالدين يستوفي منها عند تعذر استيفائه والاصل فيه قبل الا
جماع قوله تعالى فوهن مقبوضة قال القاضي معناه فارضوا
واقبضوا لانه مصدر جعل حيز الشرط بالغ في مجري الامر
كقوله تعالى فتحرير رقبة وخبر الصحيحين انه صلى الله
عليه وسلم رهن درعه عند يهودي يقال له ابو الشكحة
على ثلاثين صاعا من شعير لاهله والوثائق بالحقوق
لان الله شهدادة ورهن وضمان فالشهادة الخوف بالحد ولا
خلان الخوف الا فلاس ولا كما انه اربعة رهون وموهون

به وصيغة وعاقدان وقد يداد بذكر الاول وهو الموهون فقال
وكما جاز بيعه من الاعيان **جاز رهنه** فلا يصح رهن
دين ولمن هو عليه لانه غير مقدور على تسليمه ولا رهن
منفعة كان يرهن سكني داره مدة لان المنفعة تنلف فلا يحصل
بها الا استئثار ولا رهن عين لا يصح بيعها كوقف ومكان
وام ولد وبيع رهن المشاع من الشريك وغيره ويقبض تسليم
كله كما في البيع فيكون بالتخلية في غير المنقول وبالنقل في المنقول
ولا يجوز نقله بغير اذن الشريك فان ابي الاذن فان رهن المرتهن
بكونه في يد الشريك جاز وناب عنه في القبض وان تنازع انصب
الحاكم عدلا يكون في يد رهنهما وينتضي من منطوق كلام
المصنف صورتان لا يصح رهنهما ويصح بيعهما الاول للدين
رهنة باطل وان جاز بيعه لما فيه من الغرر لان السيد قد
جهت حاجة فيسقط مقصود الرهن الثاني الارض المزروعة
يجوز بيعها ولا يجوز رهنها ومن مفهومه صورة يصح رهنها
ولا يصح بيعها الامه التي بها ولد غير مميز لا يجوز اقرارها
بالبيع ويجوز بالرهن وعند الحاجة يباعان ويقوم الموهون
منها موضوعا بكونه حاضرا او محضوا ثم يقوم مع الآخر فالرهن
على قيمته قيمة الآخر ويخرج الثمن عليهما بتلك النسبة فان
كانت قيمة الموهون مائة وقيمة الآخر مائة وخمسين والنسبة
بالا تلاقى فيخلق بحق المرتهن ثلثي الثمن ثم يشرح في الركن الثاني
وهو الموهون به فقال **في الدين** اي بشرط الموهون به كونه
دينا فلا يصح بالعين المضمونة كالغصوبة والمستعارة ولا
بغير المضمونة كمال القراض والمودع لانه تعالى ذكره رهن

في المداينة فلا يثبت في غيرها ولا يثبت في ثمن الموهون
وذلك مخالف لقرض الرهن عند البيع **فصل** في بيع
من ذلك مسألة كبرى الوقوع وهو ان الواقف يوقف كتابا
ويشترط ان لا يخرج منها كتابا من مكان يحبسها فيه الا برهن
وذلك لا يصح كما صرح به الماوردي وان افتى القفال بخلافه
وضعف بعضهم ما افنى به القفال بان الراهن احد المستحقين
والراهن لا يكون مستحقا اذا المقصود بالرهن الوفي مرثية
الموهون عند التلف وهذا الموقوف او تلف بغير تعد ولا
تفريط لم يضمن وعلى الغاء الشرط لا يجوز اخراجه برهن
ولا بغيره فكانه قال لا يخرج مطلقا **فصل** في بيع
الانتفاع به في المحل الموقوف فيه ووثق بمن ينتفع به
في ذلك المحل ان يرد الى محله بعد قضاء حاجته جازاخرجه
كما افتى به بعض المتأخرين ويشترط في الدين الذي يرهن
به ثلاثة شروط الاول كونه ثابتا فلا يصح بغيره كنفقة
وجنة في العدة لان الرهن وثيقة حق فلا تتقدم عليه
والثاني كونه معلوما للعاقدين فلو جهل اء او اعداهما لم
يصح والثالث كونه لازما او ايلة الى اللزوم فلا يصح في غير
ذلك كمال للكتابة ولا يجعل الجعالة قبل الفراغ من العمل
يجوز الرهن بالثمن في مدة الخيار لا ايل الى اللزوم ولا اصل
في وضعه اللزوم بخلاف مال الكتابة وجعل الجعالة
وظاهر ان الكلام حيث قلنا ملك المشتري المبيع لملك
البايع التخذ كما اشار اليه الامام ولا حاجة الى قول المصنف
اذا استقر ثبوتها اي الديون **في الزمة** بل هو مضاد لما

فرق

فرق بين كونه مستقرا كالثمن المبيع المقبوض ودين السلعة او
الجارية او غير مستقر كالاجارة قبل استيفاء المنفعة وسكت
المصنف عند الركنين الاخيرين اما الصيغة فيشترط فيها
ما هو في المبيع فان شرط في الرهن مقضاه كتقدم المرتها
لموهون عند نزول الغرماء او شرط ما فيه مصلحة له كالا
منهاده او ما لا يخضع فيه كان ياكل العبد الموهون كذا مع
العقد ولغا الشرط الاخير وان شرط ما يضر المرتها والرهن
كان لا يباع عند المحل وان منفعته المرتها وان تحدث
زوايده موهون لم يصح الرهن في الثلاث لاخلال الشرط
بالفرض منه في الاولى وتغيير قضية العقد في الثانية
ولجها له الزايد وعد مها في الثالثة واما العاقدان
فيشترط فيهما اهلية التبرع والاختيار كما في البيع وخو
فلا يرهن الولي ايا كان او غيره مال الصبي والمجنون ولا
يرهن لهما الا ضرورة او غبطة ظاهرة فيجوز له الرهن
ولا رهنان فيهما دون غيرهما مثل لهما ضرورة ان يرهن
على ما يقتضيه الحاجة المونة ليو في مما ينتظر من غلة او
حلول دين او نحو ذلك كنفاق متاع كاسد وان يرهن
على ما يقتضيه او يبيعه مع جلا ضرورة نهب او نحو ومثلها
الغبطة ان يرهن ما يساوي مدة على ثمن ما اشترى بما يركب
نسبة وهو يساوي ما يركب وان يرهن على ثمن ما يبيعه نسبة
لغبطة وكلا يلزم الرهن الاقبضة بما هو في المبيع باذن
من الراهن او قياض منه مما يصح عقده للرهن وللعاقد
اثابة غير فيه كالعقد لا اثابة مقبض من رهن او ثابته

ليلا يودي الى اتحاد القايض والمقبض **والله ان الرجوع**
فيه اي الموهون **ما لم يقبضه** اي المرتهن او ابيه ويحصل
 الرجوع قبل قبضه يتصرف بيزيل ملكا كهيئة مقبوضة كذلك
 محل الرهن ويرهن مقبوض لتعلق حق الغير بتقييدهما بالقبض
 هو ما جزم به الشيخان وقضيته ان ذلك بدون قبض لا يكون حروما
 لكن نقل السبكي وغيره من النصارى صاحب انه رجوع وصوبه
 الاذري وهو المعتمد ويحصل الرجوع ايضا بكتابه وندب و
 حبال لان مقصودهما العتق وهو مناف للرهن ولا يحصل لوطي
 وتزوج لعدم منافاتها له ولا يموت عاقد وجنونه وانما رده
 وتجرع صير وابق رقيق وليس لرهن مقبض رهن ولا وطي وان
 كانت ممن لا تحبل ولا تصرف بيزيل ملكا كوقف او ينقصه كترتج
 ولا ينبغي شي من هذه التصرفات الا اعتاق مؤسرا ولا دارة ويعتق
 قيمته وقت اعتاقه وحياله ويكون رهنا مكانه بغير عقد لقيما
 مهما مقامه والولد الحاصل من وطئ الرهن حر نسب ولا يغير
 قيمته واذا لم ينفذ العتق والايلا لا تكونه معسرا فانفك الرهن
 قصد الايلا لا الاعتاق لان الاعتاق قول فاذا الغا والايلا فعل
 لا يمكن رده فاذا ازال الحق ثبت حكمه وللرهن انتفاع بالموهون
 لا ينقصه كركوب وسكنى لا بنا وغراس لانها ينقصان قيمة الارض
 فلو ان امكت بلا استرداد الموهون انتفاع ببيعة الرهن منه لم
 يسترد والا فيسترد كان يكون داره فيسكنها وينتهد عليه بالا
 يسترد ان انتهت وله ما من المرتهن ما منعناه وله رجوع عن
 الاذن قبل تصرف الرهن كما للموكل الرجوع قبل تصرف الوكيل فان
 تصرف بعد رجوعه لغا تصرفه كتصرف وكيل عن له موكله وعلى الرهن

المالك مونة الموهون لنفقته رقيق وعلف دابة ولبنة سقي استجار
 ولا يمنع من مصلحته الموهون كقصد وحامه وهو امانة بيد
 المرتهن **ولا يضمن المرتهن** غنل ولا قيمة اذا تلف **الا بالتعدي**
 بالتغريب فيصنه حينئذ اخرج يده عن الامانة ولا يسقط
 بتلفه شي من الدين ويصدق المرتهن في دعوي التلف
 بيمينته ولا يصدق في الرد عند الاكثريين وهو المعتمد صاحب
 كل امين ادعي الرد على من اتمته صدق بيمينته **الا المرتهن**
والمستأجر واذا قضى يعني اذ الرهن **بعض الحق** اي الدين
 الذي تعلق به الرهن **لم يخرج** اي بيفك **شي من الرهن حتي**
يعضي اي يودي **جميعه** لتعلقه بكل جزء من الدين كرقبة
 المكاتب وبفكك ايضا ينسخ المرتهن ولو بدون الرهن لان
 الحق له في البراة من جميع الدين ولو رهن نصف بعض
 ونصفه باخر في صفقة اخرا قيري من احدهما انفكا قسطه
 لتعدد الصفقة بتعدد العقد ولو رهنه بدين قيري
 احدهما عليه انفك نصيبه لتعدد الصفقة بتعدد العاقد
 ولو رهنه عند اثنين قري من دين احدهما انفك قسطا لتعدد
 مستحق الدين **فروع** لو رهن شخص اخر عبيدين في
 صفقة وسلم احدهما له كان رهنا لجميع المال كانوا سلمها
 او تلف احدهما ولو مات الرهن عن ورثة فولي احدهم نصيبه
 لم ينفك كما في المورث ولو مات المرتهن عن ورثة فولي احدهم
 ما يخصه من الدين لم ينفك نصيبه كما لو ولي مورثه بعض
 دينه وان خالف في ذلك ابن الرقعة **تم** لا لو خالف
 الرهن والمزتهن في اصل الرهن او في قدره صدق الرهن

يبيح لان الأصل عدم ما يدعيه المالك الموثق هذا ان كان
رهن ترع اما الرهن المشروط في بيع بان اختلفا في شرائطه
فيه او اختلفا عليه واختلفا في شيء مما هو غير الاول فيتحالفا
فيه كسائر صور البيع اذ اختلف فيها ولو دعي انها رهن عينا
بما به واقضاة وصدقه احدهما فقصيه رهن بخمسين سوا
خذة له باقراره وحلف المالك بما مر وتقبل شهادة المصدق
عليه كملوها عن الغفلة ولو اختلفا في قبض الموهون وهو بيد
راهن او مرتهن وقال الراهن غصبته او قبضته عن جهته لغير
كافا رة صدق بمبيته ومن عليه الفان مثلا باحدهما رهن
قادي القا وقال ادنية عن الف الرهن صدق بمبيته لان
اعلم بقصد وكيفية ادائه وان لم ينو شيئا جعله مما يشاهد
منها ومن مات وعليه دين تعلق بتركته كرهون ولا يمنع التعلق
ارثا فلا يتعلق الدين بزوايد التركة وللوارث امساكها بالاقل
من قيمتها ولو تصرف الوارث ولا دين فطرادين بقوه رهنه بيع
معيب تلف ثمنه ولم يسقط الدين باءا وابواء وكوة فسسخ
التصرف لانه كان ساعا له في الظاهر **فصل في الحجر وهو**
لغة المنع وشرعا المنع من التصرفات المالية والاصل فيه قوله تعالى
واستألفوا ليتألفوا حتى اذا بلغوا النكاح الآية وقوله تعالى فان كان
الذي عليه الحق سفيها اياه **والحجر** يضرب على جماعة المذكورة
هنا **سنة** والحجر نوعان نوع شرع لمصلحة المحور عليه ونوع
شرع لمصلحة الغير فالنوع الاول الذي شرع لمصلحة نفسه
يضرب على ثلاثة فقط الاول الحجر على **الصبي** اي الصغير ذكر كان
او انثى ولو صير الى بلوغه غة فينفك بلك قاض لانه حجر ثلاث

بلا

بلا قاض فلا يتوقف زواله على فك قاض وغير في المنهاج كغير
يلوغه رشيدا قال الشيخان وليس اختلا فابل من غيرا لثاني
اراد الاطلا قال الكلي ومن غير بالاول راد حجر لصبي وهذا اولي
لان الصبي بسبب مستنقل بالحجر وكذا التذير واحكامهم متغا
والثاني في الحجر على **المجنون** الى افاقته منه فينفك بلك قاض
كها في الصبي **والثالث** على البالغ السفية **المذموم** كان
يرميه في حجر وكوة او يضيعة باحتمال عيب فاحش في معاملة
او يجره في محرم لا في خير كصدقه ولا في غومط اعد وبلا بس
وشراء ما كسبر الضع وان لم يلق بحاله لان المال يتخذ لينتفع
ويلتف به وقصية انه ليس حرام وهو كذلك **فصل**
ان صفة في ذلك بطريق الاقتراض له ولم يكن له ما يوفيه
به فحرام النوع الثاني الذي شرع لمصلحة الغير يضرب على
المفلس وهو الذي **ارتكبته الدين** الحالة الاثرية الزايدة
على ماله اذا كانت لادمي فيحجر عليه وجوبا في ماله ان استقبل
او على وليه في مال مولية ان لم يستقبل بطلية او بسؤال الغرماء
ولو بنوا بينهم كما وليا يله فلا حجر بالموجب لانه لا يطالب به في
الحال واذا حجر في الحال لم يحل الاجل لان موجب مقصود له فلا
يقوت عليه ولو اجن المديون لم يحل دينه وما وقع في اصل
الروضة من تصحيح الحلول به لسبب فيه الى السهو ولا يحل
الا بالموت او الرد المتصلة به واسترقا والحري كما نقله الراعي
عن النص ولا بد من غير لا زوم كبحر كتابة للمدين المديون من
استقاطه ولا بد من مساو ماله او ناقص عنه ولا بد من **الكمل**
تعالى وان كان قويا كما قاله الاستوي خلافا لما عساه المتخيرين

بيرة

والمراد بماله ماله العبيثي او الذي يتيسر الاذنه
بخلاف المنافع والمقصود والغايب ويخوهم ويبيع في الدين
بعد الحجر عليه مسكته وخادمه ومركوبه وان اجتاح الخادم
او مركوب لزمانته ومنصبه لان تخصيصها بالكراسهل فان
تعد ر فعل المسلمين ويترك له دستة ثوب يليق به وهو
قميص وسراويل ومنديل ومكعب ويزاد في الشتلجة او فرة
ولا يجب عليه ان يغير نفسه لبقية الدين لقوله تعالى وان كان
ذو عسرة فنظرة الى ميسرة واذا ادعي المديون انه معسر وقسم
ماله بين عزمائه ونزعم انه لا يملك غيره وانكر وما زعمه فان
لزمه الدين في مقابلة ماله كسواء وقرض فعليه البينة باعساره
في الصورة الاولى وبانه لا يملك غيره في الثانية وان لم يلا في
مقابله مال سوا امانته باختياره كضمانه وصداق ام يغير اختياره
كارتش جنابة صدق بيمينه ويضرب على **اليمين المحنوق عليه** بما
ستعرفه ان شاء الله تعالى في الوصية **فيما زاد على الثلث** كحق
الورثة حين لا دين وفي الجميع اذا كان عليه دين مستغرق
ويهرب على العبد الذي له يوذنه في التجارة كحق سيده
وعلى المكاتب في حق سيده ولله تعالى نراد الشيطان في هذا النوع
وعلى الراهن في العين المرهون كحق الموثق وعلى المرتد المسلمين
واورد عليهم في الملهات ثلاثين نوعا فيها الحق الغير وسبقه
الى بعضها شيخنا السبكي فنراد فيل جمع ذلك من الملهات وقيل
من صار له همة لذلك **وتصرف كل من الصبي والمجنون والسفلة**
في ماله **غير صحيح** اما الصبي فانه مسلوب العبارة والولاية اما
استثنى من عبارة ميميز واذن في دخوله وايصال هديته من ميميز واذن

وتكون مامون

مامون واما المجنون فمسلوب العبارة من عبارة وغيرها والولاية
من ولاية نكاح وغيرها واما السفيرة فمسلوب العبارة في التصرف
الخال كبيع ولو يخطه او ياذن الولي ويصح اقراره بموجب
عقوبة كحد وتخذ في وتصح عبادته بدنية كانت او مالية
ولجبة ولكن لا يذفع المال من زكاة وغيره بلا اذن من وليه ولا
تعيين منه للمنفوع اليه لانه تصرف مالي اما المالية المتدوية
كصدقة التطوع فلا تصح منه فان زال اما مع البلوغ والا
فله قبة والريشند صح التصرف من حيثه والبلوغ يحصل اما
بكمال خمسة عشر سنة قمرية تحدد بين وابند ايها من انفصال
جمع البدن او بانالاية واذ بلغ الاطفال منكم الحلم والحكم
المعتل اتم وهو لغة بل لا النائم والمراد به هنا خروج المني
في نوم ويقطعه جماع او غيره ووقت امكان كمال الاضال سبع
سنتين قمرية بالاستقراء وهي تحدد به بخلاف الحيض فان
السنتين فيه تقريبيه بلوغا لانه مسروق بالا نزال فيحكم بعد
الوضع بالبلوغ قبله سنة اشهر وشي والريشند يحصل ابتداء
الصلاح دين ومال حتى من كافركا فسر به انه فان استتم حكم
مرشدا فان لا يفعل في الاول بجر ما يبطل العدالة من كبيرة او
اصرار على صغيره ولم تقلب طاعاته معاصيه وتخير مرشدا
الصبي في الدين والمال ليصرف مرشدا وعدم مرشده قبل بلوغه
لاية وابتلوا البينامي والبيشدا انما يقع على غير البالغ فوق صرة
بحيث يظن مرشده فلا تلحق المراكاة لانه قد يصب فيها اتفاقا
اما في الدين فمباشرة حاله بالعدادات بقبامه بالولجيات
ولجنتابه الخطورات والشبهات واما في المال فيختلف بمراتب

الناس فيختبر ولد تاجر بمشاهدة في معاملة ويسلم له المال
ليشاح لا ليعقد ثمران برند العقد عقد وليه ويختبر ولد تاجر
بند مراعاة ونفقة عليها بان ينفق على الغوام بمصالح الزرع
والثمن بامر عدل وصون خواصه عند كونه ولو فسق بعد
بلوغه يرثه اولا جرح عليه او بد ر بعد ذلك جرح عليه القاضي
لا غيره وهو وليه او جرح بعد ذلك فولي له وليه في الصغر وولي
الصغير اب قابله وان علا فولي النكاح فوصي القاضي وينظر
بمصلحة ولو كان تصرفه باحد بحسب العرف ويعرض واخذ
شفعة ويشهد حتما في بيعه لاجل ويرثه بالثمن رهنا وفيها
ويبيى عقاره بطين واحر ولا يبيعه كاحدة كنفقة او غبطة
بان يرغب فيه باكثر من ثمن مثله وهو يسجد مثله ببعض
ذلك الثمن او خير منه بكلة ويترك ماله وميونه بالمعروف
فان ادعي بعد كماله ببيع امصلحة على وصي او امين حلف
المديعي او ادعي ذلك على الاب او ابيه حلفا لانهما غير متهمين
بخلاف الوصي والامين اما القاضي فيقبل قوله بلا تخلف **و**
نصر في المفلس بعد ضرب الحجر عليه في ماله **يصح** فيما
يثبت في ذمته كان باع سلما طعما او غيره او اشترى شيئا
يثمن في ذمته او باع فيها لا يلفظ السلم او اقتراض او استاجر
صنع وثبت المبيع والمقتضى وخوفا في ذمته اذ لا ضرر على
الغرماء فيه **و** نص في شيء من **ايمان ماله** المغتور في الحياة
بالانشاء مقيد كان باع واشترى بالعبي او غنق او اجر او قد
فلا يصح تصرفه على مراغبة مقصود الحجر كالسفيه وخرج
بقيده الحيلة بما يتعلق بما بعد الموت وهو التدبير والوصية

فيصح

فيصح منه وبقيده الانشاء الا قرار قروا قريتين او دين وجب قبل
الحجر قبل في حق الغرماء وان استنقذ وجوبه اليما بعد الحجر فعلمة
اوله بقيد بمعاملة ولا عين ماله لم يقبل في حقهم وان قال عرجانية
قبل الحجر قبل في راحة الجاني عليه لعدم تقصيره وتقيد مسئلا
مردا كان اشتراه قبل ثم اطاع على عيب فيه بعد الحجر اذ كان
الغبطة في الرد ويصح نكاحه وطلاقه وخلع زوجته واستنفا
القصاص واستقاطه القصاص ولو جانا اذ لا يتعلق بهذه الاشياء
مال ويصح استحقاقه بالنسب ونفيه باللعان **ونصر في الميراث**
المتصل مرضه بالموت **فيما يرد على الثلث** من ماله **موقوف** تنفذ
على احواله جميع الورثة بالقبول اللاتي بيانهما في الوصية **من**
بعد اي بعد موته لا قبله ولو خذ في لفظه من الكتاب
اخصر **ونصر في العبد** اي الرقيق قال بن حزم لفظ العبد
يشتمل الامه فكانه قال الرقيق الذي نصح تصرفه لنفسه
لو كان حرا ينقسم الى ثلاثة اقسام مالا ينفذ وان اذن فيه
السيد كل ولايات والشهادات وما ينفذ بغير اذنه كالعبادات
والطلاق وما يتوقف على اذن كالبيع والجاره فان لم ياذن
له في التجارة لا يصح شراؤه بغير اذن سيده لانه محجور عليه
بحق سيده كما مر يسترد البائع سواء كان في يد العبد ام يد
سيده فاذا تلف في يد العبد فانه **يكون في ذمته** **ينص به**
اذا عتق والضا بفا فيما يتلفه العبد او يتلف تحت يده ان لم
يغير مرضى لشبوته يرضى مالكة ولم ياذن في مال السيد مستحقة كما
ستلاف او تلف بغضب تعلق الضمان برقبته ولا يتعلق بذمته
وان لم يرضى مستحقة كما في المعلات فان كان بغير اذن السيد

تعلق بذمته ينتج به بعد عتقه سواء ازال السيد في يد العبد
ام لا وبادنه تعلق بذمته وكسبه وماله تجارته وان تلف في يد
السيد كان للمبايع تضمين السيد بوضع يده عليه وله مطالبة
العبد ايضا بعد العتق لتعلقه بذمته لا قبله لانه معسرون
اذن له سيده في التجارة تصرف بالاجماع بحسب الاذن لانه تصرف
مستفاد من الاذن فاقصر على الماذون فيه فان اذن له في نوع
لم يتجأ ونزك الوكيل وليس له بالاذن في التجارح النكاح ولا يورثه
ولا يقهر لانه ليس اهل للتبرع ولا يامل سيده ولا يرققه الماذون
له في التجارة ببيع وشراء وغيرهما لان تصرفه للسيد ويدر
السيد كالسيد بخلاف المالك ولا يتمكن من عزل نفسه ولا يغير
ماذونا له بسكون سيده وقيل اقرأه بديون المعامله ومعرفة
مرفق شخص لم يجز له معاملته حتى يعلم الاذن له بسماع سيد
او بينه او يشيوع بين الناس ولا قول العبد انا ماذون لانه
متهم ولا يملك العبد بتمليك سيده ولا بتمليك غيره لانه ليس
اهلا للملك لانه مملوك فاشبهه بالبيمة **فصل** في الصلح وما
يذكر معه من اشراخ الروشن في الطريق والصلح لغة قطع
التراخ وشرعا عقد يحصل به قطع ذلك وهو انواع صلح بين
المسلمين والكفار وبين الامام والنفقات وبين الزوجين عند
الافتراق وصالح في المعاملات وهو المرد هنا والاصل فيه قبل
الاجماع قوله تعالى والصلح خير وخير الصلح جائز بين
المسلمين الا صلح احل حراما او حرم حلالا ولا يلفظه بتعد المهر
بمن وعن ولما خوذ بعلي والباغالب والصلح قسمان صلح عن
اقرار و صلح على انكار وقد بدأه بالتسم الاول فقال **وبالصلح**

المصلح

الصلح مع الاقرار في الاموال الثانية في الذمة فلا يصح على
غير اقرار من انكار وسكون كما قال في المطلب عن سليم الرزني
وعنه كان ادعى عليه دارا فانكر او شئت ثم تصالحا عليها او
غيرها كشوب او دبين لانه في الصلح على غير المدعي به صلح محرم
للحل لانه ان كان المدعي صادقا ليجزى المدعي به او بعضه عليه
او بحل المحل ان كان المدعي كائنا باخذه مالا يستحقه ويجزى
بذلك الصلح على المدعي به او بعضه فقول المنهاج ان جري
على نفس المدعي صحيح وان لم يكن في المحرر ولا في غير مكتوب
الشخصي والقول بانه لا يستقيم لان على والبايع خلان على الماخوذ
ومن وعن على المتركة مردود بان ذلك الجري على الفالك كما
الاشارة اليه وبان المدعي المذكور مأكود ومتركة باعتبار
عائته ان الفال صلح في ذلك لانكار والفساد الصيغة بالتحاد
العوصين وقوله صالحين عما تدعيه ليس فلا لانه
قد يريد به قطع الخصومة ويستثنى من بطلان الصلح على
الانكار مسابيل منها اصلاح الورثة فيما وفق بينهم اذ امر
ببذل احدهم عوضا من خالص ملكه ومنها ما اذا اسلم على اكثر
من اربع نسوة ومات قبل الاختيار وطلق احد نزوجتين ومات
قبل البيان او التعيين ووقف الميراث بينهما فاصطاحت و
منها ما لو تداعيا ودعيه عند رجل فقال لا اعلم لا يكما هي اودار
في يدها واقام كل بيته ثم اصابها واذا تصالحا ثم اختلفا
في ايها تصالحا على اقرار وانكار فالذي نص عليه الشافعي
ان القول قول المدعي لانكار الاصل ان لا عقد ولو اقيمت
عكبه بينه جاز للصلح كما قاله اما ورد في لان لزوم الحق بالبيدة

كثير منه بالاقرار ولو اقره انكر جاز ولو انكر فصالح شراف
كان الصلح باطلا قاله الماوردي **ويصح الصلح ايضا في كل ما يقضي**
اي يؤول اليه اي الاصول كالقصاص كمن ثبت له على شخص قصاصا فصالحه عليه على مال بلفظ الصلح
كما تحتك من كذا على ما تستحقه من قصاص فانه يصح
بلفظ الصلح لا بلفظ البيع **فلا وهو** اي الصلح ضربان صلح على دين و صلح عن دين وكل منهما **نوعان** فالاول من نوعي الدين
وعليه اقتصر المصنف **ابرا** وسياقي في كلامه والثاني من نوعي وتركه المصنف اختصارا معاوضة وهو الجاري على غير العين المدعي فان صالح عن بعض اموال الربا على ما يوافق في العلة
اشتراط قبض العوض في المجلس ولا يشترط تعيينه في نفس الصلح على الاصح وان لم يكن العوضان رويين فان كان دينيا
صح على الاصح ويشترط تعيينه في المجلس والنوع الاول من نوعي العين وتركه المصنف اختصارا صلح الخطيطة وهو
الجاري على بعض العين المدعان كمن صالح من دار على بعضها وثوبين احدهما وهذا هبة بعض العين المدعات
لمن هو في يده فيشترط لصحة القبول ومضي مدة امكان القبض ويصح في البعض المتروكة بلفظ الهبة والتعليك
وشبههما وكذا بلفظ الصلح على الاصح كما تحتك من الدار على ربيعها ولا يصح بلفظ البيع لعدم الثمن والثاني
من نوعي العين وعليه اقتصر المصنف **معاوضة** وسياقي كلامه **قال ابراهيم** الذي هو النوع الاول من نوعي الدين **اقتصارا** **محققة**
من الدين المدعي به **على بعضه** وبه يسمي صلح الخطيطة وتصح

بلفظ

بلفظ الابراء والخوصها كالوضع والاستفاضة كما في الصحيحين
ان كعب ابن مالك طلب من عبد الله بن ابي جدره دينه له عليه
فارتفعت اصواتهما في المسجد حتى سمعهما رسول الله صلى الله
عليه وسلم فخرج اليهما ونادى بكعب فقال لبيك يا رسول الله
فاشار بيده اضع الشطر فقال فعلت فقال رسول الله صلى الله
عليه وسلم قمر فاقتضه واذا همري ذلك بصغيرة الابراء كما برئتك
من خمسمية من الف الذي عليك واخوها مما تقدم كوضعها
او استقطها عنك لا يشترط القبول على المذهب سواء قلنا الابراء
استقام ام تملك وكونه استقام او تملك اختلاف ترجيح او
صحته في شرح المنهاج او غيره ويصح بلفظ الصلح في الاصح
كما تحتك عن القائل الذي يملكك على خمسمية وهل يشترط القبول
في هذه الحالة فيه خلافة مدركة مراعاة اللفظ والمعنى والاصح
ما دل عليه كلام الشيخين هنا اشتراطه ولا يصح هذا الصلح بمعني
بلفظ البيع كنظير في الصلح عن العين **ولا يجوز** اي ولا يصح **نعله**
اي تعليق الصلح بمعنى الابراء **على شرط** كقوله اذا جاء راس الشهر
فقد صالحتك **والمعاوضة** الذي هو النوع الثاني من نوعي العين
عدوله عن حقه المدعي به **الغير** كان ادعي عليه دار او استقصا منها
فاقر له بذلك وصالحه منه على ثوب واخوه ذلك كعبد صالح
وعجري عليه اي على هذا الصلح **حله** **البيع** من الرد يعيب وثبوت الشفعة ومنع تصرفه في المصالح عليه
قبل قبضه وفساده بالغرر والجهالة والشروط الفاسدة الى غير ذلك
سواء عقد بلفظ الصلح ام بغيره لان حد البيع يصدق على ذلك
ولو صالح من العين على دين فان كان ذهبا او فضة فهو بيع ايضا

وان كان عيبد او ثوبا مثلا موصوفا بصفة السلم فهو سلم يشبه فيه
احكامه وان صالح من عين المدعاة على منفعة لغير العيني المدعاة
كخدمته عيبد مدة معلومة فاجارة تثبت احكام الاجارة في ذلك
لان خدم الاجارة صادق عليه فان صالح على منفعة العيني فهو
عارية تثبت احكام العارية فيها فان عين مدة فاعارة موفته
والا فمطلقة ولو قال صاحبي عند دارك مثلا بكذا من غير سبق
فصومة فاجابه فالاصح بكلامه لان لفظ الصالح يستدعي
سبق الخصومة سهوا كما كانت عند حاكم ام لا **فصل في الاجارة**
علم ما تقرر ان اقسام الصالح سبعة البيع والاجارة والعارية وال
لهبة والسلم والابراء والمعاوضة من دم العبد وبقي منها اشياء اخرى
منها الخلع كما احتك من كذا اعلى بردي عيبد ومنها الغد اقول له لخير ما
حتك من كذا اعلى طلاق هذا الاسير ومنها الفسخ كان صالح
من السلم فبيد على راس المال **فصل في الوصية**
حال على موجب مثله كما او صالح من موجب مثله لغا الصالح لانه
وعد في الاولي من الدين بالحق الاجل وصفة الحل لا يصح
الحاقها وفي **فصل في القرض** الثانية وعد من الديون بانسقاط الاجل وهو
لا يستعمل ولو صالح من عشرة حالة على خمسة موجهه يري من خمسة
وبقيت خمسة حاله لانه سامع بحسب البعض وعد بتاجيل الباقي
ولو وعد لا يلزم والحسب صحيح ولو عكس بان صالح من عشرة موجهه
على خمسة حالة لغا الصالح لان صفة الحل لا يصح الحاقها والخمس
الاخرى انما تركها في مقابلة ذلك فاذا لم يحصل الحل لا يصح الترك
ويجوز للاتساق ان يشرع بضم اوله واسكان ثانيه اي يخرج

مرويشنا

مرويشنا اي جناها وهو الخارج من الخشب وساباطا وهو القيقه
على حايطين والطريق بينهما **في طريق نافذ** ويعبر عنه بالشارع
وقيل بينه وبين الطريق اجتماع واقتراق لانه يختص بالبيان
ولا يكون الا نافذا والطريق تكون ببنيان او حجر ونافذا او غير
نافذ ويذكر ويؤنث بحيث **لا يستلزم المارية** كل من الجناح
والساباطا المارية في مروهه فيه فيشترط ارتفاع كل منهما بحيث
يبرح تحت الماشي متصا من غير احتياج الى ان يطأ راسه لان
ما يمنع ذلك اضرار حقيقي ويشترط مع هذا ان يكون على راسه
الحمله العالبة كما قاله الامام وروي وان كان ممل لغسان والقول
فليس رفع ذلك بحيث يبرح تحت الحمل على البعير مع اخشاب للظلة
لان ذلك قد يستغنى وان كان نادرا والاصل في جواز ذلك انه
صلى الله عليه وسلم نصب بيده ميزابا في داره العباس
رواه الامام احمد والبيهقي وقال ان الميزاب كان شارفا مستجدا
صلى الله عليه وسلم فان فعل ما منع منه ازيل لقوله صلى الله
عليه وسلم لا ضرر ولا اضرار في الاسلام والعزل له الحكم لا
كل احد مما فيه من توقع الفتنة لكن لكل احد مطالبة
بما نزلت لانه من ازالة المنكر **فصل في الجناح** ما ذكر من
جواز اخراج الجناح غير المضر هو في المسلم اما الكافر فليس له
الاخراج الى شوارع المسلمين وان جاز استنطاقه لانه كاعلا
على المسلم والمنع ويمنعون ايضا من ابراز حشوشهم في اقينة
دورهم قال الاذري وشبهه ان لا يعمدوا من اخراج الجناح ولا
من اخراج الجناح ولا من حفر بيار حشوشها في محالهم ونحو ذلك
المختص بهم في دار الاسلام كما فرغ البناء وهو محض حسن

وحكم الشارع الموقوف حكم غيره فيما مر كما اقتضاه كلام الشيخين
والطريق ما جعل عبد احيا البلد او قبله طريقا او وقفه المالك
ولو بغير احيا كذلك وصح في الروضة نقلا عن الامام بانه لاحاحه في
ذلك الى لفظ قال في المهملان وحمله فيما عدا ملكه اما فيه فلا بد من
لفظ بصير به وفعلا على قاعدة الاوقاف انتهى وهذا ظاهر وصح
وجدا بطريقا اعتمدنا فيه الظاهر ولا يلتفت الى مبداه جعله بطريقا
فان اختلفوا عند الاحيا في تقديمه قال النووي جعل سبعة اذ
خير الصحابي عن ابي هريرة رضي الله عنه فضى رسول الله
صلى الله عليه وسلم عند الاختلاف في الطريق ان يجعل عرضه سبعة
اذبح وقال الزمخشري مذهب الشافعي اعتبار الحاجة والحديث
محمول عليه انتهى وهذا ظاهر فان كان اكثر من سبعة اذبح او من
قدر الحاجة على ما مر لم يجز لاحد ان ينولي على شيء منه وان قل
ويجوز احيا ما حوله من الموات بحيث لا يضر بالدار اما اذا كانت
الطريق مملوكة ليسلها ما كلفا فتقديرها الخيرته ولا فضل له
توسيعها ويجوز الصلح على اشراعي الحيا والسايط بعوض وان صالح
عليه الامام لان الهوي لا يفر بال عقد ويجوز ان يبني في الطريق
دكة او غيرها او يغير فيها شجرة ولو اتسع الطريق واذن
الامام وان شئ الضار يمنع الطريق في ذلك المحل ووال تعثر المار
بهما عند الارحام ولانه اذا طالت المدة اشبه موضعه الاملاك
وانقطع استحقاق الطريق فيه بخلاف ونحوها ويجوز اخراج موهن
في الضرب المشترك وهو غير لنا فذا حال عنه نحو مسجد كيا وبين
موقوف على جهة عامة لغير اهله وبعضهم **الاذن الشراكا** كلهم في الاولي
ومن باقية من بابه ابعده من راسه من محل الخرج او مقابلة في

في الثانية

في الثانية ولو اراد الرجوع بعد الاخراج بالاذن قال في المطلب
فليس له منع فاعله لانه وضع بحق وضع اباويه باجرة لاني
البهول اجرة له ويعتبر اذن المكسري ان تضرهما في المكفاه
واهل غير النافذ من نقد بابه اليه لاسي لا يصق جدارا من غير
نقد بابه اليه ويختص شركة كل منهم بما بين بابه ورأس
غير النافذ لانه محل تردده ويجوز من له باب **تقدير الباب**
بغير اذن نقيه الشراكا **في الدرب المشترك** اذا سد حقه فان لم
يسد فالشراكا له منعه لان انضمام الثاني الى الاول يورث حمله
ووقوف الدواب في الدرب فيتصرفون به ولو كان بابه اخر الدرب
فاراد تقديره وجعل الباقي دهبين الدار جاز **ولا يجوز** من
له باب في راس الدرب المشترك **تأخير** اي الباب الجديد
الى اسفل الدرب سواء اقرب من القديم ام بعد عنه وسواء
اسد الاول ام لا **الا باذن** ممن تأخر داره من الشراكا عن باب
دار المرید لانه لا يحق في زيادة الاستطراق تأخير باب
داره فجاز له استأطه بخلاف من بابه بين المفتوح القديم كما
فهمه السبكي وغيره وهم البلقيني انه الجديد فاعترض عليه ان
المنافيل المفتوح مشترك في القدر المفتوح فيه فله المنع وخرج
بالخالي عن نحو مسجد مالوكان به ذلك فلا يجوز الاخراج بقيد
السابق عند الاضطرار وان اذن الباقي ولا يصح الصلح بمال
على اخراج جناح او فتح باب لان الحق في الاستطراق لجميع المسلمين
ولا يجوز من له لاصق جدار الدرب المسدود ان يفتح فيه
بابا لئلا يستضاءه وغيره سواء سموا لا لان رفع الجدار فضنه
اولي لانتكح لتطرقه بغير اذنه لتضره به من راس الفتح او من راس

الفتوح

في بعضه

ولهم بعد افتتاح باذنهما الرجوع متى شاؤا ولا عزم عليهم والمالك
فاتح الطاقان لا استكافة وغيره ما بل له إزالة بعض الجدار وجعل بيتا
مكانه وفتح بابا بين داره وان كانتا تفصلان إلى درين او درين
وشارح لانه تصرف مصارف للملك فهو كمال الوائز الى الحايك بينهما
وجعلها دارا واحدة وترك بابيهما محالهما ولو تنازع احدهما
او استغايبي ملكيهما فان علم انه بني مع بناء احدهما فله اليد
لظهور ما رآه الملك لذلك وان لم يعلم ذلك فلهما اليد لعدم
المرجح فان اقام احدهما بنية ان له او حلفي وكل الآخر قضى
له به والاجعل بينهما فظاهرا اليد فينتفع كل به مما يملك
فصل في الحوالة وهي بفتح الحاء الفصح من كسر هاء الفه المع
التحول والانتقال وشرها عقد يقتضي نقل دين من ذمة الى ذمة
وتطلق على انتقال ذمة الى اخرى والاول هو غالب استعمال قبل
الاجماع خبر الصحيحين مطلق الغني ظلم واذا اتبع احدكم على
ما فليستع باسكان المثابة في الموضعين اي فليستع لما روى
فكذلك البيهقي وبين قبولها على ملي لهذا الحديث وصرفه عن
الوجوب القياس على سائر المعاديات ويعتبر في الاستحباب
كما بحثه الاذرعى ان يكون الملي واقفا ولا يشبهه في ماله ولا يصح
انها بيع دين بدين جوهر الحاجة وهذا الرغيب التقاضي في
المجلس وان كان الدينان ربويين وان كانا سنة محيل ومحال
ومحال عليه ودين للمحتمل على المحيل ودين للمحتمل على المحال
عليه وصيغة وكلها تؤخذ مما ياتي وان سمي بعضها شرعا كما
قال **وشايبا صيغة الحوالة اربعة** بل خمسة كما استعمله الاول **فهي**
المحيل والثاني قبول المحال لان للمحيل ان يتا الحق من حيث نشاء

فلا

فلا يلزم جهة وحقا المحتمل في ذمة المحيل فلا ينشغل الا برضا لان
الذمة تنقذت والامر الوارد للندب كما هو **مقتضى** **انما**
عمره بالقبول المستدعي بالاجاب لا فائدة لا بد من اجاب المحيل
كما في البيع وهي دقيقة حسنة ولا يشترط رضي المحال عليه لان
محال الحق والتصرف كالعقد المبيع **والان الحق للمحيل** فله ان يتصرف
بغيره كما لو وكل غيره بالا ستيفاء **والثالث كون الحق** اي الدين
المحال به وعليه لازما وهو الاخير فيه ولا بد ان يجوز الاحتياط
عنه كالثمن بعد من الخيار وان لم يكن **مستغرا في الذمة** كالصدق
قبل الدخول والموت والاجر قبل مضي المدة والثمن قبل قبض المبيع
بان يحيل به المشتري البايع على ثالث وعليه كذلك بان يحيل البايع
غيره على المشتري سواء انفق الدينان في سبب الوجوب ام اخذنا
كان كان احدهما شئما والاخر اجرة او قرضا فلا تصح بالعين لما مر
من انها بيع دين بدين ولا بما لا يجوز الاعتياض عنه كدين السلم
فلا تصح الحوالة به ولا عليه وان كان لا نر ما ولا تصح الحوالة للساعي
ولا للمستحق بالوكالة ممن هي عليه ولا عكسه وان تلف النصاب
بعدا لم يمكن الاتساع الاعتياض عنها وتصح على الميت لانه لا يشترط
رضي المحال عليه وانما صححت عليه مع خراب ذمته لان ذلك انما هو
بالنسبة للمستقبل اي لم تقبل ذمته شيئا بعد موته والا فدمت
مرونة بدنه حتى يقضى وضاهروا انه لا فرق بين ان يكون له تركة
ام لا وهو كذلك وان كان في الثاني خلاف ولا تصح على التركة لعدم
الشخص المحال عليه وتصح بالدين المثلي كالنقد والحبوب والمتقوم
كالعبيد والثياب وبالثمن في مدة الخيار بان يحيل المشتري البايع
على انسان وعليه بان يحيل البايع انسانا على المشتري لانه لا الى التزوم

بنفسه والحوار معارض فيه وبطل الخيار بالحوالة بالثمن **المشترى**
عما قد بها ولا مقتضاها للزوم فلو باقى الخيار فاقترضها وتحت
الحوالة عليه ببطل في حق البايع لرضاها بها لا في حق المشتري ليرض فان
رضي بها بطل في حقه ايضا في احد وجهين يرجح ابن المقرئ وهو المعتقد
وتصح حوالة المكاتب سبيلها بالبحر لوجود الزوم من جهة السيد
والحال عليه فيتم الغرض منها دون حوالة السيد غير بهال الكتاب فلا
يصح لان كتابه جازية من جهة المكاتب فلا يمكن من بطلانه والزامه
وخرج بنجوم الكتابة ما لو كان للسيد على المكاتب دين معاملة واحال عليه
فانه يصح كذا في رواية الروضة ولا نظر الى سقوطه بالتجيز لان دين
المعاملة لازم في الجلة ولا يصح بحال المحتالة ولا عليه قبل تمام
العمل ولو بعد الشروع فيه لعدم ثبوت دينها حديث بخلافه بعد
نقد التمام **الرابع اتفاق** اي موافقة ما في **ذمة المحيل** للمحتال من
الدين المحال به وما في ذمة المحال عليه للمحيل من الدين **والحال عليه**
في الجنس فلا تصح بالدرهم على الدرهم وعكسه وفي القدر فلا
تصح بخمسة على عشرة وعكسه لان الحوالة معاوضة ارفاق جوهر
الحاجة فاعتبر فيها للاتفاق فيما ذكر كالحق في **النوع والحلول**
والعاجل وفي قدر الاجل وفي الصحة والتفسير الحاقا لتفاوت الوصف
بتفاوت القدر **فصل** في اقسام الحوالة المصنف انه لا يعتبر
اتفاقهما في الرهن ولا في الضمان وهو كذلك بل لو حال بدين او على
دين به برهن او ضمان انك الرهن ويرى الضامن لان الحوالة كما
لقبض والخامس العلم بما حال به وعليه قدر وصفه بالصفات
المعتبرة في السلم **وتبرأ بها** اي بالحوالة الصحيحة **ذمة المحيل** عن
دين المحتال ويسقط دينه عن المحال عليه ويلزم دين محتال محال عليه

اي يصير نظيره في ذمته فان تعذر اخذ منه بفلس وغيره موت
لم يرجع على المحيل كما لو اخذ عوضا عن الدين وتلف في يده وان شرط
ببطل الحال عليه او جهله فانه يرجع على المحيل كمن اشترى شيئا
هو مغبون فيه ولا عبرة بالشرط المذكور لانه مقصر بترك الفحص ولو
شرط الرجوع عند التعذر لم يشي ما ذكر لم تصح الحوالة ولو شرط العاقد
في الحوالة مرهنا او ضمانا هل او لا يرجع ابن القري الاول وصاحب الاموال الثاني
وهو المعتقد ولا يثبت في عقد هاهنا بشرط لانها لم تنه عن المقابلة ولا
خياره مجلس في الاصح وان قلنا انها معاوضة لانها على خلاف القياس
فصل في لو سخر بعيب او غير كماله وقد حال لم يبرأ بها
بثمن فكلت الحوالة الامر تفاع الثمن بالنسبة الى البيع الا ان حال بايع به
على المشتري فلا تبطل الحوالة لتعلق الحق بثالث بخلافه في الاولى
ولو باع عبدا واحال بثمنه على المشتري ثم اتفق المتبايعان والحال على
حرثه او ثبت بيئته بقيتها العبد وشهدت حصة بطلت الحوالة لانه
ان الامن حتى يحال به فورد المحتال ما اخذ على المشتري وبقي حقه
كما كان وان كذبها المحتال في الحرية ولا يبرأ حلفاء على نفي العلم بها ثم
بعد حلفه باخذ المال من المشتري لبقا الحوالة ثم يرجع بها للمشتري على
البائع لانه قضى دينه باذنه لذي تضمنته الحوالة ولو قال المستحق
عليه المستحق وكلتك لتعريض ديني من فلان وقال المستحق احلتني
به او قال الاول اردت بقول احلتك به الوكالة وقال المستحق بل اردت
بذلك الحوالة صدق المستحق عليه بيمينه لانه اعترف بارادته ولا
والاصل بقا الحفزين وان قال المستحق عليه احلتك فقال المستحق وكلني
او قال اردت بقولي احلتك الوكالة صدق الثاني بيمينه لان الاصل
بقا حقه **فصل** لو قال احلتك بالمائة التي لك علي على امر فلا يحل

منكر الحوالة لان هذا لا يحتمل الاحتمال فيها فيجاء مدعيها ولا يحتمل ان
 يجبل وان يحتمل من الخصال عليه على مدعيه **فصل** في الضمان وهو
 اللغظة الالتزام بشرعا لا التزاما حقا ثابت في ذمة الغير والحضار
 مضمونة او بدنه من يستحق حضوره ويقال للعقد الذي يحصل به ذلك
 ويسمى الملتزم لذلك ضامنا وزعمها وكفيل وعبره لكما بينته في شرح
 المتهاج وغيره والاصل فيه قبل الاجماع اخبار كثر ان عجم مراد العارضة
 غارم ردها الترمذي وحسنه وخبر الحاكم باسناد صحيح انه صلى الله عليه
 وسلم كفل عند رجل عشرة دنانير وامر بان ضمان المال خمسة ضامن
 ومضمون له ومضمون عنه ومضمون به وصيغة اذا علمت ذلك فنبذوا
 بشرط الضامن فنقول **ويصح ضمان** من يصح تبرعه وتكون
 مختارا فيصح الضمان من سكران وسلبه لم يجز عليه ومجور فليس
 كشرائه في الذمة وان لم يبالا الباعد فلا يجز لمن صبي ومجنون ومجور
 سفه ومريض مرض الموت عليه دين مستغرق ثم كره ولو باكره سيدا
 وصح ضمان مرقب بادن سيد لا ضمانه لسيدته وكالرقوق المبعوض
 ان لم يكن لها راية او كانت ضمن في نوبة سيدته فان عين الادا
 جهة فذلك والا فمما يكسبه بعد الاذن في الضمان ومما يبد ما دون
 له في التجارة ويشترط في المضمون كونه حقا بائنا حال العقد فلا يصح
 ضمان ما لم يجز كفتته ما بعد اليوم للزوجه ويشترط في **الديون**
 المضمونة ان تكون لازمة وقول المصنف **المستقرة في الذمة** ليس
 بقيد بل يصح ضمانها وان لم تكن مستقرة كالمهر قبل الدخول او
 الموت ومن المبيع قبل قبضه لانه سأل الاستقرا لا يجوز كتابة
 لان المكاتب اسفاطها بالفسخ ولا معنى للتوثق عليه ويصح
 الضمان عن المكاتب بغيرها لاجنبى لا السيد بنا على ان غير ما

كنفلة

يستقط

يستقط ايضا عن المكاتب بعجزه وهو الاصح ويصح بالثمن في مدة
 الحيا لانه ابل للزوم بنفسه فالحق باللائم وصحة الضمان في
 الديون مشروطة بما **اذا علم** ايضا من **قوله** وجنبا وصحتها
 لانه اثبات مال في الذمة لعقد فاتبع البيع والدرجاة ولابد
 ان يكون معينا فلا يصح ضمان غير المعين كما حد الدينين
 والا يراو من الدين المجهول جنسا او قدرا وصفة باطل لان البرائة
 متوقفة على الرضا ولا تعقل معالجها له ولا تصح البرائة من الاجانب
 ويصح ضمان مرد كل عين ممن هي في ذمة مضمونة عليه لمخضو
 ومستفاعة كما يصح بالبدن بل اول لان المقصود هنا المال وبها
 الضامن يرد لها المضمون له ويبرأ ايضا بتلفها فلا يلزمه قيمتها
 كما لو مات المكفول ببدنه فلا يلزم الكفيل الدين ولو قال صممت
 من مالك على زيد من درهم الى عشرة صح وكان ضامنا للتبعة
 اذ خال للطرفين في الاول لانه مبداء الا لزام فان قيل عشرة
 اذ خال للطرفين في الالتزام فان قيل ربح النووي في باب
 الطلاق انه لو قال انت طالق من واحد الى ثلاث وقع الثلاث
 وقبها سة تعين العشرة اجيب بالطلاق محصور في عدد فاف
 فافاها استيفاده بخلاف الدين ولو ضمن ما بين درهم وعشرة
 لزمه ثمانية كما في الاقرار بشرط في الصيغة للضمان والكفا له
 الاتية لفظا لشعر بالترام كضمنت دينك على فلان وكفلت
 ببدنه ولا يصح ان بشرط اذ اصل كحا القته مقتضاها ولا
 يتعلق ولا يتوق وتكون كبدن غيره وحل احضاره له باجل
 معلوم صح لاجابة كضمان حال موجب باجل معلوم وثبت
 الاجل في حق الضامن ويصح ضمان الموجل حال ولا كما لا يلزم

طر

الضامن تجبل المضمون وان التهمة حال الكمال لو انتزعت الاصل
لصاحب الحق ولو وارثا **مطالبة من شأ من الضامن** ولو متبرعا
والمضمون عنه بان يطالب بهما جميعا او يطالب بهما بشا بالجميع او
يطالب احدهما بعبءه والآخر بما فيه اما الضامن فله الخيار الزعيم غان وما
الاصل فلان الدين باق عليه ولو تبرى الاصل من الدين يبرى الضامن منه
ولا عكس في الاصل بخلاف ما لو تبرى بغير ابراء كالتسليم ومات احدهما والدين
موجب حل عليه لان ذمته خربت بخلاف الحي فلا عليه لانه لم ينفى
بالاجل وانما يجبر في المطالبة اذا كان الضامن صحيحا **اذا كان على بيناه**
فيهما تقدم من كون الدين لازما معلوم القدر والجنس والصفة وشروط
في المضمون له وهو الدين معرفة الضامن بعبئه لتفاوت الناس في استيفاء
الدين تشددا وتسهيلا ومعرفة ومصلحة كمعرفة كما اقرى به ابن الصلاح
وان اقرى ابن عبد السلام بخلافه لان الغالب ان الشخص لا يוכל الا من
هو اشد منه في المطالبة ولا يشترط رضا كلان الضامن بمحض التزام لم
يوضع على قواعد المعاقبات ولا مضار المضمون عنه وهو المدين ولا
معرفة جواز التبرع راد الدين غيره بغير اذنه ومعرفة **واذ عزم**
الضامن الحق لصاحبه رجع بما عزمه **على المضمون عنه اذا كان**
الضامن والنقضاء للدين باذنه اي المضمون عنه له قبضه الا انه صرف
ماله الى منفعته لا لغير باذنه هذي اذا ادعى من ماله اما لو احدث
سهم الغارمين فاداه الدين فانه لا يرجع كما ذكره في الصدقات
وان اتفق اذنه في الضامن والاداء لا يرجع له لتبرعه فان اذن في
الضامن فقط وسكت عن الاداء رجع في الاصل لانه اذن في سبب
الاداء ولا يرجع اذا ضمن بغير اذنه وادى بالاذن لان وجوب
الاداء اسبب الضامن ولم ياذن فيه **فعمد** لو ابرأ بشرط الرجوع

مرجع

مرجع كغير الضامن وحيث ثبت الرجوع فحكمه حكم القرض حتى
يرجع في المنقوض بمثله صورة كما قاله القاضي حسين ومن ادعى دين غير
بأذنه ولا ضمان رجع **وان لم يشترط الرجوع** المعرف بخلاف ما اذا
بلا اذنه ثلاثة متبرع وانما يرجع هو ولو ضامنا اذا شهد بذلك
ولو رجلا ليجل مع له لا ذل لوجه او اذا حضره مدين ولو مع تنكح
الدين او في غيبته لكن صدقة الدين لسقوط الطلب باقراره **ولا**
يصح ضمان الدين المجهول قدرة او جنسية او صفته لانه اثبات
مال في الذمة بعقد فاشبه البيع في ايلاديه فيصح ضمانها مع الجهل
بصفته لانها معلومة السن والعدد ولانه قد يفتقر ذلك في اثباتها
في ذمة الجاني فيفتقر في الضامن ويرجع في صفاتها الى غالب بل البلد
ولا يصح ضمان مال مرهوب كضمان ما يستقرضه نزيل ونفقة الزوجة
المستقبلة وتسليم ثوب مرهنة شخص او لم تسلمه كما قاله في الرهن
الضامن ومرك المبيع او الثمن بعد قبض ما يضمن كان يضمن المشتري
الثمن او البايع المبيع ان خرج مفاصلة مستحقا او مغيبا ورد او نقصا
لنقص صفة شرطت او صفة وزنة وذلك للحاجة اليه وما وجه به
القول ببطلانه بانه ضمان مال مرهوب اجيب عنه بانه ان خرج المقابل
كما ذكر تبين وجوب رد المضمون ولا يصح قبل قبض المضمون لانه
انما يضمن ما دخل في ضمان البايع والمشتري عاقبة **لكن لو صالح**
الضامن عن الدين المضمون مما دونه كان صالح عن ماله ببعضها او
بثوب قيمته دونها لمرجع الاجماع لانه الذي بذله **فعمد** لو
ضمن ذمي لزمي دينيا على مسلم ثم تصالحا على غير تسليتها بالمسلم ولا
قيمتها للمخمر عنده واحواله الضامن المضمون له كالاذا في ثبوت الرجوع
وعدمه ولو ضمن اثنان الفالشخص كان له مطالبة كل منهما بالالف

لأنه ضامن في جميعها قاله المتولي **فصل** في كفالة البدن وتسمي
 ايضا كفالة الوجه وهي يفتح الكاف اسم سملضمان الاحضار والامال
والكفالة بالبدن اي بدن من يستحق حضرة مجلس الحكم عند
 الاستدعاء **بينة** اذا كان **على المكفول به حق** لله تعالى وحق **الادمي**
 والحاجة الى ذلك واستونس لها بقوله تعالى حكاية عن يعقوب عليه
 السلام لن ارسله معكم حتى توتوني موثقا من الله لئلا تنفي به بخلاف
 عقوبة الله تعالى وانما يصح كفالة بدن من ذكر بانه او بنائية
 ولو كان من ذكر صبيا او محبونا بادن وليه او محبوسا وان تعذر
 تحصيل الفرض في الحال او ميتا قبل دفنة لبشهاد على صورته اذ انحل
 الشاهد عليه كذلك ولم يعرف اسمه ونسبه قال في المطلب **وتظهر**
اشتراط اذن الوارث اذا اشتراط اذن المكفول وظاهر ان محله فيمن
 يعتبر اذنه والا فاما لمعتبر اذن وليه فان كفيل بدن من عليه ما لشرط
 لزومه لا علم به لعدم لزومه الكفيل وكما لبدن الجار الشايع كثلثة
 والخبر الذي لا يحسن بدونه كراسية ثلث ان عين محل التسليم في
 الكفالة فذلك والاتعين محلها كما في السلم فيهما وبيد الكفيل تسليم
 المكفول في محل التسليم المذكور بانه حاييل لتسليمه نفسه عن الكفيل
 فان غاب لزومه احضاره ان امكن بان عرف محله وامن الطريق ولا
 حاييل وان كان مسافة القصر ويجعل مدة احضاره بان يجمل مدة
 ذهابه وايابه على العادة وظاهر انه ان كان السفر طويلا امهل مدة
 اقامة المسافر وهي ثلاثة ايام غير يومه الدخول والخروج ثم ان
 مضت المدة المذكورة ولم يحضر حبل الى ان يتعدرا المكفول بموت

بغيره

بغيره او يوفي الدين فان وقاه فنهض المكفول قال الاستوي **تحرير**
 له الاسترداد ولا يطالب بكفيل جال ولا عقوبة وان فات التسليم بموت
 او غيره لانه لم يلزمه ولا بشرط انه يعزم المال ولو منع قوله ان فان
 التسليم للمكفول لم تصح الكفالة لان ذلك خلافا مقتضاها **فصل**
 في الشركة وهي بكسر الشين واسكان الراء وفتح الشين مع كسر الراء وسكانها
 لغة الاختلاط وشرعا ثبوت الحق في شيء لاثنتين فأكثر على جملة الشرك
 هذا والاولى ان يقال هي عقد يقتضي ثبوت ذلك والاصل فيها
 قبل الاجماع حين السابب ابن تزييد انه كان شريكا النبي صلى الله عليه
 وسلم قبل المبعث واقتصر بشركته بعد المبعث وخبر يقول الله بان ثالث
 الشريكين مال الشريكتين احد هما صاحبه فاذا اخذته خرجت من بينهما
 والمعنى انا معهما بالحفظ والاعانة فامددهما بالمعونة في امورهما
 وانزل البركة في تجارتهم واذا وقعت الحياية بينهما رفعت البركة
 والاعانة عنهما وهو معنى خرجت من بينهما وهي اربعة انواع شركة
 ايدان بان يشترك اثنان ليكون بينهما كسبهما بيدتهما وشركة معاوضة
 ليكون بينهما كسبهما بيدتهما او مالهما وعليهما ما يعرض من غير
 شركة وجوه بان يشتركا ليكون بينهما ربح ما يشتر بانه بموجب احوال
 لهما شريعا وشركة عنان بكسر العين على المشهور من عند النبي
 طهرا وهي صحيحة ولهذا اقتصر المصنف عليهما دون الثلاثة
 الباقية فباطلة لانها شركة في غير مال كالشركة في احتطاب واصد
 واصطياد وكثرة الغرم فيها لاسيما شركة المعاوضة **فصل**
 ان يورث بالمعاوضة وفيها مال شركة العنان صحيحة وان كان شركة
 العنان خمسة عما قد ان ويعقود عليه وعمل وصيغة ذكر
 المصنف بعضها وذكر شروط خمسة فقال **والشركة** المذكورة

بلفظه

خمس شرايط والخامس منها على وجهه ضعيف وهو البردية
 في كلامه بقوله **ان يكون على ناص** اي مضروب **من الدرهم ولدان**
 لا على التبر والسبايك وخوذلك من انواع المثلي والاصح صحتها
 في كل مثلي اما القدر الخالص فبالاجماع واما المتخوش فغيره
 وجهان اصحهما كما في زوائد الروضة جواز ان اسمهم ولا يجزى
 واما غير التقدم المثليان كالب والشيخ والحديد فعلى الاظهر
 لانه اذا خلط بحسنة ارتفع التمييز فاشبه النقد بين ومن المثلي
 تبر الدرهم ولدان غير فصاح الشركة فيه فما اطلقت الاكثر وهن
 منع الشركة فيه ولعل منهم المصنف مشى على انه متقوم كانه عليه
 في اصل الروضة وهي لا يطرح في المتقوم اذ لا يمكن الخلط في المتقوما
 لانها اعيان متميزة وحيث قد يتلف مال احدهما او ينقص فلا يكون
 قسمة الاخر بينهما اذ اعلمت ذلك فالعقد حيث ان الشروط اربعة
 الاول **ان يتفقا** اي المالان **في الجنس والنوع** دون القدر اذ لا يحد
 في النفاوت فيه لان الرجح والخسران على قدرهما **والثاني ان يخلط**
المالين بحيث لا يميزان لهما في امتناع المتقوم ولا بد من كون
 الخلط قبل العقد فان وقع بعد ولو في المجلس لم يكن اذ الاشتراك
 حال العقد فيعاد العقد بعد ذلك ولا يكتفى بالخلط مع اكمال
 التمييز ليجوز اختلافا جلس كدراهم وولدان ووصحة كصالح
 وكسورة وخطه جديدة وخطه عتيقة او ايضا او سود الامكان
 التمييز وان كان فيه عسر **ففي** قضية كلام المصنف انه لا
 يشترط تساوي المثليين في القيمة وهو كذلك فلو خلطوا قيعر اقوما
 بماية قيعر مقوم بمسعين صلح وكانا الشركة انما تابنا على قطع
 النظر في المثلي عن تساوي الاجزا في القيمة والا فليس هذا التقدير

مثلا

هذه

لذلك القليل وان كان مثليا في نفسه ولو كان كل منهما لزم ماله
 بعلامة لا يعرفها غيره ولا يتمكن من التفسير هل تصح الشركة نظرا
 الى حال الناس ولا نظرا الى حالهما قال في التجر يحتل وجهان انتهى
 والاوجه عدم الصحة اخذ من عموم كلام الاصحاب وحمل هذا
 الشرط اذ اخرجوا مالين وعقدنا فان ملكا مشتركا فيما يصح فيه الشركة اذ لا
 كالعرفت بارث وشرها وغيرهما واذن كلامها للاخر في التجار تمت
 الشركة لان المعنى المقصود الخلط حاصل ومن الحيلة في الشركة في
 المتقومات ان يبيع احدهما بعض ممرضة ببعض ممرضة من الاخر كمن
 ينصف اثلث بثلاثين ثم ياد له بعد التقاض وغيره مما شرعا في
 البيع في التصرف فيه لان المقصود بالخلط حاصل بل ذلك ابلغ
 من الخلط لان ما من جزء من الاو هو مشترك بينهما وهذا وان وجد
 الخلط فان مال كل واحد منهما يباع من الاخر وحيث في ملكا السوية
 ان يبيع نصف ينصف فان يبيع ثلث بثلاثين لاجل تفاوتهما في القيمة
 فلكان على هذه النسبة **والثالث ان ياذن كل واحد منهما صاحبه**
في التصرف مطلقا بعد الخلط وفي هذا الشرط اشارة الى الصيغة وهي
 ما يدل على الاذن من كل منهما للاخر في التصرف ثم يتصرف بمن يتصرف
 من كل منهما او من احدهما لان المال المشترك لا يجوز لاحد الشركتين
 التصرف فيه الا باذن صاحبه ولا يعرف الاذن الا بصيغة تدل عليه
 فان قال احدهما للآخر اجزا وتصرف اجزا في الجميع حيث شاولو لم
 يقل فيما شئت كالقراض ولا يتصرف الغايل الا في نصيبه ماله ياذن له
 الاخر يتصرف في الجميع ايضا فان شرطا ان لا يتصرف احدهما في نصيب
 نفسه لم يصح العقد لهما فيه من الجح على المالك في ملكه فلو قصر كل
 منهما على اشتراكه لم يكن في الاذن المذكور ولم يتصرف كل منهما الا في

حالتها

غصبة لاحتمال كون ذلك اخبارا عن حضور الشركة في المال ولا يلزم
 من حصولها جواز التصرف بدليل المال الموروث **شركة واربع ان يكون**
الرجح والخسران على قدر المالين باعتبار القيمة لا الاجزاء شرطا لذلك
 ام لا تساوي الشركيان في العمل ام تفاوته فيه لان ذلك يمتنع المالين فانه
 ذلك على قدرهما كما لو كان بينهما شجرة فاشترى او شاة فاشتريت فان
 شرطا خلا فانه بان شرطا النساي في الرجح والخسران مع العناضل
 في المالين او العناضل في الرجح والخسران مع النساي في المالين
 فسد العقد لا يفسخا لكون موضع الشركة ولوها شرطا جازاة في الرجح
 للاكثر منهما ماعلا بطل الشرط كما لو شرط التفاوت في الخسران فيرجع
 كل منهما على الآخر باجرة عمله في مال الآخر كالقراض اذ فسد ويتفقد
 التصرفات متما للوجود الاذن والرجح بينهما على قدر المالين ويتسلط
 كلا منهما على التصرف اذ اوجد الاذن من الطرفين بلا ضرر فلا يبيع
 نسيئة للمعسر ولا يغير نقد البلد ولا يشتري بدين ولا يباقر المال
 المشترك كما في السفر من الخطر فان سافر ضمن فاباع صح النسيج
 وان كان ضامنا ولا بد فعه لمن يعمل فيه لانه لا يرضى بغيره فان
 فعل ضمن هذا اكله اذا فعله بغيره اذن شركته فان اذن له في شيء
 مما ذكر جاز يشتريه في العاقد اهلية لو كمل وتوكل لان كلا منهما
 وكيل عن الآخر فان كان احدهما هو المتصرف اشرط فيه اهلية
 التوكيل وفي الاخر اهلية التوكيل ففما حتى يجوز كونه اعمى
 كما قاله في المطلب **ولكل واحد منهما** اي الشريكين **فسخها** اي
 الشركة متى **فسخا** ولو بعد التصرف لانها عقد جازي من الجانبين و
 ينعزلان عن التصرف بفسخ كل منهما فان قال احدهما للآخر عزلك
 او لا تصرف في نصيبي لم يعزل العازل فينصرف في نصيب المعزول **وفي**

مات

نسخ
 انسخ

مات احدهما او جبا او احمى محله او حرج عليه سقه وطلت
 اي انسختها لها من عقد جازي من الجانبين واستثنى في البحر
 اعمالا بسقطه فرض صلاة فلا فسخ به لانه خفيف وطاهر
 كلام الاصحاب بخلافه **فم** اي يد الشريك بدامانة كالموعد
 والوكيل فيقبل قوله في الرجح والخسران وفي التلف اذ ادعاه بلا سبب
 او بسبب خفي كالسرقة فان دعاه بسبب ظاهر كحريق طول بينة
 بالسبب ثم بعد اقامتها بصدق بالتلف به يمينه فان عرف الحريق
 دون عموم صدق بيمينه او وعمومه صدق بلا يمين ولو قال
 من في يده المال هولي وقال الآخر هو مشترك او قال من في يده المال
 هو مشترك وقال الآخر هولي صدق اصحاب اليد بيمينه لانها تدل
 على الملك ولو قال صاحب اليد اقتسمنا وصار في يدي قال
 الآخر بل هو مشترك صدق المفكر بيمينه لان الاصل عدم القسمة ولو
 اشترى احدهما شيئا وقال اشتريته للشركة او لنفسي وكذب الآخر صدق
 بيمينه لانه اعرف بقصد **فصل** في الوكالة وهي بفتح الواو
 وكسر هاء لغة التعويض يقال وكل امرء الى فلان فوضه اليه واكتفى
 به ومنه توكلت على الله وشرعا تلويح شخص ماله فعلة ما يقبل
 النيابة الى غير ذلك فعلة في حجاته والاصل فيها من الكتاب العزيز قوله
 تعالى فابغوا حكمنا من اهلنا وحكمنا من اهلها ومن السنة لعاديت
 منها خبر الصحيحين انه صلى الله عليه وسلم بعث السعادة لاخت الزكاة
 واركبها اربعة موكل ووكيل ووصيعة وبد المصنف
 بالموكل فقال **وكما جاز الا انسان التصرف فيه بنفسه** بملك ولاية
حائز له ان يوكل فيه غيره اذ لا يتعدى على التصرف بنفسه فبنيانه
 اولى وهذا في الغالب والا ففقد استثنى منه سبيل طردا وعكسا فمن

المشري

الطرد الظاهر بحقه فلا يוכל في كسر الباب واخذ حقه وتوكيل قار
وعبد ماذون له وسفبه ماذون له في كاح ومن العكس كالا يمي
يوكيل في تصرف وان لم تصح مبادرته له الضرر ويحرم يوكيل الا
في الكاح بعد التحلل فيصح توكيل ولي نفسه او عن مولى من
صبي ومجنون وسفبه لصحة مبادرته له وسكت المصنف عن
شرط الموكل فيه وشرطه ان يملأه الموكل حين التوكيل فلا يصح
التوكيل فيما سئلته وطلاق من سيكتها لانه لم يباشر ذلك بنفسه
فكيف يستلزم غيره الاتباع فيصح التوكيل ببيع مالا يملك تبعاً
للملوك كما نقل عن الشافعي ابو حامد وغيره ويشترط ان يقبل نيابة
فيصح التوكيل في كل عقد بيع وهبة وكل فسخ كاقالة ورتعيب
وقبض واقباض وخصومة من دعوى وهو اب وتملك صاح كاحيا
واصلطبا واستيفاء عفو له لا في اقرار فلا يصح التوكيل فيه ولا
في التقاط ولا في عبادته كصلاة الا في نسك من حج او عمره ورفع
خوفا كالكفارة ورفع خواصه كعقيقة ولا يصح في شهادة
الحاقت لها بالعبادة ولا في غوطلها رقتل ولا في غويمي كايلا ولا
بدان يكون الموكل فيه معلوما ولو من وجه كوكيلتك في اموري
وعتق ارقامي لا في خوكلي اموري ككل قليل وكثير وان كان تابعا
للمعين والفرق بينه وبين مامران التابع ثمعين بخلافه هنا
ويجب في توكيل في شرع عبد بيان نوعية كتركه وفي شراد ارحله
ولا سكة ولا يجب بيان ثمن في المسلمين لان عرض الموكل قد يتعلق
بواحد من ذلك نفيسا كان ذلك او خسيسا ثم يهل بيان ما ذكر اذا
لم يقصد التجارة والا فلا يجب بيان شئ مما ذكره وشار الى الوكيل
بقوله **او يتوكل** فيه عن غيره فافهم تقسيمه اى بشرط الوكيل

صحة مبادرته التصرف الماذون فيه لنفسه والا فلا يصح توكله
لانه اذ لم يقدر على التصرف لنفسه فليغير اولى فلا يصح توكيل صبي
ومجنون ومعنى عليه ولا توكيل امارة في كاح ولا يحرم ليعقده في اخره
وهذا في الغالب والا فقد استثنى من ذلك ما يمل منها المرأة فتتوكل
في طلاق ومنها السفبه والعبد فتتوكلان في قبول الكاح بغير اذن
الولي والسيد لا في ايجابه ومنها المصبي المامون فينوكل في الاذن
في دخول واصال هدية وان لم تصح مبادرته له بلا اذن ويشترط
تعيين الوكيل فلو قال لاثنتين وكلت احدكما في كذا لم يصح **فعله**
لو قال وكلتك في بيع كذا مثلاً وسلم صح كحا جسته بعض المتأخرين
وعليه العمل بشرط الصفة من موكل ولو بنا بيه ما يشعر برضاه
كوكيلتك في كذا او بيع كذا كساير العقود والاول بحاجب والثاني
قايير مقامه اما الوكيل فلا يشترط قبوله لفظاً او خوة الحاق التوكيل
بالاحقة اما قبوله معني وهو عدم رد الوكالة فلا بد منه فلو رد فقال
لا قبل ولا افعل وكلت ولا يشترط في القبول هنا الغور ولا المجلس
وبصح توقيت الوكالة نحو وكيلك في كذا الى رجب وتعلق التصرف
نحو وكيلك الان في بيع كذا ولا بعده حتى يجي رمضان لا يتعلق
الوكالة بخلافه اذا جاء سعيان فقد وكلتك في كذا فلا يصح كما يبر
العقود لكن ينفذ تصرفه بعد وجود المعلق عليه للاذن فيه
والوكالة عقد جابر ولو جعل غير لازم من جانب الموكل والوكيل
فيكون **وكيل واحد** منها **فسخها متى شاء** ولو بعد التصرف
سواء تعلق بها حق ثالث كبيع الموهون ام لا **ونفسه** حكما **احد**
احدهما ومجنونه وباعما به وشرعاً جزا احدهما بان يجر الوكيل
نفسه او يجره الموكل سواء كان بلفظ العزل ام لا كفسخت الوكالة او

او ابطالتها او رفققتها وتعدده انكارها بله عرض له فيه بخلاف
 انكارها لها نسبانا ولعرضها كالحفا بها من ظالم وبطر ونفاق وحجب
 سفه او فلس كما لا ينفذ من ان تصف بها وبفسقه فيها في العدة
 شرط كوكالة النكاح والوصايا به وبزوال ملكه موكل عن محل التصرف
 او منقطة كبيع ووقف لزوال الولاية ويجازها وكل في بيعه ونقله
 وتزويجه ورهنه مع قبض الاشعارها بالقدم على التصرف بخلاف
 نحو العرض على البيع **والوكيل** ولو جعل **امين** فيها **يقضه** كوكله
وفيما يصره من مال موكله عنه **ولا يضمن** ما تلف في يده من مال موكله
الا بالتعريض في حفظه كساير الامانات **تجب عليه** لو عيى بالتعدي
 كان او لي لانه يلزم من التعدي التعريض ولا عكس لاحتمال بيان
 ونحوه ويصدق بيمينه في دعوى التلف او الرد على الموكل لانه بائنه
 بخلاف دعوى الرد على غير الموكل كرسولة واذا تعدي كان كركب
 الدابة وليس اللوب تعد ضمن كساير الامانة ولا يعزل لوكالة
 اذن في التصرف والا مانه حكم بتزويج عليها ولا يلزم من ارتفاعه
 بطلان الاذن بخلاف الوديعة فانها محض اتفاق اذ اباغ واستلم
 المبيع نزل الضمان عنه ولا يضمن الثمن ولو رد المبيع عليه بعيب
 عاد الضمان **ولا يجوز** للوكيل **ان يبيع ويشترى** بالوكالة المطلقة
الا بثلاثة شرائط الاول ان يعقد **بشئ المشل** اذ لم يجد راعيا بزيادة
 عليه فان وجدته فهو كما باع بدونه فلا يصح اذا كان بعين
 فاحش وهو ما لا يحتمل غالبا بخلاف البسي وهو ما يحتمل غالبا
 فيقتصر ببيع ما يساوي عشرة بنسعه محتمل وشراية غير محتمل
والثاني كون الثمن **نقد** اي حال فلا يبيع بنسيه **الثالث**
 بيع **منقذ البلد** اي بلد البيع لا بلد التوكيل فلو خالف باع

على

على احد هذه الانواع وسلم المبيع ضمن بدله لتعدي به بتسليمه
 ببيع فاسد فيسترد ان بقي وله بيعه بالاذن السابق ولا يصح
 وان تلق المبيع عزم الموكل بدله من شئ من الوكيل والمشتري والقرار
 عليه **تجب عليه** لو كان في البلد نقدا ان لزمه البيع باعليهما
 فان استويا في المعاملة باع بافعهما للموكل فان استويا في شئهما
 فاذا باع بهما قال الامام فيه تردد للاصحاب والمذهب الجوزي ولو
 وكله لبيع موحلا صح وان اطلق الاجل وحمل مطلقا لعل على عرف
 المبيع بين الناس فان لم يكن عرف راعي الوكيل لانفع للموكل ويشترط الا
 شهاد وحيث قدر الاجل اتبع الوكيل ما قدره الموكل فان باع بحال
 او نقص عن الاجل كان باع الى شهر ما قال الموكل بعد الى شهرين صح
 البيع ان لم يشهله الموكل ولم يكن عليه ضرر كنقص ثمن او خوف
 او مونة تحتفظ او يبيع كما قال الاستوي جملة ما اذا الرعيين
 المشتري ولا فلا يصح لظهور قصد الحباية **فبيع** لو قال
 لوكيله بع هذا بكم شئت فله ببعه بعين فاعشن لا بنسيه ولا
 بغير نقد البلد او ما شئت او ما تراه فله ببعه بغير نقد البلد
 لا بعين ولا بنسيه او لكنه فله ببعه لا بعين ولا بقض بمرعز وهان
 فله ببعه بعرض وعين لا بنسيه وذلك لان كره للعدو فيشمل القليل
 والكثير وما الجنس فيشمل النقد والغرض لا كونه في الاخير لما قرن
 بعز وهان شمل عمر القليل والكثير ايضا وكيف للمحال فيشمل الحال
 والموجيل **ولا يجوز** للوكيل **ان يبيع** ما وكل فيه **من نفسه** ولا من
 موليه وان اذن له في ذلك لانه متهم في ذلك بخلاف غيرهما كالبية
 وولده الرشيد وله قبض الثمن حال تسليم المبيع المعين ان تشهله
 بهما من مقتضيات البيع فان سلم المبيع قبل قبض الثمن ضمن

فبينه وقت التسليم يتبد به وان كان الثمن اكثر منها فاذا اغرمها
تقر قبض الثمن دفعه الى الموكل واسترد ما غرم امال ثمن الموكل قبله
تسليم المبيع فيه وليس له قبض الثمن اذ حمل الاذن جديد وليس
لوكيل بشر اشرام عيب لا تقتضا الاطلاقة عمر فالسليم ولا توكيل الا اذا
يما يتا في منه لكونه لا يليق به او كونه عاجزا عنه عملا بالعرف
الغويض كمثل هذا لا يقصد منه عينة فلا يوكيل العاجز الا في الفكر
الذي يحجز عنه ولا يوكيل الوكيل فيما ذكر عنه نفسه بل عن موكله ولا
يجوز له ان يقر على موكله بما يضره **الاباؤه** على وجه ضعيف
والاصح عدم صحة التوكيل في الاقدام مطلقا فاذا اقال الغير وكلتكم
لنقر عني لغلا ن عني كذا فيقول الوكيل اقررت عنه بكذا الوجهة
مقر بكذا لم يصح لانه اخبار عن حق فلا يقبل التوكيل كالشهادة لكن
الموكل يكون مقر بالتوكيل على الاصح في الروضة لا بغيره بس وقيل الحق
عليه وحصل الخلاف اذ اقال وكلتكم لنقر عني لغلا ن بكذا كما مثلتم
قلو قال قر عني لغلا ن بالغلة على سمان اقرارا قطعيا ولو قال اقل
على بالغل لم يكن اقرارا قطعيا صرح به صاحب التعجيز **فتم**
اختتام عقد الوكيل كروية المبيع ومعارضة مجلس وتقايب فيه
تتعلق به تتعلق به لا بالموكل لانه العاقد حقيقة والشايع مطالبة
الوكيل كالموكل فثبت ان قبضه من الموكل سوا الشترى بعينه ام في رة
فان لم يقبضه منه لم يباله ان كان الثمن معينا لانه ليس ببينة وان
سما في الذمة طالبة به ان لم يقترق كماله بان انكرها وقال لا عرفها فان
اعترف بها طالب كلا منهما به والوكيل ايضا من الموكل كالاصل فاذا غرم
رجع بما غرمه على الموكل ولو تلف ثمن قبضة واستحق بيع طالبة
مشترى بعد كمال الثمن سوا اعترف المشتري بالوكالة ام لا ولا اقرار على الموكل

فيرجع

فيرجع الوكيل بما غرمه عليه لانه غرة ومن ادعى انه وكيل فقبض
ما على زيد لم يجب دفعه له الا ببينة بوكالته لا احتمال انكار الموكل
لها ولكن يجوز له دفعه ان صدقه في دعواه لانه محقق عنه
او ادعى انه مختال به او انه وارث له او وصي او موصي له منه
وصدقه وجب دفعه له الاعتراف له لا بخبر ياقا تنقال المال اليه
فصل في الاقرار وهو لغة الاثبات من قول النبي اي ثبت
وشرع اخبار الشخص بحق عليه فان كان يحق له على غيره
فدعوى او غيره على غيره فشهادة والاصل فيه قبل الاجماع قوله
تعالى اقر بقرنكم واخذتم على ذلكم اصري اي عهدي قالوا اقر بنا
وعبر الصبيان اعندنا انفس الى امراة هذا فان اعترفت فاجرها
واجبت الامة على المواخذه به واكرانه اربعة مقر ومقره وصيفه
ومقره **والمقر به** من المختلف **ضربان** احدهما **حق الله تعالى**
وهو ينقسم الى ما يسقط بالشبهة كالزنا وشرب الخمر وقطع السرقة
وعليه اقتصار المصنف والى ما لا يسقط بالشبهة كالزكاة والكفارة
والثاني حق الادمي كحد الغدق لشخص **حق الله تعالى** الذي
يسقط بذالك اذا اقر به **يصح الرجوع فيه عن الاقرار به** لان
منعاه على الذم والستر ولانه صلى الله عليه وسلم عرض بما عصى
بالرجوع بقوله لعنك قبلت لعنك لمست ابركجنون وللقاضي ان
يعرض له بذلك ما ذكر ولا يقول له ارجع فيكون امرا له بالكذب
وخرج بالاقرار ما لو ثبت بالبينة ولا يصح رجوعه بما لا يسقط
بالشبهة **والضرب الثاني حق ادمي** اذا اقر به فيه **لا يصح الرجوع**
فيه عن الاقرار به لتعلق حق المقر له به الا ان كذب المقر له
كما سباني في شروطه المقر له شرع في شروط المقر فقال **وتتفرع**

مسألة الأقرار في المقر الى ثلاثة شرايا الاول البلوغ فلا يصح اقرار
 من هو دون البلوغ ولو كان صبي الرافع القلعة عنه فان ادعى بلوغا منيا
 فمكن بان استكمل تسع سنين صدق في ذلك ولا يحلف عليه وان قرع
 ذلك في خصومه ببطلان تصرفه مثلا لان ذلك لا يعرف الا منه ولا نه ان
 كان صادقا فلا يحتاج الى حجي والا فلا فائدة فيه لان حجي الصغير غير
 منعقدة واذا لم يحلف فبلغ مبلغا يقطع فيه ببلوغه قال الامام
 والظاهر ايضا انه لا يحلف لا تنهار الخصومة وكالا من في ذلك الحيف
والثاني العقل فلا يصح اقرار مجنون ومغيب عليه ومن نزل عنه
 بعد كسره بدارا واكره على شرب خمر لا يمنع تصرفه وسياتي حكم
 السكران ان شاء الله تعالى في الطلاق **والثالث الاختيار** فلا يصح
 اقرار مكره بما اكره عليه لقوله تعالى الامن اكره وقلبه مطمئن بالا
 بيان جعل الاكره مسقطا للحكم الكفر في الاولي ما عداه وصورة
 اقراره ان تضرب ليقرب لوضرب لبيدق في القضية فاقول ان الشر
 او بعد له لزمه ما قرب به لانه ليس مكرها اذا المكره من اكره على شيء
 واحد وهذا انما ضرب لبيدق ولا يحصل لبيدق في الاقرار
 قال الماذري والولاية في هذا الزمان بايتهم من يتهم بالسرفه
 او قتل او نحوهما فيضربونه ليقرب بالحق ويراد بذلك الاقرار بما ادعاه
 خصمه والصواب ان هذا اكره سواء اقر في حال ضربه ام بعده وحكم
 انه لو لم يقرب ذلك لضرب فانبأ انتهى وهذا منعين **وان كان بحق**
 الادعي كاقراءه **مال** او نكاح **اعتبر فيه** مع ما تقدم **شرط رابع**
ايضا وهو الرشيد فلا يصح اقرار سفيفه بدين او نكاح او مال او
 نحو ذلك قبل الحجر وبعده **وهو** يصح اقراره في الباطل
 فيجزم بعد فك الحجر ان كان صادقا فيه وخرج بالمال اقراره بموجب

عقوبة

عقوبة كحد وقودان عني على مال لعدم تعلقه بالمال واما شروط
 المقر له لم يذكرها المصنف فمنها كون المقر له معينا نوع تعيين
 بحيث يتوقع منه الدعوي والطلب فلو قال لاني انسان او لواحد من
 بني ادم او من اهل البلد علي - الذي لم يصح اقراره على الصحيح و
 منها كون المقر له في اهل بيته استحقاق المقر له لانه حينئذ يصادف
 محله وصدقه محتمل وبهذا يخرج ما اذا اقرت المرأة بصدقها
 غيب النكاح لغيرها او لزوجه بصدقها عقب المخالعة لغيره او
 المحني عليه بالشرع عقب استحقاقه لغيره فلو قال هذه الزانية
 علي - كذا لم يصح لانها ليست اهلا لذلك فان قال علي بسبب الفلانة
 كفلان كذا يصح حملها على انه جني عليها واكثرها واستعملها
 تعديا كصحة الاقرار بحمل هند وان اسندته الى جهة لا تنتمك
 في حقه كقوله اقرضني اوباعني به سينا ويلغوا الاستار المذكور
 وهذا ما صححه الرافعي شحيه وهو المعتمد وما وقع في النهاج
 من انه اذا اسندته الى جهة لا يمكن في حقه لغو ضيق ومنها
 عدم تكذيب المقر فلو كذب في اقراره له جال ترك في بدل الزمان
 ببدل يشعر بالملك ظاهرا وسقط اقراره بمعارضه الاكذار حتى
 لو رجع بعد التكذيب قبل رجوعه سوا قال غلطت في الاقرار
 ام تعمدت الكذب ولو رجع المقر له عن التكذيب لم يقبل فلا يطعي
 الا باقرار جديد واما شرط الصيغة لم يذكرها المصنف ايضا
 فيشرط فيها الفضا صريح او كناية تتشعر بالزام وفي معناه
 الكناية مع الشبهة واسارة اخرى مفهومة كقوله لزيد علي
 او عندي كذا اما لو حذفت علي او عندي لم يكن اقرارا الا ان
 يكون المقر به معينا كهذا الثوب فيكون اقرارا وعلي او في ذهني

للمزيد ومعني او عند ذي العيون واجواب لي عليك الف واليسر عليك
الف بلي او تقدر او صدقت او انا مقرب او نحوها كالمعنى منه اقرار
كجواب اقضي الالف الذي لي عليك بنعم او بقوله اقضي غدا او
امهلني او حتى افتح الكيس او اخذ المفتاح مثلا او نحوها كالمعنى
من ياخذ الاجواب ذلك بزمه او حدة واختم عليه او اجعله في كيسك
او انا مقرب او قربه او نحوها كالمعنى صحاح او رومية وليس باقرار لان
مثله لك يذكرك للاستهزاء واما شرط المقربة ولم يذكره ايضا فشرطه
ان لا يكون ملكا المقرب حتى يقر بقوله داري او ديني لعمري ونحو
لغويا الاضافة اليه تقتضي الملك له فتتالي الاقرار لغيره لا قوله
هذا الغلام وكان ملكا لي الى ان قررت به فليس لغوا اعتبارا بانه
وكذا لو عكس فقال هذا ملكي هذا الغلام غايته انه اقرار بعد
انكار وان يكون بيده ولو مال لبسالم بالاقرار للمقر له حيث ولو لم
يكن بيده حالاً ثم صار بها عملاً يقتضي اقراره بان يسمي المقر له
حيث ولو قر بحرية شخص بيده غيره ثم اشتراها حكم بها وكان
شراؤه اقتداله ويحتمل من جهة المبيع فله الخبر دون المشتري
واذا اقر بجهول كسي وكذا صح اقراره **رجع في بيانه** فلو قال
له علي شي او كذا قبل تفسيره بغيره بغير عيادة مريض رد سلام
وحسب لا يقتضي كتمان سوا كان مالا وان لم يتحول كقوله وحيه
برام لا كفود وحق شقة وحد قدق وزيد كصدق كل منها
بالشي مع كونه محترما وان اقر بمال وان وصفه بنحو عظيم
كقوله مال عظيم او كبير وكثير قيل تفسيره بما قل من المال وان
لم يتحول كحبة بر ويكون وصفه بالعظيم ونحوه من حيث اشهر
عاصبة قال الشافعي رضي الله عنه اصل ما ابني عليه

الاقرار

الاقرار ان تؤم اليقين واطرح الشك ولا استعمال الطلبة ولو قال
له علي او عند ذي شي او شي او كذا الزمة شيئا ولا اقتضا العطية
المقايضة ولو قال له علي كذا درهم برفع او تصب او جبر او سكوت
او كذا كذا بالاحوال الاربعة او قال شي شي له او كذا كذا الزمة
شي واحد لان الثاني توكيد فان قال كذا او كذا درهم بلا نصيب
لزمة درهم فان ذكره بالنصيب بان قال كذا او كذا درهم الزمة
رددتهما لان التمييز وصف في المعنى فيعود الى المبيع ولو قال =
الدراهم التي اقررت بها ناقصة الوزن او مغشوشة فان كانت
دراهم البلد التي اقرب كذا كذا او وصل قوله المذكور بالاقرار
قبل قوله ولو قال له علي درهم في عشرة فان اراد منه فاحد
عشر او حسبا بعرفة فعشرة وان اراد ظرفا وحسبا لم يعرفه
او اطلق لزمة درهم لا المتبعين **وبصح الاستثناء** بالا او بعد
اخواتها في **الاقرار** وغيره لكثرة ورود في الغزان والسنة وكلام
العرب بشروط الاول وعليه اقتصر المصنف **اد او صل به** اي
انصل بالمستثنى منه عرفا فلا يضر سكتة تنفسا وغو وتذكر
وانقطاع صوت بخلاق الفصل بسكون طويل وكلام اجنبي ولو
يسمى الشرط الثاني ان ينوي قبل فرائض الاقرار لان الكلام انما
يعتبر بتمامه فلا يشترط من اوله ولا يكفي بعد فرائض والا لزم
رفع الاقرار بعد لزومه الشرط الثالث عدم استغراق المستثنى
للمستثنى منه فان استغرقه نحو قوله علي عشرة الا عشرة درهم
فلا يلزمه عشرة ولا يجمع مغرق في استغراق لا في المستثنى منه
ولا في المستثنى ولا فيهما فلو قال له علي درهم ودرهم الا درهما
لزومه ثلاثة دراهم ولو قال ثلاثة لادريين ودرهم لزومه درهم

لان المستثنى اذا رجع معرفة لم يبلغ الا ما يحصل به الاستغراق
 وهو درهم فيبقى الدرهمان مستثنين ولو قال له على ثلاثة دراهم الا درهمان
 درهم او درهمان لزم درهم لان الاستغراق انما يحصل بالاخير ولو قال
 على ثلاثة دراهم الا درهم او درهمان لزم درهم لوجوب الجمع هنا اذ
 استغراق والاستثناء من اثبات نفي ومن نفي اثبات فلو قال له على عشرة
 الانسعة الا ثمانية لزم تسعة لان المعنى الانسعة لا يلزم الا ثمانية
 فتلزم الثمانية والواحد الباقي من العشرة ومن طرق بيانه ايضا
 ان يجمع كلاما من المثبت والمعتني وتسقط المعتني منه فالباقي هو المقربة
 والعشرة والثمانية في المثال مثبتان ومجموعهما ثمانية عشرة والتسعة
 منفية فان استقطعا من الثمانية عشر تبقى تسعة وهو المقربة ولو قال
 له على عشرة الانسعة الا ثمانية الاربعة الاخيرة الاربعة الاثلاث
 الاثني الاول لزم خمسة لا اعداد المثبتة هنا ثلاثون والمعتني
 خمسة وعشرون يلزم الباقي وهو الخمسة ولك طريق اخر اي وهي
 تخرج المستثنى الاخير مما قبله وما بقي منه يخرج مما قبله فتخرج الواحد
 من الاثني وما بقي تخرجه من الثلاثة ثم ما بقي من الخمسة ثم ما بقي
 من السبعة من التسعة وهذا اسهل من الاول ويحصل له ما بقي فهو
 المطلوب ولو قال ليس على شي الخمسة لزم خمسة او قال ليس له على
 عشرة الخمسة لم يلزم شيء لان العشرة الاخمسة خمسة فكانه قال ليس
 له على خمسة فجعل النفي الاول متوجها الى مجموع المستثنى والمستثنى
 منه وان خرج عن قاعدة ان الاستثناء من النفي اثبات وعلى انما
 المستثنى لزمه في الاول خمسة لانه نفي محتمل فيبقى عليه ما استثناه ولو
 قدم المستثنى منه صح ما قاله الرافعي وصح الاستثنى من غير حجة
 للمستثنى منه وليس استثناء منقطع كقوله على الدرهم الا ثوبان

بين بثوب قيمته دون الف فان بين بثوب قيمته الف فالبيان لغوا
 وبطل الاستثناء لانه بين ما اراد به فكانه تلفظ به وهو مستعرقه
 وضع ايضا من المعنى كغيره كقوله هذه الدار لزيد الا هذا البيت
 او هكذا العبد له الا واحد وحلف في بيان الواحد لانه اعرف
 به اذ لا حتى لو ماتوا بقتل او دونه الا واحد او زعم انه المستثنى
 صدق بيمينه انه الذي اراد به بالاستثنى لاحتمال ما اراد و ذكرت
 في شرح المنهاج وغيره فوايدمه لا يحتملها هذا المختصر فليزجها
 من اراد **وهو اجماع الاقرار في حال الصحة والمرض ولو نحو فاسوا**
والله اعلم في الحكم بصحته فلوا قر في صحة بد بينا انسان وفي
 مرضه بد بين اخر لم يقدم الاول بل يتساويان كما لو شكا بالبينة
 ولوا قر في صحته او مرضه بد بينا انسان واقر وامرته بعد موته
 بد بين اخر لم يقدم الاول في الاصح لان اقرار الوارث كاقرار
 المورث لانه خليفة فكانه اقرارا بالدين **تتم** ~~لما لو اقر~~
 المريض انسان بد بين ولو مستغرقا اقرارا اخر يعين فده
 صاحبها كعكسه لان الاقرار بالدين لا يتضمن حجة في العين
 بدليل نفيه فيها بغير تبرع ولو اقر بائنا اخيه في الصحة
 عتق وورثه انه لم يحج عنه لو بائنا عتق عبد في الصحة وعليه
 دين مستغرق كمن كنه عتق لانه لا اقرار اخيرا لا تبرع ويصح اقراره
 في مرضه الوارثه على المذهب كالاجليبين لان الظاهر انه محقق لانه
 انتهى الى حاله بصدق فيها الكاذب ويتوب فيها الفاجر وفي قوله لا
 يصح لانه متكلم بحرمان بعض الوارثه ويجز الخلاق في اقرار الزوجة
 يقبض صداقها من زوجها في مرضها موته وفي اقراره لوارثه
 بهبة اقبضه ماله في حال صحته والخلاف المذكور في الصحة وما

التجرير فعند قصد الكرم لا يشك فيه كما صرح به جميع من هذا الفعل
 في قنارية وقال انه لا يحل للمقر له اخذته انتهى والخلاف في الاقرار
 بالمال الموقوف بكتاب او عقوبة فيصير حزمها وان اقصى الى المال بما
 لغوا والمكون قبل الاستيفاء الضعيف التهمة **فصل في العارية** وهي
 بشد يد الباق وقد تحقق اسمها بعارز ولعقد هاهنا عار اذا ذهب وجا
 بسرعة ومنه قيل للبلاد الخفيف عمار لكثرت ذهابه وسجيته ولا يصل
 فيها قبل الاجماع قوله تعالى وتعاونوا على البر والتقوى ونفس
 جمهور المفسرين في قوله تعالى ويعنون الماعون بما يستعينون به
 بعضهم من بعض كالدلو والفاس والابرة وخبر الصبيحي ان
 صلى الله عليه وسلم استعار فرسا من ابي طلحة فركبه والحاجة
 داعية اليها وهي مستحبة وقد تجب كعارية الثوب لدفع حر او برد
 وقد تحرم كعارية الامه من اجنبي وقد تنكر كعارية العبد المسلم
 من كافرا وراكها اربعة معبر مستعير ومعار وصيفة وقد بدا
 المصنف بالمستعار فقال **وطها امك الانتفاع به** منفعة مباحة
معاقبة كالعبد والثوب فخرج بالقيد الاول ما لا ينتفع به
 ولا يعار ما لا نفع فيه كالحمار الزمن واما ما توقع نفعه في المس
 المستقبل كالحشيش الصغير قال في يظهر فيه ان العارية ان كانت
 مطلقة او موقوفة من يمكن الانتفاع به صحت والا فلا ولما
 ذكر ذلك وخرج بالقيد الثاني ما كانت منفعة حرة فلا يعار ما ينتفع
 به انتفاعا محرما كالملاهي ولا بد ان يكون منفعة قوية فلا يعار
 التقدر ان الترتين اذ منفعة بها او الضرب على طريقها منفعة ضعيفة
 قل ما تقصد ومعظم منفعتها في الانتفاع والاخراج **فصل في**
 صبح الترتين والضرب على طريقها او نواذك كما جئته بعضهم صحت

لجادة

لجادة هذه المنفعة مقصد وان صعب و ينبغي في هذا الاستثناء
 في المعلوم الاتي وخرج بالقيد الثالث ما كانت منفعة في اذهب
 عبيته فلا يعار المعلوم ونحوه فان الانتفاع به انما هو بالاستهلاك
 فان انتفاع المقصود من العارية واذ الجمعت هذه الشروط في العارية
اعارته ان كانت منافع اثار بالفصل في باقية كالثوب والعبد كما
 مخرج بالمنافع الاعيان فلو اعارة ثباتا للشيء او شجرة لثمرتها ونحو
 ذلك لم يصح ولو اعارة ثباتا او دفعها له ومكده درها ونحوها لم
 يصح ولم يضمن اخذ درها والنسل لانه اخذها بهيمة فاسد ويضمن
 الثبات بحكم العارية الفاسدة **ومحور** اعارة جارية تخذ تامة او
 ذكر محرم الجارية لعدم المحذور في ذلك وفي المرأة والحرم المحسوس
 ونحوه الجارية وما كان يستعير من سيدها او الموصي له
 لمنفعتهما ويحق بالجارية الامور الجبل كما قاله الزركشي لاسيما
 من عرف بالخجور قال الاسنوي وسكتوا عن اعارة العبد للمرأة
 وهو كعكسه بلا شك ولو كان المستعير والمعارض في انتفاع
 احتياطا ونكرا كراهة تشرية استعارة واعارة فخرج اصله بخلاف
 واستعارة واعارة كافر مسلم صيانة لهما عن الادراك **فصل في**
 سكت المصنف عن شروط باقية الامران فيشرط في المعير صحة تبرعه
 لانها تخرج باحة المنفعة فلا يصح من صبي ومجنون ومكاتب وغيره
 سيد هو محجور سفيه وفسان وان يكون مختارا فلا يصح من مكبر وان
 يكون مملوكا لمنفعة المعار وان لم يكن مائلا للعين لان العار انما
 ترد على المنفعة دون العين فتصح من مكبر لمن مستعير لانه غير
 مالك لمنفعته وانما لا يبيع له الانتفاع فلا يملك نقل الا باخذ ويشترط
 في المستعير تعيين واطلاق تصرف فلا يصح لغير معين كان قال

والاصح من مستأجرها

اعتبرت احدهما ولا المصبي ويحتمل وسبقه الابعقد وليهم اذ الم
تكن العارية مضمون كان استعار من مستعير والمستعير تأبى
من يتور في له للنفقة لان الانتفاع راجع اليه وشترط في النفقة
لغنا يشتر بالاذن في الانتفاع كاعتراك او تطلبه كاعتري مع لفظ
الاخر او فعله وان تخر احد هما عن الاخر كما في الياحة وفي معنى
اللفظ الكناية مع بته وشارة اخرى مفهومة ولو قال اعتراك فريسي
مثلا لتعلقه بعلفك او لتعير في فريسيك فهو اجارة ولا عارة نظر الى
المعنى فاسد تعلقها له المدة والعوض بوجوب اجرة المثل ومونة رد
المعار على المستعير من مالك او حوكمك فان رد عليه فان رد على مالك
فالمنة عليه كما رد عليه المكترى وخرج مونة رد مونة ملزم مالك
لانها من حقوق المالك وان خالف القاضي وقال انها للمستعير وتصح
العارية مطلقا من غير تقييد بزمن **ومتيد** **جمد** كشهر فلا يفترق
الحال بينهما فعمل الموقته يجوز فيها تكرير المستعير ما استعار ولو
استعار ارضا لبناء او غراس جائز له ان يبني او يفرس المدة بعد الاخرى
ماله تنقضي المدة او يرجع المعير في المطلق لا يفعل ذلك الامرة
واحدة فان قلع ما بناه او غرسه لم يكن له اعادة الا باذن جديد الا
ان صرح له بالتجديد مدة بعد اخرى وسواء كانت العارية مطلقا او
موقته لكل من المعير والمستعير رجوع في العارية متى شاء ولا لها
جائزة من الطرفين فتتسخ بما يتسخ به الوكالة او نحوها موقوف
لحدهما او غيره ويستثنى من الرجوع المعير ما اذا اعار ارضا لدفع
ميت مخزنم فلا يرجع المعير في موضعه الذي دفن فيه وامتنع ايضا
على المستعير ردها فلهي لانه من جهتها حتى يبدى من اثر الدفون
الاجيب الذنب وهو مثل حبة خردل الى طرف العصص لا يبادر

يتحقق

يتحقق بالمشاهدة كما قلناه على حرمة المبيت ولها الرجوع قبل وضعه
في القبر لا بعد وضعه وان لم توار بالتراب كما رجح في الشرح الصغير
خلا فالمتولي وكوت في شرح المنهاج وغيره مسایل كثيرة مستثنات
من الرجوع فلا يبطل ذكرها فمن اراد ما لم يجعلها من تلك الكتب
ولكن الهمير قد قصرت وان اعاد لبناء او غراس ولو ادى مدة ثم ان رجوع
بعد ان بنا المستعير وغرس فان شربها عليه قلعه ذلك لزمه
قلعه فان امتنع قلعه المعير وان لم يشترط عليه ذلك فاقاب
اختارة المستعير قلعه مجازا ولزمه تسوية الارض وان لم يخرقلعه
خير معين بين ثلاثة امور وهي تملكه بعقد او تبقيته باجر فان
لم يخرق المعير شيئا تركه حتى يخرق احدهما ماله اختيارا ولكل منهما
بيع مملكه من شاء واذا رجع المعير قبل ادراك ذرع لم يجز
قلعه لزمه بتفريقه الى قلعه ولو عين مده ولم يرد ركة فيها التقصير
من المستعير قلعه المعير مجازا كما لو حمل نحو سبيل كهوا ويزر الى
ارضه فبنت فيها فان له قلعه مجازا وهي اي العين المستعار
مضمونة على المستعير اذا تلفت بغير الاستعمال المادون فيه وان
لم يفرط كتلفها بافة سماوية بغير على اليد ما اخذ حتى تود به
وهيذ يضمها **بقيتها** متقومة كانت او مثلية **يوم تلفها** هذا
ما جزم به في الانوار واقتضاء كلام جمع وقلنا بن اي عروق
يضمن المثلي بالمثل وحري عليه السبلي وهذا هو الجازم على
القواعد فهو المعقد ولو استعار عبدا عليه ثياب لم تكن مضمونة
عليه لانه لم يخذها ليستعملها بخلاف الحاق الدابة قاله البقوي
في فتاويه **قريب** لا يستثنى من ضمان العارية مسایل
منها جلد الاضحية المنذورة فان اعارته جائزة ولا يضمه

المستعير اذا اتلف في يده ومنها المستعار للرهن اذا اتلف في يده
 أم تهن لا ضمان عليه ولا على المستعير ومنها مالوا استعار صيدا
 من حرمة فتلف يده لم يضمنه في الأصح ومنها الواعار الامام شيئا
 من بيت المال لم يلد حق فيه فتلف في يد المستعير لم يضمنه وذلك
 مالوا استعار للفقير كتابا موقوفا على المسلمين لانه من حيلة الوقوف
 عليهم اماماتلى باستعمال الماذون فيه فانه لا يضمنه للاذن فيه
فصل لو قال من في يده عين كدابة وارضاها لغيري
 ذلك فقال له مالها بل اجرتك او غصبتني ومضت مدة كمثلها
 اجرة صدق المالك كمالها كل طعاما غير وقيل كنت اجنته لي وانكر
 المالك اما ان لم تضمن مدة كمثلها اجرة والعين باقية فصدق
 من بيده العين بيمينه في الاولي ولا معنى لهذا الاختلاف في
 الثانية ولو ادعى المالك الاجارة وذو اليد العصب فلا معنى
 للنزاع فيما اذا كانت العين باقية ولم تضمن مدة للاجارة فان
 مضت فذو اليد مقر بالاجرة لم ينكرها ولو اختلف المعير والمستعير
 في رد العارية صدق المعير بيمينه لان الاصل عدم الرد ولو
 استعمل المستعير العارية جاهلا بوجوب المعير لم تلزمه اجرة
 فان قيل الضمان لا فرق فيه بين الجهل وعدمه **اجيب بان**
 ذلك عند تسليط المالك وهنا بخلافه والاصل بقا التسليط وان
 المالك مقصر بنزك الاعلام **فصل** في الغصب وهو لغة
 اخذ الشيء ظلما وقيل اخذه ظلما جهرا او سرعا استيلا
 على حق الغير بلا حق والاصل في تحريمه قبل الاجماع ايات كقوله تعالى
 ولا تأكلوا اموالكم بينكم بالباطل اي لا تأكل بعضكم مال بعض
 بالباطل واخبار كثير ان دماءكم واهولكم واعرفكم عليكم حرام

رواه

رواه الشيخان ودخل في التعريف المذكور ما لو اخذ مال غير
 يظنه ماله فانه غصب وان لم يكن فيه اثر وقول الرازي ان
 الثابت في هذه حكم الغصب لا حقيقة ممنوع وهو ظاهر الى ان
 الغصب يقتضي الاثر مطلقا وليس مراد وان كان غالبا فلو كان
 دابة لغيره او جلس على فراشه فعاصب وان لم ينقل ذلك
 ولم يقصد الاستيلاء **ومن غصب مالا** او غيره **لاحد** ولو ذميا
 وكان باقيا **الرمة** **رد** على الفور عند التمكن وان عظمت المونة
 في رده ولو كان غير متمول حكمة براء وكتب يقضي لقوله صلى الله عليه
 وسلم على اليد ما اخذت حتى تؤديه فلولي الغاصب المالك الجارة
 والمغصوب معه فان استرده لم يكلف اجرة النقل وان امتنع
 فوضعه بين يديه بري ان لم يكن لنقله مونة ولو اخذه المالك
 وشروط على الغاصب مونة النقل لم يحرك لانه ينقل ملك نفسه
 ولو رد الغاصب الدابة لاصطط المالك بري ان علم بالملك به
 بمشاهدة او اخبار ثقة ولا يبرأ قبل العلم ولو غصب المودع او
 المستاجر او المرتكح بري بالرد الى كلي من اخذ منه لا الى الملتقط
 لانه غير ماذون له من جهة المالك وفي المستعير والمستعار
 وجهان او جهلا انه يبرأ لانهما ماذون لهما من جهة المالك **لكنها**
 ضامنان **فصل** قضية كلام المصنف انه لا يجب على
 الغاصب مع رد العين المغصوبة جالها شيء ويستثنى مسألة
 يجب فيها مع الرد القيمة وهي ما لو غصب امة حملت بحر في يده ثم
 درها مالها فانها يجب عليه قيمتها للحلوله لان الحاصل بحر لا يباع
 ذكره المحب الطبري وجوب الرد على الفور مسلطان الاوان مالو

نفس لرجاء وادرجه في سغبته وكانت في لجة وخيف من نزعته هلك
 محترق في السغبته ولولا الغاصب على الاصح فلا ينزع في هذه الحالة
 الثانية تأخير لاشهاد وان طالب المالك **فان قيل** هذا مشكل
 لاستمرار الغصب اجيب بان له زمن يسير اغتفر للمردية لان المالك
 قد ينكر وهو لا يقبل قوله في **ولزمه** مع ردة **ارش نقصه** احي
 نقص عينه كقطع يده او صفة كسبان صنعت لا تقدر قيمته
ولزمه مع الرد والارش **اجرة مثله** لمدة اقامته في يده ولو لم يستوف
 للنفع ولو تفاوتت الاجرة في المدة ضمن في كل بعض من ابعاض المدة
 لجرة مثله فيه واذا وجبت اجرة فدخله نقص فان كان بسبب
 الاستعمال كلبس الثوب وجب مع الاجرة ارش على الاصح وان كان
 بسبب غير الاستعمال كان غصب عبدا فنقصت قيمته باقائه
 كسقوط عضوه بمرض وجب مع الاجرة الارش لجر الاجرة حينئذ
 ما قبل حدوث النقص اجرة مثله سليما وما بعده اجرة مثله
 معيبا واطلا قالمصنف بشا من ذلك كله **فان تلف** الموصوب
 الممتول عند الغاصب باقاة او تلف كله او بعضه **ضمنه** الغاصب
 بالاجماع اما غير الممتول كسبة براء وكلب يفتني وزبل وحشرات ونحو
 ذلك فلا يضمنه ولو كان مستحق الزبل قد عزم على نقله اجرة لزم
 نوجبها على الغاصب ويستثنى من ضمان الممتول اذا تلف صايل
 منها ما لو غصب حربي مال مسلما او ذبي شهرا مسلما وعقدت له ذمته
 بعد التلف فانه لا ضمان ولو كان باقيا وجب رده ومنها ما لو غصب
 عبدا او جب قتله بحق الله تعالى بردة او نحوها فقتله فلا ضمان
 على الاصح ومنها ما لو قتل الموصوب في يد الغاصب واقتل المالك
 من القاتل فانه لا شيء على الغاصب لان المالك اخذ بدله فله في البحر

تنبيه

فان قيل قوله المصنف تلف لا يتناول ما اذا التلغف هو
 واجبي كمنه مأخوذ من باب اولي ولذا قلت او تلف لكت
 لو تلف المالك في يد الغاصب او تلفه من لا يعقل او من يبري
 طاعة الا مبرا من المالك بيري من الضمان **فان قيل** لو صال
 الموصوب على المالك فقتله دفعا ليريد الغاصب سوا وعلم انه
 عبدا ام لا لان الاختلاف بهذه الجهة كتلف العبد نفسه وخرجه
 نفولنا عند الغاصب ما لو تلف بعد الرد فانه لا ضمان واستثنى
 من ذلك ما لو رده على المالك باجارة او رهن او ودعة ولم يعلم
 المالك قتله عند المالك فان ضمانه على الغاصب وما لو قتل
 بعد رجوعه الى المالك بردة او جنابة في الغاصب فانه يضمنه
 ويضمن موصوب تلف **مثلة او مان له مثل** موجود ولا على ما
 حصره كليل او وزن وجازر السلم فيه كما ولو اغلا ونراب ونحاس
 وسكة وقطن وان لم ينزع حبه ودقيق ونحوه كما قاله ابن
 الصلاح والماضين مثله لانه حين اعتدى عليكم ولانه اقرب
 الى التلف وما عدا ذلك منقوم وسياتي كما لم يرفع والمعدود
 وما لا يجوز السلم فيه كالحجون وغالية ومعجب واورد على
 التعريف البر المختص بالاسفير فانه لا يجوز السلم فيه مع ان
 الواجب فيه مثل لانه اقرب الى التلف فيخرج القدر المستحق
 منهما واجيب بان ايجاب رده مثله لا يستلزم كونه مثليا كما في
 ايجاب رده مثل المنقوم في القرض وبان امتناع السلم في محله
 لا يوجب امتناعه في خربة الباقي بحالهما وورد المثل انما هو بالنظر
 اليهما والسلم فيهما جائز ويضمن المثل في ابي مكان حل له
 وانما يضمن المثل اذ ابقى له قيمة فلو تلف ما بمقازة مثلا

ان

ثم اجتمع عند نهر وحيث بالمغازاة ولو صار الشئ منقوما او مثليا او
المنقوما مثليا جعله الدقيق خيرا والسهم شيرا او الشا حكما
ثم تلق ضمن مثله الا ان يكون الاخر كثر قيمة فيضمن به في
الثاني وتبينه في الاخرين والمالك في الثاني مخير بين المثليين
اما لو صار المنقوما منقوما كانا خاصا صيغ منه على يجب فيه
اقصى القيم كما يوضح مما مر وفرج بقيد الوجود ما اذا فقد
المثل حسا او شرعا كان لم يوجد كمان الغصب والحواله او وجد
باكثر من ثمن مثله فيضمن باقصى قيم المكان الذي حله المثلي
منه من غصب الحين فقد المثلي لان وجود المثلي كغير العين
في وجوب تسليمه فيلزمه ذلك كما في المنقوما ولا نظر الى ما بعد
الفقد كما لا نظر الى ما بعد تلف المنقوما وصورة المسئلة اذ لم يكن
المثل مفقودا عند التلف كما في صورة الحرر ولا ضمن بالاكثريين
الغصب الى التلف او يضمن المغصوب **بقيته ان لم يكن له مثل**
بان كان منقوما فيلزمه قيمته ان تلف بالثلاث او بدونه حيوانا
كانا وغيره ولو كانا مستوليه **اكثر ما كانت من يوم اي حين**
الغصب الى يوم اي حين التلف وان زاد على دية الحر توجه
الرد عليه حال الزيادة فيضمن الزايد والعيرة في ذلك ينقد
مكان التلف ان لم ينقله ولا فينتجه كما في الكفاية اعتبار ينقد
اكثر الامكنه ويضمن ابعاضه بما نقصا من الاقصى الا ان
اتلف بان اتلفها الغاصب او غيره من رفيق ولها ارش مقدر
من حركيد ورجل فيضمن باكثر الامر من مما نقصا ونصف
قيمته لاجتماع الشبهين فلو نقص بقطعها ثلثا قيمته لزمه
النصف بالقطع والسدس بالغصب **فهم ان قطعها**

المالك

المالك ضمن الغاصب الزايد على المصنف فقط وشر وابد المصوب
المتصلة كالسمن والمنفصلة كالولد مضمونة على الغاصب بالاصل
وان لم يطل بها المالك بالرد ويضمن تقوم اثني بلا غصب بقيته
وقت تلف لانه بعد معدوم وضمان الزايد في الغصب انما كان
بالغصب ولم يوجد هنا ولو تلف عبد امغينا لزمه تمام قيمته
او امه معينة لم يلزمه ما زاد من قيمتها بسبب العبي على النصيب
الاختار في الرضعة لان استماعها منها محرم عند خوف الفتنة
وقضيته ان العبد الامر الحسن كذلك فان تلف بسرته جناية ضمن
بالاقصى من الجناية الى التلف لا انا اذا اعتبرنا الاقصى في الغصب
ففي نفس الانلاف اول **تتم** لا لو وقع نصيب في بيت
او ديار في محبيرة ولم يخرج الاول الى يهدم البيت والثاني الى يكرس
المحيرة فان الوقوع بتفريعا صاحب البيت والمحيرة فلا غرم على المالك
الفصل والديار ولا غرم الارش فان كان الوقوع بتفريعا فالوجه
كما قال الماوردي انه انما يغرم النصف لاشتراكهما في التفريق كما
تتم ولو ادخلت بهيمة راسها في قدر ولم يخرج الا كسر هاترت
لتخليصها ولا تذبح المأكولة لذلك ثم ان صاحبها مال كرها فعليه
الارش لتفريطه فان لم يكن معها فان تعدي صاحب القدر بوضعها
في موضع لاحق له فيه اوله فيه حق كونه قدر على دفع البهيمة فلم
يدفعها فلا ارش له ولو تعدي كل من مالك القدر والبهيمة فحكما
حكم ما رعت الماوردي ولو ابتلعت بهيمة جوهرة لم تذبح لتخليصها
وان كانت مأكولة بل يغرم مال كرها ان فرط في حفظها قيمته الجوهرة
للحيلولة فان ابتلعت ما يغسد بالابتلاع غرم قيمته للفصوله
فصل في الشفعة وهي باسكان الغاد وحكي ضمها

مصادم بين مو

يوضعها

لغة الضم وشرا حقا تملكه قلري ثبت للشريك لا القدر على
الحادث فيما يملك معاوضة والأصل فيها خبر القاضي عند ربحي
الله تعالى عنه قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم بالشفعة فيما لم
يقسم فاذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة وفي رواية
للا شفعة في ارض او ربح او حايطة والريج المنزل والحايطة البستان
والمعنى فيه دفع ضرر مونة القسمة واستجدات المرفق كما يصعد
والنومر والبالوعة في الحصة الصابرة اليد وذكر عقب الغصن
تواخذ قهر فكانها مستثناة من تحريم اخذ مال الغير قهرًا وكانها
ثلاثة اخذ ومخوذ منه ومخوذ والصيغة انما تجب في التملك
وبدأ المصنف بشرط الأخذ فقال **والشفعة واجبة** أي ثابتة للشريك
بالخطأ أي خلطه للنيوع ولو كان الشريك مكانًا او غير ما قل
كمسجد له شقص لم يوقل باع شريكه باخذ الناضر بالشفعة **دون**
خلطه **الجوار** بكسر الجيم فلا يثبت الجار ولو ملاصقا بخبر البخاري
الحار وما ورد فيه محمول على الجار الشريك جهابذين الأدب ولو
قضى بالشفعة للجار يعني لم ينقص حكمه ولو كان القضاء بها الظاهري
لنظايرة من المسائل الاجتهادية ولا تثبت للشريك ايضا في المنفعة
فقطا كان ملكها بوصية وتثبت لذي على مسلم ومكانه على سبيل
كعكسها ولو كان لبنت المال شريك في ارض قباع شريكه كان للامام
اخذ بالشفعة ان لم لا مصلحة ولا شفعة لصاحب شقص من ارض
مشتركة موقوف عليه اذا باع شريكه نصيبه ولا شريكه اذا باع
شريكه اخر نصيبه كما افتى به البلقيني لا متناع قسمة الوقف
عن الملك ولا شفاة ملكه الاول عن الرقبة **وهو** على ما اختلف
الرواية في ولو وري من جوار قسمته عنه لا مانع من اخذ الثاني

وهو

وهو العقد ان كانت القسمة قسمة اقران ويلتزم في الماخوذ
وهو الركن الثاني ان يكون **فيما ينقسم** أي فيما يقبل القسمة اذا
طلبها الشريك بان لا يبطل نفعه المقصود منه **نحو** لو قسم
بان يكون بحيث ينتفع به بعد القسمة من الوجه الذي كان
ينتفع قبله كطاحون وحمام كبيرين وذلك لان علة ثبوت
الشفعة في التقسم كما ورد في ضرر مونة القسمة والحاجة الى
افراد الحصة الصابرة للشريك بالمرفق وهذا الضرر حاصل
قبل البيع ومن حق الراغب فيه من الشريكين ان يخلص صاحبه
منه بالبيع **فلما** باع لغيره سلطه الشرع على اخذه منه **دون**
مالا ينقسم بان يبطل نفعه المقصود منه لو قسم كحمام و
طاحون صغيرين وبذلك علم ان الشفعة تثبت لما لا يكثر
صغيرا ان باع شريكه بغيره لا عكسه لان الاول يجبر على
القسمة دون الثاني وان تكون **في كل مالا ينقل من الارض**
بان تكون ارضا تباعها كشيء ثم غير موية او بناء وتباعه
من ابواب وغيرها غير كونه مكرمي نهلا غني عنه فلا شفعة
في بيت على سقف ولو مشترك ولا في شجر افرق بالبيع او بيع
مقبرة فقط ولا في شجر جاف بشرط دخوله في بيع ارض لا تنفاد
التبعية ولا في كونه دارا لا غني عنه فلو باع دار وله شريك في
ممرها الذي لا غني عنه فلا شفعة فيه حذر من الاضرار بالمشترى
بخلاف ما لو كان له عنه عني بان كان للدار ممرًا وممكنه احد اث
ممرها الى شارع او نحو ومثل المصنف مالا ينقل بقوله **كالعقار**
بفتح العين وهو اسم المنزل والارض والضياع كما في تهذيب النووي
وخرجه حكاه عن اصل اللغة **وغیر** أي العقار بما في معناه كالحمام

الكبير اذا امكن جعله حاميين والبنا والشجر تبعاً للارض كما تقدم
قريب قد علم من كلامه ان كل ما ينقل لا تثبت فيه
شفعة وهو كذا ان لم يكن تابعا كذا ومن المتقول الذي لا تثبت
فيه الشفعة البنا على الارض المختلطة فلا شفعة فيه كما ذكره الزمخشري
وهي مسألة كثيرة الوقوع وان يملك المأخوذ بعوض كبير وبغير عوض
خلع وصالح دم فلا شفعة فيما لا يملك وان يجري بسبب ملكه
كما جعل قبل الفراغ من العمل ولا فيما ملكه بغير عوض كما رث
وصية وهبة بلا ثواب ويشترط في المأخوذ منه وهو الركن الثالث
تأخر سبب ملكه عن سبب ملك الآخر فلو باع احد شريكين نصيبه
شترط الخيار له فباع الآخر نصيبه في زمن الخيار يبيع بثالث الشفعة
للمشترى الاول ان يشفع بابعه لتقدم سبب ملكه على سبب ملك
الثاني لا للثاني وان تأخر عن ملكه ملك الاول لتأخر سبب ملكه
عن سبب ملك الاول وكذا لو باع مرتباً بشرط الخيار للمأخوذ
المشترى سواء اجاز امعاً ام احدهما قبل الآخر فلا في ملكه
اشترى اثنان داراً وبعضها ماعاً فلا شفعة لاحدهما على الآخر
لعدم سبقه واخذ الشفع الشقص من المشتري **بالثمن**
المعلوم الذي وقع عليه عقد البيع وغيره فلو اخذ في شتر مثلي
كنت قد وجب مثله ان تيسر ولا قيمته وفي متقوم كعبد وثوب
بقيته كما في العصب ويعتبر قيمة وقت العقد من بيعه وكذا في
خلع وغيره لانه وقت ثبوت الشفعة ولان ما زاد في ملك المأخوذ
منه وخير الشفع في ثمن هو حل بين تعجيله مع المأخوذ حالاً او بين
صبره الى الحلول ثم يأخذ وان حل الموصل بموت المأخوذ منه
دفعاً لغيره من الخائنين لانه لو جوزه له الاخذ بالموصل اضر

بالمأخوذ

بالمأخوذ منه لاختلاف الدماء وان الزم بالاحد حالاً بنظيره من
الحال ضرر بالشفع لان الاجل يقابله قسط من الثمن **واعلم**
بذلك ان المأخوذ منه لو مرضي بذمة الشفع لم يجز وهو الاصح
ولو بيع مثلاً لشقص وغيره كتب اخذ الشقص بقدر حصته من
الثمن باعتبار القيمة ولو كان الثمن ما يتبين وقيمة الشقص ما يتبين
ولقيمة المضموم اليه عشرين اخذ الشقص بأربعة اخماس الثمن
خياراً للمشتري بتفريق الصفقة عليه لدخوله فيها عالماً بالحال
وخرج بالمعلوم الذي قدرته في كلامه ما هذا المشتري بجزء
نقد اكان او غيره امتنع الاخذ بالشفعة لتعذر الوقوف على الثمن
ولاخذ بالجهول غير ممكن وهذا من حيل المسقط للشفعة
وهي مكروهة لما فيها من ابقاء الضرر وصورها كثيرة ومنها ان
يبيعه الشقص باكثر من ثمنه بكثير ثم يأخذ به عرضاً يوي ما
ترضاه عليه عوضاً عن الثمن او يحط عن المشتري ما يرضى عليه
بعد انقضاء الخيار ومنها ان يبيعه بجهول مشاهد ويقبضه
وتخلطه بغيره بلا وزن في الموزن او ينفقه او يتلفه ومنها
ان يشتري من الشقص جزءاً بقيمة الكل ثم يهبه الباقي ومنها
ان يهب كل مالك الشقص واخذ الآخر بان يهب له الشقص
بلا ثواب ثم يهب له الآخر قدر قيمته فان خشي عدم الوفاء بالهبة
اميين ليقيصاها متهماً بما بان يهبه الشقص ويجعله في يد
اميين ليقتضيه اياً يتقاضي في حالة واحدة ومنها ان يشتري
بمتقوم قيمته بجهل له كقص ثم يضعه او تخلطه بغيره فان كان
غائباً لم يلزم البايع احضاره ولا الاخبار بقيمته ولو عين الشفع
قدر ثمن الشقص كقوله للمشتري اشترى بنة بمائة درهم وقال

المشتري بكن ذلك الثمن المعلوم القدر خلاف على في العلم بقدره لان
 الأصل علمه به فان ادعى الشفيع علم المشتري بالثمن ولم يعنى له قدر
 لم تنه دعواه لانه لم يدع حقا له **فتعين** لانه لو ظهر الثمن مستحقا
 بعد الاخذ بالشفعة فان كان معينا كان اشترى بهذه الماية بطل
 البيع والشفعة لعدم الملك وان اشترى بثمن في الذمة ودفع عما
 فيها فخرج المدفوع مستحقا بطل المدفوع وبقي البيع والشفعة
 وان دفع الشفيع مستحقا لم تبطل شفيعته وان علم ان مستحق
 لانه لم يقصر في الطلب والاخذ سواء اخذ بجميع ام لا فان كان معينا
 في العقد احتاج تحليكا جديدا وكخرج ما ذكره مستحقا خروجه نحاسا
 ومشتري تصرف في الشقص لانه ملكه والشفيع فسحقه باخذ
 الشقص سواء كان فيه مشقة ام لا كوقوفه وهبة لان حقه سابق
 على هذا التصرف وله اخذها فيه شفعة من التصرف كبيع كذلك
 ولانه ربما كان العوض فيه اقل او من جنس هو عليه **اي بشر**
 اي الشفعة بعد علم الشفيع بالبيع **على الفور** لانها حق ثبت
 لدفع الضرر فكان على الفور كالرد بالعيب والرد يكونها على الفور
 وهو طلبها وان تأخر التملك واستثنى من الفور به عشرة صور
 ذكرتها في شرح المنهاج منها انه لو قال لم اعلم ان في الشفعة
 وهو ممن يخفي عليه ذلك ومنها ما لو قال العاصي لا اعلم ان الشفعة
 على الفور فان المذهب هنا في الرد بالعيب قبول قوله فاذا علم
 بالمبيع مثلا فليبادر عقب علمه بالشراء على العادة ولا يكلف البذر
 على خلاها بالعدد ونحوه بل يرجع فيه الى العرف فماعة تقصيرا
 وتواييسا كان مسقطا وما لا فلا **فان اخرها** اي الشفعة مع العلم
 بالبيع مثلا بان لم يطلبها **مع القدرة عليها** بان لم يكن عذر

بطلت

بطلت اي شفيعته لتقصير وخروج بالعلمها اذ لم يعلم فانه
 على شفيعته ولو وصي ستون ولا يكلف الا لشهاد على الطلب اذ
 سارط الباني في الحال او وكل في الطلب فلا تبطل شفيعته بتركه وخروج
 بعدم العذر ما اذا كان معذورا كونه مريضا يمنع من المطالبة
 لا كصداع يسير او كان محبوسا ظاهرا او مدين وهو معسر فعاجز عن
 البيعة او غايبا عن بلد المشتري فلا تبطل شفيعته بالتأخير وان
 كان العذر يزول عن قرب كالمصلي والكل وقاضي الحاجة والذي
 في الحام كما ان له التأخير ايضا الى زواله ولا يكلف القطع على خلاف
 العادة ولا يكلف الاقتصار في الصلاة على اقل ما يجزي بل ان يستوي
 المستحل المنفرد فان زاد عليه فالذي يظهر انه لا يكون عذرا ولم ان
 تعرض لذلك وحضر وقت الصلاة او الطعام او قضا الحاجة جاز
 له ان يقدرها وان يلبس ثوبه فاذا فرغ طالب بالشفعة وان
 كان في ليل فحتى يصبح ولو اخر الطلب لها وقال لم اصدق الخبير
 ببيع الشريك الشقص لم يعذر ان اخبره عدلان او عدل وامرأتان
 بذلك وكذلك ان اخبره ثقة حل وعبد او صرة في الاصح لانه
 اخبار وخبر الثقة مقبول ويعذر في خبر من لا يقبل خبره كمن سبق
 وصي ولو صير ولو اخر الشفيع بالبيع بالف فترك الشفعة فبان
 بحسمانية بقي حقه في الشفعة لانه لم يتركه زهدا بل للغلاء فليس
 مقتصر وان بان بالكثر ما خبر به بطل حقه لانه اذ لم يرغب فيه
 بالاحل فيما لا يختر او لي ولو لي الشفيع المشتري فسلم عليه او سأل
 عن الثمن او قال له بارك الله لك في صنتك لم يبطل حقه اما في
 الاولى فلا ان السلام السنة قبل الكلام واما في الثانية فلا ان
 جاهل الثمن لا بد له من معرفته وقد يريد العارف اقرار المشتري

واما في الثالثة فلا نه قد يدعوا بالبركة لياخذ صفة مبركة
واذا تزوج امرأة او خالها **على شقة** فيه شقة وهو بكسر
 الشين المحقة واسكان القاق اسير لقطع من الارض والطائفة
 من الشيء كما اتفق عليه اهل اللغة **اخذه الشفع** اي الشريك
 المصدق او الخال من امره في الاولى ومن الخال لغة في الثانية
بهم المثل معتبرا يوم العقد لان البضع منقسم وقيمة مكر
 ويجب في المتعة متعة مثلها لامر مثلها لانها الوجبة الواجبة
 بالفرق والنقص عوض عنها ولو اختلف في قدر القيمة المأخوذ
 بها الشقص المشفوع صدق المأخوذ منه بيمينه قاله الروياني
وان كان الشفع جماعة من الشركاء **استحقوا على قدر الاموال**
 لانه حق مستحق بالملك فنفقا على قدره كالاجرة والتمرة فلو كانت
 ارض بين ثلاثة لواحد نصفها والاثنين والآخر سدسها فباع
 الاول حصته اخذ الثاني سهمين والثالث سهما وهذا صحيح
 الشيخان وهو المعتمد وقيل باخذون بعدد الروس واعتمد
 جمع من المتأخرين وقال الاسنوي ان الاول خلاف مذهب الفايح
 ولو باع احد الشريكين بعض حصته لرجل ثلثها الاخر فالشفعة
 في البعض الاول للشريكة القديرة لا ينفرد بالحق فان عني عنه شريكه
 المشتري الاول في البعض الثاني لانه صار شريكا مثله قبل البيع
 الثاني فان لم يعرف عنه بل اخذه يشاركه فيه لزو الملك ولو عني
 احد الشفيعين عن حقه او بعضه سقط حقه كالقود واخذ الآخر
 الكل وتركه فلا يقتصر على حصته لئلا تنتفع الصفقة على المشتري
 او حرم احدهما وغاب الآخر اخذ الى حضور الغائب لعذرة
 في ان لا يأخذ ما يؤخذ منه واخذ الكل فاذا حضر الغائب شاركه

بالملك

فيه

فانه لان الحق لهما فليس للحاضر الاقتصار على حصته لئلا تنتفع
 الصفقة على المشتري لو لم يأخذ الغائب وما استوفاه الحاضر
 من المنافع كما لاجرة والخمرة لا يزاوجه فيه الغائب وتنتفع الصفقة
 بتعدد الصفقة او الشقص فلو اشترى الثاني من واحد شقصا
 او اشترى واحد من اثنين فللشفيع اخذ نصيب احدهما وهذا
 لا تغاير تبعض الصفقة على المشتري او واحد شقصا من
 دارين فللشفيع اخذ احدهما لانه لا يغضي الى تبعض شيء واحد
 في صفقة واحدة **فصل** لو كان المشتري حصته في ارض
 كان كانت بين ثلاثة اثلاثا فباع احدهم نصيبه لاحد صاحبيه
 اشترى مع الشفع في البيع بقدر حصته لا يستواهما في الشفعة
 وبأخذ الشفع في المقال السدس لاجميع المبيع كلها لو كان المشتري
 اجنبيا ولا يشترط في ثبوت الشفعة حكم بها من حاكم لثبوتها بالنسب
 ولا حضور ثمنها كالبيع والاحضور مشتري ولا رضا كالدعيب
 وشرا في ملك بهار وية شفع الشقص وعليه بالثمن كالمشتري
 وليس للمشتري منعه من رويته وشرا فيه ايضا لفا يشعر
 بالتملك وفي معناه ما من في الضمان لتملك او اخذ ثمن الشفعة
 مع قبض مشتري الثمن او مع رضا او يكون الثمن في ذمة الشفع
 ولا زني او مع حكم له بالشفعة اذا حضر مجلسه وان ثبت حقه
 فيها او طلبه **فصل** في القراض وهو مشق من
 القراض وهو التطلع سمي بذلك لان المالك قطع للعامل
 قطعة من ماله يتصرف فيها وقطعة من الربح ويسمى
 ايضا مضاربه ومغارضة والاصل فيه قبل الاجماع والحاجة
 واحتج له بما ورد في بقوله تعالى ليس عليكم جناح ان تبتغوا

فصل من ركب ويأنه صلى الله عليه وسلم ضارب لحد حله بما لها الى
 الشام وانفذ ن معه عبد هامة مسرة وحقيقته توكيل مالك جعل ماله
 بيد اخر ليتجر فيه والربح مشترك بينهما واركانه ستة مائة وعامل
 وعمل وربح وصعوبة ومال ويعرف بعضها من كلام المصنف وافيها
 من شرحه **والقراض اربعة شرائط الاول ان يكون عقده على نفع**
 بالمد والتشديد المحجبه وهو ما ضرب من **الدرهم القصة** القصة
 الخالصه ومن **الدنانير** الخاصة وفي هذا اشارة الى ان شرط المال
 الذي هو واحد الاكران ان يكون نقد احوالها ولا بد ان يكون معلوما
 حششا وقد راو صفة وان يكون معينا بيد العامل فلا يصح على غيره
 ولو فلو ساء وتبركا وحليا ومنفعة لان في القراض ان اراد العدل فيه
 غير مضبوط والربح غير متوقع به وانما جود الحاجة فاختص بها
 يروج بكل حال وشهر التجارة به وعلى نقد مغشوش ولو راجح
 لا تنفاه خلوصه **ثاني** ان كان غشيه مستهلكا جان كما قال الله
 الجرجاني ولا على مجهول حششا وقد راو صفة ولا على غير مقدرا
 كان قارضا على ما في الذمة من دين او غيره وكان قارضا على احد
 مرتين ولو متساوتين ولا يصح بشرط كون المال بيد غير العامل
 كما لا ليو في منه ثمن ما اشترى العامل لانه قد لا يجد عند
 الحاجة بشرط في المالك ما شرط في الموكل وفي العامل ما شرط
 في الوكيل وهما الركبان الاولان لان القراض توكيل وتوكيل وان
 يستقل العامل بالعمل لئلا يتمكن من العمل متى شاء فلا يصح
 بشرط عمل غيره معه لان انقسام العمل يقتضي انقسام اليد
 ويصح بشرط انما لا يملك معه في العمل ولا بد للمملوك
 لانه مال محجول عمله تبع المال وشرطه ان يكون معلوما بريدية

او وصف

او وصف وان شرطت نفقته عليه جاز **والشرط الثاني ان ياذن**
رب المال للعامل في التصرف في البيع والشراء **مطلقا** وفي هذا
 اشارة الى الركن الرابع وهو العمل بشرطه ان يكون في تجارة
 وشار بقوله مطلقا الى اشتراط ان لا يضيغ العمل على العامل
 فلا يصح على شرطه ان يطعمه ويحفر او يحول يسجد ويبسجه لان
 الطحن وما معه اعمال لا تنسج تجارة بل اقال مضبوطة يتاجر
 عليها ولا شراء متاع معين كقوله ولا تشتري الا هذه السلعة
 لان المقصود من العقد حصول الربح وقد لا يحصل فيما يعينه
 فيتحل العقد **والثاني** ان لا يضر في العقد اذنه **فيما لا ينقطع**
غالب او يضر فيما يند وجوده كالياقوت الاحمر والخيل البلق حصول
 المقصود وهو الربح في الاول دون الثاني ولا يصح على معاملة
 شخص معين كقوله ولا تبع الا يزيد ولا تشتري الا منه **والشرط**
 الثالث وهو الركن الخامس **ان يشترط المالك له** اي العامل
 في صلب العقد **جاء** ولو قليلا **مطلوبا** لهما من الربح بحريته
 كنصف او ثلث فلا يصح القراض على ان لاحدهما معين او بينهما
 الربح او ان لا يغيرهما منه شيئا لعدم كونه لهما والمشرط للمملوك
 احدهما المشرط له فيصح في الثانية دون الاولى على ان لاحدهما
 شركة او نصيبا فيه للجهل بحصته العامل او على ان لاحدهما عشرة
 او مخرج صنف لعدم العلم بالجزئية ولانه قد لا يربح غير عشرة او
 غير ربع ذلك الصنف فيعجز احدهما بجميع الربح او على ان للمالك
 النصف مثلا لان الربح فائدة راس المال فهو للمالك الا ما ينسب
 منه للعامل ولم ينسب له شيء منه بخلاف ما لو قال علي ان
 للعامل النصف مثلا فيصح ويكون الباقي للمالك لانه يربح

بقوله

الحال **ربح وخسران** بعده بسبب رخص او عيب حادث **حبر**
الخسران الحاصل برخص او عيب حادث **بالربح** لا تقتضاه العرف
 ذلك وكذا الوثائق بعضه باقية سببها بعد تصرف العامل بسبب او شر
 قبا ساعيا ما مولا واخذ المالك بعضه قبل ظهور ربح وخسران مرجع
 المال الباقي بعد الماخون واخذ بعضه بعد ظهور ربح فالحال الماخون
 ربح ورأس مال مثاله الحال مائة والربح لان الربح سدس المال
 يستقر للعامل المشروط له منه وهو واحد وثلاثون ان شرط له نصف
 الربح واخذ بعضه بعد ظهور خسران فالحسرة مخرج على الماخون
 والباقي مثاله الحال مائة والخسرة عشرين واخذ عشرين في حصتها
 من الخسران فالحسرة كانت اخذ خمسة وعشرين فيعود رأس المال الى
 خمسة وسبعين ويصدق العامل في عدم الربح وفي قدرة لموافقة
 فيما توافد الاصل وفي شراء له او للراض وان كان خاسرا ولو اختلفا
 في القدر المشروط له تحت الفكاك خلافا للمتبايعين في قدر الثمن والعامل
 بعد الفسخ اجرة المثل ويصدق في دعوى مرد المال للمالك لان
 ابيمنه كالبودع بخلاف نظيره في المرتكبات والمستاجر **باب**
 كلامه ادعى الرد على من استأمنه صدق بيمنه **باب**
 والمستاجر **باب** القراض حاي من الطرفطين لكل من
 ائتملكه والعامل قسمة متى شاء وينفسخ به الوكالة كسوت
 احدهما وجبونه لهما من انه توكيل وتوكل ثم بعد الفسخ او الا
 نفساخ يلزم العامل استيفاء الدين لانه ليس في قبضته ورد
 قدر رأس المال بثلثه بان ينقصه وان كان قد باعته بتقد على
 غير صفتة او لم يكن ربح لانه في عهده رد رأس المال كما اخذه
 اذا طلب المالك الاستيفاء كتفا او التضيض والا فلا يلزم **باب**

ذلك

ذلك الا ان يكون مخو ر عليه وحصنة فيه ولو تعاقد على نقد
 ونقر فيه العامل فابطل السلطان ذلك النقد ثم فسخ العقد
 فليس للمالك على العامل الا مثل النقد المعقود عليه على الصحيح
 في الزوائد **فصل** في المساقاة وهي ما خوذت من السقي
 بفتح السين وسكون الفاء في المحتاج اليه فيها غالب الاسما في
 الجاز فانهم يسمون من الاباء لانه انفع اعمالها وحقيقتها ان
 يعامل غيره على تحمل او شجر عنب ليتهد به بالسقي والتربية
 على ان الثمرة لهما والاصل فيها قبل الاجماع خبر الصحيحين
 انه صلى الله عليه وسلم عامل اصل خبير تحملها وارضاها
 بشرط ما يخرج منها من ثمر وبيع والحاجة داعية اليها لان
 مالك الاشجار قد لا يحسن تعهد بها ولا يفرغ له ومسا
 يحسن ويتفرغ قد لا يملك الاشجار فيحتاج ذلك الى
 الاستعمال وهذا الى العمل ولو اكره المالك لزمنه الاجرة
 في الحال وقد لا يحصل له شيء من الثمار وينتهون العامل في
 الحاجة الى تجوزها واركانها ستة عاقدان وعمل ونهر صفة
 وسوردا العمل والمصنف ذكر بعضها وذكر الباقي في الشرح
 والمساقاة **باب** الجارية اليها كعامر ولا يصح عقد ها الا
 على شجر النخل **والكرم** هذا احد الاركان وهو الورع اما النخل
 فلخير السابق ولو ذكر كرم كما اقتضاه اطلاق المصنف وصرح به
 الحنفية والخفاق وينتشر فيه ان يكون مغروبا معينا من سيبانيد
 عامل لم يبد وصلاحه ومثله العنب لانه في معنى النخل بما مع
 وجوب الزكاة ويبي في الحزن وتسمية العنب بالكرم لورود
 النهي عن تسميته بذلك قال صلى الله عليه وسلم لا تسموا العنب

كرمًا إنما الكرم الرجل المسلم رواه مسلم واختلفوا فيهما أفضل
 والراجح أن النخل أفضل لوروده أكثر مما تنكح النخل المطعرات
 في المحل الثابتات في الوحل وإنما خلقت من طينة آدم والنخل
 مقدم على العنب في جميع القرآن وشبه صلى الله عليه وسلم النخل
 بالمؤمن فإنها تشرب براسها وإذا قطع ماتت وينتفع بجميع أجزائها
 وشبه صلى الله عليه وسلم عنب الرجال عنب العنب لأنها أصل
 الخمر وهي أم الخبايا فلا تصح المساقاة على غير نخل وعنب استقفا
 كتيب ونفاح وشمس وبطيخ لأنه يئو من غير تعهد بخلاف
 النخل والعنب ولا على غير مرئي ولا على مبهم كاحد البساتين كما
 في سائر عقود المعاوضة ولا على كونه بيد غير العامل كأن جعل
 بيده ويد المالك كما في القراض ولا على ودي يخرسه ويتعده
 والثمر بينهما كما لو سلمه بذر البرجعة ولأن الغرس ليس من
 عمل المساقاة فضمنه إليه يفسدها ولا على ما بد إصلاح ثم ينفق
 معظم الأعمال بشرط في العاقدين وهما الركن الثاني والثالث
 ما مر فيهما في القراض وتقديم بيانه وشريكه مالك كاجتنبي فتصح
 مساقاته له أن شرط له زيادة على حصته بشرط في العمل وهو
 الركن الرابع أن لا يشترط على العاقد ما ليس علمه فلو شرط ذلك
 كان شرط على العامل أن يبيي جدًا راحد يقدح أو على المالك تنقية
 الثمر لم يصح العقد بشرط في الثمر وهو الركن الخامس شروط
 ذكر المصنف منها شرطين بقوله **ولها شرطان أحدهما أن**
يقدرها العاقدان بمدة معلومة يثمر فيها الشجر غالبًا كسنة
 أو أكثر كاجل فلا تصح موجد ولا مطلقة ولا موقته بأكثر
 الثمر للجهل بموقته فإنه يتقدم تارة ويتأخر أخرى ولا موقته

بزمن

بزمن لا يثمر فيه الشجر غالبًا تخلوا المساقاة عن العوض ولا جرة للعامل
 أن علمه أو ظن أنه لا يثمر في ذلك الزمن وأن استوي الاختلاف
 أو جهل الحال قللة أجرته لأنه عمل طامعاً وإن كانت المساقاة
 باطله **والشرط الثاني أن يعين للعامل جزءاً** أكثر أو قليلاً
معلومًا كالثلث في الثمرة التي وقع عليها العقد والشرط الثالث
 اختصارهما بالثمر فلا يجوز بشرط بعضه لغيرهما ولا كلاً لهما كذا
 قال في الروضة وفي استحقات الأجرة عند شرط النخل للمالك وجهان
 كالقراض أحدهما المنع بشرط في الصيغة وهو الركن السادس ما مر
 فيها في البيع غير عدم النافيت بقرينة ما مرنا كاساقيتك أو عاملتك
 على هذا على أن الثمرة بيتا فيقبل العامل لا تفصل إعمالاً بانهية
 بها عرف غالب في العمل عرفه العاقدان فلا يشترط أن لا يكون
 فيها عرف غالب أو كان ولم يعرفه الشرط ويجعل المطلق على
 العرف الغالب الذي عرفاه في ناحيته **ثم العمل فيها على صيغتين**
 هذا شروع في بيان حكميهما الأول **عمل يعود نفعه إلى الثمرة** كزديا
 أو صلاحها أو ينكره كل سنة كسقي وتنقية مجري الماء من طين
 ونحوه وإصلاح اجابيين يقف العاقدان حول الشجر ليشربه شبلت
 باجلابيين الغسل جميع اجابته وتلقيح النخل وتنقية خشبش
 وقضبان مضر بالحد لشجر وتعريض للعنب جرت به عادة وهو
 أن ينصب اعداداً ويظللها ويرفعه عليها ويحفظ الثمر على الشجر
 وفي البيد من السرقة والشمس والطير بأن يجعل كل عقد
 في وعاء بهيئة المالك كالقوصة وقعه له ويجنيه **فهو كله على**
العامل دون المالك لاقتضاء العرف ذلك في المساقاة قال في
 الروضة وإنما اعتبر التكرار لأن ما لا ينكر يبقى الزرع بعد فراغ

تتها

المساقاة وتكليف العامل مثل هذا الجفاف به ^{الضرب} **والثاني** **عبد يعود**
نفعه الى الارض من غير ان يتكرر كل سنة ولكن يقصد به حفظ
الاصول كبناء حيطان البستان وحفر نهريه واصلاح ما يتأخر من
النهر ونصب الابواب والدرولاب ونحو ذلك والاث العمل كالغاس
والمعول والمجمل والطلع الذي يفتح به النخل والبهيمة التي تدعى
الدولاب **فهو كله على رب المال** دون العامل لاقتضار العرف ذلك
ويملك العامل حصته من الثمر بالظهور ان عقد قبل ظهوره وقاية
التراض حيث لا يملك فيه الزرع الا بالقسمة كما مر بان النج وقاية
لرأس المال والثمر ليس وقاية للثمر ما اذا عقد بعد ظهوره
فيملكها بالعقد وخرج بالثمر الجريد والكرف والليف فلا يكون
مشركا بينهما بل يختص به المالك كما جزم به في المطلب تسعا
لما ورد في وغيره قال ولو شرط جعله بينهما على حسب ما شرطه
في الثمر فوجهان في الحاوي انتهى والظاهر منهما الصحة كما نقله
الزمخشري عن الصهريري ولو شرطها للعامل بطل قطعا وعامل
المساقاة امين باتفاق الاصحاب ولا يصح كون العوض غير الثمر فلو
ساقاة بدراهم او غيرهما لم تنعقد مساقاة ولا جارية الا ان فصل
الاعمال وكانت معلومة ولو ساقاه على نوع بالنصف على ان يساقوه
على آخر بالثلث فسد الاول للشرط الفاسد واما الثاني فان عقده
جاهلا بفساد الاول فكذلك ولا يصح **قوله** المساقاة
لانزله كالاجارة فلو هرب العامل او حجز بمرض او نحوه قبل النسخ
من العمل وتبرع غيره بالعمل بنفسه او اله بلى حق العامل
فانه لم يتبرع غيره ورفع الامر الى الحاكم اكثرى الحاكم عليه من
يعمل بعد ثبوت المساقاة وهرب العامل مطلا وتعد من حضارة

من ماله

ماله ان كان له مال والا انجري بموجب ان تاتي **فصل** ان كانت
المساقاة على العين فالذي جزم به صاحب المعين البيهقي والشافعي
انه لا يكثرى عليه لتمكن المالك من الفسخ ثم ان تعد راكنا و
اقتضى عليه من المالك او من غيره ويوفي من نصيبه من الثمر
ثم ان تعد راقتراضه عمل المالك بنفسه او نفق با شاهد بذلك
شرطا فيه رجوعا باجرة عملة او بها نفقة وتومات الساقى في ذمته
قبل تمام العمل وخلف تركه عمل وارثه اما منها بان يكثرى
عليه لانه حق واجب على مورثه او من مال او بنفسه وسلم
له المشروط فلا يجبر على الاتفاق من تركه ولا يلزمه المالك تمكينه
من العمل بنفسه الا اذا كان امينا عارفا بالاعمال فان لم تكن
له تركه فللوارث العمل ولا يلزمه ولو اعطى شخص اخر دابة
ليعمل عليها او يتعهد لها وفوايدها بينهما لم يصح العقد لانه
في الاولى يمكنه ايجار الدابة فلا حاجة الى ابراد عقد عليها فيه
عمر وفي الثانية الفوايد لا تحصل بعمله **فصل** في الاجارة
وهي بكسر الهمزة اشهر من ضمها وفتحها لغة اسم للاجرة وشرا
تملكه منفعة بعوض بشرط تاتي والافيهما من قبل الاجار
اية فان ارضعن كد وجه الدلالة ان الارضاع بلا عقد تبرع
لا يوجب اجرة وانما يوجبها ظاهرا لعقد فتعين وخبر مسلم
انه صلى الله عليه وسلم نهى عن المزارعة وامرنا بالمواجرة
والمعنى فيها ان الحاجة داعية اليها اذ ليس لكل احد موكوب
ومسكن وخادم فيؤثر لذلك كما جاوز البيع الاعيان وراكبها
اربعة صبيغة واجرة ومنفعة وعاقدا من مكر ومكر واشارة
المصنف رحمه الله تعالى الى احد الامكان وهو المنفعة بقوله

وكما ان كان الانتفاع به منفعة مقصود معلومة قابلة للبذل
والإباحة بعوض معلوم مع بقاء عينه مدة الاجارة صحته
اجارة بصيغة وهو الركن الثاني كاجر تك هذا الثوب مثلاً فيقول
 المستاجر قبلت او استاجرت وتنقذ ايضا بقول الرجز الدار مثل
 اجر تك منفعتها سنة مثلاً على الاصح فيقبل المستاجر فهو كمالو
 قال اجر تك ويكون ذكر المنفعة تأكيداً لقول البائع بعثتك محبة
 هذا الدار ورقتها فخرج بمنفعة العين النافذة كما يستجار
 ببيع على كلمة لا تنعيب ومعلوم القراض والحالة على عمل مجهول
 وبقابلة لما ذكر منفعة البضع فان العقد عليها لا يسمى اجارة
 وبعوض هبة المتافع والوصية بها والشركة والاعارة ومعلوم
 المساقاة والحالة على عمل معلوم بعوض مجهول بالزرق ودلالة
 الكافر لنا على قلعة بحارية منها وبقي عبثه ما يذهب في الاجارة
 كالشمع للسراج فلا تصح الاجارة في هذه الصور وذكرت لها
 شروطاً اخر اوضحتها في شرح المنهاج وغيره وانما تصح اجارة ما يمكن
 الانتفاع به مع هذه الشروط **اذا قدرت منفعة في العقد احد**
امرين الاول ان يكون بتعيين **مدة** في المنفعة المجهولة القدر
 كالسكنى والرضاع ويسبق الارض ونحو ذلك اذا سكنى وما يشيع
 الصبي من اللبن وما تزوي به الارض من السقي يختلف ولا ينضب
 فاحتياج في منفعة الى تقديره **مدة او ابي الامر الثاني** بتعيين
عمل في المنفعة المعلومة القدر في نفسها كخياطة الثوب
 والركوب مكان فتعين العمل فيها طريق الى معرفتها فلو قال
 لخياط لي ثوباً لم يصح بل يشترط ان يبين ما يريد من قميص
 او غيره وان يبين نوع الخياطة اهي روميه او فارسية الا

ان تطرد

ان تطرد عادة بنوع فيعمل المطلق عليه فتعين **الكل** على
 المصنف نوع ثالث وهو نقد برها بنهما معاً بقوله في استجار
 عين استاجر تك لتعمل لي كذا شهراً ما لوجه بين الزمن وعمل
 العمل ككثر تيك لخياط هذا الثوب هذا التهار لم يصح لان
 العمل قد يتقد وقد يتأخر كما لو اسلم في قفيز حنطه بشرط
 كون وزنه كذا الا يصح لاحتمال ان يزيد او ينقص وبهذا
 اندفع ما قاله السبكي من انه لو كان الثوب صغيراً يقطع
 بمرصة في اليوم فانه يصح وبشرط في العاقدين وهو الركن الثالث
 ما بشرط في المتبايعين وتقدم بيانه **ثاني** اسلام الطرفين
 بشرط فيما اذا كان المبيع عبداً مسلماً وهذا لا يشترط فيصح
 من الكافر استجاراً لمسلم اجارة ذمة وكذا اجارة عيني على
 الاصح مع التراهه ولكن يومئذ لا تملكه عن المافع على
 الاصح في المجموع بان يوجبه لمسلم ولا تنعقد الاجارة بلفظ
 البيع على الاصح لان لفظ البيع موضوع لملك الاعيان فلا
 يستعمل في المافع كما لا ينعقد البيع بلفظ الاجارة وكلفظ
 البيع لفظ الشراء ولا يكون كناية فيها ايضاً لا قوله بعثتك ثيابي
 قوله سنة مثلاً فلا يكون صريحاً ولا كناية خلافاً لما بحثه بعضهم
 من انه فيها كناية وتزد الاجارة على عيني كاجارة معين مرعاب
 ورفيق ونحوهما ككثر تيك لكذا سنة واجارة العقار لا تكون
 الاعلى العين وعلى ذمة كاجارة موصوف من دابة ونحوها لحمل
 مثلاً والزام ذمة عمل كخياطة وبناء ومورد الاجارة الاجارة
 للمنفعة لا المعين على الاصح سواء وردت على العين ام على الذمة
 وبشرط في الاجارة وهو الركن الرابع ما مر في الثمن كونها معلومة

حسنا وقدرنا وصفه الا ان تكون معينة فتكفي رويتها فلا
تصح اجارة دار و اية بعاره وعلق الجهل في ذلك فان ذكر
معلوما واذن له حاج العقد في صرفه في العارة والعلق صح
ولا لسلخ الشاة بجلدها ولا لطحن البر مثلا ببعض دقيقة ثلثه
الجهل بخانة الجلد وبقدر الدقيق وعدم القدرة على الاجرة
حالا وفي معين الدقيق الخالة وتصح اجارة امرأة مثلا ببعض
زريق حالا لا رضاع باقية للعلم بالاجرة والعمل المكثري انما وقع
في ملك غير المكثري تنعاه ويشترط في صحة اجارة الذمة تسليم
الاجرة في المجلس وان تكون حالة كرس مال السلم لا بها سلم في
المناقع فلا يجوز فيها تاخير الاجرة ولا تأجيلها ولا الاستبدال
عنها ولا الحوالة بها ولا عليها ولا ابراء منها واجارة العين
لا يشترط في صحتها تسليم الاجرة في المجلس معينة كانت
الاجرة او في الذمة كالثمن في البيع ثمة ان عين المكان التسليم مكانا
تعيين والا فوضع العقد ويجوز في الاجرة في اجارة العين تحجيل
الاجرة وتأجيلها ان كانت الاجرة في الذمة كالثمن **واطلاقها ينقض**
تحجيل الاجرة فتكون حالة كالثمن في البيع المطلق **الا ان يشترط**
التأجيل في صلب العقد فتأجل كالثمن فيجب الاستبدال عنها
والحوالة بها وعليها والابراء منها فان كانت معينة لم يحجز التأجيل
لان الاعيان لا توحد وتملك في الحال بالعقد سواء كانت معينة
ام مطلقة ام في الذمة ملكا مراعى بمعنى انه كلما مضى من
على السيلامة بان ان لموجرا ستقر ملكة من الاجرة على ما يمايل
ذلك ان قبض المكثري العين او عرضت عليه فامتنع فلا تستقر
كلها لا بمضي المدة سواء امتنع المكثري ام لا لتلك المنفعة تحت

بيده وتستقر في اجارة فاسدة اجرة مثل ما يستقر به مسمى في
صحة سوا كانت مثل المسمى ام اقل ام اكثر وهذا هو الغالب
وقد نال فيها في اشياء منها التحلية في العقار ومنها الوضع بين
يدين المكثري ومنها العرض عليه وامتناعه من القبض الى
انقضاء المدة فلا تستقر فيها الاجرة في الفاسدة ويستقر بها المسمى
في الصحة وشرا في اجارة دابة اجارة عين لركوب او حمل روية
الدابة كما في البيع وشرا في اجارة دابة دابة لركوب ذكر جنسها
كابل او خيل او نوعها كبنحاني او عرب وذكورة او انوثة وصفة
سيرها من كونها مهجلة او حرة وقطوا فالان الاغراض تختلف
بذلك وشرا في اجارة العين والذمة للركوب ذكر قدر يسير
هو السير ليلا او قدر تاويب وهو السير نهارا حيث لم يطرد عرف
فان اطرد عرف حمل كوكبه عليه وشرا فيها الحمل روية مجهول
ان حضرا وامتناعه بيد او نقد بيرة حضرا وعاب وذكور جنس
مكيل وعلى مكثري دابة لركوب اكاف وهو ماتحت البرذعة
وبرذعة وحزام وتغريه وهي الحلقة تجعل في انفس البعير
وخطام وهو زمام يجعل في الحلقة ويتبع في غوسج وحبر
وكحل وخيط وصيغ وخوذ لا يعرف مطرد في محل الاجارة لانه
لا ضاطلة في الشرع ولا في اللغة فذا طرد في حقه من العاقلين
شي من ذلك فهو عليه فان لم يكن عرف او اختلفت العرف في محل
الاجارة وجب البيان وتصح الاجارة مدة تبقى فيها العين
الموجرة غالباً فيوهر الرقيق والدار ثلاثين سنة والدار عشرة
سنين والثوب سنة او ستين على ما يليق به والارض ما به
سنة واكثر **ولا تبطل الاجارة** سوا كانت وارده على العين

ام على الذمة **موت احد المتقدين** ولا يموتها بل تبقى الى انقضاء
 المدة لانها عقد لازم فلا تنفسخ بالموت كالبيع وتختلف المساجر
 وارثه في استيفاء المنفعة وتنفسخ بموت الاجير المعين لانه
 مورد العقد لانه عا قد فلا يستثنى ذلك من عدم الانقضاء
 لكن استثنى منه مسایل منها ما لو اجر عبد المعلق عتقه
 بصفة فوجدت مع موته فان الاجارة تنفسخ على الامح و
 منها ما لو اجر ام ولد ومات في المدة فان الاجارة تنفسخ به
 ومنها المدبر فانه كالمعلق عتقه بصفة واستثنى غير ذلك
 مما ذكرته في شرح البيهقي وغيره ولا تنفسخ بموت ناظر الوقف
 من حاكم او منصوبه او من شرطه لما للنظر على جميع البطون
 ويستثنى من ذلك ما لو كان الناظر هو المستحق للوقف واجر
 بدون اجرة المثل فانه يجوز ذلك فاذا مات في اثناء المدة
 انفسخت كما قلناه اية الرقعة ولو اجر البطن الاول من الوقف
 عليهم العيين الموقوفه مدمه ومات البطن الموجد قبل تمامها
 وشرط الواقف لكل بطن منهم النظر في حصته مدة استحقاقه
 فقط او اجره لولي صبي او ماله مدة لا يبلغ فيها الصبي بالس
 فبلغ فيها بالا احتلام وهو من شيد انفسخت في الوقف لان
 الوقف انتقل استحقاقه بموت الموجد لغيره ولا ولاية عليه
 ولا نيابة ولا تنفسخ في الصبي لان الولي تصرف فيه على المصلحة
وتبطل اي تنفسخ الاجارة في المستقبل **تلف كل العين**
المساجرة كانهدم كل الدار لزال الاسر لغوات المنفعة
 بخلاف المبيع المقبوض لا ينفسخ للبيع بتلفه في يد المشتري
 لان الاستيلاء في البيع حصل على جملة المبيع والاستيلاء على

المنافع

المنافع للعقود عليها لا تحصل الا شيئا فشيئا ولا تنفسخ الاجارة
 بسبب انقطاع ما ارض استوجرت لزراعة لبقاء الاسم مع امكان
 زرعها بغير الماء المنقطع بل يثبت الخيار للعيب على التراخي و
 تنفسخ بحبس غير مكتر العين مدة حبسه ان قدر مدة سوله
 حبسه المكثري ام غير لغوات المنفعة قبل القبض ولا ينفسخ
 ببيع العين الموجبة للمكثري او لغيره ولو بغير اذن المكثري
 ولا بزيادة اجرة ولا بظهور طالب بالزيادة عليها ولو كانت
 اجارة وقف لغيرها بالغبطة في وقتها كما لو باع مال موليه
 ثم زادت القيمة او ظهر طالب بالزيادة ولا باعناق رقيق ولا
 يرجع على سيده باجرة ما بعد الكرا العتق لانه تصرف فيه
 حاله ملكه فانشبه بالورث امتة واستقر مهرها بالردخول لغير
 اعتقها لا ترجع عليه بشي **قسيبي** يجوز ابدال مستوي
 ومستوي به بحول من طعام وغيره مستوي فيه كان اكثري
 دابة لركوب في طريق الى قرية بمثل المستوي والمستوي به
 والمستوي فيه فيه او بدون مثليها للمفهوم بالا ولي اما الاول
 فكما لو اكرا ما اكتره لغيره واما الثاني والثالث فلا لهما طريقان
 للاستيفاء كالراكب لا يعقود عليهما ولا يجوز ابدال مستوي
 منه كدابة لانه اما يعقود عليه او متعين بالقبض الا في
 اجارة ذمة فيجب ابداله لتلف او تعيبه ويجوز مع سلامة
 منها برضا مكتر لان الحق له **ولا ضمان على الاجير** في تلف ما
 بيده لانه امير على العين المكترا لانه لا يمكن استيفاء حقه
 الا بوضع اليد عليها ولو بعد مدة الاجارة ان قدره بزمان
 او مدت امكان الاستيفاء ان قدرت بحال عمل استصحبها بما

كان كالوديع فلو اكتري دابة ولم ينتفع بها فتلفت او كثر
 كخباطة ثوب او صبغة فتلف لم يضمن سواء انفراد الجير
 باليد ام لا كان قعدا المكتري معه حتى يعمل او احضره
 منزله ليعمل كعامل القراض **الابعد** وان كان ترك الانتفاع
 بالدابة فتلفت بسبب كانه دام سقف اصطبلها عليها
 في وقت لو انتفع بها فيه عادة سلمت وكان ضربها او نجمها
 بالجام فوق عادة فيهما او اوجبهما أثقل منه او سكن ما
 اختاره حداد او قصارادق وليس هو كذا او حمل الدابة
 مائة رطل برا وعسكه او احمليها عشرة اقفة يربد عشرة اقفة
 شعير بدل عشرة اقفة برقائه لا يضمن تحفة الشعير مع اسن
 في الحقتين **الاجرة** لعمل الحلق راسا وخباطة ثوب
 بلا شرط اجرة وان عرف ذلك العمل بها لعدم التزامها مع
 صرف العامل منفعة هذا اذا كان حرا مطلقا التصرف اما لو كان
 عبدا او محجورا عليه بسطه او نحوه فلا اذ ليسوا من اهل التبرع
 بما فعلهم وهذا خلافا داخل الحمام بلا اذن لانه استوفي منفعة
 الحمام يسكون فيه بخلاف عامل المسافات اذا عمل ما ليس عليه
 باذن المالك فانه يستحق الاجرة للاذن في اصل العمل **المقابل**
 بعوض **فصل** لو قطع الخياط ثوبا وخاططة قباء وقال
 المالك بدا امرني فقال المالك بل امرتك بقطعة قباصدق
 المالك بيمينه كما لو اختلفا في اصل الاذن فيعمل اذ لا اذن له
 في قطعة قباء ولا اجرة عليه اذا حلق وله على الخياط ان ينقص
 الثوب لان القطع بلا اذن موجب للضمان وفيه وجهان في
 الروضة كاصلها بلا ترجيح احدهما انه ما بين قيمته صحيحا

ومقطوعا

ومقطوعا وصححه ابن ابي عمرو وغيره لانه اثبت بيمينه انه لم
 ياذن في قطعة قباء والثاني ما بين قيمته مقطوعا قبصا ومقطوعا
 واختصاره السبكي وقال لا يتجده غيره وهذا هو الظاهر لان اصل
 القطع ماذون فيه وعلى هذا الوهم يكن بينهما تفاوتا وكان مقطوعا
 قباء اكثر قيمته فلا شيء عليه ويجب على المكتري تسليم مفتاح الدار
 الى المكتري اذا اسلمها اليه لتوقف الانتفاع عليه واذا اسلمه المكتري
 فهو في يده امانة فلا يضمنه بك تعريض وهذا في مفتاح علق ثبت
 اما القفل المتقول ومفتاحه فلا يستحقه المكتري وان اعتيد وعما
 على الموجر سواء تارت الخلل العقد كدرا لا باب لها ام عرض لها ولها
 فان بادروا صلحها ولا فلت المكتري الخيار ورفع الشاج عن السطح في
 دوام الاجارة على الموجر لا عمارة الدار وتنظيف عرصة الدار عن
 شاج وكفاية على المكتري ان حصل في دوام المدة فان انقضت
 المدة اجبر على نقل الكفاية دون الشاج ولو كان التراب والرواد او
 الشاج موجودا عند العقد كانت ازالته على الموجر اذ يحصل به التسليم
 التام **فصل** في الجعالة وجبها مثلثة كما قاله ابن مالك
 وهي لغة اسم لها يجعل للانسان على فعل شيء وشرا الترام عوض
 معلوم على عمل معين معلوم او مجهول عسر عمله وذكرها المصنف
 كصاحب التنبيه والعزالي وتبعهم في الروضة عقد الاجارة
 لا يشتركها في غالب الاحكام اذ الجعالة لا تخالف الاجارة الا في
 اربعة احكام صححتها على عمل مجهول عسر عمله كدرا الضال والابقي
 وصحتها مع غيره عيب وكونها جازية وكون العامل لا يستحق
 الجعل الا بعد تمام العمل وذكرها في المنهاج كما صله تبع الجعول
 عقب باب اللقيط لانها طلب التقاط الضاله والاصل فيها قبل الجعاع

خير الذي رفاه المصحاقي بالفاخذ على قطيع من الغنم كما في المصحفين
عن أبي سعيد الخدري وهو الراقي كما لاواه الحاكم والقطيع ثلاثون
راسا من الغنم وايضا الحاجة قد تدعو اليها تجارة كالأجارة و
يستأنس لها بقوله تعالى ولئن جاء به حمل بعير وكان معلوما
عندهم كالوسق ولم يستدل بالمائة لان شرع من قبلنا ليس بشرع
لنا وان ورد في شرعنا ما يقرر واركانها اربعة عمل وجعل وصيغة
وعاقد وشرطا في العاقد وهو الركن الاول للمختيار واطلاق تصرف
والتزام ولو غير المالك فلا يصح التزام مكره وصبي ومجنون ومجور
بسه وعلم عامل ولو بهما بالتزام فلو قال ان رده يزيد فله كذا
او كذا غير عالم بذلك او من رده ابقى فله كذا افرده من العمل ذلك لم
يستحق شيئا واهلته عمل عامل معين فيصح من هو اهل لذلك ولو
عبدا او صبي او مجنونا او مجورا بسه ولو بلا اذن بخلاف صغير لا
يقدر على العمل لان منفعة معدومة واستحار اعني الحفظ **وا**
لجعالة جائزة من الجانبين فلكل من المالك والعامل الفسخ قبل
تكمال العمل وانما يتصور الفسخ ابتداء من العامل المعين واما
غيره فلا يتصور الفسخ منه الا بعد الشروع في العمل وقبل الشروع
في العمل او فسخ العامل بعد الشروع فيه فلا شيء له في صورتين
اما في الاولى فلا نه لم يعمل شيئا واما في الثانية فلا نه لم يحصل
عرض المالك بعد الشروع في العمل فعليه اجرة المثل مما علمه العامل
لان جواز العقد يقتضي التسليم على رغبة وآذا ارتفع لم يجب
المسمى كسائر القسوخ لكن عمل العامل وقبحه صحر ما فلا يفتوت
عليه فرجع الى بدله وهو اجرة المثل **وهي** اي لفظ الجعالة اي
الصيغة فيها وهي الركن الثاني **ان بشرط** العاقد المتقدم ذكره

نسخة
وهو

في رد

في رد ضالة التي هي اسم لما ضاع من الحيوان كما قاله الاثر
وغيره اذ في رد ما سواها ايضا من مال وامتنعه وخوها في عمل
كخاططة ثوب عوضا كثيرا كان او قليلا **معلوما** لانها معاوضة
فاقتضت الى صيغة تدل على المطلوب كالأجارة بخلاف صرف
العامل لا يشترط له صيغة فلو عمل احد بقول لعيني قال زيد من
رد عبدي فله كذا او كان كاذبا فلا شيء له لعدم الالتزام فان كان
صادقا فله على زيد ما لتزمه ان كان المحرقة والا فهو كمالوثة
عبد زيد غير عالم باذنه والتزامه ولكن رده من اقرب المكان
المعين قسطه من الجعل فان رده من بعد امنه فلا يرد له
له لعدم التزامها او من مثله من جهلة اخرى فله كل الجعل
لحصول الغرض وقوله عوضا معلوما إشارة الى الركن الثالث
وهو الجعل فيشترط فيه ما يشترط في الثمن فما لا يصح ثمن الجعل
او بخاسه او غيرهما يفسد العقد كالبيع ولا مع الجهل بالحاجة
لاحتماله فتا كجارة بخلافه في العمل والعمال ولا يرد احد
يرغب في العمل مع جهلة بالجعل فلا يحصل مقصود العقد **بشرط**
من ذلك مسئلة الشئ اذ جعل له الامام ان دلنا على قلعه قرية
جارية منها ومال ووصف الجعل بما يفيد العلم وان لم يصح كونه
ثمنا لان البيع لا يزم فاحتماله بخلاف الجعالة وشرطا في العمل
وهو الركن الرابع كلفة وعدم تعيينه فلا جعل فيما لا كلفة فيه
ولا فيما تعين عليه كان قال من دلي على مالي فله كذا والمال بيد
غيره وتعين عليه الرد نحو عصب وان كان فيه كلفة لان مال
كلية فيه وما تعين عليه شرعا لا يقابل ان يعوض وما لا يتعين
شامل للواجب على الكفاية كمن حبس ظلمة فله مالان يتكلم في

خلاصه مجامعه او غيره فانه جابر كما نقله النووي في فتاويه
وعدم تاقينه لان تاقينه قد يغتفر الغرض فيفسد وسواك
العمل الذي يصح العقد عليه معلوما او مجهولا على علمه للحاجة
كما في القراض بلا ولي فان لم يعسر علمه اعتبر ضبطه اذا حازه الى
احتمال الجهل في بناء جابرا يذكر موضعه وطوله وعرضه وارتفاعه
وما يبنى به وفي الخياط يعتبر وصفها ووصف الثوب **فاذا رقه اي**
الضالة او ردها من المال المعقود عليه او فرغ من عمل الخياطه
مثلا **استحق** العامل حينئذ على الجاعل **ذلك العوض للشرط له** وفي مقابلة
عمله ولما لك ان يتصرف في الجعل الذي شرطه للعامل بزيادة او نقصا
او بتغيير جلسه قبل الفراغ من عمل العامل سواء كان قبل الشروع ام بعده
كما يجوز في البيع في زمن الخبر ايل اولى كان يقول من رده عدي
فله عشرة ثم يقول فله خمسة او عكسه او يقول من رده فله دينار
ثم يقول فله درهم فان سمح العامل ذلك قبل الشروع في العمل
اعتبر الند الأخير وللعامل ما ذكر فيه وان لم يسمعه العامل وكان
بعد الشروع استحق اجرة المثل لان الند الأخير فسخ للأول
لفسخ من المالك في اثناء العمل يقتضي الرجوع الى اجرة المثل
فلو عمل من سمح الند الأول خاصة ومن سمح الثاني استحق
الأول نصف اجرة المثل والثاني نصف المسمي الثاني والمراد
بالسماع العلم واجرة المثل فيما ذكر الجميع العمل لا الماضي خاصة
فتم لو تلف المردود قبل وصوله كان مات الا بقى بغير
قتل المالك له في بعض الطريق ولو يقرب دار سيده او غصب
او تركه العامل او هرب ولو في دار المالك قبل تسليمه له فلا
شي للعامل وان حضر الا بقى لانه لم يرد بخلاف ما لو اكره

من حج عنه فاقى ببعض الاعمال ومات حينئذ يستحق من الاجرة
تد رما عمل وقرقوا بينهما بان المقصود من الحج الثواب وقد
حصل ببعض العمل وهذا يحصل شي من المقصود واذا رد الا بقى
على سيده فليس له حبه لقبح الجعل لان الاستحقاق بالتسليم
ولا حشر قبل الاستحقاق وكذا لا يحسه لاستيفاء انقله عليه
بأذن المالك ويصدق المالك بيمينه اذا انكر شرط الجعل للعامل
بان اختلق فيه فقال العامل شرط لي جعل وانكر المالك وانكر
يتبعي العامل في رد الا بقى فان قال لم يرد وانما رجع بنفسه لان
الاصل عدم الشرط والرد فان اختلف المترجم من مالك او غير
والعامل في قدر الجعل بعد فراغ العمل بحالها وفسخ العقد
وجوب للعامل اجرة المثل كما لو اختلفا في الاجارة **فصل**
في المزارعة والخايرة وكذا الارض للمزارعة تسليم الارض المرحل
ليزرعها ببعض ما يخرج منها والبذر من المالك والخايرة المزارعة
لكن البذر من العامل وكذا الارض ما سياتي فلو كان بين
الشجر نخلا كان او عتبا ارض الاربع فلهما صحت المزارعة عليها
مع المساقاة على الشجر تبع الحاجة الى ذلك ان اتحد عمل وعامل
بان يكون عامل المزارعة هو عامل المساقاة وعسر افراد الشجر
بالسقي وقد تمت المساقاة على المزارعة وان تفاوتت الجزبات
المشروطان من النهر والبرج وخارج بالمزارعة الخايرة فلا تصح
للمساقاة لعدم ورودها لذلك **واذا** افردت المزارعة والخايرة
بان **رفع** مطلقا **النصف الى رجل رضاء** اي مكنه منها **لغيرها**
وكان البذر من المالك **وشرط له** اي العامل **جرا** كثير كان او
قليل **معلوما** كالثالث **من زرعها** وهو المسمي بالمزارعة وكان

التذرع من العامل وشرط للمالك ما هو وهو المسمى بالخيارية **له**
جزء في صورتين انتهى عن الاولى في مسلم **وعن الثاني** **لا**
 الصلحيين والمعنى في المنع وهما ان تحصل منفعة الأرض يمكن
 بالاجارة فلا يجوز العمل عليها ببعض ما يخرج منها كالمواشي بخلاف
 الشجر فانه لا يمكن عقد الاجارة عليه فجوزت المساقاة للحاجة
 والغلة في الخيارية للعامل لأن الزرع يتبع البذر وعليه للمالك
 اجرة مثل الأرض وفي المزارعة للمالك لأنه بناء وعليه للعامل
 اجرة مثله وعمل دوابه وعمل ما يتعلق به من الائمة سوار حصل
 من الزرع شيء ام لا اخذ من طبيعة في القراض وذلك لأنه لم يرضي
 ببطلان منفعة الا يحصل له بعض الزرع فاد الزرع حصل **له**
 وانهرق المنفعة للمالك استحق الاجرة وطريق جعل الغلة **لهما**
 في صورة افراد الأرض بالمزارعة ان يستأجر المالك العامل بنصف
 البذر شايعا او يستأجر العامل بنصف البذر شايعا ونصف
 الأرض شايعا او يستأجر العامل بنصف البذر شايعا ونصف
 منفعة الأرض كذلك ليزرع له النصف الآخر من البذر في
 النصف الآخر من الأرض فيكونان شريكين في الزرع على النصفين
 ولا اجرة لاحدهما على الآخر لان العامل يستحق من منفعة الأرض
 بقدر نصيبه من الزرع والمالك من منفعة بقدر نصيبه من الزرع
 وطريق جعل الغلة **لهما** في الخيارية ولا اجرة ان يستأجر العامل نصف
 الأرض بنصف البذر ونصف عمله ومنع دوابه والائمة او بنصف
 البذر ونصف عمله ومنافع دوابه والائمة او بنصف البذر ونفع
 بالعمل والمنافع ولا بد في هذه الاجارات من رعاية الربوبية وتقدير
 الهدية وغيرهما من شروط الاجارة **وان** **الاداء** **بها** أي الأرض للمزارعة

بذهب

بذهب او فضة او هماما او بعر وض كالفلوس والنياب **او شرط**
له **طعاما معلوما في ذمته** قدوة وجنسة ونوعه وصفته عند له
 وعند المكثر **ي جاز** ذلك على المذهب المخصوص بل ثقل بعضهم في
 الاجماع **فتم** **لا** لو اعطي شخص خرداة ليعمل عليها او يتعبد بها
 وفوايد ما بينهما لم يصح العقد لانه في الاولى يمكنه ايجار الدابة
 فلا حاجة الى ايراد عقد عليها فيه غرر وفي الثانية الغوايد لا
 تحصل بعمله ولو اعطاها له ليعلفها من عنده بنصف درهم ففعل
 ضمن للمالك العلف وقسم الآخر الاخر للمالك نصف الدرهم وهو القدر
 المشروط له لحصوله بحكم بيع فاسد ولا ضمن الدابة لانها غير مقابلة
 بعوض وان قال لتعلقها بنصفها ففعل فالنصف المشروط ضمن
 على العالف لحصوله بحكم الشراء الفاسد دون النصف الآخر
فصل في احياء الموات وهو يفتح البع والواو الأرض التي
 مالك لها ولا يستفيع بها احد قاله الرافعي وقال لما ورد في هو الذي
 لم يكن عامرا ولا حيا بها تعامر قرب من العامر بعد والاصل فيه قبل
 الاجماع اخبار كثير من عمر ارض البست لاجد فهو احق بهما رواه
 البخاري **واحياء الموات جاز** بل هو مستحب كما ذكره في المذهب
 ووافقه عليه النووي محدث من احياء ارضاً ميتة فله فيها اجرة
 وما اكلت العوا في اي طلاب الرق قامنها فهو صدقة مرواة النساء
 وغير قال ابن الرقعة وهو قسمان اصلي وهو مال يعمر قط وطائي
 وهو ما خرب بعد عمارته وقال الزركشي بقاع الأرض اما مملوكة
 او محبوسة على الحقوق العامة او الخاصة واما منقولة **عن**
 الحقوق العامة او الخاصة وهي الموات وانما ملك الحبي ما احياه
بشرطين الاول ان يكون **الحبي** **مسلما** ولو غير مملوك له الماتة الأرض

ببلاد الاسلام ولو حرم اذن الامام ام لا بخلاف الكافي وانما اذن
 فيه الامام لانه كاستيلاء وهو ممتنع عليه بدان وقال السكي
 عن الجوري بضم الجيم هذا صوابنا ان موات الارض كان ملكا
 للنبي صلى الله عليه وسلم ثم ردة على امته ولله في المستامن
 الاختطاب والاحتشاش والاصطلاح بدان ولا يجوز احياء
 في حرفة ولا المزدلفة ولا ميثي لتعلق حق الوقوف بالاول والبيت
 باخرين قال الزركشي ويتبع الحق المحصب بذلك لانه ليس
 للمجروح البيت به انتهى لكن قال الولي العراقي ليس كذلك من
 مناسك الحج من احيا شيئا منه ملكه انتهى وهذا هو المعتقد
 اما اذا كانت الارض ببلادهم فلهما احياؤها لانه من حقوقهم
 ولا ضرر عليهما فيه وكذا المسلم احياؤها ان لم يذ بونا عنها بخلاف
 ما يذ بونا عنها ان وقد صولحو اعلى ان الارض لهم **والشرط الثاني**
ان تكون الارض التي يراد ملكها بالاحياء **وهي الارض**
التي لم يجر عليها ملك مسلم ولا غيره فان جري عليها ملك
 وان كان الان خرابا فلهما ملكه مسلما كان او كافرا فان جهل مالكه
 والعمارة اسلامية فقال ضايح الامرية الى مري الامام في حقله
 او بيعة وحفظ شجرة او اقترضة على بيت المال الى ظهور مالكه
 او جاهلية فيملك بالاحياء كالركان **مسألة** ان ببلادهم
 وذبونا عنه عنه وقد صولحو اعلى ان لارض لهم فظاهر الا ان ملكه
 بالاحياء ولا يملك بالاحياء من عامر لانه مملوك مالك العامر وهو
 ما يحتاج اليه لتعام الانتفاع بالعامر فالجيم لقربة حياة مادو
 مع جمع القوم للتحدث ومن تكسب الخيل ونحوها او مناخ ابل وهو
 موضع الابل الذي تنال فيه ومطرح رماد وسرجين ونحوه كالحراج

عن

عنهم ويذهب صبيان والحريير ليس استيفاء حياة موضع نارج منها
 وموضع دولاب ان كان الاستيفاء به وهو يطلق على ما يستقي
 به النارج وما يستقي به الدابة ونحوهما كالموضع الذي يصب
 فيه النارج الماء ومتروك الدابة ان كان الاستقاء بها والموضع
 الذي يطرح فيه ما يخرج من مصيب الماء ونحوه والحريير قنطرة مالو
 مالو حرقية تقص ماورها وخيفر نهارها وتختلف ذلك بملاحة
 الارض ومخاوتها ولا يحتاج الى الموضع نارج ولا غيره مما ذكر في
 الاستسقاء والحريير لدار هو وقناجد رانها ومطرح نحو ما ذكرنا
 ونارج والحريير مخوفة بدور بان احيت كلها مقالا ان ما يجعل
 حرييرا لها ليس بالكل من جعله حريرا لا فري ويتصرف كل من
 المالك في ملكه عادة وان ادي الى ضرر جارية او تلف ماله
 كمن حفر بئر ماء او حش فاختل به جدار جارية او تغير ماء في
 الحش ما ويره فان جاور العادة فيما ذكر ضمن بما جاور فيه كان
 رفق وقاعينما اخرج الابنية او حبس الماء في ملكه فانتشرت
 الندوة الى جدار جارية وله ان يتخذ في ملكه ويجوانب بئر
 حماما واصطبل او طاحونة وحانوت حداد ان حكم جداره بما
 يليق بمقصوده لان ذلك لا يضر المالك وان ضار المالك بنحو الخلة
 كرهية **وصفة الاحيا** الذي يملك به الموات شرعا **اما ان في**
في العادة التي العرف الذي يعد مثله **عمارة للمحيي** ويحتل
 ذلك بحسب العرض منه وضابطه ان يهي الارض لما يريد
 فيعتبر في سكن تربية البقعة باجراولين او طين او لوح
 خشب بحسب العادة ونصب باب وسقف بعض البقعة ليهياها
 للسكني وفي تربيته للدواب وغيرها كثمار وغلال الخويط

ونصب الباب لا السقف عملا بالعادة وليكن في الخويط بنصب سقف
او حمار من غير بناء وفي مزعة جمع نحو تراب كعصب وشوك حولها
لينفصل الجبي عن غيره ونسويتها بطم منخفض وكسح ومنعل
ويعتبر حرثها ان لم تزرع الا به فان لم يترس بغير اليا بياق اليها
فلا بد منه لتبها للزراعة وتلبية ما بها ان لم يكن لها مطر معتاد
وفي بستان نحويط ولو جمع تراب حول ارضه ونهاه ما له بحسب
العادة وغرس ليقع على الارض اسم البستان ومن شرع في احياء
ما بقدر على احياء به ولم يزد على حمايته ونصب عليه علامة كنصب
الحجارة او قطعة له امام فمجر ذلك القدر وهو مستحق له دون
غيره ولكن لو احياء اخر ملكه ولو طال عمر فامدة تجرح بلا عذر
وليحجي قاله الامام ابي اوان تركه فان استعمل بعد زرع
معه فربما **فتجب** كل من احياء مواتا ظهر فيه معدن ظاهر
وهو ما يخرج بلا علاج كنقط وكبريت وقار وهو ما او معدن
باطن وهو ما لا يخرج الا بعلاج كذهب وفضة وحديد لانه
من اجزاء الارض وقد ملكها بالاحياء وخرج بظهورها لوعلمه
قبل الاحياء فانه انما يملكه المعدن الباطن دون الظاهر كما حجة
ابن الرفعة وغيره وقر النوري عليه صاحب التتبية اما بقعتها
فلا يملكها باحيائها مع علمه بها الفساد قصده لان المعدن
يتخذ دارا ولا بستانا ولا مزعة او نحوها وليا المباحة من
الادوية كالنيل والوات والعيون في الجبال وغيرها ومسيل
الامطار يستوي الناس فيها كغير اليا بس شركاء في ثلاثة في
الباء والكلاء والنار فلا يجوز لاحد حجبها ولا لئلا مام اقطاعها
بالاجماع فان اراد قوم سقي ارضهم من المياه المباحة فضاق

الماء

الماء عنهم سقي الاعلى قاله علي وجبس كل منهم المباح حتى يباع
الكعجين لانه صلى الله عليه وسلم قضى بذلك فان كان في ارض
ارتفاع وانخفاض اورد كل طرف بسقي وما اخذ من هذه المباح
في انا او بركة او حفرة او نحو ذلك ملكه على الصحيح كالاختطاب
والاحتشاش وحكي بن المنذر فيه الاجماع وحاق بغيره
لا التملك بل لا يرتفع في بها لنفسه مدة اقامته هناك او
بها من غيره حتى يترحل حديث من سقي الى مال سقي اليه صل
فهو احق به والبير المحفورة في الموات للتمليك او في ملكه ملك
الحافر ما وهب لانه انما ملكه كالشجرة واللبن **ويجب عليه بدل الماء**
بثلاثة اشراط بل يستنه كما استعرفه الاول ان يفضل عن صاحبه
لنفسه وما شئته وشجرة وثرع الشراط الثاني **ان يحتاج**
اليه غير لنفسه فيجب بذل الفاضل منه عن شربه لشرب غيره
المحترم من الادبيين وقوله **او البهيمة** اي يجب بذل ما فضل
عن ما شئته وثرعه لبهيمة غير المحترمة كغير الصحيحين لا
تمنعوا فضل الماء تنهوا به الكلام **تتبيها** اطلق
المصنف الحاجة وقيد بها بما ورد في الناجزة قال ولو فضل عنه
لان واحتاج اليه في ثاي الحال وجب بذله لانه يستعمل في
تقيد المحترم غير كالزاني المحسن وتارك الصلاة وكذا تارك
الوضوء على الاصح في الروضة والمريد والحزبي والكلب العقور
والبهيمة المأكولة اذا وصلت محترمة فان الصحيح انها
لا تدفع فيجب البذل لها **والشرط الثالث ما يستحق** بالنسبة
للمفعول اي يخلفه ما غير **في بئر وعين** في جبل او غيره
اما الماء الذي لا يخلف كالقار في انا او حوض سد ودق

يجب بذل فضله على الصحاح والفرق أنه في صورة الاستخلاف
لا يلحقه ضرر في الاحتياج اليه في المستقبل بخلافه في غيره والشرط
الرابع ان يكون يقرب الماء كلاء مباح ترعاه المواشي والافلا يجب
على المذهب كبحر الصحيحين لا تمنعوا فضل الماء لتمنعوا به
الكلاءي من حيث ان الماشية اذا ترعى قرب الماء فاذا منع من
الماء فقد منع من الكلاء والشرط الخامس ان لا يجد مالك الماشية
عند الكلاء ما صاخا والافلا يجب بذله والشرط السادس ان لا
يكون على صاحب البئر في ورود الماشية الى مائه ضرر في زرع
ولاماشية فان لحقه في ورودها ضرر منعت لكن يجوز للزراعة
استنقاء فضل الماء لها ولا يجب بذله لزرع الغير كسائر الكمالات
وانما وجب بذله للماشية كحرمة الروح ولا يجب بذل فضل الكلاء
لان لا يستخلف في الحال ويتمول في العادة وزمن رعيه
يطول بخلاف الماء وحيث لم يزل الماء للماشية لزمنه ان
يكنها من ورود البئر ان لم يضره والافلا كما مر وحيث وجب
البذل لم يجز اخذ عوض عليه وان صبح بيع الطعام للمضطر
لصحة النهي عن بيع فضل الماء رواه مسلم ولا يجب على من
وجب عليه البذل اعادة الاستنقاء ~~ولا يشترط~~
في بيع الماء التقدير بكيل او وزن لا يري الماشية والزرع
والفرق بينه وبين جواز الشرب من ماء السقايعوض الاختلاف
في شرب الادهي اهوت منه في شرب الماشية والزرع ويجوز
الشرب وسقي الدواب من الجدول والانهاء بالملوكه اذا كان
السقي لا يضرها الكها فامة للاذن العربي مقام اللفظي قاله
بن عبد السلام ثم قال فصل لو كان النهر لمن لا يعتبر

اذنه كالبنيم والاقاق العامة فتعدي فيه وقعه انتهى
والظاهر الجواز والقناة او العين المشتركة ينقسم ما وهما عند
ضيقه عنهم ينصب خشبة في عرض النهر فيها تقب متساوية
او متفاوتة على قدر الحصص من القناة او العين وللشركاء
القسمه مهاياها وهي امر يتراضون عليه كان يسقي كل منهم
يوما او بعضهم يوما او بعضهم اكثر بحسب حصته ولو سقي
نمرة بما يغصوب ضمن الما بذله والغلة لطيب له مالو
عزم البذل فقط ولو اشعل نارا في حطب مباح لم يمنع احد
الاستفاد بها ولا الاستفاد منها فان كان الحطب له ولم يمنع
من اخذ منها لا الاستفاد بها ولا الاستفاد **فصل**
في الوقف وهو والتجسس والتنسيب بمعنى وهو لغة الحبس
يقال وقفت كذا اي حبسته ولا يقال او قفنه الا في لغة تميمية
وهي ردية وهم عليها العامة وهو عكس حبس فان الفصيح
احبسنا وامحس فلغة ردية وشرع حبس مال يمكن الانتفاع
به مع بقاء عينه يقطع التصرف في رقبته على مصرف مباح موجود
ويحمل على وقوف واقاق والاصل فيه قبل الاجماع قوله تعالى
لن تنالوا البرحتى تنفقوا مما تحبون فان ابا طلحة لها سهمها
مرغب في وقف بريحها وهي احب امواله وخير مسلم اذا مات ابداهم
انقطع عمله الامن ثلاث صدقة جارية وما علم ينتفع به او
ولر صالح يدعوله والصدقة الجارية هي ماله عند العلم على
الوقف كما قاله الراجح واركانه اربعة واقف وموقوف وموقوف
عليه وصيغة والمصنف ذكر بعضها معبر عنه بالشرط فتاك
والوقف اي من مختار اهل نزع **ما يذ** اي صحيح وهذا

هو الركن الأول وهو الواقف قبض من كافر ولو مسجد ومن
بعض الامن مكره ومكاتب ومجور عليه بفلس او غيره ولو
بما شره ولبه وقوله **باربعة شرايط** ذكر اربعة واستقطاها ساء
وسادسا وشابقا وثامنا كما استعرفه الشرط الاول وهو الركن الثاني
وهو للوقوف **ان يكون مما يتنفع به عينا معينة مع بقا عينه**
مملوكا للواقف **فصل** يصح وقف الامام من بيت المال ولا يكتن
يقبل النفل من ملك شخص الى ملك اخر ويفيد لا يوانه نفعا
مباحا مقصودا وسواء كان النفع في الحال ام لا كوقف عبد وحش
صغير بين وسواء كان عقارا ام منقولا كمشاع مسجد دلو وكذب
ومعلق عنقه بصفة قال في الروضة كاصلها ويعتقدان بوجود
الصفة ويبطل الوقف ويغنيها وبناء وعراس وضعا بارض
بحق فلا يصح وقف منفعة لانها ليست بعين لانها ليست
بعين ولا ما في الذمة ولا احد عبده لعدم تعيينهما ولا ما لا
ملك للواقف ككتري وموصي بمنفعته له وحر وكل ولو
معلما ولا مستولدة ومكانب لانها لا يقبلان النقل ولا اله لله
ولا ذراهم لزينة لان اله لله ومحرمة والزينة غير مقصودة
ولا ما لا يفيد نفعا كزمن لا يرهي بروه ولا ما لا يفيد الاغوات
كطعام وريحان غير مزروع لان نفعة في قوته ومقصود الوقف
الدوام بخلاف ما يدوم كسك وخير وريحان مزروع **والشرط**
الثاني وهو الركن الثالث وهو للوقوف عليه **ان يكون الوقف**
على اصل موجود في الحال وهو على قسمين معين وغيره فان على
معين اشترط تملكه في حال الوقف عليه موجود في الخارج
فلا يصح الوقف على ارضه وهو لا ولد له ولا على فقراء اماكن اولاده

ولا فقير

ولا فقير فيهم فان كان فيهم فقير وفي صح ويغطي منه ايضا
من افتر بعد كها قاله الفقوي ولا على جنين لعدم صحته
تملكه وسواء كان مقصودا ام تابعا حتى لو كان له اولاد وله
جنين عند الوقف لم يدخل **فصل** ان انفصل دخل معهم
الا ان يكون الواقف قد سمي الموجود بين او ذكر عددهم
فلا يدخل كها قاله الاذري **فصل** قد علم ما ذكرنا
الوقف على الميت لا يصح لانه لا يملكه وبه صرح الاجمالي ولا على
احد هذين الشخصين لعدم تعيين الوقف عليه ولا على
نفس العبد لانه ليس اهلا للملك فان اطلق الوقف عليه
فان كان له لم يصح لانه يقع للواقف وان كان لغيره فهو
وقف على سيدة واما الوقف على البعض فالظاهر ان له
مهاية وصدر الوقف عليه يوم نوبته فكالحرا ويوم نوبة سيده
فكالعبد وان لم يكن مهاية ورج على الرق والحربة ولو وقف على
بهيمة مملوكة لم يصح الوقف لانها ليست اهلا للملك بحال فان
قصد به مالها فهو وقف عليه وخرج بالمملوكة الموقوفة
كالخيل الموقوفة في الثغور ونحوها فيصح الوقف على مالها
ويصح على ذمين معين بما يمكن تملكه له فيمنع وقف الموصوف
وكتب العلم والعبد المسلم عليه ولا يصح الوقف على مرتد
حربي ولا وقف الشخص على نفسه لان الاولين لا دوام لهما
مع كرها الثالث لتعذر تملكه لانسان ملكه لنفسه لانه حاصل
وتخصيل الحاصل احوال **الشرط الثالث** ان يكون الوقف موبدا على
رفع لا ينقطع سواء ظهر فيه جهة قرينة كالوقف على الفقير
والعلماء والمجاهدين والمساجد والربط او لم تظهر كالاغصبا

وامل الذمة والسفقة لان الصدقة عليهم جائزة ولو وقف على الفقراء
وادعي شخص انه فقير ولم يعرف له مال فيقبل بلا بينة نظر للاصل
فيهما **فصل في عطف المصنف قوله** فرع لا ينقطع على ما
قبله انهما شرطا واحد ولهذا اعد الشرط ثلاثة والذي في الروضة
انهما شرطان كما قررت به كلامه **والشرط الرابع ان لا يكون في محظور**
بالحاء المهملة والظا الشالدة اي محرم كعمارة الكنائس ونحوها من
متعبدان الكفار للتعبد فيها او حصنها او قناديلها او خدامها
او كتب التوراة والانجيل او السلاح لقطاع الطريق لانه امانة على
معصية والوقف شرع للتقرب فهما متضادان بشرط في الصيغة وهي
الركن الرابع لفظ يشعر بالامانة العتق بلا ولي وفي معناه ما هو في الضمان
صحة كوقفت وسلمت وجبت كذا على كذا او تصدقت بكذا على
كذا اصدقة محرمة او موبدة او موقوفة او لا تباع ولا توهب و
جعلت هذا المكان مسجدا او مائة كحرمت وابدت هذا الفقراء لان
كل منهما لا يستعمل مستقلا وانما يوكد به فلا يكون صريحا وتصدق
به مع اضافته لجهة عامة كالفقراء والحق انما ورد في اللفظ ايضا
ما لو بني مسجد ابينة بيوت والشرط الخامس التاميد كالوقوف على
من لا يتفرص قبل قيام الساعة كالفقراء او على من يتفرص كزيد ثم
الفقراء فلا يصح ناقين الوقف فلو قال وقفت هذا على كذا سنة
ليرجع لفساد الصيغة فان اعقبه مصرف كوقفت على زيد سنة
ثم على الفقراء صحيح ورمعي فيه شرط الواقف وهذا لا يضاها
التحريم اما ما يضاهاه كالمسجد والمقبرة والرفق كقوله جعلته
مسجدا سنة فانه يصح موبد كما لو ذكر فيه شرطا فاسدا وهو لا
يفسد بالشرط الفاسد ولو قال وقفت على اولادي او على زيد ثم

نسله

نسله ونحوه ممن لا يدوم ولم يزيد على ذلك من مصرف اليه بعد
صحة لان مقصود الوقف القرينة والروام قاذرين مصرفه ابتداء سهل
ادامته على سبيل الخير ويسمي منقطع الاخر قاذر انقض المذكور
مصرف الى اقرب الناس الى الواقف يوم انقراض المذكور ويختص
المصرف وجوبا بفقراء قرابة الرحمة الا ان على الاصح فيقدم ابن
بنت على بن عم ولو كان الوقف منقطع الاول كوقفت على سيول
ليتم الفقراء لم يصح لان الاول باطل لعدم امكن التصرف اليه في الحال
فكذلك اما ينسب عليه او كان الوقف منقطع لاولئك كوقفت على اولادي
ثم على رجل منهم ثم على الفقراء مع لوجود المصرف في الحال والمال ثم بعد
اولاده مصرف للفقراء والشرط السادس بيان المصرف فلو اقتصر على قوله
وقفت كذا ولم يذكر مصرفه لم يصح لعدم ذكر مصرفه ولو ذكر المصرف
اجمالا كقوله وقفت هذا على المسجد كذا كفي وصرف الى مصلحة عند
المجهور والشرط السابع ان يكون مجزا فلا تعليقه بقوله اذا جاء
زيد فقد وقفت كذا على كذا الا انه عقد يقتضي نقل الملك في الحال
ولو بين على التقلب والسرانية فلا يصح تعليقه بجعلته على شرطا
كالبيع والهبة ومحل البطالة فيما لا يضاها التحريم اما ما يضاهاه
كجعلته مسجدا اذا جاء رمضان فالظاهر صحة كما ذكره ابن الرقعة
ومحله ايضا ما لم يعلقه بالموت فان علقه به كقوله وقفت داري
بعد موتي على الفقراء فانه يصح قال الشيخان وكان وصيته لقول
انقل الى ان لو عرضها للبيع كان مروجعا ولو جاز الوقف وعلق
الخطا للموقوف عليه بالموت جاز نقله الزركشي عن القاضي حين
ولو قال وقفت على من شئت او فيما شئت وكان قد عين له ما
شاء او من يشاء عند وقفه صح واخذ ببيانه ولا فلا يصح للمجهلة

ولو قال وقفته فيما شا الله كان باطلا لانه لم يعلم شية الله
 تعالى والشرط الثامن الا لزام قلوا قال وقفت هذا على كذا
 بشرط الخيار لنفسه في ابقاء وقفته والرجوع فيه متى شا وبشرط
 لغيره او بشرط عوده اليه بوجه ما كان بشرط ان يبيعه او بشرط
 ان يدخل من شاء ويخرج من شاء لم يصح قالوا لافعي كالعق
 قال السبكي وما اقتضاه كلامه من بطلان العتق غير معروف
 وافتي القفال بان العتق لا يبطل بذلك لانه مبني على القلب
 والسرية وهو اي الوقف **على ما شرط الواقف** سوا قلنا الملك
 له ام للموقوف عليه ام ينتقل الى الله تعالى بمعنى انه يتفك عن
 اختصاصه بالادبيات كما هو الاظهر اذ مبني الوقف على اتباع شرط
 الواقف **من تقديم وتأخير وتسوية وتفصيل** وجع وترتيب
 وادخال من شاء بصفة واخرجه بصفة مثال التقديم والتأخير
 كقوله وقفت على اولادي بشرط ان يقدم الابن منهم فان فصل
 شيء كان للباقيين ومثال التسوية كقوله بشرط ان يصرف للموحد
 منهم مائة درهم ومثال التفصيل كقوله بشرط ان يصرف لزيد مائة و
 لعم وخمسون ومثال الجمع خاصة كوقفت على اولادي واولادهم فان
 ذلك يقتضي التسوية في اصل الاعطاء والمقدار بين الكل وهو
 جميع افراد الاولاد واولادهم ذكورهم وانثاهم لان الواد يطلق
 الجمع لا الترتيب كما هو الصحيح عند اصوليين ونقل عن اجماع
 النجاة وان مراد علي لك ما تناسلوا او بطن بعد بطن اذ المراد
 للتعميم في النسل ومثال الترتيب خاصة كقوله وقفت على اولادي
 ثم اولاد اولادي والاعلى فالاعلى والاول فالاول والاقر
 فالاقرب لدلالة اللفظ عليه ومثال الجمع والترتيب كوقفت على

اولادي واولاد اولادي فاذا انقضوا فقل اولادهم ثم اولاد اولادهم
 ثم ما تناسلوا فيكون الاولاد واولاد الاولاد مشتركين وبعدهم
 يكونون مرتبين وحيث وجد لفظ الترتيب فلا يعرف للبطل الثاني
 شيء ما بني من البطن الاول احد وهكذا في جميع البطون الا يصرف
 الى بطن وهناك من بطن اقرب منه الا ان يقول من مات من اولادي
 فتصيبه لولده فيبيع شرطه ولا تدخل اولاد الاولاد في الوقف
 على الاولاد لانه لا يقع عليه اسم الولد حقيقة ويدخل اولاد
 البنات في الوقف على الذرية وعلى النسل وعلى العقب وعلى اولاد ال
 واولاد لصديق اللفظ بهم اما في الذرية فلقوله تعالى ومن ذريته
 داود وسليمان وابوب الى ان ذكر عيسى وليس هو الا ولد البنت
 والنسل والعقب في معناه الا ان قال علي من ينسب الي منهم فلا
 يدخل اولاد البنات فيمن ذكر نظر التقيد المذكور هذا ان كان
 الواقف رجلا فان كان امرأة دخلوا فيه يجعل الانتساب فيها
 لغويا لا شرعيا فالتقيد فيها البيان الواقع لا الاخراج ومثال
 الادخال بصفة والاخراج بصفة كوقفت على اولادي الارامل
 واولاد الفقراء فلا تدخل المزوجة ولا يدخل الغني فلو عادت امرته
 او عاد فقير اعاد الاستحقاق وتحقق غير الرجعية في زمن عدتها
 كما قاله في الزايد تفقهها **تم** الذي يشمل الاعلى وهو
 من له الولد والاسفل وهو من عليه الولد فلو اجتمعوا اشتراكا ل
 اسمه لها والصفة والاستثنا بالحق ان المتعاطفان بحرف مشترك
 كالواو والذات ثم لم يخلها كلام طويل لان الاصل اشتراكها
 في جميع المتعلقةات سواء تقدم ما عليها ام تأخر ام توسطت كوقفت
 هذا على حاجي ولادي واحفادي او على من ذكر الامن بفسخ منهم

والواجبة هنا معتبرة بجواز اخذ الزكاة كما افق به النفاذ فان تداخل
التعاطفات ما ذكر في الوقف كوقفت على اولاد يعل من مات منهم
واعقب نصيبه بين اولاده للذكر مثل حظ الانثيين ولا نصيبه
لن في درجته فاذا انقضوا صرف الى اخواني المحتجبين والامن
يفسق منهم اختص ذلك بالمعطوف الاخير ونفقة الموقوف
ومونة تجهيزه وعياريته من حيث شرطها الواقع من ماله او من
مال الوقف ولا من متاع الموقوف ككسب العبد وغلة العقار
فاذا انقطعت من افعه فالنفقة ومونة التجهيز لا العارية في
بيت المال واذا شرط الواقف نظرا لنفسه او لغيره اتبع شرطه
والا فهو للقاضي وشرطا الناصر عدالة وكفاية ووظيفة عمارة
واجارة وحفظ اصل وغلة وبيعها وقسمتها على ستحقها فان
فرض له بعضها لم يبعد ولو اوقف ناظر عزل من ولاية النظر
عنه ونصب غير مكانه **فصل في الهبة** يقال لما يهدى
الصدقة والهدية ولما يقابلها واستعمل الاول في تعريفها
والثاني في اركانها وسببها ذلك والاصل فيها على الاول قبل الاجماع
ايات كقوله تعالى وتعاونوا على البر والتقوى والهبة بر وقوله
تعالى واتى المال على حبه الآية واحبار كبر الصريحين لا تحرف
جارية لجارتها ولو فرض سن شاة ابي ظلعها وانعقد الاجماع
على استحباب الهبة بجميع انواعها وقد تعرض لها اسباب يخرجها
عن ذلك منها الهبة لارباب الولايات والعمال ومنها ما لو كان المتهب
يستعين بذلك على معصية وهي بالمعنى الاولى ملك قطوع في حيازة
فخرج بالتملك العارية والضيق والوقف وبالتطوع غير البيع
والزكاة فان ملك لا يحتاج الغيوب اخره فصدقه ايضا ونقله

تطوع

للمتهب

للمتهب اكراما له فهدية واركانها بالمعنى الثاني المراد عند الاطلاق
ثلاثة صيغة وعاقدة وموهوب وعرفه المصنف بقوله **وكما جاء**
بيعه جار بيعة هبته بالاولى لان بابها اوسع فاقرب
لرخص المصنف التام جار هبته اجيب بان ثابت الهبة غير
حقيقي او المشاكلة جار بيعة **فتبين** يستثنى من هذا الظاهر
مسائل منها الجارية المرهونة اذا استولدها الرهن واعتقها وهو
معسر فانه يجوز بيعها للضرورة ولا يجوز هبتها لغيره ولا من
غيره ومنها المكاتب يصح بيع ما في يده ولا تصح هبته ومنها هبة
المنافع فانها تباع بالاجارة وفي بيعها وجهان احدهما انها ليست
بتمليك بناء على ان ما وهبت من افعه عارية وهو ما جزم به المأوذي
وغيره ووجه الزكريشي والثاني انها تمليك بناء على ان ما وهبت من افعه
امانة وهو ما رجحه ابن الرفعة والسبكي وغيرهما وهو الظاهر واستثنى
مسائل غير ذلك ذكرتها في شرح البهجة وغيره ومفهوم كلامه
المصنف ان ما لا يجوز بيعه كجهول ومغصوب لغير قادر على
انتزاعه وضال وايضا لا يجوز هبته بجامع انها تمليك في الحياة
واستثنى من هذا ايضا مسائل منها حبس الخنطة وخوفا من
الحشرات كشعر فانها لا يجوز بيعها ويجوز هبتها لغيره عليه
في المنهاج وهي المعتمد لا تنفقا المقابل لهما وان قال ابن النقيب ان
هذا سبق قلده ومنها حق التجر فانه يصح هبته ولا يصح بيعه
ومنها صوف الشاة المجعولة اصبغة ولبنها ومنها الثمار قبل بدو
الصلاح تجوز هبتها من غير شرط القطع بخلاف البيع واستثنى
مسائل غير ذلك ذكرتها في شرح المنهاج وغيره وشرط في العاقد وهو
الركن الثاني ما في البيع فيشرط في الواهب الملك والطلاق

التصرف في ماله فلا تصح من ولي في مال مجهول ولا من مكاتب بغير اذن
سيده ويشترط في الموهوب له ان يكون فيه اهلية الملك كما يوجب له من
مكلف وغيره وغير الملك لا يقبل له ولديه فلا تصح حمل ولا الهبة ولا
لرقيق نفسه فان اطلق الهبة له فهي لسيدة **ولا تنزل** ان لا تملك الهبة
الصحيحة غير الضمنية وذات الثواب الشاملة للمهدية والصدقة **الا**
بالقبض فلا تملك بالعقد لما روي الحاكم في صحيحه انه صلى الله عليه
وسلم اهدي الى النخاشي ثلاثين اوقية مسكاً قال لا م سلمة اني لا اري
النخاشي فريما قال اري الهبة التي اهديت اليه الاستدفاذ اردت الي
فهي لك فكان كذلك ولا بها عقد ارفاق كالقراض فلا تملك **الا** القبض
وخرج بالمعجزة الفاسدة هي فلا تملك بالقبض وبغير الضمنية
الضمنية كما لو قال اعطى عبدك عني هبة فانه يعتق عنه ويستأقبض
في هذه الصورة كما يسقط القبول اذا كان القماس العتق بعوض
كما ذكرته في الكفارة وبغير ذات الثواب ذاته فانه اذا سلم الثواب
استقل بالقبض لانها بيع **فتبين** ان قبض كلامه هبة الاب
لابنه الصغير فانه لا تملك الاب القبض كما هو مقتضى كلامهم في
البيع وخوة خلا فالملكاه بن عبد البر ولا بد ان يكون القبض
باذن الواهب فيه ان لم يقبضه الواهب سواء كان في يد المتهب ام لا
فلو قبض بلا اذن ولا اقباض لم يملكه ودخل في ضمانه سواء قبضه
في مجلس العقد ام بعده ولا بد من امكن السير اليه ان كان غائبا
وقد سبق بيان القبض لانه هنا لا يكفي الاختلاف ولا الوضع بين
يديه بغير اذنه لانه غير مستحق القبض بخلاف البيع فلو مات
الواهب او الموهوب له قام وارث الواهب مقامه في الاقباض
والاذن في القبض ووارث المتهب في القبض ولا تنسخ بالموت

ولا

ولا باجنون ولا الاضواء لانها تنزل الى اللزوم كالبيع في زمن الخيار
واذا قبضها الموهوب له اي الهبة الشاملة للمهدية والصدقة
لم يكن للواهب حينئذ الرجوع فيها الا ان يكون الواهب ولدا
وكذا ساير الاصول من الاجنهين ولو مع اختلاف الدين على المشهور
سواء قبضها الولد ام لا عيناً كان ام فقير ام كبير خبر لا يحمل لرجل ان
يطع عطية او يهب هبة فيرجع فيها الا الولد فيما يعطى ولده
رواه الترمذي ولما كره وصحاه والوالد يشتمل كل الاصول كان
حمل اللفظ على حقيقته ومجازة والا الحق به بقية الاصول بجامع
وان كل ولادة كما في الثقة وحصول العتق وسقوط القود
تنبيه لا يحمل الرجوع فيما اذا كان الولد حراً اما الهبة لولده
الرقيق فهبة لسيدة ومحلها ايضا في هبة الاعيان اما الموهوب
لولده ديناً عليه فلا رجوع سواء قلنا انه تملك ام اسقاط
اذ لا يقاء للدين فاشبه مال الوهبه بشئاً قتلغ وشرط رجوع
الاب او احد ساير الاصول بقاء الموهوب في سلطنة الولد ويدخل
في السلطنة ما الواجب الموهوب او عصب فيثبت الرجوع فيها
وخرج بهما ما لو هب الموهوب او قلنس المتهب ومجر عليه فيمنع
الرجوع **معد** لو قال انا اودي امرئ الجنابة وارجع مكن
في الاصح ويمنع الرجوع ايضا ببيع الولد الموهوب او وقفه
او عتقه او عوف ذلك مما يزيل الملك عنه وقضية كلامهم الرجوع
بالبيع وان كان البيع من ابية الواهب وهو كذلك ولا يمنع
الرجوع رهنه ولا هبته قبل القبض لبقاء السلطنة له الملك
له واما بعد القبض فلا رجوع له لزوال سلطنته ولا يمنع
ايضا تعليق عتقه ولا بد بيرة ولا تنسخ الرقيق ولا نزل عتقه

شخص
ان يرجع

الارض ولا اجازتها لان العين باقية بحالها **فهم** يستثنى من الرجوع مع بقاء السلطنة صور منها ما جئنا به فان لا يرجع رجوعه حال جنونه ولا رجوع وليه بل اذا افاق كان له الرجوع ذكر القاضي ابو الطيب ومنها ما الواهر والموهوب صيد فانه يرجع في الحال لانه لا يجوز اثبات بداهة على الصيد في حال الاحرام ومنها ما الوارد الوالد وفرعنا على وقف ملكه وهو الرجوع فانه لا يرجع لان الرجوع لا يقبل الوقف كما لا يقبل التعليق فلو حرم الرجوع او عاد الى الاسلام والموهوب باق على ملك الولد **رجوع فروع** لو وهب لولد شيئا ووهبها الولد لولد له لم يرجع الاول في الاصح لان الملك غير مستفاد منه ولو وهب لولد فوهبه الولد لغيره من ابيه لم يثبت للاب الرجوع لان الواهب لا يملك الرجوع فالا اولي ولو وهبه الولد لغيره ثم اجد لولد ولده فالرجوع للجد فقط ولو نزل ملك الولد عن الموهوب وعاد اليه بامرث او غيره لم يرجع الاصل لان الملك غير مستفاد منه حتى يرجع فيه ولو نزل ملك الولد الحب او فرخ البيض لم يرجع الاصل فيه كما جزم به ابن المقري وان جزم البلقيني بخلافه لان الموهوب صار مستهلكا ولو زاد الموهوب يرجع فيه بزيادة المتصلة كالسمن دون المتفصلة كالولد الحادث فانه يبقى خدوثة على ملكه بخلاف المتقارن للهبة فانه يرجع فيه وان انفصل ويحصل الرجوع بهجعت فيما وهبت او استرجعته او رده الى ملكي او تنقضت الهبة او خول ذلك او فسختها ولا يحصل الرجوع ببيع ما وهبه الاصل للزعة ولا يوقفه ولا يهبته ولا يعتاقه ولا يوطئ الامه ولا تبد بصفة الهبة من صيغة وهي الركن الرابع ويجعل باحباب وقبول لفظا من الناطق

مع التوسل المعتاد كالبيع ومن صريح لا يجل بوهبتك ومنحك ومملكك بلائمن ومن صريح القبول قبلت ورضيت وقيل للهبة للصغير ونحوه ممن ليس اهلا للقبول الولي ولا يفتقر الى ايجاب والقبول في الهبة ولا في صدقة بل يكفي الاعطاء من المالك ولا اخذ من المدفوع له وتنص بعمرى ورقيبى فالعمرى كما اذا **عمرى** كان قال عمرى هذه الهبة جعلته لك عمرى او حناتك او ما عشت وان نزل فادامت عاد لي خبر الصحى بن العمرى ميراث لاهلها ورجع بقولنا جعلته لك عمرى ما لو قال جعلته لك عمرى او عمرى فانه لا يصح بخروجه عن اللفظ المعتاد لما فيه من تاقيت الملك فان الواهب او زبدي قد يموت اما بخلاف العكس فان الانسان لا يملك الامدة حياته ولا يصح تعليق العمرى كاذ اجاز فلان او يرث الشخص فهذا الشيء لك عمرى والرقيبى كما اذا قال جعلته لك رقيبى او رقبه كان قال اقرقبتك او ان مت قبل عاد الى وان مت قبلك استقر لك كان ذلك الشيء **للعمرى** الاولى **او الرقيب** في الثانية بلفظ اسم المفعول فيها **ولو رثته من بعد** ويلقوا الشرط المذكور في العمرى والرقيبى خبر ابي داود ولا تعمدوا ولا توفوا من اقرب شيئا او عمره فهو لو رثته امي لا تعمدوا ولا توفوا طمعا في ان يعود اليكم فان صيرت لغيره والرقبى من الرقوب فكل منهما اقرب موت الآخر والهبة ان اطلقت فان لم تقيد بشواب ولا بعد فلا شواب فيها وان كانت لا على من الواهب او قيدت بشواب مجهول كنوب فاطلما ومعلوم فيبيع نظر الى المعنى وظرف الهبة ان لم يقدره كقوله ترهبه ايضا والا فلا واذا لم يكن هبة حرم استعماله الا في اكل الهبة منه ان اعتيد **فهم** يمين للوالد وعلى العدل في عطية

اولاده بان يسوي بين الذكر والانثى كخبر البخاري انقواله وبعدوا
بين اولادكم ويكره تركه لهذا الخبر وحصل الكراهة عند الاستسوي في الحامه
او عدمها ولا فلا كراهة وعلى ذلك يحمل تفصيل الصحابة لان الصديق
فضل السيدة عائشة على غيرها من اولاده وفضل عمر ابنه عائشا شريفا
وقضل عبد الله بن عمر بعض اولاده على بعضهم رضي الله عنهم اجمعين
وسين ايضا ان يسوي الولد اذا وهب لولد به شيئا ويكره له تركه
التسوية كما مر في الاولاد فان فضل اخذها فالام او لي خبر ان لها
ثلاثي البر والاخوة وخوهم لا يجري فيهم هذا الحكم ولا نشاء
التسوية بينهم مطلوبة لكن دون طلبها في الاصول والغرض وفضل
البرير لوالدين بالاحسان اليهما وفعل ما يسرهما من الطاعة لله
تعالى وخيرهما ليس بمنهي عنه وعقود كل منهما من الكياسة وهو
ايوذه اذ ييسر بالهين ما لم يكن اذ اكل به واجبا وصلة القرابة
وهي فعلك مع قريبك ما تعد به واصلا ما مور بها وتحصل بالمال
وقضا الكونج والزيارة والمكاتبة والمراسلة بالسلام وتحوز لك
فصل في القطة وهي بضم اللام وفتح القاف ويسكنها
لغة الشئ الملقوط وشرا ما وجد من حق محترم وغير محرر لا يعرف
الواحد مستحقه والاصل فيها قبل الاجماع الايات الامرو بالبر ولا
حسان اذ في اخذها للحفظ والرد بروحسان والاخبار الواردة
في ذلك كخبر مسلم والله في عون العبد مادام العبد في محرابه
واذ وجد اي الحر لقطه في موات او طريق ولم يثبت بامانة
نفسه في المستقبل وهو امن في الحال خشية الضياع وطريق الحيانة
فله اخذها جواز الا ان خيانتة لم تتحقق والاصل عدمها على
الاحترام وله تركها خشية استهلاكها في المستقبل ولا يضمن بالترك

فلا يندب

فلا يندب بالخذ ولا يكره له الترك وخرج باحوال الرقيق فلا يصح
التقاطه بغير اذن سيده وان لم يملكه لان اللقطة امانة ولا يكره
ابتداء وتخليك انتهائا وليس هو من اهلها فان التقاط اذنه
صحيح وكان سيده هو الملتقط **واما بغير اذنه** فن اخذها منه كان
هو الملتقط سيدا كان او اجنيا ولواقرها في يده سيده واستحفظه
عليها يعرفها وهو امين حائر ولا فلا ونصح اللقطة من مكاتب كتابه
صحيحة لانه مستعمل بالملك والتصرف وخرج بالموات المملوك فلا
تؤخذ منه للتخليك بعد التعريف بل هي لصاحب اليد فيه ندعاه
ولا قلن كان مالك اقله وهكذا احتج ينتهي الى المحيي فان لم يدعها
كانت لقطه كما قاله المتولي واقرة في الروضة وبغير الوفاق بنفسه
الواثق بها واليه اشار بقوله **واخذها اول** من تركها فهو مستحب
ان كان على ثقة من نفسه **من القيام بها** لما فيه من البر بل يكره تركها
وسن الاشهاد بها من تعريف شئ من اللقطة كما في الوديعه وحملوا
الامر بالاشهاد في خبر ابي داود من التقاط القطة فليشهد ذاعل او ذوي
عدل لا يكره ولا يجيب على المد بجمعها بين الاخبار ونصح لقطه
المبعض لانه كالحرف في الملك والتصرف والذمة وللقطة له ولي سيده
في غير مهايأة فيعرفانها ويملكها بحسب الرق والحركة كشخص
التقطا وفي مناوية لذي نوبة كباقي الاكساب كمن حصلت في نوبته
والمون على من وجب بسببها في نوبته **واما امرش** الجنانية فيشتريان
فيه لانه يتعلق بالرقبة وهي مشتركة والجنانية عليه كالحجانية
منه كما يحتمل الزركشي وكلام المنهاج يشتملها وكرة اللقط الفاسق
لئلا تدعوه نفسه الى الجنانية فيبصع اللقطة منه كما يصح من

النقط

يرتد وكما فرعون في دار الاسلام كاصطبا دهم واحتطابهم وتفرغ
 اللقط منهم وتسلم لعدل لانهم ليسوا من اهل الحفظ لعدم امانتهم
 ويضم لهم شرف في التعريف فان تعريفهم يتكلم ويصنع من صبي
 ويختون وتنتج اللقطة منهما وليهما ويعرفها ويتكلمها اليها
 كما حيث يجوز له الاقتراض لهما لان التملك في معنى الاقتراض فان
 لم يره حفظها وسلمها للقاضي وكالصبي والجنون السفينة الا انه يصح
 تعريفه دونهما ومن اخذ لقطة لا حياية بان لقطها لحفظ او ملكه
 او اختصا من اوله يقصد حياية ولا غيرها او قصد اخذها ونسبها
 ميب وان قصد الحياية بعد اخذها تملكها او يختص بعد التعريف
 ويجب تعريفها وان لقطها لحفظ فان اخذها الحياية فضا من
 وليس له تعريفها ولو دفع لقطه لقاض لزمه قبولها **واذا اخذها**
اي اللقطة الملتقط الواثق بنفسه او غير فعليه ان ياحيئ **ان يعرف**
 بفتح حرف المضارع **سنة اشبا** وهو في الحقيقة ترجع الى اربعة وثلاث
 اشبين كما سيظهر الاول ان يعرف **وعاها** وهو بكسر الواو والمده ما هي
 فيه من جلد او غيره الثاني ان يعرف **وعفاصها** وهو بكسر العين
 المهملة واصلة كما في تحرير التنبيه عن الخطاي الجلد الذي يليه
 من اس القارورة وهو مراد المصنف كصاحب التنبيه لانها اجمعا بين
 الوعا والعفاص والجلي في تحرير التنبيه عن الجمهور ان العفاص
 هو الوعا من جلد وخرقة ولذلك قال في الروضة فيعرف عفاصها
 وهي الوعا من جلد وخرقة وغيرهما انتهى فاطلق العفاص على الوعا
 توسقا والثالث ان يعرف **وكاها** وهو بكسر الواو والمده ما تربط
 به من خيط او غيره والربيع ان يعرف **جنسها** من نقد او غيره الخامس
 ان يعرف **عددها** كاشبين واكثر السادس ان يعرف **وزنها** كدبرهم

نسخها
 وجب عليه

فاكثر

فاكثر ما كونها ترجع الى اربع فان العفاص والوكا واحد كما علبهم
 الجمهور والعدد والوزن يعبر عنهما بالقدر فان معرفة القدر
 شاملة للوزن والعدد والكيل والزرع والسابع وهو المتروك
 من كلامه ان يعرف صفتها اهرورية ام مرورية والقامران
 يعرف صفتها من جهة وتكسير وخوها ومعرفة هذه الاوصاف
 تكون عقب الاخذ كما قاله المتولي وغيره وهي ستة كما قاله الاذريعي
 وغيره وهو المعتمد وهو قضية كلام الجمهور وفي الكافي انها اربعة
 واجري عليه ابن الرقعة ويند بكتب الاوصاف قال العاصري
 وانه التقطها في وقت لد **ويجب ان يحفظها** لملكها **في حرر مثلها**
 الى ظهوره لان فيها معنى امانة والولاية والكتساب فالامانة
 والولاية او لا والكتساب اخر بعد التعريف هل المقلب فيها الامانة
 والولاية لانها ناجمان او لا والكتساب لانه المقصود وجهان في
 الروضة واصلا من غير ترجيح والمرجح فيها تغليب الاكتساب
 لانه يصح التقاط الفاسق والذي في دار الاسلام والولايات
 الغلب ذلك لما صح التقاطها **ان اراد الملتقط تملكها عفاها**
سنة اي من يوم التعريف تجد يد او المعنى في ذلك ان السنة
 لا تتأخر فيها القوافل غالبا وتخصي فيها الفصول الاربعة قال
 ابن ابي هريرة ولانه لو لم يعرف سنة لضاعت الاموال على اربابها
 ولو جعل التعريف ابد امتنع من التقاطها فكان في السنة نظير
 للربقي معا لا يشترط ان تكون السنة متصلة بل يكفي ولو موقفة
 على العادة ان كانت غير حاضرة ولو من الاختصاصات فيعرفها
 او كل يوم مرتين طريقه اسبوعا ثم كل مرة طرفه اسبوعا او
 اسبوعين ثم كل اسبوع مرة او مرتين كل شهر كذلك بحيث

قوله اهرورية نسبة الى
 هراة قرية بالعموم
 ومرورية تكون النسبة
 الى قرية كقولك انتهي منها

لعله مبيد
 غلط من الكاتب

لا ينبغي ان تذكر لما مضى ولذا جعل التعريف في المدة الاولى والاكثر
لان طلب المالك فيها أكثر قال الزركشي قيل ومرادهم ان يعرف
كل مدة من هذه المدة ثلاثة اشهر ولومات الملتقط في اثناء المدة
بني وارثه على ذلك كما عتبه الزركشي ولو انقطعت اثنان لقطه عرفها
كل واحد نصف سنة كما قال السبكي انه الاشبه وان خالف ابن
الرفعة لانها لقطه واحد والتعريف من كل منها اكلها لا نصفها
لانها انما تنقسم بينهما عند التملك **فتش** قد يتصور
التعريف سنتين وذلك اذا قصد الحفظ فعرفها سنة ثم قصد
التمليك فانه لا بد من تعريفه سنة من حينئذ ويبين في التعريف
من وجد ان اللقطه ويذكر باللاقطه ولو بناه بعض او
صافها في التعريف فلا يستوعبها ليل يعتمدها الكاذب فان استوعبها
فضمن لانه قد يعرفه الى من يلزم الدفع بالصنات ويعرفها في
بلد الا لتمامه على ابواب **وعلى ابواب المساجد** عند خروج الناس
لان ذلك اقرب الى وجود صاحبها ويجب التعريف في **الموضع الذي**
وجد وجرها فيه وليكثر منه فيه لان طلب الشيء في مكانه أكثر وضوح
يقوله على ابواب المساجد فيكون التعريف فيها معتد كما عزم به في
المجموع وان افهم كلام الروضة التعريف بالاسجد الحرام فلا يكره
التعريف فيه اعتبارا بالعرف ولانه مجمع الناس ومقتضى ذلك
ان مسجد المدينة والاقصى كذلك ولو اراد سقيا ستناب باذن
الحاكم من يحفظها ويعرفها فان سافر بها او استناب بغير اذن
الحاكم مع وجوده ضمن لتقصيره وان التقط في الصحراء وهناك قافله
تبعها وعرف فيها اذ لا فائدة في التعريف في الاماكن الخالية فان
لم يرد ذلك في بلد يقصدها قربت او بعدت سواء قصدتها ابتداء

ام لا لو قصد بعد قصده الاول بلدة اخرى ولو بلدة التي سافر
منها عرف فيها ولا يكتفى العدول عنها الى اقرب البلاد المذكور
الكان ويعرف حقير لا يعرض عنه غالباً متى كان او مختصاً ولا
يتقدر بشيء بل هو ما يغلب على الظن ان قافله لا يكثر اسفه عليه
ولا يطول لطلبه له غالباً الى ان يظن اعراض قافله عنه غالباً وعليه
موتة التعريف ان قصد تملكها ولو بعد لقطه للحفظ او مطلقاً وان
لم يملكه لوجوب التعريف عليه فان لم يقصد التملك كان لقطه
لحفظاً او مطلقاً ولم يقصد تملكها او اختصاصاً فموتة التعريف على بيت
المال او على مالكة بان يربطها الحاكم في بيت المال او يقرضها على المالك
من اللاقطه او غيره او يامر ببيعها يرجع على المالك او يبيع بعضها
ان مره وان لم يلزم الا لاقطه لان الحفظ فيه المالك فقط **فان لم يجد**
صاحبها بعد تعريفها **كان له ان يملكها** **اشراها الضمان** اذا ظلم
مالكها ولا يملكها الملتقط بمجرد مضي مدة التعريف بل لا بد من لفظ
او ما في معناه كتملكت لانه تملك مال بديل فاقتر الى ذلك كالتملك
بشراء وتحديث الرفعة في لفظ لا تملك كتملك وكلب انه لا بد فيها مما
يدل على نقل الاختصاص فان تملكها فظهر المالك ولم يرضى بديلها
ولا تعلق بها حق الا نزع يمنع بيعها الرمة مردها له بزيادتها التمسكه
وكذا المنفصله ان حدث قبل التملك تنبها للقطه فان تلفت حسناً
او شرعاً بعد التملك حرم مثلها ان كانت مثلية او فتمتها ان كانت منقولة
وقت التملك لانه وقت دخولها في ضمانه ولا تدفع اللقطه بمدعيها
بل وصف ولا حجة الا ان يعلم الملاقطه ان مالها فله رده وفعاله وان
وصفها له فظن صدقه جازر ففعاله عملاً بظنه بل يبين **نعم**
ان تعدد الوصف لم يندفع الا بحجة فان دفعها له بالوصف فثبت

ان يخرج حوله له عملا با حجة فان تلفت عند الوصف فله الملك تصيب
 كل منهما والقرار على المدفوع له واذا تملك الملتقط بعد التعريف ولم
 يظهر لها صاحب فلا شيء عليه في انفاقها فانها كسب من اكسابه لا
 مطالبة عليه في الاخر **فصل** في بعض النسخ وهو في اقسام
 اللقطة وميان حكم كل منها **واعلم** ان الشيء الملتقط قسمان مال
 وغيره والمال نوعان حيوان وغيره والحيوان ضربان ادمي وغيره
 ويعلم غالب ذلك من كلامه رحمه الله تعالى في قوله **واللقطة** اي
 بالنظر الى ما يفعل فيها **اعلى اربعة اضراب احدها ما يتي على الدوم**
 كذهب وفضة **فهذا** اي ما ذكرناه في الفصل الذي قبله من التغيير
 وبين ادامة حفظها اذا اعرفها ولم يجد مالها هو حكمه اي هذا
 الضرب **والضرب الثاني ما لا يتي على الدوام** بل يفسد بالتأخير
كالطعام الرطب كالرطب الذي لا يتم والقبول **فهو** اي
 الملتقط **مخير فيه بين تملكه ثم اكله** وشربه **وغرمه** اي غرم
 بدله من مثل او قيمة **او يبعه** بثمن مثله **وحفظ ثمنه** ماله **و**
 الضرب **الثالث ما يتي على الدوام** لكن بعلاج يكسر المهله **كالر**
طب الذي يخفف **فيحصل** الملتقط **ما قيد المصلحة** ماله **من**
بيعه بثمن مثله **وحفظ ثمنه** او تخفيفه **وحفظه** ماله ان
 تخرج الملتقط بالتخفيف ولا يبيع بعضه باذن الحاكم او وحده
 وينفقه على تخفيف الباقي والمراد بالبعض الذي يباع ما يساوي
 مونة التخفيف **والضرب الرابع ما يحتاج الى تقطع الحيوان**
 ادمي وغيره فالادمي وشركه المصنف اختصار الدوم وقوعه
 فيصبح لفقار رقيق صغير غير مميز او مميز من تملك خلافه من الاصل
 لانه يستدل به على سيده فيصل اليه ومجمل ذلك في الامه اذا لقطها

ثمن

للحفظ

للحفظ او التملك ولم تحل له كجوسبه ومحمم بخلاف من تحل له
 لان تملك اللقطة كالا قراض وينفق على الرقيق مدة الحفظ من
 كسبه فان لم يكن له كسب فان تخرج فالانفاق عليه قد اك
 وان اراد الرجوع فلينفق باذن الحاكم فان لم يجد استلذ واذا
 بيع ثم ظهر المالك وقال كنت اغتته قبل قوله وحكم بفساد البيع
 واما عيسى لادمي وعليه اقتصر المصنف لغلبة وقوعه فاشا واليه
 بقوله **وهو ضربان الاول حيوان لا يمنع نفسه** من صغار
 السباع كشاة وحمل وفصيل والكبير من الاجل والجيل ونحو ذلك
 مما اذا تركه يضيع بكاسر من السباع او نجائب من الناس فان
 وجده بمقارنة **فهو مخير فيه بين اكله وغرم ثمنه او تركه**
 اي امساكه عنده **والتنطوع بالانفاق عليه** ان يشا وان لم
 يتطوع بالانفاق عليه واراد الرجوع فلينفق باذن الحاكم فان
 لم يجد استلذ كما مر في الرقيق **او يبعه** بثمن مثله **وحفظ**
ثمنه لاله **ويعرفها** ثم يملك الثمن وخرج بتقيد الفارة
 العمران فاذا وجده فيه فله الامساك مع التعريف وله البيع
 والتعريف وتلك الثمن وليس له اكله وغرم ثمنه على الاظهر
 لسهولة البيع في العمران بخلاف الفارة فقد لا يجد فيها من
 يشترى ويشق النقل اليه والخصلة الاولى من الثلاث عند
 استوائها في الاخطبة اولى من الثانية والثانية اولى من الثالثة
 ويزاد اما وردي خصلة رابعة وهي ان يملكه في الحال ليستقبله
 حيالها ويسل **قال** لانه لما استباح تملكه مع استهله **فاولي**
 يستباح تملكه مع استقامته هذا اكله في الحيوان المأكول فاما
 غيره كالحش وشصا لا يؤكل ففيه الخصلتان الاولى وليا ولا

ولا يجوز تملكه حتى يعرفه سنة على العادة **والضرب الثاني حيوان**
يمنع من صفار السباع كذيب ونمر وفهد **بنفسه** اما بفضل
 قوة كالايل والخيول والبغال والحمير وما يشده عدوة كالأرانب
 والضبا الملوكة وما يطير له كالحمام **فان وجدته الملتقط في**
الصحر الامنة واراد اخذها لئلا يملكه ليجز تركه وجوبا لانه
 موصول بالامتناع من اكبر السباع مستغن بالرجوع الى ان يحده
 صاحبه لتطلبه له وان طروق فيها لا يعبر فن اخذها لئلا يملك
 صمته ويبرأ من الضمان بدفعه الى القاضي لا يرد الى موضعه
 وخرج يقيد التملك ارادة اخذها للتحفظ فيجوز للمالك ونوابه
 وكذا اللامداد على الاصح في الروضة لئلا يضيع باخذها من وخرج
 بقيد الامنة ما لو كان في صحرائه من يهب فيجوز لطفقه للتملك ولا
 نه حيث يضيع باعتداد اليد الخائفة اليه **وان وجدته في الحضر**
 ببلدة او قرية اقرب منها كان له اخذها للتملك **وهي**
مخير فيه بين الاشياء الثلاثة الذي تقدم ذكرها قريبا **ففيه**
 اي الضرب الرابع في الحلال على الضرب الاول منه وهو الذي لا
 يمنع فاعني عن اعمادها هن وانما جاز اخذها هذا الحيوان
 في العمران دون الصحرا الامنة للتملك لئلا يضيع بامتداد ايدي
 الخائفة اليه بخلاف الصحرا الامنة فان طروق الناس خادرا
فلا لا تحل لقطه حرم مكة الاحتفاظ فلا تحل ان لقط
 لملك او اطلق ويجب تعريف ما التقطه للاحتفاظ الجيران هذا البلد
 حرمه لا يلتقط لقطه الامن عرفها ولا تنظم الا لقطه الاقلامة
 للتعريف او دفعها للحاكم والسر في ذلك ان حرم مكة مثابة للناس
 يعودون اليه مرة بعد الاخرى فربما يعود ما لكها من اجلها او

الناس

الخائفة

يبعث

يبعث في طلبها فكانه جعل ماله به محفوظا عليه كما غلطت
 الدية فيه وخرج بحرم مكة حرم المدينة الشريفة على ساكنها
 افضل الصلاة والسلام فانه ليس بحرم مكة بل هي كساير البلاد
 كما افتناه كلام الجمهور وليست لقطه عرفة ووصلوا ابراهيم
 كلقطه الحرم **فصل** في اللقيط ويسمي ملقوطا منبذ
 ودعيا والاصل فيه مع ما ياتي وقوله تعالى افعلوا الخير وقوله
 تقوا وتقاوتوا على البر والتقوى واركان اللقيط الشرعي لقط
 ولقيط ولا قنن شرع في الركن الاول وهو اللقيط بقوله **واذا**
وجد لقيطا اي ملقوطا **بقارعة الطريق** اي طريق البلد وغير
فاخذه وتربيته وهي امر الطفل بما يصلحه **وكفاله** **وعلى النيابة**
 هناك في الروفة حفظه وتربيته **واجبة** اي فرض **على النيابة**
 لقوله تعالى ومن احياها فكلنا احياها الناس جميعا ولانه ادبي
 محترم فوجب حفظه كالمضطر الى طعام غيره وفارق اللقطة
 حيث لا يجب لقطها بان المقلب فيها لا اكتساب والنفس على اليه
 فاستغنى بذلك عن الوجوب كالنكاح والوطي فيه ويجب ان
 شهدا على اللقيط وان كان اللاقط ظاهرا بعد الله خوفا من ان
 يسترقه وفارق الاشهاد على لقط اللقطة بان الغرض منها
 ائمال والاشهاد في التصرف المالي مستحب ومن اللقيط حفظه
 ونسبه فوجب الاشهاد وكما في النكاح وبان اللقطة بشيخ امها
 بالتعريف ولا تعريف في اللقيط ويجب الاشهاد ايضا على ما معة
 تنعاولا لئلا يملكه فلو ترك الاشهاد لم تثبت له ولاية الحفظ
 وجاز ترعة منه **فانه** في الوسيط وانما يجب الاشهاد فيما ذكر على
 لا قط بنفسه واما من سلمه له الحاكم فالاشهاد مستحب قاله الماورقي

وغيره واللقيط وهو الركن الثاني صغير ومجنون مذبذبا
 كافل له معلوم ولو هيمز الجاحنة الى التعهد ثم شرع في الركن
 الثالث وهو اللاقط بقوله **ولا يفر** بالبناء للنفعل اي لا يفر
 اللقيط **الا في بدامين** وهو الحر الحر ليرشيد العدل ولو استولى
 فلو لقطه غيره كمن به رفق ولو مكاتب او كرا وصبي او جنون
 او فسق لم يصح فيخرج اللقيط منه لانه حق الحضنة ولا يملك
 هو من اهله لكن الكافر لقطا كافر لما بينهما من المولاة فان اذن
 لرفيقه غير المكاتب في لقطه او اقره عليه فهو اللاقط و
 قبيح نايب عنه في الاخذ والترينة اذ يدعي كيد بخلاف المكاتب
 لا استقلال له فلا يكون السيد هو اللاقط بل هو ايضا علم
 مما مر فان قال له السيد التفتي فالسيد هو اللاقط والمبعض
 كالرفيق ولو اقره حر هلال للقطا على لقيط قبل اخذه بان قال
 كل منهما انا اخذه عين الحاكم من يراه ولو من غيرهما او بعد
 اخذه قدم سابق لسبقه وان لقطا معا قدم غني على فقير
 لانه قد يواسيه ببعض ماله وعدل باطنا على مستور احتياطا
 للقيطه فان استويا فخرج بينهما واللاقط من بادية كخشونة
 عيشها وفوات العلم بالدين والصنعة منهما فعمله نقله
 من بلد او من قرية لبادية قريبة ليسهل المراء منها جاز على
 النص وقول الجمهور وله نقله من بادية وقرية وبلد مثلها
فان وجد معه اي اللقيط **مال** عام كوقف على اللقيط او الوصية
 لهم والخاص كشيء ملفوفه عليه او ملبوسه له او مغصلي
 بها او تحتة مغروشة ودنانير عليه او حنة ولو مشورة
 ودار هو فيها وحده وحصته منها ان كان معه غيره فان له يدا

واعتصاما

اختصاصا كالبالغ والاصل الحرية مالم يعرف غيرها **انفق عليه**
الحاكم وما ذونه **منه** وخرج بما ذكر المال المدفون ولو تحت ارض
 كان فيه او مع اللقيط ركعة مكتوب فيها انه له فلا يكون ملكا له
 كالمكتوف **معه** نهكم بان المكان له فهو له مع المكان ولا مال
 موضوع بقرية كالبعيد عنه بخلاف الموضوع بقرب المكلف لان
 له رعاية **وان لم يوجد معه مال** ولا عرف له مال **فنفقت** حينئذ
من بيت المال من سهم المصالح فان لم يكن في بيت المال او كان
 ثمرها هو اهر منه يقتضى عليه الحاكم فان عسر الاقراض وجبت
 على مومنين قرضا بانفاق عليه ان كان حرا والافعلي سيد ولا لقطه
 استقلال بحفظ ماله كحفظه وانما يجوز منه باذن الحاكم لان ولاية
 المال لا تثبت لغيره اب وجد من الاقارب فالاجنبى اولى فان لم يجد
 الحاكم انفق عليه باشهاد فان انفق بدون ذلك ضمن **تحت**
 اللقيط مسلم تبعا للدار وما الحق بها وان استحققة كافر لا بينه
 ان وجد مجمل ولو بدا كغريبه مسلم يمكن كونه منه وعلمه اسلام
 غير لقيط صبي او مجنون تبعا لاحد اصوله ولو من قبل الام وتبعا
 لساوية المسلمين يكن معه في السبي احد اصوله لانه صار تحت
 ولايته فان كفر بعد كماله بالبلوغ او لاقاه في التبعية بين الا
 خيرتين فتردد لسبق الحكم باسلامه بخلافه في التبعية الاولى
 وفي تبعية الدار وما الحق بها فانه كافر صلي لا مرتد لنبائه على
 ظاهرها وهذا معين قولهم تبعية الدار صعبة وهو حر وان
 ادعاه لاقط او غيره الا ان تقام بوقته بينه متعرضه لسبب
 الملك كارت وشدة او بقرية بعد كماله ولم يكن به المقلد ولم
 يسبق اقراره بعد كماله بحرية ولا يقبل اقراره بالرق في تعرف ماص

نسخ
 في

بغيره بغيره فلو لم يذبح فاقربق وبسبب مال قضى منه ولا
يجعل للمقر له بالرق الا ما فصل عن الدين فان بقي من الدين شيء
انبع به بعد غنقه اما التصرف الماضي المضر به فيقبل اقراره بالنسبة
اليه ولو كان النقيض امرأه فمضى وجهه ولو جعل له نكاح الامه
واقرب بالرق لم يفسخ نكاحها وتسلم لزوجها ليدونها او يهاونها
بها من وجهها بغير إذن سيدها وولدها قبل اقرارها حرة وبعد
مرفيق **فصل في الوديعه** يقال على الابداع وعلى العين
المودعة ومناسبة ذكرها بعد النقيض ظاهر فيها **والاصل** فيها
قوله تعالى ان الله هو اكرمكم ان تودوا الامانات الى اهلها وخبر اذا
الامانة الى من ائتمنتك ولا تكن من خائلك ولا تلبس حاجة
بل صرة الىها واركانها بمعنى الابداع اربعة وديعه بمعنى
العين المودعة والصيغة ومودع ووديع بشرط في المودع
والوديع مامر في موكل وكيل لان الابداع استثناء في الحفظ فلو
اودعه نحو صبي كحون ضمن ما اخذ منه وان اودع شخص
نحو صبي ائتمنت بائنه بشرط في الصيغة مامر في الوكالة
في شرط اللفظ من جانب الوديع وعدم الرد من جانب الوديع
فصل في رد الوديع او دعيه مثلا فدفعه له سائحا في شبه
ان يكن ذلك كالعارية وعليه بالشرط اللفظ من اخذها منه عليه
الزكشي والاعا بما صرح كما وعدتكم هذا او استخففتكم او
كناية مع التبعة كخذه **والوديعه امانة** اصاله في بدو الوديع
يستحب له قبولها اي اخذها **لأن قام بالانته فيها** بان قدس
على حفظها وثق بامانة نفسه فيها هذا اذا لم يتعين عليه
خذها بخبر مسلم والله في عون العبد مادام العبد في عون اخيه فان

تعيين

تعيين بان لم يكن له غيره وجب عليه اخذها لكن لا يجبر على اتلاف
منفعة ومنفعة حرره بها فان لم يخرج عن حفظها حرم عليه قبولها
لانه يعرضها للتلف **قال ابن الرقعة** ومحلها اذا لم يكن بحالة ولا
فلا وهذا هو المعتمد وان خالف في ذلك الزكشي وان قدس على الحفظ
وهو في الحال امين ولكن لم يبق بامانة بل خاف الخيانة من نفسه
في المستقبل كره له قبولها خشية الخيانة فيها وهذا هو المعتمد
كما في المنهاج **قال ابن الرقعة** ويظهر ان هذا اذا لم يعلم المالك الحال
والا فلا تخبر ولا كراهة كما علم مامر **فصل في احكام الوديعه**
ثلاثة الحكم الاول لامانة والحكم الثاني في الرد والحكم الثالث الحواري وقد
اشارة الى الاول بقوله والوديعه امانة وقد تصير مضمونة بعوارض
غالبا يوخد من قول المصنف **لا يضمن الا بالتعدي** تلفها كان
ينقلها من محله او دارا لآخرى دونها حررا وان لم ينه المودع عن
نقلها لانه عرضها للتلف **فصل في رد الوديع** ان نقلها بظن انها ملكه وليد
ببتقع بها لم يضمن وكان يعودها غيره ولو قاضيا بلا إذن من
المودع ولا عذر له لان المودع لم يرضي بذلك بخلاف ما لو اودعها
غيره لعذر كرض وسفر وله استيعانة بمن يحملها حررا او بظن
او يسقيها لان العادة جرت بذلك وعليه لعذر كإرادة سفر وفرض
ردها لملكها او وكيله فان فقد ما ردها للقاضي وعليه اخذها
فان فقد ردها لأمين ولا يكلف تأخير السر ويقتضي عن الرد الى
القاضي والأمين الوصية بها اليه فهو مخير عند فقد المالك او وكيله
يبي ردها للقاضي والوصية اليه وعند فقد القاضي مخير بين ردها
للأمين والوصية بها اليه والمرد بالوصية بها الاعلام بها والامر
بردها مع وصفها بما تتميز به والاشارة لعينها ومع ذلك يجب

الاشهاد كما في الراضي عن الغرالي فان لم يرد ها ولم يوصي به الممن ذكر
 كما ذكر ضمن ان تمكن من ردها ولا يصحها لانه عرضها للنفوس وكانت
 يد فيها موضع ويباير ولم يعلم بها اميتا يرا فيها لانه عرضها للضياع
 بخلاف ما اذا اعلم بها من يراقبها لان اعلامه بها غير ذلك ايداعه
 فشرطه فقد القاضي وكان لا بد فع مثلفا تها كترك تهوية ثياب
 صوف او ترك لبسها عند حاجتها لذلك وقد علمها لان الدود
 يفسد ها بترك ذلك وكل من للهوا وعوق ربحه الاذي بها
 يدفعه او ترك علف دابة يسكون اللام لانه واجب عليه لانه
 من الحفظ لان تها عن التهوية واللبس والعلق فلا يضمن
 لكنه يعصي في مسلة الداية حرمة الروح فان اعطاه المالك
 علفا علفها منه ولا راجعه او وكيله جزا منها في علفها بحسب
 ما يراه وما تلفت علفه حفظا ما موربه كقوله لا تفر على
 الصندوق الذي فيه الوديعه فرقد وانكسر ينقله وتلف ما فيه
 بانكساره لا ان تلف بغيره كسرقة فلا يضمن ولا ان تها عن
 قفل فاقفلهم لان رقاده وقفله ذلك زيادة في الحفظ شر
 شرع في الحكم الثاني وهو الرد بقوله **وقول المودع** بفتح الدال
مقبول في ردها على المودع بكسرها يمينه وان اه شهد عليه
 بها عند دفعها لانه اتيه منه **فتبين** ما قاله الصنف
 مجري في كل امين كوكيل وشريك وعامل قراض وجاب في رصا
 جباة على الذي استأجره للحياية كما قال ابن الصلاح وضابط الذي
 يصدق بيمينه في الرد هو كل امين ادعي رد على من اتيه منه
 الامرتهن والمستأجر فانها لا يصدقان في الرد لانها اخذ العين
 لغرض انفسها فان ادعي الرد على غير من اتيه منه كوارث المالك

او ادعي وارث المودع بفتح الدال رد الوديعه على المالك او ادع
 المودع عند سفره امينا فادعي الامين الرد على المالك طولب كل
 من ذكر باليمين بالرد على من ذكره الاصل عدم الرد ولم يات منه
وعليه اي لوديع **ان يحفظها** اي الوديعه لما لكها او وارثه **في**
حرز مثلها فان اخر اخرها مع التمكن او دل عليها سارق بان
 عبي له مكانها وضاعت بالسرقة او دل عليها من يصادر المالك
 عيني له موضعها فضاغت بذلك ضمنها بمسقة ذلك للحفظ بخلاف
 ما اذا اعلم بها غيره فلو اذكره الوديع ظالم على تسليم الوديعه حتى
 يسلمها اليك فله انك تضمن الوديع تسليمه ثم يرجع على الظالم لا
 يتبلا به عليها ويجب على الوديع انكار الوديعه على ولا يضمن من
 اعلامه بها جهده فان ترك ذلك مع القدره عليه ضمن وله ان يحلف
 على ذلك لمصلحة حفظها قال الاذري وينجيه وجوب الحلف اذا كانت
 الوديعه رقيقا والظالم يريد قتله او العجز عنه ويجب ان يوتي
 في يمينه اذا حلف وامكنه التواريه وكان يجر فيها ليلا يحلف
 كما دأ وان لم يوارى كفر عن يمينه لانه كاذبا فيها فان حلف
 بالطلاف او العتق مكرها عليها وعلى اعترافه فحلف حنث لانه
 فدي الوديعه بزوجه او رقيقه بها ولو اعلم للصوم بمكانها فضاغة
 لانه فدي زوجته او رقيقه بها ولو اعلم للصوم بمكانها فضاغة
 بذلك ضمن لمنافاة ذلك للحفظ لان اعلمهم بانها عنده من غير
 تعيين مكانها فلا يضمن بذلك **واذا طولب** اي طالب المالك
 او وارثه الوديع **اي** اي يرد ها **فلم يخرجها** اي بان لم يرد ها عليه
مع القدره عليها وقت طلبها **حتى تلفت ضمنها** اي لهدا من
 مثل ان كانت مثلية او قيمة ان كانت متقومة لتركه لا واجب عليه فان

الله تعالى قال ان الله يامركم ان تؤدوا الامانات الى اهلها وليس
المراد برد الوديعة حملها الى مالكها بل يحصل بان تحلى بيته و
بينها فقط وليس له ان يلزم المالك الاشهاد وان كان اشهد
عليه عند الدفع فانه يصدق في الدفع بيمينه بخلاف ما لو
طلبها وكيل المودع لانه لا يقبل قوله في دفعها اليه ولو قال
من عنده ووديعة لما نكهاخذ وديعتك لما نكهاخذ وديعتك
لزمه اخذها كما في البيان وعلى المالك مائة الرد وقصر
بقوله مع القدره عليها اذ الم بقدر على ذلك لعذر كان في
جرح ليل والوديعة في خزائنه لا يتأتى فتح بابها في ذلك الوقت
او كان مشغولا بصلاة او قضاء حاجة او في حمام او بالكل طعام فلا
ضمان عليه لعدم تقصيره الحكم الثالث الجواز فلمودع الا
ستراد وللوديع الرد كل وقت اما المودع فلا منه المالك واما
الوديع فلا منه متبرع بالحفظ قال ابن النقيب ويبيح ان يقيده
جواز الرد للوديع بحاله لا يلزمه فيها القبول والامر الرد فان
كان بحاله يندب فيها القبول فالرد خلاف الاول ان لم يرخص
به المالك وتنفسح بما تنفسح به الوكالة من موت احدها او
جنونه او غيابه او نحو ذلك مما مر **خاتمة** لو ادعي
الوديع تلفا الوديعة ولم يذكر له سببا او ذكر له سببا حقيقيا
كسرقة صدق في ذلك بيمينه قال ابن المنذر بالاجماع ولا يلزمه
بيان السبب في الاول **فهم** يلزمه ان يجعل له انها تلفت
بغير تقريب وان ذكر سببا ظاهرا كحريقها وان عرف الحريق و
عمومه ولم يحتل سلامة الوديعة كما قاله ابن المظني صدق
بلاجهن لا ظاهرا الحال يغيبه عن اليمين اما اذا احتل سلامتها بان

عم ظاهرا لا بغيرها فيحلف لاحتمال سلامتها فان عرف الحريق دون
عمومه صدق بيمينه لاحتمال ما لا دعاه وان جهل ادعاء من الظاهر
طوب بيمينه عليه ثم يحلف على التلف لاحتمال انها لم تلف به ولا
يكلف البينة على التلف به لانه مما يخفى ولو ادعى ورفعه مكتوبا
فيها الحق للمقولة كما به دينار وثلاث بتقصيره ومن قيمتها
مكتوبة واجرة الكتابة كما قاله الشيخان بخلاف ما لو تلف ثوبا
مطرزا فانه يلزمه قيمته ولا يلزمه اجرة التطريز لان التطريز
يزيد قيمة الثوب غالبا ولا كذلك والكتابة فانها قد تنقصها
كتاب بيان احكام **الغرايب** **والوصايا** الغرايب جميع
في يمينه جمع بين مروضته اي مقدرة لها فيها من السهام المقدرة
فعلقت على غيرها والقرصية لغة التقدير قال تعالى فنصف ما قسم
اي قدرتم وشرعا نصيب مقدرة شرعا للوارث والاصل فيه قبل الاجماع
ايان الموارث والاحبار يخبر الصحاحين الحقوا الغرايب باهلها
فما بقي فلا ولي رجل فارقب **فما** فائدة ذكره بعد رجل
اجيب بانه للتاكيد باصلها للابن بتموه بانه مقابل الصبي بل المراد
انه مقابل الابن فان قيل لو اتى على ذكره ذكر في فائدة ذكره
رجل معه اجيب بانه لا يتوه بانه عام مخصوص وكان في الجالية
مولد ريث هو يورثون الرجال دون النساء والباردون الصغار
وكان في ابنة الاسلام بالحلف والنصرة ثم نسخ فتوارثون بال
سلام والهجرة ثم نسخ فكانت الوصية واجبة للمواريث وال
قرابين ثم نسخت بقي الموارث فلما نزلنا قال النبي صلى الله
عليه وسلم ان الله اعطى كل ذي حق حقه الا وصية للوارث
واشتهرت الاخبار بالبحث على تعليمها وتعليمها منها قوله تعلموا

الفرائض وعلومه اي علم الفرائض الناس فاني امر مقبوض وان
 العلم سيقبض وتظهر الفتن حتي تختلف اثنان في الفريضة
 فلا يجدان من يقضي فيها ومنها تعلموا الفرائض فانه من
 دينكم وانه نصف العلم وانه اول علم ينزع من امتي وانما سمى
 نصف العلم لان الانسان حالتين حالة حياة وحالة موت وكل
 منهما احكام تخصه وقبل النصف بمعنى النصف قال الشاعر
 اذا مت كان الناس نصفان شامت **هـ** واخر مشني بالذي كنت افعل
واعلم ان الامر يتوقف على ثلاثة امور وجود اسبابه ووجود
 شروطه وانتفاء موانعه فاما اسبابه فاربعة قرابة و
 نكاح وولاء وجهه لاسلام وشروطه اربعة ايضا تحقق موت
 المورث والمحاكمة بالموتى حكما في حكم القاضي بموت المفقود
 اجتهادا وتحقيقا حيات الوارث بقدم موت مورثه ولو لم يخطئ
 ومعرفة ادلته للميت بقرابة او نكاح او ولاء والجهة المقتضية
 للارث تعصيلة والموانع ايضا اربعة كما قاله ابن الهائم في شرح
 كافيته الرق والقتل واختلاف الدين والدور الحكمي وهو ان
 يلزم من تورث شخص شخص تورثه كاخ اقر بابن الميت فيثبت
 نسب الابن ولا يرث **والوارثون** من جنس **الرجال** ليدخل فيه
 الصغير **عشرة** بطريق الاختصار منهم اثنان من اسفل النسب وهما
الابن وابن الابن وان سفل يفتح الغاء على الاقصر اي نزل وشا
 من اعلاه وهما **الاب والجد ابوالاب وان علا** واربعة من الحواشي
 وهم **الاخ** لابوين او من احدهما **وابن الاخ** اي ابن الاخ لابوين
 اولاب فقط يخرج ابن الاخ للام فلا يرث لانه من ذوي الاجام
وان تر اخا اي وان سفل والاخ المذكور وابنه **والعم** لابوين

اولاب

اولاب فقط يخرج العم للام فلا يرث لانه من ذوي الاجام **وابن**
العم اي العم المذكور **وان تباعد** اي العم المذكور وابنه و
 لمعني انه لا فرق في العم بين القريب كعم الميت والبعيد كعم ابيه
 وعم جده الى حيث ينتهي وكذلك ابنة وابنة بغير النسب وهما
الزوج ولو في عدة رجعية **والمولى** يطلق على نحو عشر بن المراء
 منها هاتل السيد **المعتق** بكسر الهمزة والماء من صدر عنه الاعتاق
 او ورث به فلا يرث على الحصر في العشرة عصبة المعتق ومعتق
 المعتق وطريقها البسط هذان يقال الوارثون من الذكور خمسة
 عشر الاب الاب وبوة وان على الابن وابنه وان سفل والاخ الشقيق
 والاخ لاب والاخ للام وابن الاخ الشقيق وابن الاخ للاب والعم
 لابوين والعم للاب وابن العم لابوين وابن العم للاب والزوج
 والمعتق **والوارثات** من جنس **النساء** ليدخل فيهن الصغير
سبع يتقدم السبع على الموحدة بطريق الاختصار فهن اثنتان
 من اسفل **البنت وبنت الابن** وفي بعض النسخ **وان سفلت** وهو
 في بعض نسخ المحرر ايضا وصوابه وان سفل جد في المشاة اذا
 الفاعل ضمير يعود على المصاف اليه اي وان سفل الابن فابنته
 ترث واثبات المشاة يودي الى دخول بنت بنت البنت في الارث وهو
 خطأ قاطعة واثنتان من على النسب وهما **الام والجد** المدلية
 بوارث كام الاب وام الام وان علت فخرج بالمداية بوارث ام اب
 الام فلا ترث واحد من الحواشي وهي **الاخت** لابوين او من
 احدهما واثنتان بغير النسب وهما **الزوجة** ولو في عدة رجعية
 والسيدة **المعتقة** بكسر المشاة وهي من صدر منها العتقا او
 ورثت به كما مر **قبيلا** الاقصر ان يقال في الملة الزوجي

م

م

ع

م

خجله

خجله

والزوجة لغة مروجحة قال النووي واستعملها في باب الفرائض
منع من ليحصل الفرق بين الزوجين انتهى والشا في مرضي الله
عنه يستعمل في عبارة المرأة وهو حسن وطريق البسط هنا ان
يقال لورثات من النساء عشر الام والمجدة للاب والمجدة لام وان
علنا والبنات وبنات الابن وان سفل والاخت الشقيقة والاخت
لاب والاخت لام والزوجة والمعتقة ولو اجتمع كل الذكور فقط
ولا يكون الا والميت اثني ورث منهم ثلاثة الاب والابن والزوجة
فقط لانهم لا يحبون ومن بقي محجوب بالاخام وابن الابن بالابن
والجد بالاب وتصاح مسئلتهم من اثني عشر لان فيها ربعا
وسدسا للزوج الربع وللاب السدس وللان الباقي واجتمع
كل الاناث فقط ولا يكون الا والميت ذكر فالورثات منهن خمسة
وهن البنت وبنات الابن والام والاخت للابوين والزوجة والابوي
من الاناث محجوب بالجد بالام والاخت للام بالبنت وكل من
الاخت للاب والمعتقة بالشقيقة لكونها مع البنت وبنات الابن
عصبة تأخذ الفاضل عن الفروض وتصاح مسئلتهم من اربعة
وعشرين لان فيها سدسا وثم للام السدس وللزوجة الثمن
وللبنت النصف وللبنت الابن السدس وللاخت الباقي وهم سهم
اجتمع الذين يمكن اجتماعهم من المصنفين الذكور والاناث بان
اجتمع كل الذكور وكل النساء الا الزوجة فانها الميتة او كل الاناث
والذكور الا الزوج فانه الميت ورث منهم في المسئلة الابوان
والابن والبنت واحد الزوجين وهو الزوج بحيث الميت الزوجة
وهو حيث الميت الزوج يحجبهم من عداهم فالاولي من اثني عشر
لابوين السدسان اربعة وللزوج الربع ثلاثة والباقي فهو

خمسة

خمسة بين الابن والبنت اثلاثا ولا تملك لها صحاح فتضرب ثلاثة
في اثني عشر تبلغ ستة وثلاثين ومنها تصح والثانية اصلها
اربعة وعشرين للزوجة الثمن وللابوين السدسان والباقي
وهو ثلاثة عشر بين الابن والبنت اثلاثا ولا تملك لها صحاح
فتضرب ثلاثة في اربعة وعشرين تبلغ اثنين وسبعين ومنها
تصح ضابطا كل من انفرد من الذكور جازر جميع التركة للزوج
والاخ للام ومن قال بالرد لا يشترط الا الزوج وكل من انفرد من
الاناث لا يجوز جميع المال الا المعتقة ومن قال بالرد لا يشترط
من جازر جميع المال الا الزوجة **تتبع** **تتبع** قد علم ما تقر
من كلام المصنف كغيره ان ذوي الاحكام جوزوا لابريثون وهم
كل قريب ليس بذي فرض ولا عصبة وهم اربعة عشر صنفا جد
وحدة ساقطان كام ابن وام اب وام وان علنا وهذا ان صنف
واولاد البنات الصلب والابن من ذكور واناث وبنات اخوة
لابوين اولاب اولام واولاد الاخوات كذلك وبنو اخوة
لام وعم لام اي الاخ الاب لامة وبنو اخام لابوين اولاب اولام
وحيات بالرفع ولخوال وخالات ومدلون بهما اي بما عدا الاول
اذ لم يبق في الاول من بدلي له ومحل هذا اذا استقام امر
بيت المال فاذا لم يستقم امر بيت المال ولم تكن عصبة ولا ذوي
فرض مستغرق ورث ذوي الاحكام كما صح في الزايد وفي
كيفية توزيعهم مذهبان احدهما وهو الاصح مذهب اهل
التشريع وهو ان يرث كلامهم منزلة من بدلي والثاني من
اهل القرابة وهو ان يرثهم الاقرب منهم الى الميت ففي بنت بنت
وبنت بنت ابن المال على الاول بينهما ارباعا وعلى الثاني

لبنت البنت لقربها الى الميت وقد بسطت الكلام على ذلك في
 غير هذا الكتاب هذا كله اذا وجد احد من ذوي الاحام ولا
 فكله ما قاله الشيخ عز الدين ابن عبد السلام انه اذا بارت
 الملوكة في مال المصالح قطعه احد يعرف المصارف اخذ
 وصرفه فيها كما بصره الامانة وهو ما جاور على ذلك قال وا
 لظاهر وجوبه ثم شرع فيمن يجب ومن لا يجب بقوله **ومن**
اي الذي لا يسقط محال اي الذي لا يجب محال اي الذي لا يجب حرمان والمحجب
 في اللغة هو المنع وشرا من من قام به سبب الارث بالكلية
 او من او فر خطية ويسمى الاول محجب حرمان والثاني محجب نقصان
 والثاني محجب الولد الزوج من النصف الى الربع ويمكن دخوله على
 جميع الورثة والاول قسمان محجب بالوصف ويسمى منعاً في القتل
 والرق وسبائي ويمكن دخوله على جميع الورثة ايضا ومحجب
 بالشخص او الاستعراق وهو المراد هنا كما يؤخذ من قول المصنف
 ومن لا يسقط محال **خمس** وهم **الزوجان والابوان وولد الصلب**
 ذكر ان اوانثي وهذا الجماع لان كلا منهم يدل الى الميت بنفسه
 بنسب او نكاح وليس فرعاً لغيره والاصل مقدم على الفرع فخرج
 نقولنا وليس فرعاً لغيره المعتقد ذكر اوانثي فانه وان ادلى
 بنفسه فيجب لانه فرع لغيره وهو النسب وهذا اولى من قول
 بعضهم وضابط من لا يدخل عليه المحجب بالشخص **حرمات**
 كل من ادلى الى الميت بنفسه الا المعتقد والمعتقة ثم شرع في
 المحجب بالوصف بقوله **ومن** اي الذي لا يرث محال اي مطلقاً
سبعة بل اكثر كما استعرفه الاول **العبد** قال ابن خزم وهو
 يشمل الذكر والانثى وقال في الحكم العبد هو المملوك اي ذكر

كان اوانثي **والثاني الرقيق المدبر** **والثالث ام الولد والرابع**
الرقيق المكاتب لنقصهم بالرق وكان الاخير للمصنف ان يقول
 اربعة بدل سبعة ويجوز هو كذا بالرق الى اخر كلامه **تتبع**
 اصطلاحه المصنف يشعر بان لا فرق بين كامل الرق وغيره وهو
 كذلك اذا الصحيح ان البعض لا يرث بقدر ما فيه من الحرية لانه
 ناقص بالرق في النكاح والطلاق والولاية فلم يرث كالقن ولا
 يورث الرقيق كله واما البعض فيورث عنه مال كذا ببعضه
 الحر لانه تام الملك عليه فيرث عنه قريبه الحر واعتق بعضه
 وزوجه ولا شيء لسيدته لاستيفائه حقه مما اكتسبه بالرقية
 واستثنى من كون الرقيق لا يورث كما قوله امان وجبت له
 حيايه حال حرثته وامانه ثم نقض الامان فسي واسترقا
 حصل الموت بالسرية في حال رقه فان قدر الارث من قيمته لورثته
 على الاصح قال الزركشي وليس لنا رقيق كله يورث الا هذا
الخامس القاتل فلا يرث القاتل من مقتوله مطلقاً لغير الترمي
 وغيره ليس للقاتل شيء اي من الميراث ولانه لو ورث لم يورث
 ان يستعمل الارث بالقتل فاقتضت المصلحة حرمانه **ولان**
القتل قطع المولاة وهو سبب الارث وسواء كان القتل عمداً
 او غيره مضموناً ام لا بما شرع ام لا قصد مصلحة كضرب الاب
 او الزوج او المعلم ام لا مكرها ام لا فكل ذلك تناول اطلاقه
والسادس الحرث وخوة كيهودي تنصر فلا يرث احد اذا
 ليس بيته وبين احد مولاة في الدين لانه ترك دينه كان يقر
 عليه ولا يقر على دينه الذي انتقل اليه وظاهر كلامهم انه لا
 يرث ولو عاد بعدة الى الاسلام بعد موت مورثه وهو كذلك

الاجماع عليه الاستناد ابو منصور البغدادي وما وقع لا في الرفع في
 المطلب من تقييد بما اذا مات مرتدا او انه اذا اسلم تبين ان ثمة غلطة
 في ذلك صاحبه السبكي في الابتهاج وقال فيه انه خارج **الاجماع**
فتبين تناول اطلاق المصنف المعلن وغيره وهو كذلك
 وكما لا يبرهن المرتد لا يورث كما لو كان لو قطع شخص طرف مسلم
 فانه لم يقطع ومات سرية وجب قود الطرف ويستوفيه من كان وارثه
 لولا الردة ومثله حد التعريف **السابع اهل ملتين** مختلفتين كملت في الا
 سلام والكفر فلا يبرهن المسلم الكافر ولا الكافر المسلم لا تقطع الموالاة بينهما
 وانعقد الاجماع على ان الكافر لا يورث المسلم ولا يورث المسلم منه
 فالجهور على المنع **فان قيل** ليرد على ذلك ما لو مات كافر عن
 نرجسته كافر حامل ووقفنا الميراث فاسلمت ثم ولدت فان الولد
 يورث منه حكما باسلامه واسلام امه اجيب بان كان محكوما
 بكفره يوم موت ابيه وقد ورث من كان حملا ولهذا قال المكسافي
 من محقق المتأخرين ان لنا جهادا ايمالك وهو النطفة واسم حسنة البكي
قال الدميري وفيه نظر اذ الجهاد ما ليس بحيوان ولا كان حيوانا
 يعني ولا اصل حيوان وخرج بملتي الاسلام والكفر ملتا الكفر في
 البطان كلمة واحدة قال تعالى فماذا بعد الحق الا الضلال فأت
 قيل كيق يتصور ايرث اليهود من النصراني وعكسه فان الاصح ان
 من انتقل من ملته الى ملته لا يرث اجيب يتصور ذلك في الولد والنكاح
 والنسب ايضا فيها اذا كان احد ابويه يهوديا والآخر نصرانيا اما
 بنكاح او وطئ شبهة فانه يتخير بعد بلوغه كما قاله الرازي في قيل
 نكاح المشرك حتى لو كان له والدان واختا من احدى اليهودية والآخر
 الصراية جعل التوارث بينهما بالابوة والامومة والاخوة مع اختلاف

الدين اما الحربي وغيره كذمي ومعاهد فلا توارث بين الحربي وغيره
 لا تقطع الموالاة بينهما والثامن ايهام وقت الموت فلو مات متوكل
 بعرق او حرق او هدم او بلا غيره معا او جهلا اسبقهما او علم سبق
 وجهل ليرث احداهما من الآخر شيئا لان من شرط الارث كما هو متحقق
 الوارث بعد موت المورث وهو هنا متفق والجهل بالسبق صادق
 بان يعلم اصل سبق ولا يعلم عين السابق وبان لا يعلم سبق اصل
 وصورة المثلثه غيب العلم بالعمية والعلم بالسبق وعين السابق
 الجهل بالعمية والسبق والجهل بعين السابق مع العلم بالسبق الناس
 السابق بعد معرفة عينه في الصورة الاخير يوقف الميراث الى البيان
 او الصالح وفي الصورة الثانية تقسم التركة وفي الثالثة الباقية تركه
 كله من الميت يبرر وعنه لباقي ورثته لان الله تعالى **انما**
ورث الاحياء من الاموات وهذا لا علم حياته عند موت صاحبه فلم يرث
 كالجنتين اذ اخرج ميتا والتاسع الدور الحكي وقد مر مثاله و
 لعاشر اللعان فانه يقطع التوارث ذكره الغزالي وقال ابن الهيثم
 في شرح كافيته المواضع الحقيقة اربعة القتل والرق واختلاف
 الدين والدهر وما زاد عليها فتسميه مانعا جازما وقال في غير
 انها ستة الاربعة المذكورة والردة واختلاف العهد وان اراد
 عليها جازما وانتفاء الارث معه لانه مانع بل لا نعلم الشرط كما
 في جهل التنازع وهذا وجهه وعد بعضهم من المواضع البينة
 كخبر الصحابي عن معاش الانبياء ولا نورث ما تركناه صدقه
 والجملة في ذلك فيه ان لا يمتني احد ومن الورثة موتهم لذلك
 فيه لك وان لا يبطن بطلان الرعية في الدين وان يكون ما لهم صدقه
 بعد وفاتهم توفير الاحورهم وقد علم ما تقر ان الناس في الارث

على اربعة اقسام منهم من يرث ويورث وعكسه فيهما وفضلهم من
 يرث ولا يرث وعكسه فاول من يرث وجين واخوين والثاني لرفيق
 ويرث والثالث كعض وجنين في عزته فقط فانها تورث منه
 لا غيرهما والرابع الانبياء عليهم السلام فانهم يرثون ولا يرثون
واقرب العصبات من النسب العصبه بنفسه وهم **الابن** لانه
 يدي الى الميت بنفسه **ثم ابنه** وان سفل لانه يقوم مقام ابيه
 في الامر فكذلك في التعصيب **ثم الاب** لادلاسا بوالعصبه به **ثم**
ابوه وان علا **ثم الاخ للاب والام** اي الشقيق ولو غير به كان
 اخضر **ثم الاخ للاب** لان كلا منهما ابن الاب يدي بنفسه كابيه
ثم ابن الاخ للاب والام اي الشقيق **ثم ابن الاخ للاب** لان
 كلا منهما يدي بنفسه كابيه **ثم العمد على هذا الترتيب** اي
 فيقدم العمر الشقيق على العمر للاب لان كلا منهما ابن الجد ويدي
 لامهت بنفسه **ثم ابنه** اي العمد على ترتيب ابيه يقدم ابن العمد
 للاب ثم عمر الاب من الابوين ثم من الاب ثم بنوهما كذا لك ثم عمر
 احد من الابوين ثم من الاب ثم بنوهما كذلك الى حيث ينشئ
 قال في الروضة وتركه المصنف اختصارا **فادعت العصبان**
 من النسب الذين يتعصبون بانفسهم **فالمولي المعنق** والعصان
 جمع عصبه ويسمى به الواحد والجمع والمذكر والمؤنث قاله المصنف
 وتبعه النووي وانكر ابن الصلاح اطلاقه على الواحد لانه جمع
 عاصب ومعنى العصبه لغة قرابة الرجل لابييه وشرعاً من ليس
 له سهم مقدّر من الورثة فيرث التركه اذا انفرد **واما فضل**
 بعد الفروض فقولنا يرث التركه صادق بالعصبه بنفسه وهو
 ما تقدم وينكسه وغيره معاً والعصبه بغير هذه البنات والاخوان

غير

وغير ولد الام مع اخيهن وقولنا **واما فضل** اخره صادق به لك
 والعصبه مع غيره وهن الاخوات مع البنات الابن وليس له
 حال يستغرق فيه التركه والمعنق يشمل الذكر والانثى لاطلاق
 قوله صلى الله عليه وسلم الولاء لمن اعنق ولان الاتعام بالا
 عناق موجود من الرجل والمرأة فاستويا في الامر **وهما**
 ابن المندرق فيه الاجماع **واما قدم النسب** عليه لقوته وبشره
 اليه الولاء كحكمة النسب شبهة به والمشبه دون المشبه به
 ثم لعصبته اي المعنق بنسب المتعصبين بانفسهم كابنه واخيه
 لا كبنته واخته ولو مع اخويهما المتعصبين لهما لانها من
 اصحاب القروض ولا للعصبه مع غيره والمعنى فيه ان الولاء
 اضعف من النسب للتراخي واذا تراخا النسب ويرث الذكور دون
 الاناث كنيي الاخ وبني العمد دون اخواتهم فاذا لم ترث بنت
 الاخ وبنت العمد فبنت المعنق اولى ان لا ترث لانها ابعد منهما
 والمعنق اقرب عصا ته يوم موت العنق فلو مات المعنق وخلفا
 بنتين ثم مات احداهما وخلف ابنان ثم مات العنق فلولاء الابن
 المعنق دون ابن ابنة **ثم** كلام المصنف والصريح
 في ان الولاء لا يثبت في العصبه في حياة المعنق بل انما يثبت
 بعده وليس بمراد بل الولاء ثابت لهم في حياة المعنق على
 المذهب المنصوص في الام اذ لو لم يثبت لهم الولاء لابتعد موت
 لم يرثوا وقال السبكي يتخلص للاصحاب فيه **وجاهات**
 اصحابها انه لهم **وجه** لكن هو المقدم فيما يمكن جعله كاش
 المال وخوة **انتهى** وترتيبهم هنا كالترتيب المقدم في النسب
 الا في مسايل مثلها اذ اجتمع الجد والاخ الشقيق اولاب قدم

الاخ هنا في الولاء على الاظهر بخلافه في النسب فلو اجتمع معه
 فلا يقدم اولاد الاب على الجد على الاصح بل يقسم الجدة مع
 الشقيق فقط ومنها اذا كان مامع الجد ابن الاخ فالظاهر
 تقديم ابن الاخ في الولاء لقوة النسوة ومنها اذا كان للمعتق
 ابنا عم احدهما اخ لام فالجدة هي تقدم به وسكت المصنف
 عما اذا لم يكن للمعتق عصبة وعلمه ان التركة لمعتق المعتق
 ثم العصبة على الترتيب المعتبر في عصابات المعتق لمعتق
 معتق المعتق وهكذا كما في الروضة فان فقد واقعتق الاب
 ثم عصيته ثم معتق الجد ثم عصيته وهكذا فان لم يكن وارث
 انتقل المال لميت المال امرئ المسلمين اذا انتظما ميراث الميت المال اما
 اذا لم ينتظم لكون الامام غير عادل فانه يرد على اهل الغرض
 غير الزوجين لان علة الرد القرابة وهي مفقودة فيهما ونقل
 بن شريح فيه الاجماع هذا اذا لم يكونا من ذوي الارحام فلو
 كان مع الزوجية جرم رد عليها كبت الخالة وبنت العم لكن
 الصنف البهائم من جهة الرحم لا من جهة الزوجية وانما يرد ما
 فصل عن فروضهم بالنسبة لسهام يرد عليه طلبا للعدل
 فيهم ففي بنت وام ياتي بعد اخراج فرضها سهمان من ستة
 للام ربعها نصف سهم والبنت ثلاثة ارباعها فنصاح المسئلة
 من اثني عشر وترجع بالاختصاص الى اربعة للبنت ثلاثة للام
 واحد وكورت اشياء من ذلك مما لا يحتمله هذا المختصر وقدر
 في شرح التنبيه وغيره ثم شرع في بيان الفروض واصحابها وهم
 كل من له سهم مقدر شرعا لا يبريد ولا ينقص وقد مر ما يستحقه
 كل منهم بقوله **والفروض** جمع فرض بمعنى نصيب اي الانصاف

ود

المذكورة

المذكورة اي المقدرة اي المحصورة للورثة بان يتراد عليها ولا
 ينقص الا بعارض كعول فينقص او رد فيزيد **في كتاب الله**
تعالى الورثة وخير الفروض **سنة** يعول ويد ونه يعبر عنها
 بعبارات اوصحها **النصف والربع والثلثان والثلث**
والسدس واخصرها الربع والثلث وضعف كل ونصفه وان
 شئت قلت النصف ونصفه ونصف نصفه والثلثان ونصفهما
 وان شئت قلت النصف ونصفه وربعه والثلثان ونصفهما
 وربعهما وخرج بقوله في كتاب الله تعالى السدس الذي
 للجدة وليست الابن الا ان يقال السدس مذكور في كتاب الله
 لامع كون من يستحقه اما جدة او بنت ابن واليسع والتسع
 في مسائل لعول الا ان يقال الاول سدس عايل والثاني ثمن
 عايل وثلث ما يبق في الغراوين كزوج وابوين وزوجه
 وابوين وفي مسائل الجد حيث معهم ذ وفرض كام وجدة
 وخمس اخوة فانه من قبيل الاجتهاد **فالفرض الاول للنصف**
 بداء المصنف به كغيره يكونه اكبر كسر مفرد قال السبكي وكنت
 اود ان ابدء بالثلثين لان الله تعالى بدء بهما حتى مرت ابا
 لهما والحسين بن عبد الواحد الو في بدء بهما فاحجب بذلك
 وهو **فرض خمسة** احدها **البنت** اذا انفردت عن جنس النوة
 والاخوة لقوله تعالى وان كانت واحدة فلها النصف **وثانيها**
بنت الابن وان سفل بالاي الاجماع **اذ انفردت** عن تعصيب
 وتنقيص فخرج بالتعصيب ما اذا كان معها اخ في درجتها فانه
 يعصبا ويكون لها نصف ما حصل له وبالتنقيص ما اذا
 كان معها بنت صلب فان لها معها السدس ككلمة الثلثين

وتألفها الاخت من الأب والام اذا انفردت عن جنس النكاح والاخت
 لقوله تعالى وله اخت فلها نصف ما ترك قال ابن الرقعة اجمعوا على
 ان المراد بها الاخت الحقيقية **والاخت من الأب** ومخرج بقيد الانفرد
 عما ذكر في الاربعه الزوج فان لكل واحد مع وجوده النصف وايضا
وخامسها الزوج اذا لم يكن معه لها اي لزوجته **ولد** منه او من
 غيره ويصدق الولد بالزكرك والانشي **ولا ولد ابن** لها وان سفل
 منه او من غيره اما مع عدم الولد فللقوله تعالى ولكم نصف ما ترك
 انزوا حكمه ان لم يكن له ولد وان تعقد الاجماع ان ولد الابن كولد
 الصلب في حجب الزوج من النصف الى الربع اما الصدق الاسم الولد
 عليه محاز او اما قياسا على الارث والنعيب فانه فيها كولد الصلب
 اجماعا **والثاني الربع** وهو فرض **فرض اثنين** فرض الزوج
مع الولد لزوجته منه او من غيره او مع ولد الابن لها وان
 سفل منه او من غيره اما مع ولد فللقوله تعالى فان كان له ولد
 ولد فلكم الربع واما مع ولد الابن فلما مخرج بقيد الابن
 هنا وفيما قبله ولد البنت فانه لا يرث ولا يحجب **وهو اي الربع**
للزوجة الواحدة ولكل الزوجات بالسيوية **مع عدم الولد**
 للزوج او عدم **ولد الابن** له وسفل اما عدم الولد فللقوله
 تعالى ولهذه الربع مما تركتم ان لم يكن لكم ولد واما مع عدم
 ولد الابن فبالاجماع واستفيد من تعبيره بالزوجة بعد
 الواحدة اما فوق الى انتهاء الامر في استحقاق الربع كالواحدة
 وهو اجماع كما قاله ابن السدد **فمنع** لا قد تراث الام للربع
 فضا فاما اذا تركه زوجة وابوين فللزوج والام
 الثلث ما بقي واحد وهو في الحقيقة ربع لكنهم تادبوا مع

لفظ

لفظ القرآن العظيم **والفرض الثالث الثمن** وهو فرض الزوجة
 الواحدة **وكل الزوجات** بالسيوية **مع الولد** للزوج منها او من
 غيرها **او مع ولد الابن** له وان سفل اما مع الولد فللقوله تعالى
 فان كان لكم ولد فلهن الثمن واما مع ولد الابن فلما تقدم ويستفاد
 من تعبيرها هنا بالزوجات بعد الواحدة ما استفيد فيما قبله
والفرض الرابع الثلثان وهو فرض **اربعة البنين** وبنات
الابن فكثر اما في البنين فبالاجماع المستند الى ما صححه الحاكم
 انه صلى الله عليه وسلم اعطى بنت سعد من الربع الثلثان
 والى القياس على الاختين ومما اجماع به ايضا ان الله تعالى قال
 للذكر مثل حظ الانثيين وهو لو كان مع واحدة كان حظها
 الثلث فاولي واخرى ان يجب لها ذلك مع اختها واما في اكثر
 من ثنتين فلمعوم قوله تعالى فان كن نساء او لى ليدخل بتي
 الابن والالف واللام في الابن للجنس حتى لو كان من ابنا كان الحكم
 كذلك وهذا اذا لم يكن معهن بنت صلب فان كان فسياتي
 حكمه **والسادس والاختين** فكثر **من الأب والام** اما في الاختين
 فللقوله تعالى فان كانتا اثنتين فلهما الثلثان مما ترك واما في
 اكثر فلمعوم قوله تعالى فان كن نساء فوق اثنتين فلهن
 الثلثا ما ترك **والسابع والاثنين** من الأب عند فقد الشقيقتين
 اما في الاختين فلا رية الكريمة لما تقدمت والمراد بها الصنفان كما
 حكى بن الرقعة فيه الاجماع واما في اكثر فلمعوم قوله تعالى فان
 كن نساء فوق اثنتين كما تقدم **فمنع** لا صابط من يرث
 الثلثين من تعدد من الاناث ممن فرضه النصف عند انفردهن
 بمن يعصهن او يحجبهن **والفرض الخامس الثلث فرض اثنين**

الأم إذا لم تحجب بحجب نقصان بأن لم يكن لبيها ولد ولا ولد
 ابن وارث ولا اثنين من الأخوة والأخوات للميت سواء كانوا
 اشتقوا أم لا ذكر أو أم لا محجوبين بغيرهما كخوين لأم مع جدام لا
 لعموم قوله تعالى فإن لم يكن له ولد وورثه أبواه فلا ميراث
 فإن كان له أخوة فلا ميراث للسدس وولد الابن ملحق بالابوين
 والمراد بالأخوة اثنتان فأكثر لهما كما قبل اظهار ابن عباس **الخلاف**
 ويشترط أيضا أن لا يكون مع الأم أب واحد الزوجين فقط فإن
 كان معها ذلك ففرضها ثلث الباقي كما مر **وهو أي الثلث للثنتين**
فصاعدا بالنصب على الحال ونائبه واجب الاضمار أي ذاهبا
 من فرد عدد الاثنين إلى حال الصعود على الاثنين ولا يجوز
 فيه غير النصب وإنما يستعمل بالغائز بالواو كما في الحكم أي
 نوابه من **الأخوة والأخوات من ولد الأم** يستوفي فيه الذكر
 وغيره لقوله تعالى فإن كان من رجل يورث كلاله أو امرأة وله أخ أو
 اخت الآية والمراد بالأم بدليل قرأة بن مسعود وغيره وله
 أخ واخت من أمه وإن لم تتواثر لكنها كما خير في العمل على الصحاح
 لأن مثل ذلك إنما يكون قويفا وإنما ساوي بين الذكر والأنثى
 لأنه لا تعصيب فيمن ادلوا به بخلاف الاشتقاق والاب فإن فيه
 تعصبا للذكر مثل حظ الأنثيين كالبيين والبنات ذكره بن أبي
 هريرة في تعليقه وقد يفرض ثلث للجد مع الأخوة فيما إذا نقص
 عنه بالمقاسمة كالمكان معه ثلاثة أخوة فأكثر وبهذا يكون فرض
 الثلث لثلاثة وإن لم يكن الثالث في كتاب الله تعالى كما هو الفرض
 السادس **السدس** وهو فرض سبعة بتقدير السبع على
 الموحدة **للأم مع الولد أو ولد الابن** ذكر أمان أو اثني لقوله

تعالى

تعالى ولا يورث لكل واحد منها السدس مما ترك إن كان له ولد
 أو مع اثنين **فصاعدا** أي فأكثر من **الأخوة والأخوات** بما
 مر في الاثنين **فتعيب** لا قوله اثنين قد يشمل ما لو
 لدت امرأة ولدين مثلا فتعيب لهما الميراث وأربع أرجل
 وأربع أيد وفرجان ولهما ابن آخر ثمرات هذا الابن وترك
 أمهم وهذا بن فيصرف لهما السدس وهو كذا لا لثقلها
 حكم الاثنين في سائر الأحكام من قصاص ودية وغيرهما
 وتقطعي أيضا السدس مع الثلث في وجود أخوين كان وصلي
 لحوقه اثنتان امرأة بشبهة وانت بولد واشتبه الحال ثمرات الولد
 قبل المحققة بأحد همدون الآخر ولدان فكلان من ما الولد
 السدس في الأصح والصحيح كما في زيادة الروضة في
 العدد وإذا اجتمع مع الأم الولد أو ولد الابن أو اثنين مع
 الأخوة فالذي يردها من الثلث السدس لولد لقوته كما
 يحثه بن الرفعة وقد يفرض لهما أيضا السدس مع عدم من
 ذكرهما إذا ماتت امرأة عن زوج وابوين **وهو أي السدس**
للجد الوارث للاب أو الأم كخير أي داود وغيره أنه صلى الله
 عليه وسلم أعطى بجد السدس والمراد بها الجنس لأن الجد
 فأكثر الوارثات يشتركان ويشتركون في السدس وأما الجدة
 أنه صلى الله عليه وسلم قضى به لجدتين ثمران كانت الجدة
 لأم فلها ذلك **عند عدم الأم** فقط سواء انفردت أو كانت مع
 ذوي فرض أو عصبة لأنه لا يحجبها إلا الأم فقط وليس بينها أو
 بين الميت عيرها فلا تحجب بالاب ولا بالجد والجدة للاب يحجبها
 الاب لأنهما ندي به والأم بأجمعها فإنها تستحق بالأمومية والأم

مع

اقرب منها والقري من كل جهة تجب البعدي منها سواء ولدت
 بها كأم الأب وأم أم الأب وأم أم الأب وأم أم الأب وأم أم الأب
 أم أم أبي فلا تترك البعدي مع وجود القري من جهة الأب
 كأم أم أم الأب لا يكون السدس بينهما نصفين والسدس
 أيضا **بنت الأب** فأكثر مع بنت الصلب أو مع بنت ابن
 اقرب منها تكلمة الثلثين لقضائه صلى الله عليه وسلم بذلك
 في بنت الابن مع بنت رواة البخاري عن ابن مسعود وقيل
 الباقي لأن البنات لهن أكثر من الثلثين فالبنت وبنت الأب أولى
 بذلك **فتت** استقبل من أفراد المصنف كغيره بنت
 الصلب أنه لو كان مع بنات الابن بنتا صلب فأكثر منها تأخذ
 أو يأخذ نكحة الثلثين وهو السدس ولهذا سمي تكلمة كها
 من وهو أي السدس **لاخت** فأكثر من **الأب مع الاخت** الواحدة
 من **الأب والأم** تكلمة الثلثين في البنت وبنات الابن وهو أي السدس
رض الأب مع الولد ذكر أكان أو غيره أو مع **ولد الأب** وإن
 سفل وهو أيضا **رض الجد للأب عند عدم الأب** المتوسط بينهما
 وبين الميت إذا كان الميت ولدا أو ولداين لقوله تعالى ولا
 يورثه لكل واحد منهما السدس الأب وولد الابن كالولد كما مر والجد
 بالأب وهو أيضا **للواحد من ولد الأب** ذكر أكان أو أنثى أو خنثى
 لقوله تعالى وله أخ وأخت لأبنة **فتت** أصحاب الفروض
 ثلاثة عشر أربعة من الذكور الزوج والأخ لام والأب والجد وقد
 يرث الأب والجد بالتعصيب فقط وقد يجردان بينهما وتسع من
 الأناث الأم والجدتان والزوجة والأخت للأم وذوات النصف
 الأربع ثم شرع في حجب الحرمان بقوله **ويستقط المجدات** سواء كن

للأم

للأم أو للأب **بالأم** إجماعا لأن الجدة إنما تستحق بالأمومة والأم
 اقرب منها كما مر **ويستقط الإجداد** المدلون إلى الميت بمحض
 الذكور **بالأب** بكل جده هو إلى الميت اقرب منهم بالإجماع **ويستقط**
ولد الأم ذكر أكان أو أنثى مع وجود أربعة أي بواحد منها **والجد**
وولد الأب ذكر أو أنثى **والأب والجد** بالإجماع وأبنة اللالة الفسرة
 عن لا ولد له ولا والد إلا الأم فلا تجزئهم وإن ادلوا بها لا شرعا
 المدني بالمدي به أما اتحاد جهتهما كما جرد مع الأب والجد مع الأم
 واستحقاق المدني به كل التركة ولو انفرد كالأخ مع الأب والأم
 مع ولدها ليست كذلك لأنها تأخذ بالأمومة وهو بالأخوة ولا تستحق
 جميع التركة إذا انفردت **ويستقط ولد الأب والأم** أي الأخ التتبع
 ولو عبر به لكان أخصر مع ثلاثة أي بواحد منها **ابن الابن**
 وإن سفل **والأب** بالإجماع في الثلاثة **ويستقط ولد الأب** أي الأ
 للأب فقط مع أربعة **بهؤلاء الثلاثة وبالأخ من الأب والأب**
 لقوته بزيادة القرب فإن قيل يرد على ذلك أنه يجب أيضا بنته
 وأخت بنته إجماعا بان كلامه فهمن يجب بغيره وكل من
 البنت والأخت لا تجب الأخ بمفردها بل مع غيرها والذي يجب
 الأخ للأبوين ستة أب لأنه يجب أباه فهو أولى وجد لأنه في
 درجة أبيه وابن وابنة لأنهما يجبان أباه فهو أولى والأخ
 لأبوين لأنه إن كان أباه فهو يبدلي به وإن كان عمه فهو اقرب
 منه وأخ لأب لأنه اقرب منه وابن أخ لأب يحجب سبعة هؤلاء
 الستة لما سبق وأبوين لأبوين لقرب درجته والعمل لأبوين بحجة
 ثمانية هؤلاء السبعة لما سبق وابن الأخ لقرب درجته والقسم
 لأب يحجب تسعة هؤلاء الثمانية لما مر وعم لأبوين لقوته وابن

عم لا يوين بحجة عشرة هؤلاء الثمانية عامر وعم لا يوين في
درجة ابيه فيقدم عليه لزيادة قرينه وابن عم لا يوين بحجة احد
عشر هؤلاء العشرة لما سلف وابن عم لا يوين لقوته والمعنى
بحجة عصبة النسب بالاجماع لان النسب اقوي من الولا اذ يتعلق
به احكام لا تتعلق بالولاء كما حرمه وجوب النفقة وسقوط
القصاص وعدم صحة الشهادة وخوها وسكن المصنف عن
ذلك اختصار **واربعة يعصبون اخواتهم** منصوب بالكسرة
لكونه جمع مونث سالم الاول **الابن** لقوله تعالى يوصيكم الله
في اولادكم للذكر مثل حظ الانثيين فنص سبحانه وتعالى على اولاد
الصلب **والثاني ابن الابن** وان سفل لانه لما قام مقام ابيه في
الارث قام مقامه في التعصيب **والثالث الاخ من الاب والام**
والرابع للاخ من الاب فقط لقوله تعالى وان كانوا اخوة
رجالاً ونساء فللذكر مثل حظ الانثيين **واربعة لا يعصبون**
اخواتهم بل يرثون دون اخواتهم فلا يرث **وهو الاعمام**
لابوين وبنو الاعمام لابوين اولاد وبنو الاخوة لابوين او
لاب لان الاعمام وبنات الاعمام وبنات الاخوة من ذوي الاعمام
كما مر بيانه اول الكتاب **وعصبان المولي** المعنى الذي يعصبون
بانفسهم لا يحب الولاء اليها كما مر بيانه فيرثون عمتيق مورثهم
بالولاء ودون اخواتهم لان الاناث اذ لم يرثن في النسب البعيد
اولى وطهر فلا يرثن في الولا الذي هو اضعف من النسب البعيد
اولى وصارواه الدار قطعي من انه صلى الله عليه وسلم ورث بنت
حمزة من عتيق ابيها قال السبكي انه حديث مضطرب لا تقوم به
الحجة والذي صححه النسائي انه كان عتيقها وكذا حكى تصويب

ذلك

ذلك عن النسائي من الملقن في ادلة التنبيه **والابن**
المفرد يستغرق التركة وكذا الابن والبنون اجماعاً ولو
اجتمع بنون وبنات فالتركة لهم للذكر مثل حظ الانثيين
واولاد الابن وان نزلوا اذا انفردوا كأولاد الصلب فيما ذكر
فلو اجتمع اولاد الصلب واولاد الابن كان من اولاد الصلب
ذكر احب واولاد الابن بالاجماع فان لم يكن فان كان للصلب
المتت فلها النصف والباقي لاولاد الابن الذكر والذكور
والاناث للذكر مثل حظ الانثيين وان كان للصلب ابنتان فصا
اغذتا واخذتا الثلثين والباقي لولد الابن الذكر والذكور
والاناث ولا شيء للاهات الخالص من اولاد الابن مع بنتي
الصلب بالاجماع الا ان يكون اسفل منهن ذكر فيعصبهن في
الباقي واولاد ابن الابن مع اولاد الصلب في جميع ما مر وكذا
سائر المنازل وانما يعصب الذكر النازل من اولاد الابن من في
درجة كاخوته وبنت عمه ويعصب من فوقه كبنت عم ابيه
ان لم يكن لها شيء من الثلثين كبنتي الصلب وبنت ابن وابن
ابن بخلاف ما اذا كان لها شيء من الثلثين لان لها فرضاً
استغنت به عن تعصبة وباب الفرائض باب واسع قد افرد
بالتأليف وهو في هذا القدر كفاية بالنسبة لهذا المختصر والله
اعلم **فصل** في الوصية الشاملة للابن والابن في اللغة
الابن من وصي الشيء بكذا اذا وصله به لان الموصي وصل
خير من نياه بخير عقابه وشراً لا يجمعني الابن تبرع بحق مضاف
ولو تقديراً لما بعد الموت ليس بتدبير ولا عتق عتق وان
الحق بها حكماً كالترع المخير في مرض الموت والمحقق به وكان

الأنسب تقديم الوصية على الغرائب لأن الإنسان يوصي نفسه
 بموت فتقسم شركته والأصل فيها قبل الإجماع قوله تعالى في أربعة
 مواضع من المواريث بعد وصية يوصي بها وإخبارك بدين ما جده
 المحرم من حرم الوصية من مات على وصيته مات على سبيل الله و
 سنته وتقى وشهادته ومات مغفورا له وكانت أول الإسلام واجبة
 بكل المال للوالدين والأقربين ثم نسخ وجوبها بآية المواريث
 وبقي استحقاقها في الثلث وأقبل الغني المواريث وإن قل المال وأكثر
 العيال وأمر بثلثها أربعة صنفه وموصي وموصاله وموصاه و
 سقما المصنف من ذلك الصنف وذكر البقية وبدل المواريث به
 بقوله **وتجوز الوصية بالشئ بالمعلوم** وإن قل كنية الحنطة
 وتجوز الكناية وإن لم تكن مستقرة وبالكاتب وإن لم يقل إن تجوز
 عن نفسه ويجوز غيره وإن لم يقل إن ملكته وبجاسة على الأ
 نفع بها ككلب معلم أو قابل للتعليم وتجوز بكل ما يتنفع به
 كصناد وجلد مبنية قابل للدباغ ونزيت نجس وصيته لطعم
 الجوارح كما نقله القاضي أبو الطيب عن الأصحاب ومحمّد بن شبيب
 الاختصاص في ذلك ولو وصي بكلب من كلابه أعطى المواريث له
 أحدهما وإن لم يكن له كلب يحمل الانتفاع به لغت وصيته ولو كان
 له مال أو كلاب أو وصي بها كلها أو ببعضها نقدت وصيته وإن كثرت
 الكلاب وقل المال لأنه خير من الكلاب وتجوز الوصية بالشئ **المجهول**
 عينه كما وصيت لزيد جمالي الغائب أو عبد من عبيدي أو قدره كما وصيت
 له بهذه الدراهم أو نوعة كما وصيت له بصاع حنطة أو خمسة كما وصيت
 له بثوب أو صفتة كالحمل الموجود وكان ينفصل جبال وقت يعلم وجوه
 عندها لأن الوصية تحمل الجهالة ولا يقدر على تعليمه كالطبيب الطاهر

والعبد

والعبد الأتقي لأن المواريث له يخلع المبيت في ثلاثة كما خلفه الواريث
 في ثلاثة **وتجوز بالشئ الموجود** كما وصيت له بهذه المائة لأنها
 إذا صحت بالمعلوم فبالوجود أو **وتجوز بالشئ المعدوم**
 كان يوصي له بشئ أو حمل سيحدث لأن الوصية احتمل فيها وجوده
 من الغرر فبقاها الناس وتوسعة ولأن المعدوم يصح تملكه بعقد
 السلم والمساواة والأجارة فكذلك الوصية وتجوز بالمجهول كالحمل
 عبيده لأن الوصية تحمل الجهالة فلا يورث الأبهام وبعض
 الواريث وتجوز بالمنافع المباحة وحدها موقنة ومويدة ومطلقة
 والأصل لا يقتضي التأييد لأنها أموال مقابلة بالأعوان
 كالأعيان وتجوز بالعين دون المنفعة وبالعيني لو أحد وبالمنفعة
 لاخر وإنما صحت في العين وحدها الشخص مع عدم المنفعة
 فيها لا مكان صيرورة المنفعة له بأجارة أو بأجرة وتجويز ذلك
تنتهي بشرط في المواريث به كونه مقصود كما في الروضة
 فلا تنفع مما لا يقصد كالدم وكونه يقبل النقل من شخص إلى
 شخص **فما لا يقبل النقل** كالقصاص وحد القذف لا تنفع الوصية
 به لأنهما وإن انتقل بالارث لا يمكن مستحقتهما من نقلهما **تنتهي**
 لو وصي به لمن هو عليه صبح كما صرحوا به في باب العفو عن
 القصاص **وهي** أي الوصية **المعتبرة من الثلث** سواء وصي
 به في صحته أو مرضه لاستواء الكل وقت النزول حال الموت
تنتهي لا يعتبر المال المواريث به بثلاثة يوم الموت لأن الوصية
 تخليق بعد الموت فلو وصي بعبد فلا عبد له ثم ملكه عند الموت
 عبدا تعلقت الوصية به ولو زاد ماله تعلقت الوصية به ولا
 يخفى أن الثلث الذي تنفذ فيه الوصية هو الثلث الفاضل

بعد الدين فلو كان عليه دين مستغرق لم تنفذ الوصية في شيء
لكنها تنفذ حتى ينفذها الوارث الغريم او قضى عنه كما جزم
به الرافعي وغيره ويعتبر من الثلث تبرع بجزء في مرضه الذي
مات فيه كوقف وهبة وعتق واداء الخبز ان الله تعالى تصدق
عليكم عند وفاتكم بثلاث اموالكم زيادة لكم في اعمالكم رواه
ابن ماجه وفي اسناده مقال ولو وهب في الصحة واقبض
في المرض اعتبر من الثلث ايضا الا انما تنفذ الهبة وخرج
تبرع ماله واستولد في مرض موته فانه ليس تبرعا بل اتلاف
واستمتاع فهو من راس المال وبمرضه تبرع بجزء في صحته
فيحسب من راس ماله لكن يستثنى من العتق في مرض الموت
عتق ام الولد اذا اعتقها في مرض موته فانه ينفذ من راس
المال كما سباني في محله انشا الله تعالى مع انه تبرع بجزء في
المرض **قاعدة** قيمة ما يقوت على الورثة تعتبر بوقت
التفويت في المنجز وبوقت الموت في المضاف اليه وفيما يثبت
للورثة يعتبر اقل قيمة من يوم الموت الى يوم القبض لانه ان
كان يوم الموت اقل فالزيادة حصلت في ملكه الوارث او يوم
القبض اقل فما نقصه قبله لم يدخل في يده فلا يجب عليه
وكيفية اعتباره من الثلث انه اذا اجتمع في وصيته
تبرعات متعلقة بالموت وان كانت مرتبة ولم يبق الثلث
بها فان محض العتق كان قال اذ امت فانت احرارا وغائرا
وسالما وبكر احرا افرع بينهم فمن فرغ عتق منه ما يفي بالثلث
ولا يعتق من كل بعضه لان المقصود من العتق تخليص الشخص
من الرقا وانما لم يعتبر ترتيبها مع اضافتها للموت لا لغيرها

في وقت

في وقت نفادها وهو وقت الموت **نعم** ان اعتبر الموصي
وقوعها مرتبا كان قال اعتقوا سالما بعد موتي ثم غائما ثم بكر
اقدم ما قدمه لا الموصي اعتبر وقوعها مرتبا من غير فلا
بدان يقع كذلك بخلاف ما من محض تبرعات من غير العتق
قسما الثلث على الجميع باعتبار القيمة او المقدار كما تنقسم
التركة بين ارباب الديون او واجتمع عتق وغيره كانت
اوصي يعتق سالما ولزيد مائة قسط الثلث عليهما بالقيمة
للعتق لا لتحاد وقت الاستحقاق فاذا كانت قيمته مائة
والثلث مائة عتق نصله ولزيد خمسون **نعم** لو دبر
عبدة وقيمتها مائة واوصى له بمائة وثلث ماله مائة فانه
يعتق كله ولا يثبت للوصية على الاصح او اجتمع تبرعات
منجزة قدم الاول منها فاول حتى يتم الثلث سواء كان فيها عتق
ام لا ويتوقف يا بني على اجارة الوارث فان وجدت هذا
التبرعات دفعه امانة او وكالة واتحد الجنس فيها
كعتق عبيد او ابراهيم كقوله اعتقكم او ابراهيم افرع في
العتق خاصة خذ من التشقيص وقسط في القيمة في غيره
كما مر وان كانت التبرعات منجزة ومعلقة بالموت قدم المنجز
لانه يفيد الملكة حالا ولا يخرم لا يمكن الرجوع فيه **قاعدة**
لو قال ان اعتقت غائما فسال حر فاعتق غائما في مرض موته
تعيين العتق ان خرج وحده من الثلث والا ففرع ولو اوصى
بحاضر هو ثلث ماله وباقية غايب لم ينسقط موصى له على شيء
حالا ولو لموصى بالثلث وله عتق ودبر دفع للموصى له العتق
وكما نص من الدين شيء دفع له ثلثه ويبدل للموصى ان لا
يوصي بأكثر من ثلث ماله والا ولى ان ينقص منه شيئا كخبر العجيين

الثالث والثالث كثير **فان نراد** على الثالث والزيادة عليه مكرهه وهو المعتمد كما قاله المتولي وغيره انها مكرهه **وقف الزايد على اجازة الورثة** فتبطل الوصية بالزايد ان مرده وارث خاص مطلق التصرف لانه حقه **فان** لم يكن وارث خاص بطلت في الزايد لان الحق للمسلمين فلا يخير وكان هو غير مطلق التصرف فالظاهر كما عتده بعضهم انه ان توقعت اهليته وفق الامر اليها والا بطلت وعليه يحمل ما اقي به به السبكي من البطلان **وان اجازة واجازته تنفذ الوصية بالزايد ولا يجوز الوصية ابي** نكره كراهة تنزيه **لو ارث** خاص غير جائز بنزاع حصته لقوله صلى الله عليه وسلم لا وصية لوارث **رودة الصحاب السني الا ان عجز ما في الورثة المطلقين** التصرف لقوله صلى الله عليه وسلم لا وصية لوارث الا ان يحجز الورثة رودة اليه في باسناد قال الذهبي صالح وقيا سا على الوصية لاحسن بالزايد على الثالث وخرج نخاص الوارث العام كمالوا وصي افسان بشي ثمر انتقل ارثه لبيت المال فان ذلك يصرف اليه ولا يحتاج الى اجازة الا امام وبغير جائز مالوا وصي لجائز بماله كله فانها باطلة على الاصح ويزايد عا حصته مالوا وصي لو ارث بغير ارثه فان فيه تفصيل يأتي بين المشاع والمعي و بالمطلقين التصرف مالوا كان فيهم صغير ومجنون او مجبور عليه بسفه فلا تصح منه الاجازة ولا من وليه **فتبين** في معنى الوصية للوارث الوقف عليه وابراوه من دين عليه او قبضته شيئا فانه يتوقف على اجازة بقية الورثة **فهم** يتنزه من الوقف صورة واحدة وهي مالوا وقف ما يرجع من على قدر نصيبهم كمن له ابن وبنت وله دار يخرج من ثلثه فوق ثلثها على البنت فانه

ينفذ

ينفذ ولا يحتاج الى اجازة في الاصح **في ابي** من المحيل في الوصية للوارث ان يقول اوصيت لزيد بالفل ان يبيع لولدي بخمسمائة مثلاً فاذا قبل لزمه دفعها اليه ولا عبرة بصدق الوارث واجازته لهم للوصية في حياة الوصي اذ لا استحقاق لهم موته والعبرة في كون الوصي له وارثاً بوقت الموت فلو اوصى لاختيه فحدث له ابن قبل موته صحى واوصى لاختيه وله ابن فمات قبل موت الموصي وهي وصية لوارث والوصية لكل وارث بقدر حصته بشايعاً من نصف او غير لغولانه يستحقه بغير وصيته وخرج لكل وارث مالوا وصي لبعضهم بقدر حصته كان اوصى لاحد بنيه الثلاثة بثلث ماله فانه يصح ويتوقف على اجازة فان اجيز اخذه وقسم الباقي بينهم بالسوية والوصية لكل وارث بعين هي قدر حصته كان اوصى لاحد ابنيه بعبد قيمته الف وللآخر بدار قيمتها الف وهما مملوكة صحى كمالوا وصى ببيع عبي من ماله لزيد ولكن يفتقر الى الاجازة لاختلاف الاعراض بالاميان وما معها ثم شرع الركن الثاني وهو الموصي بقوله **وتصح الوصية من كل مالك بالغ عاقل** حر مختار بالاجماع لانها تبرع ولو كافراً حريماً او غيره او مجبوراً عليه بسفه او فلس لصحة عبارته واحتياطاً للشواب فلا تصح من صبي ومجنون ومطهر عليه ورفيق ولو مكانباً ومكره كسائر العقود ولعدم ملك الرقيق او ضعفه ولا لسكران كالمكلف **فان** دخل في الكافر المرتد فتصح وصيته نعم ان مات او قتل كافراً بطلت وصيته لان ملكه موقوف على الاصح والموصي له وهو الركن الثالث اما ان

وتجوز

نسخ
متمول

يكون معينا او غير معين وقد شرع المصنف رحمه الله تعالى
في القسم الاول بقوله **لكل متملك** ان بان يتصور له الملك عند
موت الموصي ولو عاقلة وليه فلا تصح الوصية لاداءه لانها
ليست اعملا للملك وقضية هذا انها لا تصح لميت وهو كذلك و
قول الراعي في باب التجم انه لو وصى جماعة او ولي الناس
وهنا كوصيت قدم على المتجمل هي المحدث التي على الاصح وليس
في الحقيقة وصيته لميت بل لولي له لانه هو الذي يتولي امره و
يشترط فيه ايضا عدم المعصية وان يكون معينا وان يكون
موجودا فلا تصح لكافر بمسلم كونها معصية ولا لاحد هذين
الرجلين للجهل به **سبحان** قال اعطوا هذا الاحد هذين
كما قال لوكيله بعه لاحد هذين ولا يحمل سبحانه **تفسير**
يؤخذ من اعتبار تصور الملك اشتراط كون الموصي به مملوكا
للموصي فتنتزع الوصية بجال الغير وهي قضية كلام الراعي
في الكتابة وقال النووي قياسا لباب الصحة ان يصير موصي
به اذا ملكه قبل موته ولو فسر الوصية للاداء بالمرق في علقها
صح لان علقها على ما لكها فهو المقصود بالوصية فيشترط
قبوله ويتعين الصرف الى جهة الدابة لغرض الموصي ولا
يسلم علقها للمالك بل يرضه الوصي فان لم يكن والا فالقاضي
ولو بنا بيه وتصح لكافر ولو حرييا ومردا وقاتل عاق وغيره
كالصدق عليهما والهبة لهما وصورتها في القاتل ان يوصي
لرجل فيقتله والحمل ان انفصل حيابة مستقرة لدون
سنة اشهر منها للعلم بانه كان موجودا عند ها او لا كذلك
ربع سنين لو تصح الوصية لاحتمال حدوثه معها او بعد ها

في الاولى

في الاولى ولعدم وجوده عند ها في الثانية وتصح لعامة مسجد
ومساحه مطلقا وحمل عند الاطلاق على عملها بالعرف فان
قال اردت تملكه فقبل تبطل الوصية ونحو الراعي صحها
بان للمسجد ملكا وعليه وفقا قال النووي هذا هو الاحق
الراجح ثم شرح في القسم الثاني وهو الوصية لغير معين بقوله
وتحوز في سبيل الله تعالى لانه من القربات وتصرف الى القربة
من اهل الزكاة للشبوت هذا الاسم لهم في عرف الشريعة ويشترط
في الوصية لغير المعين ان يكون جهلة معصية وعلمه
كنسية للتعبد فيها وكتابة التوارة والاجيل وقرتها وكتابة
كتب الفلسفة وسائر العلوم المحرمة ومن ذلك الوصية لـ
سراج كنيسة تعظيما لها اما اذا قصد انتفاع المقربين والجا
وربين بصورتها فالوصية جائزة وان خالف في ذلك الاذرع
وسواء وصي بما ذكره مسلم او كافرا او المعصية فلا فرق
بين ان تكون قربة كالفقراء وبناء المساجد او مباحة لا تظهر
فيها قربة كالوصية للاغنيا وكذا اسائرهم الكفار من المسلمين
لان القصد في الوصية تدارك ما فات في حال الحياة من الاعمال
معين فلا تحوز ان تكون معصية **تفسير**
المصنف رحمه الله تعالى عن الصبغة وهو الركن الرابع وشرط
فيها الفضا يشترط بالوصية في معناه كما مر في الضمان وهي
تنقسم الى صريح كاصية له بكذا او اعطوا له او هو له او
هبة له بعد موته في الثلثة والى كفاية كهولة من مالي
ومعلوم ان الكمية تنقسم الى الشبهة والكناية كناية فتشترط
بها مع الشبهة كالبيع واولي فلو اقتصر على قوله هو له فقط

وصية

فاقل امر وصية بموت مع قول بعده ولو بترأخ في موصي
له معي وان تعدد ولا يشترط القول في غير معي كما
لفقراء ويجوز الاقتصار على ثلاثة منهم ولا يجب التسوية بينهم
وانما لم يشترط الفور في القول لانه انما يشترط في العقود التي
يشترط فيها التيقن بالقبول بالاجاب ولا يصح قول ولا رد
في حياة الموصي اذ لا حق له قبل الموت فاشتبه استقام الشقة
قبل البيع فلمت قبل في الحياة الرد بعد الموت والعكس يصح
الرد بين الموت والقبول لان بعدهما وبعد القبض واما بعد
القبول وقبل القبض فالوجه عدم الصحة كما صححه النووي
في الروضة كما صللها وان صح في تصحيح الصحة فان مات الموصي
له قبل الموصي بطلت الوصية لانها قبل الموت غير لانزله فبطلت
بالموت وان مات بعد الوصي وقبل القول والرد خلفه وارثه
فيهما فان كان الوارث بيت المال فالقابل والرد هو الامام و
ملك الموصي له المعين للموصي به الذي ليس باعتناق بعد
موت الموصي وقبل القول موقوف ان قبل بان انه ملكه
بالموت وان رد بان انه للوارث ويتبعه في الوقف الغوايب
الحاصلة من الموصي به كثمره وكسب وموثة ولو قطرة و
بطالب لوارث الموصي له او الرقيق الموصي به والقايم مقام
مهما من ولي ووصي بالموت ان توقف في قبول ورد كما لو
امتنع مطلق احدى زوجتيه من التعيين فان لم يقبل
او رد خيرة الحاكم بين القول والرد فان لم يفعل حكم بالبطا
كما لم تجز الامتنع من الاحياء الوصي بالعتاق رقيق فالملك
فيه للوارث الى اعتاقه فالموثة عليه وللوصي مرجوع وصيته

وبعضها

وبعضها بنحو نقصها كابطالها وبني قوله هذا الوارث في مثبها
الى الموصي به ويجوز بيع ورهن وكتابة لما اوصى به ولو لا
قول وبوصية بذلك وتوكيل به وعرض عليه وخطه
برامعيا ووصي به وخطه صبر ووصي بصاع منها باجود منها
وطحنه برامعيا ووصي به وبذرة له وعجنه دقيقا ووصي به وعزله
قطنا ووصي به وشجوه عزلا ووصي به وقطعه ثوبا ووصي
به قميصا وبنابيه وغراسه بارضا ووصي بها ثم شرع في الاربعة
وهو اثبات تصرف مضاف لما بعد الموت بقوله **وصي**
الوصية بمعنى الايصا في التصرفات المالية المباحة يقال
اوصيت لفلان بكذا او اوصيت وصيته اذ جعله وصيا
وقد اوصى بن مسعود فكتب وصيته الى الله تعالى والى
الزبير وابنه عبد الله وارجان الاربعاء **اربعه موصي**
وصي وموصي فيه وصيغته ويشترط في الموصي نقضا
حق الدين وتنفيذ وصية ورد وديعة وعارية كهامر في
الموصي مال وقد مر بيانها وشترط في الموصي بنحو امر طغل
كجنون ومجور سفة مع مامر ولا ية له عليه ابتداء من
الشرع لا تقويض فلا يصح الايصا من فقد شيئا من ذلك
كصبي ومجنون ومكره ومنه رقا وام وعمر ووصي لم يؤذن
له فيه ويصح الايصا **الى من اهتمت فيه خمس غصا** عند
الموت وترك سادسا وسابعا كاستغفره **الاول الاسلام**
في مسلم **والثاني البلوغ** **والثالث العقل** **والرابع الحرية** **والخامس**
مس الامانة وعمل بعضهم عنها بالعدالة ولو ظاهرها وكلاهما
صحح والسادس عدم عداوة منه للمولي عليه وعدم جهالة

شرائط

الا هتد الى التصرف كما هو الصحيح في الروضة والسابع عدم
 عدواة منه للمولى عليه وعدم جهالة فلا يصح الابطال الى من
 فقد شيئا من ذلك كصبي ومجنون وقاسق ومجهول ومن
 به رفق او عدواة وكافر على مسلم ومن يكتفي في التصرف لنفسه
 او هوهم او غيره لعدم الاهلية في بعضهم وللتهمة في الباقي
 ويصح الابطال الى كافر معصوم عدل في دينه على كافر واعتبرت
 الشروط عند الموت لا عند الابطال ولا بينهما لانه وقت التسليط
 على القبول حتى لو اوصى لمن خلا عن الشروط وبعضها كصبي
 ويرقيق ثم استكملها عند الموت صح ولا يفرع على لان الاعمى
 ممكن من التوكيل فيما لا يمكن فيه ولا انوثته مما روي في سنن
 ابي داود ان عمرا وصى الى حفصة والام اولى من غيرها اذا
 حصلت الشروط فيها عند الموت وينعزل ولي بغسق لا
 الامام لتعلق المصالح الكلية بولاية بنشرط في الموصى فيه
 كونه تصرفا ماليا مباحا فلا يصح الابطال في تزوج لان غير
 الاب والجدة لا يزوج الصغير ولا في معصية كمنافسة كمن
 فانتهاه كونه قربة وبشرط في الصبغة ايجاب بللظ يشعر
 بالابطال وفي معناه ما روي في الضمان كما وصيت اليك وفوضت
 اليك او جعلتك وصيا ولكن الايجاب موقتا ومعلقا كما وصيت
 اليك الى بلوغ ابني او قدوم نريد فاذا بلغ او قدم
 فهو الوصي لانه يحتمل الجهالات والخطاير وقبول كوكالة
 فيكتفى بالعمل ويكون القبول بعد الموت متى شاء كما في
 الوصية بما لم يبين ما يوصى فيه فلا تقتصر على الوصية
 اليك مثل لفا حاشا ~~كل~~ وبين ابيها من نحو طفل

مجنون

مجنون او بقضاء حق ان لم يعجز عنه حالا او مجز وبه شهود ولا
 يصح الابطال من اب على نحو طفل والجدة بصفة الولاية عليه
 لان ولايته ثابتة شرعا ولو اوصى اثنين وقبل لم ينفرد
 حدهما بالتصرف الا باذنه له بالانفراد عملا بالاذن ~~نعم~~
 الانفراد ببرد الحقوق وتنفيذ وصية معينة وقضاء دين
 في التركة جنسه وان لم ياذن له ولكل من الموصي والوصي
 مرجوع عن الابطال متى شئالا انه عقد جائزا لا ان يتعين الوصي
 او يغلب على ظنه تلف المال باستئلا ظالم من قاض وغيره
 فليس له الرجوع وصدق بيمينه ولي وصيا كان او قريبا
 او غيره في انفاق على موليه لا يبق بالحال لا في دفع المال
 اليه بعد كماله فلا يصدق بل المصدق موليه اذا ايعسر
 اقامة البينة عليه بخلاف الانفاق ولو قال اوصيت الى الله
 والى زيد حمل على ذكر الله على التبرك ولو خاف الوصي
 على المال من استئلا وظالم عليه فله تخليصه بشي منه
 والله يعلم انفسد من المصلح قال الاذرعى ومن هذا ما لو
 علم انه لو لم يبدل شيئا لفاض سوء نزع منه المال وسلمه
 لبعض خريسة وادعى ذلك الى ان يتصل له ويقرب من
 هذا قول بن عبد السلام يجوز تغيب مال اليتيم والسفيه
 او المجنون لحفظه اذا خيف عليه الغصب كما في قصة الخضر
 عليه السلام ونفعنا ببركته في الدنيا والاخرة والحمد لله رب
 العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم
 اجمعين امين قد علمت هذه التسخير من فضل وجوده و
 كرمه النصف الاول من الاقتناع وثبوت النصف الثاني من

كتاب النكاح وكان ذلك الفرج من هذه السجدة

يوم الربيع سلب شهر ذو القعدة

سنة ثمان وستين

وما بين والى من الهجرة

النبوية على صاحبها

افضل الصلاة والسلام

على يد احقر العباد

الفقيه الى رحمة

ربه عبد الملك

بن عبد الله

بن عبد

الصمد

بنا

عنه

وصل الله على سيدنا محمد ولده وصحبه وسلم
وكان رقم ذلك بحلة الهند بلد حيدرabad
المعروف بها الله وانزادها عدد الامين



فأبدا يقال ان الزبيق لا يحمل الى ارض مصر
الا في جلد الكلب والخنزير ولذلك كان بعضهم يتورع عن
استعمال الحمة التي من الزنجفر في الكتب لان الزنجفر مركب
من الزبيق وغيره قال المصنف في شرح العباب والتورع عند ذلك
حسن واما المذهب فهو الظاهر كما في الجوخ وقد اشتهر
انه يعمل بشعر الخنزير والله اعلم

فأبدا لا يعني عن ذرق الطير في الماء وكذا
في الرابع على المشهور وما على فده وفهم كل مجتزأ كما نقله الحب
الطيري عن ابن الصباغ في البعير واعتمد وفهم الصبي قال جمع
وكذا اما تلقية الفيران من الروث في حياض الاخيلية اذا عم
الابتلاء به وبويره بحث القرار في العفو عن بعر فارة في ما سيج
عمره الابتلاء تحفة من حجر

سالتك عن خنثى تزوج حرة وقد ولدت منه غلاما مكرما
وقد حمل الخنثى فاولد بعدها غلاما فاستوي القصر فيهما
ومات الاب الخنثى فما حكم ماله لمن يكن الميراث باصاح بينهما
وهل نروجه بفض لها من ماله فيحان يري خالق الارض والسماء

الجواب
يقول الاديب المحقق المعجل جوابه لقد نكح الخنثى نكاحا محرما
وميراثه في شرعنا لابن بطنه كمل ما في انثى قد تحمل عن العماء
فلا ارث للابن المقدم ذكره ولا يعطى من المال درهمها

فأبدا
اول من عمل الصابون النبي سليمان فاول من عمل القسطاس يوسف
عليهما السلام اسمه والدة ابي بكر الصديق رضي الله عنه سلمة بنت
صخر واسم ابنة عثمان بن عمار وزوجته بنت عمر له
مسألة لو خاف الوقوع في الزنا فهل يجوز له وطئ زوجته
وهي حايض او لا نعم ذكر العلامة ابن قاسم في حاشيته
التحفة جواز طئ الزنا بوجوبه بشرط ان يقيس ذلك جواز
الاستمناء باليد اذا خاف ذلك وقال محمد بن زكريا تعليل ان
بالوقوع في الزنا يقول لا يجوز له وطئ زوجته وهي حايض

اذا خاف الزنا مع قدرته على الاستمنا باليد فالبس
 حزم الحافظ بن حجر في كتاب بذل الماعون في فضل الطاعون
 انتهى بان المبيت بالطاعون لا يبطل وهو نظير المقتول في
 المعركة وبان الصابر في الطاعون محتسبا بعلمه لا بصية
 الا ما كتب له اذ امات فيه بغير المطعن لا يفتن ايضا لانه
 نظير المربط وقد قال الحكيم في توجيه حديث المربط انه
 قدر بظن نفسه وسجنها محتسبا في سبيل الله لمحاربة أعدائه
 فاذا مات على هذا فقد ظهر صدق ما في ضميره فوفي فتنة
 القبر انتهى حاشية العلقمي قال شيخنا
 عن الدين بن عبد السلام رحمه الله تعالى الفرق بين التطبير
 والطيرة ان التطبير هو الظن والشئ الذي يقع في النفس
 والطيرة هي الفعل المرتب على الظن السعي قال وانما هو
 التطبير والطيرة لا نهما من باب سوء الظن بالله تعالى و
 حسن الغال انه من باب حسن الظن بالله تعالى وقد قال
 تعالى انا عند ظن عبدي بي فليظن بي ما يشاء وفي رواية
 فليظن بي خير اقال وسئل رجل بعض العلماء فقال في
 ان ظننت خيرا وقع لي وان ظننت شرا حل بي وهل يشبه
 لذلك شي من الشريعة قال نعم قوله صلى الله عليه وآله
 من الله تعالى انا عند ظن عبدي بي في الحديث من حاشية
 العلقمي على الجامع الصغير فالبس
 الطير في الما وكذا في المايع على المشهور ما على فمه وفيه كل ما يحسن
 كما نقله المحب الطبري عن ابن الصباغ في البعير فاعنده وفيه
 الصبي قال جمع وكذا ما تلقية الغيران من الروث في حياض

الاخلية

الاخلية اذا عمم الانتلا به وبوجه بيده بحث الغزالي العفو
 عن بغوا الفارة في ما يبع عمره بالانتلا انتهى تحفة بن حجر
 مسئلة سئل رضي الله عن استعجاب التكبير من سورة
 الضحى الى الاخر هل هو مختص بمن يقرأ القرآن من اوله الى اخره
 او عام فيمن ابتدء القراءة منها او ما قبلها وفيمن ابتدءها مما
 بعدها وكيف الحكم في ذلك فاجاب بقوله الذي حكاه الزكري
 عن الحلبي والبيهقي وابن الجذري ان شتر خط المصنف رحمه الله
 من طوابع السلف وجمع من متأخرين الشافعية واطال فيه ان
 من سنن القراءة انه يكبر في اخر سورة الضحى الى ان يحتم وهي
 قراءة اهل مكة اخذ بها ابن كثير عن مجاهد عن ابن عباس رضي
 الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم رواه ابن خزيمة ورواه
 الحاكم في المستدرک الخوخ وصححه قال الحافظ بن كثير وقول الشافعي
 رضي الله عنه ان تركت التكبير فقد تركت سنة من سنن نبينا
 يقتضي بهذا الحديث اذا تقرر ذلك علم منه ان التكبير مقيد
 بقراءة تلك السور سواء قرأ قبلها شيئا ام لا وانما لو ابتدأ من
 بعضها ام عقيب ما يقرأ منها واقتضا اطلاقهم ايضا انه
 لا فرق بين القراءة بقراء بن كثير وغيره فقول شيخ الرازي
 يكبر القاري بها العلة تكون الرواي لذلك كما من انتهى
 فتاوي بن حجر

قاسدة معتمدة ان نشأ الله تعالى في نصاب
 الفضة ما يتأدرونه واجبه خمسة دراهم والدرهم قفلة
 واربعة اخماس فيبراطا وكل عشر فقال اوقية وجملة النصاب
 بالاواق احدي وعشرين اوقية خالة ونصاب الذهب
 عشرون مثقال واجبه نصف مثقال والمثقال قفلة ونصف
 والقفلة والنصف اربعة وعشرون فيبراطا فنصابه فيبراطين
 ربع مائة وثمانون فيبراطا وقفا لا تلتون قفلة قاسدة
 معتمدة ان نشأ الله تعالى في ذكر قدر الميثقال وبين الدرهم الا
 سلاهي والقفلة المعروفة بجهت حضرموت وبينهما وبين
 الماسسة المعروفة بجهت الهند وبين الرطل البغدادي
 والرطل الشرقي والسير الهندي ونحو ذلك اعلم حركة الملة
 ان الدرهم الاسلاهي بالقفلة المعروفة بجهت حضرموت قفلة
 ونصف عشر قفلة وان الميثقال المذكور في باب الزكوة ونحوها
 بالقفلة المذكور قفلة ونصف قفلة كما ذكره الامام الشافعي
 عبد الله بن محمد القشيري مصنف القلايد والشيخ الفقيه
 عبد الله بن عمر باخرمة وغيرهما اذا علم ذلك فيكون نصاب
 الفضة ما يتأدرونه بالقفلة المذكورة احدي وعشرين اوقية
 ويكون نصاب الذهب وهو عشرون مثقال بالقفلة المذكورة
 ثلاث اواق ويكون الرطل البغدادي بالرطل الترمي رطل
 وثمان رطل بالترمي وذلك ثلاث عشرة اوقية ونصف اوقية
 ويكون المدا الشرقي وهو رطل وثلاث بالبغدادي رطل ونصف
 رطل بالترمي ويكون الصاع الشرقي ستة ارمطال بالرطل الترمي
 وخمسة وثلاث بالبغدادي واما الخمسة الاوسى المذكورة في

الزكاة

الزكاة وهي الرطل مائة رطل بالرطل البغدادي فيكون
 بالرطل الترمي الف رطل وثمان مائة رطل فتكون الخمس
 المائة المذكورة في مهر نوح رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وبمائة خمسين اوقية واوقيتين ونصف اوقية بالاوقية
 المعروفة بجهت حضرموت وهي عشر فقال بالقفلة المذكورة
 ويكون القليلان من المدا بالرطل الترمي خمس مائة رطل و
 ستين رطل او رطلين ونصف رطل واما الدرهم الاسلاهي
 بالماسسة المعروفة بارض الهند وهو ثلاث ماسات ووقير
 وخمس وقير وقدر الميثقال المذكور بالماسسة المذكورة اربع
 ماسات ونصف ماسة والماسات قراب والطولة اثنا عشر
 مسة والسير اربع وعشرون طوله والمد الهندي اربعون
 سير فيكون النصاب بالهندي بالطولة المذكورة خمسين
 طوله وطولتين ويكون نصاب الذهب سبع طوله ونصف
 وقدر الرطل البغدادي بالسير المذكور سير وثلاث سير
 وطولتان الا ربع طوله وقدر الرطل الترمي بالسير المذكور
 سير وربع سير والسير بالاوقية المعروفة بجهت حضرموت
 تسع اواق وست فقال والله اعلم

فابده قال القسطلاني في شرح البخاري
 رحمه الله روي من ادمن قراءة ابيه الكرسي عقب كل صلاة
 فانه لا يتكلم قبض موحدة الا الله تعالى

فائدة فيما يختص بالايام كما قال بجا رضي الله عنه

شعرى

لنعم اليوم السبت حقا لصدا ان اردت بلا امتزاج
وفي الاحد البناء لان فيه ابداء الله في خلق السماء
وفي الاثنين سافرت فيه توب بالبحر عنه وبالتراب
وان تترى الحمامة فتكسأ في ساعياتها هرق الدماء
وان شرب امرء منكم دواء فنعم اليوم الاربعاء
وفي يوم الخميس قضا حاجته لان الله ياء ذن للقضاء
ويوم الجمعة التزويج فيه ولذا ان الرجال مع النساء
وهذا العلم لا يحويه الا نبي او وصي الانبياء



بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي نشر العلم و اعلن ما وثبت لهم على الطرقات